



جامعة عبد الحميد ابن باديس - مستغانم
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



أطروحة مقدمة للحصول على:
شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية تخصص سياسة عامة

صعود المجتمعات الاقتراضية وتأثيرها في حوكمة
السياسات العامة

إشراف الأستاذ:
أ.د. بوعلام حمو

إعداد الطالب:
مسون توفيق

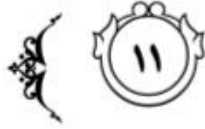
لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة مستغانم	أستاذة	أ.د. بوجحفة رشيدة
مقررا	جامعة مستغانم	أستاذ	أ.د. بوعلام حمو
مناقشا	جامعة خميس مليانة	أستاذ	أ.د. طيب أحمد
مناقشا	جامعة تلمسان	أستاذ	أ.د. عياد سمير
مناقشا	جامعة مستغانم	أستاذ	أ.د. إنزارن عادل
مناقشا	جامعة مستغانم	أستاذ محاضر	د. ظريف شاكر

السنة الجامعية: 2024-2025

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا
الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ۗ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾



سورة المجادلة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَن نَّشَاءُ
وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ

عَلِيمٌ

سورة يوسف - الآية 76

شكر وتقدير:

اللهم لك الحمد كله ولك الشكر كله علانيته وسره، فالحمد لله الذي بنعمته

تم الصالحات والحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل

أتقدم بأسمى عبارات الشكر والإمتنان والتقدير للأستاذ الدكتور بوعلام
حمو مهندس فكرة وعنوان الأطروحة ومشرف هذا العمل وعلى توجيهاته
وصبره وتعبه جعله الله في ميزان حسناته.

كما لا يفوتني أن أشكر السادة أعضاء لجنة المناقشة أ.د بوحففة رشيدة
وأ.د عياد سمير، أ.د. إنزارن عادل ود. ظريف شاكر وأخص بالذكر
أستاذي القدير أ.د طيب أحمد على قبولهم مناقشة وإثراء هذا العمل.

ولا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر لأساتذة التكوين في مسار الدكتوراه
على ما قدموه لنا من نصائح وإرشادات وتوجيهات.

كما أشكر جميع موظفي كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة مستغانم،
خاصة موظفي المكتبة على تعاونهم.

الطالب توفيق مسون

إهداء:

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على نبيه المصطفى وعلى آله وصحبه أهل التقى والوفى

إلى والداي أُمي وأبي حفظهما الله حبا وتقديرا وعرفانا

إلى إخوتي رعاهم الله ووفقهم وفاء وإمتنانا

إلى كل أفراد عائلتي شكرا وإحسانا

إلى فقيد العائلة رياض رحمة وغفرانا

إلى المرحومين جدي أحمد وجدتي بختة ترهما وفقدانا

إلى كل من علمني طول مساري الدراسي إعتازا وثناء

إلى زملائي طلبة الدكتوراه دفعة 2021/2020 كل بإسمه خاصة

صديقي عبد الغني عيدات وعائلته، وكل من يعرفني من قريب وبعيد.

كما لا يفوتني أن أترحم على شهداء غزة وأتمنى الشفاء للجرحي، وأدعو الله عز وجل أن

يرفع عن غزة وفلسطين الغم والحزن وينصر إخواننا نصرا مبينا.

والحمد لله رب العالمين

توفيق مسون

مقدمة

Introduction

عرفت المجتمعات البشرية تطور دائم ومستمر بداية من المجتمعات الزراعية مروراً بالمجتمعات الصناعية وصولاً إلى مجتمعات المعلومات والتي شهدت تطوراً لا متناهي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (TIC) وظهور الشبكة العنكبوتية العالمية (WWW) وما نتج عن تلك التقنية الجديدة من ثورة رقمية وبروز ظواهر وتشكلات مجتمعية جديدة، ومن أهم تلك الظواهر الجديدة ما إصطلح على تسميتها بالمجتمعات الافتراضية أو المجتمعات الرقمية وأحياناً تسمى بالمجتمعات السيبرانية.

سبق ظهور المجتمعات الافتراضية كظاهرة واقعية وممارسات تقنية ظهورها كفكرة خيالية في بعض الأعمال الأدبية الغربية بداية من القرن العشرين، حيث أنتجت تكنولوجيا المعلومات والاتصال ممارسات إنسانية فعلية مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرون وهو ما تزامن مع تطور الشبكة العنكبوتية خاصة بعد إصدارها 2.0 الذي شكل منعرج حاسم في إعادة التشكل والتحول البنيوي الوظيفي للمجتمعات الافتراضية وبداية تداخل الجانب التقني مع عدة ظواهر إجتماعية بصفة عامة وسياسية بصفة خاصة.

شهدت العمليات والنشاطات الحكومية أو ما يعرف بالسياسة العامة تحديث دائم وتطور مستمر وذلك لمواكبة التغيرات البيئية المحيطة ولحجرات التحولات الاجتماعية والتقنية خاصة في العصر الحالي والذي شهد وما زال يشهد ثورة تكنولوجية تقنية أحدثت آثار مهمة في جميع الظواهر وعلى جميع الأصعدة، وهو ما جعل من السلطات الحكومية وصناع السياسات العامة يحاولون إستغلال التكنولوجيا والتصاعد المستمر لإستخدامها في جميع المجالات لخلق فرص جديدة تعمل على حل المشاكل العامة وتحقيق المصلحة العامة بالإضافة إلى توفير الرفاه للمواطنين مع الوصول للأهداف الحكومية التي وضعها صناع السياسة العامة.

1. أسباب إختيار الموضوع:

تم إختيار موضوع الدراسة بناء على أسباب منها ما كانت متعلقة بالبحث العلمي وأسباب أخرى عملية ممارساتية، والتي تمثلت فيما يلي:

- أسباب علمية: يعد موضوع المجتمعات الافتراضية من المواضيع الحديثة التي بدأت تثير إهتمام الباحثين في جميع التخصصات العلمية، وخاصة في العلوم السياسية فقد تصاعد تأثير تلك المجتمعات في جميع الظواهر السياسية، وبالأخص تخصص السياسة العامة وعلاقته بالمجتمعات الافتراضية بدأ يثير إهتمام أصحاب

المصلحة والمختصين وصناع السياسات العامة أيضا، من أجل تجويد مخرجات السياسات وتطوير الأدوات والآليات المتعلقة بصنع السياسة العامة.

- أسباب عملية: أظهر التطور اللامتناهي لتكنولوجيا المعلومات والاتصال والتفاعل البشري معها ظهور فرص جديدة وتحديات ألزمت المؤسسات الحكومية وصناع السياسة العامة على تطوير الأداء السياسي والتخطيط الفعال لإحداث تحولات رقمية وإصدارات جديد للبنى والوظائف الحكومية، وهو ما جعل المختصين والمسؤولين السياسيين يسلطون الضوء على تأثير التغيرات التكنولوجية على السياسات العامة وإمكانية إستغلالها لتجويد وحوكمة السياسات العامة.

2. أهمية الموضوع:

يعد موضوع تأثير المجتمعات الافتراضية في حوكمة السياسة العامة من المواضيع المعاصرة، التي بدأت تحظى بالزخم والثراء الفكري في السنوات الأخيرة وذلك لأسباب متعددة والتي نذكر أبرزها:

يعرف القرن الحادي والعشرون بالقرن الرقمي بامتياز حيث شهدت بدايته ظهور وتطور الثورة الرقمية وتأثيرها على كافة جوانب الحياة الإنسانية وهو ما دفع الباحثين في جميع المجالات للبحث في المجال التكنولوجي، وتسليط الضوء على العلاقات التي تشكلت والظواهر الجديدة التي أنتجت.

تعتبر السياسة العامة من الأسس الرئيسية للنشاط الحكومي كما تعتبر من المظاهر السياسية التي تقدم الخدمات وتقسم الموارد على الأفراد كما تعمل على تجويد حياة المواطنين، وإتاحة فرص جديدة لتطوير المهارات والمخرجات التي تتمتع بها المؤسسات الحكومية واللاحكومية وهو ما أعطى قيمة أكبر لموضوع السياسة العامة وتطوير أداءها وفعاليتها أو ما يصطلح عليه بحوكمة السياسة العامة والذي يعتبر موضوع حديث جدير بالدراسة والتحليل.

عملت النظم السياسية من خلال التحول الرقمي ومواكبتها لتطورات الممارسة الديمقراطية ودعم جهود المشاركة السياسية والعمل على تأسيس توجهات سياسية واعية للمواطنين من أجل المشاركة السياسية الفاعلة وتمكين جميع أصحاب المصلحة من إدراج تفضيلاتهم بطرق سهلة وآليات بسيطة وسريعة من خلال الإصدارات الرقمية السياسية التي بدأت الحكومات في اعتمادها وهو ما جعل موضوع المجتمعات الافتراضية

وتأثيره على الظواهر الاجتماعية موضوع غاية في الأهمية وجب إنتاج بحوث علمية لمعالجته ضمن مختلف التخصصات وخاصة في ميدان العلوم السياسية.

يعد المجال العام المثالي الفضاء الذي تنشط فيه الفواعل اللاحكومية وتناقش فيها مختلف القضايا العامة والمسائل السياسية والإقتصادية والإجتماعية لإنتاج تفضيلاتها والعمل على إدراجها ضمن برامج السياسة العامة، وكل المجالات فقد شهد المجال العام تطور للإصدار الرقمي وظهور المجال العام الافتراضي والذي شهد تحولات هيكلية قدمت فرص جديدة للفواعل اللاحكومية من أجل مضاعفة قوتها وإدراج إقتراحاتها ضمن دورات السياسة العامة.

3. الدراسات السابقة:

عرف موضوعي المجتمعات الافتراضية وكذلك السياسة العامة إنتاج أعمال ودراسات بحثية عملت على تطوير البناء الفكري المفاهيمي والممارساتي للموضوعين، ومن خلال موضوع الدراسة فقد تم تسليط الضوء على تأثير المجتمعات الافتراضية في حوكمة السياسة العامة فكان لا بد من الرجوع لمجموعة من الدراسات السابقة التي تدرج ضمن موضوع الدراسة والتي كانت أهمها:

الدراسة الأولى بعنوان The Virtual Community: Homesteading on the Electronic Frontier "هارولد راينغولد Howard Rheingold" والصادر عن دار النشر أديسون ويسلي في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1993م، يعد الكتاب من أوائل الدراسات التي بدأت بالتطرق للبناء المفاهيمي والتطبيقي للمجتمعات الافتراضية وهو ما تزامن مع تطور الإستخدام العام للشبكة العنكبوتية بعدما كانت منحصرة في الإستخدام الحكومي العسكري، حيث تم التطرق لمفهوم المجتمعات الافتراضية وتكونها وكذلك حدودها وبعض النماذج عن تلك المجتمعات التي بدأت تنشط عبر الفضاء الافتراضي، تعد الدراسة قاعدة هامة وأساس للبحوث المتعلقة بالمجتمعات الافتراضية ولمعرفة جذور الظاهرة، وبالمقابل فإنها لم تتطرق الدراسة إلى تأثير المجتمعات الافتراضية على الظواهر السياسية وخاصة السياسة العامة وهو ما ستحاول الدراسة تداركه بمزيد من التفصيل.

أما الدراسة الثانية بعنوان Political Participation in the Digital Age تأليف "جوليا تيمان كوليبوست Julia Tiemann-Kollipost" لدار النشر ترنسكربت فيرلاغ بألمانيا سنة 2020م، يتطرق الكتاب للإصدار الرقمي للمشاركة السياسية وتأثير الانترنت على السياسة وتطورها، تعد دراسة مهمة حيث تطرقت لتأثير المشاركة السياسية عبر الوسائط التكنولوجية ودورها في تطوير الممارسة الديمقراطية، رغم محاولة الدراسة التركيز على المشاركة السياسية عبر الانترنت إلا أن العملية الديمقراطية لا تقتصر على المشاركة فقد بل تسعى العمليات الرقمية إلى تطوير الأداء الحكومي سواء في البنى أو الوظائف وتقسيم الموارد على أصحاب المصلحة من أجل تحقيق الصلحة العامة.

الدراسة الثالثة معنونة بـ An Introduction to the Policy Process من تأليف "توماس بيركلاند Thomas A. Birkland" وفي إصداره الثالث سنة 2015م لدار النشر روتليدج مجموعة تايلور وفرانيس بنيويورك، توضح الدراسة بالشرح والتحليل عمليات السياسة العامة والجهات الفاعلة الحكومية واللاحكومية مع التطرق لدورة السياسة العامة، بالتالي فإن الدراسة تقدم شرح مفاهيمي نظري للسياسة العامة والقضايا المتعلقة بها، إقتصر الكتاب ومن خلال عنوانه على التعرض للسياسة العامة في شكلها التقليدي ولم يتطرق للتغيرات والتحولات الرقمية التي أصبحت تؤثر على السياسة العامة بصورة أكبر منذ بداية القرن الحادي والعشرون وهو ما تحاول الدراسة توضيحه بمزيد من التفصيل.

الدراسة الرابعة مقال بعنوان The Reality of Virtual Community من تأليف "جان فان جييك Jan van Dijk" المنشور في مجلة إتجاهات في الإتصالات في مجلدها الأول والعدد الأول سنة 1997م، يسلط المقال الضوء على الشبكات الافتراضية وتطورها وتغلغلها في المجتمع العضوي وطرح فكرة هل يمكن للمجتمعات الافتراضية أن تستبدل المجتمعات الإنسانية الطبيعية، وقد توصلت الدراسة أن المجتمعات الافتراضية لن تحل محل المجتمعات الطبيعية لكنها قد تكون قادرة على تطويرها، عملت الدراسة في محاولة لشرح ماهية الوسائط الجديدة وتأثيرها الاجتماعي في المجتمعات الإنسانية إلا أنها لم توضح دور ومكانة تلك المجتمعات في ترقية وتطوير النشاط الحكومي وصنع السياسة العامة.

الدراسة الخامسة بعنوان Understanding Public Policy والذي ألفه "توماس داي Thomas R. Dye" في إصداره الخامس عشر لسنة 2017م، لدار النشر بيرسون بوستن حيث تطرق الكتاب لموضوعات

تحليل السياسة العامة ودورة صنع السياسة العامة في النظام السياسي الأمريكي الفدرالي، وكيفية تحقيق السياسة العامة للرفاه والقضاء على عدم المساوات الإجتماعية بالإضافة إلى التطرق للسياسات القطاعية كالرعاية الإجتماعية والصحة والتعليم كذلك الدفاع والأمن الوطنيين، بالرغم من تطرق داي للسياسة العامة في مختلف القطاعات إلا أنه لم يتطرق للتطور التكنولوجي وتأثيره على السياسة العامة وما نتج عنه من إصدارات رقمية في المجال الحكومي وحتى المجال اللاحكومي، وهو ما تحاول الدراسة تداركه بالتوضيح والتحليل.

الدراسة السادسة بعنوان علم الاجتماع الآلي: مقارنة في علم الاجتماع العربي والإتصال عبر الحاسوب من تأليف "علي محمد رحومة" ونشر المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب بالكويت سنة 2008م، تتمحور الدراسة حول ظهور وتطور التقنية في العلوم الإجتماعية مع تقديم التأصيل المفاهيمي للمجتمعات الافتراضية والتطرق للثقافة والهوية الرقيتين مع التطرق لمستقبل علم الاجتماع الآلي، تعد الدراسة من البحوث العربية المهمة التي تطرقت للتطور التكنولوجي في العلوم الإجتماعية بصفة عامة ومستقبل علم الاجتماع الآلي، تم الإستعانة من الدراسة في الجزء المخصص بالإطار المفاهيمي للمجتمعات الافتراضية، بالرغم من أهمية الدراسة إلا أنها لم تتطرق لتأثير التقني في السياسة العامة ومدى مساهمة المجتمعات الافتراضية في تجويد السياسات وتطوير الممارسات الديمقراطية.

الدراسة السابعة بعنوان صنع السياسات العامة من تأليف "حسن عبد الله الدعجة" والتي نشرتها وزارة الثقافة بالأردن سنة 2019م، قدمت الدراسة إحاطة قيمة بالبناء الفكري والنظري للسياسة العامة كالمفهوم الإتجاهات ودورات صنع السياسة العامة ومراحل التنفيذ، والتطرق لتحليل السياسة العامة مناهجها وأدواتها والبيئة المؤثرة في صنع السياسات مع تسليط الضوء على عملية تقويم السياسة العامة ومجرياتها ومشاكلها، تعد الدراسة ولحداثتها مهمة وتسليط الضوء على تطورات صنع السياسة العامة الحديثة، لكنها لم تتطرق للتحويلات الرقمية الحاصلة في السياسة العامة وآثارها على المجال العام وهو ما ستحاول الدراسة تداركه.

الدراسة الثامنة معنونة بمواقع التواصل الإجتماعي تعزيز المشاركة السياسية عبر المجتمعات الشبكية للؤلفتين "وليدة حدادي" و"شفيفة مهري" من نشر عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع بالأردن سنة 2021م، تسليط الدراسة الضوء على منصات التواصل الإجتماعي ودورها السياسي مع التركيز على المشاركة السياسية

في عصر المجتمعات الافتراضية وتقديم دراسات حالة حول تأثير المنصات الاجتماعية في المشاركة السياسية من خلال مجموعة أحداث في دول مختلفة وحسب فئات متنوعة وخاصة الفئات ذات التعليم العالي، تعد الدراسة من الأبحاث المهمة في موضوع تأثير المشاركة السياسية بمنصات التواصل الاجتماعي كونها جزء فاعل ومهم من المجتمعات الافتراضية، بالرغم من أن الدراسة غاية في الأهمية إلا أنها لا تتطرق لتأثير المنصات الافتراضية على عمليات السياسة العامة بصفة أكثر دقة وتفصيل وهو ما سيتم تداركه من خلال فصول هذه الدراسة.

الدراسة التاسعة بعنوان The Oxford Handbook of Public Policy وهو مؤلف جماعي من تحرير "مايكل موران وآخرون Michael Moran et al" والذي تم نشرته مطبعة جامعة أوكسفورد بنيويورك سنة 2006م، تعرضت الدراسة لمساهمات مجموعة من الباحثين والتي تتحور حول التطور المؤسسي والتاريخي وكذلك صنع وتحليل السياسة العامة، مع التعرّيج على أدوات وإكراهات السياسات بالإضافة إلى التقييم وتطور السياسة العامة التقليدية والحديثة؛ يعد المؤلف من الدراسات الغربية المهمة في موضوع صنع السياسة العامة لكنها لم تدرج ضمن محتواها السياسات العامة في العصر الرقمي والتطور التكنولوجي الذي أصبحت تعرفه السياسة العامة مع بداية القرن الحادي والعشرون وهو ما ستنداركه هذه الدراسة.

الدراسة العاشرة بعنوان Public Policymaking: An Introduction من تأليف "جيمس أندرسون James E. Anderson" في طبعها الخامسة والتي نشرتها شركة هوتون ميفلين في بوسطن سنة 2003م، سلطت الدراسة الضوء على مواضيع صنع السياسة العامة ودورة عمل السياسات كما تطرقت لصناع السياسة العامة والميزانيات المخصصة وتفاعل السياسات العامة مع البيئة المحيطة، يعد جيمس أندرسون من المفكرين الكبار في العلوم السياسية بصورة عامة والسياسة العامة بصفة خاصة حيث تعد الدراسة من البحوث المهمة في التأصيل النظري الفكري للسياسة العامة، لكنها تركز على السياسة العامة في صورتها التقليدية ولم يتم التطرق للتحول التكنولوجي وتأثيراته المرتبطة بصنع السياسة العامة وفواعلها وأدواتها وحتى مخرجاتها.

4. الإشكالية:

من خلال معالجة موضوع دور المجتمعات الافتراضية في حوكمة السياسة العامة تم بناء الدراسة من خلال معالجة الإشكالية التالية:

إلى أي مدى تسهم المجتمعات الافتراضية في حوكمة السياسات العامة عبر توسيع إشراك المواطنين في مناقشتها؟ وما هي التحديات والفرص التي تطرحها هذه المجتمعات أمام الحكومات في تبني مقاربات أكثر استجابة ومرونة لقضاياها؟

5. التساؤلات الفرعية:

وئنفرع عن الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية الآتية:
ما هي الآليات التي طورتها الحكومات إستجابة للتوجهات والرؤى التي تشكل داخل هذه المجتمعات؟
كيف أسهمت المجتمعات الافتراضية في الدفع بالرقنة الحكومية؟
ما هي التحولات التي أحدثها التطور الرقمي اللامتناهي في عمليات السياسة العامة؟

6. الفرضيات:

وللإجابة على الإشكالية والتساؤلات الفرعية وللمقتضيات الدراسة تعتمد الدراسة على مجموعة من الفرضيات العلمية والمتمثلة في ما يلي:
للمجتمعات الرقمية دور كبير ومتميز في تجويد السياسات العامة وتطوير مخرجاتها.
إعترض التطور الرقمي الحكومي مجموعة من الإكراهات التي عطلت تحقيق أهداف السياسات العامة وصلت في بعض الحالات لإفشالها.
تشكل المجتمعات الافتراضية إمتداد "الفضاء السياسي الحديث" للفواعل وأصحاب المصلحة الجدد في إدراج تفضيلاتهم ضمن عمليات السياسة العامة.

7. مناهج الدراسة:

من خلال دراسة موضوع تأثير المجتمعات الافتراضية في حوكمة السياسة العامة تم إستخدام مجموعة من المناهج والإقتربات العلمية، وذلك من أجل الوصول إلى أهداف الدراسة والإجابة على الإشكالية ولتحقيق متطلبات الدراسة تم الإعتماد على مناهج وإقتربات متعارف على العمل بها في العلوم الإجتماعية بصفة عامة والعلوم السياسية بالتحديد والمتمثلة في:

✓ المناهج العلمية:

سيتم إستعمال المنهج التاريخي في الدراسة من خلال التعرف على كرونولوجيا تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتكون المجتمعات الافتراضية بداية من ظهور الشبكة العنكبوتية العالمية بصورة عامة والويب 2.0 وإصداراته اللاحقة، بالإضافة إلى أن الدراسة سوف نتطرق للتطور الفكري عبر التاريخ للسياسة العامة منذ أن كانت ممارسة وقبل أن يتم صياغة المصطلح وبدايات تطور بناءه الفكري وحتى ظهور تخصص السياسة العامة كمفهوم وممارسة في العصر الحديث.

كما ستعتمد الدراسة على منهج تحليل المضمون من خلال توصيف المجتمعات الافتراضية وتفاعلها مع المجالات الحكومية واللاحكومية ودورها في الممارسات الديمقراطية وتحولاتها الهيكلية، كما تم تحليل بعض الأمثلة عن التحولات الرقمية الحكومية والسياسات العامة التي أثرت فيها التفاعلات الشبكية للوصول لمجموعة من النتائج والإستخلاصات عبر مجموعة من النماذج النظرية الفكرية وحتى التطبيقية العملية التي حدثت في المراحل السابقة وحتى المراحل الحديثة والمعاصر.

سيتم الإستعانة بالمنهج المسحي من خلال عرض معلومات على التظاهرات الجديدة للسياسات العامة في القرن الحادي والعشرون والذي سمي بالعصر الرقمي والتحولات في الممارسات السياسية من خلال تطور الظواهر السياسية التقليدية لإصدارات رقمية وإنتاج ظواهر وممارسات سياسية جديدة عملت على تجويد السياسات الحكومية وتعظيم فوائدها وترشيد مخرجاتها وتحقيق المصلحة العامة بالإضافة إلى تطوير جودة حياة المواطنين من خلال إستقطاب تفضيلات الجماهير "المواطنين" وإدراجها ضمن السياسة العامة.

✓ الإقترابات العلمية:

أما فيما يخص الإقترابات السياسية التي ستعتمد عليها الدراسة فسيتم الإعتماد على الإقتراب المؤسسي الجديد من خلال تحليل المؤسسات الحكومية واللاحكومية والبنى والوظائف التي تعبر عنها، بالإضافة إلى توصيف البيئة التي تنشئ فيها والتفاعلات التي تحدثها من خلال صنع السياسة العامة سواء في العصر التقليدي وحتى من خلال التطور الرقمي وصنع السياسات العامة في عالم تكنولوجيا المعلومات والاتصال وما تم إستحدثه من ظواهر سياسية حديثة في المجال العام سواء الحكومي وبمختلف مؤسساته وحتى اللاحكومي سواء من طرف الأفراد أو مختلف مؤسسات المجتمع المدني.

تستعين الدراسة بالإقتراب النظمي النسقي كون السياسة العامة إنتاج رئيسي للنظام وسلطاته والمؤسسات التابعة لتلك السلطات فصنع السياسة العامة من مخرجات النظام السياسي، حيث تعد عملية صنع السياسة العامة التقليدية وحتى في ظل التحول الرقمي نشاط ديناميكي تتفاعل وحداته ضمن بيئة داخلية وخارجية تؤثر في جودتها ومخرجاتها، فتعمل الحكومة من خلال مجموعة من القنوات على معرفة تفضيلات مواطنيها وتحليلها عبر علبتها السوداء وإدراج تلك التفضيلات في مخرجاتها وتلقي رجع الصدى للسياسات وإتخاذ الإجراءات المناسبة وبهذا الشكل تتحرك السياسة العامة بصورة ديناميكية لا تتوقف لتحقيق أهداف الحكومة وأصحاب المصلحة المختلفة والمتنوعة.

ستعتمد الدراسة على إقتراب علاقة الدولة والمجتمع من خلال كون مكونات المجتمع (سواء كمواطنين أو مؤسسات لاحكومية) فواعل رئيسية في صنع السياسة العامة، كما تعمل الهيئات الحكومية من خلال نشاطها على إستقطاب المجتمع بكل أطيافه للمشاركة السياسية في مجموعة من النشاطات السياسية، كما يتم اللجوء للعلاقة بين المجتمع والدولة لدراسة تجاوب المجتمع مع التحول الرقمي الحكومي من خلال قبوله والتفاعل الإيجابي معه أو رفضه ومحاربته، وبالعكس يتم إستخدام إقتراب المجتمع والدولة لتوضيح تأثيرات المجتمع الافتراضي إما في تجويد السياسة العامة وحوكمتها أو وضع إكراهات تعطل السير الحسن لمختلف العمليات الحكومية وإعاقة دورة السياسة العامة وإفشال أهدافها.

تستعين الدراسة بالإقتراب البنائي الوظيفي في توصيف بناء السياسة العامة ومخرجاتها، مع التطرق للمؤسسات الحكومية ووظائفها وجودتها سواء في إصدارها التقليدي وحتى الرقمي الحديث، كما تعرج الدراسة على بناء المجتمعات الافتراضية سواء الفكري وحتى التقني والتطورات التي عرفها هذا المجتمع المعاصر سواء عبر البنية التي تنتج مجموعة من الوظائف الحكومية الأساسية، وكذلك تأثير المجتمعات الافتراضية في المجال الحكومي والتحويلات التي أحدثها الإصدار الرقمي للمجتمع سواء في الفضاء الحكومي وحتى اللاحكومي والمجال الوطني المحلي وعبر الوطني/الدولي.

8. تقسيم الدراسة:

لمعالجة موضوع تأثير المجتمعات الافتراضية في حوكمة السياسات العامة تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة وأربعة فصول تحاول من خلالها الإحاطة بكافة جوانب الموضوع وللمخرج بنتائج نوعية مع توضيح العلاقة بين السياسات العامة وتجويدها والتطور الرقمي التكنولوجي، وتمثلت تلك الفصول في:

الفصل الأول بعنوان الإطار المفاهيمي لدراسة المجتمعات الافتراضية سيتم التطرق لماهية الشبكة العنكبوتية العالمية وإصدارات الويب المتعاقبة والتي شهدت تطور تقني متواصل، بالإضافة إلى إدراج البناء المفاهيمي والبناء التقني للمجتمعات الافتراضية حيث وللإحاطة الشاملة بموضوع المجتمعات الافتراضية فقد وجب تحديد الأطر المفاهيمية لها بالإضافة إلى شكل ومكونات المجتمعات الافتراضية وأمثلة عنها سواء السابقة أو الحديثة ودعمها بأرقام وإحصائيات.

أما الفصل الثاني فعنوانه السياسة العامة تأصيل نظري مفاهيمي والذي يحتوي على ماهية السياسة العامة وتعريفاتها، ظهور وتطور السياسة العامة عبر مجموعة من المراحل التاريخية الحاسمة ومكوناتها بالإضافة إلى دورات السياسة العامة من بداية التخطيط إلى صنع السياسة العامة وتنفيذها وحتى متابعة التنفيذ أي التقييم والتقييم، كما يتطرق الفصل للفواعل المشاركة في صنع السياسة العامة سواء الحكومية واللاحكومية وبعض الفواعل الحديثة كمواقع التواصل الاجتماعي وحتى الأزمات العالمية خاصة فايروس كوفيد 19 وما نتج عنه من تغير في صنع السياسة العامة.

الفصل الثالث معنون بالمجتمعات الافتراضية ورقنة العمليات الحكومية والتي تدرج موضوع التحول الحكومي الرقمي من الإصدار الرقمي للإدارة أو الإدارة الإلكترونية للحكومة الإلكترونية والحكومة الذكية، كما ستتطرق الدراسة في هذا الفصل لماهية المجال العام السيبراني والمجال العام المثالي، بالإضافة إلى المجال العام السيبراني الوطني والدولي وستعرج الدراسة على الديمقراطية الإلكترونية من خلال المواطنة الرقمية والمشاركة السياسية الإلكترونية وكذلك التصويت الإلكتروني وتحليل تلك التظاهرات السياسية الجديدة.

الفصل الرابع عنوانه تطور ديناميكية السياسة العامة في ظل التحول الرقمي اللامتناهي يوضح الفصل في بدايته كيفية تعزيز المجتمعات الافتراضية لمعايير الحوكمة من خلال تحقيق الشفافية ومكافحة الفساد وكذلك

دعم الكفاءة والفعالية السياسية وحماية الحقوق والحريات السياسية، كما نتطرق الدراسة للمجتمعات الافتراضية كجهات جمع المصالح السياسية والتعبير عنها وكجهة رقابية وتقييمية للسياسة العامة، كما يعرج الفصل على الإكراهات التي تواجه المجتمعات الافتراضية في عمليات السياسة العامة بالإضافة إلى تطور السياسة العامة للإصدار 2.0 وكذلك التطرق لمستقبل الدور الذي تلعبه تلك المجتمعات في الرقي بالأداء الحكومي وتجويد مخرجات السياسة العامة.

وفي الأخير تم التطرق في الخاتمة لحوصلة حول محتوى الفصول مع الإجابة على الإشكالية وإثبات صحة أو خطأ الفرضيات التي إعتمدت عليها الدراسة، بالإضافة لإدراج مجموعة من النتائج التي توصلت لها الدراسة، مع تقديم مجموعة من الإقتراحات التي تطور مكانة المجتمعات الافتراضية في حوكمة السياسة العامة.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي لدراسة المجتمعات
الاقتراضية

**Conceptual Framework for
the Study of Virtual
Communities**

يعتبر البناء المفاهيمي من أسس التي تركز عليها الدراسات العلمية من أجل التعرف على علاقاتها بمتغيرات الدراسة الأخرى لذلك كان الفصل الأول للدراسة متمحور حول الإطار المفاهيمي للمجتمعات الافتراضية، والذي يعالج مجموعة من الظواهر المتعلقة بالمجال الفكري وفيما يخص الإصدار الرقمي للمجتمعات فهي تركز في وجودها وتطورها على شبكة الويب العالمية فهي بيئتها ومجالها الحيوي فلا بد من التطرق له بالإضافة إلى تطورات الويب من الويب 2.0 وما تلاه من إصدارات أحدث للويب الاجتماعي.

عرف ظهور وتطور المجتمعات الافتراضية ظهور الكثير من الفرص في كافة المجالات خصوصا السياسة العامة كنشاط مركزي في المجال الحكومي والتي وجب إستغلالها وإستخدامها بشتى الطرق والكيفيات، وعلى العكس فقد ظهرت مجموعة من الإكراهات التي عطلت من السير الحسن للعمليات المختلفة في الفضاء الافتراضي وإعترضت إستغلال الفضاء الرقمي بأحسن الطرق والتي وجب العمل بتعاون من أجل إيجاد الحلول تلك الوضعيات الصعبة.

يقوم البناء الفكري للمجتمعات الافتراضية من خلال تحديد مفهوم وماهية هذه المجتمعات وكذلك الخصائص التي تتمتع بها بالإضافة إلى الفرق بين المجتمعات في إصدارها الرقمي والمجتمعات التقليدية المادية، أما البناء التقني للمجتمعات الافتراضية فيتمثل في المتطلبات المادية وكذلك المتطلبات التقنية كالتجهيزات والتطبيقات وكذلك مجموعة من المتطلبات الاجتماعية، كما وجب على المستخدم في الفضاء الافتراضي أن يمتلك هوية رقمية يتميز بها عن غيره من المستخدمين من أجل التنظيم المحكم للمجال الافتراضي.

تنوع وتختلف تقسيمات المجتمعات الافتراضية والتي سنذكر أبرزها وهم مواقع التواصل الاجتماعي ومواقع المنتديات بالإضافة إلى خدمات المراسلة الإلكترونية/ الإيميل وكذلك التدوين الحر أو الويكي بالإضافة إلى مواقع الدردشة المباشرة، دون أن ننسى منصات الدراسة والمؤتمرات وتطبيقات ومواقع الألعاب ومجموعات الأخبار العالمية وعوالم الواقع الافتراضي، والتي سيتم مناقشتها بمزيد من التفصيل في الفصل.

المبحث الأول: شبكة الويب العالمية World Wide Web

من خلال التطرق لشبكة الويب سوف يتم تقديم مجموعة من العناصر ومحاولة توضيح مجموعة من النقاط وإزالة الغموض عن بعض المواضيع، ومن ضمن المواضيع المتناولة هي نشأة وتطور شبكة الويب العالمية، وكذلك الفرص والتحديات التي تواجه شبكة الويب العالمية، بالإضافة لطريقة وكيفية تشكيل وتشكل العلاقات الافتراضية بين مستخدمي الشبكة.

من خلال هذا المبحث سوف نتطرق لظهور وتطور الويب أو الشبكة العنكبوتية، من بدايات ظهور هذه الشبكة وتطورها والتطرق لبعض المصطلحات الهامة في موضوع الشبكة العنكبوتية، وكذا تطور الفكرة الأساسية للويب منذ إنطلاقها حتى تشكلها الكلي وكيف أصبحنا نستفيد الآن من هذه التقنية الثورية الهامة.

المطلب الأول: نشأة وتطور شبكة الويب العالمية

The World Wide Web Origin and Development

قبل التطرق لتعريف وتطور شبكة الويب العالمية يجب أن نحدد تعريف لمصطلحي الانترنت والويب وذلك راجع للتداخل في تعريف وفهم هذين المصطلحين.

- الانترنت: هو نظام الربط بين الأجهزة المختلفة كالهواتف والحواسيب وأجهزة إرسال وإستقبال الإشارات وغيرها مع بعضها البعض.

- الويب/ الشبكة العنكبوتية العالمية Word Wide Web WWW: هو نظام من المستندات المرتبطة مع بعضها عن طريق معرف الموارد الموحد أو عنوان المستند URL، يتم تخزين تلك المعلومات في خوادم متعددة مترابطة فيما بينها، يمكن لكل من يملك رابط المعلومات أو المستندات¹، يستطيع المستخدم تصفحها عن طريق متصفح ويب والتفاعل مع الآخرين ضمن قدرات معينة.

الشبكة العنكبوتية العالمية أو إختصار الويب هي نظام وسائط فائقة موزع على مستوى العالم يمكن الوصول إليه عن طريق الانترنت²، كان ظهور الشبكة العنكبوتية العالمية بداية من مارس 1989م في مخبر المنظمة الأوروبية للبحوث النووية بسويسرا، المعروف إختصاراً بإسم CERN وكان من أبرز

¹ - عادل بن عبد القادر المكينزي، الإعلام الرقمي وسبل مواجهة الإرهاب (الرياض: دار جامعة سعود للنشر، 2019) ص.08.

² - عمار خير بيك، البحث عن المعلومات في الانترنت (دمشق: دار الرضا للنشر، 2000) ص.76.

مهندسي هذه الشبكة مهندس برمجيات بريطاني "تيم بيرنرزلي Tim Berners-Lee" حيث بقيت التجارب على الشبكة وإستعمالها خاص بالمنظمة حتى ديسمبر 1990م مع ميلاد أول موقع إنترنت Info.cern.ch، أول موقع إنترنت وأول خادم إنترنت في جهاز كومبيوتر وخادم Server من نوع NeXT، وفي 30 من أبريل 1993م أطلقت المنظمة الأوروبية للأبحاث النووية أول موقع إنترنت مفتوح للعامة، كما وضعت تكنولوجيا الانترنت والشفرة المصدرية مجانا في متناول الجميع فأصبحت نموذجا ومعيارا عالميا¹.

فيما بعد أسس تيم بيرنرزلي في أكتوبر 1994م W3C World Wide Web Consortium وهي منظمة تعمل على وضع قواعد ومواصفات ومعايير الويب الأساسية وتطوير التقنيات لتطوير المواقع، للإتصال بالشبكة العالمية WWW يجب توفر مستعرض أو متصفح ويب Web Browser، يقرأ لغة HTML Hyper Text Markup Language أي لغة ترميز النصوص التشعبية لإنشاء صفحات المواقع، ولالإتقال عبر بروتوكول HTTP Hyper Text Transfer Protocol أي ميثاق نقل النصوص التشعبية لإنشاء صفحات المواقع وللوصول لمكان وعنوان البيانات والمستندات المطلوبة ويستخدم URL Uniform Resource Locator محدد الموارد الموحد/ عنوان الانترنت².

كان أول متصفح ويب تم العمل به هو متصفح موزاييك Mosaic صممه "مارك أندرسون" وطوره مجموعة من طلاب الدراسات العليا في جامعة إلينوي سنة 1993م، ثم بدأت بالظهور بعده عدة متصفحات أو مستعرضات الويب فيما بعد³.

- طريقة عمل الويب:

يعمل الويب عن طريق قيام المتلقي بطلب معلومات معينة سواء بالبحث في محركات البحث للحصول على الروابط أو وضع الرابط مباشرة في متصفح الانترنت، يصل الطلب إلى الخادم المتصل أو المزود للخدمة ليقوم الخادم بالبحث عن الخادم الذي يحتوي على ما طلبه المستخدم، الذي يرسل البيانات إلى جهاز المستخدم الذي يقوم المتصفح بعرضها في هيئات مختلفة صور أو وثائق وغيرها⁴.

¹- Antoine C. Damais, "Le Premier Site Web Mis En Ligne Il y a 25 Ans," 29/10/2021.
<https://www.journaldunet.com/solutions/cloud-computing/1135797-premier-site-web-25-ans/>

²- ماهر سليمان وآخرون، أساسيات الانترنت (دمشق: دار الرضا للنشر، 2000) ص.40.

³- أرنود دوفور، أنترنت، ترجمة: منى ملحيس ونبال إدلي (بيروت: الدار العربية للعلوم، 1998) ص.92.

⁴- ماهر سليمان وآخرون، مرجع سابق، ص.47.

الجدول رقم 01: تطور عدد المواقع في الشبكة العنكبوتية:

التاريخ	عدد مواقع الويب
1993/06	130
1993/12	623
1994/06	2738
1994/12	10022
1995/06	23500
1996/01	90000

المصدر: ماهر سليمان وآخرون، أساسيات الأنترنت (دمشق: دار الرضا للنشر، 2000) ص.46.

لقد شهد إنشاء المواقع الإلكترونية تزايد كبير ومتواصل فن خلال الجدول رقم (01) يلاحظ التسارع في تصميم المواقع الإلكترونية عبر الشبكة العنكبوتية، ذلك راجع إلى تطور استخدام الويب من قبل العامة بعدما كان مقتصرًا على مؤسسات وهيئات معينة في دول محددة، فثلا في سنة 1993م كان يحصي الويب وجود 623 موقع ووصل إلى 23500 سنة 1995م. وهو ما يفسر انتشار تقنية الويب الثورية وبداية إستغلال الفرص التي أتاحها الشبكة الجديدة سواء من خلال تزايد إنشاء المواقع الإلكترونية وكذا تصاعد استخدام الويب كتقنية حديثة للإتصال والتواصل والكثير من النشاطات.

الجدول رقم 02: تطور استخدام الويب ونسبة المستخدمين:

التاريخ	عدد مستخدمي الشبكة/ مليون	نسبة مستخدمي الشبكة
1998/12	147	03,6 %
2002/07	569	09,1 %
2006/06	1043	16,0 %
2010/06	1966	28,7 %
2014/06	3035	42,3 %
2018/06	4208	55,1 %
2022/12	5544	69 %

المصدر بالتصرف: <https://www.internetworldstats.com/emarketing.htm>

وموازات مع تزايد إنشاء المحتوى الرقمي عبر الويب وتطور إستخداماته إزداد عدد مستخدمي هذه التقنية الجديدة بصورة مستمرة فمن خلال الجدول رقم (02) يلاحظ تطور إستخدام الويب في العالم، وما صاحبه من تطور البرامج والوسائل فمن الحواسيب إلى الهواتف الذكية وإستخدامها لشبكات الويب نلاحظ تطور المستخدمين ونسبة الأشخاص المتصلين بشبكة الويب وتطورها من سنة لأخرى. كل تلك العوامل وأخرى زادت من قوة وفاعلية شبكة الويب العالمية والحاجة لإستخدام الشبكة في التجارة والإتصال والتعليم والمبادلات التجارية الدولية والوطنية والإقليمية، وكذا الإعلام والبحث العلمي ونشر والتقليص أو حتى القضاء على الإكراهات الزمانية والمكانية من خلال تمكين المستخدمين في كل مكان وفي أي زمان من الوصول للمعلومات الموجودة في الكثير من الأماكن المختلفة وجعل العالم متصل باستمرار وربطه ببعضه ووصوله لمفهوم جديد حيث أصبح العالم قرية صغيرة وهو ما لوحظ من خلال تطور مستخدمي الشبكة من 147 مليون مشترك سنة 1998م ووصولهم لأكثر من 5 ملايين و500 مليون مستخدم مع نهاية سنة 2022م.

المطلب الثاني: فرص وتحديات المجتمعات الافتراضية

Virtual Community Opportunities and Challenges

لقد رافق ظهور الشبكة العنكبوتية وتطور إستخدامها فتح الكثير من الآفاق والمجالات وتداخل وتطور الكثير من القطاعات، فسهلت الكثير من المعاملات الإنسانية كما فتحت الشبكة آفاق جديدة وأطر حديثة، ومع هذه الفرص والإيجابيات الكثيرة والمتنوعة، أظهرت الشبكة الالكترونية العالمية مجموعة من الأخطار والتهديدات التي رافقت ظهورها، ومن خلال هذا المطلب سنعرض على أهم تلك الأخطار وكذا الآفاق والفرص المستحدثة.

أولاً: تحديات المجتمعات الافتراضية Virtual Communities Challenges

مع الإنتشار الواسع لإستخدام الشبكات الرقمية والتعاملات الافتراضية بدأت في الظهور مجموعة من الأخطار التي أقلقت كثيراً المستخدمين كأفراد أو مؤسسات لاحكومية وحتى حكومية تتقاطع مصالحها مع الشبكة العنكبوتية، ومن بين أهم تلك المخاطر نجد الأمن الشبكي والخصوصية وحقوق التأليف وإخفاء الهوية وكذا الرقابة.

1. الخصوصية وأمن المعلومات الشخصية:

تضمن المؤسسات الحكومية واللاحكومية حماية البيانات والمعلومات الشخصية والأنظمة من التهديدات الالكترونية، هذه التهديدات تأخذ أشكالاً عديدة تملك كل مؤسسة أو شركة أو منظمة دليل سياساتها للخصوصية وإستعمال المعلومات الشخصية للزوار وتكون ظاهرة ومتوفرة للإطلاع عليها بصورة سهلة ودائمة.

تعتمد في كثير من الأحيان بعض المؤسسات التي تملك مواقع إلكترونية الإحتفاظ ببعض المعلومات عن زوار موقعها عبر الشبكة كالبريد الإلكتروني أو بروتوكول الإتصال IP أو موقع الإتصال أو رقم الهاتف أو نوع الجهاز ونظام التشغيل والمتصفح وغيرها من أجل أغراض تجارية وتطويرية أو أي إستعمالات أخرى، لذلك وللحد من الإستعمال غير الشرعي للمعلومات الخاصة بالمستخدمين نشأت بما يعرف بقوانين وسياسات الخصوصية فكل الدول تملك تنظيمات خاصة بالخصوصية الرقمية تفرضها على المؤسسات أو التنظيمات الناشطة عبر الويب في دولها لحماية مواطنيها.

ففي المجموعة الأوروبية نجد اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) أقرت في 2018م، وافق البرلمان الأوروبي على اللائحة في سنة 2016م، وحدد فترة سماح لمدة سنتين للشركات والمنظمات للإمتثال للوائح جديدة، لذا إعتباراً من 25 مايو 2018م يعد عدم إمتثال أي مؤسسة أو إختراقها لبنود اللائحة إختراق للقانون يعاقب عليه وفق اللائحة¹.

2. الجريمة الرقمية والأمن السيبراني:

تزامن ظهور الجرائم الالكترونية مع تصاعد إستخدام الشبكة العنكبوتية العالمية رغم الإستعمال المحدود للشبكة المقتصر على بعض الشركات والمؤسسات، فبدأت تلك الجرائم بتخريب وإحداث أضرار على الأجزاء المادية للكمبيوتر (Hardware)، ومع إطلاق خدمة الشبكة العالمية للجمهور في النصف الثاني من تسعينات القرن 20م بدأت الجرائم الالكترونية تعتمد على البرمجيات (Software)، وتم الجرائم الالكترونية عبر التدخل غير القانوني في الأجهزة ومساحات التخزين المختلفة (سحابية المعدات والأجهزة)، وكذا التعرض للإتصالات والمراسلات أو أي عملية غير قانونية تقام عبر الانترنت أو

¹ - إيمان عبد الحميد يس وأمانى السيد، "الخصوصية وحماية البيانات الشخصية بالمكتبات: مراجعة عليّة"، المجلة الدولية لعلوم المكتبات والمعلومات، م.09، ع.02 (2022) ص.477.

إتلاف وتدمير البيانات أو التلاعب بها لمنفعة شخصية أو جهات معينة، تزايد الهجمات السيبرانية ففي سنة 2013م وصلت لمعدل 25 هجوم كل ثانية¹.

يعمل الأمن السيبراني على حماية أنظمة المعلومات (الأجهزة والبرمجيات والبنية التحتية المرتبطة بها) والبيانات المتعلقة بها والخدمات التي تقدمها من الوصول غير المصرح به أو الأذى أو سوء الاستخدام، وهذا يشمل الضرر المتسبب عن عمد من قبل مشغل النظام، أو عن طريق الخطأ أو الإختراق وتسلل الفيروسات نتيجة عدم إتباع الإجراءات الأمنية².

تعد الجرائم الإلكترونية من أخطر المواضيع ولها حساسية خاصة كونها تشكل تهديد لإستقرار وتطور المجتمعات الرقمية، لذا نجد إهتمام بالأمن الرقمي الذي يعمل على محاربة كافة أنواع وأشكال الجرائم السيبرانية وكذا الحماية القبلية للأجهزة والقواعد ومستودعات البيانات، تهدف التهديدات عبر الانترنت إلى الوصول للمعلومات السرية والسياسية والبيانات الحكومية العسكرية أو المواطنين فتكون على شكل هجمات على الشبكات وأنظمة الكمبيوتر والبنية التحتية للإتصالات، ولتفادي أخطار كبرى تعمل مؤسسات الأمن السيبراني الخاصة أو التابعة للدولة على تطوير أنظمة للدفاع وسيناريوهات وخطط بديلة لأوقات الهجمات السيبرانية الكبرى كما تعمل على عاملين رئيسيين وهما³:

أ- الحرب الإلكترونية: تنطوي على دول أو منظمات تستخدم تكنولوجيا المعلومات للتمكن من إختراق شبكات دول أخرى أو مواقع محددة لإلحاق أضرار، وتنفذ هجمات الحرب السيبرانية في المقام الأول من قبل المتسللين الذين هم محترفون ومدربون تدريباً جيداً على التعامل بدقة مع شبكات الويب والترميز والخوارزميات، فعند الهجوم على شبكة الانترنت تضطر المؤسسات إلى التوقف عن العمل وتندهور الإتصالات، إضافة إلى توقف الكثير من مرافق البنية التحتية والنشاطات الإقتصادية والخدمات مثل النقل والخدمات الطبية، وغيرها من القطاعات الحيوية مما يسبب خسائر ضخمة للحكومات والمؤسسات وحتى الأفراد.

ب. التجسس السيبراني: هي ممارسة تعمل على إستخدام تكنولوجيا المعلومات للحصول على معلومات سرية دون إذن من أصحابها أو مالكيها، غالباً ما تستخدم تلك المعلومات لكسب مزايا

¹- Jeetendra Panda, *Introduction to Cyber Security* (Haldwani: Uttarakhand Open University, 2017) P.16-17.

²- Andrew Martin et al., *The Cyber Security Body of Knowledge, CyBoK* (UK: The National Cyber Security Centre, 2019) P.03-04.

³- Seemna P.S, et al., "Overview of Cyber Security," *International Journal of Advanced Research in Computer and Communication Engineering*, Vol.07, Iss.11 (2018) P.125.

ومنافع إستراتيجية إقتصادية عسكرية وغيرها، حيث يتم القيام باستخدام تقنيات كسر برامج الحماية وتطبيقات الأمن وإنتاج برامج ضارة للتجسس أو التخريب ومشاركتها واستخدامها.

3. حقوق التأليف والطبع:

مع الإنتشار الكبير لإستخدام الويب في كل المجالات زاد مستوى النشر الالكتروني وتضاعف المحتوى الموجود في الشبكة، إختلف نوع المحتوى سواء الصوتي المكتوب أو الفيديو، وكذا مصنفاً رقية علمية وأدبية كالكتب والمجلات والمقالات والأطروحات وغيرها من المنشورات، وبعد بداية الإستخدام التجاري غير مرخص لتلك المنشورات بدأت تزايد مشاكل حفظ حقوق النشر للناشرين لكل أنواع المنشورات، فبدأت المؤسسات الدولية بالإهتمام بموضوع حقوق النشر كالمنظمة العالمية للملكية الفكرية (World Intellectual Property Organization (WIPO التي تأسست سنة 1967م، والتي تضم 193 دولة ومقرها جنيف بسويسرا والتي تعمل من أجل الحفاظ على حقوق النشر والتوعية في الموضوع وإتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية مختلف أصناف حقوق التأليف والنشر¹.

توجد العديد من معاهدات الدولية ومن أشهرها وأهمها "معاهدة برن Berne Convention"، و"الإتفاقية الدولية لحقوق المؤلفين Universal Copyright Convention"، "دليل الإتحاد الأوروبي التوجيهي الخاص بحماية حقوق إستخدام قواعد البيانات EU Directive Database"، وغيرها من الأطر القانونية والمنظمات الدولية التي تعمل على حماية الملكية الفكرية والأدبية ومحاربة السرقة الفكرية وإعادة النشر والطبع بدون حق وبغير إذن أصحاب المحتوى.

4. إخفاء أو تزيف الهوية الافتراضية ومشكلة الثقة:

يحمل كل متصل بالويب عنوان خاص به، وغالباً ما يضع إسمه أو إسم غيره أو رموز أو أرقام تعبر عن هويته داخل موقع الانترنت، خاصة المواقع التفاعلية التي تفرض على المستخدمين فيها فتح حساب أو صفحة شخصية من أجل التواصل مع باقي المستخدمين، وبعد تطور نوعية المستعملين وبإختلاف أغراض وأهداف المستخدمين للمواقع أصبح الكثير منهم لا يستخدمون هويتهم الحقيقية أو يخفون هوياتهم الحقيقية.

تعبر الهوية الافتراضية عن مجموعة من الصفات والرموز والبيانات التي يستخدمها الأفراد في تقديم أنفسهم للآخرين في المجتمعات الافتراضية ويتفاعلون معهم من خلالها، أكد "كاميرون بايلي Cameron

¹- Henk ten Have and Maria do Céu Patrão Neves, *Dictionary of Global Bioethics*, (Switzerland: Springer International Publishing, 2021) P.31.

Bayley" أن التقابلات الثنائية بين الأنا/الآخر والأبيض/الأسود والذكر/الأنثى والكاتب/القارئ ستندثر في عالم الخطاب الإلكتروني، فالحوارات غالبا ما تتم دون أن ترى أطراف الحوار في العالم الافتراضي يختار الناس هوياتهم ويتلاعبون بها ويشوهونها أو يبرزونها، وإلى جانب ذلك يمكن للناس أن يختاروا أكثر من هوية أو يراجعون هوياتهم المتعددة فباتت الهوية ذاتها تكتسب سمات الشبكة (نظام من العقد التي تربطها وصلات مختلفة) كالقوة والعمر تشكل الهوية من خلالها¹.

ومن خلال تعدد الهويات للشخص الواحد وإخفاء الهويات الحقيقية والإتصاف بصفات غير حقيقية أصبح المستخدمون لا يثقون كثيرا في المستخدمين الآخرين ولا في هوياتهم المستعملة.

5. السلطة الرقابية والحدود العقلانية للعمل:

تطورت النظم والبرمجيات وآليات ووسائل العمل السيبرانية منذ ظهورها بصفة متصاعدة ومما زاد من إستعمال هذا الفضاء الافتراضي هو الحريات التي يسمح بممارستها عكس العالم الواقعي الذي يفرض كثير من الحدود والأطر القانونية وحتى التقاليد والأعراف وغيرها، فمع لا محدودية الحريات وإرتفاع سقف الممارسات المختلفة وقلة الرقابة، نتج عنه ظهور مجموعة من المشاكل والمعوقات التي بدأت تؤثر على التجمعات الرقمية وفعاليتها.

عمدت العديد من المنصات لعمل سياسات ولوائح من أجل إستخدام المساحات الرقمية الخاصة بها والتي أطلقت عليها إسم المجتمعات، مثلا شركة جوجل Google تحدد معايير خاصة بمجتمعاتها يجب على كل مستعمل التقيد بها "نتيح العديد من خدماتنا التفاعل مع مستخدمين آخرين، ونحن نريد الحفاظ على بيئة تضمن إحترام الجميع فيجب إتباع القواعد والإلتزام بالقوانين السارية، وإحترام حقوق الآخرين بما في ذلك حقوق الملكية الفكرية والخصوصية، عدم الإساءة إلى الآخرين أو نفسك أو إيدائهم أو من خلال تضليل الآخرين أو الإحتيال عليهم أو التشهير بهم أو التسلط عليهم أو مضايقتهم أو مطاردتهم، عدم إساءة إستخدام الخدمات أو إلحاق الضرر بها أو التشويش عليها أو تعطيلها..."².

فإساءة إستخدام الخدمات الرقمية ينتج عنه مجموعة من العقوبات، كحرمان المستخدم من الدخول وإستعمال المنتجات المختلفة للشركات نهائيا أو الحرمان من جزء أو مجموعة خدمات لمدة محددة، فكل

¹ - مسعودة طلحة، "الهوية الرقمية: مآزق الاستخدام والخصوصية"، مجلة التغير الاجتماعي، م.04، ع.01 (2020)

ص.149.

² - بنود خدمات جوجل-Google، تم الإطلاع في: 2021/12/02، على الرابط:

<https://policies.google.com/terms?hl=ar-DZ&fg=1>

مؤسسة لها بنودها وشروطها الخاصة التي تحدد سقف الحريات المتاحة من خلال الولوج لمنتجاتها، تضع الشركات مجموعة من الآليات للإبلاغ والتعرف على الإساءات وتبسيط العقوبات على المستخدمين كإبلاغ فرد أو مجموعة من المستخدمين عن إختراق بنود المجتمع، كما تضع كل مؤسسة ناشطة في المجال الافتراضي مجموعة من البرامج والحوارزميات الذكية التي تتخذ الإجراءات بمجرد تعرفها على أي تخطي لسياسات المجتمع الخاص بها.

ثانيا: فرص المجتمعات الافتراضية Virtual Community Opportunities

من الجانب الإيجابي فقد فتحت المجتمعات الافتراضية آفاق وفرص جديدة أهمها:

- العمل التطوعي الرقمي:

عرف قاموس إكسفورد التطوع الإلكتروني بأنه أي نشاط أو خدمة مجانية يتم تقديمها أو توفيرها من خلال استخدام الانترنت أو أي نوع من أنواع شبكات الكمبيوتر، وتعرف الأمم المتحدة التطوع الإلكتروني بأنه التطوع كلياً أو في أي مرحلة من مراحل العمل التطوعي من خلال الانترنت في المنزل أو العمل أو الجامعة أو مقهى الانترنت أو أي مكان آخر¹، تختلف أنواع التطوع من مجتمع إلى آخر ومن منصة إلى أخرى فهناك التطوع من أجل تقديم إستشارات مختلفة من مختصين لأشخاص يحتاجونها، كما أن هناك خدمات تطوعية أخرى خاصة بتعليم اللغات عبر مختلف المستويات، كما يتم التطوع الإلكتروني عن طريق جمع تبرعات لصالح مؤسسات معينة أو أماكن حروب أو مواقع متأثرة بأزمات معينة.

مثلا برنامج كاتشافاير Catchafire الذي تأسس في عام 2010م بهدف إحداث تغيير إيجابي في العالم من خلال تقديم خدمات لصالح المجتمع غير الربحي الذي يسعى إلى دعم وتعزيز قطاع التطوع الرقمي، من خلال تسهيل الإتصالات بين المهنيين الذين يرغبون في التبرع بوقتهم ومواهبهم من خلال التطوع الافتراضي مع المنظمات غير الربحية التي تحتاج إلى مهاراتهم، تتمحور المنصة وخدماتها حول التجربة غير الربحية، يتم التواصل مع مجتمع المتطوعين يومياً لتقديم المشورة بشأن المشاريع وتقديم ندوات عبر الانترنت وجلسات معلومات، وطلب التعليقات حول أفكار المنتجات الجديدة تمت مطابقة

¹ - عصام بدرى أحمد محمد، "التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع لتنمية إتجاهات مستخدمي شبكات التواصل الإجتماعي نحو التطوع الإلكتروني"، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، م.53، ع.01 (2021) ص.120.

متطوعين في أكثر من 40.000 مشروع قائم على المهارات حتى الآن، فرؤية المنظمة بأنه يتمتع كل فرد بالقدرة على إحداث تغيير اجتماعي إيجابي وتمكنه من تقديم خدمات من أجل الصالح العام¹.

"متطوعو سميث سونيان Smithsonian Digital Volunteers" تعمل هذه المنظمة على البحث عن الوثائق والمخطوطات والمصادر القديمة والتاريخية ورقنتها، يعمل المتطوعون على تحويل المستندات المكتوبة بخط اليد والمكتوبة إلى موارد قابلة للبحث وقابلة للقراءة آلياً، فالمحتوى المنسوخ يصبح قابلاً للبحث النصي عبر الانترنت مع إمكانية الوصول إلى المخطوطات والوثائق التاريخية للجميع، حيث تم إنشاء سجلات حديثة للمجموعات التي تعذر الوصول إليها سابقاً وهي مجموعة ملصقات خاصة بجامعة برينستون².

- العمل الثقافي والعلمي الرقمي وتسهيل الحصول على البيانات المختلفة:

تعددت واختلقت المشاريع التطوعية الرقمية الثقافية والعلمية، والتي تهدف لتحقيق مجموعة من الأهداف بطرق غير ربحية، فأنشأت عدة مشاريع ومنصات وبرامج، يمكننا التطرق لمثلين قصد على سبيل الذكر لا الحصر.

مشروع غوتنبرغ Project Gutenberg هو مشروع تطوعي يهدف إلى تحويل وتخزين ونشر الأعمال الثقافية بشكل رقمي، أسس المشروع "مايكل هارت" سنة 1971م وهو أقدم مكتبة إلكترونية موجودة، معظم المواد الموجودة في المشروع عبارة عن نصوص كاملة ذات ملكية عامة، يمكن للجميع الوصول إليها والإطلاع عليها وتحميلها مجاناً، وتعمل هذه المكتبة الرقمية على مضاعفة معروضاتها الرقمية بعد أخذ الإذن من أصحاب حقوق النشر والتنازل لهم عن حقوقه بما أنهم منظمة تطوعية غير ربحية³.

مبادرة ضوء Light Initiative مبادرة تطوعية لتسجيل الكتب صوتياً للمكفوفين وهي مبادرة تطوعية غير حكومية وغير ربحية مستقلة وغير تابعة لأي جهة أو منظمة، تستهدف في عملها شريحة المكفوفين وضعاف البصر في مختلف المراحل والأماكن، تم إطلاقها بتاريخ 1 ديسمبر 2018م، أسسها

¹- Catchafire.org, "About Catchafire Organization," 02/12/2021.

<https://www.catchafire.org/about>

²- Andrew Gunther et al., "The Creation and Evolution of the Transcription Center, Smithsonian Institution's Digital Volunteer Platform," *Collections*, Vol.12, Iss.02 (2016) P.P.87-96.

³- Jalobeanu Mihai Stanislav, "A 43 Years History, Passing from the Gutenberg Project Initiative to the Open Educational Resources Movement," in *10th International Scientific Conference "E-Learning and Software for Education"*, Vol.03 (Bucharest: Carol I National Defence University Publishing House, 2014) P.P.433-440.

كل من هيا مصطفى عقاد وبتول ياسين أبو علي من أجل ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع دون إستثناء، فمبادرة ضوء تسعى لتأمين فرص تعليم عادلة بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقات البصرية، ومن خلال العمل على توفير المحتوى العلمي بصيغ تناسب هؤلاء الأشخاص وتقديم الخدمات التي تساعد في إتمام وتطوير تعليمهم في مختلف المراحل، دعم المكفوفين وضعاف البصر في متابعة تعليمهم المدرسي والجامعي والدراسات العليا، من خلال تقديم التسجيل الصوتي للمحتوى العلمي، وإعداد المحتوى وتجهيزه لطباعته بطريقة برايل ومواكبة تجدد المحتوى العلمي وتطور المناهج وتحديث التسجيلات، مع تمكين كل من الطالب والمدرس الكفيف من خلال إعداد مناهج مدرسية خاصة بالمكفوفين بطريقة برايل ونشر الثقافة والتوعية في كل الأمور التي تخص فئة الأشخاص المكفوفين وكيفية التعامل معهم¹.

- التواصل والإتصال وسرعة إنتقال المعلومات:

وفرت خدمة الويب مجموعة من الآليات والوسائل الإتصالية الحديثة والمتطورة من خلال الإتصال الشخصي بين شخصين أو إقامة إجتماعات بين مجموعة من المستخدمين، حيث سهلت تلك الخدمات على الأفراد والمؤسسات وخفضت الكثير من التكلفة والوقت والجهد للتواصل مع الأفراد مهما كانت المسافات، ومع ظهور تحديات وأزمات عالمية جديدة ككوفيد-19 وتوقف نشاط النقل الدولي وحتى الداخلي في الدول وفرض الحجر وحظر التجوال كان لابد من بقاء الموظفين والرؤساء بالبقاء على إتصال من أجل القيام بالأعمال فكانت الشبكة العنكبوتية الملاذ المناسب لهم، كما إضطر المعلمون والأساتذة تقديم دروس ضمن الشبكة عبر منصات وتطبيقات تقدم خدمات التحاضر عن بعد.

- العمليات والمعاملات الرقمية:

مع التطور الحاصل والطفرة التكنولوجية في جميع المجالات كان لابد على المجالات التقليدية التحول للمجال الافتراضي كالتجارة والصحافة والتعليم وحتى حركة الأموال، التجارة الالكترونية والتسويق وهو إنتقال هذين المجالين من الفضاء العام الواقعي إلى الفضاء السيبراني وبداية إنشاء تعاملات تجارية وتسويقية عبر الويب، أما المجال المالي فقد إنتقلت الكثير من الدول في تعاملاتها إلى النقود الرقمية، أي أنك تملك رصيد مالي يمكنك وبدون أن تحوز على أوراق نقدية الشراء والإبتعا

¹ الجامعة الافتراضية السورية، "مبادرة ضوء Light Initiative: مبادرة تطوعية لتسجيل الكتب صوتياً للمكفوفين"،

والدفع لمختلف الخدمات، عن طريق بطاقة مخصصة لهذه التعاملات تسلمها لك مؤسستك المالية أو عن طريق تطبيقات في الهاتف والتحويلات الالكترونية بين الحسابات. فسهولة التعامل المالي الرقمي زاد من إستعماله في كثير من الدول المتقدمة منها أو المتخلفة.

أما الصحافة والإعلام فقد نالهما نصيب من هذا التحول فانتشرت الصحافة الرقمية والإعلام الالكتروني بكل مكوناته سمعي وسمعي بصري عبر الويب فأصبحت القنوات الإذاعية والتلفزيونية تزداد عن طريق الويب، وتملك الجرائد والمجلات والمؤسسات الإعلامية مواقع تفاعلية لنشر الأخبار والمعلومات ومختلف أنواع التقارير والأحداث وما ساعدها على الإنتشار هو خاصية التفاعل والنقل الحي للأحداث والمجريات على المباشر.

أما في الميدان العلمي فحدث تطور في مجال التعليم فع التعليم التقليدي وبعد التطور التكنولوجي ظهر التعليم الالكتروني، أولا كمصاحب للتعليم الحضوري ولكن مع مرور الوقت وظهور مستجدات وأزمات جديدة جعلت من التعليم عن بعد أو التعليم الرقمي حتمية فرضتها الظروف الصحية أثناء جائحة كورونا كوفيد-19، وما حصل من إغلاق للمدارس والجامعات وكافة المؤسسات التعليمية في جميع الدول وإستبدال التدريس الحضوري بالتدريس عن بعد.

- التوجه الرسمي نحو الفضاءات الالكترونية:

أثر تطور إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصال على التوجهات الرسمية لإدارة ومعاملات الدولة سواء مع المستويات الإدارية العامة المختلفة أو مع المواطنين أو المؤسسات الخاصة وحتى الدول الأخرى، فبدأت الدول بالإنتقال نحو الإدارة الالكترونية أي التقليل من المعاملات الورقية والملفات وربط الإدارات الحكومية بقاعدة بيانات التي تحتاجها بدلا من تكديس الأوراق والوثائق، والتحول التدريجي نحو الحكومة الالكترونية التي تعد مستوى أعلى من الإدارة الالكترونية، حيث تبدأ الدولة بالعمل وعلى جميع المستويات بالحواسيب ورقنة كل المعطيات والبيانات الحكومية وإنتهاء من التعقيدات الورقية والملفات وغيرها، أما الحكومة الذكية وفي شكلها الأحدث فتتمثل في تعامل المواطنين والمؤسسات مع البرامج والخوارزميات فمثلا عند طلبك لجواز سفر أو وثيقة مثلا فلا يتدخل العامل البشري وتم العملية عن طريق برمجيات بعد التأكد من الهوية يصنع ويرسل لك جوازك وأيضا فيما يخص المخالفات المرورية ففي اليابان مثالا فعند الذهاب لمعرفة مخالفتك بعد أن يتم إرسال لك رسالة بتاريخ الجلسة تصل وعندما يحين دورك فيريك الحاسب مخالفتك ويمكن أن تحاول التبرير وإذا لم

تملك مبرر كاف فإنه يجب عليك دفع المخالفة وتلقي العقوبة، فبالحكومة الذكية أنت لا تتعامل مع الإنسان بل تتعامل مع الآلات التي تعمل بالذكاء الاصطناعي (لمزيد من التفصيل أنظر الفصل الثالث المبحث الأول).

المطلب الثالث: تشكيل العلاقات الافتراضية Create Virtual Relationships

من خلال التفاعلات القائمة عبر الشبكة الالكترونية وتقاطع العلاقات المختلفة في الفضاء الافتراضي تنشئ مجموعة من العلاقات المختلفة سواء دائمة أو مؤقتة، وتختلف عوامل قيام تلك العلاقات وكذلك المراحل المختلفة، فهذه الديناميكية تنشئ العلاقات الافتراضية وتعبير "ماكميلان McMillan وتشافيز Chavis" فإن الإحساس بالمجتمع أو الجماعة الرقمية تشكل من خلال تلك العلاقات مجموعة من المشاعر، أهمها:

- الشعور بالإنتماء وتبادل الدعم والاندماج في جماعة من خلال إكتساب عضويتها ومتابعة ما يحدث فيها وسهولة التفاعل مع أفرادها، وإشباع الحاجات النفسية والإرتباط الوجداني في أفراد الجماعة من خلال تبادل التهاني والتعارف والمواساة والنصيحة ومشاركة بطاقات المعايدة وما إلى ذلك¹.
- الحضور والتواجد وهما نقيض العزلة والغياب الذين نتج عن هيمنة القيم المادية وإنشغال الجميع بتأمين أسباب الحياة، لا يتصور بقاء الفرد طويلا في مجتمع إفتراضي ليس فيه من يتفاعل معه فلا يسمع فيه إلا صدى صوته، سوف نلاحظ في باب الكلام عن سمات المجتمعات الافتراضية أن الحضور والتواجد الافتراضي ربما ينتهي إلى عزلة وغياب عن العالم الواقعي².
- تكوين الصداقات من خلال التظاهرات الجديدة للجماعات أو المجتمع الافتراضي وردود الأفعال التي يتلقاها الفرد من بقية أعضاء الجماعة أو أفراد المجتمع الافتراضي وكذلك التأثير والتأثير في المجتمع، يعمل الفضاء الافتراضي على الجمع بين الصداقات الواقعية والافتراضية، فقد نجحت الشبكات الإجتماعية في تكوين الصداقات بين أصحاب الإهتمامات المشتركة كطلبة الاختصاص مع أساتذتهم، ويمكن تفعيل هذه الصداقات في تكوين رأس مال إجتماعي، وبالتالي ساعد الفضاء الرقمي في إمتداد

¹ محمد مصطفى رفعت، الرأي العام في الواقع الافتراضي وقوة التعبئة الافتراضية (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2018) ص.106-107.

² زهية شابونية ووسام عطوم، "الشباب ما بين الواقع والمجتمع الافتراضي"، مجلة دراسات اقتصادية، م.13، ع.02 (2019) ص.156.

العلاقات بين السياق الواقعي والافتراضي وأتاح إمكانية التواصل على الصعيد عبر وطني أو كما يسمى الفضاء العالمي الدولي¹.

- الثقة بين مختلف أطراف العلاقة الافتراضية حيث لا يستطيع الفرد أن يشعر بالإنتماء إلى جماعة أو مجتمع لا يثق في أحد من أفرادها ولا يشعر بالأمان فيه، من هنا تبقى المجتمعات الافتراضية في مجملها هشة ما لم تتأسس على علاقات سابقة في العالم الواقعي وما لم تحفظ منتسبيها من تطفل المتطفلين وإحتيال المحتالين، لا بد أن يبذل أفراد المجتمعات الافتراضية جهداً مهماً في التحقق من هويات من يتفاعلون معهم، ما لم يكن هناك سابق عهد أو معرفة على أرض الواقع فعواقب الوقوع في براثن المحتالين قد تكون وخيمة، في سبيل الشعور بالثقة يلجئ مستخدموا الفضاءات الافتراضية إلى أصدقائهم في عالم الواقع، ومن أسباب الثقة إنتماء الأفراد إلى مؤسسات معروفة حسنة السمعة ومنها أن يكون هؤلاء الأفراد أنفسهم من الشخصيات العامة المعروفة محلياً وطنياً أو دولياً².

من خلال النسيج الذي تشكله الترابطات الاجتماعية الافتراضية والتي تؤدي لتشكيل مجموعات وتكوين علاقات مختلفة غالباً ما تكون ضمن مواقع وفضاءات تفاعلية متخصصة ويخضع تشكيل تلك العلاقات إلى مراحل للوصول إلى تكوين العلاقات ضمن الجماعات الرقمية الافتراضية، نذكر منها:

- الإتصال بشبكة الويب:

يقوم المستخدم بالإتصال بالشبكة العنكبوتية للتواصل مع مختلف المستخدمين الآخرين من أجل نسج علاقات عبر المواقع والمنصات المختلفة في الشبكة.

- الدخول في مواقع خاصة:

يقوم المستعمل للشبكة بالدخول للمواقع المتخصصة في تشكيل العلاقات الاجتماعية بطريقة مباشرة أو عن طريق فتح حساب خاص حسب نظام عمل الموقع، فيقوم المستخدمون بالعمل ومشاركة الأفكار والصور والتفاعل وغيرها من الوسائط لجلب الإنتباه والتعليق وبداية التأثير على المستخدمين الآخرين.

¹ - خديجة مقري، "الجماعات الافتراضية بين المشاركة والتفاعلية"، المجلة الدولية للإتصال الاجتماعي، م.03، ع.02 (2016) ص.75.

² - زهية شابونية ووسام عطوم، مرجع سابق، ص.157.

- النشاط والتفاعل:

من خلال التفاعلات المختلفة للشخص كالتعليق على منشورات أو إحداث أو ترك ملاحظات وحتى القيام بمشاركة منشورات كإبابة أو صورية أو فيديوها وغيرها، يتم التفاعل معها وهو ما يجلب إهتمام الآخرين.

- تبادل وتقبل الآراء المختلفة:

من خلال التجول في المواقع الافتراضية يتم بين الفترة وأخرى نشوء مناقشات وأحداث بين الجماعات على الشبكة، يتقبل البعض آراء الآخرين ويتمسك الآخرون بآرائهم ومواقفهم تصل أحيانا إلى مرحلة الإختلافات الجوهرية وعدم تقبل رأي الآخر، وبناء عليه تستمر المناقشات أو تنقطع وتبنى علاقات دائمة أو مؤقتة.

- إرسال واستقبال الدعوات:

يملك كل عضو في مواقع تكوين العلاقات الالكترونية غالبا حساب يمكنه من الولوج للموقع والتجوال عبر مختلف أقسام وأركان الموقع، ويقوم المستخدمون في هذه المواقع بإرسال دعوات للآخرين لكي يصبحوا أصدقاء ويتم القبول أو الرفض من متلقي الدعوة.

- تكوين الصداقات والقيام بالمحادثات والمناقشات:

بعد قيام متلقي الطلب بالموافقة على المتابعة أو الصداقة تتطور العلاقات عن طريق المحادثات النصية أو الصوتية أو بالفيديو فردية أو جماعية، من خلالها يتم التعرف كل طرف على الأطراف الأخرى وبناء علاقات مختلفة النوع والهدف من تلك العلاقات والصداقات.

- التعرف على الأصدقاء ونشوء علاقات وتبادل معلومات:

من خلال الإتصال والتواصل بين الأفراد والجماعات عبر مختلف المواقع والمساحات السيرية، يتم نشوء علاقات إجتماعية بين هؤلاء المستخدمين للشبكة من خلال التفاعل تنشئ الجماعات الافتراضية ضمن المجال السيرياني بالإضافة إلى التفاعل بين الأصدقاء والمشاركين حسب الطلب.

- القدرة على الإنسجام والتفاهم:

من خلال التعليقات وتبادل الرسائل والتواصل تكون هناك إختلافات وتناورات ينتج عنها إنقطاع العلاقة، أو نشوء رابطة إنسجام بين المتحادثين والمعلقين وتزيد الروابط صلابة ومتانة، وتتطور العلاقات الافتراضية بين هؤلاء الأفراد.

يرى "ستينجر Stenger" و"كوتانت Coutant" أن الأصدقاء على مستوى الفضاء الاجتماعي الرقمي ينقسمون لعدة أشكال ويحملون صفة منطوية تحت مظلة صديق، الأصدقاء الحقيقيين المقربون يشكلون قلة يكون التواصل بينهم دائم كالدردشة التفاعل وغيرها، ويوجد الأصدقاء العاديين كالمعارف يرتبطون بمكان أو نشاط معين عادة يجمعهم موضوع مشترك أو حيز جغرافي واحد، أما المعارف السابقة فهم الأشخاص تم التعرف عليهم من قبل، لكن لا توجد علاقات دائمة معهم كالأشخاص الذين تم التعرف عليهم أثناء الإجازة أو غيرها، كما أن زملاء الدراسة القدماء يشكلون مجموعة من الدرجة الثانية لعلاقات الصداقة، كما يتضمن قائمة العلاقات الاجتماعية أحد أفراد العائلة وكذا أشخاص يتقاسمون الإهتمامات والتوجهات المختلفة¹.

كما نجد في المجالات الافتراضية مشاهير ونجوم رياضيين وفنانين فتجمع بعض الصفحات محبي هؤلاء المشاهير والمعجبين بهم، أما المنظّمات فتشمل فرق موسيقية برامج تلفزيونية فرق كرة قدم منظّمات مهنية وهي تختلف عن الأصدقاء وهي في شكل صفحات ومجموعات تقدّم نفسها للمستخدمين الراغبين في الإشتراك في صفحاتها ليصبحوا معجبين ومشاركين، كما نجد في المواقع إمكانية لأن يكون المستخدم صديقاً مع نفسه بامتلاكه عدّة حسابات من أجل حماية نفسه أو إخفاء نشاطاته عن الأولياء أو أشخاص آخرين بحيث يكون للمستخدم أحدهم رسمي وآخر يحمل هوية مستعارة ينشط من خلاله بعدة طرق ويقوم بإخفاء صفته واسمه ومعلوماته الشخصية ووضع معلومات مزيفة، وهو ما يجعل من المستخدم يملك عدة هويات افتراضية².

تختلف العلاقات ونوعها من جماعات إلى أخرى، فتختلف نوعية تلك العلاقات باختلاف الغايات والأهداف والمصالح المبتغاة من تلك الروابط الاجتماعية، ونذكر من أهمها:

- علاقات العمل:

تشكل العلاقات الافتراضية في هذا النوع عن طريق قيام مجموعات أو تبادل إهتمامات موحدة، سواء كان هؤلاء الأشخاص يعرفون بعضهم أو لهم علاقات في الواقع، أو أول مكان تم تعارفهم مع بعض هو الفضاء الإلكتروني.

¹- Thomas Stenger and Alexandre Coutant, "Vers Un Management Des 'amis' Sur Les Réseaux Socionumériques? Usage et Appropriation Sur Facebook, Skyrock et MySpace," in 15ème Colloque de L'Association Information & Management (France: Rochelle, 2010), P.05.

²- محمد الأمين لعليجي، "علاقات الصداقة، بين الواقعي والافتراضي"، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، م.04، ع.03.

- علاقات الصداقة:

هي أكثر العلاقات المنتشرة والموجودة أو التي تندرج ضمنها مختلف العلاقات عبر الكثير من المواقع الرقمية والتي تعرف بوسائل أو مواقع التواصل الاجتماعي Social Media، فنجدها بصفة عامة والتي تضم التعارف على أشخاص جدد أو أفراد يمتلكون نفس التوجهات أو ينتمون لموقع جغرافي واحد أو يكون متعارفين في الواقع، يتم من خلالها تبادل الرسائل والتعليقات والإعجاب وغيرها من أشكال التفاعل وتبادل البيانات والمعلومات.

- علاقات الألعاب والتسلية:

تنشئ هذه العلاقات عبر منصات ألعاب متخصصة في ذلك، يقوم الأشخاص من خلالها باللعب عبر الخط (أون لاين On Line) مع بعض ويقومون بالمراسلات أو يتحدثون صوتاً أو صوتاً وصورة، إنتشر هذا النوع من العلاقات منذ زمن قريب أي بداية من سنة 2015م حيث بدأت تنتشر مواقع وتطبيقات ألعاب تجمع مجموعات من المستخدمين وتشهد تفاعل بينهم.

- علاقات الإعجاب والتأثر والمتابعة:

ينشئ الكثير من المشاهير كفنانيين ورجال المال والأعمال مسئولين سياسيين ورياضيين وغيرهم من الأشخاص المعروفين صفحات عبر المنصات الالكترونية المتداولة بكثرة وأصبح النشاط في المواقع الرقمية يدر أرباح معتبرة يحدد حسب التطبيق والموقف/النشاط والدولة، فأصبح النشاط في المجال الافتراضي عمل يقوم به مجموعة من الأشخاص أو كما يطلق عليهم المؤثرون Influencer أو المدونون، يقومون بإثارة إنتباه وإعجاب المستخدمين والمتفاعلين في تلك المنصات لأغراض مختلفة ومتنوعة.

- علاقات فكرية ونقاشات علمية:

ينشئ هذا النوع من العلاقات غالباً بين مجموعة من الأفراد يمتلكون إهتمامات ثقافية وفكرية، كالطلبة والأساتذة والكّاب وغيرهم، من أجل تشكيل مجتمعات تتناقش في مواضيع وإنشغالات مشتركة ومحاولة تشكيل رأي عام لدعم أفكار أو قضايا معينة، كما يستفيد الطلبة والتلاميذ من المواقع الالكترونية التفاعلية من إجراء مناقشات وتلقي دروس وتبادل المعلومات بينهم وبين أساتذتهم، وهو ما يشكل أحد آليات التعليم عن بعد أو التعليم الافتراضي.

- علاقات إقتصادية وتجارية:

تكون غالباً العلاقات الإقتصادية بين الشركات أو المؤسسات وكذا الأشخاص الذين يملكون منتجات أو خدمات معينة سواء بطلب أو عرض، كما تشكل علاقة بين المؤثرين وأصحاب المنتجات

من أجل قيامهم بتقديم تسويق من خلال عرض المنتجات على المتابعين والمتأثرين بهم ويحاولون توجيههم لإختيار وشراء تلك السلع بعروض وإغراءات مختلفة.

أنتج ظهور الشبكة العنكبوتية العالمية للإستخدام العام ثورة في المجال التقني والتكنولوجي بدأت منذ بدايات التسعينات من القرن العشرين، ومع توسع الشبكة وإنتشارها تزايد مستخدموها عبر ربوع العالم وبدأت هذه التكنولوجيا في إحداث مجموعة كبيرة من التغيرات في كل المجالات وضمن جميع القطاعات، وهو ما نتج عنه ظهور الكثير من الفرص التي لم تكن لتوجد لولا الشبكة العالمية كما صاحب تطور الشبكة الكثير من الإكراهات التي هددت السير الحسن للشبكة وإستثمار فرصها.

تعمل الفواعل عبر الشبكة بصفة دائمة ومستمرة من أجل التغلب على مختلف التهديدات التي ظهرت مع إستخدام الشبكة لجعلها فضاء آمن ومثالي لبناء علاقات مختلفة عبرها سواء إجتماعية إقتصادية سياسية ثقافية دينية وغيرها من خلال تقريب المسافات وجعل العالم مكان صغير يجتمع فيه الكثير من البشر بصورة سريعة وبسيطة لتجاوز إكراهات الزمان والمكان، الأمر الذي أنتج تشكيلات مجتمعية جديدة تمت تسميتها بالمجتمعات الافتراضية والتي سنتطرق لها فيما يلي.

المبحث الثاني: البناء المفاهيمي للمجتمعات الافتراضية

The Concept of Virtual Communities

شهد ظهور المجتمعات الافتراضية وبداية تصاعد إستخدامها الإصطلاحي والممارساتي الكثير من الاختلاف سواء بين الباحثين والمختصين وحتى المستخدمين، وقد أثار هذا الغموض إنتباه الكثير من الباحثين من أجل التطرق للموضوع بالدراسة والتحليل في الجانب التقني وبالخصوص الإجتماعي وما أنتجته المجتمعات الافتراضية من ظواهر وتشكلات جديدة.

تحاول الدراسة من خلال هذا المبحث التطرق لماهية المجتمعات الافتراضية من خلال تعريفها لغتا وإصطلاحا بالإضافة إلى التطرق للخصائص والمميزات التي أنتجتها المجتمعات في إصدارها الرقمي مع التعرّيج على الفرق بين المجتمعات الافتراضية والمجتمعات الطبيعية لتوضيح أهم التظاهرات والفرص التي أنتجتها المجتمعات الافتراضية والتي تختلف عن المجتمعات المادية الطبيعية.

المطلب الأول: تعريف المجتمعات الافتراضية Definition of Virtual Communities

يعد تعريف ظاهرة المجتمعات الافتراضية كونها ظاهرة حديثة تزامن وجودها مع التطور التكنولوجي أمر صعب نظرا لتمايز التوجهات الفكرية التي عالجت الموضوع والباحثين في التخصصات المختلفة الذين قدموا تعاريف، لذلك لا نجد تعريف جامع مانع للمجتمعات الافتراضية، لذلك ستحاول الدراسة جمع أهم التعاريف للوصول إلى تعريف إجرائي للمجتمع الافتراضي.

- لغة:

ينقسم مصطلح المجتمعات الافتراضية لقسمين المجتمعات الافتراضية Virtual Community، حيث نجد للجريئين تعريف في اللغة العربية واللغة الإنجليزية.

في اللغة العربية: المجتمعات جمع مجتمع والذي يعني مكان إجتماع الناس كما يطلق على الجماعة من الناس¹، أما إفتراضي فهي جمع إفتراض ومصدر إفتراض، إفتراضاً على نحو إفتراضي؛ على نحو ظني أو إحتمالي، قضية مسلّمة أو موضوعة للإستدلال به على غيره "تبدأ المعرفة العلمية بالافتراض"، مثلاً أن يضع الباحث فرضاً ليصل به إلى حلّ مسألة مُعيّنة².

¹ - مجمع اللغة العربية، المعجم الفلسفي (القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، 1983) ص.171.

² - معجم اللغة العربية المعاصرة، "معنى الافتراضي في معاجم اللغة العربية: قاموس عربي- عربي"، 2023/12/17.

ففي الأدبيات اللغوية العربية نعي بالمتجمع الافتراضي إجتماع الناس في مكان تخيلي غير موجود في الواقع يمكن أن يتشكل عبر وسائط ويكون غير حضوري أي غير مادي ملموس.

وفي اللغة الإنجليزية فمصطلح مجتمع "Community" يقصد به أيضا جماعة، إشتراك، طائفة¹. كما يشير المجتمع إلى وجود نوع ما من المجموعة الاجتماعية، لا يوجد تحديد لحجم المجموعة وخصائصها بخلاف أنها يجب أن تقوم بنشاط واحد أو أكثر ولها تجارب مشتركة...².

أما مصطلح إفتراضي "Virtuel" مشتقة من كلمة "Virtualis" في اللغة اللاتينية للعصور الوسطى وهي بدورها مشتقة من "Virtus" أي القوة والقدرة، ويطلق تعبير الافتراضي في الفلسفة على الشيء الموجود بشكل كامن لا على الشيء الموجود بالفعل، ويميل الافتراضي إلى أن يصبح فعليا من دون المرور بالتجسيد الفعلي أو الشكلي، فالشجرة موجودة إفتراضيا في البذرة ولا يتعارض الافتراضي من الناحية الفلسفية الدقيقة مع الحقيقي، لكنه يتعارض مع الفعلي³، أي أنه موجود وغير ملموس نرى آثاره وما يترتب عنه لكن لانراه.

وفي الأدبيات الإنجليزية تعبر المجتمعات الافتراضية عن مجموعة إجتماعية تتميز بميزة أو أكثر في مساحة غير مكانية أي غير مادية وبعبارة أخرى مجموعة من الأشخاص الذين يمتلكون صفات معينة وينشطون في فضاء لا مادي غير موجود بالضرورة لكنه يترك أثر ما.

- إصطلاحا:

تطرق مجموعة من الأدبيات لمفهوم المجتمعات الافتراضية، فنجد مجموعة من الباحثين في الدول الغربية كما نجد مجموعة أخرى في الباحثين العرب، فتعددت التعاريف حسب زاوية الدراسة وتخصص كل باحث، وعبر هذا المطلب سوف يتم التطرق لمجموعة من التعاريف لفهم المجتمعات الافتراضية وتقديم تعريف إجرائي لها.

من أوائل الباحثين الذين وضعوا مصطلح المجتمع الافتراضي أو Virtual Community هو "هاورد راينغولد Howard Rheingold" وكتبه المجتمعات الافتراضية The Virtual Community

¹ - سعيد محمد اللحام وآخرون، القاموس السياسي ومصطلحات المؤتمرات الدولية: إنجليزي- فرنسي- عربي (بيروت: دار الكتب العلمية، 2004) ص.69.

² - C. R. Hoffer, "Understanding the Community," *American Journal of Sociology*, Vol.36, Iss.04 (January 1931) P.616-617.

³ - بيار ليفي، عالمنا الافتراضي: ما هو؟ وما علاقته بالواقع؟، ترجمة: رياض الكحال (المنامة: هيئة البحرين للثقافة والآثار، 2018) ص.15.

سنة 1993م الذي يعرف "المجتمعات الافتراضية بأنها تجمعات إجتماعية تظهر في الشبكة عندما يواصل عدد كافٍ من الناس في المناقشات العامة لفترة معينة، مع شعور إنساني كافٍ، لتشكيل شبكات من العلاقات الشخصية في الفضاء السيبراني"¹، وبعبارة أخرى يرى راينغولد أن المجتمعات الافتراضية هي علاقة بين عدد من الأشخاص يناقشون موضوع معين في إطار تبادل الأفكار لكن عن طريق وسيط ألا وهو الشبكة العنكبوتية.

ويعبر كل من "سميت جابتا Sumeet Gupta وهيونج كيم Hee-Wong Kim" بأن المجتمع الافتراضي (VCs) مساحات ضمن الويب يمكن للأشخاص العثور عليها ثم "التحدث" إلكترونياً مع الآخرين الذين لديهم إهتمامات مماثلة"²، وبتعبير "سيرج بروكس Serge Proulx" فالمجتمع الافتراضي هو "مجموعة أفراد يستخدمون منتديات المحادثة، حلقات النقاش أو مجموعات الحوار تنشئ بينهم علاقة إنتماء لجماعة واحدة يتقاسمون نفس القيم والإهتمامات والأهداف مشتركة"³.

أما "بارنت Barnatt وروم Romm" فيريان بأن المجتمع الافتراضي هو "مجموعة من الأفراد الذين يتواصلون مع بعضهم البعض عن طريق وسائل الإعلام الالكترونية (الانترنت)، كما يقومون بمشاركة إهتماماتهم أماكنهم وتفاعلاتهم، كما أن الأصل العرقي لا يشكل عائقاً في تكوين هذا النوع من المجتمعات"⁴. إختلف تعريف بارنت وروم وتعريف سميت وهيونج في تحديد المجتمعات الافتراضية بحيث أنها المكان الوسيط أي الشبكة العنكبوتية أو المجموعة الأفراد الذين يتناقشون في مواضيع مختلفة. وإعتبر "إريكسون Erikson" أن "المجتمع الافتراضي كمصطلح يشير إلى المحادثة والحوار الذي يكون عبر الكومبيوتر، وهو يشير إلى أن الحوار مهما كان نوعه والمبني أساساً على التفاعلية بين العديد من المتصلين والمستخدمين"⁵.

¹- Howard Rheingold, *The Virtual Community: Homesteading on the Electronic Frontier* (USA: Addison Wesley Publishing Company Reading, 1993) P.05.

²- Sumeet Gupta and Hee-Woong Kim, "Virtual Community: Concepts, Implications, and Future Research Directions," in *10th Americas Conference on Information Systems (AMCIS)* (New York: AIS Electronic Library, 2004) P.2679.

³- العياشي الفرشار، "المجتمع الافتراضي والسلوك الاجتماعي: دراسة ميدانية لسلوك المنخرطين في شبكات التواصل الاجتماعي الفيس بوك نموذجاً"، *المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات*، م.04، ع.01 (جانفي 2021) ص.157.

⁴- عبد الكريم رقيق وجمال بوسيف، "التنشئة الإلكترونية للجماعات الافتراضية: دراسة في طبيعتها وآليات تشكيلها"، *مجلة حقائق للدراسات النفسية والاجتماعية*، م.03، ع.10 (2018) ص.151.

⁵- العياشي الفرشار، مرجع سابق، ص.157.

يعرف "فان جيك Van Dijk" المجتمع الافتراضي بأنه "مجموعة من الأشخاص الذين لا يجتمعون وجها لوجه ولكن يتبادلون الكلمات والأفكار من خلال وساطة شبكات الانترنت وعبر شاشة الكمبيوتر في الفضاء السبراني، يتفاعلون عبر المحادثات والردود وتبادل الآراء والأفكار والمعاملات التجارية والعثور على أصدقاء، كما يقومون بكل ما يفعله الناس عند إجتماعهم ولكن يكون ذلك عبر شاشات الكمبيوتر"¹. فالكثير من الأفراد لديهم مجتمعات تتفاعل إلكترونياً بشكل مستقل عن كل ضابط للزمان والمكان، ومع التقدم التكنولوجي تطورت تلك العلاقات الافتراضية بشكل ضخم وكبير نتج عنه عند البعض تفضيل العلاقات الافتراضية عن العلاقات والإتصال بالمجتمع الواقعي.

أما "دي موور De Moor" و"وايجاند Weigand" فيريان أن المجتمعات الافتراضية "هي نظم إجتماعية- تقنية، يتشارك مجموعة من الأشخاص عبر التفاعلات الإجتماعية ويسعون إلى تكوين روابط إجتماعية ومساحة مشتركة، تهدف المجتمعات الافتراضية لدمج الخصائص الإجتماعية- التقنية وتحقيق المستوى الأمثل للروابط الإنسانية، بالنسبة للجانب التقني يمثل هدفه في تحقيق أقصى قدر من إنجاز المهام، ويهدف الجانب الإجتماعي لتحقيق أقصى قدر من جودة الحياة بالنسبة لفواعل المجتمعات الافتراضية"²، بعبارة أخرى فالمجتمعات الافتراضية هي إندماج تقنواجتماعي حيث تكون علاقات إنسانية بين مجموعة من الأفراد عن طريق الروابط الالكترونية والشبكية، تعمل المجتمعات الافتراضية على تقريب المسافات وإزالة العوائق الزمانية والمكانية وتسهيل سبل التجمع واللقاء وتبادل النقاشات المعارف واكتشاف الثقافات المختلفة وغيرها من النشاطات.

أما "علي محمد رحومة" فيرى أن المجتمعات الافتراضية هي "المجتمعات عبر الخط التي تتركز حول الأمكنة الرقمية إنها جماعات ومجتمعات أنترنتية تجذب مزيداً من الناس ومستخدمي الانترنت لعمل أي شيء يمكن عمله في العالم الطبيعي، الفرق أو الاختلاف هو أن أعضاء هذه المجتمعات الرقمية يتفاعلون بفعل التكنولوجيا مرات عديدة لساعات طويلة في أي وقت بشكل منفرد باستخدام النص أو الكتابة أو الأصوات أو صور أو فيديوهات"³.

¹- Johannes A. van Dijk, "The Reality of Virtual Community," *Trends in Communication*, Vol.01, Iss.01 (1997) P.40.

²- Aldo de Moor and Hans Weigand, "Formalizing the Evolution of Virtual Communities," *Information Systems*, Vol.32, Iss.02 (2007) P. 224.

³- علي محمد رحومة، علم الاجتماع الآلي: مقارنة في علم الاجتماع العربي والإتصال عبر الحاسوب (الكويت: عالم المعرفة المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، 2008) ص.64.

أما "محمد مصطفى رفعت" فيري أن المجتمع الافتراضي "عبارة عن فضاء إلكتروني مفتوح لتفاعل المستخدمين معا عبر طرح النقاشات والآراء والتداول الفكري والمناظرات السياسية والإتصال ما بين الأفراد في مسائل الشأن العام ويعتمد هذا الحوار على عدد من المبادئ العامة تتمثل في عقلانية التفكير وقبول الآخر والتسامح مع الإيمان بالتعددية وحرية الرأي والتعبير، ويهدف الجميع من هذا الحوار النقدي البناء إلى التوصل لإتفاق جمعي أو تكوين الرأي العام الإلكتروني"¹.

ومن خلال ما سبق يمكننا وضع تعريف إجرائي للمجتمعات الافتراضية على أنها تواصل مجموعة من الأفراد تجمعهم إهتمامات أو مصالح مشتركة من خلال وبواسطة الشبكة العنكبوتية، للقيام بمناقشات أو محادثات عامة أو خاصة سمعية أو كتابية أو سمعية بصرية، لمدة من الزمن تتميز هذه المجتمعات بعدم وجود حد مكاني أو زمني، تنشئ من خلالها علاقات إفتراضية وتنوع هذه العلاقات من ترفيهية ثقافية تعليمية وفي جميع المجالات الإقتصادية الإجتماعية الدينية الصحية التكنولوجية الإقتصادية ومختلف التخصصات، وتعد المجتمعات الافتراضية منابر للمجتمع الديمقراطي للإدلاء بالآراء والتعبير الحر عن كل ما يخالج فكر المستخدمين، تكون غالبا من خلال مجموعة من الضوابط القانونية والأخلاقية المتعارفة في المجتمعات التقليدية.

تتخذ المجتمعات الافتراضية صيغ متعددة ومختلفة كالردشة والتواصل النصي أو الصوتي أو عن طريق الفيديو والألعاب الإلكترونية والإجتماعات واللقاءات المباشرة التعليم والتعلم والنشر الفكري والثقافي وغيرها من الأنشطة التي كانت تمارس في السابق حصرا في الواقع المعاش.

المطلب الثاني: خصائص المجتمع الافتراضي

Characteristics of the Virtual Community

تتميز المجتمعات الافتراضية بمجموعة كبيرة من الخصائص سيتم التطرق لأهمها بالشرح والتبسيط، ومنها أن الأعضاء لديهم الوصول والنفوذ لمجموعة من الموارد المشتركة بينهم، وتوجد سياسات ولوائح لتحديد الوصول لهذه الموارد، مع وجود المعلومات وتوفرها للجميع والدعم والخدمات بين الأعضاء أمر مهم في حركة المجتمع، ووجود وعي بحدود العضوية وهوية الجماعة والمعايير المبدئية للإشتراك والانضمام لأي مجتمع إفتراضي².

¹ - محمد مصطفى رفعت، مرجع سابق، ص. 100-101.

² - علي محمد رحومة، مرجع سابق، ص. 85-86.

تعد سلطة التفسير والتعبير عن الرأي من أهم السلطات في المجتمعات الديمقراطية ومن يمتلكها هو الأفراد، ف نجد أن المجتمعات الافتراضية تتيح لمستخدميها سلطة التفسير والنقد والتعبير عن رأيهم حتى ولو إصطدم مع الرأي العام الواقعي أو رأي الأغلبية، وتعطي للمستخدم الشعور بالانتماء للجماعة والقدرة على التأثير فيها والتأثر بها، وتبادل الدعم وإشباع الحاجيات النفسية كالحضور والثقة بالنفس¹. فالأعضاء لديهم أغراض مشتركة كمصلحة إهتمام أو مصلحة إحتياج وكذلك نشاط يسبب الانتماء إلى المجتمع المعني، والانخراط في المشاركة المتكررة النشطة، وغالبا ما تكون التفاعلات مكثفة والروابط حماسية قوية تمثل في مشاعر يظهرونها وأنشطة مشتركة تحدث بين المشاركين². لا يمكن إستثناء أي فرد أو مواطن من المشاركة في الجدل السياسي، والنقاش حول مختلف القضايا المجتمعية، وكما ساعد الإعلام التقليدي في تشكيل الرأي العام يعمل الإعلام الجديد والذي يندرج ضمن المجتمعات الافتراضية على صناعة القضايا وتشكيل الرأي العام في إصداره الرقمي، كما سهل على الأفراد الوصول للمنصات الإعلامية الخاصة من خلال الهواتف المحمولة ومختلف الأجهزة الملازمة للفرد طوال الوقت³.

تتميز المجتمعات الرقمية بالإنفتاح وسهولة الانضمام للجماعة مقارنة بالمجتمعات الواقعية، لأنها فضاءات رحبة مفتوحة بداية من التمرد على النجل والإنطواء وإنهاء بالثورة على الأنظمة السياسية، وتعرف المجتمعات الافتراضية بأن لها قواعد سلوك خاصة بها، تلزم كل منخرط جديد أو مستعمل أن يحترمها، وهي تتضمن عموما بعض المواد والقوانين التي تشرح للأفراد كيفية الإستخدام وآداب التعامل مع المستخدمين الآخرين وعدم إزعاجهم وغير ذلك⁴.

تتصف المجتمعات الافتراضية بالمرونة وإنهيار فكرة الجماعة المرجعية بمعناها التقليدي فالمجتمع الافتراضي لا يحدد جغرافيا بل بالإهتمامات المشتركة التي تجمع أشخاص لا يعرفون بعضهم بالضرورة قبل الالتقاء الإلكتروني، فلا وجود للحدود المكانية والزمانية ولا تلعب دورا في تشكيل المجتمع الافتراضي فهي مجتمعات لا تنام يستطيع المرء الإتصال والتواصل على مدار الساعة، وتتم بدرجة عالية

¹ - محمد مصطفى رفعت، مرجع سابق، ص. 104-105.

² - علي محمد رحومة، مرجع سابق، ص. 86.

³ - محمد مصطفى رفعت، مرجع سابق، ص. 104-105.

⁴ - رضوان رياح وفريدة صغير عباس، "التفاعل الافتراضي نحو مقاربة المفهوم في ظل المجتمعات الافتراضية"، مجلة

الصورة والاتصال، م. 07، ع. 02 (ديسمبر 2018) ص. 125.

من اللامركزية، وإبراز هويات متعددة كفقدان الهوية الوطنية وعدم الرضا عن الواقع وإنتمائه وعدم إبراز الهوية الشخصية كوضع أسماء وصور وبيانات مستعارة لا تعكس الواقع والحقيقة¹.

في المجتمعات الافتراضية لا يوجد فيها حضور فيزيائي ولا تقارب جغرافي بين الأفراد إلا في بعض الأحيان، فغالبا ما يكون الوقت مختلف (بحكم تباعد المسافة وتغير التوقيت) بين المستخدمين المتباعدين جغرافيا².

فبفضل شبكة المعلومات الدولية ظهر مجتمع مدني إفتراضي قادر على خلق رأس مال إجتماعي ذو روابط قوية غير خاضعة للإختبار، لذلك فإنعكاساته ستظل غامضة فقد إجتمع أعضائه على المنفعة المتبادلة عبر خلق ساحة من التعاون والتنسيق لتبادل المعلومات والتعبير بحرية عن الرأي والرأي الآخر، عبر حشد ملايين المستخدمين عبر الموقع الإلكتروني وتكوين ما يسمى بالجماعات الافتراضية³.

تمثل المجتمعات الافتراضية ساحة لزيادة قوة وتأثير الفئات المهمشة بالمجتمع حيث أشارت "ريسي Rissi" إلى أن الانترنت ساعد في تشكيل المجال الافتراضي البديل الذي يضم الأفراد الخارجين عن علاقات القوة والمهمشين والمقصود هنا بالمهمشين هم الأفراد الذين لم تمكنهم إمتيازاتهم من المشاركة في المجال الواقعي، فالانترنت قدم ميزة نسبية للأفراد الذين يمتلكون المعرفة من المشاركة في تفاعلات المجال الافتراضي الجديد الذي يتيح أعمق سبيل إلى المشاركة بمفهومها الواسع لذلك لعب دور في الحشد والتعبئة والتغيير السياسي⁴.

المجتمع الافتراضي هو تجمع متكرر ويمثل مشاركة فعالة بين أعضائه وتفاعل مكثف وقد يمثل علاقات ودية وعاطفية قوية بين أعضائه كما يمكن المستخدمين من تبادل المعلومات والبيانات والدعم والخدمات بين أعضاء المجتمع ومختلف النشاطات الإقتصادية الإجتماعية وغيرها⁵.

¹ - خديجة مقري، مرجع سابق، ص. 74-75.

² - أمال عامر، "المجتمع الافتراضي والهوية الأنترنتية"، *المجلة الدولية للاتصال الإجتماعي*، م. 03، ع. 03 (2016) ص. 61.

³ - هبة جمال الدين، "المجتمع المدني الافتراضي وسيناريوهات المستقبل: الحالة المصرية"، *مجلة الناقد للدراسات السياسية*، م. 02، ع. 02 (2018) ص. 13-14.

⁴ - نفس المرجع، ص. 13-14.

⁵ - ياسين قرناي، "تأثير المجتمعات الافتراضية على القيم الإجتماعية للطلبة (دراسة ميدانية بجامعة محمد لين دباغين - سطيف 02)"، *مجلة الدراسات الإعلامية*، ع. 09 (2016) ص. 159.

المطلب الثالث: الفرق بين المجتمع الافتراضي والمجتمع الواقعي

The Difference between Virtual Community and Real Community

- بالرغم من مجموعة التشابهات التي يتمتع بها كل من المجتمع التقليدي والمجتمع الافتراضي إلا أن هناك مجموعة من الفوارق التي يتميز بها هذين المجتمعين يمكن أن نختصرها إجمالاً في ما يلي:
- من أهم صفات المجتمع الطبيعي أنه مجتمع يدوم لفترة طويلة في حين أن المجتمع الافتراضي مهدد بالزوال في أي لحظة مع مجرد إنقطاع في الإتصال بالإنترنت وأحياناً الكهرباء¹.
 - المجتمع الواقعي محدد بمكان معين ومحدد أي محلي التواجد، أما المجتمع الافتراضي غير محصور بمكان محدد وبعبارة أخرى فالمجتمع الافتراضي مجتمع عالمي ودولي².
 - من أسباب نشأة المجتمع الافتراضي هو التنفيس والملاذ البديل عن المجتمع الواقعي للأفراد الذين لم تمكنهم قدراتهم وإمكانياتهم من المشاركة في المجتمع الحقيقي، أما المجتمع الواقعي فينشئ لتحقيق مصالح مشتركة وفقاً لآطر قيمية تنظمها مجموعة من المعايير يضعها بعض الأفراد أو الطبيعة والبيئة الاجتماعية، تتمتع المجتمعات الافتراضية باستقلالية كبيرة بالنسبة للمجتمع الواقعي فهو محدد بعدة معايير منها الدينية والقانونية والعادات والتقاليد وغيرها³.
 - يتم الإتصال في المجتمع الواقعي من خلال المواجهة أي وجه لوجه وتكون العلاقات فيه حقيقية، أما المجتمع الافتراضي تكون العلاقات فيه عبر وسائط تكنولوجية رقمية مختلفة وتكون العلاقات فيه إفتراضية غير مادية⁴.
 - يستطيع المستخدم في التجمعات الافتراضية إخفاء هويته وعدم عرضها على المستخدمين الآخرين، أو التحكم بمن يشاهد هويته وهو ما خلق بعض الإشكاليات في تكوين العلاقات الافتراضية لأن في أغلب الأحيان لا تعرف هوية الأطراف الأخرى أو على الأقل جلهم.
 - في المجتمعات التقليدية يستطيع الفرد التحكم في كل ما يقول وما يشرح أو ما يكتب، لكن ومع وجود طرف أو وسيط في المجتمعات الافتراضية تجعل من المستخدمين في خطر عدم التحكم فيما

¹ - أمال عامر، مرجع سابق، ص. 66.

² - محمد مصطفى رفعت، مرجع سابق، ص. 103.

³ - هبة جمال الدين، مرجع سابق، ص. 17.

⁴ - محمد مصطفى رفعت، مرجع سابق، ص. 103.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لدراسة المجتمعات الافتراضية

يكتب أو يشرح أو قيام أشخاص أو شركات بإختراق حسابات البعض وهو ما يسمى بالإختراق الإلكتروني أو هاكين Hacking، والذي يمثل مشكل كبير على مستوى الشبكة العنكبوتية.

الجدول رقم (03): مقارنة العلاقات في المجتمع التقليدي والمجتمع الافتراضي:

شبكة العلاقات الاجتماعية عبر الشبكة	شبكة العلاقات الاجتماعية التقليدية
بدون حدود	تواجد في منطقة جغرافية محددة
ليست لها حدود إجتماعية أو دينية	محدودة بطبقة إجتماعية أو دينية
الإنتشار السريع والحيني للمعلومات	تقييد نشر المعلومات لعدة أسباب
حضور قادة الرأي على الانترنت مهم جدا والتأثير في الوقت الحقيقي وسريع	قوة قادة الرأي تقتصر على وجود وسائل الإعلام التقليدية أو التجمعات المختلفة
نشر وتعزيز الابتكار والأخبار في الوقت الحقيقي	نشر وتعزيز الابتكار ومنتجات جديدة مقيدة بالأمكان وسائل الإعلام المادية أو التقليدية ضروري للتواصل
إمكانية عرض المعلومات الشخصية للمستخدم على الشبكة وتمكن الآخرين من معرفتها والإطلاع عليها	عدم توفر المعلومات الشخصية الدقيقة بالنسبة للعامة وإقتصارها على فئة معدودة تعلمها

Source: Manuela Teixeira, *Réseaux sociaux convergence marketing nouveaux média modèles d'affaires méthodes qualitatives: entrevue semi-dirigées Internet* (Ottawa: Département de communication, mai 2009)

<https://www.michelleblanc.com/images/reseaux-sociaux-marketing.pdf>

نلاحظ من خلال الجدول رقم 03 أن العلاقات الاجتماعية الافتراضية تتميز بعدم وجود حدود مكانية أو إجتماعية أو دينية والإنتشار فيها للمعلومات يكون في الحين، ويكون التأثير فيه بصورة كبيرة وهو ما نلاحظه من المصطلح الذي يطلق على بعض الأفراد الناشطين في وسائل التواصل الاجتماعي وهو "المؤثرون Influencers" وهم الأشخاص الذين يملكون مجموعة من الأفراد المعجبين بهم وبآرائهم ومظهرهم وحتى يحاولون تقليدهم ويمثلون قادة لبعض من المستخدمين عبر الشبكة العنكبوتية يتبعونهم ويشكلون قادة الرأي على المواقع الاجتماعية.

كما تساهم المجتمعات الافتراضية في نقل المعلومات والأخبار بسرعة كبيرة، ويمكن المستخدمين من عرض معلوماتهم الشخصية كلها أو جزء منها وحتى إخفاءها على المستخدمين الآخرين من أجل غايات وأهداف مختلفة ومتنوعة.

أما شبكة العلاقات التقليدية فهي تفرق عن الافتراضية بأنها محدودة جغرافيا ومحددة بطبقة إجتماعية ودينية محددة، يقتصر تفاعل وقوة قادة الرأي في وسائل الإعلام التقليدية أو الإجتماعية، ويكون نشر المعلومات وتقديم المنتجات محددة بأماكن معينة وبوسائل الإتصال التقليدية، أما فيما يخص المعلومات الشخصية فلا وجود للمعلومات الشخصية عموما عبر الشبكات الإجتماعية التقليدية. تعبر المجتمعات الافتراضية عن تواصل مجموعة من المستخدمين عبر الشبكة والقيام بمجموعة من النشاطات المختلفة كالمحادثات والتفاعلات خلال فترات معينة وإنشاء المحتوى مهما كان نوعه وشكله وذلك من أجل إنشاء مظهرات جديدة وعلاقات مبنية على الوسائط الرقمية وذلك من أجل إنهاء التحديات الزمانية والمكانية وبناء مجتمعات عبر الفضاء السيبراني بعيدة جغرافيا قريبة إتصاليا. تتميز المجتمعات الافتراضية بمجموعة كبيرة من المميزات منها إختصار الوقت والجهد وأحيانا حتى تقليص التكاليف وتقليص الإكراهات الجغرافية من خلال تقريب المستخدمين مهما كانت المسافات بينهم، وإنشاء تجمعات إنسانية متنوعة حسب الطلب والحاجة عبر مجموعة من التقنيات والتميزات التي سوف يتم التعرف عليها في المبحث الثالث.

المبحث الثالث: البناء التقني للمجتمعات الافتراضية

The Technical Framework of Virtual Communities

لإنشاء مجتمعات افتراضية وضمان إستمرار عملها وجب توفر مجموعة من الشروط ووجود معايير ونظم يجب أن تُتبع لتجويد الممارسات الرقمية والإستفادة من تلك التقنيات لأقصى حد ممكن ومن بين تلك المعايير يتوجب وجود أجهزة إلكترونية تحتوي على نظام لتشغيلها بالإضافة إلى تثبيت تطبيقات لإستخدام جميع منصات المجتمعات الافتراضية أو وجود تطبيق مخصص لكل منصة حسب المتوفر. كما تعد الشبكة العالمية البيئة الحاضنة للمجتمعات الافتراضية فتطورها واقعياً يؤثر على المجتمعات الافتراضية بشكل أكيد فيجب على المجتمعات الافتراضية مجارات تطور الشبكة والإستفادة من ذلك التطور لأقصى درجة ممكنة، كما يجب على المستخدم أن يستعمل هوية تميزه عن باقي المستخدمين وهو ما أدى لضرورة وجود هوية افتراضية لكل مستخدم ومنتمي لمنظومة المجتمعات الافتراضية.

المطلب الأول: متطلبات إنشاء المجتمعات الافتراضية

Requirements for Creating Virtual Communities

يعتمد إنشاء مجتمع افتراضي وتطوره على مجموعة من الموارد والأدوات التي تعد أساسية في نشاطه وتطوره وتعتمد عليها جودة المجتمعات الافتراضية من عدمه، فمن ضمن تلك الموارد نجد الآليتين رئيسيتين وهما الموارد التقنية الإلكترونية التي تبني ضمنها المجتمعات الافتراضية كما نجد أحد أهم تلك المتطلبات ألا وهي التفاعل البشري الإنساني وكيفية إستخدام تفضيلاته فيما يتعلق بتكوين مجتمعات جديدة أو الإنتساب لأخرى حسب الحاجة والرغبة والمصلحة الإنسانية.

أولاً: المتطلبات المادية Material Requirements

تشمل المتطلبات المادية كل من الوسائل والأدوات التي يتم إستعمالها من أجل تكوين مجتمعات افتراضية أو الآليات التي تعتمد عليها الشبكة العنكبوتية من الجانب التقني في العمل والمتمثلة في:

(1) التجهيزات Hardware:

هي مجموعة الوسائل والأدوات والآليات التي من خلالها يتم الولوج إلى الشبكة العنكبوتية ومنها يتم إنشاء مجتمعات افتراضية، والتي أهمها:

أ- الحواسيب: هي أجهزة إعلام آلي تعمل على معالجة البيانات والمعلومات وتقوم بالكثير من الوظائف وتقدم مجموعة متنوعة من الميزات كتصفح الانترنت وقراءة وصنع وتعديل المستندات وكذا

تقديم خدمات كإجراء العمليات الحسابية وحفظ المستندات والمعلومات بخلاف أنواعها وغيرها، يوجد نوعان رئيسيان من الحواسيب وهي الحواسيب المكتبية والحواسيب المحمولة يختلف النوعان من حيث أن مكونات الحاسوب المكتبي مقسمة بين الوحدة المركزية والتي تحتوي على العديد من أجزاء التشغيل وحدها والشاشة وكذا لوحة المفاتيح والفأرة كل جزء منفصل عن الآخر.

يتم إتصال هذه الأجزاء بطرق سلكية (كوابل) أو الطريقة اللاسلكية (الشبكة الواي فاي أو بلوتوث) ثبت جميعها مع الوحدة المركزية لتعمل بالتنسيق مع بعضها، أما الحاسوب المحمول فهو جهاز يمكن حمله تدمج فيه كل أجزاء الحاسوب العادي من وحدة مركزية وشاشة وفأرة ولوحة المفاتيح مع بعض ويتميز بامتلاكه لبطارية يتم شحنها ويعمل بها لإمكانية استخدامه في أي مكان حتى بعدم وجود تيار كهربائي عكس الحاسوب المكتبي الذي يعمل فقط عن طريق إيصاله بالتيار الكهربائي، تعمل الحواسيب بأنظمة تشغيل أهمها ويندوز Windows وكذا ماك Mac وغيرهم.

ب- الأجهزة الذكية: هي أجهزة إلكترونية حديثة تعمل بنظم تشغيل معينة وتمتلك مجموعة كبيرة وهامة من المميزات وتقوم بمساعدة الأفراد على إجراء الكثير من الأعمال ومعالجة المعلومات وتقديم الحلول بسرعة وكفاءة ومع التطور المستمر لها أصبحت جزء مهم من حياة الإنسان في الوقت الحالي لا يمكنهم الإستغناء عنها وتشمل مجموعة من الأجهزة الحديثة وهي:

- الهواتف الذكية Smartphone وهي أجهزة تجمع بين قدرات هاتفية وكاميرا والمساعد الرقمي الشخصي والوصول إلى الانترنت ويستخدم لتحميل وتشغيل الصوت والفيديو والأفلام وعرض وتحرير المستندات النصية والصور، وتصفح الانترنت مزمنة البريد الإلكتروني وخدمات التواصل الاجتماعي وإرسال وإستقبال المكالمات الصوتية ومكالمات الفيديو، والإتصال بالأقمار الصناعية، وفتح الملفات والتنقل بينها بالإضافة إلى الخدمات الهاتفية التقليدية كالإتصال والرسائل القصيرة والكاميرا، ويجمع أيضا بين عدد من ميزات الإتصال والحوسبة في نظام واحد مدمج، ومن سلبياته صغر شاشته التي تصعب من تصفح الانترنت وقراءة النصوص، ويعمل بإصدارات متنوعة لأنظمة تشغيل مختلفة أهمها أبل آي أو أس IOS Apple وأندرويد Android وغيرهم¹.

¹ - محمد إبراهيم الدسوقي وآخرون، "إتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو استخدام الأجهزة الذكية في التدريب الإلكتروني وفق متغيرات البحث"، مجلة الجمعية المصرية لنظم المعلومات وتكنولوجيا الحاسبات، م.19، ع.19 (2017) ص.43.

- لوحات إلكترونية Tablet وهي عبارة عن شاشة حساسة تعمل باللمس بمقاسات متنوعة، توفر خاصية الكتابة على الشاشة بقلم خاص به أو بالأصبع في بعض الأنواع، يتوفر بها مجموعة من الأدوات كتصفح الإنترنت ومزامنة البريد الإلكتروني وإرسال واستقبال المكالمات الصوتية ومكالمات الفيديو، والاتصال بالأقمار الصناعية تعمل بالعديد من أنظمة التشغيل أهمها أندرويد Android، وأبل آي أو أس IOS Apple ويندوز Windows وغيرهم¹.

- ساعات ذكية Smart Watch هي ساعات إلكترونية رقمية ذكية تعمل باللمس يتم تشغيلها بأنظمة تشغيل الهواتف الذكية، ويمكن لهذه الأجهزة أن تقوم بالاتصال وكذا تصفح الإنترنت وتحميل تطبيقات مختلفة، وربط بالهاتف واللوحة الذكيةين وكما تمتلك أغلبها تطبيقات صحية كمعرفة ضربات القلب وحساب مختلف الأنشطة الرياضية وغيرها من الخيارات والميزات المهمة والمعقدة.

(2) البرمجيات Software:

تعد البرمجيات مجموعة من الخوارزميات تتكون من رموز وحروف وأرقام تبرمج للقيام بمجموعة من النشاطات والأفعال عبر مختلف الأجهزة الإلكترونية، ومن أهم تلك البرامج:

❖ نظام التشغيل ويندوز Windows Operating System: هو نظام تشغيل مغلق المصدر يعتمد على ربط الإتصال بين المستخدم وجهاز الحاسوب، حيث يدخل المستخدم الأوامر على الشاشة باستخدام أدوات الإدخال كلوحة المفاتيح والفأرة، يستخدم نظام ويندوز النوافذ لفتح العمليات فأي عملية أو أي تطبيق يتم فتحه يمتلك نافذة خاصة فيمكن إستخدام أكثر من تطبيق في نفس الوقت.

مع بداية إنتاج شركة "IBM International Business Machines" لأجهزة الكمبيوتر الشخصية سنة 1980م خلقت الحاجة لإنتاج نظام تشغيل لهذا الكمبيوتر، طلبت شركة IBM من شركة مايكروسوفت Microsoft أن تنتج لها نظام تشغيل الكمبيوترات، لم تكن مايكروسوفت تطور أنظمة تشغيل في ذلك الوقت، حصلت شركة مايكروسوفت على نظام تشغيل عن طريق شرائه من شركة Seattle Computer Products، ثم قامت بإجراء تغييرات على هذا النظام بحيث أصبح مناسباً لأجهزة الكمبيوتر الشخصية، أطلقت مايكروسوفت على نظام التشغيل إسم MS-DOS 1.0 أي نظام مايكروسوفت لتشغيل قرص والذي يعد نواة نظام الويندوز الحالي².

¹ - محمد إبراهيم الدسوقي وآخرون، مرجع سابق، ص.44.

² - Einar Krogh, *An Introduction to Windows Operating System*, 2nd ed. (Østfold: Bookboon, 2017) P.10.

كان MS-DOS هو نظام التشغيل الأكثر شيوعاً لأجهزة الكمبيوتر قبل ويندوز، شهد هذا النظام تطور وتجديد متواصل منذ بداية الثمانينات وصدرت العديد من النسخ نذكر منها ويندوز 3.0 سنة 1990م والذي تم بيع منه عشرة ملايين نسخة، وويندوز 95 والذي كان نسخة جديدة ومحسنة، أما ويندوز 98 فشهد إضافة إمكانية ربط الأجهزة بالانترنت مروراً بـ Windows XP و Vista، لغاية الوصول لأكبر نسخة تم إنتشارها من بين كل النسخ وهي تستخدم لغاية الآن وهي ويندوز 7، رغم توقف التحديثات عنها من طرف مايكروسوفت إلا أن الكثير يستخدمها نظراً لسهولة وأداءها المتميز، وكانت آخر نسخ الويندوز التي أصدرتها مايكروسوفت هي ويندوز 10 وويندوز 11 الذي تم دمج فيه بعض خاصيات الذكاء الاصطناعي تماشياً مع التطور الحاصل¹.

❖ أندرويد Android والذي يعد نظام التشغيل القابل للتكيف، مفتوح المصدر وبعبارة أخرى نموذج إنتاج غير مركزي يسمح لأي شخص بتعديل التقنية ومشاركتها لأن تصميمها متاح للجميع، يهدف هذا النظام لبناء معدات متقدمة وفقاً لتقنياتها التي قد تقلل كثيراً من الوقت والتكلفة أيضاً وتعزز الخدمات وتوفر أفضل الميزات للعملاء².

أنتج نظام أندرويد من قبل شركة تدعى أندرويد المتحدة Android Inc. في أكتوبر 2003م، إستحوذت جوجل Google على أندرويد في عام 2005م وأنشأت مجموعة تسمى الإتحاد المفتوح للهواتف النقالة (OHA) Open Handset Alliance سنة 2007م. كان الهدف هو تسريع تحسين منصة الهاتف المحمول وتوفير تجربة محمولة أفضل للمستهلكين، يمثل أعضاء إتحاد OHA جميع مكونات النظام البيئي للهاتف المحمول مثل شركات تصنيع الهواتف المحمولة وشركات البرمجيات ومشغلي الهواتف المحمولة وشركات أشباه الموصلات وغيرها الكثير، نظراً للطلب الهائل لمستخدمي الهاتف المحمول يقوم نظام التشغيل أندرويد بالتحديث يوماً بعد يوم منذ إصداره من أجل إصلاح الأخطاء وكذلك إضافة ميزات جديدة تساعد في حل مشاكل العملاء والوفاء بمطالب وتفضيلات الزبائن³.

¹- Einar Krogh, Op.Cit, P.P.11-13.

²- Muhammad Haris et al., "Evolution of Android Operating system: A Review," *Asia Pacific Journal of Contemporary Education and Communication Technology*, Vol.04, Iss.01 (January 2018) P.179.

³- Chandan Kumar, "Specification Study of Android Operating System," *International Research Journal of Modernization in Engineering Technology and Science*, Vol.02, Iss.07 (July 2020) P.120.

أول إصدار تم تسويقه من نظام التشغيل أندرويد كان الإصدار 1.0 في 23 سبتمبر 2008م، تم تطويره إلى أن وصل للإصدارات 12.0 و 13.0 سنوات 2021 و 2023، ما يتميز به نظام أندرويد هو التحسين المستمر من خلال العديد من الإصدارات للوفاء بمتطلبات الزبائن مثل الوصول السريع إلى الانترنت واللمس السهل والدقة العالية للصورة وجودة الكاميرا وغيرها من الميزات¹، يعد نظام أندرويد ولكونه نظام مفتوح المصدر الأكثر شيوعا وإستخداما ليس في الهواتف الذكية وحسب بل في أغلب الأجهزة كاللوحات الذكية والساعات الذكية وحتى أجهزة التلفزيون الذكية وغيرهم كما يعد مقصد الكثير من الشركات من غير جوجل التي تستخدمه كنظام تشغيل لمنتجاتها على سبيل المثال سامسونج Samsung وسوني Sony وأل جي LG... وغيرهم.

❖ نظام التشغيل أي أو أس IOS وهو اسم نظام تشغيل تعتمد شركة آبل Apple في تشغيل أجهزتها الذكية (الهاتف الذكي iPhone، اللوحات الذكية iPad، الساعات الذكية Apple Watch وغيرها)، يعتبر أي أو أس نظام مغلق المصدر أي أنه من حق مالك النظام فقط تعديل كود المصدر والوصول إليه، وأي تطوير لا يتم إلا من قبله كما لا تسمح آبل بإستخدام نظامها لأي شركة أخرى عكس أندرويد².

شهد تطور النظام عبوره بعدة مراحل حيث تم إصدار هاتف آيفون في عام 2007م، والذي أعتبر سابقة في سوق الهواتف الذكية تضمن شاشة لمس كبيرة بدل الأزرار³، وإمكانية تصفح الانترنت عبر شبكة الجيل الثالث (3G) وبعدها بدأت إصدارات الهاتف الذكي الأشهر حول العالم تتطور من خلال تطوير نظام التشغيل والخصائص كالذاكرة الحية ووحدة المعالجة المركزية CPU، وجيل الانترنت وغيرها من الخصائص، وتزامن مع تطور الهاتف الذي ظهرت اللوحات الذكية والساعات الذكية والتي بدورها شهدت تطوير دائم ومتواصل من حيث نظام التشغيل أو الخصائص التقنية.

❖ التطبيقات Application هي برامج إلكترونية تقدم خدمة أو مجموعة من الخدمات تعمل مع نظام تشغيل معين، ويوفر التطبيق خدمات خارج الخط أو في عدم إتصال الجهاز بالشبكة العنكبوتية Offline، أو يعمل فقط في حالة إتصال بالشبكة Online، أو يعمل في كلتا الحالتين، فكل جهاز رقمي

¹- Chandan Kumar, Op.Cit, P.121.

²- Ruqiya et al., "Usability Analysis of Android and IOS Operating Systems," *International Journal of Engineering Trends and Technology*, Vol.68, Iss.10 (2020) P.106.

³- Ibid, P.08.

يحتاج ليقوم بمجموعة من الخدمات للتطبيقات كمتصفحات الانترنت وتطبيقات الإتصال وتطبيقات الألعاب والمراسلة وغيرها، لذا فالتطبيقات وجدت للقيام بتلك الوظائف يتم برجة التطبيقات من طرف مجموعة من المحترفين في البرمجة لتعدد لغات البرمجة كما تنوع أفكار التطبيقات مع التطور اللامتناهي لتكنولوجيا المعلومات والإتصال.

(3) وسائل الربط بالشبكة:

- المساحات الرقمية أو الخادم (Server) هو عبارة عن جهاز حاسوب/كمبيوتر له القدرة على تحمل ظروف التشغيل باستمرار لفترات طويلة قد تصل لأكثر من عام، ويتم توصيل الخادم بالشبكة (أي كان نوعها أو حجمها سواء شبكة داخلية أو شبكة الإنترنت)¹، ويتم تخصيص هذا الجهاز للقيام بمهام محددة للخدمة باقي الأجهزة المتصلة بنفس الشبكة، وطبقا للمهام التي يتخصص بها جهاز الخادم يتم تحديد عتاد الجهاز، فهناك مهام تحتاج لمعالجة الكثير من البيانات، وبالتالي يتم إختيار جهاز خادم يحتوي على أكثر من نواة Core في وحدة المعالجة المركزية، وهناك مهام تحتاج إلى الكثير من المساحات التخزينية، وبالتالي يتم إستخدام خادم يحتوي على وحدات تخزين كبيرة، وهكذا يتم تحديد العتاد الخاص بجهاز الخادم، ومع التطور في تصنيع أجهزة الكمبيوتر، فإن أي جهاز حاسوب ذو عتاد جيد، يقوم الخادم بتخزين المعلومات وربط الشبكات ببعضها لحصول على المعلومات والمواقع المراد الوصول لها.

- ربط بالانترنت Internet هو نظام ووسيلة إتصال للشبكات الحاسوبية يصل ما بين مختلف الأجهزة حول العالم والتي تقوم بتبادل البيانات فيما بينها بواسطة تبديل الحزم بإتباع بروتوكول موحد هو بروتوكول إنترنت (IP- Internet Protocol)، تربط الإنترنت ما بين ملايين الشبكات الخاصة والعامة في المؤسسات الأكاديمية والحكومية ومؤسسات الأعمال وتباين في نطاقها ما بين المحلي والعالمي وتتصل شبكة الانترنت ببعضها بتقنيات مختلفة، من الأسلاك النحاسية والألياف البصرية واللاقطات اللاسلكية، كما تتباين تلك الشبكات في بنيتها الداخلية تقنيا وإداريا، إذ تدار كل منها بمعزل عن الأخرى لا مركزيا ولا تعتمد أيا منها في تشغيلها على الأخرى².

¹- Paessler, "What Is a Server?," 16/03/2022. <https://www.paessler.com/it-explained/server>

²- مروى عصام صلاح، الإعلام الإلكتروني الأسس وآفاق المستقبل (عمان: دار الإعصار للنشر والتوزيع، 2013) ص.75.

ثانيا: المتطلبات الاجتماعية Social Requirements

تعتبر المتطلبات الاجتماعية مجموعة الظواهر الإنسانية والتفاعلات البشرية التي تدفع بالمستخدمين من أجل الدخول للفضاء الافتراضي وتشكيل علاقات متنوعة للاستفادة من مختلف الفرص التي أنتجها التحول في الفضاء الرقمي وتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال، والتي من أهمها:

✓ القدرة على الإستخدام:

تنقسم إلى قسمين أولاً إمتلاك الإمكانيات التقنية والمادية للمشاركة في المجتمع الافتراضي من أجهزة وربط بالشبكة، والقسم الثاني إمتلاك المعارف المختلفة للقيام بإستخدام شبكة الويب والدخول في أنواع معينة من المجتمعات الافتراضية أو القيام بنشاط حسب الحاجة الرغبة والميول الشخصي.

✓ الوعي:

مرتبطة بالحالة النفسية للفرد وبحثه عن أمور وأشياء محددة ومعينة وفقاً لرغباته وتحقيقاً لمختلف حاجياته، فينضم العديد من الأفراد للمجتمعات الافتراضية للبحث عن الإسترخاء النفسي من خلال الترفيه والتسلية، أو البعد عن الروتين اليومي وضغوط العمل ومسؤوليات الحياة، وكل تلك الأمور تقام عن طريق وجود وعي¹.

✓ الإرادة:

وهي عوامل مرتبطة برغبة الإنسان في تلبية حاجيات يفتقد القدرة على تلبيتها في المجتمع الطبيعي، ومنها مثلاً حاجة الإنسان إلى حرية الرأي والتعبير المطلق، أو تخطي حواجز العادات والتقاليد والأعراف المجتمعية، أو تحقيق التواصل الاجتماعي لدى بعض الأفراد الذين لا يتمكنون من التواصل مع المجتمع بشكل طبيعي².

✓ مجالات الإهتمام:

يسعى الفرد للدخول مع مجموعات إفتراضية لتحقيق مجموعة من الأهداف الترفيهية الاجتماعية الاقتصادية السياسية الدينية وغيرها، يتم إختيار المستخدم لفضاء أو مجتمع رقمي محدد من خلال المجال الذي يهتم به كتكنولوجيا المعلومات أو المجتمعات الصحية أو المجموعات الدراسية أو الألعاب والسينما وغيرهم من مجالات الإهتمام التي تجذب شرائح واسعة من مختلف طبقات وفئات المجتمع المتنوعة.

¹ - آمال عامر، مرجع سابق، ص. 59.

² - نفس المرجع، ص. 59-60.

المطلب الثاني: نظام الويب Web System 2.0

عرفت الشبكة العنكبوتية العالمية منذ تسعينات القرن العشرين تطور في مختلف الأساليب والوسائل الخاصة بنشاطها، ظهرت من خلال هذا التطور عدة مصطلحات تحدد التطور التقني للشبكة العنكبوتية وهي الويب 1.0 والويب 2.0 والويب 3.0 و4.0 و5.0 ويستمر التطور أنظر الشكل 01، كل هذه المصطلحات ترمز لمجموعة من المميزات عن النسخ التي سبقتها ومع التطور التكنولوجي كان من المفترض للويب أن يمسه هذا التطور والذي ظهر في نسخته 1.0 الذي كان عبارة صفحات عبر الويب بلغة ترميز النص المتشعب HTML، وبروتوكول النص المتشعب لنقل المعلومات HTTP، كان قلة من الأشخاص والمؤسسات ينشئون صفحات وأغلبها كانت تجارية تقدم خدمات أو معلومات مدفوعة، وكذا خدمة التراسل بالبريد الإلكتروني، فكان الويب قليل الإستعمال لأنه تقنية جديدة لم يكن يتعلمها الكثيرون والتكلفة العالية للتجهيزات والحواسيب والربط بالشبكة، ومع بداية القرن 21 بدأت تقنيات الويب 1.0 لا تفي بالغرض نظرا لمحدودية مميزات وضعف تحملها.

بدأ "تيم بيرنرزلي" التفكير في تطور جديد لإخترعه الشهير الويب وقام عام 2001م بإلقاء محاضرة عن تنبؤات بالنسبة لأجهزة حاسوب قادرة على فهم المقصود والمغزى والمعنى للمذكور والمكتوب، وأطلق مصطلح جديد ألا وهو الويب الدلالي Semantic Web، وفي عام 2004 فكر "دايل دويرتي Dale Dougherty" في إطلاق نسخة جديدة للويب والذي أطلق عليه Web 2.0 ليعبر عن مجموعة من التقنيات واللغات البرمجة المتطورة وسمي أيضا الويب الاجتماعي¹.

❖ تعريف الويب 2.0:

إن الويب Web 2.0 هو المصطلح الذي يستخدم لوصف التغيرات التكنولوجية الخاصة بطريقة إنشاء صفحات الويب وإستخدامها والتي تحولت من صفحات ثابتة لمواقع الويب 1.0، يتخذ الويب 2.0 العديد من الأشكال مثل مواقع الشبكات الاجتماعية والمدونات والويكي والمنتديات، ومواقع مشاركة الصور والفيديو والعلامات التعاونية والمراجعات وغيرها، وتطورت شبكة الويب 2.0 لتشمل البث المباشر للفيديو على مختلف مواقع التواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى تجارب الواقع المعزز مع مختلف التطبيقات، والعدسات ثلاثية الأبعاد التي تم تطويرها لتغيير الصور بطرق مختلفة.

¹- Tom Steele, "The New Cooperative Cataloging," *Library Hi Tech*, Vol.27, Iss.01 (2009): P.P.68-76.

تعتمد وسائل التواصل الاجتماعي على التقنيات المستندة إلى الويب وحاليا تقنية الأجهزة المحمولة لإنشاء منصات تفاعلية لغاية المشاركة في إنشاء المحتوى الذي ينشئه المستخدم ومشاركته ومناقشته وتعديله، لقد أثرت هذه التغيرات العالمية بشكل كبير على طريقة تواصل الأفراد والمجتمعات والمنظمات، بدأ النموذج التسويقي القديم للمنظمات الكبرى التي تتواصل مع عدد كبير من الأفراد في الإنهيار مع بروز الويب 2.0 فجأة أصبح لدى الشركات طرق أخرى للتواصل مباشرة مع الأفراد الآخرين، وإمتلاك القدرة على تخطي حراس البوابة التقليديين (محترفي الاتصالات التسويقية) للوصول إلى جمهور كبير، وتضاءلت القوة الإتصالية للمؤسسات والمطبوعات التقليدية لصالح فواعل جدد وصناع المحتوى في وسائط التواصل الاجتماعي¹.

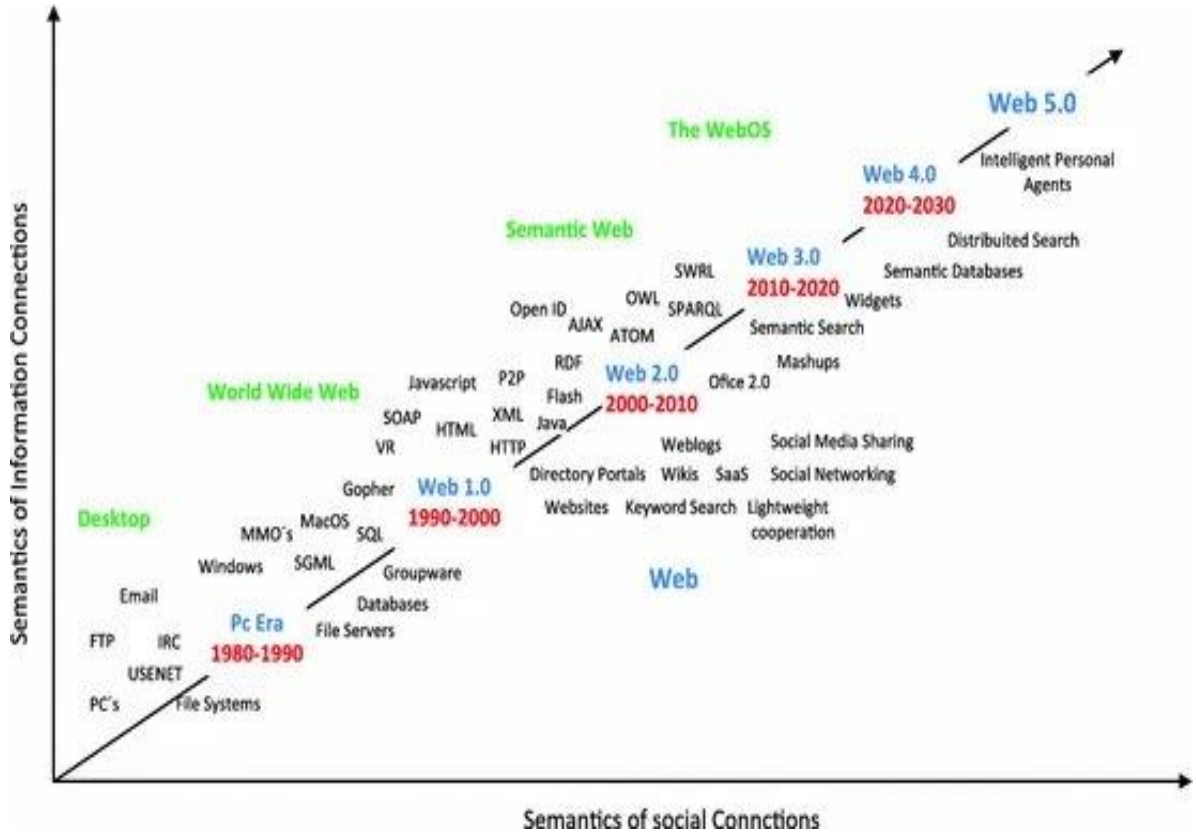
كانت منتديات المناقشة هي الطريقة الوحيدة لبناء المجتمعات الافتراضية ولكن مع ظهور الإصدار الثاني للويب حيث نشأت سلاسة جديدة من تطبيقات الويب والمواقع التي تم تحديدها بشكل جماعي بإسم "الويب 2.0" بواسطة "تيم أوريلي Tim O'Reilly" والتي يمثل مبدأ تصميمها الرئيسي في "تفوق الموقع أو التطبيق والذي يعتمد على زيادة عدد الأشخاص الذين يستخدمونه"، وبالتالي فإن قيمة مواقع وتطبيقات الويب 2.0 تأتي من خلال عدد المستخدمين المشاركين والتواصل والمشاركة بنشاط من خلالها، لذا فأطلق على هذا الإصدار مصطلح "الويب الاجتماعي"، توضح الطبيعة الاجتماعية لهذا الويب عند النظر في تعاون الأشخاص ومساهماتهم النشطة، فستخذي الويب الاجتماعي هم الفاعلون الأساسيين في عملية مشاركة البيانات من خلال مساهماتهم وسلوكهم عبر الانترنت، ويمثل جوهر هذه المواقع في بناء وصيانة مجتمعات إفتراضية قائمة على الأشخاص الذين ينتجون المعرفة الجماعية ويطورونها، ومن الأمثلة على مواقع الشبكات الاجتماعية الموجهة للمجتمع كالمدونات ومواقع الويب التي يديرها الأفراد تقدم أخباراً أو آراءً معينة عادةً مدونات شخصية عبر الانترنت، حيث يتمكن الأفراد الآخرون عادةً من ترك تعليقات والتفاعل بشتى الأنواع والأشكال².

الشكل رقم 01: تطور الشبكة العنكبوتية العالمية (الويب-Web):

¹- Keith Quesenberry, *Social Media Strategy: Marketing, Advertising, and Public Relations in the Consumer Revolution*, 02nd Ed. (Maryland: Rowman & Littlefield, 2019) P.09-10.

²- Demosthenes Akoumianakis, *Virtual Community Practices and Social Interactive Media: Technology Lifecycle and Workflow Analysis* (New York: Information Science Reference, 2009) P.209-210.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لدراسة المجتمعات الافتراضية



Source: Diana Benito-Osorio et al., “Web 5.0: the future of emotional competences in higher education”, *Glob Bus Perspect*, Vol.01, Iss.03 (September 2013) P.278.

يملك الويب 2.0 مجموعة من المميزات التي تميزه عن الويب 1.0، في مجموعة من الأمور التقنية والتي يمكن أن نذكر أهمها على سبيل الذكر لا الحصر:

- تقنيات الويب 2.0 هي تقنيات تعاونية تشجع التقارب بين المؤلفين والنصوص ووسائل الإعلام، تعد المدونات ومواقع الويكي والشبكات الاجتماعية أمثلة على الأدوات التي تشجع وتعزز الشعور بالمعرفة المجتمعية والتعليق على أي موضوع، غالباً ما تعتمد هذه النصوص الإلكترونية على التعليقات ومنشورات المستخدم فالتفاعل من أساسيات المحتوى، وتعتبر أدوات الويب 2.0 أيضاً منظمة للغاية وتدمج طرق التصنيف المحتوى وتنظيمه بسهولة¹.

- تتيح أدوات الويب 2.0 بشكل عام إمكانية التفاعل وإمكانية التشغيل البيني والتعاون وتسمح بإنشاء وتبادل المحتوى الذي ينشئه المستخدم، يُنظر إلى المنطق الكامن وراء هذه التقنيات

¹- Craig Baehr and Bob Schaller, *Writing for the Internet: A Guide to Real Communication in Virtual Space* (California: Greenwood Press ABC Clio, 2010) P.98-99.

على أنه الإنفتاح والمشاركة بالنسبة للكثيرين لا يمثل مجرد ظاهرة تكنولوجية بل يمثل أيضاً ظاهرة ثقافية، حيث يتم تشجيع الجمهور على المشاركة بصور متزايدة¹.

- إنشاء مصادر بيانات قوية ومتراطة فتعد قواعد البيانات المشتركة (المتراطة) والبرامج المجانية الخاصة ومكتبات البيانات والمحتوى المشترك من الخصائص المهمة التي تمتلكها العديد من تقنيات الويب 2.0، تعد قدرة المستخدمين على إعادة دمج المحتوى والنصوص والتطبيقات الصغيرة وما إلى ذلك أمراً مهماً، ويثير هذا أيضاً قضايا تحكم مهمة وأسئلة حول من يملك البيانات ويملك الحق في إعادة إنتاجها، وكيف يتم إعادة صياغة المستخدمين كمطورين مشاركين وكيف ينشئ التأليف التعاوني وتطوير منتجات مفتوحة المصدر التي تدعم مشاركة المستخدم في تطوير المحتوى ومصادر البيانات وقواعد بيانات المعلومات².

- تم تصميم تقنيات الويب 2.0 في جوهرها لتلبية إحتياجات ومشكلات المعلومات المختلفة التي أنشأتها الأنظمة الأساسية القديمة المستندة إلى الويب والبرامج، وتمثل إحدى المشكلات المهمة في أن التقنيات الرقمية يمكن أن تستوعب كميات كبيرة للغاية من المعلومات³.

أصبح مستخدموا الويب 2.0 فاعلين في الشبكة من خلال المساهمة في تطوير تقنيات الويب التشاركية الجديدة فأصبح مستخدم الانترنت جزء من النشاط بإعتباره فاعلاً تشاركياً في الشبكة، حيث يتم إنشاء "مجتمعات إفتراضية" ويتم تحديدها من خلال تبادل المصالح المشتركة والاهتمامات⁴، حيث يقوم المستخدمون بإنشاء محتوى معين فيديوهات صور تسجيلات صوتية بثوث مباشرة وغيرها، يجذب من خلالها مجموعة كبيرة من المستخدمين للإعجاب ومتابعة صفحته أو مدونته والتفاعل الكبير ليتمكن محتواه من الإنتشار أكثر، ويهتم صانع المحتوى بآراء المتابعين وطلباتهم والإنتقادات ويأخذها في الحسبان لكسب رضى هؤلاء الجماهير.

❖ تطور الويب، للويب 3.0 و4.0 و5.0:

عرف الويب بعد إصداره 2.0 تطور وعرف تحول لنماذج جديدة وإرتقائه النوعي من خلال:

¹- Agnes Gulyás, "Social Media and Community Volunteering: Final Report," *Working Papers of the Communities & Culture Network+* (England: University of Leeds, 2015) P.02.

²- Craig Baehr and Bob Schalle, Op.Cit, P.100.

³- Ibid, P.100-101.

⁴- Cedric Pelissier, "Les Plates-Formes Web Comme Nouvel Intermédiaire de Marché: L'exemple Du Crowdsourcing, Un Dispositif de Médiation Entre Communautés et Marché," in *79e Congrès International (ACFAS) Université Bishop's et Université de Sherbrooke* (Canada, 2011) P.04.

الويب Web 3.0 عبارة صاغها "جون ماركوف John Markoff" في صحيفة نيويورك تايمز في عام 2006م تصف التحول الجديد للشبكة العنكبوتية العالمية، والتي تتضمن وضع علامات دلالية منفردة لأي محتوى، يُعرف الويب 3.0 أيضًا باسم الويب الدلالي¹.

تمثل الفكرة الأساسية للويب 3.0 في تحديد بيانات الهيكل وربطها من أجل المزيد من الإكتشاف والتشغيل الآلي والتكامل للبيانات وإعادة الاستخدام عبر التطبيقات المختلفة، يحاول الويب 3.0 ربط ودمج وتحليل البيانات من مجموعات البيانات المختلفة للحصول على تدفق معلومات جديد والتحرك نحو جعل المحتوى يمكن الوصول إليه من خلال تطبيقات متعددة غير مستعرضة، والإستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي أو الويب الدلالي، أو الويب الجغرافي المكاني أو الويب ثلاثي الأبعاد²، وإمتلاك القدرة على تحسين إدارة البيانات ودعم إمكانية الوصول إلى الانترنت عبر الهاتف المحمول ومحاكاة الإبداع والإبتكار والمساعدة في تنظيم التعاون في الويب الإجتماعي، لا يقتصر الويب الدلالي على نشر البيانات على الويب فقط بل يتعلق الأمر بإنشاء روابط لربط البيانات ذات الصلة³.

إبتكر تيم بيرنرزلي مخترع شبكة الويب العالمية فكرة الويب الدلالي (الويب 3.0)، الذي يعتمد القراءة والكتابة على شبكة الانترنت الذكية، الموجهة بشكل فردي ومحمولة للغاية وتوفر تطبيقات ذكية مطورة بواسطة المستخدم يوفر الويب 3.0 ثراء للبيانات العالية، ويدعم قاعدة البيانات العالمية والبنية الموجهة للويب والتي تم وصفها في مرحلة مبكرة على أنها شبكة من المستندات التي تتعامل بشكل أساسي مع مستندات لغة الترميز النص المتشعب html الثابتة ولكن يتم عرضها ديناميكياً، صاغ تيم بيرنرزلي الرسم البياني العالمي (GGG-Giant Global Graph) كوجه آخر للويب 3.0⁴.

- الويب Web 4.0:

مع تطور الويب ووصوله للإصدار 4.0 فقد وصلنا لعصر الذكاء الاصطناعي أو الذكاء الآلي، يُعرف الويب 4.0 أيضًا بإسم الويب التكافلي الحلم وراء الشبكة التكافلية هو التفاعل بين البشر والآلات في التعايش، بإستخدام الويب 4.0 بكلمات بسيطة تتمكن الآلات الذكية من قراءة محتويات الويب وتفاعل في شكل تنفيذ وتحديد ما يجب تنفيذه أولاً لتحميل المواقع بسرعة بجودة وأداء فائقين موازياً

¹- Banesh Hiremath and Anand Y. Kenchakkanavar, "An Alteration of the Web 1.0, Web 2.0 and Web 3.0: A Comparative Study," *Imperial Journal of Interdisciplinary Research*, Vol.02, Iss.04 (2016) P.706.

²- Umesha Naik and D. Shivalingaiah, "Comparative Study of Web 1.0, Web 2.0 and Web 3.0," in *6th International CALIBER* (Allahabad: University of Allahabad, 2008) P.05.

³- Sareh Aghaei et al., "Evolution of the World Wide Web : From Web 1.0 to Web 4.0," *International Journal of Web & Semantic Technology*, Vol.03, Iss.01 (Janua 2012) P.07.

⁴- Banesh Hiremath and Anand Y. Kenchakkanavar, Op.Cit. P.706.

للدماغ البشري وينطوي على شبكة ضخمة من التفاعلات الذكية للغاية باستخدام الذكاء الاصطناعي لتصبح شبكة ذكية¹.

تعمل شركات مثل Google، Microsoft، Meta وشركات أخرى على تطوير أنظمة جديدة تكون قادرة على معالجة المعلومات بطريقة مماثلة لكيفية عمل العقل البشري، كالتطورات التي يقوم بها المساعدون الصوتيين، يفهم Siri أو Google Now أو Cortana ما يقوله أو يطلبه الإنسان، وهناك هواتف ذكية تُجري تنشيط في اللحظة التي يسمعون فيها "مرحباً" أو "Hello"، فيتم الرد فوراً، ومع تطور تقنيات "تحويل الكلام إلى نص"، يتم التحدث مع الروبوتات تماماً كما نفعل مع صديق في العمل أو المقهى، تعد محركات البحث عناصر أساسية في الحياة اليومية عندما تدخل Google، Bing وغيرهما وتقوم بإدخال الكلمات تظهر العديد من النتائج التي يعمل الويب 4.0 على تحسين الخدمة التي تسمح بمستوى تفاعل أكثر دقة وتخصيص، ويمكن أن يتحدث الإنسان شفهاً مع الجهاز الرقمي (هاتفاً ذكياً أو جهاز كمبيوتر...) (إشترتي تذكرة طائرة بهذه الخصائص"، "أطلب سيارة أجرة للوقت والمكان" وسيتم تنفيذها تلقائياً، وبالتالي ننقل من موقع ويب يزودنا بالمعلومات إلى موقع ويب يوفر لنا الحلول تستند إلى جميع المعلومات التي نقدمها والموجودة على الويب لتحقيق ذلك تقوم على مجموعة ركائز²:

- فهم اللغة الطبيعية المنطوقة والمكتوبة والتقنيات (من الكلام إلى النص والعكس).
- أنظمة الإتصال الجديدة من آلة إلى آلة (M2M) واستخدام معلومات السياق على سبيل المثال، الموقع الذي يوفره GPS واتخاذ طريق بديل عن المسار المعتاد لأنه متوقف وغيرها.
- يتيح الويب 4.0 توقع المواقف اليومية مثل رؤية تأخر عن العمل وإرسال رسالة لإعلامك بما يحدث، إذا اكتشفت ساعتك الذكية أن معدل ضربات قلبك مرتفع وقت التسجيل بأنك تعاني من مشاكل في القلب ستتصرف تلقائياً، وقد حدثت حادثة في الولايات المتحدة الأمريكية لرجل يعاني من مرض في القلب سقط أثناء ركوبه على دراجته وعند إستشعار ساعة Appel Watch الذكية لإنخفاض في ضربات القلب إتصلت تلقائياً بالطوارئ وقدمت موقع الحادث واتصلت بأحد أبناءه برسالة لإعلامه بما حدث لوالده، فكانت التقنية والآلة لها فضل في إنقاذ حياة إنسان.

إن بيئة الويب 4.0 عبارة عن عالم متصل "دائماً في وضع التشغيل" يمكن للمستخدمين الالتقاء على الويب، ومن مميزات الويب 4.0 التسوق الذي يسمح بتطوير المتصفحات ثلاثية الأبعاد بالذهاب فعلياً إلى صالات العرض والمتاجر للبحث عن المنتجات التي تعجبك، إذا قرر أحد الشراء فسيقوم المساعد

¹- Sareh Aghaei et al., Op.Cit, P.08.

²- Marino Latorre Ariño, "Historia De La Web 1.0, 2.0, 3.0 Y 4.0," 15/02/2021, 2018.

<https://marinolatorre.umch.edu.pe/historia-de-la-web-1-0-2-0-3-0-y-4-0/>

الشخصي بتحذيرنا إذا كانت السلعة نفسها أرخص على موقع آخر، كما يمتلك الويب 4.0 ميزة أخرى وهي الواقع الافتراضي في الحياة اليومية يمكن البحث عن العناصر المفقودة في المنزل باستخدام Google مثل مفاتيح السيارة أو الهاتف المحمول وغيرها من المميزات المذهلة.

- الويب 5.0: Web 5.0

الويب 5.0 وهو الويب الذي يتم تطويره للمستقبل القريب وأطلق عليه الويب العاطفي والذي يمكن الآلة من فهم العواطف الإنسانية والتعامل معه وإستيعاب تصرفاته حسب ما يملكه النظام الذكي المدجج في الآلة من بيانات، إضافة إلى إمكانية العيش الافتراضي داخل فضاءات وأماكن يتم إنشاؤها بالمواصفات التي يفضلها المستخدم ويعيش فيها مثل ما أعلنت عنه شركة ميتا Meta فإيسبوك سابقا في نهاية سنة 2021م من إنشاء عالم افتراضي مسمى بميتافارس، وغيرها من التجارب التي تجرى لزيادة تطوير الويب عبر مختلف الأنشطة والنشاطات، والتي تبقى تطور لإظهار تطورات متتالية للشبكة العنكبوتية وقدراتها على التعامل مع الإنسان ومساعدته في شتى المجالات.

المطلب الثالث: الهوية الافتراضية Virtual Identity

تعد الهوية الافتراضية من بين المواضيع الحديثة التي ظهرت مع صعود إستعمال الشبكة العنكبوتية وتطور إستخداماتها وكثرة التفاعل بين مختلف الفواعل والمستخدمين وبداية تشكل العلاقات الإجتماعية الرقمية، بمختلف أبعادها وأشكالها فبدأت تطرح عدة إشكالات في مفهوم الهوية الرقمية وأبعادها والإكراهات التي واجهتها، فكان لا بد من التعرف على الهوية الرقمية أكثر.

❖ تعريف الهوية:

الأدبيات اللغوية الإنجليزية في قاموس المورد الحديث فإن مصطلح Identity يعني هوية ذاتية¹، وفي قاموس Oxford Dictionary هي "الخصائص التي تحدد من أو ما هو الشخص أو الشيء" في المعاني العربية ورد في المعجم الوسيط أن الهوية "هي حقيقة الشيء أو الشخص التي تميزه عن غيره"². تعرف الهوية أنها "الشفرة التي يمكن للفرد عن طريقها أن يُعرف نفسه في علاقته بالجماعة الإجتماعية والثقافية التي ينتمي إليها، وعن طريقها يتعرف عليه بإعتباره منتما إلى تلك الجماعة"،

¹ - منير البعلبكي ومرمزي منير البعلبكي، المورد الحديث: قاموس إنجليزي عربي حديث (بيروت: دار العلم للملايين، 2017) ص. 567.

² - مسعودة طلحة، مرجع سابق، ص. 136.

وعموماً فإن الهوية هي مجموعة من المؤشرات والدلائل التي تميز الفرد أو الكيان عن الآخرين أو يوضح إنتمائه لفصيل إجتماعي أو مجموعة عرقية أو دينية، مثلاً الهوية الثقافية السياسية الدينية فالهوية هي الأنا لكل كيان مهما كان¹.

❖ مفهوم الهوية الرقمية الافتراضية:

مع إزدياد التفاعل في مختلف أشكال التظاهرات الافتراضية تمثل نوع جديد من المميزات الشخصية الخاصة بالمستخدم، فاستحدث مصطلح الهوية الرقمية والذي يتشكل بشقي تمثالاتها الممكنة في وسط إلكتروني جمع بين وسائط الصوت والصورة والحركة واللون، وتجاوز الزمان والمكان في حركة الفضاء السيبراني المدهشة لقد أتاح هذا الفضاء للإنسان إطاراً كبيراً يحوي أطراً فرعية كثيرة فهناك الإطار الذاتي للشخصية Self Domain، وهناك إطار الجماعة أو المجتمع الافتراضي الذي ينتمي إليه كذلك هناك الإطار الثقافي الطبيعي الذي ينطلق منه الفرد الافتراضي إلى جانب الإطار الأوسع الكوني الجديد الذي يمكن للفرد الافتراضي أن يتحرر منه وينطلق بكل إمكانياته وطاقاته التمثيلية الرقمية.

ولكل من هذه الأطر خصائص تحدد هوية ما للفرد الافتراضي، فضلاً عن أن أي من هذه الأطر يمكن تزييفها وتغييرها من قبل الفرد نفسه أو من قبل إختراق خارجي عن إرادة الفرد المعني²، وتعرف موسوعة الويب Webopedia الهوية الافتراضية Virtual Identity بأنها الشخصية التي يتم إنشاؤها من طرف المستخدم الذي يعمل كصلة وصل، فالهوية الافتراضية هي السمات والمواصفات التي يقدمها الفرد الطبيعي للآخرين عبر الانترنت، فتم عملية الإتصال بين ثلاثة أطراف وليس طرفين وهي الشخص العادي والهوية الافتراضية والأشخاص الآخرين³.

تتأثر الهوية الافتراضية للفرد بعدة عوامل كدرجة الاندماج في المجموعات الافتراضية ذات الإهتمام المشترك ومشاركته فيه ووتيرة إستخدامه للفضاء مع معدل تردده اليومي عليه وإرتباط هويته الافتراضية المتداولة على المجتمع الشبكي بهويته الحقيقية في الواقع، وكذلك طبيعة إستجابته على المجتمع الافتراضي سواء كفاعل أو متفاعل أو مجرد ناقل للمعلومة أو مترقب لها⁴.

¹ - سحر محمد شلبي نويصر وهبة الله أنور علي لبن، "الهوية الثقافية لرواد المجتمعات الافتراضية: دراسة اجتماعية بريف محافظة الشرقية"، مجلة الزقازيق للبحوث الزراعية، م.45، ع.03 (2018) ص.1085.

² - علي محمد رحومة، مرجع سابق، ص.137.

³ - مسعودة طلحة، مرجع سابق، ص.136.

⁴ - سحر محمد شلبي نويصر وهبة الله أنور علي لبن، مرجع سابق، ص.1085.

❖ إنشاء الهوية الافتراضية:

تحكم الشبكة العنكبوتية مجموعة من القواعد والقوانين وكأي نظام آخر يحرص المنتمون للشبكة على تطبيق تلك القواعد وإلا فإنهم يفقدون الإمتيازات الممنوحة لهم، أو يتم إلغاء تواجدهم في الشبكة أو تعطيل جزئي أو كلي لخصائصها، فتشكل الهوية الرقمية يمر عبر متغيرين أساسيين وهما الإجراءات التقنية وكذا الجانب الاجتماعي للهوية الافتراضية.

1- الجانب التقني: تعد الهوية الرئيسة للإتصال بالشبكة العنكبوتية العالمية أو ما يسمى بروتوكول الانترنت الموحد أو معرف الأجهزة (IP-Internet Protocol)، وهو العنوان الذي يتصل أي جهاز من خلاله بالانترنت فهو الهوية الخاصة بالجهاز نوعه ومكان تواجده والمعلومات الخاصة به، فهو يعد الهوية الافتراضية لأي جهاز يُستخدم للولوج إلى الانترنت والقيام بأي عملية رقمية، ويمتلك بروتوكول الانترنت خاصية السرية لكن يمكن معرفة هذا العنوان من خلال برامج ووسائل خاصة وتحليل المعلومات الخاصة به، فلا يستطيع المتصفح العادي تغيير بروتوكول الانترنت الخاص به لأنه يقدم بطريقة آلية، لكن إمكانية تغييره ممكنة عبر برامج خاصة بحجب البروتوكول أو تغييره من مكان لمكان آخر وغيرها من تقنيات التضليل والتغيير في هذا النوع من الهويات الافتراضية.

لإنشاء هوية للمستخدم عبر مواقع الانترنت والشبكات الاجتماعية يحتاج المستخدم من أجل الدخول إلى أغلب التجمعات الرقمية من مواقع للدردشة أو الإتصالات النصية أو الصوتية أو إتصالات الفيديو وكذا المراسلات والبحث وبعض الخدمات على الانترنت لهوية يقوم المستخدم بإنشائها من أجل الإستفادة من جزء أو كل من الإمتيازات والخدمات الخاصة بالموقع أو الخدمات الرقمية المختلفة، فتعتمد بعض المواقع في إنشاء هوية رقمية فيها إلى وجود بريد إلكتروني و/أو رقم هاتف نقال ولإنشاء الهوية الافتراضية يجب أن يختار المستخدم إسم مستخدم وكلمة سر لإستخدامها في الدخول للموقع الانترنت، ويمكنه بعد ذلك وبإختياره تقديم معلوماته لدعم هويته الافتراضية من إسم ولقب وتاريخ ميلاد ومستوى تعليمي والوظيفة وصورته، أو يمكنه إخفاءها أو وضع معلومات تخيلية أو إنتحال شخصية رقمية لمستخدم شخص أو تنظيم.

2- الجانب الاجتماعي: تتشكل الهوية الافتراضية إجتماعيا من خلال التواصل مع الآخرين والإتصال بهم وكذلك محاورتهم بطريقة يختار الفرد التصريح أو التكتم الجزئي أو التام عن هويته الفعلية وبحضوره غير الجسدي، والتي تضافى على التبادل صيغة تزامنية كما أن تبادل الرسائل يتضمن شكلا من أشكال الحضور الالاجسدي وهذا الشكل من التفاعل بالرغم من طابعه التزامني، فهناك الكثير من

فضاءات التبادل التي تمنح الأفراد فرصة التكتّم على إنتماءاتهم¹، ويختار الفرد الجماعات التي ينتمي إليها ويصرح بها وكذا الجنس والعمر والمهارات المكتسبة ومكان إقامته ونوعية حياته سواء كانت تلك الهوية حقيقية أو مزيفة وهذه الأخيرة تميز الأفراد غير راضين عن الأنا الشخصية لهم فهم يحاولون خلق هويات يتنون أن تكون هويتهم.

❖ إكراهات الهوية الافتراضية:

تعرض الهوية الافتراضية الكثير من التحديات في ظل تنوع واختلاف الثقافات والأجناس التي تتصل مع بعضها عبر الشبكة العنكبوتية، فالبعض لا يهيمه الظهور بشخصيته الحقيقية أو يفتخر بها، أما البعض فيخفي هويته نتيجة نجله من هويته أو مخافة عدم تقبل الآخرين له وكذلك يخفي البعض هوياتهم في المجال الافتراضي محافظة منهم على معلوماتهم الشخصية خشية إستغلالها في أفعال غير قانونية أو غير أخلاقية والمحافظة على خصوصيتهم، والعديد من المشاكل التي تعرفها المجتمعات الافتراضية من خلال التعاملات المختلفة لأعضائها والتي من أهمها:

- حماية الخصوصية: حدد "انطوني غولدنز" خصوصية الهوية الافتراضية كونها "مجموعة من الأفراد الذين يتشاركون عبر شبكة الانترنت، لفترة زمنية لتحقيق غاية أو هدف أو هواية، من خلال علاقة إجتماعية-إفتراضية تحددها منظومة تكنو-إجتماعية، وكما أشار إلى سمات المجتمع الافتراضي وتمتاز بخمس خصائص للجاذبية الافتراضية الخيالية اللامركزية والإختيارية"².

تعمل مختلف المواقع الالكترونية على صياغة سياسات خاصة بالخصوصية تحمي من خلالها مستعمليها والمستخدمين لمساحاتها الرقمية وخدماتها الالكترونية من الإطلاع غير مصرح به على معلوماتهم الشخصية أو الإطلاع على جزء معين أو على كل المعلومات المتاحة وإستخدامها لأموار محددة كمعرفة نوع المستخدمين وأعمارهم ولغاتهم من أجل تحسين خدماتها، ورغم وجود تلك السياسات فإن تطبيقها يختلف من تنظيم رقمي لآخر فهناك من يلتزم وهناك من يقوم بالتجارة بالمعلومات لصالح شركات تهتم بجمع المعلومات كشركات الإعلانات وكذا شركات التي تعد غطاء لأجهزة معينة أو حكومات دول وغيرها من الإستعمالات غير قانونية.

¹ - مصطفى سحاري وأمينه نبيح، "التجمعات الافتراضية في الفضاء الالكتروني وعوامل الظهور"، مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية، م.05، ع.02 (ديسمبر 2019) ص.55.

² - العياشي الفرار، مرجع سابق، ص.157.

ولا يخفي الكاتب "بول فيريليو Paul Virilio" تخوفه من كون التكنولوجيات الحديثة للإتصال يمكن أن تكون وسائل حرب وتساعد على التآليب والتضليل وإقامة الحرب الافتراضية وإنشاقاق قيمي، حيث تُشبه بحصان طروادة Cheval de Troie الذي يحمل مجموعة قيم ضد الإنسان والإنسانية Anti Humaniste وتتوسطها الرغبة في موت الإنسان وفنائه، حيث نجحت الانترنت في التطور على حساب القيم والروابط الاجتماعية التي أصبحت تشهد أزمة إستقرار الهوية الإنسانية ويرى "وولتون" أن الانترنت ساهمت في إختلاق أمور سلبية منها التعدي على الحياة الخاصة وحقوق المؤلف، سرية المعلومات، حقوق الإنسان وخطر الجنوح المعلوماتي مراقبة المعلومات والتجسس المعلوماتي وغيرها¹.

- إخفاء الهوية وتقمص هويات أخرى: فالفضاء الافتراضي لا تحكمه مرجعية التوقع بالمعنى الفيزيائي لأنه يمكن الأفراد من تجاوز إكراهات الحضور الجسدي، والتجاوز دون أن يكشفوا عن هوياتهم الحقيقية عن طريق التقمص أو إستعارة هويات أخرى غير هويتهم الحقيقية بما يتناسب ورغبتهم في تعدد الهويات وهذا ما يسمى بـ "التلاعب بالهويات"، وكذلك الهوية تخيلية التي يتبناها المشاركون في الألعاب الإلكترونية الرقمية فيتحرك هؤلاء ضمن قضاء افتراضي ويمارسون أدوارا متخيلة في علاقاتهم التفاعلية مع اللاعبين الآخرين، لكن الفرد في هذه الحالة يسعى إلى التلاعب بهويته، بهدف دفع محاوريه والمتفاعلين معه إلى التعامل معه على أساس أن هذه الهوية المتخيلة هي هويته الفعلية ويحرص على التناغم بين المستوى اللغوي المستخدم في التبادل والمستوى التعليمي، وعدم التنافر بين الرأسمال الثقافي الذي يتم توظيفه والسن الذي أعلنت عنه الهوية الافتراضية، ذلك أن أي ممارسة مرتبكة أو تفتقد للتناغم، تكون نتيجتها إنكشاف الهوية وفقدانها لمصادقيتها في أعين محاوريه، وهو ما يشكل أحد الإكراهات التي تعيشها الهويات الافتراضية في الفضاء الافتراضي².

وبهذا أصبح الكثير من المستخدمين يخشون التعامل مع أشخاص تحوم حول هويتهم الافتراضية شكوك كعدم وضوح المعلومات الشخصية المبينة أو إخفاءها أو إستخدام أسماء مستعارة وهو ما جعل الجماعات الافتراضية تشعر بالرغبة فيما بينها خاصة من المستخدمين الذين لا ينتمون لهويتهم المكانية أو الدينية أو العرقية وغيرها.

¹ - مريم ضربان وكريمة بوفلاقة، "البعد القيمي لمقاربة الأمن الموسع في ظل البيئة الرقمية تهديداتها: مقارنة أمنية إتصالية"، مجلة الراصد، م.07، ع.01 (2021) ص.57.

² - مصطفى سحاري وأمنية نبيح، مرجع سابق، ص.55.

❖ أزمة الهوية الافتراضية:

أدى إنتشار الهوية الافتراضية بصفة متزايدة لإنصهار الثقافات فيما بينها وتداخل الهويات المختلفة مع بعضها، فأصبح المستخدمون يندمجون في الثقافة والهوية كأعضاء المجتمعات الافتراضية ويكتسبون العديد من الخصائص المشتركة كإمكانية الجمع بين العمل والترفيه والحياة الاجتماعية، وكذلك الأنشطة الحكومية واللاحكومية، وتشارك هذه الثقافة في الأهداف الأساسية لإنتاج التوحيد الخاص بأعضاء المجتمع على أنه ثقافتهم أو هويتهم بشكل إنتقائي دون حواجز المكان والزمان والحجم، والتي إعتبرها "اريكسون" مرحلة تحول وعلامة إنتقال من الطفولة إلى الرشد تتميز بوجود صراعات وقلق لدى المراهق لتحقيق مجموعة مطالب وتحديات أبرزها الإستقلالية والتفرد الذي يستمر حتى تحقق مطالب الرشد¹.

لقد وجد "اريكسون" أن البحث عن الهوية يصبح إستثنائياً وشديد الخطورة في مرحلة المراهقة، حيث تمثل الأزمة في الحاجة إلى بناء هوية متماسكة، وأن بعض أشكال هذه الأزمة ضروري للمراهق لحل قضايا الهوية وترتبط أزمة الهوية بمرحلة المراهقة، حيث تمثل المطلب الأساسي للنمو في هذه المرحلة وتعبر عن تحول في شخصية المراهق نحو الإستقلالية الضرورية للنمو السوي في المراحل القادمة، وتنمو الهوية بتعبير "اريكسون" وفق مراحل متتابعة يواجه الفرد في كل منها أزمة معينة².

يشير "مارشيا" أن تقاطع العوامل البيولوجية والاجتماعية تجعل الهوية إما في حالة الإنجاز التعليق الإنغلاق التشتت، وتعبر حالة الإنجاز عن أن الفرد قد نجح في إلتزامه بأدواره الاجتماعية، أما حالة التعليق/التأجيل فإن الفرد في حالة الأزمة يشهد نشاطاً كبيراً في البحث عن البدائل للوصول إلى خيارات الهوية، وحالة الهوية المغلقة تبين أن الفرد لم يختبر أزمة لكنه ملتزم بقيم ومعتقدات مرتبطة بأشخاص مهمين، كالأسرة والمحيطين فيما تبين الهوية المشتتة أن الفرد لم يختبر حتى الآن أزمة هوية³.

المطلب الرابع: فضاءات المجتمع الافتراضي Virtual Community Spaces

عرف إنتشار الويب وتزايد الإتصال به والتطورات الدائمة للشبكة العنكبوتية العالمية وإنشاء الويب 2.0 أو ما يسمى بالويب الاجتماعي وتطوراته وبصعود الإتصال بين مختلف مكونات وشراخ المجتمع مع بعضها عبر الشبكة، تصاعد وتوسع إنشاء المجتمعات الافتراضية فظهرت أنواع وأشكال كثيرة وتطورت أنواع أخرى كانت موجودة منذ ظهور الويب، فأصبحت بعض تلك الفضاءات تمتلك

¹- Johannes A.G.M. van Dijk, "The Reality of Virtual Community," Op.Cit, P.57-58.

²- حنان المزوغي، "العالم الافتراضي وأثره على تشكيل الهوية الاجتماعية للمراهقين"، مجلة كلية الفنون والإعلام،

ع.01 (2015) ص.160.

³- نفس المرجع، ص.161.

مشتركين في أنحاء العالم وفشلت أخرى وإضحت وسيطرت بعضها على فئات أو في مناطق محددة، وإجمالاً فإن أهم تلك الفضاءات تكمن فيما يمكننا التطرق إليه فيما يلي:

أولاً: مواقع التواصل الاجتماعي The Social Network

عرفت مواقع التواصل الاجتماعي بمختلف أنواعها منذ ظهور الويب الاجتماعي الويب 2.0، تصاعد وتطور ملحوظ ليس فقط من خلال العدد الهائل من المستخدمين وكونها سيطرت على روتين الكثير من الأفراد وأصبحت جزءاً من حياتهم اليومية، بل تعداه لكونها أصبحت شركات استثمارية بملايير الدولارات وأصبح النشطاء والمستخدمين فيها يمكنهم أن يجنوا أموالاً عن طريق عملهم فيها، فأصبح هناك من يعمل في مواقع وتطبيقات التواصل الاجتماعي سواء كصانع محتوى (محتوى سمعي أو سمعي بصري فيديو أو تدوين وغيرها)، كما ظهرت شركات وأفراد مختصين في تقديم الاستشارات للعمل والاستثمار في مواقع التواصل الاجتماعي.

وصل عدد مستخدمي مختلف وسائل التواصل الاجتماعي سنة 2023م لـ 4,95 مليار مستخدم من تعداد السكان في العالم المقدّر بـ 8,06 مليار نسمة أي بمعدل حوالي 61,4%¹، وهذا العدد في تصاعد مستمر متواصل فاختلّت أنواع وأصناف مواقع التواصل الاجتماعي والتي سوف نحاول ذكر أشهرها وأهمها وأكثرها استخداماً وشعبية.

1) فإيسبوك Facebook:

هو موقع اجتماعي تابع لشركة فإيسبوك سابقاً وميتا Meta منذ 28 أكتوبر 2021م، يبلغ عدد مستخدميه حتى ديسمبر 2023م حوالي 3 مليار و30 مليون مستخدم²، بدأ فإيسبوك كفكرة بسيطة لأحد طلبة هارفارد أسسه "مارك زوكربيرج Mark Zuckerberg"، الفكرة كانت تقضي بإنشاء موقع أنترنت بسيط يجتمع من خلاله طلبة هارفارد لتشكل شبكة تعارف بغية تعزيز التواصل بين الطلبة ولإبقاء على الروابط بينهم بعد التخرج وبالفعل جسد فكرته في 04 فيفري 2004م ومع إنطلاق الموقع حقق نجاحاً كبيراً في الجامعة ثم إنتقل إلى الجامعات الأخرى ثم المدارس الثانوية وبعدها الشركات ليصبح اليوم من أهم مواقع الشبكات الاجتماعية وأكثرها استخداماً على الإطلاق، يقدم فإيسبوك مجموعة من الخدمات فالمستخدمون بإمكانهم الانضمام إلى الشبكات التي تنظمها المدينة جهة العمل أو الثانوية وغيرها، من أجل الإتصال والتفاعل مع المستخدمين يمكنهم من إضافة أصدقاء إلى قائمة أصدقائهم

¹- Brian Dean, "Social Network Usage & Growth Statistics: How Many People Use Social Media in 2024?," 20/12/2023. <https://backlinko.com/social-media-users>

²- Ibid.

وإرسال الرسائل لهم والقيام بمحادثات فردية وجماعية، وتحديث الملفات الشخصية الخاصة وتعريف الأصدقاء بهم، كما يتيح الفيسبوك للمستخدمين من عرض فيديو مباشر وإمكانية النشر والمشاركة وغيرها من المزايا، ويقدم خدمات للشركات والمؤسسات وأصحاب مختلف النشاطات بالدعاية والإعلان لمنتجاتهم كما أضاف في السنوات الأخيرة متجره لبيع أو شراء أو عرض أي منتج¹.

عرف استخدام الفيسبوك منحى تصاعدي من 07 مليون مستخدم سنة 2005 لـ 1 مليار و100 مليون سنة 2012م وصولاً لـ 2 مليار 320 مليون 2018م كل هذا التصاعد جعله يدخل أغلب ميادين الحياة من التواصل الإتصال للإعلام والتسويق التجارة والدين الشؤون السياسية الإقتصادية الإجتماعية الرياضية الثقافية الدينية وغيرها، حتى أصبح منبر من منابر الإعلام النشر والنشاط للكثير من الهيئات والمؤسسات الحكومية عبر العالم وهو ما زاد فاعليته وتأثيره وقوته في الكثير من الأحداث والتطورات السياسية الإقتصادية والإجتماعية وغيرها.

(2) يوتيوب YouTube:

هو موقع تواصل إجتماعي خاص بنشر الفيديوهات بكل أنواعها الترفيهية التعليمية الدينية موسيقى أفلام وثائقيات وغيرها تابعة لشركة ذات مسؤولية محدودة جوجل - Google LLC، بلغ مشتركوه حوالي 2 مليار و490 مليون مشترك نشط سنة 2023م²، تأسس موقع يوتيوب بواسطة ثلاثة أصدقاء "جواد كريم Jawed karim" "ستيف شان Steve Chen" و"شاد هيرلسي Chad Hurlcy"، في سنة 2005م في مناسبة بينهم قاموا بالتقاط بعض الفيديوهات لكنهم واجهوا مشكلة في نشر تلك الفيديوهات ومن هنا جاءت فكرة الموقع، وقد تلقى المشروع في بدايته تمويلاً قدره 11,5 مليون دولار كإستثمار، وفي ماي 2005م تم إطلاق النسخة التجريبية من الموقع وبعد 6 شهور وفي نوفمبر 2005م تم إطلاق النسخة الرسمية، وفي أكتوبر 2006م قامت شركة جوجل بشراء موقع يوتيوب بصفقة قيمتها 1,65 مليار دولار، يقدم الموقع خدماته حالياً كأحد الخدمات الفرعية للشركة جوجل أول فيديو تم رفعه على اليوتيوب كان من إنشاء جواد كريم بحديقة الحيوان في أبريل 2005م، كان موقع يوتيوب واحد من أسرع المواقع تطوراً على شبكة الانترنت خلال سنة واحدة كان ترتيبه الخامس عالمياً، وفي فترة 2006م كان الموقع يحصل على 100 مليون مشاهدة يوميا ويحتمل فيه 65 ألف مقطع فيديو كل

¹ - سعد سلمان المشهاني وفراس حمود العبيدي، مواقع التواصل الاجتماعي وخصائص البيئة الإعلامية الجديدة (عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع، 2020) ص. 87-88.

² - Brian Dean, Op.Cit.,

24 ساعة وعدد زواره كان 28 مليون زائر شهرياً وحوالي 700 ألف زائر يومياً وهو ما كايعتبر رقم جد كبير في ذلك الوقت¹.

لقد أدركت الشركات والمستخدمين والسياسيين أهمية هذا الموقع فووقت جوجل بعد تملكها ليويتوب إتفاقية مع شركات ومؤسسات كثيرة سواء لوضع فيديوهات في الموقع أو للإعلان فيه، لاقت فكرة اليوتوب نجاحاً لدى المستخدمين فأنشئ الأفراد والمؤسسات قنوات خاصة تبث فيها كل جهة ما يريد أن يشاهده الآخرون، ومع مرور الوقت وظهور الهواتف الذكية وإمكانية الإتصال بالويب من أي مكان وتطور خصائص ومميزات اليوتوب أصبح هناك مقابل مادي لمن ينشئ قناة وينشر فيديواته ويمتلك قدر من المتابعين وتلاقي فيديواته تفاعل ومشاهدة معينة تصل لآلاف الدولارات شهرياً، ومع تطور الموقع أصبح من أشهر وأهم مواقع التواصل الإجتماعي من فئته والخاصة بنشر الفيديوات بمختلف أنواعها.

(3) مواقع إجتماعية أخرى:

لا يمكننا حصر مواقع التواصل الإجتماعي لكثرتها وإختلافها ولذا فسوف نخرج إضافة إلى المواقع السابقة لمجموعة من المواقع الإجتماعية الهامة التي يستخدمها ملايين الأفراد وأهم تلك المواقع:

- تويتر Twitter: موقع تواصل إجتماعي تملكه شركة تويتر أنشئ سنة 2006م، يبلغ عدد مستخدميه حتى سنة 2023م حوالي 666 مليون مستخدم²، تم الإستحواذ على أسهمها من طرف "إيلون ماسك" وأصبح مالكها منذ أفريل 2022م، تم تغيير العلامة التجارية من تويتر إلى إكس-X في أفريل 2023م، تعمل منصة إكس (تويتر سابقاً) على السماح بالتفاعل بين مستخدميه من خلال التغريدات والتي هي عبارة عن مجموعة من المعلومات بحد أقصى 280 حرفاً، تُستخدم لسرد قصة أو لجذب إنتباه المستخدم حول موضوع معين، يمكن ربط التغريدات بمعلومات إضافية مثل روابط الصفحات الخارجية ومحتوى الوسائط المتعددة (صور فيديو...)، يعتمد مخطط الإتصال فيه على كل مستخدم يقوم بمتابعة عدد من المؤلفين للمحتوى المنشور وهذا يعني أنه بعد متابعة المؤلف يصبح كل

¹ - ياس خضير البياتي، الإعلام الجديد: الدولة الافتراضية الجديدة (عمان: دار البداية ناشرون وموزعون، 2013) ص.340-339.

² - Simon Kemp, "Digital 2023 October Global Statshot Report," 19/10/2023, 2023.
<https://datareportal.com/reports/digital-2023-october-global-statshot>

المحتوى الذي ينشره مرثياً للمتابعة، كما يستخدم محترفوا التسويق تويتر للإعلان عن العلامة التجارية والمنتجات بمختلف أنواعها وأشكالها¹.

- لينكدإن LinkedIn: هو موقع تواصل إجتماعي إحترافي تم إطلاق لينكدإن في ماي 2003م وفي 13 جوان 2016م قامت شركة مايكروسوفت Microsoft بالإستحواذ على لينكدإن في صفقة بلغت 26 مليار دولار، بلغ عدد مستخدميه سنة 2021م حوالي 727 مليون مستخدم²، يعرض المستخدمون معلومات مثل الخبرة الوظيفية والتعليم والمهارات المهنية مثل السيرة الذاتية يركز هذا المجتمع على بناء شبكة إحترافية من خلال الإتصالات فيركز على زملاء العمل والرؤساء الحاليين والسابقين والعملاء وشركاء الأعمال وغيرهم من جهات الإتصال المهنية التي قام بها الأشخاص على مر السنين، وهو أيضاً أداة مبيعات وتوظيف مهمة حيث يركز مندوبو المبيعات والموظفون أيضاً على التواصل مع العملاء المحتملين والعملاء أو الموظفين، كما يحتوي لينكدإن على مجموعات مهنية تمكن المستخدمين من نفس المجال أو الذين لديهم نفس الإهتمامات مشاركة المحتوى أو طرح الأسئلة أو النشر والبحث عن وظائف صناعية.

يمثل الموقع أداة قيمة للباحثين عن الوظائف والقائمين بالتوظيف على حد سواء كما يوفر للمؤسسات خيار إنشاء صفحة شركة يمكن أن تعمل كموقع ويب للشركة بميزات التفاعل الإجتماعي، يتم تسليم المحتوى الجديد عبر تحديثات الحالة التي تظهر ضمن موجز النشاط للملف تعريف المستخدم أو كمنشورات مناقشة في مجموعات مثل باقي أجزاء الموقع، تمت تحديث الموقع في عام 2014م وأصبح منصة نشر متكاملة تم توسيع القدرة على التفاعل وزيادة المشاركة من خلال المشاركات الإعجاب والتعليقات، شهد لينكدإن زيادة في الإستخدام منذ ظهور الهواتف الذكية مع إنشاء تطبيق خاص به وتحديث الخوارزميات والمحررين الجدد وتعزيز إمكانات الوسائط المتعددة كالفديو وإرفاق صور مع المنشورات وتعدد وإختلاف النشاطات كالمراسلات وبعض الميزات المدفوعة في خدمة لينكدإن والتي تتمثل في عرض ملف المستخدم أكثر على الشركات الباحثة عن الموظفين والتعرف عن المستخدمين الذين بحثوا عن ملف المستخدم وغيرها من الميزات التي يحتاجها الكثير من المستخدمين³.

¹- Mehmet Kaya and Reda Alhajj, *Influence and Behavior Analysis in Social Networks and Social Media* (Switzerland: Springer Nature, 2019) P.05-06.

²- Datareporta, "Digital 2021: Global Overview Report," 03/03/2022, 2023.

<https://datareportal.com/reports/digital-2021-global-overview-report>

³- Keith A. Quesenberry, Op.Cit, P.117-119.

- تامبلر Tumblr: عبارة عن منصة تدوين للتواصل الاجتماعي يتيح للمستخدمين نشر محتوى وسائط متعددة في مدونة، بدأ في فيفري 2007م إستحوذت عليها شركة ياهو Yahoo سنة 2013م، وبلغ عدد مستخدميها سنة 2022م حوالي 544 مليون مستخدم، يعمل الموقع بالمشاركات البسيطة والسريعة للصور ومقاطع الفيديو تعتبر من الناحية الفنية نظاماً أساسياً للمدونات الصغيرة مع ميزات الشبكات الاجتماعية، تم تصنيف تامبلر على أنه مدونة قصيرة ومرتبة للغاية ومع ذلك، تقدم منصة التدوين هذه خدمات وسائل التواصل الاجتماعي حيث يقوم مستخدموا المدونات بإنشاء المنشورات ومشاركة المحتوى عن طريق إعادة تدوينها، فتحت العديد من وسائل الإعلام حسابات تامبلر كمكان آخر لمشاركة محتوى البرنامج، يمكن أن تكون تامبلر شبكة جيدة للتواصل مع المدونين إذا كان الجمهور المستهدف على سبيل المثال في صناعة الأزياء أو الرسم أو الحرف أو التصميم، تقدم تامبلر مختلف أنواع الدعاية المدفوعة أو الإعلانات المحلية ومن خلال تامبلر يمكن للعلامات التجارية شراء المنشورات الدعائية ومنشورات الفيديو الدعائية، تمكن الأيام الدعائية العلامات التجارية من تثبيت شعاراتها أعلى الصفحة الرئيسية لمدة 24 ساعة والإرتباط بحرك البحث ياهو مباشرة وهو ما أدى إلى وصول الموقع لما يقرب من 85 مليون زائر شهرياً¹.

- فكونتاكتي VKontakte: هو منصة روسية للتواصل الاجتماعي يمكن إستخدامه مجاناً أنشأت في أكتوبر 2006م، تابعة لشركة مايل رو Mail.ru الروسية، يبلغ عدد مستخدميها حوالي 97 مليون مستخدم²، يعدّ الموقع من المواقع الأكثر شعبية في روسيا وأوكرانيا وبيلاروسيا وكازاخستان، تعمل المنصة على النشر الحر للمستخدمين وإنشاء ملفات شخصية وصفحات للنشر في مختلف المجالات وبمختلف الوسائط السمعية والصور بأنواعها والفيديوهات، أنشأت المنصة في محاولة من الدولة الروسية لمواكبة صعود مجتمعات التواصل الاجتماعي ومنافسة المنصات الأمريكية والأوروبية، وكذا لضمان أمن معلومات المستخدمين الروس، ومحاولة لسيطرة ومراقبة الدولة للمجتمع الروسي من خلال المنصات الاجتماعية وما يدور فيها وكذا التدفق الكبير للمعلومات بتحليلها والإستفادة منها في كل المجالات.

نجد أيضاً مجموعة من المنصات والتطبيقات المستخدمة بكثرة كوسائل للتواصل الاجتماعي كإنستغرام Instagram وسناب شات Snapchat وتيك توك TikTok وغيرهم يعرفون إقبال في إستخدامهم منقطع النظير، حيث وصل عدد مستخدمي الأنستغرام والمملوك لشركة ميتا سنة 2023م

¹- Keith A. Quesenberry, Op.Cit, P.125-126.

²- VKontakte, "About us," 03/03/2022. <https://vk.com/about>

ل1 مليار و640 مليون مستخدم، أما سناب شات فوصل عدد مستخدميه 676 مليون مستخدم سنة 2023م، وتطبيق التيك توك وهو تطبيق تابع لشركة بايت دانس الصينية ورغم كونه من التطبيقات التي أنشأت حديثاً سنة 2016م إلا أن عدد مستخدميه وصل سنة 2023م حوالي 1 مليار 220 مليون مستخدم¹.

(4) مواقع إجتماعية خاصة بالمراسلة:

يعد هذا النوع من المنصات مختص في التراسل الفوري بين المستخدمين سواء نصياً أو كتابة أو محادثات الفيديو ومشاركة الملفات كالصور والفيديوهات والمستندات وغيرها، من أهم تلك المنصات نذكر:

واتساب WhatsApp: بلغ عدد مستخدميه 2 مليار مستخدم سنة 2023م²، وهو عبارة عن خدمة مراسلة فورية مجانية عبر الأنظمة الأساسية تتيح الإتصال بالوسائط المتعددة المشفرة من خلال أرقام الهواتف المحمولة تابع حالياً لشركة ميتا Meta، تم تأسيس واتساب في عام 2009م وإشترته شركة (فيسبوك سابقاً) في عام 2014م، هو من أهم تطبيقات المراسلة المهيمنة على مستوى العالمي فقد أعلن واتساب عن حلول خدمة عملاء متقدمة للتعامل مع حسابات الأعمال التي تم التحقق منها للشركات الصغيرة للدردشة والعملاء والشركات الكبرى لإدارة التحويلات والإشعارات والتحديثات الأخرى، تمكن الشركات والمستخدمين من التراسل والقيام بأعمالهم وكذا الإعلان للعلامات التجارية والمنتجات المختلفة في التطبيق³.

تلغرام Telegram: أو تيليجرام هو تطبيق للتراسل الفوري الحرّ والمجانيّ ومفتوح المصدر جزئياً ومتعدد المنصات، أنشئ في أوت 2013م بلغ مستخدموه سنة 2023م حوالي 800 مليون مستخدم⁴، مستخدموا تيليجرام يمكنهم تبادل الرسائل بإمكانية تشفير عالية بما في ذلك الصور والفيديوهات والوثائق حيث يدعم كافة أنواع الملفات، كما يمكن إنشاء صفحات للنشر ومجموعات للنشر والنقاش والتفاعل.

وي تشات WeChat: برنامج تواصل إجتماعي صيني للمراسلة الحرة والتجارة وخدمات الدفع، تم تطوير التطبيق من قبل شركة تينسنت Tencent سنة 2011م، بلغ سنة 2023م مستخدموه 1 مليار و330 مليون مستخدم، تم إنشاء المنصة الصينية لتكون بديل للمستخدم الصيني خاصة والمستخدمين

¹- Simon Kemp, Op.Cit.

²- Ibid.

³- Keith A. Quesenberry, Op.Cit, P.119-120.

⁴- Simon Kemp, Op.Cit.

الموالين للصين وكذا مراقبة والتحكم في تدفق المعلومات والحفاظ على المجال العام السيبراني الصيني من أي محاولات لإختراقه وتهديد الأمن المعلومات للصين بإستهداف المستخدمين، وهو ما يعرف بالحرب السيبرانية بين الدول¹.

كما كان على الشركات والمؤسسات التفكير في إضافة تطبيقات المراسلة إلى إستراتيجيات التسويق والإعلان والعلاقات العامة لأن عملائها بحاجة لتطبيقات المراسلة وعرض المنتجات وتقديم العروض الخاصة والمبيعات والعروض الترويجية وحتى المبيعات المباشرة، كما أن طبيعة المحادثات في الوقت الفعلي وخصوصيتها أمر مهم جدا².

تطورت ظاهرة التدوين والعمل في مواقع التواصل الإجتماعي مع تطور الويب 3.0 و 4.0 الدلالي وظهور تطبيقات الهواتف الذكية واللوحات الالكترونية وحتى الساعات الذكية، وكذا زيادة الخدمات والخيارات التي يوفرها كل تطبيق أو موقع بدون دفع أي رسوم؟ وهو الأمر الذي زاد من إقبال مختلف فئات المجتمع خاصة المراهقين والشباب على التغلغل في أوساط مواقع التواصل الإجتماعي، ومنهم من إتخذ كمصدر لكسب الأموال والعمل والقيام بنشاطات تجارية مختلفة ومتنوعة أدت إلى ظهور مجموعة من الأشخاص يسمون بالمؤثرين أو صانعي المحتوى ينتقلون بفضل نشاطهم عبر مواقع التواصل الإجتماعي من وضعية مادية إلى وضعية أفضل وأحسن سواء بطرق مشروعة وقانونية أو بطرق غير مشروعة وإحتيالية للبعض الآخر.

فأصبح البعض يتقاضون أموال مقابل نشاطهم ضمن مواقع التواصل الإجتماعي وإمتلاكهم لمعجبين ومتابعين وتحصيلهم لمشاهدات وتفاعلات كبيرة تجعل الموقع يمنحهم رواتب شهرية أو دورية، حسب عدد المتابعين والمشاهدات والتفاعلات التي تختلف من موقع إلى آخر، كما يمكن لهؤلاء والذين يدعون بمدوني مواقع التواصل الإجتماعي، صناع المحتوى أو المؤثرين العمل في إطار الإعلان لعلامات أو ماركات ومختلف الخدمات بمقابل مالي أو الحصول على خدمات وسلع مجانية مقابل الإشهار والإعلان الذين يقومون به.

ثانيا: التدوين الحر أو الويكي Free Blogging or Wiki

كلمة ويكي Wiki كلمة من لغة جزر الهاواي مقتبسة من عبارة "Wiki Wiki" وتعني سريع أو بسرعة، تملخص فكرة موقع ويكي في أن كل شخص يمكنه المشاركة في كتابة المحتويات في الموقع فكل

¹- Simon Kemp, Op.Cit.

²- Keith A. Quesenberry, Op.Cit, P.120.

صفحة من ويكي تحتوي أسفلها رابط مصطلح "Edit أو تحرير" ومن خلال الضغط عليه يمكن لأي شخص أن يعدل من محتويات الموقع، وتعرف الويكي على أنها تسمح للمستخدمين بإنشاء وتحرير محتوى صفحات الويب بحرية باستخدام أي متصفح للويب، تعد منصات تفاعلية فهي لا تجعل المستفيد في مكان المستقبل للمعلومات فقط وتمكنه من المشاركة في تحرير الصفحات بالإضافة للمعلومات الواردة فيها أو تغيير ما ذكره الآخرون وبذلك تكون الصفحات تعاونية¹.

أول موقع أطلق عليه إسم ويكي ظهر في 25 مارس 1995م وهو موقع "بورتلاند باترن ريبازيتوري Portland Pattern Repository" أي "مستودع بورتلاند للنماذج/للصيغ"، وقد أنشأه "وورد كاينغهام"، وهو الذي إختار لفظ "ويكي" لهذا النوع من المواقع، إزداد إستخدام برامج ويكي لإنشاء قواعد معلومات خاصة أو عامة²، ويمكننا أن نستعرض أهم منصات ويكي العالمية:

(1) موسوعة ويكيبيديا العالمية Wikipedia الموسوعة الحرة: بدأ مشروع ويكيبيديا في 15 جويلية 2001م، ويوجد اليوم أكثر من 505 مليون مقال في الموسوعة في كافة اللغات، منها أكثر من 104 مليون مقالة في الموسوعة الإنجليزية وحدها، ويقوم ملايين المتطوعين والمهتمين حول العالم بإجراء التعديلات يوميا، إضافة إلى إنشاء الكثير من المقالات، بدأت النسخة العربية من الموسوعة في 2003م وفيها حوالي 1 مليون و160 ألف مقالة تفرض نوع من الحماية على المواضيع الرئيسية تتمثل في عدم السماح لأي شخص بالتعديل إلا لعضو مرخص، وويكيبيديا العالمية موسوعة متعددة اللغات³.

(2) ويكيليكس Wikileaks: حيث تعني ويكي سريع ليكس أي تسريبات هو موقع ويب يتيح لموظفي الهيئات الحكومية والشركات من نشر وثائق سرية وفضح أسرار مؤسساتهم مع بقاء هوية هؤلاء الموظفين طي الكتمان، بدأ الموقع عمله الفعلي سنة 2006م تحت مسمى منظمة "سن شاين Sun Shin" التي ذكرت أن لديها قاعدة بيانات لأكثر من 1,2 مليون وثيقة خلال سنة من ظهورها، وهي تنشر تقارير وسائل الإعلام الخاصة والسرية من مصادر صحفية وتسريبات إخبارية مجهولة وفي جويلية 2007م تم تأسيس الموقع ويكيليكس الذي أصبح يستخدم تقنية ويكي للسماح للمستخدمين خاصة الموظفين والمسؤولين الحكوميين بالإبلاغ عبر وثائق رسمية تسربها للموقع عن قضايا

¹ - مؤيد يحيى خضير، المكتبات الحديثة الإلكترونية الرقمية الافتراضية (عمان: دار دجلة، 2014) ص. 213-222.

² - مروى عصام صلاح، مرجع سابق، ص. 275.

³ - مؤيد يحيى خضير، مرجع سابق، ص. 223.

خطيرة وفساد وتسلط الضوء على الأخطاء الجسيمة عبر تحرير وإضافة الوثائق خاصة السرية والمحتويات وعرضها على العموم في الموقع¹.

جذب "جولييان أسانج" مؤسس ويكيليكس إهتمام الجمهور به بعد قيامه بتسريب أكبر قدر من المعلومات والوثائق السرية، من خلال نشر 75 ألف وثيقة تغطي تاريخاً بأكمله يتعلق بحرب أفغانستان، ومن بين الوثائق التي تم نشرها 06% فقط أي 15652 برقية دبلوماسية مصنفة (أسرار دفاعية)، من بينها 4330 وثيقة يمنع تسريبها إلى غرباء، ونحو 40% من الوثائق مصنفة (سرية) فيما غالبية الوثائق لا تحمل أي سمة تمنع نشرها، وبإستثناء الوثيقة التي يعود تاريخها إلى العام 1966م، فإن غالبية الوثائق الدبلوماسية تم إرسالها بين سنة 2004م ونهاية فيفري 2010م وهو التاريخ الذي توقف فيه مصدر ويكيليكس عن تزويد الموقع بالوثائق لأسباب مجهولة².

مع تطور التدوين الحر وما بين السماح بالمشاركة والتحرير الحر والكي ووضع بعض الشروط والسياسات للتأكد من صحة المعلومات المنشورة جزئياً أو كلياً نشأت العديد من المنصات والتي تختص في مجال معين أو مجموعة إختصاصات كمنصة ويكي نيوز Wikinews المتخصصة بالأخبار وويكي ميديا Wikimedia المختصة في الإعلام والإتصال والميديا وكلها تنشط بعدة لغات والتي ساهمت في تطوير التفاعل بين المتابعين المستخدمين والمشاركين في تلك المنصات من خلال تشجيع جماعات إفتراضية تبادل نشر المعلومات والإستفادة من بعضها البعض.

ثالثاً: المدونات أو المنتديات Blogs or Forums

تعد المنتديات والمدونات والمواقع السيبرانية جزء من المجتمعات الافتراضية والتي تتكون من:
(1) المنتديات Forums: المنتديات هي مواقع مناقشة عبر الانترنت حيث يقوم الأشخاص بإجراء محادثات حول مواضيع ذات صلة عبر الرسائل المنشورة، تختلف المنتديات عن غرف الدردشة من حيث أن الرسائل عادة ما تكون أطول وغرف الدردشة تحدث في الوقت الفعلي مثل مكالمة هاتفية، مقابل فرص منتدى يعمل كمحادثة بريد إلكتروني، تشبه المنتديات المدونات من حيث أنها توفر أماكن إجتماعات رقمية للأشخاص المهتمين بالموضوعات المشتركة، قد تسمى المنتديات أيضاً لوحات

¹ - محمد حسن عبد العظيم، "الحرب المعلوماتية: دراسة حالة للويكيليكس Wikileaks"، مجلة التعليم عن بعد والتعليم المفتوح، م01، ع01 (ديسمبر 2013) ص126.

² - نفس المرجع، ص138.

الرسائل والإعلانات أو لوحات المناقشة أو المناقشات المترابطة أو مجموعات المناقشة في المنتديات، يمكن للأشخاص إنشاء مناقشات عن طريق بدء سلسلة رسائل أو موضوع جديد ويستجيب الآخرون بالردود على سلاسل الرسائل هذه، يمكن أن تكون الخيوط أي شيء من العبارات والأسئلة البسيطة إلى الآراء الطويلة والقصص، على عكس غرف الدردشة تحتفظ المنتديات بأرشفات المناقشات مع العديد من المستخدمين الذين يرتبطون بالإدخالات المؤرشفة¹.

أحد الاستخدامات الشائعة للمنتديات هو تعلم كيفية إصلاح العناصر أو إكتشاف أخطاء ومشاكل في الأجهزة الإلكترونية (حواسيب هواتف لوحات رقمية وغيرها) وكذا التعامل مع البرامج وإصلاحها، ظهرت المنتديات حول المنتجات والخدمات والعلامات التجارية في هذه المنتديات، يقدم المستخدمون الدعم الفني لبعضهم ويناقشون أنشطة العلامة التجارية، يمكن أن تكون منتديات يديرها المستهلك أو مدعومة من العلامات التجارية مثل المناقشات آبل Apple.com، ومجتمع شاولي Mi Community وهذه المنتديات لديها مسيرون يديرونها، ويحددون نوع وكيفية بداية ونهاية للمناقشة والمواضيع وينشئون نماذج، يتم تعيين الوسطاء لمراقبة فئة معينة أو مجموعة معينة ويتم منحهم القدرة على حذف الرسائل أو حتى حظر الأفراد من المنتدى، تميل المنتديات إلى فرض قواعد صارمة على السلوك والسياسات المتعلقة بنشر سلاسل الرسائل والردود، يمكن توبيخ المشاركين أو حظرهم لنشرهم رسائل خارج الموضوع أو بسبب نشاط غير لائق مثل الهجمات الشخصية في معظم المنتديات.

(2) المدونات Weblog: يشير مصطلح مدونة إلى موقع إلكتروني يعمل من خلال نظام إدارة المحتوى وهو في أبسط صورة عبارة عن صفحة ويب على الانترنت تعرض نوع من اليوميات أو قصص حول مواضيع محددة تتراوح من الشخصية إلى السياسية، مؤرخة ومرتبطة ترتيباً زمنياً تصاعدياً، ينشر منها عدد محدد يتحكم فيه ناشر المدونة، كما يتضمن النظام آلية لأرشفة المداخلات القديمة، ويكون لكل مداخلة منها مسار أو رابط دائم لا يتغير منذ لحظة نشرها يمكن القارئ من الرجوع إلى تدوينة معينة في وقت لاحق، كما يضمن ثبات الروابط ويحول دون تحللها كما تسمح أيضاً بسهولة تضمين محتوى الوسائط المتعددة مثل الصور ومقاطع الفيديو والمقاطع الصوتية وغيرها².

¹- Keith A. Quesenberry, Op.Cit, P.126.

²- سلمي مساعدي ونفيسة نايلي، "المدونات الإلكترونية العربية والفضاء العمومي الافتراضي: دراسة تحليلية للمدونات النسائية في ضوء مقارنة هابرماس"، مجلة/المعيار، م.23، ع.04 (سبتمبر 2019) ص.399.

من خصائص المدونات يمكن للقراء الرد على المؤلف من خلال التعليقات الموجودة أسفل كل منشور، ويمكن لأي شخص إنشاء مدونة بسهولة حول أي موضوع فتعد المدونات منصات تفاعلية وغالباً ما تجمع المدونات الأشخاص ذوي الاهتمامات المشتركة، ويمكن أن يكون المؤلفون مؤثرين جداً في تلك المجالات، تعد المنتديات مواقع مناقشة عبر الانترنت تتشكل حول الإحتياجات والاهتمامات المشتركة، عادة ما يكون هناك مشرف أو مجموعة من المشاركين في الإشراف¹.

ظهرت المدونات منذ بداية ظهور الويب وتطورت مع تطوره للإصدار 2.0 وما تلاه ومع الوقت زاد إنشاء واستخدام المدونات وظهرت نطاقات لإنشاء المدونات أسستها كبريات الشركات العاملة في المجال كجوجل Google ووردبريس WordPress وغيرهم.

(3) مدونة Blogger: هي خدمة نطاق تتيح إنشاء مدونات مجانية مستضافة على النطاق الفرعي لـ blogspot.com نظام التدوين المجاني وسريع وبمبسط يعد أقدم نطاقات التدوين، بدأت في 1999م وإستحوذت عليه شركة جوجل في 2003م، يعد أكبر منصات التدوين فإن بلوغر خدمة عالمية يأتيه الكثير من زيارات عبر البحث، نظراً لأن بلوغر مملوكة لشركة جوجل فإنها توفر ترابطاً سهلاً مع مختلف مدونات بلوغر ويضمن سهولة الاستخدام وتكامل حركة البحث والمشاركة والتفاعل².

(4) ووردبريس WordPress: هو نظام تدوين وإدارة محتوى مجاني ومفتوح المصدر تم إطلاقه في عام 2003م، بلغ متوسط عدد زوار ووردبريس حوالي 750 مليون زائر شهرياً سنة 2012م، تم استخدام ووردبريس من قبل ما يقرب 48% من أفضل 100 مدونة في جميع أنحاء العالم، تشير تقارير ووردبريس إلى أنها تنشئ أكثر من 42 مليون مشاركة و61 مليون تعليق شهرياً، يعد ووردبريس نظام عالمي يشمل إهتمامات الجمهور الذي يبحث عن الأخبار ووسائل الإعلام بالإضافة إلى الفنون والترفيه³.

رابعا: خدمة التراسل الإلكتروني E-mail

البريد الإلكتروني أو ما يسمى بالإيميل E-mail (E اختصاراً إلكتروني و mail تعني البريد) هو أسلوب لكافة وإرسال وإستقبال الرسائل عبر نظم الإتصالات الإلكترونية سواء كانت أو الشبكة العنكبوتية أو شبكات الإتصالات الخاصة داخل الشركات أو المؤسسات أو المنازل، يعد البريد الإلكتروني سابق للانترنت بل أن نظام البريد الإلكتروني هو أداة أساسية في إبتكار الشبكة العنكبوتية

¹- Keith A. Quesenberry, Op.Cit, P.123.

²- Ibid, P.124.

³- Ibid, P.123.

حيث تم تطويره عام 1965م كأسلوب إتصال لمجموعة مستخدمين لحاسوب عملاق، إمتد البريد الإلكتروني بسرعة ليصبح وسيلة لنقل الرسائل عبر شبكة الانترنت أو خلال شبكة من الحواسيب، يزداد إستخدامه بإستمرار لنقل الرسائل النصية والمستندات وقواعد البيانات¹.

وبما أن عملية نقل البيانات عملية حساسة جدا فسلامة هذه البيانات هي موضع تطوير لكل شركة خاصة بالمراسلة وتسعى دائما للحفاظ على سرية وأمان المعلومات الشخصية ومراسلات مستخدميها، تستمر مختلف الشركات في التنافس لتقديم خدمات المراسلة وتطوير نظم الحفاظ على الخصوصية والأمان للمعلومات وتوفير التخزين السحابي المجاني والمدفوع، فأصبح إستخدام البريد الإلكتروني أمر ضروري في الحياة اليومية في العمل التعليم وحتى المراسلات الرسمية والحكومية وكذا لإستخدام الشبكة العنكبوتية وخاصة بعد ظهور الهواتف الذكية فلا يمكن الإستفادة من الكثير من الخدمات إلا إذا كان المستخدم يمتلك بريد إلكتروني، تقدم خدمة التراسل الإلكتروني الكثير من الشركات يمكننا ذكر أكثرها إستخداما والمتمثلة في:

1) خدمة جوجل مايل أو جيميل Gmail: هو خدمة مجانية ومدفوعة للبريد الإلكتروني على الانترنت تقدمها شركة جوجل، أطلقت الخدمة في أبريل 2004م يعد من أكبر وأهم خدمات التراسل شعبية وإستخدام في العالم وذلك لسهولة وبساطة إستخدامه وإرتباطه بمختلف الخدمات الأخرى لشركة جوجل العالمية، يقدم أيضا جوجل خدمات للمحترفين والمؤسسات المختلفة متمثلة في بريد مهني خاص بشركاتهم ومؤسساتهم مع مساحات حفظ سحابي، إشتهر أيضا جيميل كونه مفتاح نظام الأندرويد للهواتف النقالة وضرورة وجود جيميل للإستفادة من مختلف خدمات النظام.

2) خدمة ياهو مايل Yahoo: هي خدمة تراسل تأسست شركة ياهو الأصلية على يد "جيري يانغ Jerry Yang" و"ديفيد فيلو David Filo" في يناير 1994م، وتم إعلانها كشركة رسمياً في 2 مارس 1995م كان ياهو أحد رواد عصر الانترنت المبكر في التسعينيات فشركة ياهو تقوم بإدارة محرك بحث عبر الشبكة العالمية ودليل للشبكة، كما تقدم العديد من الخدمات وفي عام 2017م أعلنت شركة AOL عن إستحواذها على الشركة ياهو وحولتها لشركة ياهو فرايزنون للإتصالات².

¹ - ماهر عودة الشمالية وآخرون، تكنولوجيا الإعلام والاتصال (عمان: دار الإصدار العلمي للنشر والتوزيع، 2015) ص. 203-205.

² - ناصر محمد الزمل، رقميون غيروا حياتنا (الرياض: العبيكان للنشر، 2014) ص 71-74.

تعد ياهو ثاني أكبر مقدم خدمة تراسل عالمي من حيث الإستعمال نظرا لعراقتها وقدم وجودها في المجال السيبراني، ولقد إحتلت الريادة لسنوات عديدة لكن المنافسة وقوة شركة جوجل وكذا تحول ملكية ياهو من مؤسسة إلى مؤسسة جعلها تتراجع في الترتيب.

(3) خدمة أوتلوك Outlook للبريد الإلكتروني: وما يعرف بإسم هوميل Hotmail خدمة مراسلة تابعة للشركة العالمية مايكروسوفت Microsoft إنطلقت الخدمة في جانفي 1997م يتبع نظام مايكروسوفت ويندوز والذي يعد أيضا من ضمن خدمات البريد الإلكتروني الأكثر إستخدام في العالم لإرتباطه بشركة مايكروسوفت ومختلف خدماتها ونظم التشغيل الخاصة بها، ويعتبر أيضا سهل التعامل ومجاني ويمكن الحصول على النسخة المدفوعة التي تمتلك مميزات أكثر من النسخة العادية.

إن البريد الإلكتروني والذي تطور بتطور الشبكة العنكبوتية يعتبر من أكثر وسائل الإتصال والتواصل بين المستخدمين فهو من ضمن الوسائل التي تلجئ إليها الجماعات الافتراضية للإتصال والتواصل وفتح مختلف أنواع النقاشات والتشارك في الآراء والمعلومات وتبادل مختلف أنواع المستندات وغيرها من التفاعلات.

خامسا: مواقع الدردشة المباشرة Web Chate

تعد منصات الدردشة المباشرة من مخرجات الويب 2.0 وتطورت فيما بعد، فهي فضاءات للتواصل بين شخصين أو أكثر في مختلف المواضيع كالتعارف التعليم الموسيقي المناقشات السياسية الإقتصادية الإجتماعية الثقافية الرياضية الدينية وغيرها، بطريقة تزامية يمكن أن تكون عبر الصوت أو بالصوت والصورة أي فيديو، تطورت هذه المنصات مع الوقت فأصبحت تعطي للمستخدم مجموعة كبيرة ومتنوعة من الخيارات كإلحفاظ بالدردشة في ملفه أو صفحته الشخصية ليكون بالإمكان سماعها أو مشاهدتها من قبل الأصدقاء أو العامة بعد ذلك، ساهم هذا النوع من الجماعات الافتراضية في تطور الدردشة من مجرد أداة للتعارف والتسلية إلى القيام بنشاطات مختلفة علمية ثقافية رياضية فكرية وغيرها من النقاشات في مختلف المجالات والتخصصات. تتمثل أهم تلك المواقع في:

(1) بودكاست فيديو Podcast Video: جاءت كلمة بودكاست إشتقاقاً من كلمتي الإذاعة (Broadcast) وآي بود (iPod) لتعبّر عن البرامج الإذاعية حسب الطلب فيمكنك الإستماع للبودكاست في أي وقت ترغبه، وتتنوع فئات البودكاست، فمنها الدراما والكوميديا والرياضة والتحليل

السياسي والتجارة والأعمال وغيرها¹، فالتدوين أو بودكاست فيديو تطور بشكل ملحوظ وتتصاعد مع سهولة استخدامه وإنتشار المنصات التي تدعم هذا النوع من النشر فبدأ من صناعة محتوى هاوي إلى مرحلة المحترفين حيث تقدم المنصات مقابل مالي لأصحاب الصفحات أو المحتوى المرئي والمتفاعل معه بكثرة حسب المشاهدات والتفاعل، ومع تنوع المواضيع المتناولة في هذا النوع من التدوين شاع استخدامه ومتابعة مختلف المنصات المختصة بالبودكاست وكذا متابعة صناعات المحتوى وهو ما يعد ربح لكل الأطراف حيث تستفيد المنصة من عائدات الدعايات الموضوعة في المنصة ويحصل صناع البودكاست على جزء معين بينما يحصل المستخدم على المعلومات أو التسلية التي يبتغيها من المنصة.

(2) الدردشة الصوتية Streaming Audio: تعرف الدردشة الصوتية من الأنواع التي إنتشرت مع تطور الشبكة العنكبوتية العالمية والذي يعطي إمكانية الدردشة والتحاور الصوتي المباشر وكذا المسجل لشخص أو أكثر مع بعض²، ويستمتع مجموعة من الأشخاص لهذه الدردشة إما في الوقت الأصلي لها أي (بالطريقة التزامنية) أو بعد الإنتهاء وبقاء التسجيل متاح للإستماع له كما يسمى (بالطريقة اللازامنية)، وكذلك لهذا النوع من التجمعات الرقمية هو الإذاعات الالكترونية والتي تعمل بنوعين على مدار الساعة (البث الحي الدائم) وتسجيل بعض المقاطع لإمكانية الرجوع إليها، كما يستعملها الأفراد الذين لا يستطيعون استخدام الفيديو أو يفضلون الدردشة الصوتية، والتي تبقى خيار يفضلها الكثير من مكونات المجتمعات الافتراضية للتواصل مع مختلف المستخدمين والمهتمين بهذا النوع من التبادل السيبراني.

سادسا: منصات الدراسة والمؤتمرات Study and Conference Platforms

تعرف المنصات الخاصة بالتعلم والدراسة وإجراء المؤتمرات واللقاءات العلمية عن بعد تطور استخدام خاصة في السنوات الأخيرة، شهد هذا النوع من المنصات تطور كبير في إستعماله خاصة بعد ظهور وباء كوفيد-19 وقيام السلطات الحكومية في كل الدول بإجراءات الحجر على المواطنين وإيقاف أغلب النشاطات كالتعليم والتعلم وبعض النشاطات الإقتصادية والعلمية مما إضطرت الطلاب والأساتذة والمدرسين لإستخدام منصات التعليم الإلكتروني وكذا تطبيقات ومنصات الإجتماعات عن بعد، إمتد الوضع لبعض فئات العمال والموظفين فأصبحوا يمارسون أعمالهم عن بعد ويقومون بالإجتماعات

¹- Degeer Mikaël and Senny Frederic, "Instaurer Le Podcast En Haute École: Une Énergie Bien Dépensée?," 14/02/2020,

<https://www.digitalwallonia.be/fr/publications/podcast-haute-ecole-helmo/>

²- Daniel Gros et al., "World of Streaming. Motivation and Gratification on Twitch," in *Social Computing and Social Media. Human Behavior*, ed. Gabriele Meiselwitz (Cham: Springer International Publishing, 2017) P.P.44-57.

واللقاءات الجماعية عن طريق الانترنت من خلال هذه الأنظمة والمواقع والمنصات الإلكترونية والتي من أبرزها وأهمها نجد كجوجل ميت Google Meet وزوم Zoom وغيرهم.

(1) منصة مودل Moodle: هي نظام إدارة المحتوى التعليمي والتي تعد أحد أشهر أنظمة إدارة محتوى التعليم (Learning Management Systems-LMS) أي نظام إدارة التعليم وهو نظام مجاني متاح للجميع ومفتوح المصدر، أصل كلمة (Moodle) هو اختصار الجملة (بيئة تعليم نموذجية ديناميكية عرضية التوجه) (Environment Modular Object Oriented Dynamic Learning) وهو أحد أهم منصات التعليم الإلكتروني اليوم والمعروف سابقاً باسم (Mooch) وهو فكرة وتطوير "مارتن دوجيماس" من جامعة كورين بيرت غرب أستراليا وقد قام دوجيماس بإطلاق المنصة في 2002م وتقوم فلسفة نظام مودل على أن المعرفة تبنى في عقل المتعلم من خلال ما يقدم له من معلومات، حيث يكون دور المعلم هو توفير بيئة تفاعلية تجعل من المتعلم (المتلقي) يبني معارفه من خلال تجاربه ومؤهلاته شاع استخدام النظام في الآونة الأخيرة في المدارس والجامعات ومراكز التدريب ومؤسسات الحكومة وحتى اللاحكومية، حيث تعمل المنصة بأكثر من 100 لغة وتستفيد من خدماتها أكثر من 100 ألف منظمة عبر العالم، كما يستخدم خدماتها حوالي 1.2 مليون معلم و150 مليون طالب عبر مختلف الدول حول العالم¹.

(2) منصة OPPIA (O.P.Portunistic Intelligent Ambient of Learning): عبارة عن منصة تعليمية تنشر أنماطاً مختلفة من التعلم غير الرسمي وفقاً لإحتياجات كل طالب، فهي تتيح للمستخدمين التعبير عن آرائهم وشخصياتهم المختلفة، مع إمتلاكها نهجاً تعليمياً للربط بين الطالب والمعلم في مجال الدراسة، إن أي مستخدم يصل إلى خدمات أوبيا هو على إستعداد للتعلم أو التدريس، بالإضافة إلى إجراء العمليات التعليمية التي تربط الطلاب بالخبراء في مواضيع مختلفة، مما يؤدي إلى تحسين كفاءة نقل المعرفة من ناحية أخرى، فإنه يحتفظ بسجل لجميع الأنشطة المنفذة، مما يسهل على المعلمين والمؤسسات التعليمية مراقبة تقدم كل طالب وبالتالي تحسين الجودة الأكاديمية، وينشر نظاماً للتوصية يهدف إلى إنشاء بيئة منسجمة مع التفضيلات الفريدة، وإنشاء بيئة تعليمية مخصصة ومتمحورة حول الطالب والتي يسود فيها شعور بالراحة أثناء أداء الأنشطة الأكاديمية².

¹ أبو عبيدة محمد محمود وإيناس جاسم هادي، "أثر استخدام منصة التعليم الإلكتروني مودل على مستوى طلاب قسم المعلومات والمكتبات دراسة تجريبية"، مجلة آداب المستنصرية، ع.87 (2019) ص.85-86.

² - Mehmet Kaya and Reda Alhajj, Op.Cit, P.11.

(3) منصة زوم Zoom: هو برنامج مؤتمرات والإتصال الفيديو متعدد طوره "إيرك يوان" وأطلقه في جانفي 2013م، وتمتلكه الشركة الأمريكية زوم لإتصالات الفيديو، يوفر خدمة الدردشة المرئية التي تسمح بما يصل إلى 100 جهاز في وقت واحد مجاًناً، وإن كان ذلك مع تقييد الوقت لمدة 40 دقيقة للحسابات المجانية، كما يتوفر للمستخدمين خيار الترقية من خلال الإشتراك في إحدى خططها، مع السماح بأكثر من 500 شخص في وقت واحد دون قيود زمنية، عرف إستخدام منصة زوم وتطبيقاتها على الهواتف والحاسوب تطور هائل مع بداية إجراءات الحجر المنزلي نتيجة إنتشار وباء كوفيد-19 وإضطراب الطلبة والأساتذة والتلاميذ والموظفين للبقاء في المنازل مع بقاءهم في إتصال مع بعضهم البعض، ساعدت منصة زوم كثيراً سواء في خدماتها المجانية أو المدفوعة كل فئات وأفراد المجتمع في بقاءهم على إتصال والقيام بمختلف النشاطات العلمية العملية التعليمية الثقافية عن بعد.

(4) منصة جوجل ميت Google meet: ينقسم إسم المنصة إلى قسمين جوجل Google وهي الشركة العالمية المعروفة في مجال خدمات الانترنت والتي تملك أقوى محرك وبحت ونظام العالمي المفتوح للهواتف النقالة أندرويد أما meet هي إختصار لمصطلح Meeting أي إجتماع، فجوجل ميت خدمة إتصال فيديو للإجتماعات طُورت بواسطة جوجل وهو الإصدار الجديد من جوجل هانج آوتس وجوجل شات Google Chat، قامت جوجل بإيقاف الإصدار الكلاسيكي لهانج آوتس في أكتوبر 2019م. مع إنطلاق المنصة في أبريل 2020م كانت خدمة جوجل ميت تجارية، ثم بدأت جوجل في طرحها مجاناً للمستخدمين، تطور عمل هذه المنصة للإمكانيات والإختيارات المتنوعة التي يقدمها للمستخدمين لإجراء إجتماعات مهنية أو لقاءات وملتقيات علمية أو عمل دروس وتقديم محاضرات تفاعلية عن بعد.

سابعاً: تطبيقات ومواقع الألعاب Gaming Apps and Web Sites

الألعاب الإلكترونية هي إجتماع الصورة المبهرة والمؤثرات الصوتية والموسيقى المصاحبة مع النشاط الذهني ينخرط فيه اللاعبون في مخطط مفتعل محكوم بقواعد معينة، بشكل يؤدي إلى نتائج قابلة للقياس الكمي ويشمل ألعاب الفيديو الخاصة ألعاب الكمبيوتر والهواتف النقالة اللوحات الإلكترونية بصفة عامة، وتعرف أيضاً أنها برنامج معلوماتي حيث يمارس هذا النشاط بشكل جماعي تحظى هذه الألعاب بشعبية خاصة منذ بداية توفرها على شكل تطبيقات للهواتف واللوحات الذكية وأيضاً بعدما

أصبح تنزيل أغلب تلك التطبيقات مجانيا ولكن يدفع المستخدم مقابل ميزات إضافية في التطبيق ومواقع الألعاب كما يمكنهم عند الربح من الحصول على ميزات وإضافات مجانية¹.

فالألعاب أيضا هي نشاطات اللعب ذات طابع إعلام آلي تتضمن بعدا تفاعليا وصورا في حالة حركة تشكل صناعة مزدهرة ومتطورة، فقد اخترعت الألعاب من طرف فرق تطوير متكونة من عدة إختصاصات في تصور التصميم والمختصون في إنتاج المحتوى البصري للشخصيات، المبرمجون المختصون في تطوير محرك اللعب وأزرار القيادة وأجهزة التحكم، فلعبة الفيديو تعطي إمكانية إختراع عالم ذو أبعاد ثلاثة، بحيث أن هذه القدرة تستخدم عموما لإختراع عالم مختلف كليا عن الواقع، مع هذه القدرة فالخترعون لهم أيضا إمكانية عرض أحيانا تهرب من الواقع إلى عالم الخيال أو "Médiéval" كما يمكنها تقليد العالم الحقيقي مع ألعاب التظاهرات الرياضية أو الحربية².

وعموما فإن الألعاب والتطبيقات الالكترونية هي ألعاب جرافيك يقوم بتصميمها شركات تنشرها عادة كتطبيقات في الهواتف واللوحات الذكية، وكذا تطبيقات في أجهزة الكمبيوتر تختلف أنواعها من حربية وقاتل بالأسلحة النارية أو الأسلحة التقليدية (سيوف رماح...)، وألعاب فنون قتالية أو سباقات السيارات أو رياضات مختلفة ككرة القدم وكرة السلة وغيرها، يتم اللعب فيها عبر الويب وتقابل المتنافسين مع بعض إفتراضيا فكل مستخدم يملك هوية معينة وشخصية محددة يعرف بها في اللعبة، ويمكنهم أحيانا رؤية بعضهم في صورتهم الحقيقية بتشغيل الكاميرا وسماع بعضهم البعض واقعا بتشغيل الميكروفون، يتنافس اللاعبون لهزيمة الأعداء والفوز باللعبة تنقسم اللعبة إلى مراحل كل مرحلة أصعب من سابقتها، غالبا ما تكون هذه الألعاب مجانية لكن تعرض بعض الإضافات والإمتيازات في اللعب أو بعض الأدوات للبيع، يمكن للاعب شراءها لكي يصبح أقوى من الخصم ويفوز باللعبة، إنتشر هذا النوع من الألعاب بكثرة وبصورة كبيرة في السنوات الأخيرة نظرا لإنتشار إمتلاك الهواتف والألواح الذكية والحواسيب لدى المراهقين وحتى الكبار بل تعداها لإمتلاك الأطفال لوسائل التكنولوجيا أو إستعمال هاتف أحد أفراد العائلة للعب وقضاء وقت في هذه الألعاب.

¹ - رندا محمد سيد أحمد، "العلاقة بين المخططات المعرفية اللاتكيفية في خدمة الفرد وإدماان الألعاب الإلكترونية لدى عينة من الطالبات الجامعيات: دراسة تنبؤية"، مجلة دراسات في الخدمة الإجتماعية والعلوم الإنسانية، م.51، ع.03 (جوان 2020) ص.899.

² - محمد خليفي ومحمد مزيان، "الألعاب الإلكترونية وتأثيرها في سلوكيات المراهق العدوانية: دراسة إكلينيكية لحالة واحدة من خلال تطبيق إختبار روزنفايغ"، مجلة التنمية البشرية، م.06، ع.03 (مارس 2019) ص.21.

غالباً ما تكون هذه الألعاب شيقة وممتعة وتلبي رغبات الكثير من الفئات الاجتماعية وتضيف ميزات تفاعلية كبيرة تجعلها تجذب الكثير من الأفراد للعبها وتركيز إنتباهه عليها لمدة طويلة قد تصل إلى أكثر من 10 ساعات يومياً وهو ما خلق مشكلة إدمانها لدى البعض وإصابة البعض بأمراض في مختلف الحواس كالسمع والبصر وغيرها، والتي نذكر أهمها وأكثرها شيوعاً بين المراهقين والشباب لعبة فري فاير Free Fire وبوبيجي موبايل Pubg Mobile، وكذلك صراع العروش Game of Thrones، ولعبة كرة القدم فيفا Online FIFA وغيرهم الكثير من الألعاب الالكترونية والتطبيقات.

ثامناً: الواقع الافتراضي Virtual Reality

اختلفت الترجمة العربية للمصطلح الإنجليزي Virtual Reality من الواقع الافتراضي والواقع الخيالي أو الواقع الوهمي فكان التوجه نحو تبني ترجمة الواقع الافتراضي المتعارف عليه في المجتمع العلمي. فعرف الواقع الافتراضي على أنه عبارة عن خلق بيئات ثلاثية الأبعاد باستخدام الرسومات الحاسوبية وأجهزة المحاكاة Simulations بحيث تهيء للفرد القدرة على إستشعارها بحواسه المختلفة والتفاعل معها وتغيير معطياتها فيحفز الإحساس بالاندماج في تلك البيئة، فواجهة الكمبيوتر تنطوي على المحاكاة في الوقت الحقيقي والتفاعل من خلال قنوات حسية متعددة وتتمثل في البصرية السمعية واللمس، كما يعرف بأنه عبارة عن برامج متناسقة تقوم بإحاطة المستخدم وإدخاله في عالم وهم/مصطنع، من خلال عرض المشاهد بالبعد الثالث والصوت والموسيقى والمؤثرات الصوتية والصور الثابتة والمتحركة وذلك من خلال التقنيات المتطورة المتاحة التي تعطي المستخدم الشعور بلمس الأشياء في عالمها الحقيقي¹.

يرجع أصل مصطلح "الواقع الافتراضي" إلى "ميرون كرويجر Myron Krueger" سنة 1947م، وإستخدام مصطلح "الواقع الإصطناعي Artificial Reality"، كمقابل للواقع الحقيقي وعرفه بأنه واقع تفاعلي إنغماسي يولد بالكمبيوتر، وسنة 1984م إستخدم "وليان جيبسون Willian Gibson" مصطلح "الفضاء السيبراني Cyberspace" وفي سنة 1989م إستخدم "جارون لانير Jaron Lanier" مصطلح "الواقع الافتراضي Virtual Reality" وكان يعني به جميع التجارب والخبرات التي تهيكل وفق سيرورة إيجابية وتخيلية ووهمية للفرد بعدة أساليب وتقنيات وأخذ هذا المفهوم يتطور شيئاً فشيئاً، إذ تم إسقاط

¹ نصيرة بركنو، "دور الواقع الافتراضي في تنمية الصناعة السياحية"، مجلة الإقتصاد الدولي والعولمة، م.02، ع.03، (2019) ص.56.

معانيه في الكثير من المجالات البحثية والدراسات الأكاديمية وتطبيقه في الكثير من العلوم والمعارف الإنسانية والاجتماعية، لكنه ظل مفهوم متعدد الاستخدامات ومعمم على جميع الأنساق السمعية البصرية التي تولدها مدخلات ومخرجات تكنولوجيات الإعلام والاتصال الجديدة¹.

تستعمل تقنيات الواقع الافتراضي في الكثير من المجالات والأنشطة مثلًا السينما والمسرح والفنون وكذا السياحة الافتراضية المحاكم ومؤسسات التعليم كالجامعات الافتراضية والألعاب والتسلية، وقد شاع استخدام تقنيات الواقع الافتراضي بظهور وباء كوفيد-19 وبقاء الأفراد وقت أطول في بيوتهم واستخدامهم لمختلف وسائل وبرامج الويب.

تقوم منذ سنوات عدة شركات من إنتاج برامج وأجهزة الواقع الافتراضي من مجسات على مستوى اليد لاستشعار البيئة الافتراضية وكذلك أجهزة الرؤية الافتراضية، كما تسعى شركة ميتا "فيسبوك سابقا" لإنتاج عالم من الواقع الافتراضي ليتمكن الفرد من العيش وفق البيئة التي يختارها وسمي المشروع بميتافرس Metaverse هي كلمة تتكون من شقين الأول meta بمعنى ما وراء، والثاني Verse مُقتبس من Universe أي العالم وعموما فإنها تعني ما وراء العالم أو العالم الافتراضي.

تاسعا: مجموعات الأخبار العالمية News Groups

مجموعات الأخبار شكل من أشكال المناقشة عبر الانترنت حيث يجتمع مجموعة من الناس لديهم إهتمامات مشتركة للحديث عن كل شيء بداية من البرامج إلى القصص الكوميدية والشؤون السياسية على خلاف رسائل البريد الإلكتروني التي تكون ظاهرة فقط للمرسل والمستلمين الذين تم تحديدهم، ويمكن قراءة رسائل مجموعة الأخبار بواسطة أي شخص يقوم بعرض المجموعة التي يتم نشر هذه الرسائل فيها، ويعتبر إنشاء رسالة إخبارية مثل كتابة رسالة بريد إلكتروني لكن في هذه الحالة تتم الكتابة للجمهور أكبر، وبدلاً من إرسال الرسالة إلى مجموعة صغيرة من المستلمين يتم نشرها إلى مجموعة أخبار عامة ويمكن أن يقرأها أي شخص يقوم بالإشتراك في مجموعة الأخبار².

يمكن وصف مجموعة الأخبار بالمائدة المستديرة التي تضم عددا من الأفراد بحيث يمكن لأي شخص أن يطلع على الرسائل الموجهة من شخص لآخر، ويمكن من خلال المجموعة الإخبارية تبادل

¹ سامية شينار وآخرون، "توظيف تكنولوجيا الواقع الافتراضي كتقنيات علاجية من الإدمان على المخدرات"، مجلة روافد للدراسات والأبحاث العلمية في العلوم الاجتماعية والإنسانية، م.05، ع.02 (ديسمبر 2021) ص.197.

² حبيب بن بلقاسم، "المجتمعات الافتراضية والشباب العربي أي علاقة؟ دراسة سوسيولوجية لعلاقة الشباب التلهذي والطلالي التونسي بالمجتمعات الافتراضية"، مجلة الحقيقة، م.12، ع.04 (ديسمبر 2013) ص.473-474.

النصوص في شكلها الأولي، والصور الثابتة والمتحركة ويمكن للمشاركة الدخول إلى مجموعات الأخبار عن طريق البريد الإلكتروني الخاص به وبعد ذلك يتلقى كل ما يصدر من هذه المجموعة من معلومات وأخبار، وبيانات ونحوها في إطار إهتماماته، عبر البريد الإلكتروني وتتميز بعض المجموعات بأنها تخضع للرقابة حين تتيح معظم المجموعات للمشاركين حرية الرأي والتعليق على ما ينشر، وبعض المجموعات الإخبارية تكون على شكل نشرة توزع على المشاركين عبر البريد الإلكتروني، وتعد التفاعلية من أهم السمات التي ساعدت على إنتشار المجموعات الإخبارية التي جعلت التواصل الإلكتروني يقترب من الإتصال الشخصي البالغ التأثير¹.

في ختام المبحث فإن بناء المجتمعات الافتراضية يتم من خلال وجود مجموعة من التجهيزات والبرمجيات المتصلة بالشبكة العالمية والتي تتطلب وجود هوية إفتراضية للمستخدمين سواء كانت توضح تلك الهوية حقيقته أو تخفيها تبقى الهوية مميزة ومتفردة، لكن لكل مستخدم تسمية أو مجموعة رموز وأرقام تدل عليه لعدم تداخل المستخدمين ولضرورة وجود تنظيم وتمايز عبر الفضاء الإفتراضي. تتمظهر المجتمعات الافتراضية من خلال مجموعة كبيرة من المنصات والأنواع التي يطلقها مقدموا الخدمات حيث تعد تلك المنصات كثيرة نظرا للتنافس الشديد الذي عرفه سوق الفضاء السيبراني، من خلال هذا المبحث تم ذكر أهم المنصات والمواقع العالمية المؤثرة وأبرز مجالات نشاطها ويوجد مجتمعات لم يتم ذكرها، وهو راجع لأن الفضاء الافتراضي أنتج تنوع الكبير في النوع والكم لا يعد ولا يحصى.

¹ - مروى عصام صلاح، مرجع سابق، ص. 108-109.

تعد المجتمعات الافتراضية الإصدار الرقمي الإلكتروني للمجتمعات الطبيعية والتي تنشط عبر شبكة الانترنت تتكون تلك المجتمعات من مجموعة من المستخدمين الذين ينشطون ضمن نطاق منصة أو عدة منصات ويتفاعلون مع بعضهم البعض، تبنى المجتمعات الافتراضية من خلال إمتزاج مجموعة من الآليات والمتمثلة في التجهيزات أو الأجهزة الإلكترونية بالإضافة إلى البرمجيات والتطبيقات كما يستوجب وجود شروط إجتماعية من الرغبة والإهتمام وغيرها من المتطلبات التي تدفع الفرد إلى الانتقال لإستخدام الفضاء الافتراضي والإنضمام لمنصة من منصات المجتمعات الافتراضية دون أخرى.

يستوجب النشاط عبر الفضاء الافتراضي وجود هوية تميز المستخدم عن باقي المستخدمين وما تسمى بالهوية الرقمية/الافتراضية وهو أمر جد ضروري من الناحية التقنية وحتى الإجتماعية للتمييز بين المستخدمين وحتى يتمكن الفرد من تقمص العديد من الهويات والتي يفضلها ويريدها، تظهر المجتمعات الافتراضية في العديد من التشكلات والتي كان أهمها وأكثرها إنتشارا وإستخداما نجد مواقع التواصل الإجتماعي وخدمة المراسلة الإلكترونية بالإضافة إلى التدوين الحر ومواقع الدردشة ومواقع المتخصصة في الكثير من المجالات ومنها منصات التعليم والمؤتمرات التي إنتشرت بصورة كبيرة بعد ظهور فايروس كوفيد- 19 وما أنتجه من وضعيات جد صعبة من خلال غلق المدارس والجامعات والتحول إلى التعليم عن بعد، كما نجد منصات الألعاب وحتى مواقع الواقع الإفتراضي.

لقد أثرت المجتمعات الافتراضية بشكل كبير وملحوظ في جميع الظواهر وفي شتى المجالات والقطاعات وبصورة خاصة فقد فتحت تلك المجتمعات العديد من الفرص والوضعيات الجديدة التي لم تكن لتوجد لولا تلك التفاعلات بين البشر والتقنية، ومن تلك الظواهر التي تأثرت بتصاعد إستخدام المجتمعات نجد الشؤون العامة والقضايا والعمليات الحكومية أو ما يسمى بالسياسة العامة.

الفصل الثاني:

السياسة العامة تأصيل نظري مفاهيمي

**Public Policy
Conceptualisation**

تنقسم الدراسة إلى جزئين أو متغيرين رئيسيين هما المجتمعات الافتراضية والسياسة العامة وبعد التطرق في الجزء الأول بالتفصيل للبناء المفاهيمي بالنسبة للمجتمعات الافتراضية والتي تعد أحدث تشكيلات المجتمع عبر وسائط رقمية التي تزامن ظهورها وتطورها مع تطور الشبكة العنكبوتية، لقد تنوعت أساليب تمظهر المجتمعات الافتراضية وتنوعت إستخداماتها كما إختلفت تأثيرات تلك المنصات بفضل قوة تأثيرها وإستقطابها لمستخدمين أكثر.

فعبير المباحث الثلاثة للفصل ومن خلال التأصيل المفاهيمي النظري للسياسة العامة ستعالج الدراسة مجموعة مواضيع من ضمنها ماهية السياسة العامة من خلال توضيح مفهومها اللغوي وكذلك الإصطلاحي بالإضافة إلى التعرف على التطور الممارساتي للسياسة العامة وظهورها كمصطلح وتخصص علمي ومرورها بمراحل تطور دعمت التراكم الفكري والممارساتي للسياسة العامة الحالية، كما نتطرق الدراسة لأهم مكونات/عناصر السياسة العامة.

سيتم التعرّيج على عمليات أو دورة السياسة العامة من خلال مجموعة من المراحل المتعارف عليها كتحديد المشكلة وإدراجها ضمن جدول أعمال/الأجندة الحكومية وبعدها جمع المعلومات وتحليلها وإستخلاص مجموعة بدائل وإختيار أفضلها ومن ثم البداية في تنفيذ البديل كسياسة وبعدها تقييم السياسة وتقويمها أي التوجه نحو إنهاؤها أو إستمرارها.

بالإضافة إلى التطرق للفواعل الرئيسية والأساسية لصنع السياسة العامة بداية من الفواعل الحكومية وتفرعاتها في السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية أو ما تسمى بالبرلمان وكذلك السلطة القضائية، كما تتدخل في صنع السياسة العامة مجموعة من الفواعل اللاحكومية والتي تتمثل في الأحزاب السياسية ومجموعات المصالح وجماعات الضغط والمواطنين بالإضافة إلى الفواعل اللاحكومية عبر وطنية، ومن خلال التطور البيئية الحديثة ظهرت فواعل معاصرة من أهمها ظهور الأزمات الكبرى ومن أبرزها فايروس كورونا كوفيد-19 وكذلك دخول منصات التواصل الإجتماعي كفاعل مستحدث في صنع السياسة العامة.

المبحث الأول: ماهية السياسة العامة What is Public Policy

تقدم الحكومات مجموعة من الخدمات وتمارس الكثير من النشاطات التي تقسم من خلالها الموارد وتلبي إحتياجات المواطنين وتدير شئون الدولة، تلك البرامج والقرارات تندرج ضمن مسمى السياسة العامة التي تنطلق أساسا من ظهور أو التنبئ بمشكلة عامة لتحقيق المصلحة العامة، تطور تخصص السياسة العامة ومر بالعديد من المراحل فكانت ممارسة السياسة العامة سابقة لصياغة المصطلح، وتطورت بتبلور وتشكل مفهوم السياسة العامة في الماضي والعصر الحديث وذلك تماشيا مع البيئة العامة.

تتضمن السياسة العامة ضمن ممارساتها مجموعة من العناصر كالمطالب الصادرة من البيئتين الداخلية الخارجية والمنافع التي تحصلها الحكومة من الموارد المختلفة للدولة وتقسّمها على أصحاب المصلحة بالإضافة إلى القرارات التي تتخذها الجهات المخولة والقوانين التي تسنها وتشرعها المؤسسات الحكومية من أجل تنظيم الحياة العامة وحفظ الحقوق وإلزام المواطنين بتأدية الواجبات.

المطلب الأول: مفهوم السياسة العامة The Concept of Public Policy

تعد السياسة العامة وكونها من الممارسات الرئيسية للحكومات كما أنها تؤثر على أصحاب المصلحة من مواطنين أو مؤسسات لا حكومية لذا فإنها من المواضيع الهامة التي وجب على مختلف الفئات والحكومات والباحثين التعرف على هذه الظاهرة وتأثيرها وتأثرها، عبر فهم معنى السياسة العامة في الأدبيات العربية والغربية ومختلف وجهات النظر التي طرحها الباحثون لتوضيح وتبسيط ووضع تعاريف للسياسة العامة.

أولا: التعريف اللغوي للسياسة العامة Linguistic Definition of Public Policy

إن الإلمام بأي مصطلح ومعرفته وجب الإطلاع على تعريفه من الناحية اللغوية بأهم اللغات التي يتم البحث عن المصطلح بإهتمام، كما لا يفوتنا أن نسعى وراء مصدر المصطلحات وجذورها الأولى ولماذا ظهرت وماذا كانت ترمز في الأول، لذا ومن خلال ما يلي سوف نحاول الخوض في الأدبيات الخاصة بالسياسة العامة في شقها العربي والغربي ونحاول توضيح المعنى اللغوي للسياسة العامة.

I. الأدبيات العربية:

يعود أصل مصطلح السياسة عند العرب القدماء إلى إسم فاعل من ساس، والجمع ساسة وسؤاس وسُيَّاس والسَّائِس هو مروض الدوابِّ ومدربها الَّذِي يُعْنَى بِهَا وَيُدِيرُ أُمُورَهَا ويعتني بها¹.

¹ - معجم المعاني الجامع: معجم عربي-عربي، "تعريف ومعنى سياسة"، 2022/08/28.

الفصل الثاني: السياسة العامة تأصيل نظري مفاهيمي

والسياسة في اللغة العربية هي تدبير شئون الناس وتحليل أمورهم، والرياسة عليهم وتقاة الأمر بينهم، إذ جاء في اللسان: الرياسة يقال ساسهم إذا رأسهم، ويقال سوسوه وأساسوه إذا رأسوه، وساس الأمر سياسة والجمع ساسة وسواس، وفي الحديث الشريف لرسول الله ﷺ: "أن بني إسرائيل كانت تسوسهم الأنبياء، كلما هلك نبي خلفه نبي وأنه لا نبي من بعدي"¹.

والسياسة عند العرب المسلمين قائمة على الشيء بما يصلحه، فالسياسة من المنظور الإسلامي موضوعها الرعاية والتدبير وهدفها تحقيق الصلاح، وهي كذلك تعني القيام على شأن الرعية من قبل ولائهم بما يصلح من الأمر والإرشاد والتهديب².

وقد عرف تراثنا العربي الإسلامي فن التأليف في السياسة فإستخدِم هذا المصطلح منذ القرن الثاني الهجري، ومن أمثلة ذلك كتاب السياسة لقسطا بن لوقا البعلبي، وللكندي الفيلسوف رسائل عدة في السياسة (السياسة العامة) وللماوردي كتاب (سياسة الملك) ولابن الأزرقي (بدائع السلك في طبائع الملك)³، والسياسة بتعبير "الماوردي" تدرج ضمن ما أكده من خلال قوله: "وأنت أيها الوزير أمدك الله بتوفيقه- في منصب مختلف الأطراف، تدبر غيرك من الرعايا وتدبر غيرك من الملوك، فأنت سائن مسوس، تقوم بسياسة رعيته، وتنقاد لطاعة سلطانك، فتجتمع بين سطوة المطاع وإنقياد المطيع... الناس ما بين سائن ومسوس، وجامع بينهما ولك هذه الرتبة الجامعة.. ويبدك تدبير مملكة صلاحها مستحق عليك، وفسادها منسوب إليك"⁴.

والسياسة في الإسلام هي تولي الحكم أو الملك وتدبير شئون الرعية والإهتمام بهم وحفظ حقوقهم وإجبارهم على أداء واجباتهم وإحقاق الحق وتحقيق العدل، ونصرة المظلوم والتصدي للظالم تصديقا لقوله تعالى بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [النساء: 58]⁵.

¹ - ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة (عمان: دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004) ص. 218-219.

² - عبد النور ناجي ومبروك ساحلي، مقدمة في دراسة السياسة العامة (عناية: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2014) ص. 12.

³ - ناظم عبد الواحد الجاسور، مرجع سابق، ص. 218-219.

⁴ - أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي، قوانين الوزارة وسياسة الملك، تحقيق ودراسة: رضوان السيد (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1979) ص. 119-120.

⁵ - القرآن الكريم، سورة النساء، الآية 58.

وُصِفَت السياسة بأنها ثاني أقدم حرفة عرفها الإنسان فن البداية كانت السياسة لا تنفصل عن القوة والحرب، ومن هنا فإن السياسة هي علم الحكومة وفن علاقة الحكم ومجموعة الشؤون التي تهم الدولة في إطارها الوطني أي السياسة الداخلية، وفي علاقاتها الخارجية بمعنى السياسية الخارجية والسياسة كما يراها العديد من الكتاب بأنها علم وفن معا، فهي علم لأن في السياسة قواعد متواترة ومنتظمة، يمكن إرساؤها أو يمكن التنبؤ بها وهي أيضا فن لأنها نتوقف على الإختيار والتوقيت والتقدير¹.

أما كلمة العامة فهي جمع عوام أي مجموعة من الناس العاديون، ويقال جاء القوم عامة أي جميعا²، فالمعنى اللغوي للسياسة العامة في الأدبيات العربية تعني تولي تسيير شؤون الأفراد والناس جميعا والإهتمام بأمر الرعية وشؤونهم وتدير أحوالهم، وإرشادهم إلى الطريق الصحيح وتدير أمور الدولة بما ينفع النسل والحرث والأنعام كل حسب حاجته ومكانته.

II. الأدبيات الغربية:

أما في الأدبيات الغربية فإختلفت ترجمة مصطلح السياسة العامة من اللغة الإنجليزية لمصطلح Public Policy، كما تترجم لمصطلح Politics بمعنى السياسات، وتترجم عبارة السياسة العامة أيضا في بعض المؤلفات الإنجليزية لمصطلح Policy الذي يعني التدبير وطريقة الحكم وأشكاله في قطر من الأقطار، أما الترجمة المتعارف عليها في اللغة الفرنسية هي Politique Publique³.

إن كلمة السياسة هي ترجمة Politics باللغة الإنجليزية ومردّها إلى الكلمة اليونانية épolis أي الحاضر أو la Cité، والتي يقصد بها إجتماع المواطنين الذين يكوّنون المدينة، والحاضرة يقصد بها (مدينة Ville) فهي تحمل معنى مادياً (مجموع الأبنية، الشوارع... إلخ) بينما الحاضرة مفهوم إنساني يقصد به المواطنين القاطنين بالمدينة فالمواطنة من حق الرجال الأحرار فقط، فالنساء والعبيد والأجانب لا يمتلكون حق المواطنة، فالحضارة هي مجموعة العلاقات المنظمة والقائمة بين الأشخاص الذين يتمتعون بصفة المواطنة، أما في اللاتينية فقد حلت كلمة Respublico مكان الحضارة وحلت محلها مفهوم الدولة، وفي الفرنسية ظهرت كلمة سياسة Politique بمعناها اليوناني القديم⁴.

¹ - ناظم عبد الواحد الجاسور، مرجع سابق، ص. 218.

² - جميل هزاز راتب أبو نصري، المتقن الوسيط: معجم "عربي-عربي" (بيروت: دار راتب الجامعية، 2008) ص. 218.

³ - ناظم عبد الواحد الجاسور، مرجع سابق، ص. 219.

⁴ - عبد النور ناجي ومبروك ساحلي، تحليل السياسة العامة للدولة وتأثير السياسة التشغيلية للدولة: بالوضع السياسي والأيدولوجي الجزائر نموذجا (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2016) ص. 16-17.

والسياسة بتعبير "جورج بيردو Georges Burdeau" هي "الخاصية التي ترتبط بكل حدث وكل عمل وكل وضع يتعلق بالجماعة البشرية، ويوضح وجود علاقات السلطة والطاعة القائمتين من أجل غاية مشتركة، وبشكل عام ترمي الوظيفة السياسية إلى ضمان الهدف الاجتماعي (الخير المشترك) موضوعاً، أي عدم وضعه تحت رحمة التقلبات النفسية لأعضاء الجماعة البشرية، وذلك عن طريق القيام داخل المجتمع بنشاط تنظيمي وتنسيقي (السلطة والقانون) يتحقق بفضل الحفاظ على تآلف الجماعة البشرية وتدعيمها"¹. تهتم السياسة العامة بقضايا الشؤون المجتمعية العامة ومجالاتها، التي تتمثل بالحاجات والمطالب والقضايا والمشكلات، فتعبير "جان ديوي John Dewey" أن الأنشطة تصبح عامة حين نتولد عنها نتائج يتعدى تأثيرها نطاق الأفراد والجماعات المرتبطين فيها بصورة مباشرة، وهذا يؤكد متانة الصلة، بين الظواهر الحاصلة في المجتمع ومنحها صفة التلازم وتبادل التأثير بأبعد من مساحتها، وتوسعها بالقدر الذي تشترك فيها ظواهر أخرى عضوية وموضوعية².

ثانياً: تعريف السياسة العامة إصطلاحاً Public Policy Definition

يلاحظ الدارسون والباحثون في العلوم السياسية موضوع إختلاف المختصين في تعريف السياسة العامة، والسبب راجع إلى إختلاف المدارس الفكرية للباحثين في العلوم السياسية بصفة عامة والمشاركين في طرح الأفكار وتطوير التراكم الفكري المعرفي لموضوع السياسة العامة. سيتم التطرق بالدراسة والتحليل للموضوع من وجهات نظر مختلفة ومتنوعة للسياسة العامة وستحاول الدراسة فيما يلي عرض أهم التوجهات الفكرية في تعريف السياسة العامة من خلال أهم وأبرز المفكرين الذين ساهموا في تطوير هذا الفرع الجديد من فروع العلوم السياسية، وقد تم إختيار أربع إتجاهات فكرية والتي تعد من الإتجاهات الرئيسية في دراسة مفهوم السياسة العامة، ألا وهي التوجه الحكومي وتوجه تحليل النظام وكذا توجه القوة والتوجه السلوكي.

أ- الإتجاه الحكومي في دراسة السياسة العامة:

يعبر مصطلح حكومة Government أو حكومي Governmental على مفهومين متباينين أولهما التعبير عن أعضاء السلطة التنفيذية أي الوزراء أو مستشارين وغيرها مما يدل أو يطلق على من يتولى

¹ - أحمد سعيغان، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية: عربي انجليزي فرنسي (بيروت: مكتبة لبنان الناشر، 2004) ص.214.

² - فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل (عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2001) ص.31-32.

الفصل الثاني: السياسة العامة تأصيل نظري مفاهيمي

مناصب عليا في السلطة التنفيذية، وثانيا يعبر مفهوم حكومي على كافة المؤسسات الرسمية للدولة يختلف سلطتها التنفيذية والتشريعية والقضائية ومختلف الهيئات والمؤسسات التابعة للدولة، فيتم استخدام مصطلح حكومي للدلالة على كلا المفهومين.

يرى "جيمس أندرسون James Anderson" السياسة العامة على أنها "تلك التي تطورها الأجهزة الحكومية من خلال صلاحياتها، علما أن بعض الفواعل اللاحكومية أو غير الرسمية قد تسهم أو تؤثر في صنع وتطوير بعض السياسات العامة، وتستمد خصوصيتها كونها متخذة من قبل السلطات المخولة"¹، أي أن السياسة العامة محصلة عمل حكومي تتأثر بتوجهات مجموعة من الفواعل الحكومية واللاحكومية التي تحاول بمختلف الأشكال توجيه السياسات العامة لما يخدم مصالحها أو أهدافها سواء الفكرية الإيديولوجية المادية والمالية وحتى الرمزية.

وبتعبير "توماس داي Thomas R. Dye" فالسياسة العامة هي "كل ما تختار الحكومة فعله أو عدم فعله"²، فالسياسة العامة حسب داي هي إختيار حكومي للقيام بأعمال وتقديم خدمات وإتخاذ قرارات معينة وأيضا إختيار لعدم إتخاذ قرارات لأسباب محددة، فإختيار الفعل من عدمه هو خيار متاح للأجهزة الحكومية تختار أيهما تفضل الفعل أو عدم الفعل بطرق مدروسة ووفق منظور الحكومة للمشكلات العامة وطريقة العمل والخطط المرسومة.

كما يعبر "ريتشارد ويلسون Richard Wilson" أن السياسة العامة هي "الإجراءات والإعلانات والأهداف المؤيدة للحكومات بشأن مسائل معينة، والخطوات التي تتخذها (أو لا تتخذها) لتنفيذها، والتفسيرات التي تقدمها لما يحدث (أو ما لم يحدث)"³.

ويعتبر "ميشال ليبسكي Michael Lipsky" السياسة العامة بأنها "قرارات حكومية مصممة للتعامل مع المشاكل الاجتماعية حيث يكون للفعل الحكومي تأثير على قراراتها المستقبلية وليس فقط على الأطراف المعنية مباشرة بالمشكلة"⁴، أما "توماس بيركلاند Thomas Birkland" يرى أن السياسة العامة

¹ - جيمس أندرسون، صنع السياسات العامة، ترجمة: عامر الكبيسي (الأردن: دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، 1999) ص.15.

² - Thomas R. Dye, *Understanding Public Policy*, 15th Ed (USA: Pearson Education, 2017) P.01.

³ - Richard Wilson, "Policy Analysis as Policy Advice," in *The Oxford Handbook of Public Policy*, ed. Michael Moran et al., (New York: Oxford University Press, 2006) P.154.

⁴ - أحمد مصطفى الحسين، مدخل إلى تحليل السياسات العامة (عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002) ص.09-10.

الفصل الثاني: السياسة العامة تأصيل نظري مفاهيمي

"بيان من الحكومة عما تنوي القيام به مثل قانون أو لائحة أو قرار أو أمر أو مزيج من كل ذلك، وقد يكون عدم وجود تلك الإجراءات والبيانات توجه ضمني للسياسة العامة"¹.

وإجمالاً يمكن القول أن المنظور الحكومي للسياسة العامة يعرفها بأنها مجموعة من النشاطات العامة الإجرائية منها وكذا التصريحية التي تقوم بها مختلف المؤسسات الحكومية كالقرارات واللوائح والمشاريع وغيرها، وتندرج ضمنها أيضاً الخيار الحكومي لعدم الفعل وفق إدراك وإعتقاداً على أن عدم الفعل قد يحل المشكلة أو يحقق الأهداف المرجوة.

ويمكن تقديم مفهوم للسياسة العامة من المنظور الحكومي على أنها مجموع الأعمال والنشاطات الحكومية المرتبطة بالمصلحة العامة، واختيار الحكومة للتحرك أو تجاهل الموضوع وفقاً لما هو أنسب لتحقيق المصلحة العامة والأهداف المنشودة.

ب- إتجاه تحليل النظام في السياسة العامة:

ينطلق تحليل نظرية النظام للظواهر السياسية بتعبير "دايفيد إيستون David Easton" من مبدأ أن النظام السياسي ديناميكي كالنظام البيولوجي، يؤثر ويتأثر بمختلف الوحدات التي تملك علاقة مع النظام في حدود معينة، ويتكون النظام السياسي من²:

1- البيئة Environment: يعد النظام السياسي جزءاً من النظام الاجتماعي يتأثر ويؤثر في البيئة المحيطة به والمتكونة من مختلف الفواعل داخل النظام وحدوده الداخلية أو ضمن المجال الخارجي لحدوده، فحسب إيستون لتمييز النظام السياسي عن الأنظمة الاجتماعية الأخرى، يجب أن نكون قادرين على تحديد وحداته الأساسية وترسيخ الحدود التي ترسمها الوحدات داخل النظام السياسي وخارجه.

2- المدخلات Inputs: هي مجموعة الطلبات والإقتراحات وكل ما يصدر من بيئة النظام، يجب أن يكون للنظام مدخلات مستمرة للحفاظ على إستمراره، فبدون مدخلات لا يمكن للنظام القيام بأي عمل، نجد نوعان من مدخلات النظام السياسي هما المطالب والدعم، تضيف هذه المدخلات على النظام السياسي طابعه الديناميكي، تقوم المدخلات بتزويده بالموارد أو المعلومات التي يقوم النظام بمعالجتها وكذا تخفيضه للحفاظ على إستمرارية نشاطاته.

¹- Thomas A. Birkland, *An Introduction to the Policy Process: Theories, Concepts, and Models of Public Policy Making*, 03rd Ed (New York: Routledge, 2011) P.09.

²- David Easton, "An Approach to the Analysis of Political Systems," *World Politics*, Vol.09, Iss.03 (1957) P.387.

الفصل الثاني: السياسة العامة تأصيل نظري مفاهيمي

3- المخرجات Outputs: هي كل ما يصدر عن النظام السياسي من نشاطات وأعمال كالقرارات والبرامج والتوصيات والسياسات وغيرها.

4- العلبة السوداء للنظام السياسي Black Box: هي مساحة التحويل والمكان الذي تحول فيه المدخلات بمختلف أشكالها لتصبح مخرجات.

5- التغذية الإسترجاعية Feed Back: تعد التغذية الإسترجاعية ردود أفعال البيئة الداخلية والخارجية على مخرجات النظام السياسي سواء بشكل إيجابي بدعم تلك القرارات والسياسات أو بشكل سلبي بالإعتراض والضغط على النظام للوصول لأهداف الوحدات المختلفة.

عبر "جابريل أ尔蒙د Gabriel A. Almond" في الإجتماع السنوي للجمعية الأمريكية للعلوم السياسية (APSA) سنة 1963م أن إختلاف البنى لا يؤدي بالضرورة إلى إختلاف الوظائف¹، أي أن وظائف النظام السياسي أهم من بنيته فهما إختلف شكل النظام السياسي وتصنيفه يبقى الحكم عليه يخضع لمدى قدرته على القيام بوظائفه بصورة متكاملة، وبعبارة أخرى يُنظر إلى المؤسسات السياسية أو الأشخاص في كل بنية من خلال الأدوار أو الوظائف السياسية من حيث ما يفعلونه، ولماذا يفعلون ذلك، وكيف يرتبط ما يفعلونه بما يفعله الآخرون ويؤثر على النسيج الكلي للنظام².

تنقسم وظائف النظام السياسي بمنظور "جابريل أ尔蒙د" إلى ثلاث مستويات وهي:

❖ المستوى الأول: قدرات النظم السياسية، والتي تشمل³:

1- القدرة الإستخراجية: وتشير إلى قدرة النظام السياسي على جلب الموارد المادية والبشرية من البيئتين الداخلية والدولية، وتناول هذه القدرة الكيفية التي يتم بها جمع الموارد والأبنية وأهمية الموارد والجهات الأكثر إسهاماً.

2- القدرة التنظيمية: تشير إلى ممارسة النظام السياسي للرقابة على سلوك الأفراد والجماعات الخاضعة للنظام فإستخدام القوة الشرعية لضبط السلوك هو بالتعريف الشائع القدرة المميزة للنظم السياسية، وكذلك تنظيم العقود وحماية الحقوق كلها تندرج ضمن هذه القدرة إلا أن هذه القدرة إذا

¹ - حمو بوعلام، "محاضرة الأنظمة السياسية المقارنة"، أُلقيت على طلبة دكتوراه علوم سياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم (بتاريخ 02 نوفمبر 2021).

² - Gabriel A. Almond, "Comparative Political Systems," *The Journal of Politics* Vol.18, Iss.03 (August 1956) P.393.

³ - محمد شلي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم المناهج الاقترابات والأدوات (الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 1997) ص. 176-177.

الفصل الثاني: السياسة العامة تأصيل نظري مفاهيمي

خرجت عن حدودها المشروعة، فتتحول إلى أداة قهر سافر يحارب التنظيمات ويحرم النشاطات السياسية ويقيد الحريات الفردية والجماعية فنكون بذلك إزاء نظام شعولي تسلطي.

3- القدرة التوزيعية: وتشير إلى توزيع المنافع والخدمات ومظاهر التكريم والمراتب والفرص من مختلف الأنواع التي يقوم بها النظام السياسي نحو الأفراد والجماعات في المجتمع، فهي تشير إلى النظام السياسي ككأنج وموزع للمنافع والموارد بين الأفراد وجميع أصحاب المصلحة.

4- القدرة الرمزية: والتي يعني بها الموند معدل تدفق الرموز الفاعلة في النظام السياسي إلى داخل المجتمع أو البيئة الدولية، وتتضمن المخرجات الرمزية التأكيدات على القيم التي تقوم بها النخب وإستعراض الإعلام و فرق الجنود وغيرها من المظاهر التي تعكس القيم والمعتقدات الحكومية.

5- قدرة الإستجابة: وتتكون من العلاقة بين المدخلات والمخرجات، وتمثل أداة تفسيرية جيدة بالقول لمن يستجيب النظام السياسي؟ وفي أي مجال من مجالات السياسة يكون مستجيباً؟.

6- القدرة الداخلية والدولية: تتضمن القدرة الدولية على القدرات السابقة المذكورة ولكن على المستوى عبر الوطني/الدولي مع النظم الأخرى والمؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية.

❖ المستوى الثاني: ويخص مجموعة من الوظائف، والمتمثلة في¹:

1- وظائف التحويل: والتي تشمل التعبير عن المصالح كأول عمليات التحويل السياسي، ويتم التعبير عنها بواسطة أبنية عديدة مختلفة وبوسائل متنوعة كالمظاهرات أو عن طريق مؤسسات التنشئة السياسية أو التجنيد السياسي.

2- تجميع المصالح وهي مرحلة تحديد بدائل السياسة العامة.

3- الوظائف الحكومية وأبنيتها التي تشمل الوظائف الرسمية الثلاث التنفيذية التشريعية والقضائية.

4- وظيفة الإتصال والتي تشير إلى عملية إنتقال المعلومات من البيئة نحو النظام السياسي والعكس.

❖ المستوى الثالث: يشمل وظائف الحفاظ على النمو والتكيف المتمثلة في²:

1- وظيفة النمو: وغايتها بقاء وإستمرار النسق السياسي، فأى نظام سياسي من غير الممكن له الإستمرار إلا إذا توصل إلى قواعد تميته، فكل نظام سياسي لا يكتشف عند موت الحاكم قواعد جديدة ليعوضه بشخص آخر بل لا بد من وجود قواعد ثابتة لسد الفراغ الرئاسي في شكل قوانين، بيد أن هذه القوانين

¹ نور الدين حتوت، منهجية البحث في العلوم السياسية (الجزائر: دار الأمة، 2018) ص.110-111.

² عبد الناصر جندلي، تقنيات ومنهج البحث في العلوم السياسية والإجتماعية (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010) ص.229-230.

الفصل الثاني: السياسة العامة تأصيل نظري مفاهيمي

يجب أن تكون مقبولة من طرف المحكومين لذلك يجب أن يتمتع النظام السياسي بنظام إختيار المسؤولين الذين يمكنهم بمزام السلطة.

2- وظيفة التكيف الاجتماعي والسياسي: ويكون ذلك بواسطة وسائل الإعلام والنشر والتي بفضلها يتحصل النظام السياسي على ثقة الشعب والتي تركز تتمتع شرعية النظام السياسي. من خلال إتجاه تحليل النظام فقد عبر دافيد إستون أن السياسة العامة هي عملية توزيع القيم في المجتمع بطريقة سلطوية آمرة، من خلال القرارات والأنشطة الإلزامية الموزعة لتلك القيم في إطار عملية تفاعلية بين المدخلات والمخرجات والتغذية العكسية¹.

فالساسة العامة هي تقاسم للموارد المالية والمادية في المجتمع من طرف الجهات والمؤسسات الحكومية التي تملك حق التقسيم مع مختلف الفواعل حسب دور كل فاعل ومكانته ضمن السياسة العامة في ظل نشاط النظام السياسي بين إستقبال المدخلات وإنتاج المخرجات وتلقي الرد على المخرجات وهو ما يسمى بالتغذية الرجعية.

أما بتعبير جابريال ألوند فالسياسة العامة "تمثل محصلة عملية منتظمة من تفاعل المدخلات (مطالب- دعم) مع المخرجات (قدرات وقرارات وسياسات) للتعبير عن أداء النظام السياسي ضمن قدراته (الإستخراجية التنظيمية التوزيعية الرمزية والإستجابة الدولية) عبر القرارات والسياسات المتخذة"²، لقد أضاف ألوند لنموذج تحليل النظام في السياسة العامة دور الوظائف التي تقوم بها المؤسسات الحكومية ومدى تحكمها في أداء تلك المهام وكما عبر عنها بالقدرات، فدى تحكم النظام السياسي في مختلف العمليات وتحقيق التوازن بين إستقبال المدخلات وتقديم المخرجات وتحقيق الرضى لأكبر شرائح وأهمهم على مستوى الداخلي والخارجي هو ما يضمن بقاء وإستمرار النظام السياسي وتحقيقه لمختلف الأهداف التي يكون قد رسمها أو خطط للوصول إليها.

أما "بربارة مكلينان Barbara Mc.Clennan" فعرفت السياسة العامة بأنها "النشاطات والتوجهات الناجمة عن العمليات الحكومية إستجابة للمطالب الموجهة من النظام الإجتماعي إلى النظام السياسي"³،

¹ عبد النور ناجي ومبروك ساحلي، تحليل السياسة العامة للدولة تأثير السياسة التشغيلية للدولة: بالوضع السياسي والأيدولوجي الجزائري نموذجاً، مرجع سابق، ص.30.

² فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق، ص.33.

³ يوسف أزروال ويلي لعجال، "تقييم السياسات العامة: دراسة في دور الفواعل الرسمية بالجزائر"، حوليات جامعة الجزائر 1، م.35، ع.02 (2021) ص.244.

الفصل الثاني: السياسة العامة تأصيل نظري مفاهيمي

وبتعبير "بيترز جاي Peters B. Guy" فالسياسة العامة هي "أسلوب محدد من نمط الأعمال التي يتخذها المجتمع جماعياً أو عن طريق ممثليه لمعالجة مشكلة معينة لتحقيق مصلحة عامة لكافة أفراد المجتمع أو لفئة محدودة منه"¹.

تعد السياسة العامة مجال مناورة النظام السياسي الذي يعد جزء في النظام الاجتماعي محاط ببيئتين داخلية وخارجية يستقبل المدخلات ويحولها لمراكز القرار لتصبح قرارات وسياسات تسمى بالمرجات ليأتيه الرد على المخرجات ويسمى التغذية الإسترجاعية تحول إلى مدخلات مجدداً، وبهذا الشكل يبقى النظام السياسي يعمل من خلال هذه الديناميكية الحيوية التي تمدّه بالطاقة والقدرة على الإستمرار والبقاء والدافعية للتطور.

ج- إتجاه ممارسة القوة في السياسة العامة:

إن لمفهوم القوة معاني عدة قد تعني القدرة أو التأثير أو الطاقة أو الموهبة أو إمتلاك الموارد، لقد عرفها "تالكوت بارسونز Talcott Parsons" بأنها القدرة على الوصول إلى غايات معينة تحظى بالقبول العام من جانب المجتمع، أما "روبرت دال Robert Dahl" فيعرف القوة بأنها القدرة على جعل شخص آخر يقوم بعمل أو نشاط أو تصرف لم يكن ليقوم به بغير تدخل الشخص أو الظاهرة أو الجهة التي قامت بالتأثير على ذلك الشخص وغيرت تفاعله أو تصرفه²، يمتلك أصحاب القوة أو السلطة مجموعة من الميزات التي يتفوقون حولها والتي تمنحهم القدرة على السيطرة وتوجيه الوحدات الأخرى، وبهذا يصل الفاعل الأساسي للتفوق والتأثير في صنع السياسة التي تضمن له تحقيق القيم التي يريد الحصول عليها.

يعرف "هارولد لاسويل Harold Lasswell" السياسة العامة على أنها "من يحصل على ماذا؟ ومتى؟ وكيف؟"، وبعبارة أخرى فالسياسة هي دراسة التأثير والمؤثر والسياسة العامة هي تفضيلات المؤثرين (النخبة) الذين يستفيدون إلى أقصى حد مما يمكن الحصول عليه من القيم المتاحة³.

يعبر لاسويل من خلال منظور القوة أن السياسة العامة هي قيام مجموعة من الفاعلين المؤثرين في الحصول على مجموعة من القيم عن طريق إمتلاك الفاعل للقوة والقدرة على الحصول على مكاسب يريدها

¹ - خالد عطاالله، السياسة العامة بين التخطيط والتنفيذ الجزائر أنموذجاً (عمان: دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع، 2018) ص.32.

² - Robert A. Dahl, "The Concept of Power," *Behavioral Science*, Vol.02, Iss.03 (January, 1957) P.203.

³ - Harold D. Lasswell, *Politics: Who Gets What, When, How* (New York: McGraw-Hill Book, 1951) P.475.

الفصل الثاني: السياسة العامة تأصيل نظري مفاهيمي

وتحقيق أهداف يبتغي الوصول إليها، في الوقت الذي يريده سواء بمفرده كفاعل رئيسي وأساسي أو تضامنه مع مجموعة من الفواعل التي تشترك معه في خصائص محددة.

السياسة العامة بتعبير "ديفيد إستون" هي "التخصيص السلطوي للقيم على مستوى المجتمع ككل"¹، أي أن السياسة العامة مجموعة من الموارد المختلفة تقوم السلطات الحكومية وبحكم إمتلاكها لسلطات الدولة من قوة الإكراه المشروع والقدرة القانونية على التحكم، تقوم بتقسيم تلك الموارد على أفراد المجتمع وأصحاب المصلحة بالطريقة التي تراها مناسبة.

أما "مارك ليندنبيرك Mark Lindenberg" و"بنيامين كروسي BenYamamen Crosby" فيعرفان السياسة العامة بأنها "عملية نظامية تحظى بميزات دينامية متحركة للمبادلة والمساومة وللتعبير عن يحوز على ماذا؟ متى؟ وكيف؟ كما تعبر عما أريد أنا؟ ومن يملكه؟ وكيف يمكن أن أحصل عليه؟"². وبالتالي فالسياسة العامة عند أصحاب منظور القوة في السياسة العامة توصف بكونها صراع بين الفواعل وأصحاب المصلحة المرتبطين بالسياسة العامة للحصول على مزايا ومقدرات معينة كل حسب القوة التي يمتلكها والقدرة على التأثير الذي يمتلكها من يوجه السياسة العامة لتحقيق مصالحه والوصول إلى أهدافه سواء بشكل كلي أو جزئي والذي يكمل صراعه للوصول إلى الكل بعد الجزء.

د- الاتجاه السلوكي في دراسة السياسة العامة:

يشمل السلوك السياسي جوانب مختلفة من الأعمال والنشاطات المتصلة بالحياة السياسية بكل جوانبها كالمشاركة الانتخابية والحق في التصويت والإهتمام بالسياسة فهناك تقسيم شائع في العلوم السياسية للسلوك التقليدي وغير التقليدي، يتكون السلوك السياسي التقليدي في الغالب من الأنشطة التقليدية التي تتم عبر المؤسسات الحكومية، مثل صناعة القرارات والإتصال بالسياسيين والمسؤولين الحكوميين ومناقشة السياسة وسن القوانين واللوائح وغيرها³.

أما السلوك غير تقليدي فقد ظهر بظهور الفواعل المؤثرة الجديدة كالمجتمع المدني وكذلك الناشطين السياسيين الذين ينشطون في المجال العام اللاحقومي بتعبير "يورغان هابرماس" الذي يؤكد ضرورة وجود هذا المجال لتحقيق التوازن بين المجال الحكومي واللاحقومي، ولتحقيق غاية الديمقراطية في حكم الأغلبية

¹ عبد النور ناجي ومبروك ساحلي، تحليل السياسة العامة: للدولة تأثير السياسة التشغيلية للدولة بالوضع السياسي والأيدولوجي الجزائر نموذجاً، مرجع سابق، ص.29.

² يوسف أزروال ويلي لعجال، مرجع سابق، ص.246.

³ - Andreyanna Ivanchenko et al., "Personality Traits as Determinants of Political Behavior: Ukrainian Electoral and Voting Tendencies," *Studia Politica*, Vol.19, Iss.03-04 (2019) P.443.

مع الحفاظ على حقوق الأقليات يجب أن يكون التوازن (التوازن هنا ليس التساوي/التماثل) بين المجال الحكومي بمختلف مكوناته وفواعله والمجال العام الاحكومي ومكوناته، واختلال هذا التوازن يخرج لنا إما دولة متسلطة من خلال تضخيم الفواعل الحكومية وتقزيم دور الفواعل الاحكومية، أو دولة فاشلة لا تسيطر على الأوضاع أو طغيان الفواعل الاحكومية وضعف الفواعل والأجهزة الحكومية.

كما يؤكد "هربرت هايمان" أن السلوك السياسي نتاج للتنشئة السياسية للفرد فهو يحدد أشكال السلوك السياسي للفرد حسب المعطيات التي يتعرض لها ويتأثر بها منذ بداية تنشئته الاجتماعية¹، فالسلوك السياسي يعتمد على التصرفات والأفعال الضمنية الخفية أو المباشرة المتعلقة بأي قضية سياسية سواء صدرت عن المؤسسات الحكومية والأفراد المنضون تحتها، أو مختلف الأفراد والتنظيمات غير الحكومية التي تكون لها علاقة بالقضايا أو القضية السياسية التي يتم التفاعل حولها.

يعرف "فيليب كوبر Philip Cooper" وآخرون السياسة العامة بأنها "إجابة أو رد لمواجهة مشكلة معينة"²، فالسياسة العامة من خلال تعبير كوبر وزملائه هي سلوك سياسي لحل مشكلة أو رد فعل للوصول لحلول المشاكل العامة التي تواجه السلطات الحكومية، فهذا التعريف وإن كان مصيب في جانب معين في تعريفه للسياسة العامة لكنه يتناسى أيضا أن السياسة العامة لا تحل المشاكل فقط بل تحاول الوصول للتنمية في الدولة وتحقيق مكاسب للأجيال القادمة وخلق فرص جديدة من خلال التخطيط المتوسط والبعيد المدى الذي يعد من أهم السياسات التي تحاول دائما الدول المتقدمة وضعها كأولوية وكروية لصناع السياسة العامة، وكذا في بعض الدول المتخلفة التي تحاول إجراء تغييرات تنموية على مستوى دولها للانتقال من المستويات الأقل للأرقى والأفضل.

أما بتعبير "ريتشارد هوفيربرت Richard Hofferbert" فالسياسة العامة "مجموعة قرارات يتخذها فاعلون معروفون بهدف تحقيق غرض عام"، يوضح هوفيربرت أن السياسة العامة هي سلوك سياسي يصدر في شكل قرار سياسي من طرف الأجهزة الحكومية المكلفة بصنع السياسة العامة، وكل ذلك من أجل تحقيق الصالح العام أو المصلحة العامة، الذي ينتج عنها إستفادة أكبر عدد من المواطنين من مخرجات تلك السياسة العامة³.

¹- Sidney Verba, "Political Behavior and Politics," *World Politics*, Vol.12, Iss.02 (1960) P.282.

²- عبد النور ناجي ومبروك ساحلي، تحليل السياسة العامة للدولة وتأثر السياسة التشغيلية للدولة: بالوضع السياسي والأبيولوجي الجزائر نموذجاً، مرجع سابق، ص.27.

³- ثامر كامل الخزرجي، "السياسة العامة وأداء النظام السياسي"، مجلة العلوم السياسية، ع.33 (2006) ص.133.

الفصل الثاني: السياسة العامة تأصيل نظري مفاهيمي

أما "خيرى عبد القوي" فيرى أن السياسة العامة هي "تلك العمليات والإجراءات السياسية وغيرها التي تتخذها الحكومة قصد الوصول إلى إتفاق على تعريف المشكلة، والتعرف على بدائل حلها أو أسس المفاضلة بينها تمهيدا لإختيار البديل الذي يقع تنفيذه على شكل سياسة عامة ملزمة، تنطوي على حل مرضي للجميع"¹، فبتعبير خيرى عبد القوي السياسة العامة سلوك سياسي إجرائي تنفيذي حكومي فهي مجموعة من المراحل التي يجتازها صناع السياسة العامة للوصول لحلول ترضي أغلب الفواعل الذين تتقاطع مصالحهم مع السياسة محل الصنع، أما "ويليامز جينكينز William Jenkins" يرى أن السياسة العامة هي "مجموعة من القرارات المترابطة التي تتخذها جهة فاعلة سياسية أو مجموعة من الجهات الفاعلة فيما يتعلق بإختيار الأهداف ووسائل تحقيقها ضمن وضع محدد فيجب من حيث المبدأ أن تكون هذه القرارات ضمن سلطة تلك الجهات الفاعلة لتحقيقها"².

فالسياسة العامة حسب الإتجاه السلوكي هي مجموعة أفعال وسلوكات سياسية للفاعلين الحكوميين قصد تحقيق أهداف معينة وحل مشاكل عامة وتطوير وتنمية مجالات صنع السياسة العامة عبر إصدار قرارات ذات صبغة تنفيذية وطبيعة إلزامية ترمي لتحقيق المصلحة العامة كهدف أساسي ورئيسي. ومن خلال ما سبق ذكره من تعاريف لمجموعة من المختصين والمفكرين في حقل السياسة العامة يمكننا تقديم تعريف إجرائي للسياسة العامة بصورة عامة بأنها إدراك فكري ومعرفي لصناع السياسات بنجايًا وطرق صنع السياسة (من مبدأ العلم قبل العمل)، وكذلك معرفتهم لأهداف صنع السياسة وتحقيقها للمصلحة العامة، وبعدها يتم الإنتقال للجانب الفني والإجرائي لصنع السياسة من خلال فهم وإدراك المشاكل العامة وجمع معلومات لوضع بدائل لحل المشكلة بشكل فردي أو جماعي يتم المفاضلة بين البدائل وفق نسب المخاطرة والربح والخسارة يتم إعتداد البديل في شكل مشروع تنفيذي أو قرار سياسي أو قانون وغيرها، وبعدها توجه للجهات المكلفة بالتنفيذ وأثناء وبعد التنفيذ تقوم السلطات المكلفة بمراقبة التنفيذ وتقييمه وتقويم السياسة إذا احتاجت إلى ذلك، فتساهم مجموعة مختلفة من الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين في مراحل صنع وتنفيذ السياسة حسب النظام السياسي نوعه وتقاليده وجودة الفاعلين المؤثرين في صنع وتوجيه السياسة العامة.

¹ - ثامر كامل الخزرجي، *النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة* (عمان: دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004) ص.28.

² - Michael Howlett et al., *Studying Public Policy: Principles and Processes* (Ontario: Oxford University Press, 2018) P.03.

يبقى هنالك تمايز بين الدول وإيديولوجياتها السياسية ونظام الحكم فيها، وتطور الدولة وتختلفها وهو ما يخلق إختلاف في صنع وتنفيذ للسياسة العامة والفواعل المتدخلون فيها، إضافة لتطبيق مبادئ المشاركة السياسية الموسعة أو الضيقة والجودة والقوة التي تمتلكها المؤسسات الحكومية وكذا الفواعل اللاحكومية في التأثير في السياسة العامة وتوجيهها، وبإختصار شديد يمكننا تعريف السياسة العامة بأنها تحرك أو نشاط حكومي يؤدي لإحداث آثار معينة، ينطلق من وجود مشكلة عامة ليصل لتحقيق مصلحة عامة.

المطلب الثاني: التطور المعرفي لحقل السياسة العامة

The Intellectual Development of Public Policy

عرف ظهور وتطور حقل السياسة العامة وخاصة توازيه مع الكثير من التغيرات في مجال العلوم السياسية الكثير من التأويلات، فينسب أصل السياسة العامة لهارولد لازويل عند البعض وليكزيل درورو عند مجموعة من الباحثين، أو يرجع ظهور حقل السياسة العامة لتشارلز لندبلوم أو غيرهم، ولكن ما هو مؤكد وبارز من خلال دراسة مسار نشأة وتطور السياسة العامة أن لكل من المفكرين السابقين وغيرهم وحتى المفكرين في العصور السابقة أثر ودور في وصول هذا الحقل المعرفي لما هو عليه وحتى المستقبل الذي سيصل إليه حقل السياسة العامة، وستحاول الدراسة بإختصار التطرق لأهم محطات جذور نشأة السياسة العامة ظهورها وتطورها.

أولاً: مرحلة ما قبل ظهور السياسة العامة Before the Advent of Public Policy

إهتمت أديبات الفلاسفة والمفكرين السياسيين الأوائل بنظم الحكم والبناء المؤسسي للحكومة والتبرير الفلسفي لوجودها، مع التركيز على دراسة الدستور وشكل قيام وتنظيم الدولة ومهام السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية من حيث التكوين والصلاحيات وبالتالي إقتصار التفكير السياسي التقليدي على بنية ووظيفة المؤسسات الحكومية دون الإهتمام بالفواعل الأخرى، وقد إعتبر مفكرو تلك الحقبة ولفترة طويلة بأن الدولة هي الوحدة الأساسية للتحليل¹.

نجد في الحضارة الإغريقية/اليونانية القديمة مثلاً "أرسطو" وفي كتابه السياسة قام بجمع 158 دستوراً للمدن القديمة بهدف دراسة أي الأنظمة السياسية قادر على تحقيق مقاصد المصلحة العامة²، أما عن

¹ عبد النور ناجي ومبروك ساحلي، تحليل السياسة العامة للدولة وتأثير السياسة التشغيلية للدولة: بالوضع السياسي والأيدولوجي الجزائر نموذجاً، مرجع سابق، ص. 41-42.

² خالد عطاالله، مرجع سابق، ص. 24.

الفصل الثاني: السياسة العامة تأصيل نظري مفاهيمي

الحضارة الرومانية فقد تميزت بإهتماماتها القانونية والعسكرية فيما يتعلق بشئون السلطة والحكم، وذلك راجع إلى التوسع الذي وصلت إليه الإمبراطورية وتعدد مناطق نفوذها، ومن أشهر مفكرها "سنيكا" و"شيشيرون" اللذين كان لهما إسهامات كبيرة في مجال القانون الطبيعي¹.

ظهر جيل جديد من المفكرين السياسيين منهم "نيقولا ميكافيلي" الذي عالج موضوع الملك والوصول إليه وتسيير الحياة العامة وإدارة مختلف أنواع الصراع، مع الحفاظ على المنصب والبقاء لأطول فترة فيه كما وضع أنواع الحكومات الموجودة أثناء حياته ونشاطاتها والإختلافات بينها في ممارسة سلطاتها²، أما "جون جاك روسو" فقد كان من مؤسسي نظرية العقد الإجتماعي والذي إعتد في تفسير قيام الدولة الحديثة على الحرية وسمو القانون وهي أهم مبادئ الحكم الديمقراطي، حيث عبر "أن الشعب الحر يخضع ولكنه لا يستعبد، وله رؤساء لا أسياد ولا يخضع إلا للقانون ذلك أنه بقوة القوانين لا يخضع للناس"، كما يتطرق للحكومة تكوينها وعملها ونشاطاتها³.

كما كان للحضارة الإسلامية مساهمات عديدة فيما عرف بالفكر السياسي وعمل ولي الأمر وبطانته والتي تسمى في عصرنا بالسلطة الحكومية والتي تعد صنع السياسة العامة من أعمالها الرئيسية ونشاطها الأساسي في سعيها لتحقيق المصلحة العامة، فوجد كتاب (قوانين الوزارة وسياسة الملك) "للماوردي" الذي يقدم مفهوم الوزارة ومهام الوزير ونشاطاته ضمن أدائه لواجبه الحكومي وذلك وفق الشريعة الإسلامية والذي عبر عنه بقوله "واعلم أيها الوزير أنك مباشر في تدبير ملك له أسس وهو الدين المشروع، ونظام هو الحق المتبوع..."⁴، كما نجد مؤلف (بدائع السلك في طبائع الملك) "لإبن الأزرقي" الذي يشرح فيه ما يجب على الملك فعله وحدود نشاطاته، وتعيين الوزير والصلاحيات التي يجب أن تصدر عن هؤلاء بصفتهم ولاة الأمر وقادة الدولة⁵.

¹ - النعمي السائح العالم، "مفهوم صنع السياسة العامة ومراحلها"، الأستاذ، ع 11 (2016) ص 159.

² - نيقولا ميكافيلي، كتاب الأمير لميكافيلي، ترجمة: أكرم مؤمن (القاهرة: مكتبة إبن سينا للطبع والنشر والتوزيع، 2004) ص 21.

³ - جان توشار، تاريخ الأفكار السياسية ج 02: من عصر النهضة إلى عصر الأنوار، ترجمة: ناجي الدراوشة (دمشق: دار التكوين للتأليف والترجمة والنشر، 2010) ص 572-573.

⁴ - أبو الحسن علي ابن محمد بن حبيب الماوردي، مرجع سابق، ص 122.

⁵ - محمد بن علي بن محمد الأصبحي إبن الأزرقي، بدائع السلك في طبائع الملك ج 01، تحقيق: علي سامي النشار (القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والترجمة، 2008) ص 155.

رغم مرور فترات زمنية من بداية تبلور الفكر الفلسفي منذ الحضارة الإغريقية إلا أنه لم يكن يشار لهذا التوجه بالتوجه الفكري السياسي أو فلسفة السياسة العامة، إلا أن هذا التراكم الفكري هو ما أنتج العلوم السياسية كعلم قائم بذاته وبالتالي فهو مرتبط بالدراسات السياسية بصفة عامة ودراسات السياسة العامة بصفة خاصة، فالتطور التدريجي للفكر السياسي والتعقيدات الناتجة عن الحركية الاجتماعية ساهم في إزدهار دراسات السياسة العامة التي تعد من أهم التخصصات الدراسية في وقتنا الحاضر، فمن الممكن أن تصبح السياسة العامة في المستقبل علم قائم بذاته منفصل عن العلوم السياسية.

ثانياً: المرحلة التقليدية/ظهور حقل السياسة العامة

Emergence of Public Policy Specialisation

رافق إستقلال الدراسات السياسية عن العلوم الاجتماعية والفلسفة تبلور العلوم السياسية كعلم قائم بذاته كما شهد هذا التطور بروز طرح جديد في معالجة القضايا السياسية ودراساتها بمنهجية علمية متخصصة، مما أدى لظهور دراسات في مجالات عدة أهمها السياسة العامة، وتطور هذا المجال في مطلع الخمسينيات من القرن العشرين من خلال أعمال "هارولد لازويل" الذي تناول بالدراسة في كتابه "من يحصل على ماذا؟ متى؟ وكيف؟" جوهر العمليات التبادلية والتوزيعية المتضمنة في صنع السياسة العامة وتنفيذها¹، وكتابه مع "دانيال ليرنز" عام 1951م المعنون بـ "علوم السياسات: التطورات المعاصرة في الهدف والأسلوب"، حيث أراد لاسويل تطوير بحوث سياسية نوعية ضمن دراسات إجتماعية تطبيقية تشكل وسيط بين الأكاديميين وصناع القرار الحكوميين والمواطنين العاديين من خلال توفير حلول موضوعية للمشكلات العامة، مع إنتاج نقاش سياسي مثمر حول القضايا السياسية الآتية الملحة².

كما نجد في فترة نشأة وتطور تخصص السياسة العامة إسهامات مجموعة أخرى من المفكرين مثل "شارلز لندبلوم Charles Lindblom" والذي أصدر مقال بعنوان "علم الخوض في الوحل" والذي إنتقد الأسلوب المعياري القيمي والعقلاني الذي طرحه لازويل، وطرح أساليب معالجة المشكلات العامة كما قدم "أرون ولدافسكي Aaron Wildavsky" كتاب حول عملية إعداد الموازنة العامة والذي أكد خلاله أن الموازنة تخضع للرؤى السياسية كما تعكس توجهات السياسة العامة، كما لا ننسى إسهامات "يكرزيل دورور Yakzil Douror" الذي يعتبر من رواد حقل السياسة العامة، فقد حدد الإطار المنهجي لحقل تحليل السياسة العامة كما بدأ ببناء الإطار المنهجي لدراسات السياسة العامة، ووضح عجز العلوم الاجتماعية

¹- Harold D. Lasswell, Op.Cit, P.295.

²- Peter DeLeon, "The Historical Roots of the Field," in *The Oxford Handbook of Public Policy*, ed. Robert Goodin et al., (New York: Oxford University Press, 2006) P.39.

عن صنع السياسات وعدم قدرة الإدارة العامة عن تقديم مرتكزات عملية يمكن الإعتماد عليها في عملية تحليل السياسة العامة¹.

عرفت المرحلة التقليدية لظهور وتطور دراسات السياسة العامة والتي كانت متزامنة مع الثورة الفكرية في العلوم السياسية سواء من ناحية المواضيع التي يعالجها هذا العلم أو من خلال منهجية دراسته، فكانت الدراسات تنصب في حل المشاكل والتطرق للقضايا الخاصة بالدولة والحكومة من خلال البنى الحكومية وتنظيم الهياكل والمؤسسات الرسمية، مع التطرق لوظائف تلك التنظيمات السياسية والإدارية والطرق الأفضل والأحسن في بناء تناغم بين جدليتي المشكلة العامة والمصلحة العامة.

ثالثاً: المرحلة الحديثة (السلوكية وما بعد السلوكية)

Modern Stage (Behaviourism and Post-behaviourism)

مع تطور العلوم السياسية وبحوث السياسة العامة ظهر توجه جديد في الدراسات السياسية بدايات ستينات القرن العشرين والذي سمي بالمدرسة السلوكية Behavioral School، حيث تم التحول من اعتبار الدولة هي الوحدة الرئيسية في التحليل السياسي إلى تعدد وحدات التحليل، كما تم تسليط الضوء على السلوكيات المصاحبة لأعمال الحكومة وتحليلها، ودراسة القواعد النفسية والاجتماعية لسلوك الأفراد والجماعات ودراسة محددات التصويت في الانتخابات والنشاطات السياسية الأخرى، ووظائف الجماعات المصلحية والأحزاب السياسية وعمليات التوزيع المختلفة، وسلوك الصراع بين السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية والإختلافات بين تلك الصراعات في النظم الديمقراطية والنظم الشمولية².

إعتمد التوجه على آلية واضحة لوصف عمليات السياسة العامة وشرح أسباب ونتائج الأنشطة الحكومية والتركيز على وصف واضح لمضمون السياسات، من خلال تحليل أثر القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية فضلاً عن تقويم نتائج السياسة العامة على المجتمع المتوقعة وغير المتوقعة وأصبح مفهوم السلوك هو الرمز المتحكم في دراسة علم السياسة، حيث حل مفهوم النظام بدلاً من مفهوم الدولة وصار كل ما يختص بالدولة (مدخلات ومخرجات النظام السياسي)، وهو ما إستدعى إيجاد سبل مناسبة في أدوات البحث العلمي لموضوعات وتحليلات السياسة العامة، فتم الإعتماد على الجوانب الكمية خلال قياس الرأي العام وعمليات المسح الاجتماعي والإستبيان في ضوء المناهج الإحصائية وغيرها من العمليات الكمية³.

¹ - حسن عبد الله الدعجة، صنع السياسات العامة (عمان: وزارة الثقافة، 2019) ص.33-37-38.

² - نفس المرجع، ص.31.

³ - فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق، ص.28-29.

الفصل الثاني: السياسة العامة تأصيل نظري مفاهيمي

تطورت الأبحاث والدراسات المتخصصة في السياسة العامة وظهرت دراسات حديثة بأسس جديدة وما سمي بما بعد السلوكية أو السلوكية الجديدة Post-behavioralism مرتبطة بمفهوم المجال العام Public Sphere، الذي يشتمل على نشاطات وتفاعلات منظومة المدخلات التي تتمثل في الأحزاب السياسية وجماعات المصالح والرأي العام والسلوك الاجتماعي، كما ظهرت دراسات تتعلق بالقضايا السياسية Political Issues التي تعنى بموضوعات الحياة الإنسانية والاجتماعية وتحول إهتمام علماء السياسة لدراسة قضايا السياسة العامة الحديثة كدور المؤسسات السياسية غير الحكومية والمؤسسات الأهلية والأفراد في صنع السياسة العامة مع إنتاج دراسات السياسة العامة المقارنة¹.

كما تم تسليط الضوء على مجالات جديدة كدورات السياسة والتي تم إستخدامها كوسيلة لتنظيم السياسة العامة ويتمثل الإقتراح أنه ينبغي لصناع السياسات تقسيم العملية لسلسلة مراحل تضمن نجاح السياسات، حيث أن صنع السياسات عملية لا تنتهي يجب تصنيفها في دورة تتكرر ولا تزال الدورة تُستخدم في الكثير من دوائر صنع السياسات في النظم المقارنة، وظهرت مواضيع دراسة جداول الأعمال الحكومي وصياغته وتنفيذه، مع بداية بروز قضايا جديدة ذات علاقة بالسياسة العامة تستحق الإهتمام كالمؤسسات الجديدة والإختيار العقلاني وشبكات السياسات (والحوكمة المتعددة المستويات)².

عرف ظهور المدرسة السلوكية وما بعد السلوكية تغير ملحوظ في صنع السياسة من حيث الوحدات السياسية وتحولاتها والمواضيع/القضايا التي صاحبت خروج المنتظم الدولي من حرين عالميتين ودخول مرحلة الدول حديثة الإستقلال وحاجتها لنماذج تعتمد عليها في إنشاء أنظمتها السياسية، وبروز الحرب الباردة وتفوق الولايات المتحدة وإعلانها عن إنطلاق عهد جديد في ظل الأحادية والقطب المسيطر.

شهدت المرحلة الحديثة في دراسة السياسة العامة ظهور مجموعة من الأعمال العلمية والبحثية التي إرتبطت بهذه المرحلة والتي من ضمنها، كتاب العلوم السياسية والسياسات العامة "أوستن راني Austin Ranney" والذي يعكس الكتاب تطور حقل السياسة العامة، أما توماس داي وكتابه المعنون بفهم السياسات العامة في طبعته 13 وكتاب التنفيذ لولدافسكي وبريسيان فقد عملا على ترسيخ وتطوير حقل السياسة العامة وأصبحوا من أهم المراجع في التخصص³.

¹ - فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق، ص.30.

² - Paul Cairney, *Understanding Public Policy: Theories and Issues* (UK: Palgrave Macmillan, 2012) P.06-07.

³ - حسن عبد الله الدعجة، مرجع سابق، ص.37-38.

رابعاً: المرحلة المعاصرة (بعد 1990) (Contemporary Stage (After 1990)

خلال تسعينيات القرن العشرين وما بعده حدثت تغييرات على دور الدولة مع إرتفاع درجة التفاعل بين مؤسسات القطاعين الخاص والعام وتزايد تأثير الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات الدولية والمنظمات اللاحكومية في التوجهات والخيارات التي تتبناها الحكومات في صنع السياسة العامة¹، كما ساهم تغير مفهوم السيادة وتطور نظم المعلومات والاتصالات خاصة الشبكة العنكبوتية، ظهور فواعل جديدة في صنع السياسة العامة والتي أصبحت تعبر عن إرادة الفاعلين والمؤثرين الذين يعدون أعضاء في شبكة منظمة تدعى حالياً باسم "شبكة السياسة العامة Public Policy Network"، كما ظهرت كتابات جديدة تدرس دور الفواعل الحكومية واللاحكومية وتأثير تفضيلاتها في صنع السياسة العامة².

ساهمت المواضيع الجديدة مع بداية القرن الحادي والعشرون في إضافة زخم للدراسات المتخصصة في حقل السياسة العامة، ومن تلك القضايا التي تم التطرق لها نجد العولمة وتأثيرها على السياسة العامة وتفضيلات الحكومات الوطنية، وإشكالية ظهور سياسات عالمية التي تصنعها جهات معينة وتحاول بالطرق التفاوضية أحياناً وحتى فرضها على بعض الدول بشتى السبل أو عن طريق الموائيق والمؤتمرات الدولية كالسياسات البيئية والمناخ والتنمية المستدامة، ونجد أيضاً قضايا فرضت نفسها على الساحة العالمية وبدأت تؤثر على توجهات السياسة العامة الوطنية كالإنتقال الطاقوي والحكومة/ الحكم الراشد، والتحول الرقمي حيث ساهمت تلك القضايا في إحداث تطورات فكرية ذات أهمية تطبيقية بالنسبة لنشاطات الحكومة كما ساعدت في بناء نموذج معرفي خاص بحقل السياسة العامة، إضافة للتراكم البحثي والعلمي في هذا المجال.

المطلب الثالث: مكونات/عناصر السياسة العامة Components of Public Policy

تمتلك عمليات السياسة العامة مجموعة من العناصر التي ترتبط ببعضها، تعد هذه المكونات ضرورية ولا بد من وجودها وتوفرها في أي سياسة عامة وقد إتفق مجموعة من الباحثين عليها ويمكن أن نوجزها في سبعة عناصر أساسية والتي سوف نتطرق إليها فيما يلي:

1. المطالب السياسية Political Demands:

تشمل كل ما يقدم لصناع السياسة العامة من طرف مختلف الفواعل الحكومية واللاحكومية، للتحرك إزاء قضية معينة أو التوقف عن المضي في إتجاه ما، وهذه المطالب تتراوح بين الإلحاح على

¹- Cecilia Tortajada, "Nongovernmental Organizations and Influence on Global Public Policy," *Asia and the Pacific Policy Studies*, Vol.03, Iss.02 (2016) P.272.

²- حسن عبد الله الدعجة، مرجع سابق، ص.32.

الحكومة للقيام بنشاط معين والمقترحات المحددة المطالبة بفعل محدد والضغط بمختلف الوسائل الشرعية، كمطالبة بعض النقابات العمالية بوقف الإدارة عن تسريح عمالها أو كف بعض النقابات عن التدخل في شئون الإدارات، فالمطالب المطروحة من جانب فئات أو مجموعات إقتصادية أو إجتماعية وغيرها تولد الحاجة إلى إثارة الإنتباه لقيام صناع السياسة العامة بعمل أو نشاط لتحقيق المطالب والحاجيات أو إقناع الأطراف المعنية بالعدول عن تلك المطالب من خلال المفاوضات وتبادل الأفكار والضغط المتبادل وهو نقطة البدء في دراسة عملية صنع السياسة العامة¹.

2. الخطب والتصريحات الرسمية Speeches and Official Statements:

وهي تعبيرات رسمية أو عبارات موحية بسياسة عامة، وتشمل الأوامر الشفهية والتفسيرات القانونية والضوابط المحددة للسلوك وآراء الحكام والقضاة وحتى خطب المسؤولين وشعاراتهم التي تعبر عن المقاصد العامة والأغراض المطلوب تحقيقها والأعمال الموجهة نحوها والبيانات التي تصدر عن مختلف الجهات الحكومية، وقد تكون هذه التوجهات غامضة أحيانا الأمر الذي يقود إلى إختلاف وجهات النظر أثناء تفسيرها، وكذلك يحدث حول ما تصدره مستويات حكومية مختلفة من تصريحات فالسلوك الصادر عن المسؤولين المركزيين ليس كالخطب والتصريحات الصادرة عن المسؤولين المحليين وإختلاف صلاحيات صانع القرار حسب مختلف النظم السياسية المقارنة².

3. القرارات السياسية Policy Decision:

وتمثل ما يصدره المسؤولون الحكوميون المخولون قانونيا ورسميا من الأوامر ومن التوجيهات المعبرة عن محتويات وإجراءات السياسة العامة، وعن إرادة الحكومة المستجيبة مع المطالب المقدمة إليها أو المتعاكسة معها، وتشتمل تلك القرارات على الأطر التشريعية المتخذة في صيغة القوانين، أو إصدار الأوامر لأغراض التنفيذ ومباشرة التطبيق أو وضع اللوائح الإدارية والقواعد التنظيمية الموجهة لأعمال الإدارة والمنظمات أو تقديم التفسيرات الإجرائية للعملية القضائية حيال تطبيق القوانين³، حيث تعد هذه العملية من أكثر المهام التي يطلع بها أي مسئول مهما كان منصبه، والتي تعطي له الحق في إصدار مختلف أشكال تجلي السلطة المخول بها سواء من تشريع أو إصدار مراسيم وقرارات تنفيذية أو تنظيمية أو

¹ - جيمس أندرسون، مرجع سابق، ص 17.

² - ثامر كامل الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة، مرجع سابق، ص 29-30.

³ - فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق، ص 41.

الفصل الثاني: السياسة العامة تأصيل نظري مفاهيمي

تفسيرية أو مذكرات وملاحظات إدارية داخلية بين المصالح واللجان والمكاتب الداخلية ومختلف المؤسسات الحكومية الرسمية.

4. المنافع السياسية Political Benefits:

ناتج السياسة هو منتج يتبع إصدار قانون أو قرار تنفيذي أو قضائي، تشمل الأمثلة على ناتج السياسة إنشاء برنامج عام وتوفير مجموعة من الخدمات العامة، هذه المخرجات ناتجة عن أنشطة الحكومة، التي يقوم بها إما موظفوا البرنامج أنفسهم أو من قبل أطراف ثالثة توظفها الحكومة، يشكل ناتج السياسة العامة جزءاً من عملية السياسة العامة، وتحويل المدخلات إلى نواتج وآثار وهي مرحلة وسطى في هذه العملية ترتبط إرتباطاً وثيقاً بتنفيذ السياسات، غير أنها أضيق نطاقاً من التنفيذ حيث أن النتائج الملموسة تشمل تنفيذ النتائج والعمليات التي تولد تلك النتائج¹.

يمكننا تقييم المنافع السياسية عبر اتجاهات أساسية ثلاثة وهي²:

أ) المنظور الفكري: إن مقارنة عمل الأنظمة السياسية وتقييمه بحاجة إلى مراجعة تنوع الإهتمامات والوجهات الفكرية قد يثمن مجتمع أو مجموعة النظام والاستقرار ويثمن آخر المشاركة والحرية، وقد يثمن هذه المنافع بدرجات متفاوتة وقد تتغير أولوياتهم وشدة تمسكهم بهذه الأولويات مع تبدل الزمن والظروف فلا يمكن التهرب من تقييم الأداء السياسي، ويؤكد توجه فكري آخر أن المنافع المرتبطة بالعمليات السياسية كمشاركة المواطنين وحرية المنافسة السياسية فهذا الاتجاه يولي أهمية بالغة للتوجه الديمقراطي وتطوير ممارساتها في الدولة فإن الديمقراطية جيدة والسلطوية سيئة، وتعتبر الأنظمة التي ترفضها أو تفشل في الحفاظ عليها غير ناجحة وفاشلة.

وقد قاد الإهتمام مؤخراً بالإحتياجات البشرية وفي نوعية الحياة وفي مشاكل التطوير الإقتصادي والتركيز على بعض المنافع السياسية مثل الرفاه الإقتصادي، فالنظام السياسي الذي يحسن الرفاه، ويقلل من عدم المساواة ويحسن السلامة العامة يصبح هو النموذج الأفضل، يجب أن يكون لمنافع النظام علاقة بالطريقة التي تعمل بها الأنظمة السياسية وإمكانية التنبؤ بهذه الطريقة، وقدرة الأنظمة على التكيف مع التحديات والتغيرات المحيطة بها.

¹- David Schultz, *Encyclopedia of Public Administration and Public Policy* (New York: Facts On File, 2004) P.331.

²- جابريل إيه آلوند وبجهايم باول الإبن، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر: نظرة عالمية، تر. هشام عبد الله (عمان:

الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 1998) ص.112-114.

ب) منظور العملية السياسية: يتم التمييز بين المنافع مثل الفعالية والمشاركة في صنع السياسات التي يفضلها معظم المواطنين، والتي تعطي النظام السياسي صورة إيجابية، فالمشاركة تزيد من إحساس الفرد بقدرته ومكانته ففي الأزمات الوطنية في معظم البلدان يتطوع الشبان خاصة للخدمة بحماس لا يمكن تفسيره بحسابات بسيطة عن المنافع التي يجنيها الفرد من زيادة فاعلية السياسة، والعدالة وسيادة القانون هي من القيم الهامة في العملية السياسية، ويعتبر الحرمان منها ضربة قاسية للمواطنين لا يمكن التعويض عنها بأي من المنافع الأخرى.

ج) المنظور العملي/التنفيذي للسياسة: يعد الوصول لقيم الرفاهية كميتها ونوعيتها وعدالة توزيعها والتحرر من التدخل في حياة الناس ودرجة معقولة من الخصوصية أمر بالغ الأهمية وكذلك التحرر من الأنظمة والمضايقات الحكومية لكن الحرية شيء أبعد من كبح الأعمال الحكومية، فقد يخرق الحرية والخصوصية أفراد عاديون أو مؤسسات خاصة والواقع أنه يمكن رعاية الحرية بتدخل الحكومة، حين يتدخل البعض في حرية أشخاص آخرين، وتنعكس الحرية على الكثير من المنافع الأخرى كحرية العمل والتنظيم والحصول على المعلومات والإحتجاج، كلها أجزاء لا غنى عنها في المشاركة السياسية الفعالة كما أن لها دورها البارز في منافع سياسية مثل المساواة الاجتماعية والسياسية والإقتصادية.

5. عوائد أو آثار السياسة Policy Impact:

وهي تمثل النتائج التي يحصل عليها المجتمع من تطبيق السياسة العامة سواء كانت مقصودة أو غير مقصودة، التي تنجم عن الفعل والإمتناع عن الفعل فثلاً هل يمكن من خلال تطبيق سياسة معينة تحقيق أهدافها ومعرفة المستفيدين منها؟ أم أنها ربما قد أثرت عليهم سلبياً في عدد من الجوانب؟، قد يبدو أن هذا السؤال من الصعوبة الإجابة عنه بشكل دقيق ولكن آثاره قد تساعد على فهم العلاقة بين السياسة والمتحقق الفعلي والنهائي منها، وهو ما ينبغي مراعاته من جانب محلي السياسة العامة وصانعيها، وهي تساعد على التأكد مما إذا كانت السياسة العامة تسير في المسار المرسوم لها وتحقق الأهداف التي شرعت من أجلها أو لم تتحقق ذلك¹.

ترجع السياسات العامة بالنفع على فئات ومجموعات معينة بينما يمكنها أن تضر بمجموعات أخرى أو تقلل من مكاسبها أو تحد من سلطاتها وصلاحياتها، بقدر ما تعود منافع السياسة العامة على أكبر عدد

¹ - مثنى فائق مرعي العبيدي، مقاربات نظرية في السياسة العامة (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية، 2019) ص. 29-30.

الفصل الثاني: السياسة العامة تأصيل نظري مفاهيمي

من الأفراد والفئات والجماعات المحددة مسبقاً بقدر ما يكون نجاحها وتحقيقها للصالح العام، وتراعي السياسة العامة ترك آثار إيجابية في بيئة النظام السياسي ويستعين صناع السياسة العامة إضافة إلى حل المشاكل أيضاً لخلق التنمية في الدولة وتحقيق الشرعية للنظام السياسي الذي يتجلى في رضى المواطنين عن عمل وأداء مختلف وحدات النظام وصناع السياسة العامة بمختلف مراكزهم ودرجاتهم.

6. النافذة السياسية The Policy Window:

تعد نافذة السياسة فرصة لأصحاب المقترحات لدفع حلولهم التي يرونها أحسن البدائل أو للفت الانتباه إلى مشاكلهم الخاصة، إن فواعل السياسة العامة يترصدون بالحكومة وحولها مع حلولهم ومقترحاتهم في إنتظار المشاكل التي يمكن أن تطفوا من خلالها يمكنهم إرفاق حلولهم، في بعض الأحيان تفتح النافذة بشكل متوقع تماماً والذي يخلق فرصة للعديد من المشاركين لدفع مشروعهم أو إهتمامهم بالبيئة والتنوع الإيكولوجي مثلاً في أوقات أخرى، عند حدوث ذلك بشكل غير متوقع يجب أن يكون الفاعلين السياسيين مستعدين وأن يكون لديهم إقتراحهم، مثلاً إقتراح التقليل من التلوث البحري جاهزاً للنظر فيه وأن تكون مشكلتهم الخاصة موثقة جيداً حتى لا تفوتهم الفرصة، وإعتقاد صناع السياسة العامة أن الوقت المناسب لمعالجة المشكل وبهذه الطريقة حان وقت إدراجه في جدول الأعمال ضمن الملفات والقضايا ذات الأولوية في السياسة العامة¹.

7. إعداد الأجندة الحكومية *Government Agenda Setting:

يعد جدول الأعمال الحكومي مجموعة من المشاكل والأسباب والرموز وغيرها من عناصر المشاكل العامة التي تلفت إنتباه المسؤولين الحكوميين، يمكن أن تكون الأجندة شيئاً ملهوساً مثل قائمة مشاريع القوانين المعروضة على الهيئة التشريعية أو سلسلة من المعتقدات حول وجود وحجم المشاكل وكيفية معالجتها من قبل الحكومة أو القطاع الخاص أو المنظمات غير الربحية أو من خلال العمل المشترك من قبل بعض أو جميع المؤسسات، توجد جداول أعمال على جميع مستويات الحكومة العليا والدنيا والمركزية والمحلية واللامركزية وكل كان حكومي².

تتغير القضايا والتحديات التي تواجه صناع السياسة العامة لأسباب متنوعة، فبعض القضايا تظل قائمة لفترة أطول وتشغل إهتمام أكبر من غيرها فتصبح هذه المشاكل جزءاً من جدول الأعمال العام

¹- John W. Kingdon, *Agendas, Alternatives, and Public Policies*, 02nd Ed (New York: Pearson Education Limited, 2014) P.165-166.

*- مزيد من التفصيل حول الأجندة الحكومية للسياسة العامة أنظر في المبحث الثاني.

²- Thomas A. Birkland, *Op.Cit*, P.169-170.

وهي أكثر المشاكل صعوبة التي لفتت إنتباه صنّاع السياسات العامة، يتغير جدول الأعمال العام مع تغير الأولويات والقيم العامة وعلى هذا النحو فإن جدول الأعمال العام يتصف بالديناميكية، كما يلاحظ "روبرت آيستون" فإن الجمع بين المشاكل التي تواجه المجتمع الحديث ليس ثابتاً من حيث الكم أو النوع، بعض المشاكل تظهر مرة واحدة فهي تصل إلى جدول الأعمال العام ويتم حلها من قبل صنّاع السياسات ولا تظهر مجدداً، وهناك مشاكل أخرى ذات طابع مفتوح فهي لا تتفقم بما يكفي للحصول على الدعم، ولكنها تجذب الإنتباه في بعض الأحيان قد تكون القضية معقدة جداً لا يمكن إيجاد إلا القليل من الحلول المؤقتة مما يعني أن القضية ستظهر في وقت آخر، وبإختصار لجدول الأعمال العام عبارة عن مجموعة متغيرة من القضايا التي غالباً ما لا يمكن التنبؤ بها وتسم بالتقلب في إنتظار إتخاذ مقرري السياسات إجراءات بشأنها، كما يرى "توماس داي" أن تحديد المشكلة أكثر أهمية من تحديد الحل¹.

تعد هذه المرحلة الأكثر أهمية في دورة السياسات لأن ما يحدث في هذه المرحلة المبكرة من عملية السياسة العامة له تأثير حاسم على دورات السياسات اللاحقة بأكملها وعلى نتائجها، وبالتالي فإن الطريقة والشكل اللذين يتم بهما الإعتراف بالمشاكل، هما محددان هامان لمعرفة ما إذا كان صنّاع السياسات سيعالجونها في نهاية المطاف وكيف سيتم ذلك، كما تعد الوسائل والآليات التي تحدد القضايا والشواغل التي تحتاج إلى إجراء حكومي ليست بسيطة نظراً لتداخل عوامل مختلفة².

من خلال هذا المبحث تعد السياسة العامة عموماً مجموع العمليات الحكومية المتعلقة بالمصلحة العامة، تعمل السياسة العامة على تحقيق الأهداف الحكومية ولذا سبق ظهور ممارسة السياسة العامة تشكل مفهومها، كما شهدت السياسة العامة تطور عبر الأزمنة والعصور المختلفة القديمة والحديثة والمعاصرة فلقد ساهمت تلك الفترات في إعادة تشكيل السياسة العامة سواء من جانبها الفكري وحتى التطبيق الممارساتي فكل فترة قدمت إضافة لتخصص السياسة العامة إلى أن وصلت للعصر الحديث، وللتعرف على الجانب الممارساتي من السياسة العامة وجب التطرق لمراحلها التي إتفق أغلب الباحثين عليها أو ماسمي بعمليات السياسة العامة.

¹- Larry N. Gerston, *Public Policy Making: Process and Principles*, 03rd Ed (New York: Routledge, 2015) P.48-50.

²- Michael Howlett et al., *Op.Cit*, P.101.

المبحث الثاني: عمليات صنع السياسة العامة Policy-making Processes

تطرق الكثير من الدراسات لمراحل صنع السياسة العامة أو كما يسميها البعض بدورة السياسة العامة، وقسمتها لمجموعة من المراحل والعمليات المتسلسلة والتي إتفق معظم الباحثين عليها، وتمثلت تلك المراحل في ظهور المشكلة العامة وإدراجها في جدول أعمال حكومي ومن ثم تحديد البدائل التي يمكنها أن تتحول لسياسة عامة وتنفيذها بالإضافة إلى تقييم وتقويم السياسة العامة، ومن خلال دراستنا تم جمع الدورات المتقاربة في حيز واحد وفق التسلسل المعروف في دراسات دورة السياسة العامة.

المطلب الأول: تخطيط السياسة العامة Public Policy Planning

يشمل تخطيط السياسة العامة ظهور وتحديد المشكلة العامة وإدراجها ضمن الجدول الحكومي (الأجندة) وبعدها جمع وتحليل المعلومات وإنهاء بتحديد مجموعة من البدائل التي يمكنها أن تنفذ.

أولاً: تحديد المشكلة Problem Identification

تعد المشكلة نقطة إنطلاق عمليات السياسة العامة والمحرك الرئيسي لباقي المراحل فهي بذلك تعد القاعدة الأساسية لصنع السياسة العامة، تدفع المشاكل السلطات العامة وصناع القرار لمحاولة التعرف على المشكلة وإختيار التحرك لمعالجة وإيجاد حلول لتلك المشاكل عن طريق صنع وتنفيذ سياسة عامة أو تجاهلها والذي يعد أيضاً سياسة عامة.

تنقسم المشاكل الخاصة بالسياسة عامة بتعبير "جوزيف غوسفيلد Joseph R. Gusfield" لنوعين رئيسيين حيث يميز بوضوح بين "المشاكل الاجتماعية والمشاكل العامة" مشيراً إلى أن جميع المشاكل الاجتماعية لا تصبح بالضرورة مشاكل عامة، أما المشاكل العامة فهي تمثل إمتداداً للمشاكل الاجتماعية إلى درجة أنه يتم مناقشتها ضمن المجال العام¹، وللتفريق بين مشاكل السياسة العامة التي يجب أن تدرج في جدول أعمال الحكومة (الأجندة) والمشاكل التي لا تصل لمستوى جدول الأعمال الحكومي لذلك وجب تعريف مشاكل السياسة العامة وكيفية التعرف عليها وكذا طبيعة المشاكل العامة.

أ- تعريف المشكلة العامة:

تطرق الكثير من الباحثين والمختصين في السياسة العامة لتعريف المشاكل العامة، ومن أهمهم "جيمس أندرسون" فتعريفه تعد المشكلة العامة "موقف أو وضع يولد إحتياج أو عدم رضى بين الناس

¹- Peter Knoepfel et al., *Public Policy Analysis* (UK: Bristol University Press, 2007) P.129.

ويلتمس من أجله المساعدة وتدخل السلطات الحكومية للإيجاد الحلول"¹، أما "جون كينغدون John Kingdon" فهو يرى أنه توجد مشكلة عامة "حين يبدأ الناس في التفكير بأن شيء ما يمكن أن يُعمل لتغيير الوضع" مشيراً بذلك إلى أن وجود حل ليس شرطاً لوجود مشكلة عامة وإنما يكفي أن يعتقد الناس إمكانية تغيير الوضع².

والمشكلة بشكل عام هي موقف يثير القلق وعدم الرضى لدى الأفراد وربما يجعلهم يطلبون المساعدة لمواجهة ما يعانون منه، وهذا يقع عادة من جانب الذين يهمهم الموقف أو المتأثرين به أو من جانب المسؤولين أو الممثلين والمتعاطفين معهم، حيث أصبحت المجتمعات المعاصرة تعاني من تعقيد وتزايد المشاكل التي تواجهها في جوانب الحياة المختلفة الأمر الذي يحتم الإنتقائية في تحديد المشاكل التي يتم التصدي لها ومعالجتها فليس بالضرورة أن تلقى كل مشكلة إهتمام الحكومة³.

ب- التعرف على المشكلة العامة:

للتعرف على المشكلة العامة يجب معرفة ما هي الخصائص أو الصفات التي تجعل المشكلة عامة؟، يتفق معظم الناس على أن نفاذ البنزين من سيارة شخص ما يمثل مشكلة خاصة مهما كانت مزعجة له وللركاب الذين معه فهي بذلك لا تعد مشكلة عامة، لكن عند النقص الواسع النطاق والمستمر في البنزين في مدينة أو منطقة يعد مشكلة عامة، فالمشاكل العامة هي المشاكل التي تؤثر على عدد كبير من الناس وترتب عليها آثار واسعة النطاق، بما في ذلك التأثير على الأشخاص غير معينين مباشرة بالمشكلة⁴.

كما يحدد "فيليب غارود Philippe Garraud" ثلاثة شروط مهمة لتحديد المشكلة العامة والمتمثلة في تشكيل مطلب صادر عن فئات إجتماعية معينة، وإثارة خلاف أو مناقشة عامة مع وجود صراع بين الفئات الإجتماعية المنظمة والسلطات السياسية⁵، كما يفرق بعض الدارسين للسياسة العامة في تحول المشكلة الإجتماعية إلى مشكلة عامة، حيث يعبر "ويرنر جان Werner Jann" و"كاي ويجريتش Kai Wegrich" بأن المشكلة الإجتماعية تتحول لمشكلة عامة فقط عندما يتم إدراجها في جدول الأعمال

¹- James E. Anderson, *Public Policymaking Public Policymaking An Introduction*, 05th Ed (Boston: Houghton Mifflin, 2003) P.81.

²- صالح بلحاج، تحليل السياسات العامة ج01: الديناميكية والمعارف الأساسية (الجزائر: مطبعة بن مرابط، 2015)

ص.48.

³- يزن خلو محمد ساجد، السلطة التشريعية وضع السياسة العامة في النظام البرلماني: دراسة مقارنة (عمان: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2019) ص.93.

⁴- James E. Anderson, Op.Cit, P.81.

⁵- Peter Knoepfel et al., Op.Cit, P.130.

الفصل الثاني: السياسة العامة تأصيل نظري مفاهيمي

الحكومي¹، أما "بيتر كنوبفيل Peter Knoepfel" وزملائه فيرون أن تحول المشكلة الاجتماعية إلى مشكلة عامة يكون عندما تلفت المشكلة إنباه الجهات الفاعلة².

يرجع ظهور وتشكل المشكلة العامة لنوعين من الأسباب، فيمكن أن تنشأ المشكلة العامة بطريقة عفوية طبيعية وتطور بعض المشاكل والإضطرابات الاجتماعية لتصبح مشاكل عامة نثير النقاش في الفضاء العام وعلى المستوى اللاحكومي لتصل للمجال الحكومي وتدرج تلك المشكلة في جدول الأعمال الحكومي، وعلى العكس يمكن أن يرجع سبب نشأة المشاكل العامة إلى تدخل قوى لفواعل بصفة منفردة أو بالتعاون من أجل الحصول على منافع معينة، ولتحقيق أهداف سواء كانت خاصة أو عامة وقد تكون تلك الفواعل حكومية أو غير حكومية.

ج- طبيعة المشكلة العامة:

يخضع التعرف على المشكلة وتصنيفها على أنها عامة وكذلك إدراجها ضمن جدول أعمال الحكومة وحتى منحها الأولوية في المعالجة لمجموعة من المعايير أهمها:

- المدة وقوة التأثير: تشير مدة وقوة المشكلة إلى العواقب التي تسببها المشكلة على المستوى الفردي والجماعي وطول مدة المشكلة، فترى الجهات الفاعلة المعنية ما إذا كانت هذه المشكلة خطيرة تستحق النظر فيها وذلك لما تسببه الآثار السلبية الناتجة عنها (مثل التكاليف المالية والضائقة الناجمة عن زيادة البطالة وغيرهم)³، فكلما زادت مدة المشكلة تزايدت قوة تأثيرها وبالتالي على السلطات إدراجها ضمن الأجندة الحكومية لإيجاد الحل النهائي أو تقليص الخسائر التي من الممكن أن تحدثها تلك المشكلة.
- السهولة والتعقيد: قد يُنظر إلى مشكلة بأنها ذات طبيعة ملحة في بعض الحالات التي ترتبط بصدمة تنشئ خارج المجال الحكومي، حيث تقوم الدولة بالاستجابة للمشكلة التي سرعان ما أصبحت واضحة للجميع، تفتح هذه السياقات فرصة سانحة أمام أصحاب المشاريع السياسية الذين يرغبون في تعزيز تفضيلاتهم السياسية وتحقيق بعض أهدافهم⁴.

أما المشاكل الأقل إلحاحا وتعقيدا فقد تتجاهلها السلطات الرسمية أو تتركها لتصل لمستوى معين من التعقيد والشدة للتصرف حيالها، أو تتركها لكي تضمحل وتلاشى تدريجيا بتجاهلها، مثلا قيام حركات

¹- Werner Jann and Kai Wegrich, "Theories of the Policy Cycle," in *Handbook of Public Policy Analysis: Theory, Politics, and Methods*, ed. Frank Fischer et al., (Boca Raton: CRC Press, 2007) P.64.

²- Peter Knoepfel et al., Op.Cit, P.139.

³- Ibid, P.132.

⁴- يزن خلوّق محمد ساجد، مرجع سابق، ص.93-94.

الفصل الثاني: السياسة العامة تأصيل نظري مفاهيمي

إحتجاجية حول سياسات التي تتبعها الحكومة في موضوع مخلفات التصنيع والتلوث البيئي والقيام بحماية البيئة، يمكن أن تتجاهلها الحكومة لوقت معين حتى تشكل تهديد كبير يوجب إدراج مشكلة البيئة ضمن جدول أعمال الحكومة.

- جديدة ومتجددة: تدرج بعض المشاكل على أنها جديدة بسبب إرتباطها بتطور نشاط المجتمعات، فيما تكون مشاكل أخرى قد سبق حدوثها ولم يتم حلها سابقا وعادت للواجهة، أو لم تكن السياسات المتخذة كافية لحلها نهائيا، وكثيرا ما تعتبر درجة حداثة المشكلة عاملا حاسما في قدرتها على الوصول إلى جدول الأعمال الحكومي حيث عبر "أنتوني داووز Anthony Downs" أن المشكلة الجديدة ستنتج بسهولة أكبر في تعبئة الرأي العام، وبالتالي حث الجهات الفاعلة على التدخل ومع مرور الوقت تتوسع المشكلة أو تتخلى تدريجياً عن أهميتها ووزنها في جدول الأعمال لصالح المشاكل الأحدث عهداً¹.

- محيط أو جمهور المشكلة: يتكون محيط المشكلة من مدى أو نطاق آثارها السلبية فيما يتعلق بمختلف الفئات المتأثرة وموقعها الجغرافي وتطور المشكلة بمرور الوقت، ويتطلب معرفة المحيط تحديد دائرة الأشخاص و/أو المناطق التي تتأثر بمشكلة معينة، تتطور الحدود الاجتماعية والمكانية للمشكلة بمرور الوقت وهو ما يرتبط بظهور المشكلة في الفضاء العام².

وإذا كانت الفئات المرتبطة والمتأثرة بالمشكلة ضعيفة ولا تمتلك أدوات الضغط على الهيئات الحكومية أو تعيش في مناطق معزولة فإن إدراج مشاكلها ضمن إطار الأجندة الحكومية أمر مستبعد، أما إذا كان جمهور المشكلة ينتمي إلى مناطق حضرية وتملك تمثيل في المجالس المنتخبة أو تحتوي على قاعدة إنتخابية مهمة فإن إدراج تلك المشاكل يكون بسرعة وتولى بإهتمام كبير في الأجندة الحكومية.

ثانيا: جدول أعمال السياسة العامة (الأجندة) The Public Policy (Agenda)

قبل إدراج أي قضية أو مشكلة في جدول الأعمال الحكومي وجب توفير مناخ مناسب لتلك القضية لكي لا يكون هناك جدل كبير أو إختلافات في الآراء حول ضرورة إدراج مشكلة ما في الأجندة الحكومية من عدمه، تم إطلاق على هذا الوضع إسم "النافذة السياسية Policy Window".

عبر "ديفيد شولتز David Schultz" أن النافذة السياسية تستخدم لوصف لحظة من الزمن توجد فيها فرص لدعاة السياسة لإدخال موضوع أو قضية معينة في جدول أعمال الحكومة أو للفت الإنتباه إلى

¹- Anthony Downs, "Up and Down in the Ecology: The Issue-Attention Cycle," *Public Interest*, Vol.28 (1972) P.40.

²- Peter Knoepfel et al., Op.Cit, P.133.

الفصل الثاني: السياسة العامة تأصيل نظري مفاهيمي

مشكلة عامة معينة، يمكن التنبؤ بالنوافذ السياسية أو لا يمكن التنبؤ بها أي أن المدافعين عن السياسة قد يعرفون أن نافذة معينة ستفتح كل عام مع تجديد التمويل السنوي للبرنامج لذا يجب أن يكونوا مستعدين لفتح نافذة السياسة لأن التغييرات الرئيسية في السياسة العامة قد تؤدي لذلك، كما تفتح نوافذ السياسة نتيجة لأزمة لم يكن من الممكن التنبؤ بها مسبقاً، مثلاً فتحت هجمات 11 سبتمبر 2001م في الولايات المتحدة نافذة سياسية لدعوة شركات الطيران للضغط على الحكومة من أجل زيادة الأمن¹.

1- تعريف جدول الأعمال:

تعد "الأجندة Agenda" كلمة إنجليزية معربة تعني جدول الأعمال أو برنامج العمل ونجد تعاريف كثيرة لمصطلح الأجندة، يقدم قاموس ميريام ويبستر Merriam-Webster's Online Dictionary تعريفين للكلمة "أجندة" أولها "قائمة أو مخطط للأشياء التي يتعين النظر فيها أو القيام بها (جداول أعمال إجتماعات أعضاء هيئة التدريس)"، وأيضاً هو "خطة أو برنامج إيديولوجي أساسي في كثير من الأحيان (أجندة سياسية)"، كما يضع قاموس أكسفورد الإنجليزي The Oxford English Dictionary تعريفاً للأجندة على أنها "برنامج أو خطة عمل ناشئة عن المبادئ أو الدوافع الأساسية أو المثل العليا لفرد أو مجموعة معينة"².

إن جدول أعمال السياسة العامة أو الأجندة هو العملية التي من خلالها تكتسب المشاكل والحلول البديلة أو تفقد إهتمام الجمهور والنخبة، يشير إعداد الأجندة إلى إدراج "المشكلة" فعلياً في جدول أعمال السياسة الرسمية للقضايا التي يتعين معالجتها من قبل الرؤساء أو أعضاء مجلس الوزراء أو البرلمان أو الوزارات الأخرى ذات الصلة، يمكن لأصحاب المصلحة خارج الحكومة أن يقترحوا القضايا التي يجب أن يعالجها صناع السياسات، ولكن يجب أن يخطر صناع السياسات الحكوميون في العملية حتى تتم معالجة المشكلة رسمياً من خلال السياسة³، كما تعرف الأجندة على أنها قائمة الموضوعات أو المشاكل التي يوليها المسؤولون الحكوميون والأشخاص خارج الحكومة المرتبطون إرتباطاً وثيقاً بهؤلاء المسؤولين بعض الإهتمام الجاد في أي وقت⁴.

¹- David Schultz, *Encyclopedia of Public Administration and Public Policy* (New York: Facts On File, 2004) P.331.

²- Thomas A. Birkland, Op.Cit, P.169.

³- Tariro Portia Tendengu, "The Applicability of Agenda Setting Policy Implementation Theory on COVID-19 Lockdown Policy in Southern African Countries," *Open Journal of Political Science* Vol.11, Iss.03 (2021) P.550.

⁴- Werner Jann and Kai Wegrich, Op.Cit, P.45.

من خلال ما سبق يمكننا إعتبار الأجندة الحكومية قائمة المواضيع والمشاكل العامة التي توليها السلطات الحكومية أهمية وتحاول دراستها وإيجاد حلول وتنفيذها، أو وضع ترتيبات معينة تتماشى مع تلك المواضيع وهو ما يعرف بالسياسة العامة.

يختلف المختصون في دراسة الأجندة السياسية بين مصطلح وضع جدول الأعمال وبناء جدول الأعمال، بتعبير "توماس بيركلاند" فوضع جدول الأعمال هو العملية التي تحظى بها المشاكل والحلول البديلة بإهتمام الجمهور والنخبة أو تفقدها، أو أنشطة مختلف الجهات الفاعلة والمجموعات التي تتسبب في زيادة الإهتمام بالمسائل أو تمنعها من جذب الإنتباه¹، إستخدم "روجر كوب Roger Cobb" و"شارلز إيلدر Charles Elder" مصطلح بناء جدول الأعمال للتعبير عن العملية التي يتم من خلالها وضع القضايا على قائمة الخلافات السياسية في مجتمع معين لتنظيم عملية إدارة الصراع بين مختلف الفواعل².

نلاحظ من خلال المصطلحين الإختلاف في صياغة الأجندة الحكومية حيث يمكن أن تضع السلطة الرسمية الأجندة بعد الدراسة المبدئية للمشكلة العامة بصورة عادية ويطلق عليها وضع الأجندة الحكومية، ولكن الإختلاف يظهر عند وجود صراعات بين قوى متعددة لإدراج المشاكل في أجندة السياسة العامة وكل طرف يلح على أهلية وإستعجال المشاكل التي طرحها ليصبح لدينا بناء للأجندة*.

2- أنواع جدول الأعمال:

تنقسم الأجندة (جدول أعمال) حسب المختصين والباحثين لمجموعة من الأنواع والتي من أبرزها:

أ. جداول أعمال نظامي:

يتكون جدول الأعمال النظامي من جميع القضايا التي عادة ما ينظر إليها أعضاء المجتمع السياسي على أنها تستحق الإهتمام وتنطوي على أمور تقع ضمن الإختصاص الشرعي للسلطة الحكومية الحالية والتي تستدعي تحرك من قبل الحكومة³، كما يعبر كوب وإيلدر عن الأجندة النظامية "أنها مجموع القضايا التي ينظر إليها عادة أعضاء المجال العام السياسي على أنها تستوجب الإهتمام العام وتشمل مسائل تدخل

¹- Thomas A. Birkland, Op.Cit, P.168.

²- Nikolaos Zahariadis, "Setting the Agenda on Agenda Setting: Definitions, Concepts, and Controversies," in *Handbook of Public Policy Agenda Setting*, ed. Nikolaos Zahariadis (UK: Edward Elgar Publishing, 2016) P.06.

*- إن إدخال جهة أو مؤسسة أو فاعل معين لمشكلة ما في جدول أعمال السياسة العامة يؤدي إلى مشاركته في إيجاد الحلول وتنفيذها، وهو ما يجعله فاعل مهم ورئيسي في صنع السياسة العامة.

³- Peters, B. Guy, *American Public Policy*, 10th Ed (USA: SAGE Publications, 2016) P.68-69.

الفصل الثاني: السياسة العامة تأصيل نظري مفاهيمي

في الإختصاص الشرعي للسلطة الحكومية الحالية، وبعبارة أخرى فالأجندة هي مجموع نقاط التركيز الرئيسية للعمليات السياسية السابقة لإتخاذ القرار¹.

فالأجندة النظامية هي مجال للنقاش السياسي بين الفواعل المتخصصة لإدراج وتصنيف المشاكل العامة بين المستعجلة التي تحضي بالأولوية والمواضيع غير مستعجلة والقضايا ذات الأهمية الوطنية والجهوية وغيرها من أنواع الجدال الذي يرتبط بقوة وقدرة الفواعل على فرض تفضيلاتهم على المؤسسات الحكومية.

ب. جدول أعمال مؤسسي:

يعرف جدول الأعمال المؤسسي على أنه مجموعة من البنود معروضة صراحة للنظر والنشاط والجدال لصناع القرار الموثوق بهم، يتكون جدول الأعمال المؤسسي من القضايا التي ينظر الأفراد في السلطة داخل مؤسسة معينة بالفعل في إتخاذ إجراءات بشأنها²، وبعبارة أخرى جدول الأعمال المؤسسي يعبر عن وصول قضية ما أو عدة قضايا إلى إهتمام السلطة التنفيذية أو التشريعية أو القضائية، وهو ما يعد مقدمة لإمكانية تنفيذ أو تغيير السياسة³.

يكون عمل الأجندة المؤسسية على مستوى المؤسسات الحكومية سواء المركزية أو اللامركزية التي تمتلك صلاحية صنع السياسة العامة والحق في الإضطلاع بحل المشاكل العامة، خاصة إذا كانت المشكلة العامة تشمل نطاق محدود في الدولة فقد تلجئ السلطات المختصة في المنطقة أو الولاية للمبادرة بحل المشكل وإدراج تلك المشكلة في جدول أعمالها المؤسسي.

ج. جداول أعمال القرار:

يمكن للمؤسسات زيادة "قدرتها الإستيعابية" ويمكنها معالجة المزيد من القضايا في وقت واحد إما عندما تكون هناك العديد من القضايا الملحة أو عندما تتوفر الموارد أو التكنولوجيا متاحة لإدارة هذا العبء المتزايد، ومع ذلك وحتى مع زيادة القدرة الإستيعابية هذه فإن عددا قليلا من المسائل سيصل إلى جدول أعمال القرار الذي يتضمن بنودا توشك هيئة حكومية على إتخاذ إجراء بشأنها، فهذا فهي في مرحلة الإستعداد لإتخاذ القرار والذي لا يتم تراجع عن حل المشكلة والتحرك بإجراءات معينة أصبح

¹- Roger W. Cobb and Charles D. Elder, "The Politics of Agenda-Building: An Alternative Perspective for Modern Democratic Theory," *The Journal of Politics*, Vol.33, Iss.04 (Nov 1971) P.905-906.

²- Peters B. Guy, Op.Cit, P.69.

³- Shaun Bevan and Will Jennings, "The Public Agenda," in *Comparative Policy Agendas: Theory, Tools, Data*, ed. Frank R. Baumgartner et al., (UK: Oxford University Press, 2019) P.219.

أمر ضروري لا بد منه، كما تعد أجندة القرار جدول الأعمال الذي يحتوي على بنود على وشك أن تتخذ هيئة حكومية إجراءات بشأنها مثل مشاريع القوانين أو قضايا المحاكم أو اللوائح¹.

تتخذ المشكلة العامة مساراً إبتداءً من ولوجها لجدول الأعمال فتدخل للجدول النظامي ثم تتجه لجدول الأعمال المؤسسي (الحكومي) أي الجهة أو المؤسسة المكلفة بالمشكلة والتي يجب أن تتخذ القرار وتصوغ السياسة العامة لحل المشكلة وبعدها إلى جدول أعمال القرار الذي يعد نهاية تحول المشكلة العامة إلى المرحلة القادمة (جمع المعلومات وصياغة البدائل).

يمكن أن تسقط المشكلة العامة من جدول الأعمال النظامي أو المؤسسي لسبب أو لآخر لكن لا يمكنها أن تسقط عند دخولها لجدول أعمال القرار، كما يمكنها أن تمر المشكلة للمراحل المقبلة بعد ولوجها لنوع واحد فقط أو اثنين من أنواع الأجندات.

3- وضع جدول أعمال:

سنتطرق لكيفية إدراج المواضيع في الأجندة الحكومية، حيث يختلف الدارسون لموضوع الأجندة حول كيفية وضع الأجندة ويمكننا أن نستعرض ثلاث تقسيمات لكل من فيليب غارود وبيتر جاي وروجر كوب وزميله ميرون روس.

يضع "فيليب غارود" خمسة طرق لدخول المشاكل العامة لجدول الأعمال والمتمثلة، أولاً نموذج المشاركة "التعبئة الخارجية" تقوم أطراف من المجتمع المدني بطرح مشاكل وقضايا معينة على مستوى المجال السياسي وجذب أكبر قدر ممكن من الدعم بمختلف أنواعه إعلامي نقابي أحزاب سياسية وغيره والضغط بكافة الأشكال للفت إنتباه المسؤولين لإدراج القضايا في جدول الأعمال، ثانياً "نموذج العرض السياسي" فيقوم المسؤولون وصناع القرار في السلطة التنفيذية بطرح مواضيع يفترض أهميتها وطرحها في المجال العام لكسب الدعم السياسي سواء من المنافسين السياسيين والمجتمع اللاهكومي لإكسابها الزخم اللازم، ويعد النموذج الأكثر إستخداماً من قبل القادة السياسيين في الدولة لإدراج القضايا في جدول الأعمال بدون مشاكل، كما يؤكد غارود أن هذا النوع من تشكيل جدول الأعمال يحقق إضافة إلى تحكم القادة السياسيين في قضايا السياسة العامة مكاسب إنتخابية تستغلها لكسب قاعدة إنتخابية جديدة ودعم ولاء الأوعية الموجودة سابقاً، ثالثاً "نموذج الترويج الإعلامي" الذي يرتبط بإدراج وسائل الإعلام لمواضيع وقضايا معينة والتركيز عليها بحيث تلفت إنتباه المجتمع الحكومي والمجتمع المدني².

¹- Thomas A. Birkland, Op.Cit, P.172.

²- صالح بلحاج، مرجع سابق، ص. 76-82.

إذا تم إدراج تلك القضايا في جدول أعمالها فالأمر منتهي لكن إذا كان العكس يزيد الضغط الإعلامي والترويج لتلك القضايا والذي يثير الرأي العام وبالتالي التصعيد في الضغط على الهيئات الحكومية والوصول لإحتمال توجيه إتهامات بالتقصير وعدم المبالاة بقضايا مهمة ومصرية وقد يتم اللجوء إلى تصعيد آخر وهو المجتمعات الافتراضية فمع تزايد استخدام الوسائط الاجتماعية كوسائل جديدة للإعلام والاتصال وتأثيرها على الرأي العام من خلال المواضيع التي تحظى برواج كبير بين مستخدمي تلك الشبكات الأمر الذي يثير الرأي العام، ما يجعل السلطات الحكومية تتخذ إجراءات إما بتشيت تركيز المستخدمين والرأي العام أو إدراج تلك القضايا في جدول أعمالها واتخاذ إجراءات وحل تلك المشكلة.

رابعا "نموذج إستباق التعبئة بواسطة المركز" يعود دور إدراج المواضيع في الأجندة إلى المسؤولين الحكوميين والفواعل السياسية والبيروقراطية الحكومية، من خلال إدراج قضايا معينة دون أن يتم تسليط الضوء على تلك القضايا وتكون تلك القضايا عادة تتمحور حول الصحة العامة وتسيير موارد معينة، وخامسا يضع غارود "نموذج العمل المهني الصامت" فيعتمد جدولة القضايا في الأجندة الحكومية بشكل لا يثير الرأي العام ولا يلفت إنتباه المجال العام الاحكومي عن طريق تحرك جماعات منظمة مستغلة علاقتها مع المؤسسات الحكومية لإدراج قضية أو موضوع ضمن إهتماماتها أو يحقق لها مصالح معينة¹.

من خلال النماذج الخمسة التي طرحها فيليب غارود يلاحظ أن النماذج الثلاث الأولى تشترك في وجود صراع سياسي لإدراج المواضيع ضمن الأجندة الحكومية كما يلعب المجتمع السياسي الاحكومي دور مهم في الصراع، أما في النموذجين الرابع والخامس فيلاحظ إدراج المشاكل العامة في الأجندة بطرق هادئة من قبل القادة والبيروقراطيين الحكوميين والجماعات التي تملك علاقات جيدة بهم. أما بيتر جاي فيعتمد في تحليله لكيفيات إدراج القضايا والمواضيع ضمن الأجندة الحكومية على ثلاثة أنهج والمتمثلة في:

أولها "النهج التعددي" ويفترض هذا النهج بأن هناك العديد من المجموعات التي تتنافس مع بعضها البعض في نظام سياسي منفتح بشكل معين وأن السياسات الناتجة عن هذه المنافسة الجماعية سياسات ديمقراطية²، ويُنظر إلى المتنافسين على أنهم جماعات مصالح تتنافس على الوصول للسلطة أو التأثير على أصحابها من أجل صنع القرار وعلى لفت إنتباه المؤسسات الحكومية على أمل فرض تفضيلاتهم، حيث تتفق الجهات الفاعلة في العملية السياسية على قواعد المنافسة وتكون الحكومة الحكم بين المجموعات

¹ - صالح بلحاج، مرجع سابق، ص. 76-82.

² - Thomas A. Birkland, Op.Cit, P.169.

الفصل الثاني: السياسة العامة تأصيل نظري مفاهيمي

المنافسة، ومن شأن النهج التعددي لوضع جدول الأعمال أن يدفع الحكومة إلى أن تفتح للأفكار المتعلقة بالسياسات الجديدة والإبتكارية، قد لا تفوز مجموعة معينة في كل مرة ولكن لا يتم إستبعادها بشكل كلي من المنافسة الخاصة بإدراج القضايا في الأجندة، وتكون جداول الأعمال قابلة لإضافة بنود جديدة عند حدوث تطورات سياسية تقتضي التغيير¹.

أما "النهج النخبوي" الذي يفترض وجود نخبة تملك تعليماً أفضل وأكثر ثراءً وقوة تهيمن على صنع القرار العام وتخدم مصالحها في عملية صنع السياسات، ونفس المجموعات تتفوق تفضيلاتهم بإستمرار وهي في المقام الأول مصالح قطاع الأعمال والطبقات السياسية، كما يشير مؤيدوا نهج النخبة أن مصالح أفراد الطبقة العاملة والدنيا غير مؤثرة لكونها ليست منظمة تنظيمياً فعالاً مقارنة بتنظيم النخب المحكم، كما تمتلك النخب القدرة على إبعاد بعض القضايا عن جدول الأعمال، حيث يعتقد أتباع النهج النخبوي أن جدول الأعمال في معظم الديمقراطيات لا يمثل صراع وتنافس بين مجموعات متساوية لحد ما كما يجادل أصحاب النموذج التعددي، ولكن تستخدم النخبة مواردها لتحديد القضايا التي ستدرج أو التي تُستبعد من الدخول للأجندة².

بينما يجادل "يورغن هابرماس Jürgen Habermas" مثلاً أن النخبة تستخدم سلطتها لإستبعاد القضايا التي يمكن أن تهدد مصالحها وتلك القضايا كما أطلق عليها هابرماس "القضايا المكبوتة" تمثل تهديداً كبيراً للديمقراطية، حيث لا تظل القضايا التي لا تفضلها النخب الإقتصادية والسياسية مكبوتة إلى الأبد، وعند ظهورها يمكن أن تنفجر القضايا مشكلة أزمة أو ثورة نتيجة الضغط الذي فرضته النخبة عليها³.

أما "النهج المتعلق بالدولة" يكون النظام السياسي نفسه مسئولاً عن جدول أعماله الخاص فمع زيادة إهتمام الحكومات بإدارة وسائل الإعلام وتوجيه الرأي العام قد تكون النظرة المتعلقة بالدولة أكثر واقعية لطرق إدراج القضايا في جدول الأعمال، فالمكان الرئيسي للمنافسة على وضع الأجندة داخل الحكومة نفسها بدلاً من ساحات الصراع الأخرى، يجب أن تتنافس المؤسسات على الدور التشريعي وتقسيم الميزانيات ويجب على المؤسسات الحكومية أن تحاول فرض تفضيلاتها لتصبح الجهات الفاعلة الحكومية أكثر أهمية في صياغة جدول الأعمال، قد لا تتعلق هذه المنافسة بإدراج قضية على جدول الأعمال فحسب بل تتعلق أيضاً بتأطيرها بطريقة معينة من شأنها أن تفيد وكالة أو أخرى فمن يقترح

¹- Peters B. Guy, Op.Cit, P.70.

²- صالح بلحاج، مرجع سابق، ص.75.

³- Lance De Haven-Smith, *Philosophical Critiques of Policy Analysis: Lindblom, Habermas, and the Great Society* (Florida: University of Florida Press, 1988) P.93.

المشكلة يملك الحل أو بدائل الحلول، نثقيد الفواعل الحكومية بمدى التغيير الذي تبادر به مما يضطرها إلى إنتظار وقت تكون فيه أفكارهم مقبولة لعامة الناس لكي لا يتم رفضها أو ظهور جدل حولها¹.

أما "روجر كوب" و"ميرون روس Myron Ross" فقد عبرا أن وضع جدول الأعمال يرجع لثلاثة نماذج وهي "المبادرة الخارجية" من خلالها تقوم جماعة خارج المؤسسات الحكومية من طرح مشكلة عامة والبحث عن تأييد لها والضغط على المسؤولين لإدراجها ضمن الأجندة الحكومية، وأيضا التبعية بحيث يقوم القادة السياسيين بإدراج مواضيع ومشاكل عامة ضمن أجندة السياسة العامة، وأخيرا "الوصول الداخلي" أي أن إدراج المشاكل في جدول الأعمال يرجع للمؤسسات الحكومية بدون تدخل خارجي أو ضغط من الرأي العام والمجتمع المدني وغيرهم².

يختلف وضع جدول الأعمال الحكومي من دولة لأخرى، ففي الدول الديمقراطية يكون من الصعب التفضيل بين المشاكل والقضايا وإدراجها ضمن الأجندة الحكومية لكثرة المشاكل المستعجلة ولشدة تعقيدها وكذلك الصراع الموجود بين مجموعة الجهات النافذة في الساحة السياسية كالبرلمان والأحزاب السياسية والمواطنين (كونهم الناخبين الذين يعبرون عن تفضيلاتهم في الانتخابات) وكذلك وسائل الإعلام وخاصة وسائل التواصل الإجتماعي التي أصبحت تحظى بمتابعة وتأثير كبيرين، لذلك فإن إختيار إدراج أي مشكلة في الأجندة الحكومية يخضع لنقاش على مستوى المجال الحكومي وتغيير القوى المؤثرة في إدراج مشكلة من قضية لأخرى ومن وقت لآخر.

أما في دول العالم الثالث وكذا الدول اللاديمقراطية أو التي تكون الديمقراطية فيها صورية أو شكلية فتكون صياغة الأجندة الحكومية أبسط وأسهل، حيث غالبا ما يكون حزب واحد أو توجه وفكر متشابه هو المسيطر على الساحة السياسية والمجالين الحكومي واللاحكومي فتسيطر الحكومة على توجه الرأي العام والمجتمع المدني، فبذلك يكون من السهل إدراج أي موضوع في نطاق جدول الحكومة وإقناع الرأي العام ومختلف الفواعل والمؤسسات بأهميته وضرورة معالجة تلك القضايا، حتى لو لم تكن ملحة حقا أو أن هناك بعض القضايا الأخرى تم تجاهلها بالرغم من أنها مستعجلة ومهمة يجب حلها بسرعة، وفي الكثير من تلك النظم السياسية تكون السلطة التنفيذية هي الفاعل الرئيسي والمهيمن على كل الهيئات الحكومية وحتى المسيطرة على المجال الاحكومي، وتستعمل بعض الأنظمة السياسية مجموعة أو شخص معروف سياسي أو عسكري قيد الحياة أو ميت كزعيم معروف (رئيس حالي أو سابق أو مناضل سياسي) لإقناع الجماهير

¹- Peters B. Guy, Op.Cit, P.71-72.

²- صالح بلحاج، مرجع سابق، ص.76.

بأجندتها الحكومية وسياساتها والتركيز على أن كل ما يتم عمله ما هو إلا إتباع خطوات الزعيم والعمل على نهجه.

يقوم وضع جدول الأعمال الحكومي على أهداف معينة، فالفواعل الرئيسية في تصميم جدول أعمال حكومي في السياسة العامة لا يقومون بإدراج أي قضية أو مشكلة إلا بوجود هدف أو سبب معين في الكثير من الأحيان يكون للصالح العام وأحيانا يكون لتحقيق مصالح خاصة بمجموعة أو جماعة أو فرد معين، فالقضايا التي توجهها وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي وتصبح قضايا رائجة وتسيطر على الرأي العام في فترة تضطر المؤسسات الحكومية للنظر في تلك القضايا بإدراجها ضمن أجندة السياسة العامة أو صرف النظر عنها بقضايا أخرى، كما يتم إدراج المشاكل ضمن أجندة السياسة العامة لتوجيه الرأي العام وكذلك كسب تأييد ناخبين جدد أو زيادة ولاء الوعاء الانتخابي للمسؤولين أو الأحزاب.

ثالثا: جمع وتحليل المعلومات Collecting and Analyzing Data

المعلومات هي البيانات المتحولة من شكلها الخام والتي تمت معالجتها وأصبحت ذات دلالة وقيمة، فهي على شكل مجموعة من الحقائق والمفاهيم والآراء التي تتعلق بموضوع معين ويكون الهدف منها زيادة المعرفة، تخصص موضوع محدد أو مجال من المجالات أو حدث معين¹.

1- تعريف جمع المعلومات:

بصورة عامة يعد جمع المعلومات في السياسة العامة عملية يقوم بها المسؤول عن صنع السياسة أو الجهات التي يتم تكليفها في البحث عن معطيات حول موضوع معين أو مجموعة نقاط بدقة وتفصيل، من أجل إدراك العلاقة بين متغيرات وإستيضاح الموضوع بأكبر قدر ممكن للخروج بمجموعة من الحلول التي يمكن أن تحل القضية أو المشكل المطروح لصياغة السياسة العامة، تملك الهيئات الحكومية مصادر كثيرة ومتعددة للحصول على المعلومات فمع تشابك وتداخل القضايا وتعقيدات المشاكل تقوم الهيئات الحكومية بإستمرار بتأمين مجموعة من المصادر الذاتية أو إنشاء هيئات تابعة لها تعتمد عليها لمدها بالمعلومات التي تحتاجها بسهولة وإنسيابية²، كما أنها تستعين بمصادر خارجية في بعض الأحيان للحصول على حاجتها من البيانات والمعلومات.

¹ - مريم بن زادري والعربي بن داود، "دور المعلومات في عملية صنع القرار السياسي"، المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والإجتماعية، م.03، ع.02 (ديسمبر 2019) ص.69.

² - محمد قاسم القريوتي، الإدارة المقارنة الحديثة (عمان: دار المستقبل للنشر والتوزيع، 1989) ص.51.

2- مصادر المعلومات:

تعتمد الهيئات والمسؤولين الحكوميين على مجموعة من المصادر التي تلجأ إليها كلها إحتاجت الوصول لبيانات ومعلومات حول قضايا ومشاكل السياسة العامة التي تواجههم، ومن أبرز تلك المصادر نجد:

- بنوك المعلومات والأرشيف في المؤسسات الحكومية:

يستخدم مصطلح بنك المعلومات كمرادف لقاعدة البيانات والذي يعد التجميع الكلي للبيانات الضرورية لتلبية متطلبات المؤسسات الحكومية وغيرها عند الحاجة للمعلومات، والأرشيف المؤسسي هو مجموعة منظمة للحقائق والأحداث عن موضوعات وقضايا مختلفة تحفظ معا لإسترجاعها عند اللزوم، كما يتم تجميع البيانات الناتجة عن مختلف أنشطة وقرارات المؤسسات الحكومية وغير الحكومية وبهذا المفهوم يمكن إعتبار وحدة الحفظ أو الأرشيف في المؤسسات المختلفة بمثابة بنك معلومات، يشمل بنك المعلومات كل البيانات التي تتطلبها عمليات تخطيط وتسيير ومتابعة البرامج والمشاريع والقرارات والقوانين والنشاطات في الدولة وخارجها، وبذلك فهو يخزن البيانات والمعلومات الجارية والتاريخية والتنبؤات المستقبلية التي تعالج وتنظم بأسلوب منطقي حتى يمكن إسترجاعها عندما تظهر الحاجة لذلك¹.

شهدت بنوك المعلومات والأرشيف الحكومي تطور مستمر من خلال التنظيم وتسيير المعطيات بالطرق التقليدية عبر ترتيبها وترقيمها لسهولة الوصول لأي معلومات في أي وقت، ومع تصاعد وتزايد الأرشيف من خلال إحتلاله لمكان وحيز كبير وصعوبة البحث رغم التنظيم وبظهور التكنولوجيات الرقمية أصبحت جميع الدول تحاول رقنتها وحفظها إلكترونيا ضمانا لأمنها وسرعة إستخراج المعلومات من الأرشيف الإلكتروني في أي زمان ومكان وإمكانية فتح الوصول لبعض المعلومات للمواطنين والمؤسسات غير الحكومية، فأصبحت الكثير من المؤسسات الحكومية ترقن أرشيفها وتتيح أجزاء منه للوصول العام عبر مواقع إلكترونية مثلا الكونغرس الأمريكي (<https://www.congress.gov>) أو مكتبته الرقمية (<https://www.loc.gov>) أو أيضا موقع الرئاسة الفرنسية (<https://www.elysee.fr>) وموقع الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية التي تحتوي على جميع الأعداد وكل القوانين بمختلف أنواعها منذ الإستقلال (<https://www.joradp.dz>) ومؤسسة المجلس الشعبي الوطني الجزائري (<https://www.apn.dz>) والمعلومات التي يحتويها عن المجلس والعملية التشريعية في الجزائر، بالإضافة إلى العديد من المواقع في

¹ محمد محمد الهادي، بنوك المعلومات المحلية ودورها في التنمية الإجتماعية في الوطن العربي (الرياض: دار المريخ للنشر، 1983) ص 34-35.

الفصل الثاني: السياسة العامة تأصيل نظري مفاهيمي

مختلف الدول التي تتيح للمهتمين إمكانية الوصول للمعلومات، تعمل تلك المواقع مع قواعد بيانات تابعة للحكومة بينما يتم الوصول لقدر معين من المعلومات من طرف المتصفح العاديين، يحصل المنتسبون لتلك الهيئات على صلاحيات للوصول لمعلومات أكبر وأكثر سرية يتم إستعمالها في إتخاذ القرارات، وتعد قواعد المعلومات الرقمية من ضمن أهم الوسائل التي يستخدمها صناع القرار والقادة السياسيون الحكوميون في الحصول على المعلومات الدقيقة والموثوقة من أجل صنع السياسات العامة.

- الهيئات الإستشارية ومؤسسات جمع وتحليل المعلومات:

تعمل الحكومات بشكل مستمر وضمن إطار تنويع وتطوير مصادر المعلومات الدقيقة والموثوقة لإستعمالها في مختلف نشاطاتها فمعظم الحكومات إن لم نقل كلها تمتلك مؤسسة أو عدة مؤسسات تقدم لها معلومات ذات جودة كالهيئات الإحصائية من ضمنها مثلاً الديوان الوطني للإحصائيات في الجزائر والهيئة السعودية العامة للإحصاء والمؤسسات الإستشارية الحكومية كالمجلس الإقتصادي والإجتماعي والبيئي في فرنسا والمجلس الإستشاري الوطني الإماراتي وأيضاً ديوان التشريع والرأي في الأردن، كلها هيئات ومنظمات حكومية تقدم العون والمساعدة للحكومة حسب الإختصاصات المنوطة بها وتسهل هذه المنظمات على الحكومات عملها في مجال صنع السياسات العامة بشكل كبير.

- مخابر البحث ومؤسسات البحوث والتعليم العالي:

تعمل مخابر البحث والأساتذة ومراكز البحوث الجامعية من خلال أداءها لعملها البحثي العلمي على إنجاز دراسات وكذلك تنظيم ملتقيات وطنية ودولية تكون غالباً مخرجاتها تقديم توصيات للمؤسسات الحكومية مع نشر بحوث محكمة في المجلات العلمية، وذلك ما يجعل من المعلومات الصادرة عن مؤسسات التعليم العالي في مختلف المجالات والتخصصات تمتاز بالدقة والتخصص والجدية، الأمر الذي يمكن لمختلف الهيئات الحكومية الإستعانة به في مختلف النشاطات الحكومية خاصة في صياغة السياسة العامة.

- البيروقراطيين والمستشارون المختصون:

يملك البيروقراطيون والمستشارون خبرات هامة في مجموعة من المنظمات والهيئات الحكومية والخاصة الوطنية والدولية الأمر الذي يجعلهم يدركون أبعاد الكثير من المشاكل وتطورها وحتى حلولها ولديهم معلومات وبيانات هامة وبصورة كبيرة الأمر الذي يؤهلهم لكي يكونوا عون مهم للمسؤولين والقادة السياسيين والمؤسسات الحكومية في مداهم بالمعلومات اللازمة عن القضايا التي أدرجت في الأجندة الحكومية والتي تعمل على الوصول لحلول أو على الأقل إقتراحات لحل المشاكل والقضايا العامة، يعمل

الفصل الثاني: السياسة العامة تأصيل نظري مفاهيمي

القادة السياسيون والوزراء والرؤساء والملوك دائماً على جذب المستشارين الذين يمتلكون الخبرة والرأي وخاصة أولئك الذي يمزجون الكفاءة والتحصيل العلمي بالخبرات والتجارب العملية المشهود لها في المجال السياسي وذلك ليكونوا عوناً لهم في إتخاذ قراراتهم وتحقيق التوازن بين ما يجب أن يتم عمله وما يمكن عمله للحصول على مخرجات واقعية ذات جودة وفعالية.

- الهيئات والمكاتب في القطاع الخاص:

تلجئ الهيئات الحكومية للإستعانة بخدمات هيئات إستشارية خاصة ومؤسسات أبحاث ودراسات عن طريق التعاقد لمدة زمنية محددة أو تقديم المساعدة في قضية ما، تمتلك تلك المنظمات قواعد معلومات بالإضافة إلى توفرها على كفاءات بشرية متميزة، مع إمتلاكها لوسائل تكنولوجية متطورة وحديثة تستغلها في نشاطاتها، جعل العمل الذي تقدمه تلك المنظمات تتخطى بعملها حدود الدول ومع حكوماتها إلى تقديم خدماتها للعديد من المنظمات الحكومية واللاحكومية الدولية وإنشاء مقرات في العديد من الدول. ومن أهم تلك المؤسسات الإستشارية كمجموعة بوسطن الإستشارية (BCG- The Boston Consulting Group) وشركة ديلويت للإستشارات (Deloitte Consulting LLP) الأمريكيتين وكذلك مجموعة أوروبا للإستشارات (Consulting France Eurogroup) الفرنسية¹، تعمل تلك المنظمات في العديد من المجالات والتخصصات كما تعد من بين المصادر الدقيقة والموثوقة للمعلومات يختلف أنواعها وأشكالها سواء في حالة توفرها في قواعد بياناتها أو الحصول عليها من أطراف أخرى.

- منظمات المجتمع المدني:

تمتلك منظمات المجتمع المدني كالأحزاب السياسية والنقابات العمالية وكذلك وسائل الإعلام مصادر مهمة للمعلومات وذلك من خلال نشاطاتها والمورد البشري المؤهل الذي ينشط فيها، كلها عوامل تجعلها تنجز تقارير ونشاطات علمية وإحصائيات ومعلومات عن مواضيع معينة في صلب إختصاصاتها وفي مجال عملها، الأمر الذي يجعل المؤسسات الحكومية تلجئ إليها لمدها بتلك المعلومات المهمة والقيمة من أجل القيام بتجويد صنع السياسة العامة.

- المنظمات والهيئات الوطنية والإقليمية والدولية والتقارير الدورية الصادرة عنها:

تصدر المنظمات الدولية والإقليمية تقارير دورية متخصصة في مجالات أو قضايا معينة وتعد مرجع مهم لصناع السياسة العامة أثناء جمعهم للمعلومات في القضايا المتصلة بتلك المنظمات مثلاً كتقرير حالة

¹- Dawn Pamulaya, "Top 10 Government Consulting Firms in the US of 2022," 27/01/2023. <https://www.consultancy.uk/>

الفصل الثاني: السياسة العامة تأصيل نظري مفاهيمي

الأغذية والزراعة في العالم الذي تصدره منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، وكذلك تقرير توقعات البيئة العالمية الذي يصدر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وتقرير التنمية البشرية الذي ينشره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي¹، (يصدر المجلس الإقتصادي والإجتماعي والبيئي الجزائري تقرير وطني دوري للتنمية البشرية تزاماً مع تقرير التنمية البشرية)، وأيضاً على المستوى الإقليمي والوطني نذكر التقارير والملفات التي تنجزها جامعة الدول العربية أو التقرير السنوي الذي يصدره المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الجزائر، أو تقرير الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان كل تلك المنظمات تعد مصادر هامة وغنية بالمعلومات التي تحتاجها المؤسسات الحكومية في عملية السياسة العامة.

3- تحليل المعلومات:

يختلف صناع السياسة في إدراكهم للمعلومات التي تقدم إليهم بناء على عوامل ذاتية وموضوعية خاصة، لكل صانع قرار تجاربه الخاصة وخبراته المحصلة وقدراته على ربط العلاقات بين الموضوعات والمواقف فكلاً كانت المعلومات متوفرة بالقدر الكافي وبالشكل المطلوب وفي الزمن المحدد كلما كان صانع السياسة مدركاً لما يتعلق بكل جوانب المشكلة أو الموقف المطروح وكلما كانت لديه خبرة وقدرة على الربط بين كل العناصر المشكلة للموقف، وكلما كان في خدمة الصالح العام كلما كانت مخرجات السياسة العامة أكثر فعالية ونجاعة².

تعد مرحلة جمع وتحليل معلومات مهمة في عملية بلورة السياسة العامة، فهي تكفل حلاً سديداً لمشكلة معينة قائمة تعتمد بالدرجة الأولى على طبيعة المعلومات الوافية والحقيقية بالكم والنوع والتي يتمكن صناع السياسة العامة من الرجوع إليها في تفضيلاتهم وإختياراتهم، لذلك وجب أن تنسم المعلومات بالدقة من حيث مصدر المعلومات المرتبطة بتلك المشكلة وبأبعادها المؤثرة، مع تفعيل الإستشارة والمشاورة مع أصحاب الإختصاص وذوي الخبرات، من أجل الحصول على معلومات إضافية تعزز من فهم حدود المشكلة وظاهرها بالإضافة إلى حسن إستخدام المعالجات الإحصائية لتوظيف المعلومات ذات الدلالات الواضحة بالإستناد إلى مقاييس موضوعية³.

¹ مكتبة داغ همرشولد، "وثائق الأمم المتحدة: عرض عام"، 2023/01/27:

<https://research.un.org/ar/docs/reports>

² مريم بن زادري والعربي بن داود، مرجع سابق، ص. 76-77.

³ فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق، ص. 101.

رابعاً: تحديد البدائل Identifying Policy Alternatives

بعد مرحلة جمع وتحليل البيانات والإلمام بالقضية والمشكلة، يتم الانتقال لمرحلة تقديم مجموعة من الإقتراحات للحلول المتعلقة بالمشكلة العامة المطروحة وهو ما تسمى ببدائل السياسة العامة حيث يتم وضع مجموعة من الإقتراحات التي يمكن من خلالها حل المشكلة ومعالجة القضية، حيث يعبر وجود عدة بدائل لقضية واحدة عن قوة وجدارة القادة السياسيين والمؤسسات الحكومية في صنع السياسات وإدراكهم لجل أبعاد القضايا والمشاكل العامة مع إمتلاك الكفاءة والقدرة على معالجة مختلف المواضيع العامة.

تعد مرحلة تحديد البدائل منتصف عملية صنع السياسة العامة فهي توظيف معطيات المرحلة السابقة من معلومات وبيانات، كما تعطي خيارات وتصورات لوضع سياسة عامة بشأن قضية، وتوقف فائدة هذه الحلول على قيمة البيانات والمعلومات التي يمتلكها صناع السياسة الرسميون وتوفر على شكل نماذج متنوعة تستعمل في عملية وضع الحلول وإعداد البرامج، ويتم ذلك في جو من الرشد يحقق أكبر عائد إجتماعي وأكثر فائدة، فضلاً عن ذلك يجب تجنب السياسة التي تترك آثار سلبية أو تتطلب تكلفة كبيرة مع مراعات القيم الإجتماعية وبيئة تنفيذ السياسة العامة¹.

في الكثير من الأنظمة السياسية المقارنة نجد قنوات للتفاعل (التفاوض والصراع والتعاون) بين الفواعل الحكومية واللاحكومية عبر شبكة معقدة من الإتصالات لإعداد مقترحات سياسية عامة تحظى بقبول عام قدر الإمكان مما يعزز احتمالات نجاحها كوسيلة لحل ومعالجة المشكلة².

❖ معايير تحديد وإختيار بدائل السياسة العامة:

تعدد معايير إختيار البديل ومن أهمها:

- القابلية للتنفيذ: يجب أن تكون كل البدائل المطروحة للإختيار تملك حد معين من إمكانية التنفيذ، فأي حل يصعب تنفيذه سواء لأسباب مادية أو معنوية يجب إستبعاده من قائمة البدائل المتاحة.
- تقديرات المخاطرة والنتائج: دائماً ما يضع صناع السياسة العامة مؤشرات المخاطرة في صنع السياسة العامة أو أعلى نسبة مخاطرة يمكن أن تكون مقبولة في تحديد البدائل للسياسة العامة، حيث يتم إستبعاد كل بديل تفوق نسبة المخاطرة فيه النسبة الأعلى، لتجنب العديد من المشاكل التي تطرأ في المستقبل أو إرتفاع الأصوات المعارضة والرافضة لتلك السياسة.

¹ - مثنى فائق مرعي العبيدي، مرجع سابق، ص. 65.

² - ثامر كامل الخرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة، مرجع

سابق، ص. 168.

- تحليل الكلفة والمنفعة الاقتصادية والسياسية: نجد إهتمام الأنظمة السياسية بتكلفة السياسة العامة أو ما إصطلح عليه بالتكاليف السياسية المرتبطة بإختيار البدائل، وبما أن العديد من السياسات تحدث تغييراً في توزيع الدخل لأنها تتطلب في بعض الأحيان زيادة الضرائب في بعض القطاعات، الشيء الذي قد يؤثر على الوضع السياسي للمؤسسات وصناع السياسات، والذي من الطبيعي أن نتوقع أن القطاعات التي سوف تدفع تكاليف السياسة العامة أن تعارضها، أما القطاعات التي تستفيد منها ففي الغالب أنها تؤيدها، ولذلك يجد أحياناً صناع السياسات أنفسهم في موقف يتطلب منهم المفاضلة بين ما يعتقدون في صحته وما يتجارب مع مصالحهم السياسية وبعبارة أخرى يجب إدراج تفضيلاتهم وخسارة أصوات هامة في الانتخابات أو إدراج تفضيلات المواطنين وأصحاب المصلحة وإهمال تقديراتهم وآرائهم¹.

- الموارد المتاحة أو تقدير الموازنة: تملك المؤسسات أو صناع السياسة العامة قدرات وموارد مادية محددة، لذا تسعى في تحديد بدائل الحلول لوضعها بعين الاعتبار، وبعبارة أخرى أي حل يفوق الموارد المتاحة والمتوفرة لا يتم إدراجه ضمن البدائل، يمكن أن يتم في ما بعد وفي إطار التنفيذ ضخ موارد إضافية في حالة عدم كفاية الموارد المسخرة للسياسة لكنها تبقى حالات قليلة وإستثنائية نوعاً ما.

- الوقت المتوفر لتنفيذ السياسة: تمتلك أغلب السياسات وقت محدد سواء في التخطيط أو التنفيذ فتكون بعض السياسات إستعجالية ويجب أن تكتمل في وقت قصير وجب التقيد به، بينما نجد بعض القضايا يملك صانع السياسة الحرية أو وقت طويل في التحضير والتخطيط والتنفيذ، لكن غالباً ما يكون الوقت عامل مهم في تحديد الخيارات التي يتم تنفيذها لاحقاً بحكم وجود قضايا ومواضيع أخرى منها الروتينية العادية أو المشاكل العامة الجديدة والمفاجئة، لذا يلجئ صناع السياسة العامة للتقيد بوقت معين في صياغة السياسة العامة وتنفيذها وإختيار البدائل الموفرة للوقت.

في مرحلة تحديد البدائل يمكن لصناع السياسات إستخدام محلي السياسات أو المستشارين والهيئات الإستشارية لضمان الخروج بأفضل الحلول والبدائل، ويمكن أن يشارك أكثر من فاعل في هذه المرحلة خاصة الفواعل ذات الصلة بالقضية والجهات التي ساهمت في إدراج المشكلة ضمن الأجندة الحكومية. تختلف مدة التداول في تحديد البدائل من قضية لأخرى ومن هيئة حكومية أو نظام سياسي لآخر، وذلك راجع إلى خطورة القضية وأهميتها وكون الوصول لحلول أمر مستعجل وملح أو يمتلك صناع السياسة وقت محدد أو مفتوح، الأمر الذي يؤثر كثير في نتائج وفعالية السياسة العامة في المستقبل.

¹ - أحمد مصطفى الحسين، مرجع سابق، ص. 257.

المطلب الثاني: إقرار السياسة العامة Public Policy Approval

تعد مرحلة إقرار السياسة العامة المرحلة التي تبدأ صورة السياسة العامة في البروز، وهي أيضا مرحلة تحول السياسة من طابعها الفكري المنهجي والتخطيط لمرحلتها الإجرائية التطبيقية، من خلال تحديد البديل الذي سيشرع في تنفيذه أو ما يسمى بمشروع السياسة العامة.

أولاً: إختيار البديل الأفضل (صياغة السياسة) Public Policy Formulation

يقصد بإختيار/ صياغة بديل السياسة العامة التوصل إلى إختيار والمفاضلة بين بديلين أو أكثر بإعتبار أن هذا البديل هو الأكثر قدرة على حل المشكلة بالشكل الذي يحقق الهدف المطلوب لما ينطوي عليه من مواصفات تتناسب مع الإمكانيات المتاحة والأهداف المطلوبة وبالتالي فإن المفاضلة بين البدائل تعني القدرة على إختيار سلوك معين من بين نوعين أو أكثر من البدائل المتاحة¹.

يتم صياغة السياسة العامة وفقاً "لكارلوس كوكران Charles Cochran" و"إلويز مالون Eloise Malone" عن طريق تحديد خطة التعامل مع المشكلة والأهداف والأولويات وكذلك الخيارات المتاحة لتحقيق تلك الأهداف مع حساب تكاليف وفوائد كل خيار من الخيارات وإيجابيات وسلبيات كل بديل وإختيار الأفضل، حيث نجد مشاركة فواعل أقل في عملية تحديد البديل الأفضل ويتم العمل بعيداً عن الأضواء الإعلامية، حيث نتصف بأنها وظيفة الغرفة الخلفية على حد تعبير توماس داي تتم صياغة السياسات ضمن البيروقراطيات الحكومية (مكاتب مجموعات المصالح، غرف اللجان التشريعية اللجان الخاصة ومراكز الفكر) مع التفاصيل التي غالباً ما يصيغها الموظفون البيروقراطيون².

أ- معايير المفاضلة بين البدائل:

تعتمد عملية المفاضلة بين بدائل صنع السياسة العامة لمعايير محددة يقوم صنع السياسة العامة بإختيار البديل الذي سينفذ من خلال قياس كل بديل عبر معايير وإختيار الأفضل بينها ومن أهم المعايير نذكر:

✓ إختيار البديل في حالة التأكد:

توصف هذه الحالة بالعلاقة بين السبب والنتيجة وكل سبب يقود بشكل مباشر إلى نتيجة والنتائج قابلة للتحديد أو التوقع، لذلك فإن تقييم البدائل المتاحة لصنع السياسات يعتمد على النتائج المتمثلة بالعوائد

¹ - ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة، مرجع سابق، ص 71.

² - Mara S. Sidney, "Policy Formulation: Design and Tools," in *Handbook of Public Policy Analysis: Theory Politics and Methods*, ed. Frank Fischer et al., (Boc Raton: CRC Press, 2007) P.79.

وفي هذه الحالة تكون المفاضلة بين البدائل سهلة إلى حد كبير حيث يتم إختيار البديل الأكثر تحقيقاً للأهداف والنتائج، وبشكل عام فإن حل المشاكل وصنع السياسات الروتينية (الهيكلية) يعتمد بصفة رئيسية على إستخدام المعلومات الداخلية في التفضيل بين بدائل السياسة العامة¹.

✓ المفاضلة في حالة المخاطرة (عدم التأكد):

في هذه الحالة لا يكون صانع السياسة متأكد من نتائج البديل بصورة كلية أو غير واثق جزئياً من تبعات تنفيذ البديل المطروح للمفاضلة لذا يلجئ لقياس نسب المخاطرة في كل بديل وتفضيل البديل الأقل نسبة، والغرض من إدراك نسب المخاطر هو تحديد وتقدير حجم الخطر الذي يمكن أن يحدث نتيجة تنفيذ البديل كالمخاطر المالية والخسائر المادية والبشرية، ولكن المخاطر المجتمعية والسياسية تختلف إختلافاً كبيراً من حيث حجمها وهو سبب محاولة التعرف عليها وقياسها؛ تختلف الخطورة بين بديل وآخر فتحظى المخاطر الأكثر أهمية بأولوية أعلى للعمل الحكومي بالدراسة ومحاولة تجنب أكبر نسب من المخاطرة في البدائل².

✓ الإختيار حسب التكلفة/ المنفعة:

من خلال النموذج يتم قياس تكاليف وفوائد بدائل السياسة العامة في أبعادها السياسية الإقتصادية والإجتماعية ثم تقارن السياسات البديلة المتاحة بإستخدام هذا المعيار، وتُعدّد الفوائد الإجمالية الناشئة عن السياسة بما في ذلك الفوائد المادية (توفير وسائل النقل المختلفة، والتعليم وزيادة الموارد وما شابه ذلك) وتعداد تكاليف السياسة بما في ذلك التكاليف الإجتماعية (مثل التلوث أو تدهور القدرة الشرائية وغيرها) والتكاليف المالية (التكاليف المحتملة والنفقات المقدرة)، وتؤخذ في الإعتبار التكاليف والفوائد الطويلة الأجل رغم أنها قد تنخفض أو تعدل لأنها ستحدث في المستقبل، تعتبر المشاريع التي يتجاوز مجموع فوائدها مجموع تكاليفها مقبولة عندئذ يمكن إختيارها كمشاريع مقبولة، فالقاعدة العامة هي إعتداد المشروع بأكبر قدر من المنافع والمزايا العامة³.

✓ المفاضلة حسب الوقت المستغرق في التنفيذ:

يعد عامل الوقت في تنفيذ السياسة العامة من المعايير التي يقوم صناع السياسة العامة بتفضيل الحلول حسبها، فكما كانت توقعات إستغراق تنفيذ البديل للوقت قصير كلما كان البديل الأفضل والأحسن

¹ - سليمان محمود الدلاهمة، أساسيات نظم المعلومات الحاسوبية وتكنولوجيا المعلومات (عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2008) ص.59.

² - Scott R. Kraft and Michael E. Furlong, *Public Policy: Policy, Analysis, and Alternatives*, 06th Ed (California: SAGE Publications, 2018) P.307.

³ - Peters B. Guy, Op.Cit, P.84-85.

لإختياره، بحكم الكم الهائل من المشاكل العامة التي تتجمع لدى صناع السياسة العامة، وأيضاً يكون ترقب نتائج السياسة العامة أمر في غاية الأهمية بالنسبة لهم وللفاعول والمشاركين غير الحكوميين والمواطنين وأحياناً تنتظر جهات ودوائر خارجية مخرجات السياسة العامة من أجل ترقب التغذية الإسترجاعية.

✓ التفضيل عن طريق القبول السياسي:

يعد من المعايير الحاسمة فكثيراً ما تصنع السياسة ليس لأنها "صواب" أو "الأفضل"، وإنما لأن المشرعين يتقبلونها، ويرون أنها الأنسب ويرى المنفذون أنها متوافقة مع تفضيلاتهم وتوقعاتهم ويرى الفاعلون الآخرون أنها كذلك، وبناءً على ذلك يختار صناع السياسة بديلاً يعدونه الأفضل ويعتمدونه ليكون سياسة عامة جاهزة للتنفيذ¹.

✓ إنسجام البديل مع الأهداف:

تملك كل سياسة عامة هدف معين أو مجموعة أهداف يجب أن تحقّقها أو على أقل تقدير تصل لنسب عالية من تحقيق تلك الأهداف، ومنه فكلما كانت توقعات تحقيق البديل لأكبر قدر من الأهداف أو تحقيق نسب عالية منها، وبذلك يفاضل صناع السياسة ويختارون البديل الذي يحقق الأهداف المراد تحقيقها لحل المشكلة المطروحة.

يمكن لصناع السياسة العامة إعتماد معيار واحد أو عدة معايير حسب القضية أو السياسة المطروحة والحاجة لذلك والوقت والبيئة العامة لصنع السياسة العامة الداخلية والخارجية.

ب- نماذج إختيار بدائل السياسة العامة:

تعتمد عملية المفاضلة بين البديل وإختيار البديل الأفضل على مجموعة من النماذج سواء في حالة التأكد والمخاطرة (عدم التأكد)، ومن أهم تلك النماذج نذكر أهمها على سبيل الذكر لا الحصر:

❖ النموذج العقلاني الرشيد:

يعرف أيضاً بالنموذج المثالي الذي يقوم على فكرة سلوك الإنسان الإقتصادي الرشيد الذي يتحرى الدقة في إختيار البديل الأكثر عقلانية من حيث تخفيض الكلفة وتعظيم الفائدة، تكون المفاضلة بناء على نظرة موضوعية مبنية على الخبرة والدراسات العلمية، مع الأخذ في الإعتبار الفائدة الإقتصادية والوظيفة الإجتماعية للبديل الأفضل ويتميز إختيار البديل العقلاني بتقدير النتائج ومقارنتها بالأهداف والأغراض الموضوعية سلفاً، يقوم صناع السياسة بصياغة كل البدائل الممكنة ويختارون أفضل بديل إعتماداً على

¹ - مثنى فائق مرعي العبيدي، مرجع سابق، ص. 66.

الفصل الثاني: السياسة العامة تأصيل نظري مفاهيمي

الفائدة المعروفة لكل بديل والتفضيل بين البدائل المطروحة، والتركز على الرشادة والعقلانية في إختيار البديل وجعله أساس عملية صنع السياسة العامة¹.

❖ النموذج التراكمي المتدرج:

النموذج التراكمي المتدرج الذي إقترحه ليندبلوم ليحل محل النموذج الرشيد الذي يعتمد على الأنشطة السابقة مع إدخال التعديلات التدريجية فأى قرار لابد أن يرتكز على البرامج والسياسات والإعتمادات السارية كقاعدة ثم يتم إجراء بعض التعديلات بالزيادة أو النقص أو التجديد على أساس القبول بمشروعية البرامج والسياسات السابقة، ويفضل صناع القرار هذا الأسلوب المحافظ بسبب قيود الوقت والمعلومات والتكاليف التي تمنعهم من التحقيق في الإطار الكلي للبدائل الممكنة ونتائجها².

❖ نموذج التقليد والمحاكاة:

تقنية المحاكاة/التقليد أسلوب كفي يسمح بالمفاضلة بين البدائل عن طريق تقليد نموذج سابق أو حل مماثل وقع في الماضي أو لدى مؤسسة أخرى لها تجربة مشابهة وعالجتها بنجاح، وفي مثل هذه الحالات فإن تجربة النموذج تصبح مركز قياس تستعمل من طرف مؤسسات أخرى يعيد من خلالها صانع السياسة العامة إستخدام مجموعة الظروف والمتغيرات والأساليب التي سبق إستخدامها لحل المشكل النموذج، ويحاكي خصائص وخطوات الحل سواء كان مصدره تجربة خارجية أو حل داخلي لمشكلة متكررة، يمكن نموذج المحاكاة القادة السياسيين من التعامل مع المشكلات عن طريق تقليد ما قام به آخرون في ظروف مشابهة وهو ما يقلص عليهم الصعوبات والمشكلات التي تعيق عملهم في معالجة مختلف المشاكل العامة³.

❖ نموذج الإحتمالات:

تمثل هذه النظرية إحدى الأساليب المستخدمة لإختيار البديل، وبصفة خاصة في ظل ظروف المخاطرة (حالة المخاطرة)، أي المواقف التي يكون فيها صانع السياسة العامة غير متأكد تماماً من النتيجة التي ستحقق من إستخدام بديل معين، ويتوقف نجاح القرار المتخذ على قدرة الإدارة على التنبؤ بالحوادث المستقبلية⁴، وتعتبر نظرية بايز "لتوماس بايز Thomas Bayes" في الإحتمالات إحدى الطرق المستخدمة

¹ - بسيوني حمادة، الصحافة وصنع القرار السياسي في الوطن العربي (القاهرة: عالم الكتب، 2012) ص. 145-146.

² - منذر الزبيدي، دور وسائل الإعلام في صنع القرار السياسي (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2013) ص. 106.

³ - عبد الله راجح سرير، القرار الإداري (عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2012) ص. 119-121.

⁴ - عطاء الله بن طيرش وآخرون، "دراسة فعالية بحوث العمليات في إتخاذ القرارات"، مجلة المتندى للدراسات

والأبحاث الاقتصادية، م. 02، ع. 01 (جوان 2018) ص. 80.

في المفاضلة بين البدائل التي تُستخدم من أجل ترشيد عملية إختيار البديل الأفضل وحل المشكلات التي تتطلب قراراً رشيداً لذلك يمكن الاستفادة منها في حل الكثير من المشكلات حيث لا يكون إهتمام متخذ القرار مقتصرأ على تقدير ما لسلوك ظاهرة محددة، بل إن إهتمامه ينصرف للتعرف على الإحتمالات المتعددة التي يتوقع حدوثها من أجل تكوين صورة واضحة عن نتائج القرارات التي يمكن إتخاذها، وكل ذلك من أجل إختيار أفضل البدائل لجعل السياسة العامة تحقق أكبر المنافع الممكنة، وتعتمد نظرية الإحتمالات على جملة من المفاهيم كالإحتمال وهو فرصة وقوع شيء أو حدث ما، وكذلك التجربة العشوائية وهي التجربة التي يمكن التنبئ بجميع نتائجها قبل البدء فيها¹.

❖ نموذج الإستعانة بخبير:

الإستعانة بخبير أو مختص هي أسلوب نوعي يعتمد عليه صناع السياسة العامة مع البدائل العديدة والمعقدة، والإستشارة هي أسلوب للتيسير الديمقراطي الذي يستهدف التشاور والمناقشة مع المختصين، ومن لهم خبرة من داخل التنظيم أو من خارجه، وما هو مطلوب من القادة في مثل هذه الحالات هو إطلاعهم على المعلومات المتعلقة بعملهم حتى يتمكن هؤلاء من إبداء آرائهم حول المشكلات التي تواجه صناع السياسة العامة، وبالمقابل من ذلك يمكن أن يحمل صناع السياسة العامة جزءاً من المسؤولية للجهة المستشارة من هذا المنطلق تكون الإستعانة بخبير وإستشارة من لهم دراية بالموضوع أسلوب كفي يمكن من تحسين مستوى السياسة العامة وبالتالي جودة مخرجاتها².

❖ نموذج العصف الذهني:

يقصد بالعصف الذهني توليد وإنتاج أفكار وآراء إبداعية من قبل الأفراد والمجموعات لحل مشكلة معينة يعد "أليكس أوسبورن Alex Osborn" صاحب نموذج العصف الذهني في تنمية التفكير الإبداعي، ولهذا الأسلوب عدة مرادفات منها القصف الذهني والعصف الذهني وإمطار الدماغ وتوليد الأفكار، ويعني تعبير "العصف الذهني" إستخدام العقل البشري في التصدي النشط لمشكلة ما وتوليد قائمة من الأفكار التي يمكن أن تؤدي إلى حل المشكلة موضوع البحث، وذلك من خلال جلسة قصيرة تسمح بظهور كل الأفكار في جو من الحرية والأمان، حيث يكون المتعلم في قمة التفاعل مع الموقف وتصلح هذه الطريقة في القضايا والموضوعات المفتوحة³.

¹ - طاهر شعبان حسن، نظرية القرارات (سوريا: الجامعة الافتراضية السورية، 2012) ص. 209.

² - عبد الله رابح سرير، مرجع سابق، ص. 122.

³ - منال البارودي، العصف الذهني وفن صناعة الأفكار (القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2015) ص. 39.

يقوم منهج العصف الذهني على تصور حل المشكلة على أنه موقف به طرفان يتحدى أحدهم الآخر، العقل البشري من جانب والمشكلة التي تتطلب الحل من جانب آخر، ولا بد للعقل من الالتفاف حول المشكلة والنظر إليها عبر أكثر من جانب، ومحاولة تطويقها وإقحامها بكل الحيل الممكنة، أما هذه الحيل فتتمثل في الأفكار التي تتولد بنشاط وسرعة تشبه العاصفة¹، يعتمد هذا النموذج على إجراء لقاءات بين فواعل إختيار السياسة العامة وتقديم أفكار إبداعية عن المفاضلة بين بدائل السياسة وتنفيذ بديل.

❖ أسلوب دلفي:

إستخدمت التقنية من قبل "أولاف هيلمر Olaf Helmer" و"نورمان دالكي Norman Dalky" وتمثل في إستخراج أقوى التوقعات المتضاربة حول موضوع ما وتبيان كافة الدلائل التي تدعم كل توقع من هذه التوقعات، وذلك بواسطة تحديد مجموعة من الخبراء الذين لهم دراية بالموضوع وإرسال مجموعة من قوائم الإستبيان يتكون من مجموعة أسئلة معدة بعناية من قبل صناع السياسة، ويمكنهم أن يقدموا إقتراحات وتوقعات مفيدة، تحلل إجابات الخبراء وتحول لبدايل ويعاد معرفة تفضيلات الخبراء فيستحسن في مثل هذه الحالة أن يكون الخبراء في مناطق جغرافية متباعدة ومختلفة، فهذا الإقتراض يجعل من الصعوبة جمع هؤلاء الخبراء في مكان معين أو تكرار لقاءهم في الآجال القصيرة، وتسعى هذه العملية لتحقيق إتفاق مقبول من قبل المختصين لبديل معين للقيام بصياغته في شكله النهائي كسياسة عامة².

❖ نموذج شجرة القرار:

شجرة القرار هي شكل بسيط وقوي لتحليل البدائل التي تساعد صناع السياسات على المفاضلة بين البدائل المطروحة حيث يتم وضع تحديد البدائل وتقييم كل بديل عن طريق مجموعة من المعايير أو الأهداف التي يتم المفاضلة بينها من خلال وضع مخطط بياني يحتوي كل بديل على معلومات كتكاليف التنفيذ والأهداف المتوقع تحقيقها والنتائج التي سيحققها البديل³، فالشكل البياني لشجرة القرار يعتبر كدليل ومرشد لصناع السياسة العامة نحو حالة الطبيعة أو الفرصة التي تحقق أفضل النتائج وأقل التكاليف والمخاطر، كما يعكس الرسم البياني عناصر وعلاقات النظام السببية ويمثل كل فرع من فروع شجرة القرار المحتمل، ولماذا قد يؤدي أحد الخيارات إلى الخيار التالي مع إستخدام الخطوط المتفرعة والتي تشير إلى

¹ يحي محمد نهبان، العصف الذهني وحل المشكلات (عمان: دار اليازوري، 2008) ص.03.

² عبد الله راجح سرير، مرجع سابق، ص.145-146.

³ Barry De Ville and Padraic Neville, *Decision Trees for Analytics Using SAS Enterprise Miner* (North Carolina: SAS Institute, 2013) P.01-02.

أن كل خيار هو خيار مستقل عن الخيار الآخر، ويمكن لشجرة القرار أن تمثل مجموعة من المشاكل أو الحالات أو الحوادث أو السلوكيات أو الموارد أو القرارات وعند ذلك تسمى بشجرة المشاكل أو شجرة الأهداف أو شجرة الموارد، فهي وسيلة فعالة وسهلة لفهم الخيارات المتاحة لتنفيذها وما هي النتائج المحتملة لكل خيار وموازنة كل إجراء من الإجراءات ضد المخاطر والمزايا التي يمكن أن يحققها كل بديل¹.

❖ نموذج المباراة:

أحد الأساليب الرياضية التي تحاول حل المشكلة في ظروف عدم التأكد بإفتراض أن للمشكلة طرفين أو فاعلين يعملان وفق قواعد اللعبة وكل طرف يحاول تحقيق منفعة على حساب الطرف الآخر، ومن خلال توقعات كل طرف ومعرفة لقوة الطرف الآخر، يقوم كل واحد منهما برسم إستراتيجيته والوقت والتكلفة والمكاسب المحتملة، وحتى يستطيع كل طرف تعظيم منفعته وربح المباراة فإنه يتوجب عليه وضع عدة احتمالات وإستعمال مختلف الأساليب الرياضية للمفاضلة بينها، ثم ترجيح إحتمال على باقي الإحتمالات وفي حالة فشل الإحتمال المفضل فإن البديل الثاني يكون جاهزاً كسيناريو للتعامل مع الموقف، لخصت موسوعة العلوم السياسية عناصر نظرية المباريات في مجموعة نقاط وهي (عدد أطراف المشكلة ونتيجة المباراة، عدد الخطوات التي تمر بها المباراة، حجم ونوع المعلومات والحقائق المتوفرة لكل طرف، عدد الإستراتيجيات والبدائل المحتملة والمتاحة لكل طرف)، وطبقاً لهذه النظرية يستطيع صناع السياسة العامة أن يفاضلوا بين أكبر ربح ممكن وأقل تكلفة ووقت وبين تفادي أكبر خسارة محتملة².

يتضمن إعتداد السياسة العامة وإصدارها في الشكل القانوني الذي يكسبها شرعية ويضفي عليها قوة الإلزام بمعنى أن إعتداد السياسة العامة وإقرارها يعد ضرورة لازمة وسابقة لوضعها موضع التنفيذ، ويتخذ هذا الإقرار أشكالاً مختلفة تتناسب مع طبيعة المشكلة ومستوى القرار اللازم لعلاجها، وقد يعبر عنه في صورة تصريح أو خطاب رسمي لرئيس الدولة أو الحكومة، ناطق رسمي أو في صورة قرار حكومي أو إداري ولا شك أن عملية إعتداد السياسة العامة وإقرارها هي نتيجة لإجراءات ومراحل صنعها³.

يتم التداول لتفضيل بديل السياسة العامة في السلطة التنفيذية أو التشريعية حسب النظم السياسية المقارنة وإختلافها، ففي النظم البرلمانية يكون التداول الأكبر والأهم على مستوى البرلمان سواء المشكل

¹ - طاهر شعبان حسن، مرجع سابق، ص. 202.

² - عبد الله راجح سرير، مرجع سابق، ص. 105-106.

³ - ثامر كامل الخرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة، مرجع

سابق، ص. 169.

الفصل الثاني: السياسة العامة تأصيل نظري مفاهيمي

من غرفة أو غرفتين، أما في النظم الرئاسية والمختلطة فالجزء المهم في إختيار بديل السياسة العامة يكون على مستوى السلطة التنفيذية بصفتها قاطرة القيادة في الدولة والسلطة الرئيسية في نظام الحكم.

ثانيا: تنفيذ السياسة العامة (البديل) Public Policy Implementation

يعد تنفيذ السياسة العامة مرحلة من مراحل عمليات السياسة العامة، حيث تتحول السياسة العامة من أفكار نظرية وأهداف وخطط تقنية إلى إجراءات تسفر عن نتائج محددة في مجال السياسة العامة وفي الأخير الوصول أو عدم الوصول لتحقيق نتائج وأهداف السياسة العامة المرجوة، وبتعبير "لورانس أوتول Laurence O'Toole" فتنفيذ السياسة "هو ما يحدث بين إنشاء نية واضحة من جانب الحكومة للقيام بشيء ما أو التوقف عن فعل شيء ما والتأثير النهائي في المجال العام"، ويضيف بعض الباحثين مجموعة الجهات الفاعلة في مجال السياسة العامة وتحقيقها من ناحية والعلاقة بين السبب والنتيجة ضمن جهودهم ونتائجهم النهائية¹.

تؤثر مرحلة التنفيذ على المراحل اللاحقة من العملية كما هو الحال عند تحديد أهداف السياسة العامة والتفاوض بشأنها (في مرحلة صياغة السياسات)، أو عندما يختار صناع السياسات إتباع بدائل معينة وبرنامج يمكن أن تؤثر على نتائج السياسات التي تنتج بالفعل والإستجابة اللازمة بين الأطراف الفاعلة الرئيسية في مجتمع السياسات، وفي مرحلة التنفيذ تبدأ مخاطر الربح أو الخسارة في الظهور بوضوح للمشاركين عندما يحصل تنافس بينها على النفوذ والموارد المخصصة لتنفيذ البرامج الحكومية².

يعد تنفيذ السياسة العامة مرحلة حاسمة لأن الإجراءات السياسية والإدارية في الميدان تخضع لبيئة سريعة التغير يصعب السيطرة الكلية عليها من خلال الأهداف والقرارات والأوامر والقوانين فقط ولذلك فإن السياسات ونواياها كثيرا ما تتغير أو حتى تشوه وقد يتأخر تنفيذها أو تعطل تماما، لذا وجب تسليم تنفيذ السياسة لوكلاء يمتلكون القدرة على إدارة مختلف أنواع التغيرات المحتملة في مثل تلك الحالات، ومن الأفضل أن يكون لمنفذي السياسة العامة خبرات سابقة في المجال وموضوع السياسة محل التنفيذ، ولتنفيذ السياسة العامة بصورة جيدة يجب تحديد تفاصيل البرنامج أي المنظمات التي تشرف على تنفيذ البرنامج وتخصيص الموارد اللازمة مع تحديد المسؤوليات كل ذلك يكون بطريقة واضحة ومفهومة لكي لا يتم التأويل الخاطئ للسياسة العامة المنفذة³.

¹ - Laurence J. O'Toole, "Research on Policy Implementation: Assessment and Prospects," *Journal of Public Administration Research and Theory*, Vol.10, Iss.02 (April 2000) P.266.

² - Michael Howlett et al., Op.Cit, P.210-211.

³ - Werner Jann and Kai Wegrich, Op.Cit, P.51-52.

تختلف الوكالات المنفذة للسياسة العامة في النظم السياسية المقارنة، لكن عموماً فالسلطة التنفيذية هي المكلف الرئيسي بتنفيذ السياسات العامة في أغلب الدول، فالسلطة التنفيذية ومن إسمها يتضح أن مهمتها الرئيسية هي التنفيذ، ولكن مع تعقد المشاكل العامة واختلاف قضايا السياسات العامة وضرورة اللجوء إلى التخصص في التنفيذ والذي أصبح لا يقتصر في السلطة التنفيذية بل إمتد لأطراف أخرى.

تم تقسيم تنفيذ السياسات على مستوى البيروقراطية الحكومية أو ما يسمى بالوزارات والإدارات العامة التابعة لها، بالإضافة إلى الحكومات المحلية في بعض الأنظمة أو الإدارة المحلية في نظم أخرى، كما تقوم الكثير من الحكومات بإنشاء منظمات عامة تعمل في قطاع معين تكلفها وقت الحاجة بتنفيذ مشاريع وسياسات محددة مثلاً إدارة الغذاء والدواء الأمريكية USFDA، الإدارة العامة السعودية للرقابة التجارية وأيضاً الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية في الجزائر والمعهد الإتحادي للأدوية والأجهزة الطبية BfArM في ألمانيا وغيرهم، وقد أصبحت الحكومات تنشئ الكثير من الوكالات وتكلفها بتسيير قضايا ومواضيع عامة والمساهمة في تنفيذ السياسات الحكومية، كما يمكن للحكومة عند الإقتضاء الإستعانة بوكالات من القطاع الخاص لتنفيذ سياساتها في بعض المجالات قد تكون تلك الشركات والمؤسسات وطنية وأحياناً تكون دولية من دول معينة عندما تكون السياسة العامة وأساليب تنفيذها جديدة ولم يسبق أن نفذت في الدولة أو تكون سياسات عامة ضخمة لا تستطيع الوكالات الحكومية والخاصة في الدولة تنفيذها حسب الأهداف المرسومة وفي الوقت المطلوب.

1. مقاربات تنفيذ السياسة العامة:

إن تحويل السياسة العامة من تفضيلات صناع القرار لعملية تنفيذ لا تتم بمجرد سن قانون أو تقديم أمر بل تخضع لميكانيزمات تتفاعل فيما بينها، ولذلك فقد سعى الكثير من المفكرين لإنتاج طرق ومناهج خاصة بالتنفيذ، ومن أهم تلك الطرق نجد:

- التنفيذ من أعلى إلى أسفل (النهج التنازلي):

من أوائل المفكرين في هذا التوجه نجد "بريسمان Pressman" و"ويلدافسكي Wildavsky" حيث إنطلق نهج تنفيذ السياسة العامة من الأعلى إلى الأسفل من إقتراض أن مقرري السياسات المركزيين يمتلكون قدر كبير من العقلانية والرشاد فهم من يحدد أهداف السياسة العامة من خلال تكليف البيروقراطية الحكومية بالتنفيذ عن طريق التسلسل الوظيفي والأوامر والتوجيهات وينطوي التنفيذ على وضع إجراءات بيروقراطية ملائمة لضمان تنفيذ السياسات بأكبر قدر ممكن من الدقة، ولذلك ينبغي أن

تتوافر لدى الوكالات المنفذة موارد كافية وأن يكون هناك نظام واضح للمسؤوليات والرقابة الهرمية للإشراف على إجراءات المنفذين، كما عبر "بارداش Bardach" عن ضرورة تقديم المشورة لصناع السياسات حول كيفية تحسين عملية التنفيذ مع إيلاء الإهتمام لعملية "كتابة السيناريو"، كل ذلك يجعل من تنفيذ السياسة العامة ناجح وفعال، كما يمكن أن تكون السيطرة التسلسلية الكاملة على عملية التنفيذ من الصعب تحقيقها من الناحية العملية وحدوث ظروف فجائية يمكن أن تسبب فشل التنفيذ، إلا أن أصحاب نهج التنفيذ من الأعلى إلى الأسفل جادلوا بأن صناع السياسات يمكنهم ضمان التنفيذ الفعال من خلال تصميم برنامج مناسب وهيكلية ذكية لعملية التنفيذ¹.

- التنفيذ من الأسفل للأعلى (النهج التصاعدي):

ينطلق توجه تنفيذ السياسة العامة من الأسفل إلى الأعلى زيادة على سليات النهج التنازلي من خلال عدم كفاية التسلسل الهرمي السلطوي وإعطاء الأوامر في تنفيذ السياسة العامة بصورة مثالية، يعد هذا النهج طريقة لدراسة تصميم السياسات وتنفيذها تأخذ في الاعتبار قدرات ودوافع أقل المنفذين مستوى، وتنبع تصميم السياسات من أقل مستوى إلى أعلى مستويات الحكومة وكذلك مراعات الوكالات التنفيذية والصراعات الحاصلة على مستوى القاعدة فبتعبير "رينيه تورينفيلد Rene Torenvlied" "تنشئ مشكلة الإمتثال عندما يكون هناك تضارب في المصالح بين وكالات التنفيذ والسياسيين" وبعبارة أخرى فإن الخلافات بين الفواعل المحلية للسياسة العامة تؤدي لتعطل تنفيذ السياسات بصفة كلية أو جزئية، فالنهج التصاعدي يعمل على تخفيف حدة الصراع من خلال المساومة وأحياناً التنازل لزيادة احتمالية تحقيق أهداف السياسة إلى أقصى حد².

ودافع أصحاب نموذج التنفيذ من الأسفل إلى الأعلى على أحقيته في قيادة مرحلة التنفيذ حيث أن البيروقراطية أو الحكومات المحلية وما تسمى أيضاً بالإدارة المحلية أقرب المؤسسات الحكومية من المواطنين والأعلم بالمشاكل العامة كما يمكنها فهم إحتياجات المواطنين كما أنها تمتلك خبرات في مجال التنفيذ مع إمتلاكها لوسائل وأدوات التنفيذ، لذلك وجب تمكينها لجزء من السلطة التقديرية والمبادرة وهو ما يجعلها الأقدر على تحمل تبعات التنفيذ والتغيرات البيئية الحاصلة خلال هذه المرحلة.

¹- Helga Pölzl and Oliver Treib, "Implementing Public Policy," in *Handbook of Public Policy Analysis: Theory Politics and Methods*, ed. Frank Fischer et al., (Boca Raton: CRC Press, 2007) P.91-92.

²- Thomas A. Birkland, Op.Cit, P.268-269.

وفي المقابل وعلى الرغم من دور البيروقراطية المهم في التنفيذ إلا أنها لا تملك كل الصلاحيات ولا حتى الموارد إلا بالقدر الذي تمنحها إياه السلطات العليا وصناع السياسة العامة في أعلى الهرم، ولا يمكن لأي هيئة عامة أن تعطل السياسات العامة لأنه ينجر عنها مخالفتها للقوانين والأطر الأمر الذي يتبعه عقوبات ومخالفات للبيروقراطيين من قبل رؤسائهم.

- النهج المختلط (الجيل الثالث لأبحاث التنفيذ):

بسبب نقاط القوة والضعف النسبي للنهج من أعلى إلى أسفل ومن أسفل إلى أعلى، سعى الباحثون إلى دمج مزايا الأسلوبين في نموذج واحد يمكن أن يعالج تنفيذ السياسة وكذلك احتمالية تغييرها أو على الأقل تعديلها عند نقطة التنفيذ، حيث يقوم صناع السياسات بالترشيح بين خيارات السياسة والأدوات للقيام بعملية التنفيذ، مع إدراك أنه يجب مراعاة دوافع وإحتياجات المنفذين ذوي المستوى الأدنى أي البيروقراطية المحلية، كما يسعى هذا النهج في التنفيذ للتحسين والتوفيق بين النهج التنازلي والتصاعدي، إبتكر "مالكولم جوجين Malcolm Goggin" وزملاؤه نظرية لتنفيذ السياسة تعتمد على إرسال الرسائل بين صناع السياسات والمنفذين، وتأخذ الدراسة في الحسبان سمة هامة من سمات تصميم السياسات، وهي أن التنفيذ مسألة تفاوض وإتصال بقدر ما هي مسألة قيادة، فالأوامر تتم مقاومتها أحياناً لأنها غير واضحة أو غير متسقة مع توقعات المتلقي لذلك يجب أن تكون الرسائل التي يرسلها مسئولون واضحة ويتلقاها منفذون متقبلون تتوفر لديهم أو تُمنح لهم الموارد الكافية لتنفيذ السياسات تؤدي من أجل إنجاح العملية¹.

- النهج الديمقراطي في التنفيذ:

مع تطور بحوث عمليات تنفيذ السياسة العامة بدأ الباحثون في تطوير نموذج بديل عن النهج السابقة حيث يركز على أن التنفيذ هو سلسلة متصلة تقع بين التوجيه المركزي والإستقلالية المحلية، ويعتمد في توجهه للمفهوم الهابرماسي للديمقراطية التداولية الذي يستند إلى فكرة أن القرارات الديمقراطية هي نتيجة خطابات عقلانية موجهة لتوافق الآراء بين جميع الجهات الفاعلة المتأثرة في عملية التنفيذ، تناول علماء مثل "بيتر ديليون Peter DeLeon" مفهوم الديمقراطية التداولية كما أن النهج التفسيرية للتنفيذ مبنية أيضاً على هذا النموذج من الديمقراطية، والشق الآخر لا يفترض مسبقاً التوجه إلى توافق الآراء والحجج، ولكنه يحاول وضع معايير ديمقراطية لتفاعلات الجهات الفاعلة العامة والخاصة داخل نظم التفاوض أو شبكات السياسات، ومن الأمثلة على ذلك نموذج "الديمقراطية التعاونية" الذي يستند إلى إفتراض أن العديد من

¹- Thomas A. Birkland, Op.Cit, P.271-272.

الفصل الثاني: السياسة العامة تأصيل نظري مفاهيمي

الجهات الفاعلة غير المنتخبة وخاصة جمعيات المصالح لها رأي حاسم في صنع السياسات في المجتمعات الحديثة، وبدلاً من إعتبار ذلك خطراً على الديمقراطية يقترح المؤلفون أن هذه الجهات الفاعلة تمثل مجموعة معينة من المواطنين وتفضيلاتهم المشتركة ويمكن أن تضيف شرعية للقرارات السياسية¹.

2. معوقات تنفيذ السياسة العامة:

تعرض السياسة العامة الكثير من العوائق وخاصة في مرحلة التنفيذ التي تنسم بالحساسية والخطورة أحياناً كونها المرحلة التي يتم فيها تقسيم الموارد وتوزيعها حسب الخطط الموضوعة مسبقاً، الأمر الذي ينتج عنه تحركات وتفاعلات كثيرة يمكن أن تعرقل التنفيذ نذكر على سبيل الذكر لا الحصر:

- نقص التمويل:

يعد التمويل عامل رئيسي في تنفيذ السياسة العامة وغياب الموارد المالية الكافية يمكن أن يقوض أهداف السياسات، وإذا لم تحل مشاكل التمويل خلال التنفيذ فيمكن أن تفشل السياسة بشكل جزئي أي عدم تحقيق بعض الأهداف أو كلها ويكون إهدار للموارد بالنسبة لصناع السياسة أو وكالات التنفيذ، وفي بعض الحالات يكون فشل توفير التمويل المناسب يرجع لتضارب بين الفواعل في مؤسستين أو أكثر تتقاسمان المسؤولية عن صنع السياسة العامة خاصة في النظم البرلمانية التي لا تمتلك الحكومة الأغلبية البرلمانية، أو بسبب صراع على الموارد ومخرجات السياسة العامة وقد تفشل السياسة في حشد التمويل². لذلك وجب على صناع السياسات العامة الضبط الدقيق لتكاليف السياسة مع حساب التغيرات التي من الممكن أن تحدث، حيث يقوم بهذا العمل مختصون وتقنيون يملكون المهارات اللازمة أثناء عملية التخطيط للسياسة أو ما يسمى بالإستشارة وأهميتها في صنع السياسات، ويمكن أن يخصص صناع السياسات صندوق للتمويل التكميلي للسياسات يتم اللجوء إليه في حالة حاجة سياسة لموارد إضافية.

- نقص الوكالات:

يعتمد صناع السياسات في الكثير من الأحيان على وكالات عامة أو خاصة في التنفيذ، وقد يحتاج التنفيذ لأكثر من وكالة يمكن أن تكون كلها عامة أو خاصة أو مختلطة، وأحياناً يواجه صناع السياسات مشاكل في كم الوكالات المنفذة وعدم توفر العدد الملائم، والمواصفات التقنية الخاصة بالوكالات فقد تحتاج سياسة ما لقدرات عالية في التنفيذ لا تمتلكها وكالات القطاع العام أو الناشطة في القطاع الخاص وهو ما يعطل تنفيذ السياسة العامة ولكن غالباً ما تلجئ السلطات الحكومية للوكالات الدولية التي يمكنها

¹- Helga Pölzl and Oliver Treib, Op.Cit, P.102.

²- Larry N. Gerston, Op.Cit, P.106.

أن تقوم بتنفيذ السياسات ومن الأفضل لها الإتفاق مع تلك الوكالات للقيام بتكوين وتدريب الوكالات الوطنية في المجال لعدم إضطرارها في المستقبل لإستيراد وكالات خارجية لتنفيذ سياساتها العامة.

- تغير الأهداف والأولويات:

تعد أهداف السياسة العامة من أهم ضوابط صياغة السياسات وتحديدتها في مرحلة تحليل المعلومات واختيار البدائل من الأمور المهمة لكن تغير الأهداف والأولويات يحدث أحيانا ويربك وكالات التنفيذ وحتى صناع السياسة وينتج إضطراب وغالبا ما يقترن بأزمات غير متوقعة مثلاً إنتشار فايروس كوفيد-19 غير أهداف السياسة العامة الصحية للدول من تطوير مختلف قدراتها الطبية وشبه الطبية والخدمات الصحية والصيدلانية وإنشاء هياكل صحية جديدة وتطوير المتوفرة، وتحول السياسات نحو التركيز على تجنب إنتشار الوباء بكل الطرق والوسائل، ولعدم التعرف على وسائل الوقاية والعلاج قامت الحكومات بتوسيع مكافحة الوباء وجعله أولوية في كل القطاعات وبدأت بفرض حالة الطوارئ والحجر الصحي كلي أو جزئي وتوسيع نشاطات الوقاية ومكافحة الوباء بشتى الوسائل والإمكانات، وإختلفت نتائج وخسائر الوباء من دولة لأخرى حسب درجة الإستجابة للمتغيرات البيئية وتغير الأهداف والأولويات في السياسة العامة.

- البيروقراطية المركزة:

تعتمد بعض النظم السياسية على المركزية بصورة كبيرة في تنظيمها السياسي والإداري الأمر الذي يضيق على الوكالات المحلية تنفيذ السياسة العامة لأنها تضطر في حالة القيام بأي نشاط أو تصرف للرجوع إلى الهيئات الأعلى والرئاسة الإدارية، وبذلك لا يكون للبيروقراطية المحلية أي حق في التصرف وعدم إمتلاكهم الحرية والمبادرة في التنفيذ وكذلك حرمانها من السلطة التقديرية، وهو ما يعطل تنفيذ السياسات بشكل كلي أو يآخر تنفيذها بصورة كبيرة.

ولذلك فاللامركزية عنصر مؤثر في تنفيذ السياسات حيث أصبحت معظم البلدان تؤيد نقل الموارد والسلطات للحكومات المحلية (اللامركزية الإقليمية) أو للسلطات غير التقليدية المعاد تشكيلها (اللامركزية الوظيفية) وسيؤثر مدى وجود هذه الإتجاهات على الطريقة التي يتم بها التوصل إلى القرارات المتعلقة بإعتماد السياسات وتعبئة الموارد وتنسيق الجهات الفاعلة الإدارية وغير البيروقراطية من أجل التنفيذ، وهم ما يضيف للبيروقراطيات المحلية القدرة على التحليل والتنفيذ مع تقوية قدراتها في التأقلم والتجاوب مع مختلف المتغيرات البيئية أثناء تنفيذ السياسة العامة¹.

¹- Michael Howlett et al., Op.Cit, P.214-215.

- ضعف الإشراف:

في أغلب النظم المقارنة تكون المهمة الرئيسية للسلطة التنفيذية هي تنفيذ السياسات أما السلطة التشريعية فإضافة إلى مهام التشريع نجد الرقابة على أعمال الحكومة أي الإشراف على تنفيذ السياسات، فأحياناً لا يكون إشراف البرلمان قوي ورقابته على تنفيذ السياسات ضعيفة وبالتالي فهو يعطي للبيروقراطية مجال واسع وحرية في العمل وهو ما يكون عائقاً أمام التنفيذ الفعال، عبر "توماس مان Thomas Mann" و"نورمان أورنستين Norman Ornstein" عن "أسفهما لفقدان الهوية المؤسسية والتخلي عن المسؤولية المؤسسية تجاه السلطة التنفيذية والنقص في عمليات الرقابة على مستوى اللجان وفي الميدان وحتى في الجلسات، وما يترتب على ذلك من تدهور في العملية التداولية التي تعد المهمة المميزة للبرلمان بإعتباره هيئة تداولية"، وبالتالي فنقاشات السلطة التشريعية حول السياسة العامة أمر مهم ويقدم إضافات للسياسة العامة ويسهم في ديمقراطية تنفيذ السياسة العامة إضافة لترشيد صنع السياسة العامة في النظام السياسي¹.

- تعارض المصالح:

ينتج عن تنفيذ السياسات العامة ومخرجاتها حصول بعض الأطراف على مجموعة من الموارد المادية والمالية وتكون محدودة أو ضخمة حسب السياسة وقضاياها، لذلك نلاحظ صراع بين العديد من الأطراف سواء في مرحلة التحضير والصنع أو في التنفيذ بين مجموعات من المنظمات والفواعل وحتى الأفراد لتحقيق مصالح معينة وإدراج تفضيلاتهم في السياسة العامة لكي يحصلوا على أكبر قدر من العوائد لهم أو لأطراف يملكون معهم مصالح أخرى، الأمر الذي يحدث تعارض للمصالح بين الجهات الفاعلة في بعض الأحيان وفي حال كانت الفواعل قوية فيمكنها إيقاف تنفيذ السياسة العامة وإفشالها كلياً أو جزئياً، الأمر الذي يحتم على صناع السياسة العامة التدخل للتوفيق بين تلك الفواعل وتقسيم العوائد بطرق ترضي كل أو أغلب الأطراف عبر مجموعة من الأساليب كالتفاوض وتبادل المنافع والمصالح وغيرها.

المطلب الثالث: متابعة تنفيذ السياسة العامة

Follow-up the Implementation of Public Policy

رغم أن مجموعة من الباحثين يتوقفون في عمليات أو مراحل صنع السياسة العامة عند التنفيذ وبذلك يكونون قد أهملوا مرحلتين مهمتين هما تقييم وتقويم السياسة العامة، كما نجد باحثين آخرين يدمجون دورتي تقييم وتقويم السياسة العامة في مرحلة واحدة، ولكن من خلال الدراسة سوف نتطرق للتقييم كدورة

¹- Larry N. Gerston, Op.Cit, P.109.

مستقلة والتقييم كدورة متفرد وذلك كون تقييم السياسة العامة هي عملية أو إجراء بحثي وإستقصائي للتعرف على نقائص ومكامن الخطأ والفسل في السياسة العامة أما التقييم فيعد العملية الإجرائية التي يتم من خلالها تعديل وإصلاح الأخطاء التي تم الوصول إليها من خلال التقييم فالتقييم مكل لعملية التقييم.

أولاً: تقييم السياسة العامة Evaluation of Public Policy

يهدف صنع السياسة العامة لحل المشكلة نهائياً أو على الأقل الحد من تبعاتها، وخلال مرحلة تقييم السياسات تنتقل النتائج المتوخاة من السياسات لتصبح مركز الإهتمام¹، ويصبح معرفة تفاصيل كيف تم صناعة السياسة؟ ومن إشتراك في صنعها؟ من ينفذ السياسة العامة؟، ما هي معايير نجاح وفشل السياسة العامة؟ ومن يتحمل مسؤولية نجاح أو فشل السياسة؟ وما هي الترتيبات لتفادي أخطار الفشل؟ وغيرها من الأسئلة ملحة وجب على جهة أو مجموعة جهات معرفتها لتدارك ما يمكن تداركه في حالة فشل السياسة أو ظهور عوائق وكذلك عدم الوقوع في أي مشاكل مماثلة مستقبلاً.

1. تعريف تقييم السياسة العامة:

يعتبر تقييم السياسة أو كما تسمى متابعة تنفيذ البديل مرحلة من مراحل دورة السياسة العامة، التي يتم من خلالها إكتشاف فعالية السياسة التي يتم تنفيذها أو فشلها وبالتالي تدارك ما يمكن تداركه، وبعبارة أخرى يعبر "جوي لاشايل Guy Lachapelle" أن "تقييم السياسات يعنى بتقدير فعالية البرامج أو المشاريع العامة وإدارتها وتنفيذها"².

كما يشير التقييم إلى عملية تحديد ميزة وقيمة شيء ما أو نتاج تلك العملية والتمييز بين الثمين الجدير بالإهتمام وبين من لا طائل من ورائه، وبعبارة أخرى فتقييم السياسات العامة هو آلية لرصد ومراجعة مزايا وعيوب النشاطات الحكومية (البرامج والمشاريع وآثارها والعمليات التي تسبق الآثار وطرق التدخل) حتى يتمكن صنع السياسة العامة من التصرف بأكبر قدر ممكن من المسؤولية والإبداع والإنصاف والإقتصاد في صنع السياسات العامة المستقبلية³.

كما تسعى مختلف الفواعل من خلال تقييم السياسات للتعرف على مواطن القوة والضعف في البرامج والمشاريع العامة، حيث تحاول الهيئات الحكومية ذات العلاقة التدخل لمعالجة المشاكل التي تعرقل سير

¹ - Werner Jann and Kai Wegrich, Op.Cit, P.53.

² - Leonardo Morlino et al., *Political Science: A Global Perspective* (London: SAGE Publications, 2017) P.152.

³ - Evert Vedung, "Evaluation Research," in *Handbook of Public Policy*, ed. Guy B. Peters and Jon Pierre (London: SAGE Publications, 2006) P.397.

الفصل الثاني: السياسة العامة تأصيل نظري مفاهيمي

السياسات كما كان مخطط لها¹، كما يحاول أصحاب المصلحة تسليط الضوء على أي أخطاء أو خسائر تحدثها السياسة العامة لإظهار صناع السياسات على أنهم فاشلون في صنع وتنفيذ السياسات وبالتالي كسب نقاط إضافية خلال الانتخابات أو الضغط على الحكومة للتفاوض والمساومة على مواضيع معينة. تختلف الهيئات التي تقوم بعملية التقييم في النظم السياسية المقارنة ف نجد مثلا المؤسسات الإستشارية ومراكز الفكر والبحوث الحكومية والخاصة، وأيضا الهيئات السياسية مثل البرلمان أو طرف من أعضاء الحكومة، كما يتم تقييم السياسات من طرف جهات رقابية مؤسسية كمجالس ومكاتب التفتيش أو التدقيق والمحاسبة، حيث تنسم بعض التقييمات بالتكتم بينما تنجز أخرى في إطار من الدعاية العامة والإستخدام السياسي، كما يمكن تقييم برنامج السياسة من قبل جهة واحدة أو العديد من الهيئات في وقت واحد أو بمرور الوقت، تتنافس هيئات التقييم المختلفة بشكل علني بين التقييمات التي تبدأها الحكومة مقابل التقييمات البرلمانية، والجماعات البرلمانية المختلفة ذات الأغلبية السياسية المختلفة وأيضا التقييمات الحكومية وتقييمات أصحاب المصلحة، من المفترض أنه يتم الإستفادة من تعدد جهات التقييم الذي يؤدي لإظهار الكثير من الحقائق، وبالتالي فهم أكثر لما حدث ولماذا؟ ولكن في الواقع غالبا ما تميل التقييمات المتعددة لنفس السياسة إلى أن تكون متعارضة وغير متكاملة، مما يجعل من الصعب التوصل إلى حكم واحد موثوق به أو على الأقل توافقي حول الماضي وإستخلاص دروس واضحة منه².

نجد في الكثير من جامعات كليات مختصة في الدراسات السياسية ومن خلال تدريسها لتخصص السياسة العامة يتم إنجاز بحوث تقييم السياسات، كما تقوم تلك المؤسسات بتنظيم ملتقيات حول السياسة العامة وموضوع تقييم السياسات بصفة خاصة وهو ما يفيد صناع السياسات في تدارك الزلات والأخطاء والحصول على آراء أكاديمية متخصصة ومتنوعة، كما ينشط الكثير من الباحثين والدارسين في العلوم السياسية في مجال التحليل سواء عن طريق منشوراتهم العلمية كالمقالات التي تعالج التقييم أو الكتب في المجال الأمر الذي يضيف للدراسات العلمية الأكاديمية زخم وللعمل الحكومي توجهات جديدة في مجال التقييم ومساعدة صناع السياسة العامة على تطوير مهاراتهم ومخرجاتهم السياسية في المستقبل.

2. أساليب تقييم السياسة العامة:

تباين طرق تقييم السياسات العامة حسب الحاجة والجهة التي تقوم بالتقييم، ومن بين تلك الأساليب سنتطرق لأهمها على سبيل الذكر لا الحصر:

¹- Mark Bovens et al., "The Politics of Policy Evaluation," in *The Oxford Handbook of Public Policy*, ed. Michael Moran et al., (New York: Oxford University Press, 2009) P.319.

²- Ibid, P.320-321.

- تقييم الأداء:

يعد قياس الأداء نشاطاً وعملية تقوم عبرها جهة التقييم بالتركيز على مدى تطبيق الجهات المنفذة للبرنامج أو المشروع للمعايير المطلوبة في التنفيذ أو المتفق عليها مسبقاً والتي تعد أسس تنفيذ السياسة فأى خطأ بقصد أو بدونه يؤثر على التنفيذ الفعال للسياسة العامة وبالفشل الجزئي أو الكلي للسياسة، لذلك وجب على صناع السياسات إختيار جهات التنفيذ بعناية لضمان التنفيذ بصورة صحيحة وكاملة.

يحتاج تقييم السياسة العامة لقياس مضبوط وأكبر دقة في النتائج المحققة، أصبح تحديد مؤشرات الأداء أكثر إثارة للجدل وأكثر مركزية في عملية السياسة العامة، في بريطانيا وضعت حكومة "جون ميجر John Major" (1990-1997م) معايير أداء معروفة للجميع، والتي هي حق للمستهلكين المواطنين، ففي بعض الحالات يُدفع تعويض عن الأداء السيء الذي تقدمه المرافق العامة فمثلاً إسترداد مبالغ التذاكر في حال تأخرت القطارات عن مواعيدها وإعتبار ذلك تعويض عن ضعف أداء الخدمات العامة¹.

- تقييم الآثار:

يبحث تقييم الآثار عن مدى تأثير التدخلات على النتائج سواء فورية أو وسيطة أو نهائية فتقييم الأثر يحاول تحديد مدى تحقيق النتائج من خلال التدخل أو عبر المؤثرات الأخرى التي تعمل إلى جانب التدخل، كما يسعى تقييم الآثار لتتبع جميع أنواع عواقب التدخل بما في ذلك الآثار المقصودة والآثار الباطلة والآثار الضارة والآثار الجانبية، كما يعمل على وضع نمط كامل من آليات التفاعل بين التدخلات المعتمدة وتنفيذها وردود الجهات المرسل إليها والسياقات والنتائج².

تعمل الفواعل المتدخلة في السياسة العامة على تحقيق الأثر الرئيسي أو المركزي الذي يربط الآثار الأساسية بالأهداف الموضوعية لجهات التدخل ودرجة قدرة التدخل على تحقيق أهدافه، بصرف النظر عن الظهور في المنطقة المستهدفة فإن الآثار الرئيسية متوقعة يتم تقديرها بشكل إيجابي من قبل متبني التدخل، وعلى نفس المنوال يتم تعريف الآثار الجانبية على أنها نتيجة خارج المنطقة المستهدفة الرئيسية للتدخل (عدم حدوث التدخل في المكان المطلوب)، يمكن توقع الآثار الجانبية وغير المتوقعة أو السلبية أو الإيجابية والآثار الضارة التي تتعارض مع أهداف الجهات المتدخلة³.

¹ - ستيفن دي نانسي، علم السياسة الأسس، ترجمة: رشا جمال (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2012) ص.ص. 370-378.

² - Evert Vedung, Op.Cit, P.P.407-409.

³ - Ibid, P.408.

- تقييم الأهداف:

يعد تقييم السياسة العامة عن طريق الأهداف والغايات المؤسسية أمراً كلاسيكياً في عمليات السياسة العامة فإذا تبنت وكالة ما برنامجاً فيجب أن يتضمن مجموعة أهداف يجب تحقيقها، تحصل الأهداف على شرعيتها من حقيقة أن سلطة صنع القرار في المؤسسة قد فوضتها لها الحكومة والتي بدورها حصلت على سلطتها للقيام بذلك من الشعب ومثليه في البرلمان، تحتوي السياسات على مجموعة أهداف في بعض الأحيان قد يتم تفضيل هدف واحد بإعتباره أولوية أو هدف رئيسي، أحيانا تكون الأهداف متضاربة لذلك وجب تحديد التفضيلات الضرورية بين الأهداف، وإلا فن المستحيل الحصول هذه الأهداف على نتيجة متوقعة، وبالتالي تصبح أهداف البرنامج غير واضحة بما يعني عدم قابليتها للإستخدام كمعايير قيمة يمكن على أساسها قياس نجاحات التدخل (التقييم) وإخفاقاته¹.

- تقييم النتائج:

يشير تقييم النتائج للعلاقة بين الموارد المستثمرة والعوائد المحققة أي العلاقة بين تكاليف السياسة وفوائدها، تتركز مقارنة الآثار الرئيسية المتوقعة من البرنامج أو المشروع والتي تعرف بتحليل التكلفة والفائدة، يتم قياس التكلفة والنتائج بين مختلف جزئيات السياسات (التكاليف المالية النتائج القيم المرغوبة والمحقة) بينما تحقق كفاءة السياسة إذا كانت درجة فعاليتها قد تم التأكد منها بالفعل من الناحية التجريبية، أما فعالية السياسة فتكون بإستخدام الموارد المخصصة سواء المادية أو غير المادية بطريقة مثل².

تختلف نتائج السياسة العامة فمن الممكن أن تكون مالية أو إقتصادية وحتى قيم معنوية ورمزية أو مخرجات إجتماعية، وقد تبدأ تلك النتائج بالظهور بعد مدة قصيرة من تنفيذ السياسة أو بعد إنتهاءها وفي بعض الأحيان قد تظهر النتائج في المستقبل بعد مدة من الزمن وذلك ما يدعى بالنتائج الإستراتيجية وبعيدة المدى، وتتميز النتائج بعيدة المدى بنسبة أكبر من المخاطرة بالنسبة للسياسات التي تبتغي تحقيق نتائج قريبة وقصيرة المدى أي في البعد القريب أو المتوسط.

3. معوقات تقييم السياسة العامة:

من خلال عملية التقييم قد تظهر مجموعة من الإكراهات والمعوقات ومن أهمها:

أ- جهة التقييم: تعد الجهة التي تقوم بالتقييم أهم عامل في العملية فهي التي تحدد هل تقييم يمتلك شرعية وقوة أو هو مجرد عمل علمي أو بحثي أو إعلامي محض، ففي بعض النظم المقارنة يعد تقييم الوكالات

¹- Evert Vedung, Op.Cit, P.400-401.

²- Peter Knoepfel et al., Op.Cit, P.233.

الفصل الثاني: السياسة العامة تأصيل نظري مفاهيمي

التابعة للسلطة التنفيذية أقوى أنواع التقييم وتعد مخرجاته غاية في الأهمية، بينما في نظم أخرى تكون الهيئة التشريعية هي من تملك قوة المبادرة في القيام بعمليات تقييم السياسة العامة والذي يحصل بعدها تحرك من البرلمان ضمن عملية الرقابة البرلمانية على الحكومة خاصة في حالة تسجيل إخفاق أو فشل وأمر أخرى. كما يمكن أن تلجئ الجهات الفاعلة لبعض الشركات الإستشارية لإنتاج دراسة خاصة بتقييم سياسة ما ويمكن التعاقد مع خبراء إستشاريين مستهدفين للربح أو مؤسسات غير ربحية لإجراء تقييمات، كما تقوم الجامعات ومؤسسات التعليم العالي ومعاهد السياسة العامة، ومراكز البحث بإنجاز دراسات خاصة بتقييم السياسة العامة في موضوع أو قطاع ما، كما يمكن لوسائل الإعلام ومراكز الفكر إجراء تقييمات بمبادراتها وتمويلها، يعتمد تقييم السياسة العامة إمتلاك جهة التقييم للتكاليف والشرعية في القيام بتقييم السياسات، ومن أهم تلك الجهات المجالس المنتخبة فهي التي تعبر عن التمثيل الشعبي والديمقراطية التشاركية أو التداولية والتي من المفترض أن يتم بموجبها التعامل مع تقييم السياسة العامة¹.

ب - توفر المعلومات والقدرة على الوصول إليها: تعد المعلومات القاعدة الرئيسية للتقييم فتوفرها أو عدم إتاحتها لجهات التقييم عامل حاسم في قدرتهم على إنجاز تقييم لسياسة ما، فبدون معلومات لا يمكن القيام بالتقييم وتلجئ بعض الجهات في بعض النظم السياسية ولتحقيق أهداف خاصة بحجب المعلومات ومنع الحصول عليها ويكون ذلك في النظم الديكتاتورية والتسلطية، أما في النظم الديمقراطية فتعد الشفافية من المبادئ الرئيسية والأساسية فيها فالوصول على المعلومات خاصة المتعلقة بالقضايا العامة متاح للجميع والولوج للمعلومات متاح وخاصة للهيئات التي تحتاج للبيانات في عملها كالبرلمان والهيئات التشريعية فهي تملك الحق في الولوج لقواعد المعلومات وأحيانا نتاج لها حتى الولوج للمعلومات السرية كلبان تحقيق واللجان الدائمة المكلفة بالدفاع وفي إطار عملها تملك صلاحية الإطلاع على معلومات خاصة وسرية مع التأكيد على الحفاظ على سريتها.

ج- التعقيد البيروقراطي والقانوني: تخضع عمليات تقييم السياسة العامة دوما وخاصة في أطرها الحكومية لتنظيم بيروقراطي وقانوني معين من خلال حالات وكيفيات وجهات التقييم والموافقات من جهات معينة وتكوين لجان ومجموعات أو خروج السند القانوني من قبل جهة ما، فأحيانا تكون تلك التعقيدات والإجراءات مقيدة ومثبطة لتقييم السياسة وتجعل منها أمر غاية في الصعوبة، ولكن في بعض الأنظمة السياسية ورغم البيروقراطية إلا أن عملية التقييم تسير بسلاسة وبصفة عادية تمكن جهة التقييم من أداء عملها على أكمل وجه.

¹- Evert Vedung, Op.Cit, P.399-400.

د- غموض الأهداف وتكلفة عملية التقييم: تعتمد جهات التقييم في عملها على مجموعة أهداف مسبقة يضعها صناع السياسة لجعلها بوصلة يسترشدون بها عن مدى نجاح أو فشل السياسة العامة والعوامل التي أدت لتلك النتيجة، وحتى الإقتراحات التي يمكن تقديمها لإصلاح السياسة الحالية أو لأخذها بعين الاعتبار أثناء صنع السياسة العامة في المستقبل، ولكن إذا كانت تلك الأهداف غامضة وغير واضحة فإن فعالية ونجاعة التقييم تكون منخفضة أو منعدمة¹، أما من جهة التكاليف فتقييم السياسة العامة يقتضي وجود موارد مالية ومادية وجب توفيرها بصورة ملائمة ومناسبة من أجل ضمان الحصول على تقييم سياسة عامة ذات جودة، وأي تقصير في تلك الموارد قد يؤدي إلى عدم بدأ التقييم من الأصل أو الحصول على تقييم غير ملائم ولا يلي حاجيات صناع السياسة العامة ولا أي جهة فاعلة تحتاج التقييم².

بإنتهاء مرحلة تقييم السياسة العامة تتضح لصناع السياسات طريقين لا ثالث لهما، وبعبارة أخرى بعد حصول التقييم يقوم صناع السياسة العامة إما بإنهاء السياسة وصنع سياسات أخرى لتحقيق الأهداف التي لم تصل لها السياسة الحالية أو عند فشل السياسة في بعض الأحيان، أو يتم اللجوء إلى تقويم السياسة العامة أي الحفاظ على السياسة وتعديل بعض الأمور والأخطاء التي رصدها عملية التقييم لإنجاح السياسة وضمان إنتاج مخرجات جيدة وتحقيق الأهداف المنشودة.

ثانياً: تقويم السياسة العامة Assessing Public Policy

تعد مرحلة تقويم السياسة العامة المرحلة الأخيرة في دورة السياسة العامة وبداية لدورة جديدة من دورات السياسات القادمة، يدمج أغلب الباحثين التقويم والتقييم ويدرسونهما على أنهما مرحلة واحدة ولكن سيتم التطرق لهما كمرحلتين منفصلتين، ذلك أن تقييم السياسة العامة عملية تحليلية بحثية أما تقويم السياسة العامة هو عملية فنية إجرائية وتقنية.

1. تعريف تقويم السياسة العامة:

أحياناً نجد أن السياسة غير ناجحة لأنها لا تخدم عدداً كافياً من الأشخاص أو لأن الموارد والخدمات موزعة بشكل ضئيل للغاية بين أولئك الذين تخدمهم أي أصحاب المصلحة، وبعبارة أخرى وجود مجموعة من المشاكل تعرقل تحقيق السياسة العامة لأهدافها³.

¹- James E. Anderson, Op.Cit, P.262.

²- حسن عبد الله الدعجة، مرجع سابق، ص.210-211.

³- Thomas A. Birkland, Op.Cit, P.272.

لذلك وجب معرفة مكان من الخلل والقصور من خلال مرحلة تقييم السياسة ومعالجة تلك الأخطاء والعمل على إستكمال تنفيذ السياسة العامة على أكمل وجه بعبارة أخرى فتقويم السياسة العامة هو إصلاح الأخطاء وإكمال النقائص التي تظهر خلال متابعة تنفيذ السياسة العامة، سواء كانت تلك المشاكل قد نتجت عن سوء تقدير في صنع السياسة العامة أو في أحد مراحلها أو من خلال فواعل السياسة ومنفذيها، وحتى تلك المشاكل التي تظهر من خلال التحولات البيئية المحيطة بتنفيذ السياسة العامة.

2. أهمية تقويم السياسات:

تعد مرحلة تقويم السياسة مرحلة بالغة الأهمية يثبت صانع القرار جدارته في متابعة تنفيذ السياسة العامة المخططة كما ثبتت عمل مؤسسات النظام السياسي والرشد في صنع السياسة العامة وذلك من خلال:

- التعلم واكتساب مهارات في صنع وتنفيذ السياسة العامة:

تكتسب المؤسسات الحكومية الخبرة عندما تقوم بعمليات التقييم والتغذية الراجعة فهي فرص التعلم وتطوير سلوكها والإحتفاظ بالمعلومات، فيرى "كولين بينيت Colin Bennett" و"مايكل هوليت Michael Howlett" أن التعلم يمكن أن يكون أكثر نشاطاً ومحاولة متعمدة لتعديل أهداف وتقنيات السياسة في ضوء عواقب السياسة السابقة واكتساب معلومات جديدة من أجل تحقيق أهداف السياسة بشكل أفضل تبذل الهيئات الحكومية جهوداً متضافرة لتحسين قدرتها في تطوير صنع السياسة العامة وإنشاء نظم لتخزين المعلومات ونشرها¹.

- تطوير قدرات الحكومة ومؤسساتها:

يعد تقويم السياسة العامة دليل سهر الحكومة على متابعة تنفيذ سياساتها، سواء تم تقييم السياسة العامة من قبل السلطات الحكومية التنفيذية أو التشريعية فهو دليل على عمل البيروقراطية مع المجالس المنتخبة بآنسجام وتوافق وهو ما ينتج مخرجات ذات جودة وبعبارة أخرى حوكمة النشاطات الحكومية، أما إذا تم تقييم السياسة العامة من طرف الفواعل اللاحكومية وقامت السلطات البيروقراطية بتصحيح مسار السياسة العامة وتقويمها فهو دلالة على تطبيق الحكومة لمؤشرات الديمقراطية التشاركية.

- التعامل مع التغيرات المختلفة في صنع وتنفيذ السياسة العامة:

نادراً ما يتم الحفاظ على السياسات في نفس الشكل بالضبط مع مرور الوقت؛ بل إنها تتطور باستمرار ففي بعض الأحيان تتطور السياسة العامة مع بداية التنفيذ وفي كثير من الأحيان يأتي التغيير

¹ - Thomas A. Birkland, Op.Cit, P.273-274.

الفصل الثاني: السياسة العامة تأصيل نظري مفاهيمي

إستجابة للتحويلات البيئية الاجتماعية والإقتصادية أو السياسية، أو نقص فاعلية من جانب الموظفين الذين يديرون البرنامج أو يكون مجرد نتاج لظهور مشاكل في بعض الهياكل وأفكار التنفيذ¹.

- تصحيح الأخطاء بدل صنع سياسة جديدة:

تحتاج عملية صنع السياسة العامة لتوفر موارد مالية ومادية وبشرية تتمايز من سياسة لأخرى ومن برنامج لآخر، الأمر الذي يرهق الخزينة العمومية وصناع السياسة العامة، وإذا ما تم صنع سياسة وإلغائها لوجود أخطاء وهفوات فإنه يزيد العبئ على هؤلاء بصفة كبيرة، وهو ما يجعل من عملية التقويم مهمة في ترشيد النفقات والحفاظ على الموارد الحكومية وتجنب المؤسسات الحكومية أعباء إضافية وترشيد نفقاتها. في ختام المبحث تتميز دورة السياسة العامة بالديناميكية كما تعد الأساس النظري لممارسة السياسة العامة فقسم الباحثون عمليات السياسة العامة إلى مجموعة من المراحل منها تحديد المشكلة وإدراجها ضمن الأجندة الحكومية جمع وتحليل البيانات وإختيار بديل السياسة وتنفيذه ثم تقييم نجاعة السياسة المنفذة وتقييمها، تختلف المراحل من السياسة إلى أخرى ومن فاعلين لآخرين لكن بصفة عامة فإن هذه المراحل أهم عمليات السياسة العامة.

تعمل السلطات الحكومية ومن خلال سعيها لتجويد مخرجات سياساتها إلى الإعتماد على عمليات السياسة العامة المعلومة وتكييفها مع المتغيرات البيئية في الميدان، بالإضافة إلى مجموعة من المتغيرات ومن أبرزها فواعل السياسة العامة الذين يملكون دور مهم وفعال في صنع السياسة العامة وتحديد توجهاتها.

¹- Peters B. Guy, Op.Cit, P.166.

المبحث الثالث: الفواعل المؤثرة في صنع السياسة العامة

Policy-making Actors

يقودنا مفهومنا للجهات السياسية الفاعلة في البداية لتحديد مقاييس القضايا التي نتدخل فيها الجهات الفاعلة يمكن التمييز بين الفواعل في مجال السياسات من حيث طبيعتها العامة أو الجهات السياسية الحكومية الفاعلة (الإدارية المخولة للسلطة العامة)، أو من حيث طبيعتها الاحكومية أي الجهات الفاعلة التي تنتمي لما يعرف بالمجالات الاجتماعية الاقتصادية أو الثقافية¹، والتي لا تملك أي سلطات دستورية لصنع السياسة لكنها كتنظيمات تملك مجموعة وسائل وأدوات التي تقوم بتجميع مصالحها والتعبير عن تفضيلاتها بطرق تؤثر في المؤسسات الحكومية وصناع السياسات فهي بذلك تملك دور في صنع السياسة العامة وبطريقة غير مباشرة عكس السلطات الحكومية التي تملك صلاحيات مباشرة في عمليات السياسة العامة.

المطلب الأول: الجهات الحكومية الفاعلة في صنع السياسة العامة

Governmental Actors in Public Policy-making

تعتبر السلطات الحكومية الثلاث من الفواعل الرئيسية والأساسية في صنع السياسة العامة فهي الجهة المخولة بإقرار السياسات، رغم إختلاف أدوار الفواعل الحكوميين ضمن مختلف السلطات التنفيذية التشريعية وحتى القضائية نظرا لإختلاف البيئة السياسية والتنظيم الدستوري والقانوني المعمول به، إلا أن الجهات الحكومية تمتلك المشروعية في إصدار اللوائح والبرامج المعبرة عن السياسة العامة بصفة حصرية.

أولاً: دور السلطة التنفيذية في صنع السياسة العامة

The Role of the Executive Authority in Policy-making

تلعب السلطة التنفيذية وبكل مكوناتها دور مهم في صنع السياسة العامة من خلال الصلاحيات والإمكانيات والأدوات التي تملكها والأدوار المختلفة التي تلعبها هذه السلطة في النظم السياسية المقارنة، حيث تتكون السلطة من مجموعة مؤسسات وهيئات تختلف درجة تأثيرها من نظام سياسي لآخر حسب كل دولة، وسوف نحاول التطرق لأهم تلك المؤسسات فيما يلي:

01) الرئيس أو الملك:

يملك الرئيس أو الملك أوقية هرم السلطة التنفيذية الدور البارز في صنع السياسة العامة واتخاذ القرار حيث تعتمد فعالية الحكومة بشكل كبير على قيادة رأس السلطة في صنع السياسات وتنفيذها

¹- Peter Knoepfel et al., Op.Cit, P.45.

فسلطة الرئيس في النظم السياسية الرئاسية وشبه الرئاسية واضحة من خلال الصلاحيات والإختصاصات الممنوحة للرئيس، أصبح من خلالها الرئيس وكبار مساعديه ومستشاريه في الرئاسة المصدر الرئيسي لوضع مقترحات السياسة، لقد أصبح من الواضح تماماً أن الرئيس يتحكم في السلطة التنفيذية حيث يملك تأثير كبير على قضايا السياسة العامة بإمتلاكه لسلطات دستورية كبيرة تجعله يعمل بحرية كبيرة، ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً نجد السياسة الخارجية والدفاع ومختلف القضايا الكبرى من إعداد الإدارة الرئاسية ورغم تدخل عمله مع الكونغرس إلا أن الرئيس يمتلك حق الفيتو وتقرير بعض السياسات عن طريق أوامر تنفيذية، أما في البلدان النامية كالجائز ومصر أو السعودية مثلاً فالسلطة الكاملة تتركز بشكل أكبر في الرئيس أو الملك ونتيجة لذلك تدخل السلطة التنفيذية وتهيمن أحياناً على السلطتين التشريعية والقضائية، وتتمتع السلطة التنفيذية بنفوذ أكبر في صياغة السياسة العامة لضعف باقي السلطات وفي عملية التنفيذ برمتها التي تعد من مهامها الأساسية وصلب إختصاصاتها¹.

فالرئاسة (المصالح والإدارة التابعة للرئيس) أو الديوان الملكي (الإدارة التابعة للملك) يملكان نفوذ مختلف في صنع السياسة العامة طبقاً لبرنامج الرئيس المنتخب الذي يعده مسبقاً ويحول له سياسة عامة في مختلف القطاعات حسب الأولويات، كما يمتلك الملك رؤية للحكم والتي يترجمها لسياسات بالنسبة للدول الملكية التي يمتلك فيها الملك مجموعة صلاحيات وسلطات كالأردن والبحرين مثلاً، أما الدول التي يملك الملك ولا يحكم فتكون صلاحياته رمزية كبريطانيا وإسبانيا واليابان مثلاً، فتأثير الملك في السياسة يكون معنوي أو عرقي وأحياناً يمتلك الحق الدستوري في إقتراح بعض السياسات على الحكومة.

02) رئاسة الحكومة:

تشكل الحكومة بمختلف أعضائها المكون الأساسي والرئيسي في أي نظام سياسي مهما كان نوعه جمهوري ملكي رئاسي برلماني ديمقراطي دكتاتوري، فالحكومة هي الوجه الأبرز للسلطة التنفيذية لإحتوائها على مجموعة من الوزراء أو المستشارين أو الأمناء العاميين حيث تختلف التسميات لكن تتشابه المهام والصلاحيات، فتتكون الحكومة من رئيس الحكومة أو وزير أول يقود مجموعة من الوزراء يسمى بالطاقم الحكومي، تتباين أدوار الوزير الأول ورئيس الحكومة في النظم المقارنة فرئيس الحكومة غالباً ما يكون رأس السلطة التنفيذية في النظم البرلمانية والملكية الدستورية التي تقوم فيها السلطة التشريعية/ البرلمان

¹- Olufemi O. Popoola, "Actors in Decision Making and Policy Process," *Global Journal of Interdisciplinary Social Sciences*, Vol.05, Iss.01 (2016) P.48.

- See Also: Larry N. Gerston, Op.Cit, P.76-77.

بإختيار/إنتخاب الحكومة ورئيسها بناء على نتائج الإنتخابات البرلمانية وحصول حزب أو إئتلاف على الأغلبية البرلمانية أو تعيين رئيس في حالة شغور منصب رئيس الحكومة، حيث يكون رئيس الحكومة صاحب البرنامج التنفيذي ويمتلك مجموعة مهمة من الصلاحيات والمهام في صنع وتنفيذ السياسة العامة. كما يعد رئيس الحكومة مسئولاً أمام البرلمان عن الأداء الحكومي ومثالا عن ذلك النظام في إيطاليا وإسبانيا كندا وإنجلترا، أما الوزير الأول فهو معين من الرئيس أو الملك ويعد الوسيط بينهم وبين بقية الطاقم الحكومي أي أنه ينفذ برنامج الرئيس أو الملك حسب الحالة ويقود مجموعة من النشاطات التي يخولها له القانون والهيئة التي عينته، فأداء الوزير الأول في صنع وتنفيذ السياسة العامة يحسب على الرئيس أو الملك الذي يقوم الوزير الأول بتنفيذ خطته وبرامجه، ومنه فرئيس الحكومة يمتلك قدر أكبر من العوامل المؤثرة في عمليات السياسة العامة عكس نظيره الوزير الأول، ويختلف الأمر في بعض الأحيان التي يكون الملك أو الرئيس يستحوذ على منصب رئاسة الحكومة كالرئيس الأمريكي الذي يعد رئيس الحكومة مثالا مما يزيد من قدراته على قيادة قاطرة السياسة العامة في الدولة بقدر مهم ومعتبر.

03) الوزراء (أعضاء الحكومة):

يعد الوزير أو الأمين أو المستشار ومهما اختلفت الألقاب المسئول الأول عن القطاع حيث يكون مجموعة من الوزراء في الحكومة والتي تعهد لكل وزير اختصاص أو مجال معين أو أكثر حسب الحالة، يمكن أن تتخذ العلاقة بين أعضاء مجلس الوزراء كأفراد ومجلس الوزراء ككل شكلين متميزين أحدهما هو "مبدأ المسؤولية الجماعية" الذي يعني أنه يجب على جميع أعضاء مجلس الوزراء دعم القرارات المتخذة في مجلس الوزراء علناً، بغض النظر عما إذا كانوا يوافقون عليها بشكل خاص أم لا، والشكل الآخر يتمثل في "مبدأ الإستقلال الوزاري" المطبق مثلاً في ألمانيا والذي يمنح كل عضو في مجلس الوزراء الحرية والمسئولية للإشراف على عمليات القطاع وإعداد المقترحات التشريعية دون تدخل مجلس الوزراء¹.

في النظم البرلمانية خاصة يجب تشكيل الوزارات بطريقة يمكن أن تدعمها أغلبية برلمانية يتمتع حزب واحد بالأغلبية المطلقة في البرلمان وهو حزب الرئيس وأعضاء حكومته أو يجب على الأحزاب تشكيل إئتلاف من أجل التمتع بدعم الأغلبية البرلمانية، يجب توسيع مجلس الوزراء بقدر ما يضم أحزاباً أكثر مما هو ضروري لتزويد الحكومة بدعم الأغلبية في الهيئة التشريعية، يمكن أن يكون تشكيل حكومة كبيرة الحجم مفيداً لضمان تمرير السياسات الهامة في الهيئة التشريعية، وعلى النقيض من ذلك في الأنظمة الرئاسية

¹- Christoph Knill and Jale Tosun, *Public Policy: A New Introduction* (London: Palgrave Macmillan, 2012) P.56.

لا يتم إختيار السلطة التنفيذية من الأغلبية التشريعية وتحتاج فقط إلى دعم مقترحات الرئيس وتنفيذ برنامجه داخل المجال التنفيذي، يتمتع الرئيس بالسيادة ويقرر بشكل مستقل مدى إعماده على الحكومة، ففي الأنظمة الرئاسية تكون عملية صنع السياسة برمتها أقوى بكثير وتتميز بإتفاقها مع تفضيلات الرئيس¹. رغم إختلاف النظم المقارنة والبيئة السياسية من دولة لأخرى والصلاحيات والإختصاصات التي تمنح لعضو الحكومة والتي تأثر في نشاطه وتدخله في عمليات السياسة العامة، يعد الوزير المسئول الأول عن القطاع والذي يسمح له بالمشاركة في أي مرحلة من مراحل السياسة العامة في قطاعه الوزاري، وكذا الدفاع عن حصة قطاعه من الموازنة العامة أمام مجلس (الوزراء/الحكومة) حسب الحالة والتي تعد من أهم السياسات في الدولة، كما يقوم عضو الحكومة بتقديم إقتراحات ومشاريع خاصة بقطاعه وكذا تنفيذ أفكار السلطة العليا التي تعهد له بذلك، كما يتمتع الوزير بصلاحيات إصدار القرارات والمراسيم الوزارية وغيرها من الصيغ القانونية والتعيين والإقالة في حدود إختصاصه الوزاري، كل هذا يدخل في مختلف عمليات السياسة العامة ويجعل من عضو الحكومة يلعب دور بارز في صنع السياسة العامة وبصورة أكبر في عملية تنفيذ السياسة العامة تحديداً.

04) القوات المسلحة:

تركز مهمة القوات المسلحة الأساسية في حماية المجال الوطني بمختلف تشكيلاته من أي عدوان خارجي أو داخلي، وتسعى لتحقيق الأمن والإستقرار بالأشكال والكيفيات التي يتم وضعها ضمن الأطر الدستورية والقانونية في الدولة، حيث تعد القوات المسلحة ركيزة أساسية في بنية أي دولة مهما كان نوعها وشكلها، فالدولة بدون قوات مسلحة معرضة للفناء والزوال بسرعة كبيرة، لذا نرى تطوير الدول لقدراتها العسكرية سواء التقنية أو الفنية وتخصيص ميزانيات معتبرة كما تولي لها إهتماماً كبيراً في أجندتها الحكومية، من خلالها تلعب القوات المسلحة دور متميز في الأنظمة المقارنة فالقوات المسلحة في الدول الديمقراطية المتقدمة يختلف عن دورها في الدول العالم الثالث أو الدول ذات النظام الشمولي الديكتاتوري.

تعمل القوات المسلحة في الدول المتقدمة وضمن مهامها الدستورية والقانونية في الحفاظ على الأمن والإستقرار والدفاع عن التراب الوطني بكل الوسائل والتدخل في الحالات الإنسانية وفي عمليات خارجية لشل أي أهداف معادية كل هذا تحت غطاء قرارات سياسية شرعية، وأما تدخل القوات المسلحة في السياسة العامة يقتصر عن دفاعها عن حصصها في الموازنة العامة وتقديم إقتراحات ومشاريع خاصة

¹- Christoph Knill and Jale Tosun, Op.Cit, P.56-57.

بتقوية المعدات والآليات، الأسلحة والموارد البشرية وتكوينها الداخلي والخارجي وكذا إبداء الرأي وطرح المقترحات في مختلف الأنشطة المتعلقة بالأمن والدفاع، إضافة إلى السعي لتطوير مقدراتها الفنية وتحديث مختلف القوانين التي تحكم عملها وفق حاجياتها الأساسية وتحسين الظروف الصحية والمعيشية والإمكانيات التي يحصل عليها منتسبوا ومتقاعدوا القوات المسلحة، وهو الأمر الذي تستجيب له غالباً الحكومات لكون القوات المسلحة أداؤها الرئيسية في تنفيذ مهام إمتياز الدولة للإكراه والقوة القسرية.

في النظم الشمولية ودول العالم الثالث يستبدل النظام الأحادي بآخر وفي بعض الأنظمة السياسية يعتمد النظام على العسكريين كمرجع رئيسي في صنع السياسة العامة وأحد أهم جامعي المصالح، حيث ينتج عن إحتكار العسكريين لمصادر القوة القسرية التدخل في أغلب القضايا السياسية وعند فشل الأطراف السياسية في الوصول إلى إتفاق حول تجميع المصالح عن طريق الديمقراطية أو نظام الحزب السلطوي يظهر العسكريون كقوة وحيدة قادرة على إقامة حكومة نظامية، بسبب غياب البديل تبقى القيادة العسكرية بعدها القوة الرئيسية الداعمة لحاكم ديكتاتوري مدني أو مجلس عسكري، تستخدم القوات المسلحة القوة القسرية لتعزيز أهداف مؤسسية أو إيديولوجية ويستخدم العسكريون سيطرتهم على الدولة لإيجاد نموذج عسكري أو بيروقراطي يناسب توجهاتهم الفئوية بتحالفهم مع مجموعات الأعمال¹.

القيود الرئيسي الذي تواجهه القوات المسلحة في تجميع المصالح هو أن بناها الداخلية ليست مصممة لحشد التأييد لمختلف القضايا الاقتصادية الإجتماعية السياسية الثقافية وغيرها فالقوات العسكرية مصممة أصلاً للأمن والحماية والدفاع وأحياناً الهجوم العسكري بإستخدام القوة القسرية، وهي لم تُبنى لتجميع الخلافات الداخلية وإيجاد تسوية لها، فالمؤسسة العسكرية لا تُكفي بسهولة مع تجمعات التأييد أو الإتصال بمجموعات إجتماعية خارج هرم القيادة ذلك أن العسكريين يفتقدون ميزات حشد الدعم الذي تقوم به الأنظمة الحزبية، وتظهر المشكلة الكبرى حين تحتاج الحكومة للشرعية وإيصال أهداف النظام السياسي والإيديولوجية للعديد من القطاعات الإجتماعية، ولهذا الأسباب تبدو الحكومات العسكرية غير مستقرة دائماً ومجبرة على تقاسم السلطة مع مؤسسات أخرى أو تشجيع تشكيل أحزاب سلطوية متعاونة².

وهو الأمر الذي يؤدي إلى تفاهم مرحلي ولكن مع الوقت تظهر إنقسامات رئيسية تُخلق خلافات تؤدي لصراع تنتصر جهة وتخسر جهة مركزها في الحكم والسلطة في الدولة، ويمكن أن تقوم الجهة المنتصرة

¹ - جابريل إيه آلوند ونجهم باول الإبن، مرجع سابق، ص. 149.

² - نفس المرجع، ص. 149-151.

بمعاكبة الجهة الخاسرة بالسجن أو التخوين أو الإغتيال وغيرها من الطرق المشروعة وغير المشروعة لتبدأ في العمل لبناء توجه يضفي نوع من الإستقرار على الدولة.

05) البيروقراطيون:

البيروقراطيون موظفون يتم تعيين معظمهم حسب الجدارة والخبرة لمجموعة من الخصائص ونظراً لإقامتهم الطويلة في نفس المجال فإنهم يطورون خبرات تتجاوز وتدوم أكثر من خبرة صناعات السياسات الآخرين الذين يقيم معظمهم لفترة وجيزة نسبياً في مناصب سياسية إنتخابية أو معينة، وبالتالي فإن البيروقراطيين يقدمون صفات الإستقرارية والإستقرار على الرغم أن البيروقراطيات تم تصميمها في البداية كجهة منفذة للسياسات فقد توسعت أدوارهم ليس فقط من حيث المسؤوليات الجديدة ولكن أيضاً من حيث مهام صنع القرارات الأساسية¹.

كانت السلطة التنفيذية تعتمد في تنفيذ السياسة العامة على البيروقراطية أي طبقات المسؤولين المعيّنين هرمياً، لكن تطور دور البيروقراطيين في السياسة العامة ووصل للمشاركة في مختلف عمليات السياسة العامة نظراً لمعرفتهم الإجرائية والمتخصصة، ولذلك من المعقول التمييز بين البيروقراطية المنفذة والبيروقراطية الوزارية لأن النوع الأخير هو الذي قد يؤدي دوراً في صياغة السياسات، تم التأكيد على الدور الهام للبيروقراطية بشكل خاص من قبل "ماكس ويبر Max Weber" الذي وضع ثلاث خصائص رئيسية رأى أنها ضرورية لجعلها أداة فعالة للحكومة، أولاً إستقرار الموظفين البيروقراطيين المؤهلين العاملين في منظمة حكومية بفضل توفير مسارات وظيفية مناسبة، ثانياً تنظيم البيروقراطيات حسب تخصصها الوظيفي وتكليف أعضائها بوحدات على أساس نوع العمل الذي يقومون به، حيث تتميز البيروقراطيات بسلطة هرمية حيث يشرف المسؤولون رفيعوا المستوى على العمال من المستوى الأدنى، ثالثاً تحقيق درجة عالية من التوحيد القياسي لإتخاذ القرار وتطبيق القواعد وهو ما يتحقق عبر حفظ الإدارة لوثائق خطية². هناك نظامين نموذجيين لكيفية تعيين البيروقراطيين حيث يتم تعيين الأفراد على أساس ولائهم السياسي والذي من المتوقع أن يبرهنوا عليه في جميع جوانب عملهم، يُظهر هذا النوع من البيروقراطية الزبائنية مستوى منخفضاً من الإستقلالية عن السياسيين المنتخبين وينتج موظفين ذوي قدرات فنية منخفضة في نظام الجدارة ونرى هذا النوع من البيروقراطيات في الدول الديكتاتورية والدول المتخلفة التسلطية، كما يتم تعيين البيروقراطيين بسبب خبرتهم وتجربتهم ويعتمد هذا الشكل في معظم الديمقراطيات

¹- Larry N Gerston, Op.Cit, P.83-84.

²- Christoph Knill and Jale Tosun, Op.Cit, P.60.

الفصل الثاني: السياسة العامة تأصيل نظري مفاهيمي

المتقدمة وتتميز بيروقراطيات الجدارة بدرجات عالية من الإستقلالية والقدرات التقنية والفنية النوعية في إنجاز مهامها وأعمالها¹.

سواء كانت سلطاتها متواضعة أو كبيرة أو ضارة أو مفيدة أو مستخدمة بمهارة أو مستغلة سياسياً، فإن البيروقراطيات هي عناصر فاعلة لا جدال فيها لصنع السياسات في المجتمع المعاصر، ومن المؤكد أن بعض البيروقراطيات أكثر إستقلالا من غيرها وتنفوت قدرات صنع السياسة والقيود بين البيروقراطيات على الرغم من كل تلك الإختلافات يجب الإعتراف أن البيروقراطيات الحديثة أكثر بكثير من مجرد وكلاء تنفيذيين أو موظفين محايدون إنهم لا عبون مهمون في عملية صنع السياسات².

06) المستشارون والمؤسسات الإستشارية:

لا يمكن التحدث عن فاعلية السياسة العامة إلا عندما تكون هناك شبكة منظمة من المختصين الذين يدعمون صناع السياسة العامة بما يمتلكون من معرفة متنوعة وخبرات علمية وعملية، ويمتلك الخبراء الإستشاريين والممارسين القدرة على المساعدة في تغيير أفكار صناع السياسات بشأن مسألة معينة. أصبح دور المستشارين السياسيين مثير للإهتمام في صياغة السياسة العامة في العديد من الأنظمة السياسية ففي نيوزيلندا مثلاً يضم مكتب الوزير عادةً "مسؤولين معارين من الإدارات أو الوكالات التي يكون مسؤولاً عنها مثلاً سكرتير خاص وموظفون إداريون آخرون ومستشار وزاري "سياسي" أو أكثر يستقدمهم من أجل مساعدته في أداء عمله وممارسة مهامه وصلاحياته بأحسن صورة³.

يضطلع المستشارون والهيئات الإستشارية الحكومية بتقديم نتائج جديدة بشأن قضايا السياسة العامة، كما يمكنهم نقل أفكار ونتائج البحوث المتعلقة بالسياسات مباشرة إلى الحكومة أو أحد أعضائها، وقد زاد الإهتمام بدور الخبراء الإستشاريين والتعرف على أهميتهم في تحليل السياسات الحكومية وتنفيذها في السنوات الأخيرة، وهو تطور لم يتم إدراك دوره بصورة كاملاً ولم يبدأ علماء السياسات في إستكشافه إلا مؤخراً، يمكن أن تستعين الحكومة بمختلف الخبرات والكفاءات للحصول على المشورة في بعض العمليات الفنية للسياسة العامة كالمهندسين المعماريين والخبراء في تكنولوجيا المعلومات والإتصال أو المستشارين القانونيين أو المحاسبين وغيرهم⁴.

¹- Christoph Knill and Jale Tosun, Op.Cit, P.60.

²- Larry N. Gerston, Op.Cit, P.85.

³- Christoph Knill and Jale Tosun, Op.Cit, P.66.

⁴- Michael Howlett et al., Op.Cit, P.84-85.

عبر جيمس أندرسون أنه "يمكن لمجتمع بحوث السياسات الصحية خارج الحكومة أن يلعب دوراً حيوياً في إثراء فهم الجمهور ومناقشة قضايا السياسة، وهو بمثابة مكمل طبيعي لقدرة السياسة داخل الحكومة" ويمكن اعتبار نظم إسداء المشورة في مجال السياسات في أبسط حالاتها جزءاً من نظام الحكومة لإستخدام المعارف وهو في حد ذاته نوع من السوق الخاصة بالأفكار والمعلومات المتعلقة بالسياسات، ويتألف من ثلاثة عناصر منفصلة هي عرض للمشورة في مجال السياسة العامة وطلبها من طرف صناع القرار ومجموعة من الوسطاء الذين يمثل دورهم في التوفيق بين العرض والطلب في أي شكل من أشكال الإقتران، وبوجه عام يمكن تحديد أربع "جماعات" متميزة من مستشاري السياسات داخل أي نظام للمشورة في مجال السياسات تبعاً لموقعها داخل الحكومة أو خارجها ومدى إتصالها بصناع القرار والجهات الفاعلة الأساسية والمطلعين في القطاع العام والقطاع الخاص¹.

كما يعتمد صناع السياسة العامة إضافة إلى المستشارين هيئات ومؤسسات إستشارية مهمتها تقديم دراسات ومشورة متخصصة في مجال أو مجموعة مجالات وتُخصص لها كافة الإمكانيات التي تحتاجها في عملها من موارد بشرية مالية ومادية ومصادر المعلومات كالمجلس الإقتصادي والإجتماعي والبيئي في الجزائر أو المجلس الوطني للإقتصاد في إيطاليا وغيرهم، فهما كان نوع النظام السياسي فإن تداخل القضايا والتطور المعرفي العلمي والانفجار التكنولوجي وسرعة التحول في القضايا المختلفة تجبر صناع السياسة العامة على البحث عن المشورة بمختلف أنواعها لضمان جودة السياسات التي تصنع في مختلف القطاعات.

07) الجماعات المحلية (الولايات الفدرالية):

الجماعات المحلية الجماعات الإقليمية الولايات المحافظات الأقاليم وغيرها من التسميات التي تطلق على المؤسسات السياسية الإدارية الأقرب للمواطنين التي تهتم بالشؤون العامة وتسير المرافق العامة المحلية، كما تعبر هذه المؤسسات عن اللامركزية وعدم التركيز الإداري في الدولة، تختلف التسميات حسب النظام السياسي المتبع في النظم المقارنة.

تعد هيئات الإدارة المحلية مؤسسات ذات أهمية في تفعيل الأهداف والإستراتيجيات التنموية بالنظر إلى الدور الذي تلعبه في عمليات السياسة العامة، لكن هذا الدور يرتبط بمجموعة من المعايير التي تتيح لها العمل الفعال في صنع السياسة العامة كوجود مناخ ديمقراطي يركز على مبدأ المشاركة الفعلية لا الصورية، حيث تعد الهيئات المحلية الوعاء الحاوي للمطالب والمصالح المحلية هذا إضافة إلى كونها تعكس إرادة

¹- Michael Howlett et al., Op.Cit, P.171-172.

المجتمع المحلي، تسعى الإدارة المحلية كشريك للسلطة التنفيذية لمشاركة الهيئات المركزية في صنع السياسة العامة لتحقيق التكامل والإنسجام في مختلف عمليات السياسة مع تبادل المعلومات وفتح آفاق الحوار حول بلورة السياسة العامة للدولة وهو ما من شأنه دعم ترشيد السياسة العامة، أما السلطة المركزية وفي إطار تطوير دور الهيئات المحلية وترقية أدوارها الأمر الذي جعلها تهتم بالمبادرات المحلية وإبرازها لمساعدة المؤسسات المحلية على بعث عملية التنمية المحلية المستدامة بالاعتماد على إمكانياتها الذاتية¹.

عرف دور الإدارة المحلية في صنع السياسة العامة تطور ملحوظ في مختلف الأنظمة المقارنة حيث ورغم إختلاف الدول في اعتمادها على هذه المؤسسات اللامركزية إلا أنها كانت فاعل مهم في تنفيذ مختلف السياسات العامة المحلية فالسلطات الحكومية وضمن عملها تمنح مناطق محددة مشاريع معينة لا تمنحها لمناطق أخرى بحكم الخصوصية فتلجئ مؤسسات صنع السياسة لتكليف تلك الإدارات بعملية تنفيذ المخططات المركزية المعدة لتنمية تلك البلديات أو المقاطعات، ولكن مع تطور أساليب وآليات الحوكمة الديمقراطية والحوكمة المحلية تطور دور الإدارة المحلية من التنفيذ إلى المشاركة في كافة عمليات صنع السياسة العامة وتقييمها، حيث أصبحت السلطات المركزية تعتمد على الهيئات المحلية في التعرف على مختلف حاجيات المواطنين لإدراجها ضمن الأجندة الحكومية الخاصة بصنع السياسة العامة في مختلف القطاعات، حيث ظهرت آليات المشاركة السياسية والوظائف الجديدة لمختلف الفواعل المحلية كالجمعيات والتنظيمات المحلية في صنع السياسة العامة وتدعيم دور الهيئات اللامركزية (الإدارة المحلية) في تموضعها كفاعل مهم ضمن عمليات السياسة العامة في الدولة.

ثانيا: دور السلطة التشريعية في عمليات السياسة العامة

The Role of Legislatures in the Policy-making

نلاحظ تمايز في تسميات السلطة التشريعية في النظم المقارنة كالبرلمان والهيئة التشريعية أو الكونغرس مجلس الإتحاد أو مجلس نواب الشعب أو الجمعية الوطنية تختلف المسميات لكن البنية والوظائف تتشابه في أغلب الأحيان، فهي هيئة تداولية تشاورية تمتلك حق إقتراح والموافقة على السياسات بأنواعها إضافة إلى مراقبة أعمال الحكومة وإنشاء الحكومة في النظم البرلمانية، تتكون السلطة التشريعية في أغلب الأنظمة السياسية من مجلسين أو مجلس واحد حسب البناء السياسي للدولة، ويتم الحصول على

¹ فاطمة الزهراء مولفرعة ومختار عصماني، "دور الإدارة المحلية في صنع السياسة العامة في الجزائر كمدخل لتحقيق التنمية المحلية المستدامة 2001-2014"، مجلة *البشائر الاقتصادية*، م.01، ع.01 (سبتمبر 2014) ص.129.

الفصل الثاني: السياسة العامة تأصيل نظري مفاهيمي

عضوية البرلمان بطرق مختلفة كالإنتخابات (السرية المباشرة أو السرية غير مباشرة) وكذا التعيين أو التوريث في بعض النظم، تختلف درجة تأثير السلطة التشريعية في السياسة العامة من نظام سياسي لآخر فقد نجد السلطة التشريعية هي السلطة الرئيسية في الدولة أو نجد أنها تتقاسم المهام والصلاحيات مع نظيرتها التنفيذية ونجد بعض النماذج الصورية للسلطة التشريعية فهي مجرد مؤسسة قائمة ولكن بدون فعالية.

نجد في أغلبية الدول نموذجين للسلطة التشريعية النموذج البرلمان الصوري البنيوي الذي يكون غالباً في النظم السياسية الأحادية أي الديكتاتورية التي تنتج البنى والهياكل وتوجد لها لكن كصورة فقط فلا يمكن أن تكون مخرجاتها ذات أهمية، بل هي عبارة عن تتبع خطوات السلطة التنفيذية أو المجموعة الحاكمة التي تستحوذ على النفوذ وتهيمن على مختلف الوظائف ويبقى البرلمان مجرد هيكل يعمل بدون أي نتائج مهمة، أما النموذج الثاني هو البرلمان الفاعل الذي يؤدي مختلف الوظائف وهو ما ستعرج عليه الدراسة، ويعتبر هذا النموذج المطابق لحقيقة وجود هذه السلطة وهو الذي يحدث تأثير في السياسة العامة والذي سنتطرق له ببعض التفصيل من خلال:

1- التنظيم القانوني للبرلمان:

يتكون البرلمان في أغلب الأنظمة المقارنة من غرفة أو غرفتين تختلف التسميات مجلس الشعب والنواب الغرفتين العليا والسفلى مجلس الشيوخ والجمعية الوطنية المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وغيرها، تختلف القوة والتأثير من مجلس لآخر في عمليات السياسة العامة فقد يتفوق مجلس عن آخر وقد يتم وضع نظام متوازن للمجلسين أما النظم ذات المجلس الواحد فأكد أن المجلس مساوي للهيئة التشريعية. كما يلعب التنظيم الدستوري للبرلمان دور أساسي في صنع السياسة العامة فهمها وصلاحياتها والإمكانيات المقدمة كلها عوامل تؤثر على قوة البرلمان في النظام السياسي، فتقليص وتمديد عمليات التشريع والمراقبة والتمثيل يجعل من البرلمان إما قوة ماثرة في صنع السياسات أو يصمم لها دور هامشي في عمليات السياسة العامة، أما فيما يخص أعضاء المجلس أو المجلسين في الهيئة التشريعية فيخضع الإنتساب لهم لإحدى العمليات الثلاثة منفردة أو مجمعة وهي الإنتخاب والتعيين والتوريث، حيث تختلف درجة تأثير إنتساب الأعضاء في البرلمان من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي وشبه الرئاسي تختلف درجة تأثير الأعضاء فنوعية العضو وتحصيله العلمي وخبراته العملية أو مركزه الاجتماعي والإقتصادي وحتى الديني كل ذلك يلعب دور في تشكيل التحالفات وبالتالي توجيه السياسات العامة، وطرق وكيفيات معالجة المشاكل العامة وطرق وآليات حلها تتأثر بالأعضاء بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

2- الهيكل المؤسسي البنائي:

تتميز السلطات التشريعية في بناءها التنظيمي علاوة على سلطاتها ووظائفها، وتكون البرلمانات عموماً من مجلس أو مجلسين تختلف سلطاتهما وطرق إختيار أعضائها، نجد في معظم الدول الديمقراطية والدول التسلطية برلمان يتكون من مجلسين يعتمد إما على أشكال التمثيل النيابي للناخبين على أساس السكان، وللناخبين على أساس الوحدات المحلية وغالباً ما يكون الهدف من المجلس الثاني كبح عملية صنع السياسة وإتاحة الفرصة لدراسة مطولة ومعمقة للتشريعات، ففي معظم الأنظمة ثنائية المجلس لا بد أن يكون أحدهما مسيطراً ويميل الثاني للعب دور المقيد والمؤخر، فجالس الوزراء في الأنظمة البرلمانية تنتخب من حزب الأغلبية وتعتمد الحكومات على الأغلبية للبقاء في السلطة، وعندها تكون الوزارة مسئولة أمام ذلك المجلس الذي سيكتسب بشكل متزايد مركزاً أكثر أهمية من المجلس الثاني في صنع السياسة العامة¹.

تختلف الجمعيات التشريعية أيضاً في تنظيماتها الداخلية وفي طرق تأثيرها على صنع السياسة وتنفيذها هناك نوعان من التنظيم الداخلي في الجمعيات التشريعية البرلمانية هما التنظيم الحزبي (المجموعات التجمعات البرلمانية) والتنظيم الرسمي (رؤساء المجالس، واللجان...)، يعمل النظام الحزبي في الحكومة الرئاسية بشكل مختلف عن نظام الحكومة البرلمانية فأعضاء الحكومة في الأنظمة الرئاسية يعينون أو ينتخبون وأعضاء البرلمان ينتخبون لفترات محددة على عكس المسؤولين التنفيذيين في النظم البرلمانية الذين يصوت عليهم النواب والذي يجب أن يكونوا من الأغلبية أو إئتلاف يمسك بزمام الأغلبية للحصول على إستقرار في السلطتين التشريعية والتنفيذية، ويؤثر التمثيل الحزبي أيضاً في هيكلية المجلس كإختيار رئيس للمجلس أو تعيين اللجان وفي التشريعات والقضايا السياسية الهامة.

يكون لدى الأغلبية أو الإئتلاف حرية أكبر في إقتراح المشاريع والمطالبة بتغيير السياسات العامة والضغط على السلطة التنفيذية بمختلف الوسائل للحصول على أكبر المكاسب، تضم جميع البرلمانات لجان وهي أقسام عمل تسمح لمجموعات متخصصة من المشرعين بتدارس قضايا معينة وتقديم توصيات للمجلس، تختلف أهمية اللجان في النظم المقارنة فنظام اللجان في أنظمة الحكم الرئاسية وشبه الرئاسية يميل لأن يكون له نفوذ كبير على العملية التشريعية، أما في الأنظمة البرلمانية يختلف الوضع فنظام اللجان المتخصصة توازي الوزارات وتمارس بعض النفوذ على العملية التشريعية أحيانا وتكون أقل سلطة ونفوذ أحيانا أخرى².

¹ - جابريل ألوند ونجهم باول الابن، مرجع سابق، ص. 172.

² - نفس المرجع، ص. 172-173.

ومع تطور القضايا العامة وتعقدتها في المجتمع أصبحت بعض النظم المقارنة تعطي للبرلمان الحق في تشكيل لجان خاصة للتحقيق في قضايا ذات أهمية وتشغل الرأي العام لفترة محددة وتقديم تقريرها للمناقشة والتباحث وإمكانية إيجاد الحلول والبدائل ووضعها أمام الجهاز التنفيذي لحل المشكلة أو القضية.

3- الوظائف (المهام):

تختلف وظائف البرلمان في النظم المقارنة بصورة متباينة لكن في العموم يمكننا تحديد ثلاث مهام أساسية للبرلمان وهي:

أ- الوظيفة التشريعية:

تعد هذه الوظيفة أهم وظائف البرلمان لإلتصاقها بإسم الهيئة التشريعية، وبإختلاف الإجراءات والترتيبات الخاصة بإقتراح المشاريع ومناقشتها والموافقة أو التصويت عليها، يتم بعدها المصادقة النهائية وإمضاءها من طرف الجهة المخولة ونشرها في حيز النشر الرسمي ليصل القانون أو التشريع للجهات التنفيذية ذات الشأن بالقانون للبدأ في إجراءات جعله ساري المفعول وتطبيقه على أرض الواقع، حيث يعمل البرلمان بصورة سلسلة ضمن إطار التوازن السلطوي والتطبيق الجيد لمبدأ الفصل بين السلطات فكل سلطة تقوم بعملها بالتوازن والتنسيق المنسجم مع باقي السلطات وفق النظام الدستوري للدولة.

بالمقابل في بعض النظم السياسية المقارنة فالسلطة التنفيذية هي المهيمنة على عملية صنع السياسات، ومع ذلك يمكن للهيئات التشريعية المشاركة في صنع السياسات عبر التأثير في السياسة العامة من خلال التشاور وتقديم رأي بشأن المشاريع التي قدمتها السلطة التنفيذية، وكذلك تأخير إقرار إقتراح السياسة العامة بإستخدام حق النقض الرسمي، وهو ما يؤدي لحدوث مساومة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وهو ما يمثل إستعمال "السلطة السلبية"، والهيئات التشريعية تمتلك أيضاً "السلطة الإيجابية" لبدأ وتعديل مقترحات السياسة وهو ما يعتمد على مكانة البرلمان في النظام السياسي للدولة، فالبرلمان في النظم البرلمانية يمتلك الدور المهم ويعد الفاعل الأساسي لعمليات السياسة العامة كون الأغلبية البرلمانية أو الإئتلاف البرلماني هو من يحدد لون الحكومة وتوجهها العام أي أولويات السياسة العامة وإتجاهاتها، لكن في النظم شبه البرلمانية والنظم الرئاسية يختلف ذلك كون أن الرئيس أو الملك حسب الحالة يملك القول الفصل وحق النقض وصلاحيات التشريع بأوامر ومراسيم وغيرها من أنواع القوانين والبرامج دون موافقة البرلمان وهو ما يخلق صراع يمكن الإستغناء عنه إذا كانت الأغلبية البرلمانية تدعم الرئيس أو الملك¹.

¹ - يزن خلوقة محمد ساجد، مرجع سابق، ص. 199.

ب- الوظيفة الرقابية:

تضطلع الهيئات التشريعية بوظيفة الرقابة التي تسمح لها بتقييم السياسة العامة التي تسهر على تنفيذها السلطة التنفيذية، والتي نجدها محدودة نسبياً في الأنظمة الرئاسية حيث لا يتم إختيار الحكومة من طرف السلطة التشريعية ولا يخضع جدول أعمال السلطة التنفيذية للرقابة التشريعية، وتقتصر الرقابة البرلمانية على الرقابة البعدية على النقيض من ذلك في الأنظمة البرلمانية يكون المسؤولون التنفيذيون مسئولين أمام الهيئة التشريعية عن أجدتهم السياسية ويتم التقييم الدائم للسياسات، ومع ذلك لا يوجد فرق في النظم المقارنة فيما يتعلق بحق الهيئات التشريعية في الرقابة على السياسة العامة عبر مجموعة من الأدوات منها جلسات الإستماع التي تعقدها اللجان للطاغم الحكومي في الجلسات العامة، وتشكيل لجان للتحقيق في قضايا معينة وتقديم الأسئلة وإستجواب أعضاء الحكومة وإعداد التقارير المتعلقة بمواضيع محددة يمكن إستخدامها أثناء صياغة السياسة أو بعد أن تسن الحكومة أو الهيئة التشريعية السياسة، والمراقبة الدائمة للبرلمان فيما يتعلق بالموازنة العامة وتقسيمها وكذا إمكانية حجب الثقة أو رفعها عن الحكومة وإسقاطها أحياناً¹.

ج- الوظيفة التمثيلية:

تعمل السلطة التشريعية والتي غالباً ما تكون منتخبة على إيصال صوت ناخبي الدائرة الإنتخابية للسلطات المختصة، حيث يعد أعضاء السلطة التشريعية ممثلين للشعب كل حسب دائرته يوصل تفضيلاتهم عبر إقتراح برامج ومطالبة الحكومة القيام بالتدابير اللازمة لحل المشاكل في دوائرهم الإنتخابية وهو الأمر الذي يعد من أسس عمل أعضاء السلطة، وبذلك فهم يكسبون شعبية تجعل إنتخابهم في الدورات القادمة أمر سهلاً جداً، حيث يرى المواطنون أن ممثليهم يعبرون عن تفضيلاتهم وهو ما يجعلهم يدعمونهم في الدورات القادمة الأمر الذي يحسب له الممثلون حسابات كبيرة في قيامهم بمختلف أعمالهم ووظائفهم. يمكن أن تؤدي السلطة التشريعية في بعض الأنظمة إضافة إلى وظائفها الرئيسية السابقة، وظائف أخرى كالإعلان والدعاية السياسية لبعض السياسات أو في الإنتخابات وغيرها، وكذلك يقوم البرلمان بتنظيم تظاهرات علمية ثقافية تهدف لزيادة نشر الوعي ولتجميع النخب والإستفادة من مختلف الخبرات، كما تعمل السلطة التشريعية على مد جسور التعاون الدولي في المجال البرلماني بين مختلف نظرائها في الدول المختلفة وتنصيب لجان أو مجموعات صداقة بين البرلمانات لدولتين أو أكثر وإرسال ممثلين لحضور مختلف الأنشطة الإقليمية والدولية التي تنظمها التجمعات البرلمانية الإقليمية والدولية.

¹- Christoph Knill and Jale Tosun, Op.Cit, P.57.

4- نوعية أعضاء البرلمان:

تعد نوعية أعضاء البرلمان أمر غاية في الأهمية ذلك من خلال توظيف القدرات والعلاقات الخاصة بعضو البرلمان لتحقيق المصلحة العامة، فكلما كان أعضاء البرلمان يمتلكون مستوى علمي عالي أو كانوا مختصين وخبراء في مختلف المجالات يرفع من قيمة المجلس ومشاركة الأعضاء الفعالة في مختلف اللجان والأجهزة البرلمانية، كما تعد الخبرات العملية أمر مهم في تقديم إقتراحات أو مشاريع ذات جودة وكذا التأثير في السياسة العامة بما يضمن تحقيق الأهداف والغايات، فكلما تشكل البرلمان من نخب متنوعة كلما زادت قيمة المناقشات والتجاذبات الفكرية القيمة التي تزيد من ترشيد السياسات العامة في الدولة.

5- علاقة السلطة التشريعية بالسلطة التنفيذية:

تختلف علاقة السلطتين التنفيذية والتشريعية من النظام البرلماني للنظام الرئاسي أو شبه الرئاسي بين هيمنة سلطة على أخرى أو حصول توازن أو تفاوض وإتفاق وتبادل للمصالح، ففي النظام البرلماني تكون علاقة السلطة التشريعية مسيطرة على الحكومة "السلطة التنفيذية" عبر إنشاءها والرقابة التي تفرضها عليها وإمكانية حلها أو سحب الثقة منها، وهو ما يعطي سلطة أكبر للبرلمان وتصبح الحكومة تقدم للبرلمان ما يريد وتتبع توجيهاته، أما في النظم الرئاسية وشبه الرئاسية فتختلف موازين القوة بين السلطتين فغالبا ما يكون رأس السلطة التنفيذية منتخب يعين أعضاء الحكومة وتمتلك حينها السلطة التشريعية نفوذا أقل عبر الرقابة على أعمال الحكومة والتشريع، فعندئذ تكون قوة البرلمان في عمليات السياسة العامة تخضع للمساومات وإذا كانت الأغلبية البرلمانية تتبع لرئيس الجمهورية وتدعم توجهاته فنحصل على برلمان الموافقة الذي يقوم رئيس الدولة من خلاله بتمرير برامجه السياسية بدون أي عوائق وذلك لأنه يمتلك الضوء الأخضر فتصبح عملية صنع السياسة العامة تتم على مستوى السلطة التنفيذية وخاصة مصالح الرئاسة¹.

ثالثا: دور السلطة القضائية في عمليات السياسة العامة

The Role of the Judiciary in Policy-making

يختلف دور القضاء في عمليات السياسة العامة في النظم المقارنة وذلك راجع إلى الاختلافات البنوية والوظيفية لكل سلطة قضائية في النظام السياسي للدولة والأطر الدستورية التي حددها المشرع لكل سلطة في إطار الفصل أو الدمج بين السلطات، فوظيفة القضاء بالأساس هي تسوية النزاعات وتحقيق العدالة من خلال تطبيق القوانين والإجراءات المعمول بها للحفاظ على الحقوق المختلفة للأفراد والمؤسسات،

¹- Matthew S. Shugart, "Comparative Executive-Legislative Relations," in *The Oxford Handbook of Political Institutions*, ed. Sarah A. Binder et al., (New York: Oxford University Press, 2009) P.348-349.

ولكن مع تطور الممارسات وتزايد مختلف الخلافات والنزاعات والحاجة للتعاون والفصل المرن بين السلطات وكذا تطور دور القضاء في تحقيق العدل والإنصاف وحفظ الحقوق كان لابد من تطور دوره في مختلف العمليات الحكومية وتطور مهامه من التقاضي إلى دور إستشاري ودور رقابي.

01- الدور القضائي للسلطة القضائية:

يعد الفصل في النزاعات والدعاوى والحكم بين المتخاصمين العمل الرئيسي للقضاء الذي وُجد من أجله، فتعمل المحاكم بمختلف تسمياتها وأشكالها على تطبيق القانون والحفاظ على الحقوق والسهر على السير الحسن لمختلف النشاطات في الدولة وفق الأطر القانونية المعمول بها، فالقضاة ملزمون باتخاذ قرارات في ضوء ما تمليه سيادة القانون¹. حيث تعد السلطة القضائية مسئولة عن تطبيق بعض السياسات العامة والمتعلقة بتطبيق القانون وتنفيذ مختلف أنواع التشريعات على المتقاضين ومخالفين القانون، مع تطور عمل ونشاط السلطة التشريعية أضافت بعض النظم الدستورية للقضاء مهام وصلاحيات إستشارية ورقابية.

02- الدور الإستشاري للسلطة القضائية:

تقدم المحاكم في بعض النظم السياسية لصناع القرار إستشارات خاصة بمجالات عملها كالقانون، الإجراءات الإدارية العقوبات وغيرها من القضايا ذات الإختصاص القضائي². يرجع إضافة المشرع للوظيفة الإستشارية للسلطة القضائية أو جزء منها إلى أن الكثير من السياسات والبرامج تخرج على شكل قوانين ومراسيم وأوامر وهو ما يعد من إختصاص السلطة كما تملك الخبرة والتجربة والدراسة بمختلف عمليات صياغة المشاريع وتحويلها إلى الصيغة القانونية، كما يتم إستشارة القضاء في سن القوانين الخاصة بتنظيم السلطة القضائية عملها تقسيماتها ووظائفها وكل ما له علاقة بالسلطة سواء ما تعلق بالبنية والوظائف.

03- الدور الرقابي للسلطة القضائية:

تضطلع السلطة القضائية في دول أخرى بمهمة صياغة وتفسير النصوص القانونية وتنظر في مدى مطابقة الأنظمة واللوائح والقوانين مع دستور الدولة النافذ، مثل المحكمة العليا في الولايات المتحدة الأمريكية التي تقوم بمراجعة نصوص اللوائح القانونية عند عرضها عليها لإبداء المشورة قبل التصويت عليها في الكونجرس الأمريكي وقد تقترح تعديلها أو إلغائها عند مخالفتها للدستور الفيدرالي أو القوانين النافذة³.

¹- Kevin T. McGuire, "The Judicial Process and Public Policy," in *The Oxford Handbook of Political Institutions*, ed. Sarah A. Binder et al., (New York: Oxford Univ Press, 2009) P.528.

²- Ibid, P.542.

³- Ruggero J. Aldisert, "Judicial Declaration of Public Policy," *The Journal of Appellate Practice and Process*, Vol.10, Iss.02 (2009) P.233.

كذلك الحال بالنسبة للمحكمة الدستورية في الجزائر التي تراقب مدى مطابقة القوانين للدستور ومجلس الدولة الذي يعد صمام الأمان والضمانة الحقيقية إزاء التعسف الإداري، فيقوم بإلغاء القرارات الإدارية المجحفة التي إتخذتها الجهات المعنية بحق المواطنين أو التعويض عن الأضرار التي نجمت عنها، وقد يكلف المشرع السلطة القضائية بالإشراف على الانتخابات أو إدارتها وأحيانا مراقبتها وبهذا يكون للقضاء نشاط في الانتخاب والحرص على مطابقة العمليات للأطر والقواعد القانونية المعمول بها.

توضح أدوار القضاء السابقة مكانة السلطة القضائية في عمليات السياسة العامة بحيث كان عملها يقتصر على تنفيذ القانون وتطورت مكانتها للمشاركة في صناعته، ولكن تبقى معيار مهم يؤثر في أداء القضاء سواء بالسلب أو بالإيجاب والذي هو إستقلالية القضاء، حيث تملك السلطة القضائية القوة في كونها فاعل مهم في عمليات السياسة العامة في الأنظمة التي تطبق إستقلالية السلطة القضائية وتحترم هذا المبدأ، أما الأنظمة التي تلحق القضاء بأحد إدارات السلطة التنفيذية فإن تأثير القضاء يكاد يكون معدوم في صنع السياسات ويختصر عملها في تطبيق القانون وفق ما تمليه الجهات الإدارية والسياسية العليا¹.

المطلب الثاني: دور الفواعل اللاحكومية في عمليات السياسة العامة

The Role of Non-governmental Actors in Policy Processes

إن الفواعل غير الحكوميين هم أشخاص لا يمتلكون السلطة القانونية لإتخاذ قرارات سياسية ملزمة، كما أنهم لا يشغلون مناصب عامة حكومية أو مناصب سياسية فهم ليسوا جزء من الحكومة (بإستثناء بعض الأحزاب السياسية) ولكنهم يستمدون أهميتهم وأدوارهم في صنع السياسات من شتى أنواع التأثير في الحكومة وصناع السياسات الحكوميين، فهم منخرطون بشكل أساسي في تجميع مصالحهم ومحاولة فرض تفضيلاتهم والتأثير على صنع السياسة الرسميين لإدراج تلك المصالح والمطالب ضمن السياسة العامة²، وينقسم فواعل السياسة العامة اللاحكوميون لمجموعة فئات أهمها:

أولاً: الأحزاب السياسية Political Parties

يقصد بالحزب السياسي تلك الجماعة المتحدة من الأفراد والتي تعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم من خلال تنفيذ برنامج سياسي معين، ويشتمل البرنامج السياسي أهداف وأغراض إجتماعية وإقتصادية وقد يكون هذا البرنامج مفصلاً كما قد يكون في صورة خطوط عريضة³، وبتعبير "سيجموند

¹ - خالد عطا الله، مرجع سابق، ص.54.

² - Olufemi O. Popoola, Op.Cit, P.50.

³ - عادل قرانة، *النظم السياسية* (عناية: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2013) ص.62.

نومان Sigmund Neumann "الحزب" هو تنظيم من عناصر نشطة في المجتمع، تتنافس مع جماعات أخرى لها وجهات نظر مختلفة¹، فالأحزاب السياسية هي تنظيمات سياسية تهدف للوصول إلى السلطة كليا أو جزئيا بطرق سلمية خاصة الانتخابات، تملك توجه إيديولوجي معين وتمتلك برنامج سياسي خاص يعرض توجهاتها الاقتصادية الاجتماعية الثقافية، تهتم بخلق تنظيم قوي ومنتشر وتعمل على التنشئة السياسية للمنتسبين لها وإعدادهم لمختلف المناسبات السياسية كالانتخابات أو تولي مناصب في الدولة.

تعد الأحزاب السياسية مركز مهم من مراكز تجميع المصالح في المجتمع حيث تعمل على إستقطاب أكبر كم من الأفراد ودمجهم في تنظيم محكم ذي توجهات وإيديولوجية موحدة، لإحداث الفرق في مختلف التظاهرات السياسية والوصول لهدفها وهو السلطة، فالتنافس الحزبي هو محور العمل لدي الأنظمة الحزبية المقارنة التي تتكون من حزبين مسيطرين كإنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية، والأنظمة المتعددة الأحزاب كفرنسا وإيطاليا، أما بالنسبة للأنظمة الأحادية الحزب كالصين مثلا فالتنافس يكون للأشخاص وتوجهاتهم فرغم وجود حزب واحد إلا أن الإتفاق يكون في الإيديولوجية العامة لكن في السياسات العامة وطرق إدارة الدولة نجد توجهات مختلفة يقود كل توجه فرد يسيطر على مجموعة أي المنافسة شخصية عامة، فتأثير الحزب السياسي في عمليات السياسة العامة يكمن في النموذجين الثنائي والتعدددي، أما النموذج الثالث الأحادي هو عبارة عن دمج الحزب في السلطة أو "الحزب هو الدولة" فالرأي والإيديولوجية واحدة وأهداف موحدة حتى ولو وجدنا إختلافات إلا أنها لا تأثر على توجهات صنع السياسة العامة في الدولة. تملك الأحزاب التنافسية مجموعة أدوات ووسائل تؤثر بها في توجيه السياسات من أهمها:

- الحملات الإنتخابية والنشاطات الثقافية والفكرية والعلمية التي تنطوي على أبعاد مختلفة عبر تولي الأحزاب السياسية مهمة تنسيق التجمعات الحزبية (مثل الحفاظ توحيد التوجهات السياسية وتنسيق عمل التجمع البرلماني لدعم الحكومة أو معارضتها)، وتنظيم النشاط السياسي للمواطنين وربطهم بالمسؤولين المنتخبين وتقدم الأحزاب السياسية مرشحين وتضع برامج للسياسات وتنظم حملات إنتخابية لإختيار أفضل المرشحين للإنتخابات أو لمناصب معينة لتمثيل المواطنين والحزب داخل المؤسسات الحكومية، كما تقوم الأحزاب السياسية بالتأثير على أفكار ومعتقدات المواطنين بشأن السياسة العامة من خلال نشاطات فكرية وثقافية ودينية ورياضية وغيرها وبالتالي التأثير في تفضيلاتهم الإنتخابية وإنضمامهم للحزب، الذي يحدد

¹ - عمار بن سلطان، المدخل إلى علم السياسة: مناهج ومقاربات التحليل السياسي (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،

قوة تواجد الحزب على مستوى الهيئات الحكومية، تختلف خيارات البرامج التي تقدمها الأحزاب للمواطنين لأنها تتأثر بمعتقداتها الأساسية يمكن إستخدام هذه الآراء الأيديولوجية المختلفة حيث تصنف الأحزاب إلى ما يسمى "عائلات الحزبية" حدد "ماير ومودي" مجموعة من الأسر الحزبية التي لها توجهات سياسية عامة معينة (الأحزاب الديمقراطية اليمينية اليسارية الأحزاب الشيوعية والخضراء)¹.

- ممثلو الأحزاب في المؤسسات المنتخبة حيث تربط الأحزاب السياسية المواطنين بحكوماتهم بطرق تؤثر في عمليات السياسة العامة كونها قناة نقل المدخلات من المجتمع إلى الدولة وأحياناً تعمل كحراس بوابة في حالة الوصول إلى السلطة السياسية، فهي تميل إلى التأثير على السياسة العامة بشكل غير مباشر، في المقام الأول من خلال دورها في إيصال مرشحيها للوظائف الانتخابية وحتى في بعض النظم للهيئة التنفيذية، فالأحزاب السياسية تلعب دوراً رئيسياً في عمليات السياسة العامة، من خلال تأثيرها على الانتخابات ونتائجها في الدول الديمقراطية بينما تحاول الأحزاب السياسية والمرشحون الباحثون عن الأصوات تقديم برامج سياسات يأملون أن تجذب الناخبين، فالنظام السياسي لا يسمح للمواطنين بإختيار سياسات محددة بينما يسمح للناخبين بإختيار ممثلين لهم لإقتراح وصنع السياسة العامة ونقل تفضيلاتهم إلى جداول الأعمال الحكومية الرسمية².

- وسائل الإعلام الخاصة بالحزب أو الداعمة له فتسعى الأحزاب لإيصال مختلف توجهاتها وتحضير دعايات مختلفة لها في الأوقات العادية وتكثيف الجهود خلال الحملات الانتخابية وعبر وسائل الإعلام سواء التقليدية وخاصة الحديثة، تسعى الأحزاب لإمتلاك وسائل إعلام خاصة بها كالمحطات التلفزيونية أو الإذاعية أو الجرائد من جهة إستثمار يدر عليها أموال وكذا واجهة للدعاية الحزبية، كما يمكنها إستعمال وسائل إعلام خاصة بأحد منتسبي الحزب كواجهة إعلامية للحزب وسياساته، ولكن هذا لا يكفي فمع التطور التكنولوجي وظهور الشبكة العنكبوتية أصبح لا بد على الأحزاب السياسية التواجد فيها لإستقطاب مستعملي الشبكة وذلك بإنشاء مواقع إلكترونية تتضمن معلومات تفصيلية عن الحزب تاريخه قوة تأثيره برأيه أعضائه والمزيد من المعلومات المهمة.

مع تطور الويب وثورة الويب 2.0 الإجتماعي ظهرت مواقع التواصل الإجتماعي التي أصبحت منصات مستقطبة لملايين وملايير المستخدمين كان لا بد على الأحزاب إستغلال هذه الفرصة والتواجد فيها ونشر مختلف المعلومات وما يجذب إنتباه الأفراد في تلك المواقع والإستثمار في المورد

¹- Christoph Knill and Jale Tosun, Op.Cit, P.61.

²- Michael Howlett et al., Op.Cit, P.75-76.

الفصل الثاني: السياسة العامة تأصيل نظري مفاهيمي

البشري من خلال إستقطاب الأفراد والمؤسسات والإنتساب والحصول على العضوية في الحزب، فأصبحت الانترنت ومنصات الإجتماعية من ضمن أهم الدعائم الإعلامية للحزب، والتي إستغلتها بعض الأحزاب وفازت بالرهان وأخرى لم تلتحق بالركب وخسرت فرص كبيرة.

- قدرة التنظيم وقوة أعضاء الحزب حيث تعتبر الأحزاب مدارس سياسية للتأهيل والتنظيم فهي تعمل على تثقيف منتسبيها وتنشأهم سياسيا، كما تبني تفضيلات قاعدتها الشعبية والدفاع عنها على المستوى الحكومي، كما تعمل على تدريب أعضاءها للوصول لمناصب القيادة في الحزب والهيئات الحكومية، من خلال ترشيحهم للإنتخاب أو التعيين وهنا تظهر أهمية الحزب في إنتاج وإنتقاء القيادات السياسية التي سوف تعمل على ترجمة مبادئ الحزب على شكل سياسة عامة، كما تسعى الأحزاب لتوجيه الرأي العام عن طريق الإتصالات الشخصية التي يجريها المناضلون مع المواطنين بغرض تعبئتهم وتجنيدهم وهو أداة سياسية لربط علاقة المناضلين بالدولة من خلال التأييد أو المعارضة السياسية لنظام الحكم فيها¹.

ثانيا: مجموعات الضغط والمصالح Lobby Groups and Stakeholders

تعد جماعات الضغط ومجموعات المصالح منظمات غير الحكومية، تعمل على التأثير في عمليات السياسة العامة، من خلال مجموعة من النشاطات التي تقوم بها بهدف فرض تفضيلاتها على الحكومة لجعل السياسات العامة أكثر توافق مع مصالح أعضائها، يمكننا التمييز بين مجموعات المصلحة الخاصة والعامة فمجموعات المصالح الخاصة تسعى إلى التأثير في صنع السياسات بطريقة تناسب تفضيلات أعضائها والمنتسبين لمجموعتها (الإقتصادية في كثير من الأحيان)، فنظرا لمجموعتها وتجانس أعضائها غالبا ما يتم إعتداد توجهاتها في السياسات ذات الصلة بهذه الجماعات، تأتي هذه المجموعات بأشكال مختلفة كتمثيل قطاعات أو مهن (مثل الأطباء أو التجار، الفلاحين أو المعلمين...)، أما مجموعات المصلحة العامة فهي منظمات تسعى إلى تحقيق أهداف لا تقتصر على أعضائها فقط، عادة ما تكون منظمات غير ربحية وتضغط للحصول على دعم حكومي أكبر لتوجهاتها، تأتي المجموعات العامة بأشكال عديدة وتشمل مجال من المجالات كالبئية والسلام وحقوق الإنسان وحقوق الحيوان وغيرها².

تمتلك جماعات المصالح والضغط مجموعة من الإستراتيجيات للتأثير في مختلف عمليات السياسة العامة والتي من أبرزها:

¹ - عمار بن سلطان، مرجع سابق، ص.243-244.

² - Christoph Knill and Jale Tosun, Op.Cit, P.62-63.

الفصل الثاني: السياسة العامة تأصيل نظري مفاهيمي

- إمتلاك مجموعة أدوات للتأثير: تأثر جماعات الضغط والمصالح في صنع السياسة العامة عبر تجميع المصالح المختلفة وهو الأمر الذي يمثل أداة تأثيرها على المستوى الحكومي، فبعض الجماعات تعمل على إصدار دراسات وتقارير نشرات إخبارية وإنتاج إعلانات تبث عبر وسائل الإعلام وعلى صفحات الويب ووسائل التواصل الاجتماعي وتهدف لتوجيه الجمهور، فهي تقدم معلومات ووجهات نظر حول تفضيلاتها وتحاول كسب الجمهور إلى جانبها كما تشارك مجموعات المصالح في العملية الانتخابية عبر المساهمة بالمال أو وسائل الأخرى في الحملات الانتخابية، ورعاية إعلانات تهدف إلى التأثير على آراء الناخبين حول القضايا معينة، تهدف هذه الجهود إلى انتخاب أو إعادة انتخاب الأشخاص المتعاطفين مع قضايا وأهداف المجموعة وهزيمة أولئك الذين يعارضون مواقفها كما تستخدم المجموعات أيضاً التقاضي كأداة للسياسة، قد يرفعون دعوى ضد وكالة بسبب حكم أو لائحة ويحاولون إقناع المحاكم بتغيير السياسة¹.

تأثر بعض الجماعات في صنع السياسة العامة من خلال العمل ضمن مواضيع ومجالات محددة كالمجال الإقتصادي الذي يشكل شريان الدولة فأرباب العمل ورجال الأعمال يمتلكون تأثير في القرارات الحكومية فداًئماً ما تأخذ الحكومة تفضيلاتهم بعين الاعتبار من خلال سياسات الاستثمار والتشغيل والضرائب وغيرها، أما على المستوى الاجتماعي كالنقابات والتنظيمات الإدارية الطلابية وغيرها، التي تمتلك حقوق أهمها الإضرابات التي تعد من أهم وسائل ضغط تلك الجماعات للوصول لأهدافها.

وبالنسبة للمجالات الأخرى فتسعى الدولة لتحقيق التوازن مع مختلف الجماعات التي لها تأثير معين وتمتلك قاعدة جماهيرية وشعبية كالمجال الديني الذي تعد الجماعات الدينية بقدر ما تسعى لتحقيق المصلحة العامة إلا أن تأثيرها في صنع السياسة يرجع أحياناً للدولة، هل الدولة دينية؟ أو تعتمد على التعاليم الدينية في ممارساتها؟ أم هي دولة علمانية؟ أو دولة شيوعية إلحادية؟ ودرجة تدين صناع القرار في الدولة يجعل من الجماعات الدينية تمتلك أو لا تملك نفوذ في صنع السياسة العامة، كما تملك في كل الدول المجموعات الرياضية خاصة في الرياضات الشعبية في الدولة ككرة القدم مثلاً مكانة مهمة في السياسات العامة ذات الصلة وحتى المخصصات المالية لدرجة إرتباط المواطنين بها ودعمهم اللامشروط لها خاصة في المنافسات العالمية القارية والوطنية.

يعد العمل الجماعي بالنسبة لمجموعات الضغط والمصالح من الأدوات الرئيسية التي تؤثر بها على سلوك الحكومة، وبالتالي فإن مدى قدرة الجماعة على تقديم جبهة موحدة يحدد إلى حد كبير درجة تأثيرها في

¹- Michael E. Kraft and Scott R. Furlong, Op.Cit, P.123.

صنع السياسة العامة، ولكي تكون فعالة يجب أن يكون لها القدرة التنظيمية والحفاظ على الوحدة من خلال معالجة النزاعات بين أعضائها¹.

- المساومة والتفاوض: تنتشر جماعات المصالح المنظمة في عمليات صنع السياسات وتميل مجموعات المصلحة العامة إلى الضغط من أجل الأنشطة التي تعتقد أنها ستفيد جميع المواطنين في المقابل تدعم مجموعات المصالح الخاصة، خصوصاً الاقتصادية ولكن أيضاً الإيديولوجية في بعض الأحيان الإجراءات التي تميل لإفادة أعضاء منظمها فقط²، فمن خلال إمتلاك جماعات المصالح لمجموعة من الآليات والأدوات فهي مؤهلة للضغط على الهيئات الحكومية والدخول في المساومة والمفاوضة من أجل الوصول لأهدافها وتحقيق الغايات التي أوجدت من أجلها والأهم هو جعل الحكومة توافق على اعتماد تفضيلاتها الخاصة أو العامة ضمن البرامج الحكومية، من خلال الإتفاق على شروط ومعايير ونطاق محددة تصاغ في شكل سياسة عامة.

يختلف مدى تأثير جماعات الضغط والمصالح في النظم السياسية المقارنة فجماعات المصالح يكون لها دور مهم وفعال حسب مدى تطبيق الديمقراطية في الدولة من مستوى ضعيف إلى المستوى الأعلى، أما بالنسبة للديكتاتوريات والدول الأحادية فجماعات الضغط هي مجرد أداة حكومية للسيطرة على المواطنين وتوجيه تفضيلاتهم كما تريد الطغمة الحاكمة، وهو ما يجعل من تلك التنظيمات لا تسمى جماعات ضغط لأن جماعات الضغط تنتمي للمجال اللاحقومي وتبعية تلك الجماعات للمجال الحكومي بصفة خفية هو تأكيد على عدم تصنيفها كجماعات ضغط أصلاً.

ثالثاً: المواطنون والرأي العام Citizens and Public Opinion

تسعى أغلب الحكومات للإستماع والانتباه لتفضيلات المواطن من أجل تقليل التوترات الإجتماعية وتجنب الإضطرابات العنيفة وخلق شرعية للسياسة العامة وبالتالي فادوار المواطنون في صنع السياسات تختلف في النظم المقارنة، وغالبا ما يملك المواطنون وسائل للتوجيه السياسة العامة فالمواطنون هم ناخبون، فشاركتم في الإنتخابات أو إعراضهم يشكل عامل فاصل ومهم وهم يحدثون بذلك تغييرات في السياسة العامة، يختار المواطنون التصويت لحزب سياسي أو لشخصيات معينة أو التصويت ضدهم إذا لم يكونوا راضين عن برامج سياساتهم وبالتالي يمكنهم التأثير في برامج السياسة بقدرتهم على التصويت³، إن جوهر

¹- Michael Howlett et al., Op.Cit, P.80-81.

²- Michael E. Kraft and Scott R. Furlong, Op.Cit, P.121.

³- Olufemi O. Popoola, Op.Cit, P.50.

الفصل الثاني: السياسة العامة تأصيل نظري مفاهيمي

السياسة ومخرجاتها غالباً ما تسعى لتحقيق المصلحة العامة أي مصلحة المواطنين أي أن السياسات العامة تسعى لتحقيق متطلبات المواطنين ورغباتهم فمن الضروري دائماً معرفة تفضيلاتهم ومطالبهم لتحقيقها وإرضاء الغالبية الكبرى بمختلف السياسات العامة.

يعتبر أبسط نموذج للعلاقة بين الرأي العام وصنع السياسة العامة من خلال معالجة المشاعر الشعبية مباشرة في قرارات السياسة العامة وإستراتيجيات تنفيذها وهذا تصور إشكالي للغاية لأنه يفترض أن الرأي العام له طابع موحد وملبوس وشبه دائم يمكن تجميعه بسهولة في مواقف سياسية متماسكة أكدت العديد من الدراسات على الطبيعة الغامضة والمجردة والعابرة للرأي العام¹.

يمكن أن يكون الرأي العام عابراً ويتغير بسرعة ويمكن أن يتأثر بالأحداث الجارية والطرق التي يتم بها عرض القضايا في وسائل الإعلام المختلفة، وهو ما يحدث بين المواطنين عندما تثير قضية ما المشاعر الوطنية ويتم تقديم الدعم أكثر من المعتاد للرئيس أو القادة الوطنيين الآخرين، كما يستمر الرأي العام في التوجه نحو قضايا معينة لمدة أطول نظراً لحساسية المواضيع والقضايا وإرتباطها بالأفراد الذين يدون الإهتمام الشديد بالشؤون العامة كما يدون ترجمة تطلعاتهم في السياسات العامة، تعمل بعض الحكومات على تشجيع المواطنين في المجتمعات المحلية التي تحاول أن تصبح أكثر إستدامة والإنخراط بشكل أكبر في عرض تفضيلاتهم وإتاحة فرص أكبر للمواطنين للقيام بدور مركزي في عمليات السياسة العامة².

إن توجيه الرأي العام أمر منتشر في الكثير من النظم السياسية وتختلف درجته وقوته من حكومة إلى أخرى لكن في الدول العالم الثالث والدول الديكتاتورية يتم تصميم الرأي العام من قبل المؤسسات الحكومية والتحكم في توجيهه ومدى تأثيره ووقت ظهوره في قضايا وغيابه في أخرى الأمر الذي يجعل من الرأي العام مجرد أداة حكومية لتقوية التغذية الراجعة الإيجابية لمخرجات السياسة العامة، على عكس الدول الديمقراطية فسيطرتها تغيب وتظهر رغم تأثيرها أحياناً على الرأي العام وتوجيهه بما يخدم سياساتها إلا أنها تعلم من خلال البحوث والدراسات ومراكز الفكر التوجه الحقيقي للرأي العام وتحاول قدر الإمكان الإستجابة لتفضيلات مواطنيها وإدراجها ضمن مخرجات سياسة عامة عقلانية ورشيدة.

رابعاً: المنظمات الإقليمية والدولية Regional and International Organizations

إن المنظمات الدولية بتعبير "روبرت كيوهان" و"جوزيف ناي" هي "مجموعة من الترتيبات الحاكمة أو شبكات من القواعد والمعايير والإجراءات التي تسوي السلوك وتتحكم في آثاره"، وتختلف هذه النظم

¹- Michael Howlett et al., Op.Cit, P.72-73.

²- Michael E. Kraft and Scott R. Furlong, Op.Cit, P.119.

من حيث الشكل ونطاق التغطية ومستوى الإنضمام والصكوك التي توضع من خلالها موضع التنفيذ، يستند بعضها لمعاهدات صريحة بينما يستند بعضها الآخر إلى إتفاقيات تتطور نتيجة لتكرار السلوك الدولي كما يغطي بعضها مجموعة متنوعة من القضايا ذات الصلة بينما يغطي البعض الآخر موضوعات محددة¹. تطورت أدوار المنظمات الاحكومية عبر وطنية أو ما يسمى بالمنظمات الإقليمية والدولية مع إنتشار العولمة، حيث بعدما كانت الدول تخضع للبيئة الداخلية في صنع للسياسة العامة ظهرت تلك التنظيمات الدولية التي جعلت الحكومات تضع في حسابها البيئة الخارجية ومكوناتها ضمن سياساتها العامة خاصة الدول المتخلفة والضعيفة إقتصاديا وعسكريا أصبحت تخضع للبيئة الخارجية أكثر من البيئة الداخلية، كما تتفاوت الجهات الفاعلة الدولية تفاوتا كبيرا من حيث قدرتها على التأثير في السياسات الوطنية، وهذا ناجم عن الاختلافات المتعلقة بامتلاك أدوات التأثير والتي يمكن ذكر أبرزها:

- الإتفاقيات والمعاهدات:

إن تصديق وموافقة الدول على المعاهدات والصكوك الدولية ينعكس على السياسات الوطنية التي تتأثر بالإتفاقيات والتي تضع قيودا على السياسات العامة وتوجهاتها، مثلا تتطلب العضوية في إتفاقية الأمم المتحدة المصادقة على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإحترامه في صياغة السياسات العامة الوطنية ويحظر على الدول طرد طالبي اللجوء إذا كان هناك سبب للإعتقاد بأنهم سيتعرضون لمختلف أنواع الأضرار². يشهد تأثير المعاهدات والصكوك الدولية تباين في الإلتزام من دولة لأخرى بمبدأ الدول الكبرى القائدة والدول المنقادة حيث تقوم عدة دول بتجاوز الكثير من الإتفاقيات الدولية، والتي تعطل طموحاتها الجيوسياسية والإستراتيجية وكذا مصالحها، ورغم ذلك يمكن أن يتم معاقبتها لتجاوز المعاهدات لكن ولتعدد العلاقات الدولية لأنها دول كبرى وتملك من القوة ما يمكنها من عدم تلقي أي عقوبات وحتى إن تم فرض عقوبات فهي تقوم بتجاوزها بسهولة.

- الخبرات والتجارب:

ومن الموارد الأكثر أهمية على صعيد المنظمات والهيئات الدولية الخبراء الذين يملكون تجارب مشتركة من خلال عملهم في المنظمات الدولية والإقليمية والهيئات الحكومية، وإكتسابهم لخبرات نظرية وعملية تجعلهم مؤثرين في عمليات السياسة العامة الوطنية، فهم يعدون مستودعات واسعة للمعلومات والخبرة الراسخة في قضايا السياسات وكثيرا ما تعتمد الحكومات على هذه الخبرة عند وضع السياسات،

¹- Michael Howlett et al., Op.Cit, P.86.

²- Christoph Knill and Jale Tosun, Op.Cit, P.53.

مما يمنح هذه الجهات الفاعلة الدولية تأثيرا كبيرا في عملية السياسات من خلال دعم الدول في تطوير مجالات متعددة للدولة أو الاستفادة بطرق مثالية من الموارد والإمكانات المتوفرة¹.

- وسائل الدعم التقني والفني:

تقوم المنظمات الدولية والإقليمية بوضع برامج لتطوير وتحقيق التنمية في بعض الدول بقيادة خبراءها بناء على مبادرات منها أو بطلب من بعض الأعضاء، حيث تعمل الدول التي توافق على تلك السياسات بتنفيذ البرامج والمخططات التي أحيانا كثيرة تخصص لها ميزانيات معتبرة من المنظمة أو ميزانية مشتركة بنسب محددة مسبقا، ودائما ما تكون تلك السياسات موجهة للدول المتخلفة والدول التي لا تملك الموارد والكفاءات اللازمة لتحقيق التنمية الذاتية في الدولة.

وبإمتلاك المنظمات الدولية والإقليمية لموارد مالية تقوم بتوزيعها على الحكومات وفق خطط وبرامج، يظهر تباين مستويات الخبرة والتمويل التي يمكن للمنظمات الدولية تقديمها للدول وجعلها عوامل حاسمة في تحديد الأثر الذي تحدثه في السياسات الوطنية، يختلف تأثير المنظمات الدولية على الحكومات فالدول الأكثر قوة تتمتع بإستقلال سياسي أكبر داخل المنتظم الدولي من نظيراتها الأقل قوة، حيث يمكن لبعض البلدان أن تعمل كصانعة للسياسات بينما يتعين على بلدان أخرى تنفيذ تلك السياسات، فالدول والفواعل الأكثر قوة كالولايات المتحدة أو روسيا أو الصين والإتحاد الأوروبي تمارس نفوذاً كبير على الدول الأخرى لتتوافق مع مختلف تفضيلاتهم السياسية والإقتصادية والإجتماعية والجيواستراتيجية². تختلف قوة تأثير المنظمات الدولية والإقليمية في السياسات الوطنية باختلاف درجة إمتلاك تلك المنظمات لآليات التأثير ووسائله وكذا حاجة الدول لتلك الآليات من عدمها نجد تباينات واختلافات في وزن وقوة المنظمات، ومن أهم تلك المنظمات نجد:

(1) منظمة الأمم المتحدة:

تأسست منظمة الأمم المتحدة (UN) في سنة 1945م حيث تهدف أساسا للحفاظ على السلام والأمن الدوليين وتطوير العلاقات الودية والتفاهم بين الدول وتعزيز التقدم الإقتصادي والإجتماعي وحقوق الإنسان عبر العالم، تعمل المنظمة على العديد من القضايا المختلفة كالإغاثة في حالات الكوارث وحماية اللاجئين والتنمية المستدامة مع تعزيز متطلبات الحوكمة السياسية العامة والمحلية بالإضافة لتعزيز

¹- Michael N. Barnett and Martha Finnemore, "The Politics, Power, and Pathologies of International Organizations," *International Organization*, Vol.53, Iss.04 (1999) P.700-701.

²- Michael Howlett et al., Op.Cit, P.91.

الفصل الثاني: السياسة العامة تأصيل نظري مفاهيمي

مبادئ الديمقراطية والمساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة، والتنمية الاقتصادية والصحة الدولية والتوسع في إنتاج الأغذية¹.

تعد الجمعية العامة للأمم المتحدة الجهاز التداولي الرئيسي في الهيئة وتتألف من ممثلين لجميع الدول الأعضاء فيها البالغ عددها 193 دولة، وتدعم الأمانة العامة أنشطة الجمعية العامة ومنظمات الأمم المتحدة كمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي ينسق الأعمال الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة ووكالاتها كمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، ومحكمة العدل الدولية هي الجهاز القضائي الرئيسي يقوم بتسوية النزاعات القانونية بين الدول ومجلس الأمن المسؤول عن صون السلام والأمن الدوليين² (بتحفظ*).

2) منظمة التجارة العالمية:

منظمة التجارة العالمية والتي أنشأت الإتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (GAT)، تضم منظمة التجارة العالمية حالياً 153 دولة عضواً وبهذه الطريقة تؤثر بشكل مباشر على أكثر من 90% من إجمالي التجارة العالمية، تهدف المنظمة للحد من الحواجز التجارية أو إزالتها بالكامل من أجل تيسير التجارة الحرة ولهذا الغاية تتفاوض على إتفاقيات مع الدول الأعضاء فيها، وتحدد هذه القواعد الملزمة قانوناً للتجارة الدولية، يحكم المنظمة مؤتمر وزاري ومجلس عام مسؤول عن تنفيذ قرارات السياسة العامة للمؤتمر الوزاري ومسؤول عن الإدارة ويقوم بتسيير شؤون المنظمة مدير عام يعينه المؤتمر الوزاري³. تعمل منظمة التجارة العالمية على مراقبة السياسات التجارية الوطنية للدول الأعضاء، تطلب المنظمة من الدول الأعضاء إخطارها بسياساتها التجارية الجديدة أو المعدلة، كما تملك منظمة التجارة العالمية إمكانية التأثير في صنع السياسة الوطنية من خلال تسوية المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء، والتي تنطوي عادة على أسئلة حول توافق سياسة أو ممارسة تجارية معينة مع الإتفاقيات والقوانين⁴.

¹ - عامر مصباح، علم السياسة: الفواعل والقضايا في ظل تطورات العولمة (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2017) ص.94-95.

² - Christoph Knill and Jale Tosun, Op.Cit, P.52.

*- ظهرت عدة إختلالات في نشاط مجلس الأمن الدولي بداية من غزو العراق 2003، والحرب الصهيونية على غزة منذ 07 أكتوبر 2023 وما تلاها من أحداث إبادة جماعية شهدت إتفاق دولي على وقف الحرب والفتنة الأمريكي.

³ - Michael Howlett et al., Op.Cit, P.89.

⁴ - أمريتا نارليكار، الوجيز في منظمة التجارة العالمية، ترجمة. عبد الإله الملاح (الرياض: العبيكان للنشر، 2008) ص.61-62.

كل تلك الإجراءات والأدوات التي تستعملها المنظمة مع أعضائها تعد تأثير مباشر في سياساتهم الوطنية، رغم ذلك نجد بعض الدول الكبرى التي تقوم بخرق الترتيبات والمعاهدات ولكن لمكانة تلك الدول وخلق التوازن في المنظمة نتغافل عن تلك الممارسات والأعمال، وهذه الممارسات الإزدواجية في التعامل تعد من أكبر سلبيات عمل مثل هذه المنظمات والانتقادات الموجهة لها.

3) صندوق النقد والبنك الدولي:

للنظام النقدي الدولي تأثير كبير على السياسات العامة الوطنية بصفة كبيرة، لذا أنشئ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وهما منظمتان دوليتان يهتمان بالسياسة النقدية العالمية وجعل السياسات الوطنية تتناسق معها، فعلى الدول أن تكون حذرة للغاية بشأن الكيفية التي ستتلقى بها الأسواق المالية سياساتها، لأنها تؤثر على أسعار الصرف التي تؤثر بدورها على أسعار الفائدة والقدرة التنافسية للصادرات، التي يشعر الإقتصاد بأسره بتداعياتها، يمكن عرض قرار الحكومة بزيادة الإنفاق على الرعاية الاجتماعية بشكل سلبي في وسائل الإعلام المالية مما يؤدي لانخفاض قيمة العملة، يمكن أن تؤدي النتيجة الصافية لمثل هذه المناورة إلى تباطؤ إقتصادي وإرتفاع البطالة وبالتالي فإن الأثر التراكمي لجميع هذه الإجراءات وردود الفعل من شأنه أن ينفي القرار الأصلي بزيادة الإنفاق¹.

رغم الأدوار التي يلعبها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في السياسات الوطنية العامة خاصة في السياسات المالية وتطويرها في الدول التي تعرف تعثرات في المجال المالي والنقدي أو تعاني من تعثرات في تمويل مشاريع أو الوفاء بديون وغيرها، إلا أنه يتم توجيه الكثير من الانتقادات لهذه المنظمات بالذات بأنها تستعمل الدول عن طريق الديون التي تقدمها لها مع خدمة الديون المرتفعة التي تفرضها على الدولة هي أساسا واقعة في أزمات مالية حادة، بالإضافة إلى فرض الكثير من الشروط وتوجيه السياسات العامة الوطنية إجباريا نحو إجراءات معينة لا تخدم في كثير من الأحيان الدولة الدائنة هو ما يجعل بعض الباحثين يصفون هذه المؤسسات المالية بأنها إستعمار جديد للدول مما جعل الدول لا تفضل طلب المساعدة والتدين منها إلا إذا لم تجد سبيل لأي مساعدة وهو ما تستغله جيدا تلك المؤسسات الدولية.

تعمل مختلف المنظمات الإقليمية والدولية سواء التي ذكرت والتي لم يتم ذكرها على مساعدة الدول الأعضاء بمختلف الوسائل والسبل لتطوير سياساتها العامة وتحقيق التنمية المستدامة والحوكمة الرشيدة للدول وفقا للموارد المتاحة، كما تعمل على تشجيع مختلف أنواع التعاون والتبادل بين أعضائها لتقديم القدر الأكبر

¹- Michael Howlett et al., Op.Cit, P.90.

من الفائدة، ولكن مع التجاذبات السياسية ومحاولات الدول خاصة الكبرى من تزعم النظام الدولي وتسييره أصبحت المنظمات الدولية والإقليمية تخضع لتوجهات وسلطة دولة أو مجموعة دول مثلاً فالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي مثلاً يملكان توجه ليبرالي ويسعيان لتحقيق أهدافهما بإستعمال تلك المنظمات لجذب أكبر عدد ممكن من التحالفات للحفاظ على تفوقهما، بينما تسعى كل من روسيا والصين وبأيدولوجيتها الشيوعية الاشتراكية تقويض سيطرة الولايات المتحدة وحلفاءها على النظام الدولي وحتى السعي لبناء نظام دولي جديد حسب تصريحات الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الذي يؤكد أن خطوة إسترجاع دول الاتحاد السوفيتي سابقاً وضمها لروسيا الاتحادية بداية طريق نحو بناء نظام دولي مبني على التعاون والتبادل بدل النظام الحالي المبني على السيطرة والإستغلال.

المطلب الثالث: الفواعل المعاصرة في صنع السياسة العامة

New Policy-making Actors

نتج عن التغيرات المتسارعة على المستويين الدولي والوطني المحلي تشكل توترات أو فواعل جديدة في صنع السياسة العامة، أغلب الباحثين والدارسين للسياسة العامة يقسمون فواعل السياسة العامة إلى قسمين أساسين وهما الفواعل الحكومية والفواعل اللاحكومية، لكن ومع التطورات التي حصلت والمتغيرات التي تشكلت ظهرت بعض التحديات الجديدة التي وجب على صناع القرار أخذها بعين الإعتبار ليس بصفة إختيارية بل كحتمية، جعلت الكثير من الدارسين في السياسة العامة يهتمون بتلك الظواهر الجديدة من خلال دراساتهم، فتم التطرق في هذا المطلب لأهم مؤثرين أو فاعلين حديثين في السياسة العامة وهما وسائط الإعلام الجديد أو مواقع التواصل الإجتماعي وكذا فايروس كوفيد-19 كورونا الذين أحدثا تغييرات مهمة في عمليات السياسة العامة.

أولاً: تأثير مواقع التواصل الإجتماعي في عمليات السياسة العامة

Social Media as a Public Policy Actor

أدى التطور التكنولوجي وظهور الويب وخاصة إصدار الويب 2.0 أو ما يسمى بالويب الإجتماعي إلى تكون منصات للتواصل بين المستخدمين بسرعة وببساطة وهي التي عرفت بمواقع التواصل الإجتماعي (Social Media) والتي تساعد مستخدموها بصفة كبيرة جعلت منها منصات رئيسية للإعلام والاتصال كما زادت كمية ونوعية المحتوى الذي يقدمه الأشخاص ويشاركه آخرون عبر تلك الوسائط، الأمر الذي أجبر الجهات الحكومية إلى الإلتفات لهذه المنصات وما يدور فيها ومحاولة إحتواءها أو السيطرة عليها وفق التوجهات والإرادة الحكوميتين.

أدى التفاعل الثلاثي المتبادل بين المستخدمين والمنصات والهيئات الحكومية إلى نشوء تأثير متبادل ولكنه متباين من مجتمع لآخر، ولكن المهم هو أن مواقع التواصل الاجتماعي قد إمتلكت مع تطورها وزيادة الإقبال على إستخدامها مجموعة وسائل وآليات للتأثير في السياسة العامة، من أهمها:

- منبر لحرية الرأي والتعبير الإلكترونيين:

تعتبر حرية الرأي والتعبير من أهم الحقوق للصيقة بالإنسان والتي كفلتها له الإتفاقيات والمواثيق الدولية من خلال الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكذا الدساتير والقوانين الوطنية، تعد حرية الرأي القدرة على التعبير عن الآراء ونقل الأفكار للناس مباشرة أو بوسائل مختلفة سواء التقليدية كالصحف والمجلات وكذا الإذاعة والتلفزيون، أو عبر وسائط إلكترونية أو في شبكة الانترنت في ما يوصف بالتعبير الإلكتروني عن الرأي وهو من المفاهيم المستحدثة التي نشأت في عصر تطورت فيه تكنولوجيات الإعلام والإتصال الجديدة، وانتشرت ساحات الحوار والنقاش الافتراضي عبر الشبكات الاجتماعية التي أتاحت فرصة إبداء الرأي بكل حرية فالتفاعلية الإلكترونية جعلت من المواطنين صحفيين ينتجون الأخبار ويبدون الآراء ويعلقون على الأحداث، وصارت مساحة التعبير أوسع بكثير في ظل إختفاء الرقابة القبلية التقليدية (حراس البوابة) وهو ما مكّنهم من تثقيف أنفسهم والتعبير عن إهتماماتهم وتفضيلاتهم والمشاركة في المجتمع المدني والعمليات الديمقراطية إلى حد لم يكن ممكنا من قبل وبصورة غير مسبقة¹.

إن التضيق على الحريات في المجال الواقعي جعل من الفضاء الإلكتروني واقعا بديلا تحول مع وجود الشبكات الاجتماعية من واقع خيالي إلى واقع مؤثر وفعال، وهذا ما يستغله المستخدمون في طرح مواقفهم وآرائهم نحو مختلف القضايا العامة، وكذا الترويج لأفكارهم وتسويقها في الفضاء الإلكتروني عبر المواقع الاجتماعية التي تحظى بنسبة إستخدام مرتفعة في مختلف الأوساط وخاصة الشباب².

إن قمع حرية الرأي والتعبير للأفراد وعدم الإهتمام بتفضيلاتهم والتضيق عليهم هي أحد أهم الأسباب التي تدفع المستخدمين لإبداء آرائهم والتعبير عنها بشكل غير محدود عبر مواقع الشبكات الاجتماعية، حيث أصبح الفضاء الافتراضي تظهر مهم للديمقراطية السيبرانية وإصدار حديث للديمقراطية الكلاسيكية، ولكن من جهة أخرى ورغم الفرص التي قدمتها الفضاءات الافتراضية فقد ظهرت بعض

¹ - نورين عشاش ومحمد بشير، "الرأي العام الإلكتروني وحرية الرأي والتعبير في المجال الافتراضي"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، م.05، ع.02 (جويلية 2020) ص.259-260.

² - نفس المرجع، ص.260-261.

الإكراهات من خلال نقص وعي فئات من المجتمع وإنقيادهم نحو الإشاعات والأخبار الزائفة الأمر الذي أدى في الكثير من الأحيان لتحول هذه الفرصة لإكراهات ونتائج سلبية.

- منصات التواصل الاجتماعي كمصادر للمعلومات:

مع تصاعد استخدام مواقع التواصل الاجتماعي عبر العالم كان لا بد على الحكومات أن تأخذ هذا المتغير بعين الاعتبار خاصة بعد 2010م، وما حدث من تغيرات على المستوى الإقليمي والعالمي وما سمي بالربيع العربي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ودور مواقع التواصل الاجتماعي فيه، كما ظهر دور وسائل التواصل في توجيه السياسة والتأثير على نتائج الانتخابات، أصبحت منصات التواصل الاجتماعي وسيلة للتعبير عن المعلومات والرأي ومشاركتها من خلال طرح القضايا العامة للتداول أو إيصال مشكلة تتطلب تصحيحاً في السياسة العامة يتم تنبيه صناع السياسات من قبل متابعيهم أو من خلال استخدام برامج مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي لتحديد المشكلات التي تتطلب الإهتمام¹.

تعمل الحكومات ومختلف مؤسساتها من خلال الإنضمام والتواجد على مستوى مواقع التواصل الاجتماعي على تطوير قدراتها في نشر المعلومات والبيانات المختلفة لأغلب أعمالها ونشاطاتها وذلك لإضفاء الشفافية على عملها مع دعم حق المواطن في الوصول للبيانات الحكومية، ومراقبة حركة توجه الرأي العام وآراء المواطنين وتحقيق التوازن بين سياساتها وتفضيلات مواطنيها وإنشاء حملات دعائية سياسية أو مواجهة حملات معادية، ومع تواجد الكثير من المختصين في الفضاء الإقتراضي يمكنهم طرح مجموعة من الحلول لبعض المشاكل أو الوصول لحد تقديم خبراتهم وإمكانياتهم في إختيار الحلول إذا قام صناع السياسات بطرح المشكلة للتداول العام وإبداء الآراء والمناقشة لتحقيق متطلبات الديمقراطية التشاركية.

- تفعيل دور المجتمع المدني من خلال وسائل التواصل الاجتماعي:

تسهم مواقع التواصل في تقديم وسيلة للإتصال والإعلام لمختلف مكونات المجتمع المدني، حيث أصبحت تبني قاعدة جماهيرية في مواقع التواصل الاجتماعي، وتعمل على إستغلال هذه الشبكات في زيادة أعضائها، والتواصل بينهم ودعوة المستخدمين إلى برامجها ومشاريعها، هذا وتعتبر منصات التواصل من أهم وسائل الإتصال وأقلها تكلفة في إحداث الحراك الاجتماعي التي تنظمها المنظمات المدنية².

¹- Stephen Jeffares, *Interpreting Hashtag Politics: Policy Ideas in an Era of Social Media* (London: Palgrave Macmillan, 2014) P.81-82.

²- وليلة حدادي وشفيفة مهري، مواقع التواصل الاجتماعي: تعزيز المشاركة السياسية عبر المجتمعات الشبكية (الأردن: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، 2021) ص.109.

لقد وصلت درجات التعبئة في الوسائط الاجتماعية من طرف مكونات المجتمع المدني إلى نشوء حركات وثورات وفشل أخرى مثلاً ثورات الربيع العربي في تونس ومصر وسوريا ظهرت مع إنسداد بين الحكومات والمجتمع المدني الذي إستغل مواقع التواصل لإحداث التغيير، وكذلك إثر إنقلاب تركيا في 2016م وفشله بسبب وسائل التواصل الاجتماعي، إذ تحاول المجتمعات المدنية في كل الدول إلى تجميع تفضيلاتها وتقديمها عبر وسائل التواصل الاجتماعي للتأثير في صنع السياسة العامة وتشكيل وقيادة الرأي العام الأمر الذي يؤدي أحياناً لتغيير التوجهات الحكومية في صنع السياسة العامة.

- مواقع التواصل الاجتماعي كمرتكز للمواطنة الرقمية:

أدى تصاعد إستخدام تكنولوجيا الإعلام والإنصال من مختلف أفراد المجتمع خاصة الشباب إلى بروز ما يعرف بالمجتمع الرقمي والمواطن الرقمي، تعنى المواطنة الرقمية بقواعد إستخدام تكنولوجيا الإعلام والإنصال والتعامل معها في إطار المجتمع الرقمي، ينشئ السلوك الافتراضي كالتبادل الإلكتروني والمشاركة الإلكترونية وغيرها كما يمكن أن تشمل كل التعاملات بين المواطنين عبر شبكة الانترنت كالدعوة إلى المشاركة السياسية أو الحث على التكافل المجتمعي لذا فهي ترتبط بمصطلح الديمقراطية الرقمية¹.

تمزج المواطنة الإلكترونية في ممارسة مختلف الحقوق بين المواطنة المقننة والمواطنة الحرة التي ساهمت شبكات التواصل الاجتماعي في تشكيلها من خلال نقل القضايا من الواقع إلى العالم الافتراضي ومناقشتها بغض النظر عن حواجز اللغة والأصل الإنتماء، وقد أنتجت المواطنة الرقمية مفهوم المواطن الرقمي وهو ذلك الفرد الذي يستخدم الانترنت بانتظام وفعالية، ويصنف الفرد مواطناً رقياً عندما يكون متمكناً من مهارات إستخدام الحاسوب والانترنت ويستطيع الدخول إليها عبر مختلف الأجهزة الرقمية².

- شبكات التواصل الاجتماعي وصناعة الرأي العام:

إستطاعت شبكات التواصل الاجتماعي أن تفرض منطقها وبقوة داخل المجتمعات المعاصرة من خلال تصاعد إستخدام الأفراد للشبكات وتضاعف الوقت الذي يتم قضاءه في التصفح، حتى صارت شبكات التواصل الاجتماعي جزءاً من حياة الأفراد الخاصة، كما ساعدت تلك الشبكات في تطوير قوة وتأثير المجتمعات الافتراضية على مختلف الأصعدة، ووفرت للشباب مساحات حرة للتعبير عن الرأي دون تدخل السلطات، وهو ما ساعد على تسخير هذه الشبكات كفضاء مفتوح للتعبير عن الرأي بكل حرية

¹ - لامية طالة وكهينة سلام، "المواطنة الرقمية: التحول التكنولوجي للمواطنة التقليدية في الفضاء الافتراضي"، مجلة الرسالة للدراسات الاعلامية، م.04، ع.03 (أكتوبر 2020) ص.34.

² - نفس المرجع، ص.35.

بعيد عن كل القيود والإكراهات، فأصبحت تلك المنصات وسيلة فعالة للتأثير في الأحداث الاجتماعية والسياسية ووسيلة فعالة لتشكيل الرأي العام، وحشد الجمهور وتنظيم الاحتجاجات والتظاهرات التي يصعب أو يستحيل أحيانا تحقيقها في ظل الإعلام التقليدي وفي تلك الفترة الزمنية وهو ما يؤدي في النهاية إلى بلورة ما يعرف بالرأي العام الإلكتروني الذي يعبر عن أكبر شريحة ممكنة من الجماهير على مستوى الفضاء الرقمي¹.

يختلف دور شبكات التواصل الاجتماعي في توجيه الرأي العام باختلاف قوة تأثيرها على الأفراد ودرجة تغلغلها في حياتهم، بالإضافة إلى سهولة المادة الإعلامية المقدمة ينشئ الرأي العام حول قضية محددة ويزول بزوال أسبابها، وتنشئ القضية بسبب مسألة أو فكرة وتستقطب إهتمام الجمهور لعلاقتها المباشرة بالمصلحة لتصبح القضية محل إهتمام الرأي العام لا بد أن تكون معاصرة وجدلية تتضارب الآراء بشأنها وتختلف حولها وجهات النظر بين محبذ لإلتخاذ موقف معين أو معارض أو غير مهتم على الإطلاق².

- آلية توجيه تفضيلات المواطنين السياسية:

أصبح إستخدام مواقع التواصل الاجتماعي يعرف تصاعدا منذ ظهورها وأرقق هذا التطور تحول تلك المواقع لمنابر لتجميع المصالح لمختلف الجهات والفواعل المجتمعية من القطاع الخاص والمؤسسات العمومية والأفراد، فكل طرف يحاول الإستفادة هذه الوسيلة والأداة التي أثبتت فعاليتها في التجارب السابقة والتوجه الحكومي نحو الإستغلال الأمثل لمنصات التواصل الاجتماعي وجعلها أحد وسائل إستقطاب المدخلات لصنع السياسة العامة في مختلف الأنظمة السياسية، ومعالجة البيانات التي تشهد تدفقا كبير وفلترتها للوصول للمعلومات المهمة التي تساند صانع القرار في عمليات صنع السياسة العامة. ولكي تستفيد الحكومات من مواقع التواصل الاجتماعي وتجعلها فعالة بالنسبة لمختلف سياساتها كان لابد على الحكومة اللجوء إلى خيارات محدودة منها التضييق الدائم على تلك المواقع ومنع إستخدامها بمختلف الوسائل التي تملكها الحكومات، مع إيجاد بدائل تتحكم فيها السلطات الحكومية كما تعتمد حكومات أخرى على فتح المجال بصفة عادية ولكن التحكم في توجيه الرأي العام الإلكتروني من خلال عدة طرق أهمها التواجد الدائم والقوي في تلك المنصات للتأثير في توجه المستخدمين وتحديد تفضيلاتهم أو إنشاء فرق متخصصة في التشويش على جميع مخالفتي التوجهات الحكومية أو ما يسمى الذباب الإلكتروني

¹ - نعيم بوعموش وهشام بوبكر، "دور شبكات التواصل الاجتماعي في صناعة الرأي العام لدى المواطن الجزائري"، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، م.13، ع.01 (جوان 2019) ص.251-252.

² - نفس المرجع، ص.253.

والذي يعمل على التشويش وتشويه كافة الآراء والتوجهات المعارضة للسياسات الحكومية ومحاولة تميعها وجعلها قضايا غير مهمة.

ثانياً: تأثير كوفيد-19 على عمليات السياسة العامة

Impact of COVID-19 on Policy Processes

ظهر فيروس SARS-CoV-2 أو فيروس كورونا الجديد، كوفيد-19 لأول مرة في ووهان في وسط جمهورية الصين الشعبية في أوائل ديسمبر 2019م، إنتشر بسرعة في جميع أنحاء العالم في الثلاثي الأول لسنة 2020م إعتباراً من 12 أوت 2021م أصاب الفيروس 204,6 مليون شخص وأودى بحياة 4,3 مليون شخص في 219 دولة أو منطقة لتتحول إلى واحدة من أسوء الأوبئة العالمية في تاريخ الإنسانية، تعطلت بسبب الوباء العديد من القطاعات لا سيما صناعة النقل الإدارات العمومية وغيرها، يمثل وباء كوفيد-19 صدمة غير مسبوقة تسببت بأزمات في مختلف نواحي الحياة، مما أجبر الحكومات على التعامل مع هذا المشكل أو الأزمة بطرق مختلفة من دولة إلى دولة¹.

تباينت ردود أفعال الحكومات بخصوص تأثير كوفيد-19 كأزمة سياسية من خلال البحث عن المعلومات والبيانات الواضحة عن الفيروس عبر مجموعة من المصادر مثل المركز الأوروبي للوقاية من الأمراض ومكافحتها، ومركز جونز هوبكنز لأبحاث فيروس كورونا ومنظمة الصحة العالمية، ظهرت ردود أفعال في بداية الأزمة من مارس إلى ماي 2020م، حيث عبرت المستشارة الألمانية آنذاك "أنجيلا ميركل" بأن فايروس كوفيد-19 أكبر تحدي وطني منذ الحرب العالمية الثانية، ووصفت رئيسة الوزراء الفنلندية وقتها "سانا مارين" الفيروس بأنه خطير بشكل إستثنائي على الصحة والرفاهية والإقتصاد الفنلندي، كما أشار رئيس الوزراء البريطاني السابق "بوريس جونسون" في البداية إلى أنه لا يريد أن تتبع المملكة المتحدة إجراءات الذعر التي يتم تقديمها في جميع أنحاء أوروبا، ووصفها الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب" بأنها مثل الأنفلونزا تماماً وخدعة، وهو ما أنتج سياسات في نفس التوجه ومع الوقت إضطّر المشككون في خطر الفيروس لتغيير توجهاتهم بعد وقوع الكثير من الخسائر وخاصة البشرية².

¹- Hanming Fang, "The COVID-19 Pandemic: The Impact on the Economy and Policy Responses- A Review," in *COVID-19 Impacts and Policy Options: An Asian Perspective*, ed. John Beirne et al., (Tokyo: Asian DBI, 2021) P.281.

²- Allan McConnell and Alastair Stark, "Understanding Policy Responses to COVID-19: The Stars Haven't Fallen from the Sky for Scholars of Public Policy," *Journal of European Public Policy* Vol.28, Iss.08 (August 2021) P.1117.

كانت أدوار الخبراء والأدلة حاسمة ومثيرة للجدل في كثير من الأحيان لكيفية إستجابة الحكومات للأزمة، كان هناك إحباط كبير لوسائل الإعلام والمواطنين حول مدى نقص المعلومات حول الفيروس وتأثيره، وعدم وجود إجماع حول كيفية إدارة الوضع، تراكت بشكل تدريجي مع الوقت ومن خلال التجارب الدولية وكذا البحوث حول الفايروس بدأت بظهور تفسيرات مختلفة عن كوفيد-19 وطرق إنتقاله وتأثيره على الإنسان وكيفية علاجه وطرق الوقاية منه، كانت بعض المعلومات دقيقة وصحيحة بينما كانت أخرى خاطئة وأدت الاختلافات إلى شفاء البعض و وفاة الكثيرين جراء أمراض متعددة لأنظمة القلب والرئتين والدماغ والأعضاء الرئيسية الأخرى شارك العديد من المتخصصين في الأبحاث بما فيهم المتخصصين في علم الفيروسات والأوبئة وعلم المناعة والصحة العامة¹.

- السياسات المتبعة:

شهدت ردود فعل الحكومات إختلاف من دولة لأخرى بعض الدول سارت في بداية ظهور الوباء إلى إجراء احترازاات قوية وكبيرة، أما دول أخرى فقامت بتدابير بسيطة ومخففة بينما لم تقم حكومات أخرى بأي خطوات إحترازية أو إجراءات وقائية ومع الوقت تبين خطأ عدم إتخاذ تدابير صارمة فقد بلغت عدد الحالات المؤكدة في الولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ 30 ماي 2020م إلى 1694864 حالة مؤكدة ووصلت الحالات الإجمالية للوفاة إلى 100304 وفاة، و 271226 حالة مؤكدة بنفس التاريخ في المملكة المتحدة (بريطانيا) و 38161 وفاة جراء الإصابة بالفايروس، وفي ألمانيا وصل عدد المصابين في 30 ماي 2020م لحوالي 181196 حالة مؤكدة ووفيات قدرت بـ 8489 وفاة².

ومع تصاعد الإصابات كما هو موضح في الشكل (02) فقد اضطرت كل الدول إلى إصدار قرارات جديدة وإقرار سياسات عامة إستعجالية حديثة لمواجهة هذه الأزمة المربكة والتي قامت بالتأثير على الحياة العادية وإحداث خسائر مالية ومادية في كل الإقتصادات العالمية والأهم هو الخسائر البشرية التي حصدها فايروس كوفيد-19 منذ ظهوره والحالة النفسية للمجتمعات والحكومات والإضطرابات التي أحدثها في شتى المجالات، وهو الأمر الذي أدى إلى زيادة الإجراءات الإحترازية بالنسبة للدول التي قامت بإجراءات مخففة من قبل والبدأ في أخذ هذه الأزمة بعين الإعتبار في تلك الدول التي لم تعطي لهذا الوباء

¹- Allan McConnell and Alastair Stark, Op.Cit, P.1118.

²- World Health Organization, "Coronavirus Disease (COVID-19) Situation Report 131 Data as Received 30/05/2020," *Coronavirus Disease* (Geneva: World Health Organization, 2022) <https://www.who.int/docs/default-source/coronaviruse/situation-reports/20200530-covid-19-sitrep-131.pdf>.

حقه في أجندتها، وقامت الحكومات في أغلب الدول باللجوء لتدابير متشابهة إلى حد كبير نذكر أهمها على سبيل الذكر لا الحصر:

01- إعلان حالة الطوارئ:

قامت الحكومات بإتخاذ إجراءات متميزة حسب درجة وحدة الإصابات ومساحة إنتشارها في المناطق والولايات حيث إختلفت السياسات الحكومية والإجراءات المتبعة ولكن مع تطور الإصابات والوفيات لجأت الحكومات لإعلان حالة الطوارئ سواء في بؤر ظهور الفيروس أو على المستوى الوطني غالباً ما كانت تلك الإجراءات تصاعدية المنحى من مستوى أقل إلى مستوى أعلى وأكبر من خلال إتخاذ إجراءات إحترازية وإلغاء بعض الإجراءات التي طبقت في الأوقات العادية كحركة الأشخاص والبضائع ومختلف النشاطات الإقتصادية والإجتماعية وصنع سياسات خاصة بالأزمات والأوقات غير العادية. في فرنسا مثلاً أنشئ الرئيس مجلسين للخبراء وأعاد تنشيط "مجلس الدفاع والأمن القومي" الذي يتخذ القرارات في الأزمات، تم إتخاذ جميع السياسات من قبل المجلس الذي يجتمع بإنتظام منذ مارس 2020م، تم الإعلان عن القرارات من قبل الرئيس قبل أن تصبح لوائح تنفيذية، كما تم تجاوز البرلمان من خلال إعتقاد قانون الصحة الطارئ في نهاية مارس 2020م، مما يمنح سلطات واسعة للهيئة التنفيذية بما في ذلك إمكانية إعتداد العديد من التدابير بمراسيم حكومية¹.

أما في ألمانيا ولتسريع عملية إتخاذ القرار وتوحيد الإجراءات سمح المشرع لوزارة الصحة بإتخاذ كافة التدابير الوقائية في نهاية مارس 2020م، وذلك لحماية السكان في حالة إنتشار الوباء وهو ما مهد الطريق لمزيد من التدابير الصارمة التي تم تحديدها على المستوى الإتحادي، تم تعديل القانون في ماي 2020م وإقترن بتعويض مالي واسع لتغطية آثار "الإغلاق الصحي" كما أوصت وزارة الصحة الألمانية بإلغاء النشاطات الجماهيرية، وفي مارس 2020م أغلقت معظم الولايات الألمانية مرافق التعليم ورعاية الأطفال كما حظرت الأحداث الكبرى حتى نهاية أوت وقيدت النشاطات العامة مثل أماكن العبادة وتجارة التجزئة غير الأساسية وغلق المدارس والجامعات².

لقد إتخذت الكثير من الحكومات سياسات مستعجلة بتخصيص موارد مهمة لقطاع الصحة وإدارة أزمة وباء كوفيد-19 وإظهار أهمية البحث العلمي في مجال الطبي الوبائي وعلم الجراثيم، واللجوء لعمليات

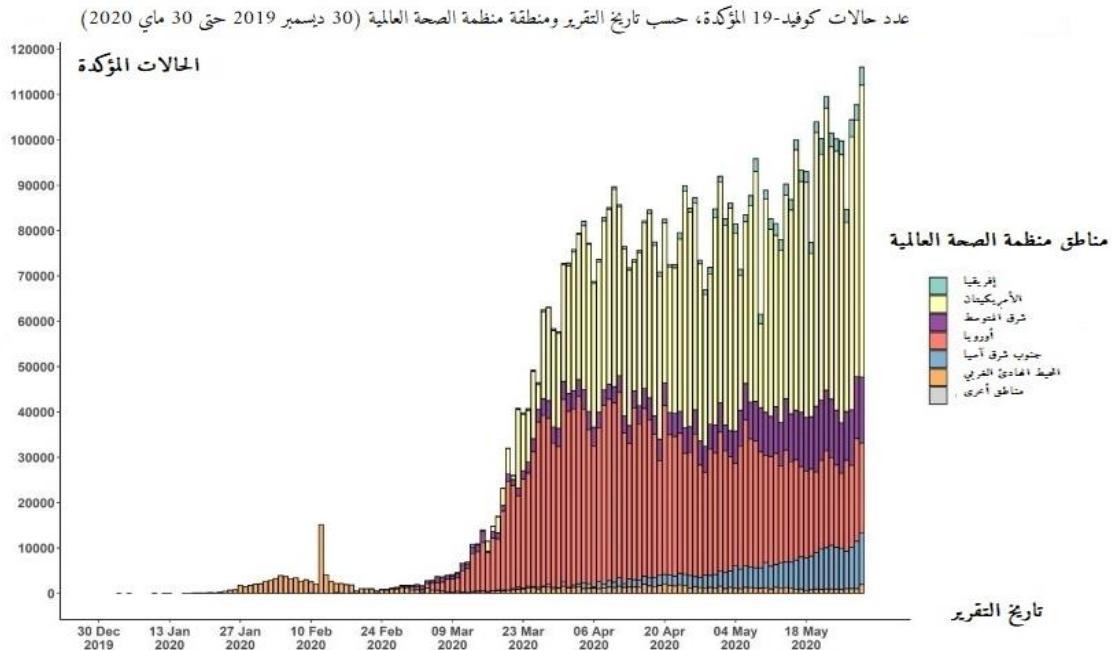
¹- Nils C. Bandelow et al., "Patterns of Democracy Matter in the COVID-19 Crisis: a Comparison of French and German Policy Processes," *International Review of Public Policy* Vol.03, Iss.01 (March 2021) P.125.

²- Ibid, P.126.

الفصل الثاني: السياسة العامة تأصيل نظري مفاهيمي

إستشارية واسعة للمختصين في المجال الصحي خاصة والمجالات الأخرى للحفاظ على كل النشاطات خاصة الحكومية عبر تأقلها مع الوضع الصحي وحالة الطوارئ ودعم أنشطة إنتاج كل ما يتعلق بالوباء.

الشكل رقم (02): منحني تصاعد الإصابات المؤكدة لفايروس كوفيد-19 كورونا في العالم:



Source: World Health Organization, *Coronavirus disease (COVID-19) Situation Report – 131* Data as received 30 May 2020, See 03/12/2022, 17:16, In the Link: <https://www.who.int/docs/default-source/coronaviruse/situation-reports/20200530-covid-19-sitrep-131.pdf>

02- الحجر الصحي والإجراءات الاحترازية:

يعد الحجر الصحي إجراء وقائي مؤقت يتم بموجبه عزل الأشخاص المشتبه في إصابتهم بمرض معدي وفصلهم عن الآخرين، والهدف هو إيقاف إنتقال العدوى والوقاية من الأمراض المعدية والممتثلة والوفيات المرتبطة بها، يعد الحجر إجراء صحي معتمد منذ زمن بعيد ثبتت فعاليته في العديد من المناطق التي شهدت إنتشار الأمراض المعدية¹، والذي كان آخرها الحجر الصحي المفروض في كل الدول جراء إنتشار فيروس كوفيد-19 وهو ما قلل من سرعة وقوة إنتشار الوباء.

تعود إرهاصات ممارسة الحجر الصحي في التاريخ الإسلامي بالخصوص لمرض الطاعون حيث ورد حديث عن الرسول ﷺ وفي صحيح البخاري جاء فيه [حدثنا حفص بن عمر حدثنا شعبة قال: أخبرني

¹ سرور طالبي، "تقييد الحق في التنقل في ظل الحجر الصحي"، في المؤتمر الدولي حول الحجر الصحي: التداعيات والحلول (بيروت: مركز جيل البحث العلمي، 03 و04 أبريل 2021) ص.22.

حبيب بن أبي ثابت قال: سمعت إبراهيم بن سعد قال: سمعت أسامة بن زيد يحدث سعداً عن النبي ﷺ قال: "إذا سمعتم بالطاعون في أرض فلا تدخلوها، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا منها" فقلت: أنت سمعته يحدث سعداً ولا ينكره؟ قال: نعم¹، ومعنى الحديث هو عدم دخول منطقة مصابة بالوباء لعدم الإصابة به وعدم الخروج منها لعدم نشر الوباء في مناطق أخرى وتوسيع العدوى وهو ما يزيد من الإصابات وبالتالي توسيع المناطق الموبوءة، وهو ما تحول فيما بعد إلى ما إصطلح على تسميته بالحجر الصحي.

كما تم تطبيق هذا الحديث وممارسته في العام 17 هجرية حيث أراد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن يزور الشام فلقية بعض الصحابة أخبروه أن الطاعون والمعروف بطاعون عمواس أصاب مناطق الشام فهلك به خلق كثير، منهم مجموعة من خيرة الصحابة فلم يدخل المنطقة وفضل الرجوع تطبيقاً لحديث رسول الله ﷺ ولم يرتفع عنهم الوباء إلا بعد أن أصبح عمرو بن العاص رضي الله عنه والياً للشام فخطب الناس وقال لهم: أيها الناس إن هذا الوباء إذا وقع إنما يشتعل اشتعال النار فتجنبوا منه في الجبال، فخرج الناس ففترقوا حتى رفعه الله عنهم فبلغ عمر بن الخطاب رضي الله عنه ما فعله عمرو بن العاص فما كرهه ولا أنكره².

أما في الممارسة الغربية فيعود مصطلح الحجر الصحي لطاعون الديلي أو ما يسمى "بالموت الأسود" في راغوزا الساحلية الأدرىاتيكية (كرواتيا)، كونها كانت مركزاً للتجارة الدولية بين أوروبا والدولة العثمانية عانت المنطقة من تفشي الطاعون بشكل كبير، ولوقف تسارع إنتشار الوباء أصدر المجلس الكبير لراغوزا في 27 جويلية 1377م تشريعات تأمر السفن القادمة من المناطق الوباء البقاء في المرساة لمدة ثلاثين يوماً قبل النزول للمدينة، وهو ما سمي بـ "ترينتينا" (كلمة إيطالية مشتقة من "ترنتينا" أي رقم 30)، كما ينص التشريع أنه لا يجوز لمن يأتون من مناطق موبوءة بالطاعون دخول راغوزا أو مقاطعتها ما لم يقضوا شهراً في جزيرة مركان (جزيرة غير مأهولة) أو في بلدة كافتاتي لكشف المصابين بالطاعون تم تمديد المدة بعدها إلى 40 يوماً، يأتي مصطلح "الحجر الصحي" من الكلمة الإيطالية "Quarantena" التي تعني فترة 40 يوماً ومن الكلمة اللاتينية "Quadrāgintā"³.

¹ - أبي عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري، صحيح البخاري (دمشق: دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع، 2002) ص. 1451.

² - علي محمد الصلابي، تاريخ الخلفاء الراشدين 02: فصل الخطاب في سيرة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب شخصيته وعصره (القاهرة: مؤسسة اقرأ للنشر والتوزيع والترجمة، 2005) ص. 231.

³ - Iqbal Akhtar Khan, "Quarantine: Concept, Origin and Impact on COVID-19 Pandemic," *Journal of Biomedical Research & Environmental Sciences*, Vol.03, Iss.02 (2022) P.198.

وإثر انتشار كوفيد-19 وإعتباره وباء وجائحة عالميين خارجة عن السيطرة أقرت حكومات غالبية الدول الحجر الصحي كتدبير احترازي وإعتبرته إجراء ذو فعالية كبيرة للتحكم ولحد من انتشار هذا الوباء، خاصة في المرحلة التي لم تثبت فيها البروتوكولات الصحية المتوفرة نجاعتها العلاجية وحتى الوقائية، وقد إقترحت منظمة الصحة العالمية الحجر الصحي كإجراء احترازي مهم ولمدة محددة وهناك فئتان يمكن تنفيذ الحجر الصحي عليهما الأولى فئة المسافرين الوافدين من المناطق التي ينتقل فيها هذا الوباء بين أفراد المجتمع، أما الفئة الثانية فهي الفئة المخالطة للمصابين بالكوفيد-19 إصابة أكيدة أو الحالات المحتملة¹، وهناك إختلاف في أنواع الحجر الصحي التي طبقتها الحكومات في الكثير من الدول أثر جائحة كورونا كوفيد-19 فنجد الحجر الصحي الجزئي والذي يقوم على فرض عدم التجول والبقاء في المنازل لفترة محددة في اليوم والخروج في أوقات محددة أو التجول في أيام وفرض الحضر لأيام أخرى حسب الحالة الصحية. كما نجد الحجر الصحي الكلي الذي يتم فيه حظر التجول بصفة كلية لا يسمح فيها بتجول المواطنين وإيقاف أغلب نشاطات الحياة اليومية العادية، كما تم فرض حجر صحي قصير المدى تكون مدته قليلة ومحددة تتراوح بين عدة أيام أو أسابيع وهناك حجر صحي محدد المدة ومعروف موعد بدايته ووقت نهايته، طبقت الحكومات نظام حجر صحي غير محدد وكذلك حجر صحي متجدد وفق الحالة الصحية فإن لم يتحسن الوضع الصحي واصلت السلطات تجديد الحجر الصحي كلها إنتهى للقضاء أو التقليل من حدة الوباء.

بالإضافة إلى الحجر الصحي تم فرض إجراءات احترازية ووقائية أخرى بخصوص منع إنتقال عدوى فيروس كوفيد-19 والمتمثلة في إرتداء أقنعة خاصة وما تسمى بالكمامة والتي عادة ما كان يرتديها الأطباء والعاملون في القطاع الصحي خاصة أثناء العمليات الجراحية، كما تم فرض التباعد الإجتماعي وتحديد مسافة فاصلة بين الأفراد أثناء التنقل أو في مراكز التسوق ووسائل النقل المختلفة والأماكن المغلقة، كما قامت السلطات الحكومية بالقيام بحملات تعقيم في المؤسسات الحكومية والعامة المختلفة ونصحت المواطنين بتعقيم أنفسهم والحرص على النظافة الشخصية الدائمة بمواد وسوائل تعقيم خاصة وإستعمال الأدوات المعقمة والأدوات أحادية الإستعمال، والإتصال بأقرب مركز أو مؤسسة صحية في حالة ظهور الأعراض أو الشك فيه والقيام بتحليل خاصة لمعرفة الإصابة والتأكد منها أو من عدمها.

03- دعم النشاطات المتعلقة بمكافحة الوباء:

منذ بداية تفشي الوباء وإعلان منظمة الصحة العالمية عن تصنيف فيروس كوفيد-19 كجائحة عالمية بدأت الحكومات بإنشاء لجان ومجالس وهيئات خاصة بإدارة هذه الأزمة، وكانت غالبا ما تتكون من

¹ - سرور طالي، مرجع سابق، ص.22.

مسؤولين سامين في الدولة ومختصين في العديد من المجالات خاصة المجال الطبي والصحة، وتقوم هذه الهيئات بإصدار القرارات وتنفيذها مباشرة أو المرور برئيس الدولة أو رئيس الحكومة لإخراجها في شكلها القانوني، وقدمت تلك الجهات توجيهات صارمة لتوفير كافة الوسائل والإمكانيات في مواجهة الوباء من خلال دعم أنشطة البحث العلمي في مجال الفيروسات والطب للوصول إلى أفضل الوسائل والآليات الوقائية والإحترازية ومن ثم التوصل إلى دواء أو اللقاح للتقليل من الإصابات أو القضاء عليه نهائياً تم تخصيص لهذه العمليات ميزانية كبيرة جداً نظراً للحالة الطارئة.

بدأت نتائج البحوث سواء الحكومية أو مخبر الأدوية الخاصة في الوصول إلى بعض النتائج التي تم التأكد منها لاحقاً وإعتمادها من قبل منظمة الصحة العالمية ووزارات الصحة الوطنية كلقاحات فعالة أو أدوية مساعدة على الشفاء من أهمها قضية البروفيسور الفرنسي "ديديه راوول" وهو من أشهر الأطباء المعروفين باستخدام الهيدروكسيكلوروكين لعلاج مرضى كوفيد-19 والذي تلقى دعماً إعلامياً وشعبياً وحتى في أوساط بعض أعضاء المجتمع الطبي¹.

أقدمت الحكومات في كل الدول على زيادة إحتياطاتها ومخزونها من الأدوية وكذا الأجهزة الطبية اللازمة وإستدعاء كافة الأطقم الطبية مع تجهيز المستشفيات لإستقبال المصابين بأقصى طاقتها مع إنشاء مستشفيات ميدانية، لمواجهة أي مشكل في إمتلاء المستشفيات بالإصابات كما قامت الحكومات مع مختصين من القطاع الخاص بالتركيز على إنتاج مختلف الوسائل الخاصة بالوقاية من الفيروس من كمات وأقنعة واقية ومواد للتعقيم وبكميات كبيرة قصد مواجهة زيادة الطلب عليها وتوفيرها بأسعار مناسبة لأكبر فئة ممكنة خاصة في أماكن محاربة الوباء كالمستشفيات وأماكن التسوق ووسائل النقل والإدارات الحكومية، وقد تم فرض إستعمال تلك الوسائل على الأشخاص في الكثير من الدول وأصبح عدم الإمتثال يسبب مخالفة يترتب عليها غرامات مالية وعقوبات أخرى.

لقد نتج عن وباء كورونا تغير كبير في صنع السياسة العامة بصورة لم تحصل من قبل حتى وقت الحروب العالمية، ومعها تغير جدول أعمال الحكومة وأصبحت أولوياتها القضاء على الجائحة أو التقليل من نتائجها السلبية التي غيرت الكثير من التوازنات الوطنية والدولية.

04- تطوير النشاط الرقمي الحكومي والخاص:

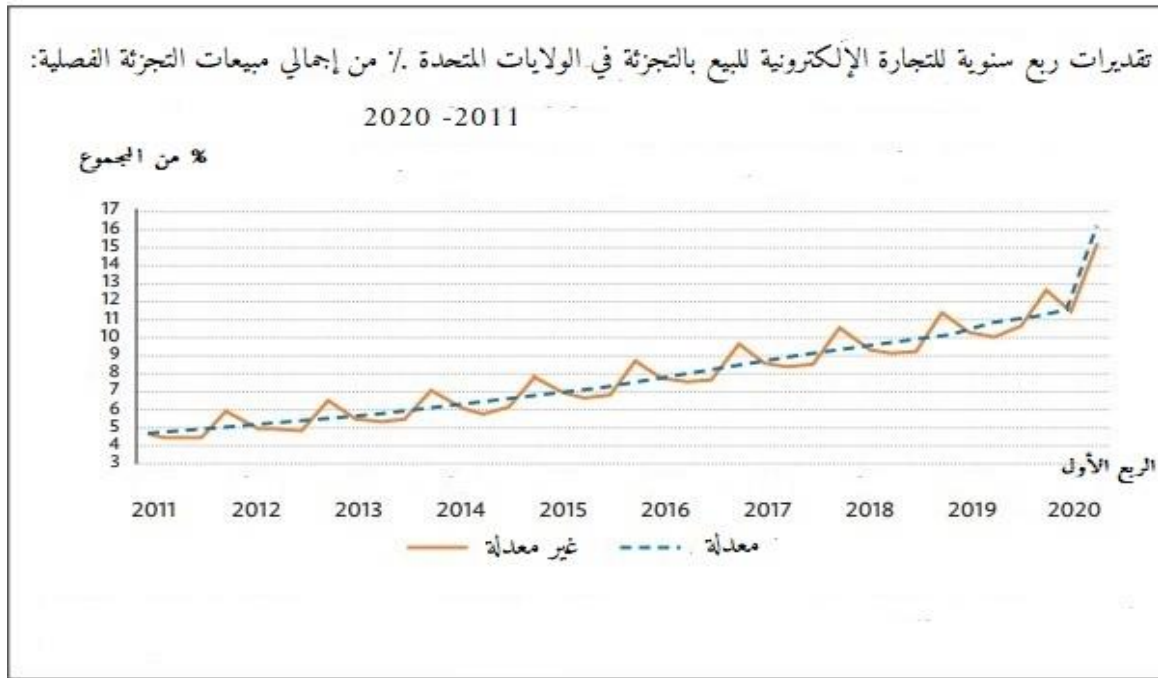
أدت زيادة الإصابات بوباء كوفيد-19 إلى قيام السلطات الحكومية في أغلبية الدول لفرض قواعد وإحتياطات صارمة كالحجر الصحي ووقف أغلب النشاطات الإقتصادية والرياضية والدينية وغيرها،

¹- Nils C. Bandelow et al., Op.Cit, P.131.

الفصل الثاني: السياسة العامة تأصيل نظري مفاهيمي

كان لا بد على الحكومات وأرباب الأعمال والمختصين اللجوء إلى وسائل بديلة تبقى إستمرار نشاطات الحياة العادية بطرق مبتكرة فكان اللجوء إلى الوسائط الالكترونية أهم الحلول في جميع النشاطات خاصة التجارة والتسويق بكل أشكالهما في جميع الدول، فارتفعت نسب إستخدام التجارة الالكترونية في الكثير من الدول خلال فترات الحجر الصحي، يبين الشكل (03) مدى تصاعد نسبة التجارة الالكترونية في الولايات المتحدة الأمريكية من إجمالي السوق من 10% إلى 16% في ظرف سنة واحدة كما قامت بعض الحكومات بتطوير ودعم عمليات الدفع الالكتروني للفواتير والتعامل المالي عن بعد وهو ما خلق توجه جديد في الإقتصاد هو الإقتصاد الالكتروني E-Economy.

الشكل رقم (03): إرتفاع تجارة التجزئة الإلكترونية أثر جائحة كوفيد-19 في الولايات المتحدة الأمريكية



Source: Hanming Fang, "The COVID-19 Pandemic: The Impact on the Economy and Policy Responses-A Review", ed. John Beirne et al., *COVID-19 Impacts and Policy Options: An Asian Perspective* (Tokyo: Asian Development Bank Institute, 2021) P.301.

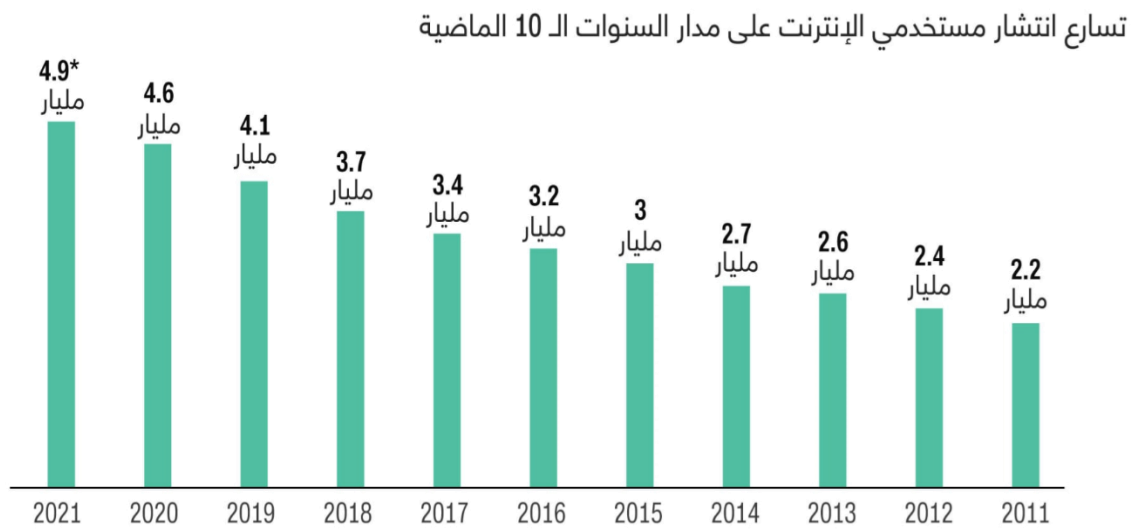
بعد نجاح التحول الالكتروني في الكثير من المجالات، وبدأ بعض الحكومات في الفترة السابقة في الإنتقال الرقمي في التعاملات الإدارية الحكومية أو الإدارة الالكترونية وتطورها للعمل الحكومي الرقمي وهو ما يدعى بالحكومة الالكترونية تحولت الدول المتقدمة للإعتمادها الشبه كامل على تقديم مختلف الخدمات العمومية وعمل المرافق العامة بواسطة الشبكة العنكبوتية، بينما كان الإنتقال الالكتروني في دول العالم الثالث والتي تملك تقنية وخبرة أقل بطيء ومضطرب، فقامت بالإنتقال بصور متباينة

الفصل الثاني: السياسة العامة تأصيل نظري مفاهيمي

منها المتسارعة ومنها التدريجية ولكن أغلب الدول قامت بعملية التحول للسيطرة على إنتقال العدوى جراء التجمعات واحتكاك الأفراد مع بعضهم.

كما قدمت الكثير من المؤسسات المختصة بتكنولوجيات الإتصال بإصدار تطبيقات خاصة بالتواصل عن بعد وكذا الدراسة وإجراء المؤتمرات والنشاطات العلمية والثقافية والاجتماعات كما دعمت الحكومات هذا التوجه خاصة بعد توقف عمل الكثير من المرافق العامة وتوقف الدراسة في مؤسسات التعليم الأساسي والتعليم العالي فتم اللجوء إلى تطبيقات إلكترونية للتواصل والإجتماع، وكذا التوجه نحو نظام التعليم الإلكتروني E-Learning، والملاحظ من خلال الشكل (04) التطور الكبير لإستخدام الانترنت بعد سنة 2019م، وذلك جراء إهتمام كل الفئات بإستخدام الانترنت كوسيط للقيام بالكثير من الأعمال كالعمل والتسويق الدراسة وتقديم الخدمات الحكومية والإستفادة منها وباقي النشاطات التي تم إيقافها بحكم الوباء والإجراءات الصحية من الحجر الصحي وتوقف مختلف النشاطات في الدول.

الشكل رقم (04): تطور إستخدام الانترنت في العالم بين 2011-2021



*تقديرات الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)

المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات - وكالة الأمم المتحدة المتخصصة لتقنيات المعلومات والاتصالات (ICT).

المصدر: CNN عربية، "رغم النمو العالمي 2.9 مليار شخص لا يستطيعون الوصول إلى الإنترنت"، إطلع عليه في 02:52، 2022/12/05، على الرابط:

<https://arabic.cnn.com/business/article/2021/12/04/itu-internet-users-region-2021-infographic>

تعتبر فواعل السياسة العامة من المواضيع الحساسة والغاية في الأهمية كون السياسة العامة مجهود بشري مشترك وظاهرة إجتماعية تتمحور حول تحقيق تفضيلات مجموعة من الأطراف وبالتالي تهديد مصالح أطراف أخرى أو عدم إستفادتهم من عوائد وموارد السياسة العامة، وهو ما يفتح مجال لتجاذب

الفصل الثاني: السياسة العامة تأصيل نظري مفاهيمي

الرؤى والأفكار والمساومات مع محاولة كل جهة/فاعل لتحصيل أكبر قدر من العوائد وإدراج تفضيلاتهم ضمن السياسة العامة.

وعلى عكس الصراع في صنع السياسة العامة فيمكن أن نجد إتحاد وتكاتف الجهود بين أصحاب المصلحة لتوجيه السياسة العامة كما نجد نشاطات متنوعة بين فواعل السياسة الحكوميين واللاحكوميين من تفاوض وإستعراض القوة وغاية كل فاعل أو كل تكتل لمجموعة فواعل هو توجيه السياسات العامة حسب حاجاتهم وتحصيل أكبر قدر من المنافع والتقليل من الخسائر قدر الإمكان.

إن التعدد الذي تم عرضه فيما يتعلق بفواعل السياسة العامة يعد عرض لأهم وأبرز وليس لكل الفواعل المساهمة بطرق مباشرة أو غير مباشرة في صنع السياسة العامة وتنفيذها وتوجيهها، كما يختلف الفواعل من سياسة لأخرى ومن قطاع لآخر ومن نظام سياسي لآخر فيمكن أن نجد كل الفواعل مشاركة في صنع سياسة عامة كما يمكن أن نجد بعضها مشارك ولا علاقة للفواعل الآخرين بتلك السياسة وكل هذا تحدده المتغيرات البيئية لموضوع/ قضية السياسة العامة والنظام السياسي ونضج المجال الاحكومي والتقسيم الدستوري والقوانين والنظم سارية المفعول في الدولة وحتى علاقات الدولة عبر الوطنية وتأثيرها وتأثرها بمختلف فواعل المنتظم الدولي.

في ختام الفصل الثاني والذي تطرق لمفهوم السياسة العامة لغة وإصطلاحاً من خلال توجهات فكرية مختلفة والتطور الفكري للسياسة العامة وأهم مكونات السياسة العامة، كما تم عرض مجموعة دورات السياسة العامة من بداية ظهور المشكلة وإدراجها ضمن الإهتمام الحكومي (الأجندة) وجمع المعلومات وتحليلها وإستخلاص البدائل وإختيار أفضلها وفق معايير وأهداف محددة ومن ثم البدء في تنفيذ السياسة وتقييم السياسة وتقويمها وهو أهم المراحل المتعارف عليها بالنسبة للباحثين في التخصص.

كما تم التعرّيج على أهم الفواعل المتدخلة في صنع السياسة العامة سواء الحكومية كالسلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية والفواعل اللاحكومية كالأحزاب السياسية وأصحاب المصلحة وجماعات الضغط والمواطنون والمنظمات الإقليمية والدولية، وتطرق الدراسة أيضاً لمجموعة من الفواعل التي أنتجت البيئة الحديثة والمعاصرة والمتمثلة في ظهور فيروس كورونا كوفيد-19 كأزمة دولية أعادت تشكيل السياسات العامة، بالإضافة إلى منصات التواصل الإجتماعي وتأثيرها في عمليات السياسة العامة.

تعد السياسة العامة مركز عمل ونشاط الحكومات والتأثير على أصحاب المصلحة فهي أما تقدم منافع وخدمات أو تنزع موارد أو منافع من جهات معينة، وهو ما يدفع كل جهة وحسب إستفادتها من السياسة لإتخاذ موقف إما داعم أو معارض أو غير مبالي، وهو ما أنتج سياسات تفاعلية بصورة مستمرة وتطور دائم للسياسات يتوافق مع التطورات البيئية المحيطة سواء الداخلية وحتى الخارجية، لقد أصبحت السياسة العامة وكونها تأثر في جميع القطاعات الحكومية واللاحكومية والتخصصات المهمة تحظى بإهتمام صنّاع القرار كون تخصص السياسة العامة في جانبه الفكري العلمي يعد القاعدة الأساسية للبناء الممارساتي العملي بالنسبة لصنع السياسة العامة.

لقد شهد تطور السياسة العامة وتماشياً مع التطورات البيئية المحيطة وخاصة مع نشأة وتصادد إستخدام المجال العام وإصدارة الرقي والذي تزامن مع التطور التكنولوجي وظهور الشبكة العالمية كوسيط فعال لتخطي إكراهات الزمان والمكان وما أدخلته تلك الوضعيات من تأثير وتغيير سواء عبر المجال الحكومي واللاحكومي الوطني وعبر الوطني وهو ما ستم التطرق له في الفصل الثالث.

الفصل الثالث:

المجتمعات الافتراضية والتحول الرقمي في المجال العام

Virtual Communities and Digital Transformation in the Public Sphere

في الفصل الثاني تم التطرق للإطار المفاهيمي للسياسة العامة التي تعد مرتكز النشاط الحكومي ومراحل صنعها بالإضافة إلى الفواعل التقليدية والمستحدثة ضمن البيئة الحديثة، تعد السلطات الحكومية بشتى مظهراتها الوحيدة التي تملك السلطة القانونية والدستورية لصياغة السياسة العامة وتسيير الشأن العام وتوزيع موارد ومنافع السياسة العامة لذا وجب على المؤسسات الحكومية تطوير قدراتها من أجل تجويد مخرجاتها وهو ما يدفع بصورة أكيدة للتحول الحكومي نحو الإصدارات الرقمية من خلال مجموعة مراحل بداية من الإدارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية وحتى الارتقاء للحكومة الذكية.

تعمل المؤسسات الحكومية في إطار الممارسات الديمقراطية وتمكين كافة أصحاب المصلحة من المشاركة الفاعلة في صنع السياسة العامة من خلال إتاحة فرص لفواعل المجال العام للمشاركة في إدراج تفضيلاتهم ضمن برامج السياسة العامة، لقد شهد المجال العام كونه فضاء ديمقراطي للنقاش بين مختلف الفاعلين اللاحكوميين والحوار في الشؤون العامة تحولات هيكلية وتقنية رقمية وهو ما أثر بالمقابل على صنع السياسات العامة كما أنتج التحول الرقمي للمجال العام السيبراني مظهرات وتقسيمات جديدة وتم تصنيفه لمجال وطني وآخر عالمي/عبر وطني.

كما تزامن التطور التقني للمجال العام الافتراضي مع ظهور إصدار رقمي للديمقراطية وما سمي بالديمقراطية الإلكترونية وتحول ممارساتها من طابعها التقليدي المادي إلى الإصدار الرقمي الإلكتروني، وهو ما عرفه التحول للمواطنة الرقمية وكذا الانتقال من ممارسة المشاركة إلى المشاركة الإلكترونية وعمليات التصويت الرقمي، بالإضافة إلى تحول نحو الرأي العام الإلكتروني الذي أنتجته التفاعلات بين المجتمعات الافتراضية والذي أصبح يمتلك تأثير على الرأي العام الطبيعي عكس ما كان في السابق، لقد أنتج تفاعل المجتمعات الإنسانية مع التقنيات وضعيات جديدة قدمت مجموعة من الفرص لصنع السياسة العامة ولأصحاب المصلحة والفواعل الحكومية المنتجة لتلك السياسات.

المبحث الأول: التحول الرقمي الحكومي Digital Government Transformation

يعرف القرن 21م بالقرن الرقمي/ الإلكتروني بإمتهان فقد إمتزجت التقنية بكافة الظواهر وعلى مستوى جميع المجالات، وخاصة المجالات السياسية والحكومية وما ظهر من خلال التحولات الحكومية نحو إستخدام وإستغلال الفرص التي أتاحها التكنولوجيا الشبكية.

عرف تحول الحكومة نحو الإصدارات الرقمية لخدماتها تطور مستمر ومتواصل مواكبة للتطور الرقمي وحاجات المواطنين وأصحاب المصلحة المختلفين فشهد التحول الحكومي نحو الإدارة الإلكترونية خطوة أولى وتطوره إلى الحكومة الإلكترونية وبعدها الوصول للحكومة الذكية كأرقى تحول في الوقت الحاضر والذي سيتبعه تحولات مستقبلية أخرى.

المطلب الأول: الإدارة الإلكترونية e-Management

تعتبر الإدارة الإلكترونية محطة إنطلاق الرقمنة في القطاع الحكومي وتبدأ من خلال التحول من الإرتفاق العام التقليدي المادي إلى الإرتفاق الإلكتروني وعن بعد عبر الشبكة، لقد فتح التحول نحو الإدارة العامة الإلكترونية فرص جديدة وكبيرة للمواطنين والحكومة وحتى الموظفين الحكوميين.

أولاً: مفهوم الإدارة الإلكترونية The Concept of e-Management

غالبا ما يتم خلط بين مفهومي الإدارة الإلكترونية "e-Management" والحكومة الإلكترونية "e-Government" على أنهما مفاهيم مترادفة لكنها مختلفة، يرجع ذلك للفرق بين الحكومة والإدارة العامة، فالحكومة ترتبط بالسياسة والسيادة وممارسة الحكم وغالبا ما تعرف أعمالها بأعمال السيادة نظراً لطبيعتها الخاصة، أما الإدارة العامة فهي جهاز تنفيذي للقوانين والأنظمة والتعليمات الحكومية وتقديم مجموعة من الخدمات العامة¹.

يتكون مصطلح الإدارة الإلكترونية من جزئين الأول الإدارة وهو يعبر عن نشاط إنجاز الأعمال والمعاملات من خلال جهود الآخرين لتحقيق الأهداف المرجوة، بينما الجزء الثاني أي الإلكترونية فهو نوع من التوصيف كمجال لأداء النشاط الإداري، حيث تعتمد الإدارة في نشاطها على إستخدام الوسائل والوسائط الإلكترونية والرقمية المختلفة².

¹ حمدي القبيلات، قانون الإدارة العامة الإلكترونية (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2014) ص.24.

² طارق عبد الرؤوف عامر، الإدارة الإلكترونية: نماذج معاصرة (القاهرة: دار السحاب للنشر، 2007) ص.28.

يمكن تعريف الإدارة الإلكترونية بأنها "منظومة متكاملة وبنية وظيفية وتقنية مفتوحة، تتضمن الأعمال والنشاطات الإدارية الإلكترونية العامة الموجهة للمواطنين أو الموجهة للأعمال، أو الموجهة لمؤسسات ودوائر الحكومة المختلفة"¹.

كما تعرف الإدارة الإلكترونية أنها "نظام الأعمال والأنشطة يتم تنفيذها إلكترونياً عبر الشبكات وبعبارة أخرى هي استخدام جميع أشكال التكنولوجيا الحديثة كنظم المعلومات، الشبكات والاتصالات المحوسبة في تنفيذ المهام والأعمال الإدارية الحكومية، مما يؤدي لإنجازها بسهولة ويسر ودقة ويعمل على توفير الوقت والجهد وتبسيط الإجراءات وضمان خصوصية المعلومات وأمنها"².

وبتعبير "روبرت هارجروف Robert A. Hargrove" فالإدارة الإلكترونية "نموذج إدارة مختلط تجمع بين الإدارة عن بعد (العاملين عن بعد خارج المنظمة) والإدارة عن قرب (العاملون الدائمون والمؤقتون في المنظمة)"، كما تعرف الإدارة الإلكترونية بأنها "جهود إدارية تتمثل في تبادل المعلومات وتقديم الخدمات للمواطنين وقطاع الأعمال بسرعة عالية وتكلفة منخفضة عبر أجهزة الحاسوب وشبكات الانترنت مع ضمان سرية أمن المعلومات المتناقلة"³.

ومما سبق يمكننا القول أن الإدارة الإلكترونية هي إدارة لائورية لازمانية لامكانية (عن بعد) أو عن طريق الشبكات، تعتمد في نشاطها وتقديم خدماتها على الأجهزة الرقمية وتخزين المعلومات الرقمي سواء في الأجهزة (على مستوى الإدارة تنقل المعلومات عبر كوابل نقل البيانات، أو التخزين السحابي عبر الشبكات) حيث تكون المعلومات مخزنة في حيز أو جهاز، يمكن الإطلاع أو التعديل عليها من طرف الجهات التي تملك تصريح الوصول عن طريق الشبكة.

ثانياً: مراحل التحول للإدارة الإلكترونية Stages of e-Management Transformation

تعمل الحكومات من خلال سعيها المستمر لتطوير مرافقها العامة للتحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية ورقنة عملياتها الحكومية، يتم العمل لإتمام تلك العملية بصنع سياسة رقنة وغالباً ما تسير عبر مجموعة من المراحل والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

¹ - سعد غالب ياسين، الإدارة الإلكترونية وآفاق تطبيقاتها العربية (الرياض: معهد الإدارة العامة، 2005) ص.21.

² - Mohammad Ali Alqudah and Leyla Muradkhanli, "Electronic Management and Its Role in Developing the Performance of E-Government in Jordan", *Electronic Research Journal of Engineering, Computer and Applied Sciences*, Vol.03, Iss.2021 (2021) P.68.

³ - نوري المهدي الكوني، المدخل العلمي للإدارة الإلكترونية: تحديث خدمات المنظمات المصرفية (بنغازي: دار الكتب الوطنية، 2020) ص.25.

1- مرحلة التخطيط:

تمثل مرحلة التخطيط أهم مرحلة في عملية التحول إلى الإدارة الالكترونية، حيث تشكل القاعدة الأساسية ومنها تنتج فكرة التحول لتصبح خطة عمل ونقطة بداية الانتقال الإلكتروني في الإدارة العامة، وغالبا ما تحتاج مرحلة التخطيط لـ:

- قناعة ودعم السلطات العليا على مستوى التنظيم أو الحكومة فينبغي على أصحاب المسؤولية العليا وصناع القرار أن يكون لديهم القناعة التامة بضرورة التحول الإلكتروني، ورؤية واضحة لتحويل تلك الأفكار إلى واقع ملموس مع تقديم الدعم الكامل والإمكانات اللازمة للمشروع، وبعبارة أخرى يجب توفر الإرادة السياسية للمسؤولين من أجل إعطاء دفع قوي والإصرار على تنفيذ التحول¹.
- تحديد المشاكل الإدارية وأهداف التحول للإدارة الالكترونية عبر وضع الخطة الفنية من دراسة الاحتياجات المالية وإستعمالاتها، الاحتياجات المادية من بنية إتصالات وتكنولوجيا وإنشائها نوعها والأجهزة والبرامج التي سوف تستعمل مع تحليل الأسباب، وتحديد العنصر البشري الذي يتكفل بتسيير هذا التحول ونوعية تدريبه وتكوينه، مع تحديد برنامج العمل المفصل ووضع جدول التوقعات الخاصة بالتحديات والآفاق وكذلك الأرباح والخسائر المتوقعة للمشروع.

2- مرحلة التحضير:

- يعمل صناع القرار على تحضير الصيغة القانونية والتشريعية الخاصة بالإدارة الالكترونية، وتوفير الوسائل المالية من أغلفة مالية خاصة بالمشروع والوسائل المادية وكل ما يخص البنية التحتية والأجهزة والبرامج والكفاءات البشرية كالكوادر المؤهلة للعمل على تنفيذ الإصدار الإلكتروني للإدارة، ورقنة المعلومات والبيانات اللازمة لعمل الإدارة الالكترونية وذلك من خلال:
- توفير البنية التحتية للإدارة الإلكترونية التي يقصد بها التجهيزات والوسائل أي الجانب المحسوس في الإدارة الإلكترونية من تأمين أجهزة الحواسيب الآلية وربط الشبكات الحاسوبية السريعة والأجهزة المرفقة بها وتأمين مختلف وسائل الإتصال الحديثة المستعملة².
 - توثيق وتطوير إجراءات العمل فتمتلك المؤسسات مجموعة من العمليات الإدارية أو ما يسمى بالإجراءات ومستندات العمل، يكون البعض غير مدون على ورق وبعضها مدون منذ فترات طويلة

¹ - جمعة إسماعيل العياط، الإدارة الإلكترونية (الأردن: دار أمجد للنشر والتوزيع، 2014) ص.37.

² - محمد سمير أحمد، الإدارة الإلكترونية (عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2009) ص.72.

ولم يجر عليه أي تحديث لذا لابد من توثيق جميع الإجراءات وتطوير القديم ليتوافق مع التحول الرقمي، وذلك تحضيراً لتحويل تلك العمليات من طابعها الورقي للنموذج الإلكتروني¹.

- تدريب وتأهيل الموظفين حيث يعد المورد البشري العنصر الأساسي للتحول إلى الإدارة الإلكترونية، لذا لابد من تدريبهم وتأهيلهم لكي يكون الاستخدام الأمثل للوسائل الإلكترونية المتوفرة وهذا يتطلب عقد دورات تدريبية للموظفين أو تأهيلهم على رأس العمل².

3- مرحلة التنفيذ:

تنطلق هذه المرحلة ببداية التخلي عن الشكل التقليدي للإدارة بعد أن يكون عدد المستخدمين للشبكة الإلكترونية وصل إلى حوالي 25 أو 30% من المواطنين وإملاكهم للأجهزة الرقمية بمختلف أنواعها، سواء الشخصية أو بواسطة الأكشاك أو الفضاءات العامة وتكون تكلفتها معقولة، مما يسمح بإستفادة أكبر فئة من الخدمات الإلكترونية بالشكل المطلوب بأسرع وقت وأقل جهد وتكلفة وبجودة عالية يكون المواطن تأقلم مع الإدارة الإلكترونية وتقبلها وتفاعل معها وتعلم طرق إستخدامها³.

كما يتم في هذه المرحلة إصدار القوانين واللوائح المسيرة للإدارة الإلكترونية بصفة نهائية، وإعطاء إشارة بداية تجارب تنفيذ الإدارة الإلكترونية سواء في مناطق معينة أو مجالات/ قطاعات محددة، يتم من خلال هذه المرحلة معرفة وتدارك الأخطاء التي لوحظت أثناء التجارب ومحاولة إصلاحها، وبعدها يتم إطلاق المشروع بصفة نهائية كلية ورسمية، وذلك عبر:

- توثيق المعاملات الورقية إلكترونياً عبر حفظ المعاملات الورقية وتحويلها من ملفات ورقية لملفات إلكترونية بواسطة الماسحات الضوئية (Scanners) مع ترتيبها وتصنيفها ليسهل الرجوع إليها⁴.
- برمجة المعاملات الأكثر إنتشاراً عبر البدء برفقة المعاملات الورقية الأكثر إستخداماً والمطلوبة بصفة كبيرة وبرمجتها إلى معاملات إلكترونية لتقليل الهدر في إستخدام الموارد مع التسهيل على المرتفق الإستفادة من الخدمة وتقليل الضغط على المصالح والموظفين وإختصار الوقت والتكلفة والجهد⁵.

¹ - جمعة إسماعيل العياط، مرجع سابق، ص. 37.

² - محمد سمير أحمد، مرجع سابق، ص. 72.

³ - فداء حامد، الإدارة الإلكترونية: الأسس النظرية والتطبيقية (الأردن: دار الكندي للنشر والتوزيع، 2015)

ص. 244-245.

⁴ - محمد سمير أحمد، مرجع سابق، ص. 72.

⁵ - جمعة إسماعيل العياط، مرجع سابق، ص. 38.

- التعميم التدريجي للخدمات الالكترونية عبر تنفيذ مخططات الإدارة الالكترونية تدريجياً إما عبر إطلاق حزمة من الخدمات في منطقة أو مناطق لتجربتها ومعرفة مدى تفاعل الجمهور المستخدم معها ومدى جودة تلك الخدمات وحتى الأخطاء التي تظهر من خلال الإستعمال، أو إطلاق خدمة أو مجموعة محدودة من الخدمات عبر ربوع الدولة إستعداداً لإطلاق خدمات أخرى مستقبلاً.

في هذه المرحلة تبدأ عملية التكامل بين جميع الأنظمة الحكومية في التشكل ويمكن للأفراد وقطاع الأعمال الحصول على الخدمات عن بعد بواسطة الشبكة أو من خلال إستلامها مباشرة من مركز إستلام الخدمات، وهذا ما ينشئ موقع واحد لجميع الخدمات، مع بداية الربط بين مختلف الهيئات الحكومية مع بعضها إذ يستطيع المرتفق العام إعطاء المعلومات المتعلقة بطلبه عبر شبكة الإنترنت، ويتلقى من الإدارة رسالة مع علم الوصول ورقم يتعلق بملفه الشخصي وذلك لمتابعة حالة ملفه من خلال الشبكة، ويجب على الإدارة المعنية النظر في طلباته ومعالجتها آلياً¹.

4- مرحلة التقييم:

تقوم الجهات المختصة سواء المكلفة بالتنفيذ أو جهات أخرى مهمتها الرقابة بمطابقة برنامج العمل مع التنفيذ، ومعرفة الأهداف التي تم الوصول إليها والأهداف التي لم تحقق، وكذا التعرف على مكان الأخطاء والחסائر الحاصلة والمتوقعة مستقبلاً، وهو ما يتم من خلال:

- تحديد خبراء ومختصي التقييم فيقوم صناع القرار بتشكيل لجنة مكونة من مختصين وخبراء في كل التخصصات ذات الصلة لتقييم التحول نحو الإدارة الالكترونية ومعرفة مدى تحقيق الأهداف وما ينبغي إصلاحه وما يمكن تطويره.

- رسم خطة التقييم عبر تحضير خطة التقييم من البداية، وهل يكون التقييم عبر دراسة كل منطقة على حدى أو دراسة كلية بالتدرج للتحول، أي دراسة الإدارة الإلكترونية عبر كامل الدولة من خلال المنظومة القانونية التقنيات المستعملة سواء البرامج أو الأجهزة، المورد البشري ومدى تحكمه في التقنية وغيرها من المجالات الأمر الذي يضمن على التقييم تنظيم أكثر وتعرف على المشاكل أسرع.

- تحضير التقرير النهائي للتقييم بعد إتمام إجراءات التقييم، تقدم اللجنة تقريرها الذي يحتوى على الوصف العام لحالة تنفيذ برامج التحول الالكتروني والآفاق التي تم تحقيقها والمشاكل التي تواجه الإدارة الالكترونية بالإضافة إلى الملاحظات والحلول الممكنة مع صياغة مجموعة من التوصيات.

¹ - حمدي القبيلات، مرجع سابق، ص.37.

5- مرحلة التقييم:

- يتم من خلال هذه المرحلة تصميم خطط جديدة لتحقيق الأهداف التي لم تتحقق وتدارك الأخطاء ومواضع الخلل، مع تصحيح الهفوات حسب المستجدات الحاصلة والمتوقع حصولها وفق جدول زمني ومخططات واضحة للشروع في تنفيذها على أرض الواقع، وذلك عبر:
- مقارنة أهداف التحول مع محتوى التقييم من خلالها قياس الأهداف المسطرة في برنامج التحول نحو الإدارة الإلكترونية التي تم تحقيقها لإدراك الفجوة بين ما يجب أن يكون وما هو محقق.
 - تقدير النقائص والمشاكل والمعوقات عبر تحقيق مكان الخلل والصعوبات التي تواجه التحول الرقمي وإحصائها بدقة وتفصيل للتمكن من التعامل معها وعلاجها وفق الإمكانيات المتاحة.
 - وضع وتنفيذ خطة لتجاوز الأخطاء وتخطي الصعوبات وإستدراك الأخطاء وتجاوز العقبات التي تواجه الإدارة الإلكترونية والبدء في تنفيذها للتقليل من الأضرار الناتجة عن تعطل التحول الرقمي.

المطلب الثاني: الحكومة الإلكترونية e-Government

تعد الحكومة الإلكترونية من أرقى التحولات الرقمية الحكومية فهي تشمل جميع المستويات الحكومية وشتى المرافق العامة ولهذا وجب من خلال الدراسة التطرق لهذه الظاهرة الحديثة وتأثيراتها الحكومية وكذا مختلف إجهادات المختصين والباحثين في المجال.

تحاول الدراسة من خلال هذا المطلب التطرق لتعريف الحكومة الإلكترونية والعلاقات المختلفة التي تنشأ عبرها، بالإضافة إلى أهم النظريات والإقترابات التي عالجت موضوع الحكومة الإلكترونية وتأثيراته على المجال العام الحكومي واللاحكومي.

أولاً: تعريف الحكومة الإلكترونية Definition of e-Government

تزامن ظهور وتطور مصطلح الحكومة الإلكترونية مع تصاعد إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصال وظهور الشبكة العالمية، وشهد صياغة تعريف إجرائي للحكومة الإلكترونية مجموعة متنوعة من الإنتاجات الفكرية سواء من خلال مفكرين ومؤسسات وهيئات مرموقة وحتى من خلال مدارس نظرية وفكرية في مجال البحث، لذلك سيتم عرض أهم تلك الإنتاجات الفكرية.

1- تعريف مفكرين للحكومة الإلكترونية:

عرف "دافيد ماكور David L. McClure" الحكومة الإلكترونية بأنها "الحكومة التي تستخدم تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها القائمة على شبكة الانترنت لتعزيز وصول المواطنين ومختلف الشركاء وكذا

الموظفين والوكالات الأخرى إلى المعلومات والخدمات الحكومية بسهولة ويسر بدون إكراهات زمانية ومكانية مع تقليل التكاليف والمجهودات¹.

كما قدم "مارسين ساكوفيتش Marcin Sakowicz" تعريف آخر للحكومة الإلكترونية بأنها "إستخدام المؤسسات العامة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال TIC لتحويل الحكومة وجعلها أكثر قابلية للمساءلة والفعالية"²، أي أن الحكومة الإلكترونية هي إستعمال وسائل وبرامج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في عمل الحكومة، وتقديم مختلف الخدمات بصورة أسرع وأسهل في كل زمان وفي أي مكان، كما تسهل العمل على موظفي المرافق العامة وتبسط الإجراءات بالنسبة للمرتفقين العموميين، مع تطوير نظم دعم المعلومات تساعد صناع القرار في إتخاذ القرارات بأكثر بساطة وأعلى جودة.

2- تعريف الوكالات للحكومة الإلكترونية:

عرفت الهيئات الدولية الحكومة الإلكترونية من خلال مجموع البحوث والتقارير التي أصدرتها منذ بداية الألفية الجديدة، حيث عرّفت الأمم المتحدة UN الحكومة الإلكترونية بأنها "إلتزام دائم من قبل الحكومة بتحسين العلاقة بين القطاعين الخاص والعام من خلال تعزيز فعالية التكلفة وكفاءة تقديم الخدمات والمعلومات والمعارف عبر مختلف الوسائط الرقمية"³.

وفقا لتعريف اللجنة الأوروبية European Committee للحكومة الإلكترونية "هي إستخدام تكنولوجيا المعلومات في الهياكل العامة وتحسين أداء الموظفين والسلطات العامة لتحقيق الإصلاحات التنظيمية وتكوين المهارات الموجهة لترقية مستوى الخدمات التي يقدمونها"، كما يجب أن تتميز خدمات الحكومة الإلكترونية بالتكامل وجعلها أكثر وضوحا وشفافية، مع إمكانية وصول المواطنين للخدمات والمعلومات في أي زمان ومكان، مع إنشاء آلية للتغذية المرتدة وتحديث الخدمات التي تقدمها الحكومة للمواطنين من حيث الكمية والنوعية والسرعة والسهولة وتجويد كفاءة الحكومة الإلكترونية⁴.

¹- Kelvin J. Bwalya and Stephen Mutula, *E-Government: Implementation, Adoption and Synthesis in Developing Countries* (Berlin: De Gruyter Saur, 2014) P.22.

²- Inas E. Ezz, "E-Government Emerging Trends: Organizational Challenges," in *Global E-Government: Theory, Applications and Benchmarking*, ed. Latif Al-Hakim (USA: IDEA Group Publishing, 2007) P.169.

³- Shin Young-Jin and Kim Seang-tae, "E-Government Concepts, Measures, and Best Practices," in *Electronic E-Government: Concepts, Methodologies, Tools, and Applications*, ed. Ari-Veikko Anttiroiko (Hershey: Information Science Reference, 2008) P.35.

⁴- Rasim Alguliyev and Farhad Yusifov, "E-Government Formation Challenges and Solution Perspectives," in *E-Systems for the 21ST Century: Concept Developments and Applications*, ed. Seifedine Kadry and Abdelkhalak (Boca Raton: CRC Press, 2016) P.176.

كما طرح البنك الدولي The World Bank تعريف للحكومة الالكترونية بأنها "إستخدام الهيئات الحكومية لتقنيات المعلومات مثل الشبكات واسعة النطاق والانترنت والحوسبة المتنقلة، والتي تملك القدرة على تغيير العلاقة مع المواطنين والشركات ومختلف الفواعل في الدولة، حيث تعمل تلك التكنولوجيا على تحقيق مجموعة متنوعة من الغايات كتقديم الخدمات الحكومية للمواطنين بشكل أفضل وتحسين التفاعلات مع قطاع الأعمال والصناعة، وتمكين المواطنين من الوصول إلى المعلومات مع تطوير إصدار إدارة حكومية أكثر كفاءة"¹.

3- تعريف الحكومة الالكترونية وفقا للحميات:

يرى مجموعة من الباحثين أن الحكومة الإلكترونية ضرورة فرضها التحول البيئي، والحكومة ملزمة بالتحول وليست مخيرة، تنوع الحتميات التي قادت للتحول نحو الحكومة الإلكترونية والتي أهمها:

أ- الحتمية التقنية:

يرتكز الطرح الذي يُعرف الحكومة الإلكترونية من منظور الحتمية التقنية على تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتأثيرها التقني على الحكومات، من خلال ذلك تم التعريف الحكومة الالكترونية بأنها "تطوير الجودة والسرعة والدقة للخدمات العامة عن طريق تكنولوجيا المعلومات عبر الانترنت، والتي ترتقي بناء على تطور إتصالات الكمبيوتر وحركة البيانات عبر مختلف الشبكات"².

فمن خلال منظور الحتمية التقنية فالحكومة الالكترونية هي مرحلة من مراحل تطور وصعود التقنية وتكنولوجيا المعلومات والاتصال المرتبطة بالنشاطات العامة/الحكومية، حيث شهد هذا التطور ظهور الإدارة الإلكترونية كبداية لتطور الحتمية الرقمية وتلتها الحكومة الالكترونية، وتشهد في المستقبل مظهرات جديدة أكثر رقي وتطور من الحكومة الإلكترونية وذلك بناء على التطور التقني المشهود.

ب- الحتمية الاجتماعية:

يرتبط تعريف الحكومة الإلكترونية من منظور مفكري الحتمية الاجتماعية من خلال ضرورة إشباع حاجيات أفراد المجتمع بخدمات تنال رضى المواطنين وتحقق طموحاتهم، بدرجة أقوى وأرقى من مجرد دخول التقنية في النشاطات والأعمال الحكومية المختلفة.

تعمل الحكومة الإلكترونية على تقديم خدمات عالية الجودة في جميع النشاطات العامة بإستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، حيث تسعى الحكومة الإلكترونية إلى تحقيق أقصى قدر من تجويد

¹- Shin Young-Jin and Kim Seang-tae, Op.Cit, P.344.

²- Ibid, P.34.

العلاقات المتبادلة بين مختلف الشركاء الحكوميين واللاحكوميين، والتواصل الإداري الداخلي وصنع السياسة العامة وما إلى ذلك¹.

ج- الحتمية الاقتصادية:

تهتم الحكومة الإلكترونية من منظور الحتمية الاقتصادية بتحسين استخدام وسائل الإتصال والمعلومات الإستراتيجية في المجالات الحكومية وذلك سعياً لتطوير وتنمية المجالات الاقتصادية من خلال العلاقات التي تنتجها الحكومة الإلكترونية من الحكومة للحكومة (G2G) ومن الحكومة إلى وحدات الأعمال (G2B) من الحكومة إلى المواطن (G2C) ومن الحكومة إلى الموظفين (G2E)².

أي أن الحكومة الإلكترونية هي "مفهوم إستعادة القدرة التنافسية الوطنية والتنشيط الاقتصادي القائم على تطوير صناعة المعلومات وإستخدامها، وذلك بدعم صناعة إتصالات المعلومات بشكل مباشر وغير مباشر من خلال توزيع الإمدادات والهياكل الأساسية للشبكات"، من خلال ما سبق وبصورة عامة تشير الحكومة الإلكترونية إلى إستخدام القطاع العام مع الانترنت والأجهزة الرقمية الأخرى لتقديم الخدمات والمعلومات³.

وبأكثر دقة وتحديد تعد الحكومة الإلكترونية مفهوم أرق من إستخدام الحكومة ومرافقها العمومية لوسائل وتكنولوجيا الإتصال في عملها ونشاطها فقط بل إستحداث فضاءات عمل لازمانية ولا مكانية في عمليات صنع السياسة العامة وإتخاذ القرار، عبر مختلف المستويات الحكومية سواء المحلية أو المركزية عبر وسائط تكنولوجيا رقمية حديثة من خلال الأجهزة والبرامج والشبكات المعمول بها في المجال لتحقيق أعلى كفاءة ممكنة في أعمال ونشاطات المؤسسات الحكومية بمختلف قطاعاتها ودرجاتها. يختلف إستخدام الحكومة الإلكترونية لتكنولوجيا المعلومات والإتصال في شتى القطاعات مثل الصحة الإلكترونية كإستخدام التكنولوجيا في توفير الخدمات الصحية كالتشخيص عن بعد، والتصويت الإلكتروني التصويت بإستخدام الشبكات وجوازات السفر البيومترية والمناقشة الإلكترونية بتيسير مشاركة المواطنين في المناقشات البرلمانية بإستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصال، وإتخاذ القرار الإلكتروني أو الإتصال الحكومي الرقمي وإعلان القرارات وإرسالها عبر الشبكة وغيرها من النشاطات الرقمية المتعددة والمختلفة⁴.

¹- Shin Young-Jin and Kim Seang-tae, Op.Cit, P.36.

²- Ibid, P.34.

³- Ibid., P.36.

⁴- Kelvin J. Bwalya and Stephen Mutula, Op.Cit, P.21.

تسهل الحكومة الإلكترونية عمليات المساءلة والشفافية ومحاربة الفساد وزيادة مشاركة المواطنين مع تخفيض التكاليف، كما تيسر الحكومة الإلكترونية تقديم خدمات جديدة وتشجع مشاركة المواطنين في العمليات السياسية ضمن مختلف المجالات والمناطق بسلاسة أكبر من الحكومة التقليدية¹.

ثانياً: مجالات الحكومة الإلكترونية e-Government Domains

تتطور من خلال تنفيذ الحكومة الإلكترونية مجموعة من العلاقات بين الحكومة ومجموعة من الوكالات والهيئات إستند لتسميتها طرفي تلك العلاقة من أهمها العلاقة بين الحكومة فيما بينها (G2G) والعلاقة بين الحكومة والمواطنين (G2C) والعلاقة بين الحكومة ووحدات الأعمال (G2B) وبين الحكومة والموظفين (G2E)، ويمكننا إضافة علاقة مهمة من علاقات الحكومة الإلكترونية ألا وهي العلاقة بين الحكومة والوحدات الأجنبية (G2F).

- العلاقة بين الحكومة فيما بينها (G2G) Government to Government:

تعمل على إنشاء شراكات جديدة بين مختلف الهيئات الحكومية وتيسير التعاون بين مستويات الحكومة مع تمكّن الحكومة المركزية والمحلية من تقديم خدمات للمواطنين على نحو أكثر فعالية بفضل الإتصال والتنسيق الدائم بينها ووجود إتصالات رقمية بين قواعد بياناتها²، تدعم العلاقة بين المؤسسات الحكومية التنسيق والتعاون بدلاً من الصراع بين الهيئات مما يقلل من تكاليف المعاملات ويزيد من دقة وكفاءة العمليات الإدارية لذلك فهو يساهم في زيادة إنتاجية الإدارة وصنع القرار بشكل أفضل³.

- العلاقة بين الحكومة والمواطنين (G2C) Government to Citizen:

حيث تعرف أنها جميع التعاملات التي تحدث بين الحكومة ومواطنيها عبر المنصات الإلكترونية حيث يسهل التفاعل بين المواطنين والحكومة، يُنظر إليه على أنه الهدف الرئيسي للحكومة الإلكترونية، ويتيح أسلوب الحكومة الإلكترونية هذا التفاعل البناء بين الحكومة ومواطنيها، ويمنح المواطنون فرصة المشاركة السياسية والتأثير في إتجاه السياسات باستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال⁴.

تستند العلاقة بين الحكومة والمواطنين على تبادل المنافع بين الحكومة والمواطن حيث يمكن لهم الوصول للخدمات الأساسية مثل طلب جوازات السفر والحصول على مختلف الوثائق، وطلب الحصول

¹- Inas E. Ezz, Op.Cit, P.169.

²- Miltiadis Lytras et al., "The Semantic Electronic Government: Knowledge Management for Citizen Relationship and New Assessment Scenarios," *Electronic Governm*, Vol.03, Iss.01 (2006) P.20.

³- Shin Young-Jin and Kim Seang-tae, Op.Cit, P.38-39.

⁴- Kelvin J. Bwalya and Stephen Mutula, Op.Cit, P.29.

على معلومات عن الخدمات العامة الأساسية مثل الرعاية الصحية والمكتبات ومعلومات المستشفيات والتعليم، كما تتيح المشاركة الإلكترونية للمواطنين وتسمح هذه العلاقة للحكومة من الحصول في المقابل على معلومات في شتى المجالات ونتيح لها إمكانية ترشيد السياسة العامة¹.

- العلاقة بين الحكومة ووحدات الأعمال (G2B): Government to Business

هي تفاعل بين الحكومة ومختلف الوحدات والشركات الاقتصادية من أجل خلق بيئة أعمال أكثر شفافية وكفاءة وتطوير النشاطات الاقتصادية²، كما تشمل تلك العلاقة جميع أنواع التعاملات والمعاملات والتفاعلات بين المؤسسات الحكومية والشركات عبر الانترنت أو وسائل إلكترونية مثل تجديد التراخيص وتسديد الرسوم وتنطوي على تقليل الإجراءات البيروقراطية والورقية³.

- العلاقة بين الحكومة والموظفين (G2E): Government to Employees

يهدف هذا الأسلوب لوضع قاعدة بيانات للموارد البشرية في المؤسسات العامة، بحيث يمكن تطوير نوعية الخدمات المقدمة المناسبة والتنافسية، حيث توفر قواعد بيانات خدمات مختلفة كتدريب الموارد البشرية لتطوير قدراتهم وتنمية مهاراتهم في التعامل مع الآليات الرقمية في الحكومة الإلكترونية ويسمح هذا النمط أيضاً بالتفاعل بين الحكومة والموظفين بشأن أي فرص متاحة ونطاق العمل وخطط رعاية الموظفين والقواعد واللوائح، مع ترسيخ ثقافة العمل في الخدمة العامة كما تعزز العلاقة بين الحكومة والموظفين ومنصات التعاون بين مختلف الموظفين ويمكن إستخدامها كمنصة للتعليم الإلكتروني⁴.

- العلاقة بين الحكومة والوحدات الأجنبية (G2F): Government to Foreign Units

مع ظهور وتطور الحكومة الإلكترونية تسعى أغلب الدول في العالم لتطبيقها على مستوى دولها، وتسعى الدول التي سبقت في تطبيق الحكومة الإلكترونية لتطوير قدرات حكوماتها الإلكترونية، تحولت العلاقة بين الحكومة ونظرائها في الدول الأخرى والمؤسسات الإقليمية والدولية من خلال الإتصال وحركات الأموال والبيانات والمعلومات والإجتماعات الإلكترونية والتعاون الأمني أو العسكري وحتى السياسي والإقتصادي من خلال الإتفاقيات الثنائية أو الجماعية أو ضمن إطار الهيئات الدولية كالأمم

¹- Kelvin J. Bwalya and Stephen Mutula, Op.Cit, P.29.

²- Vishalakshi Rituraj, "Making of E-India through the 'Digital India' e-Governance Plan: Impact and Challenges," in *The Stances of E-Government: Policies, Processes and Technologies*, ed. Puneet Kumar et al., (Boca Raton: CRC Press, 2019) P.03.

³- على محمد الخوري، الحكومة الرقمية: مفاهيم وممارسات (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2021) ص.420.

⁴- Kelvin J. Bwalya and Stephen Mutula, Op.Cit, P.30.

المتحدة والاتحاد الأوروبي وغيره، كل تلك المبادلات تكون عبر طرق ووسائل رقمية وهو لا يعني إلغاء العلاقات التقليدية ولكن سعياً للتطوير والتحديث ومواكبة عصر السرعة وزمن العولمة وتصاعد الانتقال الرقمي في شتى المجالات والقطاعات.

ثالثاً: نظريات تبني الحكومة الإلكترونية وتنفيذها e-Government Theories

تعددت واختلقت النظريات التي عاجلت وفسرت موضوع التحول الحكومي الإلكتروني، أو ما يصطلح على تسميته بالحكومة الإلكترونية وسوف نذكر بعض النظريات في هذا الشأن، فرغم كثرتها سنحاول طرح أهمها على سبيل الذكر لا الحصر.

1. نظرية نشر الابتكارات (DOI) Diffusion of Innovation Theory

تستخدم نظرية إنتشار الابتكار في تفسير عمليات قبول إستخدام التكنولوجيات الحديثة بصفة عامة، ويعبر "إيفريت روجرز Everett Rogers" أن الإنتشار هو العملية التي يتم من خلالها توصيل الابتكار عبر قنوات معينة بمرور الوقت بين أعضاء المجتمع، يتأثر معدل إنتشار الابتكار وتعقيدات تنفيذه وإمكانية التجريب، يرى روجرز أن تقبل الابتكار يعتمد كذلك على توافقه مع القيم والمعتقدات والخبرات والإحتياجات الحالية للمبتنين أو تقاربه منها¹.

وتم تطبيقها في تفسير التحول من الحكومة التقليدية إلى الحكومة الإلكترونية بصفة خاصة، حيث أن الحكومة الإلكترونية تعتمد في عملها على تكنولوجيات مبتكرة، يجب أن تكون جهة تنفيذها متيقنة من أن دخول/نشر تلك الابتكارات يزيد من كفاءة وجودة عمل الحكومة ولا يقلصها.

2. نموذج قبول التكنولوجيا (TAM) Technology Acceptance Model

بعد إنتشار الابتكار كان لا بد من التجاوب معه وبداية قبوله وهنا نجد نظرية تحليل العملية وهي نموذج قبول التكنولوجيا، يرى "فريد ديفيس Fred D. Davis" أن نموذج قبول التكنولوجيا يبنى على قاعدتين أساسيتين هما (سهولة الإستخدام المتصورة PEOU والفائدة المتصورة PU) ويرى ديفيس أن سهولة الإستخدام المتصورة هي درجة إعتقاد الشخص أن إستخدام نظام ما سيكون خالياً من الجهد أما الفائدة المتصورة هي الدرجة التي يعتقد بها الشخص أن إستخدام نظام معين يعزز أدائه الوظيفي².

¹- Lemuria Carter and France Bélanger, "The Utilization of E-Government Services: Citizen Trust, Innovation and Acceptance Factors," *Information Systems Journal*, Vol.15, Iss.01 (2005) P.08.

²- Lemuria Carter, "E-Government Diffusion: A Comparison of Adoption Constructs," *Transforming Government: People, Process and Policy*, Vol.02, Iss.03 (2008) P.148.

يعتمد قبول إستخدام برامج الحكومة الإلكترونية من منظور نموذج قبول التكنولوجيا لإعتقاد المستخدمين أن تلك التكنولوجيا تزيد من أداء وكفاءة المرافق العامة في تقديم حق الإرتفاق العام للمواطنين، وتقلص من الجهد والوقت بالنسبة للمرافق الحكومية وطالبي الخدمات العامة وحتى الموظفين وكل ذلك مبني على فرضية نجاح تنفيذ سياسات التحول للحكومة الالكترونية.

3. نظرية السلوك المخطط (TPB) Theory of Planned Behavior

يرى "إيسيك أجزن Icek Ajzen" أن سلوك الأشخاص يُبنى على نية/معتقدات مسبقة للقيام بالفعل الناتج عن مواقف داعمة للسلوك (أفراداً أو مجموعات معينة تعتقد أنه يجب أو لا ينبغي له القيام بسلوك ما) والتحكم الذهني للسلوك وفق قواعد/معايير ذاتية¹، يرى "مارتن فيشبين Martin Fishbein" و"أجزن" أن تأسيس نظرية السلوك المخطط وفق ثلاثة عوامل وهي سهولة أو صعوبة أداء الفرد لسلوك معين، الموقف وأيضاً المعتقدات الشخصية².

شهد تصاعد إستخدام الانترنت وتوسعها إنتاج آراء وإنطباعات إيجابية لدى الأفراد والجماعات الأمر الذي أثر على باقي الأفراد الذين إتخذوا سلوك إيجابي نحو تكنولوجيا المعلومات وتداخلها مع شتى مجالات الحياة وخاصة في المجال الحكومي الذي تتشابه مصالح كل الأفراد معه، وهو ما يفسر التجاوب الإيجابي للمواطنين بنسب متفاوتة مع التحول الحكومي الالكتروني.

4. نظرية القيادة (LT) Leadership Theory

يرى أصحاب التوجه أن تنفيذ الخدمات الإلكترونية عبر أنحاء الدولة أمر طويل الأجل لا يمكن أن ينجح دون متابعة القيادة للتنفيذ، وترى "إليزابيث مكدانيل Elizabeth A. McDaniel" أن نجاح الحكومة الرقمية يستوجب من القادة تنسيق العمل لتحسين الخدمات أكثر، ومن الجانب المتشائم ترى "ندى تيوفيلوفي Nada Teofilovic" أن السمات الأكثر إشكالية للبيروقراطية هي الصلابة والتسلسل الهرمي والنفور من محاولات التغيير أو المخاطرة، الأمر الذي يساهم في وضع الكثير من العراقيل لتنمية القطاع العام، وتسهم في الغالب مقاومة الجهود الرامية لتطوير وعصرنة الهياكل الحكومية وجعلها تتسم بالمرونة والإبداع، لذلك من الصعب تطوير القطاع العام مع وجود قيادة بيروقراطية رافضة متصلة³.

¹- Icek Ajzen, "From Intention to Actions," in *Action Control From Cognition to Behavior*, ed. Julius Kuhl and Jurgen Beckmann, (Berlin: Springer Verlag 1958) P.14.

²- Cheng-tsung Lu et al., "An Empirical Study of On-Line Tax Filing Acceptance Model : Integrating TAM and TPB," *Global Jour of Business Manag*, Vol.05, Iss.09 (2011) P.02-03.

³- Sabrina C. Luk, "The Impact of Leadership and Stakeholders on the Success/Failure of e-Government Service," *Government Information Quarterly*, Vol.26, Iss.04 (2009) P.596-597.

من خلال ما سبق وفي ظل تواجد طرفي نقيض في تحليل القيادة الحكومية في الدولة ودورها المحوري حسب أصحاب هذا المنظور إما الدفع بالتطور والتحديث أو عرقلته والتصدي لمختلف محاولات التغيير والتطوير، فإن القيادة ليست العامل الوحيد (وإن كانت من أهم العوامل) في نجاح الحكومة الإلكترونية، فكما يجب توفر قيادة مدركة للتطورات المختلفة ووجوب مجاراتها لا بد أيضاً من تخصيص موارد مالية ومادية/تقنية وخبرات بشرية للبدئ والتفكير في تنفيذ برامج الحكومة الإلكترونية ونجاحها.

5. نظرية أصحاب المصلحة Stakeholder Theory

عبر "أندرو فريمان Andrew Friedman" أن أصحاب المصلحة هم مجموعة أو فرد يمكن أن يؤثر أو يتأثر بإنجازات أهداف المنظمة، حيث تفسر نظرية أصحاب المصلحة منظور خاص من توجهات تحليل التحول الحكومي الإلكتروني في الدول وأن لأصحاب المصلحة دور بارز في هذا التحول ما دام يخدم مصالحهم¹، وتفرض النظرية أن أصحاب المصلحة كالموظفين البيروقراطيين والعملاء والمستثمرين دائماً ما يحاولون التأثير في المواضيع التي تتماشى مع مصالحهم²، كما يقومون بمقاومة أي تغيير أو أي مشاريع لا تخدم مصالحهم، نظراً لأن الحكومة الإلكترونية هي مجال جديد وقطاع/سوق للكثير من أصحاب المصلحة فمن المنطقي دعم هؤلاء للحكومة الإلكترونية ومشاريعها بل في كثير من الأحيان يدفعون وبقوة الجهات الحكومية للتحول نحو الحكومة الإلكترونية بشتى الطرق والوسائل المتاحة.

من خلال ما سبق نلاحظ أن كل نظرية تحاول تفسير عمليات التحول للحكومة الإلكترونية عبر منظور محدد ومعين، لكن الحكومة الإلكترونية كفكر جديد وتوجه حديث في عمل ونشاط الجهات الحكومية وحتى غير الحكومية تعتمد على تكامل ما سبق ذكره من نظريات إضافة لعوامل ومقاربات أخرى كالإستعداد النفسي للقيادة وإطارات وموظفي الحكومة مع توفر مخصصات مالية وموارد وتجهيزات ومتابعتها وأهم عامل هو وجود مورد بشري كفء لتنفيذ تلك المشاريع الفنية والتقنية والعمل عليها ومتابعة عملها، مع توافق الآراء حول موثوقية هذا التحول والتحضير اللازم ومن جميع الجوانب للمشروع مع الإستئناس بالتجارب الناجحة في النظم والدول المقارنة، فكل تلك المقاربات وغيرها هي من تبني الحكومة الإلكترونية الناجحة والفعالة والتي تخلق التميز للدولة.

¹- Sabrina C. Luk, Op.Cit, P.598.

²- Leif Skiftenes Flak and Jeremy Rose, "Stakeholder Governance: Adapting Stakeholder Theory to E-Government," *Communications of the Association for Information Systems*, Vol.16, Iss.October (2005) P.645-646.

المطلب الثالث: الحكومة الذكية Smart Government

عرف التطور الرقمي تحولات كبيرة ومثيرة للجدل حتى وصل لمرحلة الذكاء الآلي أو التقنيات الذكية من هواتف وشاشات وغيرها من الأجهزة والتقنيات المعاصرة، وهو ما إستغلته الحكومات وبدأت في إستخدام التقنيات الذكية والأدوات الرقمية السريعة من أجل التحول للحكومة الذكية.

أولاً: مفهوم الحكومة الذكية Smart Government Concept

شهد ظهور وتطور مفهوم الحكومة الذكية تباين في الآراء والتعاريف والتوجهات بالنسبة للمختصين والباحثين سواء في المجال التقني وحتى في المجال الإنساني والعلوم الاجتماعية، من خلالها يمكننا محاولة جمع أهم التوجهات الفكرية التي حاولت تحديد مفهوم شامل للحكومة الذكية، والتي سنذكر أهمها:

1. الحكومة الذكية كإمتداد/تطور للحكومة الالكترونية:

فن خلال هذا المنظور يرى "أنثوبولوس Anthopoulos" و"ريديك Reddick" أن الحكومة الذكية هي "الخطوة التالية للحكومة الإلكترونية بإستخدام الحكومات للتكنولوجيا والإبتكار الأحدث من أجل أداء أفضل"¹، وترى "دينا فؤادي" وآخرون أن الحكومة الذكية هي مرحلة متطورة للحكومة الإلكترونية وفق المتغيرات التكنولوجية والتي تهدف لحصول الحكومة على مشاركة أفضل للمواطنين والمساءلة وقابلية التشغيل البيني مع دمج الخدمات التي تركز على المواطن عبر البرامج في شتى المجالات والإختصاصات².

وفي توجه مغاير للطرح الذي يرى أن الحكومة الذكية هي إمتداد للحكومة الالكترونية، وصفت شركة أبحاث أسواق التكنولوجيا جارتنر Gartner عام 2014م "الحكومة الذكية بأنها تكامل الإتصال والمعلومات والتقنيات التشغيلية لممارسة تخطيط وإدارة العمليات عبر مجالات متعددة ومجالات عملية وسلطات قضائية لتوليد قيمة عامة مستدامة"³.

¹- Mohammed Alajmi et al., "Smart Government Systems Adoption: The Case of Saudi Arabia," *International Review of Business Research Papers*, Vol.16, Iss.01 (2020) P.20.

²- Dhen K. Fu'Adi et al., "Conceptualizing Smart Government Implementation in Smart City Context: A Systematic Review," in *2020 5th International Conference on Informatics and Computing, ICIC 2020*, (Jakarta: IEEE, 2020) P.01.

³- Jörn Von Lucke, "Smart Government - The Potential of Intelligent Networking in Government and Public Administration," in *Proceedings of the 6th International Conference for E-Democracy and Open Government* (California: IEEE Computer Society, 2016) P.138.

إن الإنتقادات للطرح القائل أن الحكومة الذكية هي إمتداد أو تطور للحكومة الإلكترونية (حتى لو إفترضا أن الحكومة الذكية هي مرحلة لاحقة للحكومة الإلكترونية ضمن سلسلة التحول الرقمي الحكومي)؛ فقد أنتجت أطروحات أخرى تفسر مفهوم الحكومة الذكية بإعتبارها تكنولوجيا جديدة ضمن مسار تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال اللامتناهي وعلاقته بتطور البنى والوظائف الحكومية.

2. الحكومة ذكية كتكنولوجيا جديدة:

وعكس المنظور السابق يرى "جيل جارسيا Gil-Garcia" وآخرون أن الحكومة الذكية تركز على التكنولوجيا الناشئة بالموازات مع التقنيات الإبداعية لجعل الأنظمة والأطر الحكومية أكثر ديناميكية وقوة، ويدعم ذلك بعض الباحثين الذين يرون أن الحكومة الذكية هي إستخدام الحكومة للتقنيات المتقدمة والتي تتيح بشكل أساسي نمطين أولهما التغير نحو تبادل المعلومات وتوسيع نطاق التكنولوجيا وهو ما يساعد في فهم أفضل للقضايا المجتمعية وكذلك تحسين العلاقات الحكومية مع المؤسسات الخاصة والمواطنين والمنظمات غير الحكومية وكذلك الوكالات الحكومية الأخرى¹.

يتضح من خلال هذا المنظور أن الحكومة الذكية هي مرحلة من مراحل التطوير الحكومي الرقمي ومسارته للركب التكنولوجي الذي أصبح متسارع مع مرور الوقت، وهو ما يقودنا إلى أن الحكومة الذكية تعد إلى حد بعيد مواكبة/تكيف الحكومات مع التطور التكنولوجي المتسارع.

3. الحكومة الذكية كحتمية بيئية:

يرى أصحاب هذا المنظور أن الحكومة الذكية هي تصميم الخدمة العامة الذكية المتمحورة حول إحتياجات المواطنين، وفي هذا الصدد تعزز الحكومة الذكية صنع القرار والسياسات بإستخدام أحدث التكنولوجيا وجمع البيانات وتحليلها في الوقت الفعلي، وهو ما يؤدي لربط البيانات بصنع القرار القائم على التفاعل الآني، وتعطي الحكومة الذكية الأولوية لدعم النمو الإقتصادي المحلي مع تبسيط الخدمات الموجهة نحو وحدات الأعمال².

رغم أن الحكومة الذكية قائمة على الحتمية البيئية (ضرورة مواكبة والتأقلم مع المتغيرات البيئية) إلا أن أصحاب هذا التوجه قد أهملوا إحتياجات باقي الشركاء من غير المواطنين الذين يتعاملون مع

¹- Unachukwu N. Obianuju et al., "The Effect of Smart Government on Governance in Covid-19 Era," *Journal of Governance and Political Social*, Vol.10, Iss.01 (2022) P.101.

²- Leonidas Anthopoulos et al., "Conceptualizing Smart Government: Interrelations and Reciprocities with Smart City," *Digital Government: Research and Practice*, Vol.02, Iss.04 (2022) P.10.

الحكومة وتلبية متطلبات الوكالات الحكومية، كوحدات الأعمال المؤسسات وهيئات المجتمع المدني الذين يعدون فواعل هامة في المجال العام في الدولة والانتباه لإحتياجاتهم أمر في غاية الأهمية.

4. الحكومة الذكية كمجال للتشاركية/مجال ديمقراطي جديد:

تقدم الحكومة الذكية فرصاً تمكن المواطنين من المشاركة في إقتراح وتنفيذ الخدمات وجمع وإيصال المعلومات في أي مكان وفي أي وقت بإستخدام التكنولوجيا والأجهزة الذكية للوصول إلى الخدمات الذكية، وبتعبير "الجلابري" وزملائه أن الحكومة الذكية تعبر عن "إستخدام الحكومة لتقنيات المعلومات والإتصال لتوفير تفاعل جيد مع المواطن، وإستثمار جميع البيانات والمعلومات المتاحة لحل المشكلات المهمة¹، بعبارة أخرى لا تحتاج لإنشاء خدمة جديدة للمواطنين بناءً على التقنيات الجديدة لتحسين نوعية حياتهم فقط بل تحتاج الحكومات إلى إشراك المواطنين في بناء وتشغيل تلك الخدمات. وفي نفس الطرح يرى "هارش Harsh" و"إيشالكارانجه Ichalkaranje" أن الحكومات الذكية تستخدم قوة تدفق وتحليل البيانات لتحسين الخدمات العامة وتوفير تجربة خدمة متكاملة، وسلسلة التواصل مع المواطنين والمشاركة في صنع السياسات وتنفيذ حلول لتحقيق الرفاهية المجتمعية²، فالحكومة الذكية ورغم السمات التي تتميز بها والإضافة التي تقدمها فإن أجود خدمة تقدمها هي دعم الممارسة الديمقراطية في المجال العام وجعل المواطن شريك في مراحل وعمليات صنع السياسة العامة وتنفيذها والتعبير عن تفضيلاته عبر مختلف الخدمات والوسائل التي تنطوي عليها الحكومة الذكية.

5. الحكومة الذكية كمجهود مستمر/متواصل:

يرى "جيل غارسيا وآخرون" أن الحكومة الذكية مزيج إبداعي من التقنيات الناشئة والإبتكارات في القطاع العام التي يمكنها التعامل مع التعقيد وعدم اليقين عبر التنسيق والمشاركة المستمرة والوصول للبيانات المفتوحة والمعلومات المشتركة، وبشكل أكثر تحديداً فالحكومة الذكية جهد مستمر وليست هدفاً محدداً، وهو مدعوم بتقنيات ناشئة كالبيانات الحكومية المفتوحة والمنصات الإجتماعية والحوسبة السحابية ما يعني أن الحكومة الذكية هي عمليات متواصلة ومستمرة لفترات طويلة تقدم من خلالها مختلف الخدمات التي تلي حاجيات جميع أو أغلب الفواعل، وليست هدف أي مبتغى تعمل الحكومة

¹- Hayder K. Algebri et al., "Why Move toward the Smart Government," in *International Symposium on Computer Science and Intelligent Controls 2017*, Vol.2018, P.168.

²- Leonidas G. Anthopoulos and Christopher G. Reddick, "Smart City and Smart Government: Synonymous or Complementary?," in *Proceedings of the 25th International Conference Companion on World Wide Web 'WWW 16'* (2016) P.353.

للوصول إليه ثم التوقف عن التطوير أي أن الحكومة الذكية مجال نشط مستمر ودائم وليس نشاط مؤقت وظرفي¹.

مما سبق يمكن وضع تعريف إجرائي للحكومة الذكية بأنها فصل من فصول دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصال عالية الجودة مع العمليات الحكومية بمختلف أنواعها، حيث أنتج هذا الدمج من خلال مجموعة من الأدوات الجديدة كالذكاء الاصطناعي أنترنت الأشياء المدن الذكية والحوسبة المحمولة وجعل الحكومة مجال مفتوح لطرح النقاشات وفضاء لمشاركة المواطنين في تشكيل وطرح تفضيلاتهم بل وإعتماد الجهات الحكومية عليها وتحليلها لتتواءم مع مختلف نشاطاتها وتوجهاتها الحاضرة والمستقبلية.

ثانيا: ركائز/مكونات الحكومة الذكية Smart Government Components

تعتمد الحكومة الذكية في عملها ونشاطها بصفة كلية وشاملة على أرقى تكنولوجيا المعلومات والاتصال المتوفرة التي تعد أدواتها الرئيسية لإدارة النظام الحكومي بكل اختلافاته وتعقيداته ومن أهم تلك الركائز يمكننا ذكر أهمها وهي:

1- المدينة الذكية Smart City

اختلف المفكرون في وضع مفهوم موحد للمدينة الذكية ينقسم مصطلح المدينة الذكية لجزئين أولهما المدينة City والتي تعد منطقة حضرية يبلغ متوسط كثافتها السكانية وفقاً للأمم المتحدة سنة 2005م لـ 1500 نسمة لكل 1,6 كلم² لكنها تختلف عبر الدول، يمكن أن يصل سكان بعض المدن مثل غرينلاند وآيسلندا لـ 200-1000 نسمة وتصل إلى 10000 نسمة كالغونان؛ ونجد مدناً يزيد عدد سكانها على 10 آلاف أو 1,5 مليون نسمة ومدن ضخمة يتجاوز سكانها 1.5 م/ن². فالمدينة حيز جغرافي حضري يسكنه عدد من الناس يختلف قاطني المدينة من مدينة لأخرى ومن دولة وقارة لأخرى.

والجزء الثاني هو الذكية Smart تم إستخدام ذكية في العديد من السياقات والبرامج والقطاعات كالهواتف الذكية والصناعة الذكية المدن الذكية والحكومة الذكية التعليم الذكي، كلها تدل على الذكاء المتمثل في تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال اللامتناهي في كل المجالات والقطاعات³.

¹- Leonidas G. Anthopoulos, et al., "Conceptualizing Smart Government: Interrelations and Reciprocities with Smart City", Op.Cit, P.07.

²- Leonidas G. Anthopoulos, *Understanding Smart Cities: A Tool for Smart Government or an Industrial Trick?* (Switzerland: Springer, 2017) P.06.

³- Ayodeji Emmanuel Oke et al., *Smart Cities: A Panacea for Sustainable Development* (United Kingdom: Emerald Publishing, 2022) P.16.

وإجمالاً فالمدينة الذكية هي حيز مكاني عمراني حضري يسكنه مجموعة أشخاص يمتلك خصائص وميزات متباينة من مدينة لأخرى، تدار موارد تلك المدن وبناها التحتية عبر أحدث وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصال وبطرق آلية تجعل تدخل البشر أقل مما هو عليه في المدن العادية/الكلاسيكية، كما تعد الحكومة الذكية أحد أهم وأبرز ركائز عمل الحكومة الذكية وهي جزء أساسي في تشكيلها.

تعرف المنظمة الدولية للمعايير إيزو ISO المدن الذكية كمفهوم ونموذج جديدين يطبق أحدث الوسائل التي وصلت إليها تكنولوجيا المعلومات، كإنترنت الأشياء والحوسبة السحابية والبيانات الضخمة وتكامل المعلومات الفضائية/الجغرافية، لتيسير التخطيط والإدارة وتحسين الخدمات داخل المدن العصرية بأكثر سرعة وأعلى كفاءة¹.

كما تشمل المدينة الذكية تكامل الابتكارات التكنولوجية لتلبية إحتياجات ومطالب المجتمع، بهدف تطوير إستراتيجيات يمكنها تحسين نوعية الحياة، كما يرتبط مفهوم المدينة الذكية بالبيئة وبالإعتماد على جميع مكونات وسكان المدينة ليس من جانب التقدم التكنولوجي فقط ولكن أيضاً إدارة الموارد المتاحة، يعد الحفاظ على الموارد أمراً ضرورياً يتم إستغلال الموارد بصورة مدروسة ومعقولة من أجل الحفاظ على إستدامتها للأجيال القادمة².

تتيح المدينة الذكية آفاق جديدة ومتطورة للإشراف على مختلف الأجهزة كالموارد البشرية ونشاطها كالنظام الصحي وشبكات وموارد الطاقة، فضلاً عن المنازل والبنيات وجميع البنى التحتية التي تسير عن طريق التكنولوجيا المتمثلة في إنترنت الأشياء الحوسبة السحابية والبيانات الضخمة، يساهم هذا التطور في تكوين بيئة تفاعلية أفضل من أجل إدارة ورصد ومراقبة الخدمات المتصلة بذكاء داخل المدينة الذكية، وتبادل البيانات والمعلومات بسهولة مما يسهل إتخاذ القرار بأعلى جودة وكفاءة³.

2- إنترنت الأشياء (IoT) Internet of Things

يُعرف إنترنت الأشياء بأنه الجيل الجديد لشبكة الانترنت والمكون من ثلاثة أقسام أولها الأشياء المادية المتصلة بأجهزة إستشعار تعمل على معالجة البيانات بإستخدام أجهزة تكنولوجية مرتبطة فيما بينها، وثانياً الروابط السلكية أو اللاسلكية المختلفة الناقلة للبيانات وثالثاً الحوسبة السحابية ومكان تخزين

¹- Leonidas G. Anthopoulos, Understanding Smart Cities: A Tool for Smart Government or an Industrial Trick?, Op.Cit, P.08.

²- Ayodeji Emmanuel Oke et al., Op.Cit, P.03.

³- Shahrin Zubair et al, "Investigation on the Infusion of Cybersecurity and Smart City," in *Cybersecurity for Smart Cities: Practices and Challenges*, ed. Mohiuddin Ahmed and Paul Haskell-Dowland (Switzerland: Springer, 2023) P.04.

البيانات والمعلومات، بعبارة أخرى أي جهاز يمتلك القدرة على الإتصال بالانترنت وتبادل البيانات والمعلومات يدخل ضمن نطاق أنترنت الأشياء على سبيل المثال المنازل الذكية ونظام الرعاية الصحية الذكي وأجهزة إنذار الحريق الذكية وإدارة حركة المرور الذكية ونظام الأمان الذكي وغيرهم¹. كما يمكننا توصيف أنترنت الأشياء إلى أي آلة أو جهاز يمكن منحه عنوان بروتوكول الانترنت ولديه القدرة على نقل المعلومات والبيانات آلياً أثناء الإتصال عبر الشبكة، ومعالجة وتشفير وتخزين تلك البيانات الضخمة لوقت الحاجة عبر الحوسبة السحابية؛ تمتلك أنترنت الأشياء القدرة على تزويد الحكومة الذكية بالبيانات أو المعلومات لدفع عملية صنع القرار الذكي بشكل أفضل وتقديم خدمات ذات جودة تناسب مع متطلبات الإرتفاق العام وهو ما يجعل أنترنت الأشياء أساس لوجود الحكومة الذكية². تعمل تطبيقات أنترنت الأشياء على دعم الحكومة الذكية في العديد من المجالات بينها إدارة مراكز إنتاج وتوزيع وإستهلاك الطاقة عبر الأجهزة المتصلة بالمرافق المنتجة والمستهلكة للطاقة من أجل تحقيق التوازن بين توليد الطاقة وإستخدامها، وبالتالي الإستفادة المثلى من الطاقة وبالمثل للموارد الأخرى كالمياه، فبناءً على أجهزة إستشعار مراقبة إمدادات المياه ومستوياتها وشبكات الصرف الصحي يمكن للوكالات الحكومية التنبؤ بإستخدام المياه وتجميعها على نحو أمثل، بالإضافة لذلك يمكن للتطبيقات التي تدعم أنترنت الأشياء أن تُنبأ بمواعيد الصيانة لتجنب الإضطرابات وتطوير خطط لمواجهة الأخطار وإحتمالات وقوع الحوادث وإستدراك أي خلل قبل وقوعه عبر تحضير سيناريوهات للحلول للمشاكل والطوارئ التي يمكن أن تحدث من خلال إستقبال بيانات ضخمة وتحليلها وتخزينها كمعلومات يتم الرجوع إليها وقت الحاجة مما ينتج عنه خدمات عامة سريعة وآمنة وذات جودة وفعالية³.

3- البيانات الضخمة Big Data

البيانات الضخمة هي مجموعات بيانات كبيرة لا يمكن تحليلها بإستخدام برامج تقليدية وأدوات تحليل بسيطة نظراً لسماتها الفريدة من حيث الحجم والتنوع والسرعة والقيمة⁴، يتم إنتاج البيانات عن طريق الأجهزة والآلات المتصلة بمختلف أنواع الشبكات وتحليلها وتحويلها لمصنفات من المعلومات

¹- Shahrin Zubair et al., Op.Cit, P.02.

²- Pedro Ponce et al., *Data and AI Driving Smart Cities*, (Switze: Springer, 2023), P.141.

³- Atreyi Kankanhalli et al., "IoT and AI for Smart Government: A Research Agenda," *Government Information Quarterly*, Vol.36, Iss.02 (2019) P.304.

⁴- Lei Zheng et al., "Digital Government, Smart Cities and Sustainable Development," *In Proceedings of the 12th International Conference on Theory and Practice of Electronic Governance (ICEGOV '19)*, (Association for Computing Machinery, New York, 2019) P.293.

المنظمة والمشفرة، تعد مصفوفات البيانات الضخمة مصدر رئيسي ومهم في كافة النشاطات والعمليات الحكومية لتقديم مختلف الخدمات فتعد المعلومات ركيزة أساسية في عمليات السياسة العامة.

كما تستخدم الحكومة الذكية البيانات الضخمة لجمع وتحليل البيانات من مصادر مختلفة بما في ذلك أجهزة أنترنت الأشياء وأجهزة الاستشعار والكاميرات، تشمل البيانات الضخمة بيانات مثل سجلات تفاصيل المكالمات وبيانات الغلاف الجوي والتجارة الإلكترونية السجلات الطبية وفهرسة البحث عبر الشبكات المختلفة، والمراقبة العسكرية ومحفوفات الفيديو والتصوير الفوتوغرافي وبيانات شبكة الاستشعار وبيانات الشبكات الاجتماعية والمدونات الإلكترونية وغيرها¹.

يمكن لتكنولوجيات البيانات الضخمة أن تقوم بتخزين البيانات الحكومية ومعالجتها وتحليلها بكفاءة وفعالية لدعم صنع القرار وتشجيع التعاون وتعزيز الخدمات، ومع ذلك يعتمد تطوير البيانات الضخمة على توافر البيانات وجودتها وتحليلها واستخدامها، يعد فتح البيانات وخاصة البيانات الحكومية للمجتمع أمراً بالغ الأهمية لتعزيز التعاون والإبتكار، ويواجه تطوير البيانات الضخمة أيضاً تحديات تتعلق بالأطر القانونية والسياسات والمبادئ وإدارة البيانات وحماية الخصوصية²، وهو الأمر الذي يؤثر على الجهات الحكومية والتي تصدر تنظيمات قانونية صارمة في مجال تهديد الأمن السيبراني وإنتهاك الخصوصية، كما تعمل باستمرار على تطوير وصيانة مختلف التجهيزات والتطبيقات الحماية وحفظ قواعد بياناتها الحكومية ووضع قواعد وبروتوكولات صارمة للوصول لأجزاء من المعلومات خاصة للمواطنين والموظفين العاملين.

4- الحوسبة السحابية Cloud Computing

ترمز الحوسبة السحابية إلى استخدام الموارد الحاسوبية المتعددة القائمة على الخوادم والوصول إليها عبر مختلف الشبكات الرقمية (شبكة المنطقة الواسعة WAN، وصلة الانترنت باستخدام الشبكة العالمية وما إلى ذلك)، تعتبر الحوسبة السحابية خدمة وليست منتج أي أنها يمكن أن تكون مجانية أحياناً ومدفوعة أحياناً أخرى كما يمكن أن تقدم بشروط محددة وفي أوقات محددة³.

كما تشير الحوسبة السحابية إلى المنصات الرقمية القادرة على توفير وتكوين وإعادة تشكيل البيانات في الخوادم بشكل ديناميكي لتلبية مجموعة واسعة من الإحتياجات بدءاً من البحث العلمي إلى التجارة

¹- Pedro Ponce et al., Op.Cit, P.118-119.

²- Lei Zheng et al., Op.Cit, P.293.

³- Leonidas G. Anthopoulos, *Understanding Smart Cities: A Tool for Smart Government or an Industrial Trick?*, Op.Cit, P.84.

الإلكترونية وغيرها، شهدت خدمات الحوسبة السحابية توسع متصاعد نكخدمة يستخدمها عدد كبير من الأفراد والمنظمات على الصعيد الدولي للمميزات التي تمتلكها الحوسبة السحابية من سرعة ودقة وجودة إرسال واستقبال المحتوى الرقمي وتخزينه وتشفيره وتنظيمه لإسترجاعه عند الحاجة¹.

تزايدت إستعمالات الحوسبة السحابية مع تزايد المحتوى الرقمي المنتج وتنوعه من ملفات فيديو وملفات الصور والصوت، مستندات ووثائق رقمية وغيرها من أنواع المحتوى الذي يستحيل حفظه في الأقراص بختلف أنواعها وأحجامها، مع ضرورة وجود حيز فيزيائي متصل عبر الانترنت لتخزين البيانات والمعلومات والمحتوى الرقمي ظهرت الحوسبة السحابية كأفضل الحلول لتلك الإكراهات وغيرها.

يتم إستخدام الحوسبة السحابية في جل شركات التكنولوجيا مثل جوجل Google ومايكروسوفت Microsoft وغيرهم من الشركات، حيث نجدها متاحة بسعات صغيرة بصفة مجانية لفئات من زبائنها وتتيح خدمات ذات ساعات كبيرة بمقابل مادي، كما أصبحت الحوسبة السحابية ملجأ للحكومة الذكية من خلال إنشاء مخازن حكومية للمعلومات والبيانات يتم الرجوع إليها وقت الحاجة.

5- شبكة الجيل الخامس 5G

تشير شبكة الجيل الخامس للإصدار التالي من معايير إتصالات الهاتف المحمول خارج معايير شبكة الجيل الرابع يتم نشر شبكة الجيل الخامس تدريجيا في الدول الأكثر تقدما، تشتهر هذه التكنولوجيا بالتجمعات الشبكية القابلة للتطبيق والتطوير مما يتيح مستويات جديدة للخبرة من خلال دعم الخدمات المتقدمة بناءً على ثلاثة تطبيقات رئيسية وهي النطاق العريض المتنقل المحسن (eMBB)، إتصالات الوصول الزمني المنخفض والموثوق (URLLC) الإتصالات الآلية الضخمة (mMTC)².

توفر شبكة الجيل الخامس القدرة على تمكين الإتصالات بعيدة المدى وعريضة النطاق من نوع الآلة مع تكلفة معتدلة ومعقولة، كما تتيح إمكانية تقديم خدمة ذات معدل حركة بيانات مرتفع مع إستهلاك منخفض للطاقة، مع توسيع التغطية عبر العديد من شركات النقل المحمولة المخصصة لتطبيقات أنترنت الأشياء، كما توفر الشبكة الإتصال المنخفض من حيث زمن الإستجابة وموثوقية أعلى مما يوفر جودة خدمة لا يمكن تحقيقها من خلال بنية توليد شبكة الهاتف المحمول التقليدية السابقة، وهو مخصص في المقام الأول للإتصال الفوري الذي يمكن أحدث التقنيات مثل الشبكات الذكية

¹- Paul T. Jaeger et al., "Cloud Computing and Information Policy: Computing in a Policy Cloud?," *Journal of Information Technology and Politics*, Vol.05, Iss.03 (2008) P.169.

²- Ambar Bajpai and Arun Balodi, *Applications of 5G and Beyond in Smart Cities* (Boca Raton: CRC Press, 2023) P.02.

والإتصالات من مركبة لأخرى ونظام النقل الذكي والجراحة عن بعد كما يدعم مختلف خدمات الحكومة الذكية¹.

توفر شبكة الجيل الخامس سرعات نقل بيانات أفضل تصل لـ 20 Gb/s جيغابايت في الثانية، وتتيح الإتصال بالانترنت غير المحدود للمستخدمين بسهولة في أي وقت وفي أي مكان بإستخدام سرعة عالية للغاية، مع دقة وسعة وزمن إستجابة أسرع وعرض نطاق ترددي أكبر وأكثر جدوى لتلبية متطلبات القطاعات التكنولوجية الإقتصادية المختلفة للإستخدامات والتطبيقات المتعددة مع ضمان مستوى جديد من الأداء لم يسبق له مثيل².

6- الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence (AI

يعرف الذكاء الاصطناعي على أنه تقنية تحاكي السلوك الذكي عبر الانترنت، ويشمل مكونات متعددة يطور الذكاء الاصطناعي قدراته عن طريق التعلم الآلي والتعلم العميق، تم تطبيق الذكاء الاصطناعي في مجالات مختلفة بما في ذلك البحوث العلمية والطب والبيولوجيا وصناعة الخدمات والحكومة الذكية، قدمت العديد من التطبيقات خدمات مشابهة للعالم الحقيقي تتراوح من التعرف على الوجه إلى مترجمي اللغة، إعتمدت بعض الحكومات أيضاً تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحويل بعض الوظائف والمهام مع تقديم خدمات في المقرات الحكومية عبر الروبوتات والأجهزة المسيرة بالذكاء الاصطناعي تقدم الخدمات عن بعد، كما تستخدم بعض الحكومات بشكل متقدم روبوتات الدردشة في خدمات المواطنين والروبوتات في مراكز الخدمات الحكومية التي تحاكي وتقدم الخدمات كان مكلف بها الموظفين بأكثر سرعة ودقة جودة³.

أحد الأمثلة العملية للذكاء الاصطناعي التي تدعم الحكومة الذكية من خلال تحسين الخدمة العامة لكل من أصحاب المصلحة، وتعزيز البنية التحتية وتنمية الموارد وجعلها أكثر إستدامة حيث تجمع المنصات الذكية المعلومات من أجهزة الإستشعار المختلفة وأجهزة أنترنت الأشياء للمساعدة في تحسين التحكم في مختلف الخدمات العامة، ويتم إستخدام الذكاء الاصطناعي لحل بعض الإكراهات التي تعد تحدياً يعيق عمل نشاط وتطوير الحكومات الذكية، من خلال دفع نمو المرافق بشكل كبير والذي يساعد في تعزيز القطاعات الأخرى التي تعتمد عليه بهدف إستخدام أنظمة وأدوات إستشعار متطورة لدمج

¹- Pedro Ponce et al., Op.Cit, P.139.

²- Ibid, P.140.

³- Lei Zheng et al., Op.Cit, P.293.

المعرفة والخبرة في كل جوانب الخدمات التي تكون أكثر تخفيفاً للمخاطر وتزيد من الإنتاجية والفعالية والكفاءة خاصة ضمن عمليات السياسة العامة¹.

7- البلوك تشين Blockchain

البلوك تشين عبارة عن تكنولوجيا أو تقنية تستخدم لحماية حركة المعلومات الرقمية عبر خوادم لامركزية كما يطلق على هذه التقنية تسمية "نهج دفتر الأستاذ الرقمي الموزع" والذي يمثل وجود أجزاء من السجلات لدى أصحابها أو مالكيها ووجود سجل ضخم لحركة المعلومات بصفة آمنة لحد كبير لدى مقدم الخدمة وهو ما يدعي بالبلوك تشين².

تعد تقنية البلوك تشين قواعد البيانات غير التقليدية اللامركزية وتمتاز بقدرتها على إدارة السجلات المسماة "كُل أو بلوك" باستمرار، تحتوي كل كتلة على معلومات زمنية و رابط بالكتلة السابقة وهي غير قابلة للتعديل من أي طرف آخر عندما تسجل تلك البيانات، وتسمح هذه التقنية بتسجيل الأحداث والمعاملات والمعلومات الطبية وهوية المتعاملين والتحقق من مصدر المعاملات بشكل لا مركزي أيضا ودون تدخل أي جهة ثالثة ما يعني أنها أسرع في عملية التخزين والمعالجة وإجراء المعاملات، وبالتالي فهي تعد سجل إلكتروني يسجل المعاملات والصفقات ويديرها ولا يقبل تعديلها أو تدخل طرف ثالث لإدارتها من خلال شبكة آمنة وبإمكان مطوري المشاريع تكييف البلوك تشين لتناسب مع طموحاتهم حيث يمكن جعلها عامة كما هو الحال في نموذج العملات المشفرة والرقمية مثل بيتكوين أو جعلها خاصة ومحدودة لفئة من العملاء فقط³.

العملة المشفرة هي حالة استخدام مثيرة للإهتمام بالبلوك تشين حيث يعتمد نظام العملات المشفرة بشكل أساسي على توزيع أجزاء من المعلومات ولكل شخص على الشبكة نسخة مخصصة له من المعلومات ويتم الاحتفاظ بالمحفظة المعلوماتية الأساسية على الشبكة وتحديثه والتحقق منه بالكامل لضمان صحة التحديثات لأنه من المستحيل الإحتيال أو التغيير بعد الموافقة على التحديثات، يتم تحديث شبكات باستمرار للجميع ويتم التأكد من حيافة كل طرف لنسخة من جميع المعاملات السابقة والحالية،

¹- Pedro Ponce et al., Op.Cit, P.151.

²- Ibid, P.157.

³ - رحاب فايز أحمد سيد، "تقنية البلوك تشين وتوثيق الإنتاج الفكري العربي دراسة تحليلية تقييمية لحرك "إيداع" مع وضع تصور لمنصة بلوك تشين للباحثين والمؤسسات الأكاديمية"، مجلة المكتبات والمعلومات العربية، م.40، ع.02 (2020) ص.15.

يحد نموذج الخصوصية الحالي المفصل في البلوك تشين من الوصول إلى معلومات البيانات للمشاركين المعنيين والأطراف الثالثة الموثوقة من أجل ضمان أقصى درجات الخصوصية¹.

في نهاية المبحث فقد شهد التحول الرقمي الحكومي مرور بمجموعة من المراحل المتسلسلة وذلك تفاعلا مع البيئة الرقمية التي أنتجها التطور التكنولوجي وخاصة مع بداية القرن الحادي والعشرون وظهور الشبكة العالمية وما أنتجته من ظواهر جديدة عبر جميع المستويات وفي كل المجالات.

تدرجت التطورات الحكومية الرقمية من الإدارة الرقمية كإصدار رقمي مبدئي والتي تلتها تظاهرات أكثر حداثة سواء من خلال الحكومة الإلكترونية وحتى إستغلال الفرص التي قدمها مجال التقنيات الذكية من خلال الحكومة الذكية، لقد ساهمت التطورات الإلكترونية الحكومية في إعادة تشكيل مجموعة من المفاهيم خاصة المجال العام المثالي بتعبير هابرماس وتحوله الهيكلي إلى المجال العام السيبراني أو المجال العام الإلكتروني.

¹- Pedro Ponce et al., Op.Cit, P.151.

المبحث الثاني: المجال العام السيبراني Cyber Public Sphere

يعد بداية البناء المؤسسي وتطور النقاشات الاجتماعية داخل الفضاء الحكومي وخارجه المنطلق الأساسي لبناء المجال العام البرجوازي ومختلف إصداراته، وضع المجال العام معايير وساهم في بناء ممارسات ديمقراطية عبر توسيع مجالات النقاش العام كالمجالس والمؤسسات الحكومية والفضاءات اللاحكومية التي تناقش المواضيع المرتبطة بالقضايا العامة وانتقاد العمليات الحكومية المختلفة.

شهد المجال العام المثالي تحول هيكلي في العصر الرقمي حيث ظهر إصدار جديد سمي بالمجال العام السيبراني/الإلكتروني، والذي عرف ظهوره بممارسات وظواهر جديدة كما قدم هذا التحول تقسيمات للمجال العام فبعدما كانت الشبكة فضاء عالمي بدأت الدول في الإلتباه لتأثير المجال السيبراني العالمي على الدولة الوطنية عبر جميع المستويات لذا بدأت في القيام بمحاولات إستقطاب المجال وتنظيم حركته بالإضافة لعمليات حماية المجال لتحقيق الأمن السيبراني الوطني كأحد ركائز السيادة والأمن القومي.

المطلب الأول: المجال العام البرجوازي (المثالي) The Bourgeois Public Space

شهدت النقاشات والجدالات الإنسانية والمتمحورة حول المصالح العامة تطور وتغير منذ هيكلتها ضمن دولة المدينة وظهور مؤسسات الدولة والحكومة والتمييز بين المجالين الحكومي واللاحكومي، أنتج هذا التطور ظهور فضاء ديمقراطي للحوار والنقاش أو بتعبير هابرماس المجال العام والذي شهد عدة تحولات على مستوى التنظيم أو حتى الممارسات.

أولاً: تعريف المجال العام Definition of the Public Sphere

يرجع ظهور المجال العام إلى فترة تشكل الحكم في المجتمعات القديمة فالمجال العام مرافق للتنظيم السياسي مهما كان شكله ونوعه، أما تشكل مفهوم المجال العام البرجوازي يعود لإنتاجات المفكر الألماني "يورغان هابرماس" الذي أسس لمفهوم المجال العام وبتعبيره "يمكن تصور المجال العام البرجوازي أنه مجال يجتمع فيه الأفراد ليشكلوا جمهور يشترك في نقاش حول القواعد العامة التي تحكم العلاقات في مجالات الحياة المختلفة"¹، بعبارة أخرى فالمجال العام مركب من الساحات الحقيقية والافتراضية التي يجتمع فيها المواطنون العاديون لإعطاء رأي حول المسائل ذات الإهتمام العام والمصلحة المشتركة².

¹ - Jürgen Habermas, *The Structural Transformation of the Public Sphere: An Inquiry into a Category of Bourgeois Society* (Cambridge: The MIT Press, 1989) P.27.

² - Sabine Lang, *NGOs, Civil Society, and the Public Sphere* (New York: Cambridge University Press, 2013) P.51.

أما "سلافكو سبليتشال Slavko Splichal" فيرى أن المجال العام عموماً هو مجال محدد أو "المساحة المتخيلة" للحياة الاجتماعية القائمة بين الدولة والمجتمع المدني، الذي يمثل بنية تحتية للإندماج الاجتماعي من خلال الخطاب العام والمتمثل بأنه نوع من سوق الرأي ويتم تفعيل المجال العام من خلال استمرار التواصل والخطاب العقلاني النقدي بين المواطنين الذين يحتمل أن يتأثروا بالمعاملات والدولة التي تعد مصدر التشريعات والسياسات¹.

إجمالاً يعد المجال العام الذي تصوره وناقشه هابرماس البيئة الضرورية والواجب توفرها في الحياة الاجتماعية التي تشكل بتجمع مجموعة من الأفراد ليصبحوا جمهور يقوم بإجراء مناقشات حول مختلف القضايا العامة والتي يجب أن تتميز بتقبل الآراء العقلانية المختلفة، حيث يميز هابرماس بشكل محدد بين العقل والقوة ويصر على أن الأول وليس الأخير هو الذي يحكم الجدل المعقول في المجال العام يمكن أن يظل المجال موقعاً للتواصل العقلاني والتداول طالما أن المشاركون راضون بترك العقل هو الملك وطالما لا يفكرون في استخدام القوة أو أي نوع من العنف لتوضيح وجهة نظرهم (المجال العام العقلاني)².

يُنَجَّج المجال العام الشرعية للنظام السياسي كما أنه أساس الديمقراطية التشاركية كونه فضاء تطبيق حرية الرأي والتعبير والمشاركة في مختلف القضايا العامة، يشكل المجال العام البرجوازي والذي يعتبر منبع المجال العام الحديث من خلال البدايات الأولى لسقوط النظام الإقطاعي والتحول في النظم السياسية من الملكية وسيطرة الكنيسة في عصور الظلام الأوروبية لعصور التنوير والملكية الدستورية ونشأة الطبقات البرجوازية المتعلمة وبداية إنشاء تجمعات تناقش في مختلف القضايا العامة للدولة وما صاحب هذا المجال من تحول سواء على مستوى البنى أو تغير في الوظائف.

ثانياً: ظهور وتطور المجال العام The Development of the Public Sphere

تشكل المجال العام من خلال البدايات الأولى لتكون النقاشات الجماعية بين المجتمعات البشرية عبر تكوين مجالس أو أماكن خاصة للنقاش والحديث عن مختلف القضايا التي يمكن مناقشتها من نظام الحكم إلى المبادلات التجارية والوضعية الاقتصادية والإنتاجات الثقافية والرياضية وغيرها.

¹- Splichal Slavko, "Eclipse of 'the Public': From the Public to (Transnational) Public Sphere Conceptual Shifts in the Twentieth Century," in *The Digital Public Sphere: Challenges for Media Policy*, ed. Gripsrud Jostein and Moe Hallvard (Sweden: Nordicom, 2010) P.29.

²- Chandhoke Neera, "Exploring The Mythology of The Public Sphere," in *Civil Society, Public Sphere, and Citizenship: Dialogues and Perceptions*, ed. Bhargava Rajeev and Helmut Reifeld (New Delhi: Sage Publications, 2005) P.328.

في المملكة المتحدة وفرنسا كانت المقاهي والصالونات في عصرها الذهبي بين عامي 1680 و1730م في كلا البلدين كانت مراكز للنقد والأدب في البداية، ثم بدأت في الظهور القضايا السياسية بين المجتمع الأرستقراطي والمثقفين البرجوازيين والأشخاص المتعلمين¹.

الأمر الذي أدى إلى نشأة جمهور واعٍ يختلف القضايا والذي تطور من خلال النقاشات والحوارات التي تقام على مستوى تلك المساحات في القضايا والمسائل العامة بدعم من مجموعة من الوسائل الحديثة حينها، والمتمثلة في الصحف والدوريات التي تمت قراءتها ومناقشتها والمساهمة فيها من قبل البرجوازية ومثقفها في مقاهي المدن الأوروبية، رغم بطء تدفق المعلومات للجمهور إلا أنه وبمجرد وصول الأخبار فكثير منها نثير النقاشات بين فواعل المجال العام وتشكل ما يسمى بالرأي العام².

من أوائل المواضيع التي كان يناقشها الجمهور في المجال العام في القرنين 17 و18م هي المواضيع الاقتصادية والقضايا التجارية والأسواق والسلع وحركتها، الأمر الذي أنتج لنا مجال عام متخصص سمي بالمجال العام الاقتصادي الذي كان بداية تحول المجال العام وعبر عنه هبرماس في كتابه التحولات البنيوية للمجال العام تساؤلات ضمن أصناف المجتمع البرجوازي سنة 1962م.

لم يكن المجال العام الاقتصادي فريد من نوعه حيث عرفت الحضارة اليونانية هذا النوع من الممارسة الذي إرتبط بنقاش وحوار في السوق "l'Agora" والذي مثل مجالا عاما للحوار والنقاش حول مختلف المسائل المتعلقة بالمدينة وفق أسس وشروط تقوم على البرهان والحجة، لكن المشاركة في هذا المجال كانت حكرًا في أثينا القديمة على الأحرار ومن يملكون المال والمستوى العلمي الذي يرتبط بالطبقة البرجوازية فقط فهم يتمتعون بكل الحقوق المدنية والقانونية لمناقشة القضايا العامة³، كما أن المجال العام يتميز بكونه لاهكومي أي مهما كانت قوة نقاشاته وأراءه إلا أنها غير ملزمة بالنسبة للسلطة التنفيذية كون جمهور المجال العام جمهور مستقل عن السلطة الحكومية.

أدى تطور المجال العام وتزايد النقاشات كما ونوعا وتطور تقنيات الطباعة والنشر مع تنوع إهتمامات الجمهور إلى بروز نقاشات نوعية جديدة خاصة بالقضايا الفكرية والفلسفية، كما إنتشر معها

¹- Jürgen Habermas, *The Structural Transformation of the Public Sphere: An Inquiry into a Category of Bourgeois Society*, ed. Thomas G. Goodnight, 05th Ed (Massachusetts: The MIT Press, 1993) P.32.

²- Brian McNair, *Communication and Political Crisis: Media, Politics and Governance in a Globalized Public Sphere* (New York: Peter Lang, 2016) P.47.

³- عبد الغني بوحلوان وغماري طيبي، "مأسسة المجال العمومي: مقارنة هابرماس على المحك"، مجلة متون، م.10، ع.02 (2018) ص.106.

الفكر النقدي والحوارات الفكرية وهو ما أنتج ما سماه هابرماس بالمجال العام الأدبي¹، بدأ إهتمام الجمهور أو أجزاء منه يتحول من مناقشة المواضيع العامة الإقتصادية إلى المواضيع الفنية والأدبية كالأعمال الشعرية والقصص أو الروايات أو غيرها من الإنتاجات الأدبية الكلاسيكية وحتى المعاصرة، وبالتالي أصبحت دوائر إهتمام الجمهور في المجال العام تتوسع تدريجياً وتتطور مع مرور الزمن.

تزامن تحول المجال العام وتطور الجمهور ووسائل المجال العام ظهور الاتحادات الطوعية خارج نطاق الدولة والإقتصاد وظهور الرابطات الثقافية ووسائل الإعلام المستقلة والأندية الرياضية والترفيهية وإنشاء الرابطات المهنية للأحزاب السياسية والنقابات العمالية وغيرها من المؤسسات².

تطورت القضايا التي تثير إهتمام جمهور المجال العام خاصة قضايا السياسة العامة المتعلقة بالحكم وتنظيمه والعلاقة بين الحكام والمحكومين ونقد القرارات الحكومية ومدى فعاليتها في معالجة القضايا العامة، كما بدأ الجمهور بتشكيل رأي عام عقلاني نقدي للضغط على السلطة التنفيذية في محاولة لإنتراع بعض القرارات ودفع صناع القرار نحو صنع سياسات عامة تراعي تفضيلات المجتمع وتهتم أكثر برأيه وتصوراتهم، مما سمح بظهور المجتمع المدني كقوة إجتماعية مستقلة تراقب السلطة التنفيذية ونتيجة لذلك تحولت سلطة الملك إلى سلطة القانون والدستور، فالمجال العام في تلك الفترة أصبح جزءاً من المجتمع المدني ومجالاً يجتمع فيه الناس معاً ككيان منظم لمراقبة ونقد السلطات العامة وكانوا يشتركون في النقاش حول قواعد الحكم في الدولة ومختلف القضايا³.

أكد هابرماس أن هذا التحول في المجال العام أو ما إصطلح على تسميته بالمجال العام السياسي أمر في غاية الأهمية "وقد تطور الجدل الذي إكتسب فيه المجال العام أهمية سياسية خلال القرن 18م في سياق الخلاف في القانون الدستوري حول مبدأ السيادة المطلقة"⁴، فقد بدأت منذ تلك الفترة مرحلة أفول الملكية أو الحكم المطلق وظهور الملكية الدستورية أو الدولة الدستورية.

وفي النصف الأول من القرن 19م حدث للمجال العام تحول بنائي وتاريخي جديد فقد أثر الحوار النقدي الذي أتاحه المجال العام على شكل الدولة الحديثة وعلى عمليات إتخاذ القرار، وساهم الحوار

¹- Luke Goode, *Jurgen Habermas: Democracy and the Public Sphere* (London: Pluto Press, 2005) P.07.

²- Sabine Lang, Op.Cit, P.50.

³- Asmaiel Younus Suha and hasso Zebari Taher, "Habermas's Public Sphere Theory: An Analytical Study," *Lark Journal*, Vol.47, Iss.04 (2022) P.439-440.

⁴- Jürgen Habermas, *The Structural Transformation of the Public Sphere: An Inquiry into a Category of Bourgeois Society*, Op.Cit, P.52.

أيضا في إنتاج مؤسسات حكومية جديدة كالبرلمان والمجالس النيابية أدى هذا التحول لتغيير في العمليات الحكومية من جهة كما أصبحت من خلال هذا التحول المؤسسي في المجال العام حرية التعبير والرأي والحرية الفكر والنشر والإجتماع مضمونة في الدساتير والقوانين الغربية من جهة أخرى¹.

من خلال دراسة التحول الهيكلي للمجال العام نلاحظ أن مسار المجال العام يتطور ويتغير بمرور الوقت وذلك عبر تغيير جزء من فواعله وإعادة تشكيل أخرى مع تغير لغة النقاش ووسائل وأدوات التواصل مع مرور الزمن الأمر الذي يستمد منه المجال العام مرونته في التحول والتناغم/التأقلم مع الوضعيات الجديدة والمستجدات سواء الوطنية أو عبر الوطنية كالعولمة والمجتمعات الرقمية وغيرها، كما نلاحظ أيضا أن التحول الهيكلي للمجال العام وتحوله/ تأقلمه مع مختلف التغيرات البيئية أصبح يمتلك تنوع وغنى في إختلاف المجالات العامة الوطنية في الدول (تشابه وإختلاف بعضها) فالمجال العام في المجتمعات المتقدمة لا يشبه المجال العام في دول العالم الثالث، والمجال العام في الدول الديمقراطية الحقيقية لا يشبه المجال العام في دول الديمقراطيات الصورية ولا يمكن مقارنته بالدول الإستبدادية.

المطلب الثاني: المجال العام الافتراضي Virtual Public Sphere

عرف مفهوم المجال العام تحولات هيكلية متنوعة ومن بينها التحول نحو البيئة الافتراضية وما نتج عنه من ممارسات ونشاطات مستحدثة دعت لضرورة فتح نقاشات فكرية نظرية تحدد المفاهيم الرئيسية لهذا التشكل التقني الحديث والتعمق في خصائصه ومميزاته وما أتاحه من فرص بالنسبة للظواهر الاجتماعية بصفة عامة.

أولا: مفهوم المجال العام الافتراضي Virtual Public Sphere Concept

كما ذكر سابقا فإن المجال العام هو مجموع المساحات التي يجتمع فيها المواطنون العاديون لإبداء آرائهم في المسائل أو القضايا العامة²، كما يتمتع الحوار في المجال العام بالحرية في إجراء المناقشات وضرورة تقبل إختلاف الآراء ويتميز المجال العام المثالي بالعقلانية في المناقشات وإنتاج الرأي العام. أنتج تطور تكنولوجيا المعلومات والإتصال تحول مهم ومفصلي في المجال العام من خلال الوسائط الرقمية وكما عبر عنه "مارتن غاك Martin Gak" "تكوّن المجال العام الرقمي وتشكّل عبر النقاشات العامة والقضايا المشتركة والوسائط التكنولوجية الحديثة، كما يمكن النظر للمجال العام الرقمي كمجتمع ناشئ من

¹ - حسن منصور أشرف، "نظرية هابرماس في المجال العام"، أوراق فلسفية، ع.07، (2002) ص.255.

² - Sabine Lang, Op.Cit, P.51.

الرعاية والمصالح العقلانية الصادرة عن قوة سياسية مرئية وقابلة للقياس تم التعبير عنها في المشاركة العامة والمشاركة السياسية العامة¹.

أكد يورغان هابرماس أن الرقمنة تحدث تحول في بنية وسائل المجال العام وما يحدثه التحول على العملية السياسية، إن تقدم تكنولوجيا الاتصالات الرقمية يعزز في البداية الاتجاهات نحو إزالة الحدود، ويخلق مساحات جديدة من التواصل في المجال العام حيث يمكن للمتلقين أن يصبحوا شركاء في إنتاج المحتوى يختلف أنواعه المكتوب والمسموع والسمعي البصري².

أنتج المجال العام الافتراضي أو الرقمي فرص جديدة ومهمة من خلال الأدوات (وسائل الإعلام والاتصال والنشر) والمكونات (توسع الجمهور) وحتى مساحة المجال العام عبر التحول من المجال العام الوطني للمجال العام عبر الوطني أو الدولي الذي نشأ ليتماشى مع تحول المصالح والقضايا المشتركة من داخل الحدود الوطنية لما وراء حدود الدول، فأصبحت الكثير من المسائل تعالج في المجال العام الافتراضي في الكثير من الدول مثل حقوق الإنسان والحريات وحقوق الأطفال والمرأة والبيئة وغيرها من القضايا الإنسانية المشتركة.

أصبحت شبكة الانترنت تتيح فرصا جديدة للاتصال التشاركي وتزيد تكنولوجيا المعلومات من توسيع عملية تحويل الرأي الفردي إلى رأي عام بكل سهولة وبفضل الشبكات التفاعلية الجديدة التي أنشأتها شبكة الانترنت زادت مشاركة المواطنين في مناقشة القضايا العامة، وهو ما ساعد على تطوير مجال عام (عابر للحدود الوطنية) غير مرتبط بمنطقة معينة، فبهذه الطريقة كان للانترنت دور أساسي في تطوير المجال العام الافتراضي العالمي³، الذي أصبح يعبر عن رأي عام الإنسانية وتكوين تفضيلات الجماهير العالمية في مختلف القضايا والمواضيع المشتركة سواء في منطقة أو قارة أو عبر جميع أنحاء العالم.

من خلال التعاريف السابقة يمكننا القول أن المجال العام الافتراضي هو المساحة الرقمية التي تقام فيها النقاشات والجدالات بين مختلف فئات وطبقات الجمهور في المسائل والقضايا العامة وذات المصلحة المشتركة حيث تشهد وسائط تكنولوجيا المعلومات تطور دائم لا متناهي يتبعه تحول وتطور في المجال العام

¹- Karatzogianni Athina et al., "Introduction: The Digital Transformation of the Public Sphere," in *The Digital Transformation of the Public Sphere: Conflict, Migration, Crisis and Culture in Digital Networks*, ed. Karatzogiann Athinai et al., (UK: Palgrave Macmillan, 2016) P.p.01-03.

²- Jürgen Habermas, "Reflections and Hypotheses on a Further Structural Transformation of the Political Public Sphere," *Theory, Culture and Society* Vol.39, Iss.04 (2022) P.146–157.

³- Splichal Slavko, Op.Cit, P.29.

وظهور المسائل التي تدعو للنقاش، وفيما يخص تطور المجال العام الرقمي خاصة مع التحول الرقمي سواء عبر توسع رقعة النقاشات وتصاعد قوة الرأي العام الوطني والعالمي الناتج عن المجال العام الرقمي. أنتج المجال الافتراضي وتحول المجال العام المثالي مجموعة من الظواهر من تداخل الآراء وتباينها والتعصب المذهبي والفكري لكل فئة ومحاولة كل فئة تهميش الفئات والإتجاهات الأخرى وغيرها من الممارسات اللاعقلانية، إلا أن المجال الافتراضي هو التحديث أو الإصدار التالي للمجال العام في العصر الحديث وما ميزه من صعود سقف الحريات لدرجات عالية خاصة في المجتمعات الغربية والتي أصبحت تنادي بالحرية اللامتناهية.

ثانيا: خصائص المجال العام الافتراضي Characteristics of the Virtual Public Sphere

تعدد الخصائص التي يتميز بها المجال العام الافتراضي وتنوع سواء ما تشترك به مع المجال العام التقليدي أو حتى ما تختلف عليه وتمثل أهم الخصائص فيما يلي:

- عدم وجود تحديات مكانية وزمانية:

في العصر الرقمي توجد وسائل الإعلام الوطنية أو المحلية كعقد في شبكة رقمية عبر وطنية يمكن أن تصبح الأخبار المحلية عالمية، وغالباً ما يكون للأخبار العالمية صدى محلي يمكن لشبكة الانترنت دعمه بالأخبار من أي مكان وفي أي وقت، منذ ظهور الانترنت أصبح لدى الجمهور في جميع أنحاء العالم القدرة على الوصول إلى المعلومات حول العالم بأسره في الوقت الفعلي من أي مكان في العالم، أصبح الوصول إلى الانترنت أمراً شائعاً ليس فقط في العالم الرأسمالي المتقدم ولكن في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في العديد من البلدان النامية حيث جلبت فوائد إقتصادية كبيرة، كما حجزت وسائل الإعلام والصحافة مساحات متصلة بالانترنت وهو ما زاد من إنتشارها أكثر مما كانت عليه قبل عصر التكنولوجيا الرقمية ووسائل التواصل الإجتماعي¹.

- تعدد واختلاف النقاشات والمواضيع والأفكار:

تلعب الوسائل الرقمية دوراً تكوينياً في نشر الآراء المتنوعة وإدخالها في الحوار الديمقراطي، يحدد هابرماس مستويين للمجال العام المثالي تسعى المؤسسات غير الحكومية في تشكيل الرأي ضمن المجال العام، أما مداولات المؤسسات السياسية الحكومية فهي آليات ديمقراطية تكميلية²، أدى توسع المجال

¹- Brian McNair, Op.Cit, P.54-55.

²- Born Georgina, "Mediating The Public Sphere: Digitization, Pluralism, and Communicative Democracy," in *Beyond Habermas: Democracy, Knowledge, and the Public Sphere*, ed. Emden Christian and Midgley David (New York: Berghahn Books, 2013) P.119.

والربط الشبكي العالمي إلى تداخل مجموعات مختلفة سواء فكرية أو دينية إجتماعيا وسياسيا وغيرها، الأمر الذي أنتج إختلاف في الأفكار والأطروحات وتنوع الآراء والمناقشات وهو ما أثرى المجال العام كما ونوعا كما إستفاد الأفراد من النقاشات المتعلقة بالقضايا العامة مع تطبيق التجارب والنماذج الناجمة والرشيده في تطوير ذاتها.

- سهولة تبادل الأفكار وإجراء النقاشات وسرعة إنتقال المعلومات والبيانات:

أنتجت إعادة تشكيل الوسائط الرقمية لدور الفرد من خلال إتاحة المزيد من الفرص للتعبير والتغذية المرتدة؛ لتزايد إستخدام الانترنت وإنتشارها في الكثير من المجالات حيث أصبحت تقدم خيارات متعددة من نقل المعلومات والتعبير عن الآراء والنقد أو الدعم والتأييد¹.

تمثل وسائط تكنولوجيا المعلومات والإتصال نظام بيئي معلوماتي غني يوفر نقاط وصول متعددة للمشاركة المستمرة ونشر الأفكار والمعلومات بسرعة وسهولة عبر منصات متعددة²، أصبحت المؤسسات العامة تستخدم المنصات الرقمية كوسائل جديدة للإتصال السياسي الحكومي لتوفير وجمع المعلومات والتعرف على تفضيلات المواطنين وما إلى ذلك³.

- توسع الخيارات والبدائل من حيث الوسائل والأدوات:

أتاح التطور المستمر واللامتناهي لشبكة الانترنت ومحتواها لظهور العديد من المنصات والقواعد الرقمية التي يمكن إستخدامها لتكون مساحة للنقاش العام وبالتالي تشكيل المجال العام، وشهد هذا التنوع في المساحات والمجالات لظهور عديد المواقع والمنصات وتباينت نسبة إستخدامها من وسيلة لأخرى ومن دولة أو منطقة لأخرى، حيث كانت أهم تلك المنصات وسائل التواصل الإجتماعي التي شهدت إقبال واسع وإستخدام كبير في جميع أنحاء العالم بالرغم من تعددها وإختلاف تشكيلها وإستخدامها فقد جذبت الكثير من المستخدمين لسهولة إستخدامها ومجانية الوصول إليها، بل وأصبحت بعض المنصات تقدم أرباح للمستخدمين نتيجة إنشاءهم لمحتوى في منصاتهما، الأمر الذي جعلها تتحول من وسيلة ترفيهية ثقافية إلى مجال إقتصادي وتجاري مما زاد من شعبيتها وأنتج صناع المحتوى أو المدونون كقوة حديثة

¹- Giacomo Nencioni, "YouTube, Migrant Rappers and the Early Cinema Aesthetics: Is There a Digital Public Sphere" in *The Digital Transformation of the Public Sphere*, ed. Athina Karatzogianni et al., (London: Palgrave Macmillan, 2016) P.395.

²- Marc Lynch, "The Rise and Fall of the New Arab Public Sphere," *Current History*, Vol.114, Iss.776 (2015) P.334.

³- Koltay András, *New Media and Freedom of Expression: Rethinking the Constitutional Foundations of the Public Sphere* (Oxford: Hart Publishing, 2019) P.154.

النشأة، وبالموازات ظهرت مواقع متخصصة في مجالات أو ميادين وبمقابل مادي أو بصورة مجانية، ورغم قلة مستخدميها مقارنة بمواقع التواصل الاجتماعي إلا أنها جذبت فئات ومجموعات معينة تقوم بإجراء مناقشات عامة على مستواها مثل مواقع الخاصة بالأخبار أو الدراسة والتعليم والنشر العلمي أو مواقع التحاضر عن بعد وغيرها.

- إنهاء التمييز الذي مارسه المجال العام الهيرمسي (التقليدي):

حدد التصور الأصلي للمجال العام مساحة إتصال تركز على النخبة حيث تم تقييد تدفق المعلومات بالزمان والمكان، فإقتصرت النقاشات حينها فقط على الرجال الأثرياء المتعلمين وعدد قليل جداً من النساء في تلك الأيام¹، وهو ما لاقى نقد من مجموعة مفكرين خاصة "نانسي فريزر Nancy Fraser" التي أبرزت عدم المساواة في المجال العام من خلال حرمان فئات وطبقات كالنساء والطبقة العاملة والمتوسطة في السلم الاجتماعي وغيرها من الخوض في القضايا العامة وإبعادهم عن كونهم جمهور للمجال العام المثالي والذي إقتصر على الطبقة البرجوازية والنخب العلمية²، ساعد المجال العام الافتراضي أغلب الفئات والطبقات من المشاركة في النقاشات الدائرة حول القضايا والمسائل العامة، وطور حجم جماهير المجال العام وسرعة إنتقال المعلومات وإنهاء تحدي المسافة بين المشاركين في النقاشات العامة.

- تشكل الجمهور والرأي العام عبر الوطني أو الدولي والإقليمي من خلال القضايا المشتركة:

أنتجت الموجات المتتالية من تكنولوجيا المعلومات والإتصال زيادة في سرعة تدفق المعلومات، وأزالت القيود العملية التي تفرضها الحدود الجغرافية والسياسية وبالتالي قللت الفجوة بين وقوع وإنتشار الحدث في المواقع المختلفة، تغطي الانترنت الكرة الأرضية بوسائل رقمية للنقل والتوجيه والإستقبال حيث يمكن لمستخدمي الانترنت في أحد الأقاليم الوطنية الإتصال بالمعلومات وتبادلها مع المستخدمين من إقليم لآخر بطريقة فورية، تشكل من خلال الشبكة نوعين من الجماهير جماهير وطنية وجماهير عبر وطنية والذي أدى تفاعلهم واختلاطهم لتحول المجال العام على المستوى الوطني وحدثت مجموعة من التغيرات حيث أصبحت الإهتمامات العالمية جزءاً من المناقشات المحلية تأثر فيها وتتاثر بها من جهة³. كما أنتج التحول ظهور رأي عام دولي أو عالمي تشارك فيه الجماهير عبر العديد من الدول والتي يكون الرابط بينها هو تكنولوجيا المعلومات والإتصال بشتى أنواعها من جهة أخرى.

¹- Brian McNair, Op.Cit, P.47.

²- Neera Chandhoke, Op.Cit, P.332.

³- Brian McNair, Op.Cit, P.P.50-52.

المطلب الثالث: الفضاء السيبراني العالمي والوطني

Global and National Cyberspace

أنتج التفاعل الرقمي المتزايد عبر الشبكة العالمية ظهور تفاعلات إنسانية وتقنية جديدة قدمت إصدارات متطورة من الفضاءات العامة التي كانت تقتصر على الفضاء الطبيعي المادي، كما أنتجت التكنولوجيا ظواهر جديدة كالفضاء السيبراني الوطني والعالمي مع التمييز بينهما من خلال التقنيات الحديثة وحماية الدول لفضاءها السيبراني الذي أصبح تحقيق أمنه أولوية من أولويات الحكومات لأنه أضفى ساحة جديدة للتفاعلات الاقتصادية الاجتماعية السياسية العسكرية وغيرها.

أولاً: مفهوم الفضاء السيبراني The Concept of Cyberspace

يعد الفضاء السيبراني من المظاهر التقنية والاجتماعية المعاصرة التي أنتجها التطور التكنولوجي وتطور الشبكة العالمية وإصداراتها المتلاحقة، حيث قدم الكثير من المفكرين والباحثين أبحاث ودراسات في المجال سواء ضمن الإطار التقني لهذا التشكل الجديد للفضاء أو حتى من خلال الدراسات الاجتماعية وتأثيرها بظهور المجال السيبراني.

1- ظهور وتطور الفضاء السيبراني:

قبل تحديد مفهوم الفضاء الافتراضي وجب التعرف على ظهور وتطور هذا المصطلح، حيث كان الفيلسوف الفرنسي "أندريه م. أمبير André M. Ampère" أول من صاغ مصطلح "Cybernétique" السيبرانية" في مقال كتبه عام 1834م تحت عنوان "مقال عن فلسفة العلم" وكتب أن الحكومة "تحتاج إلى الاختيار بين التدابير الأكثر ملاءمة لتحقيق أهدافها"، ويرى أمبير أن السيبرانية أو علم التحكم الآلي علم ومجال جديد وجب على الحكومة تطويره والاستفادة منه¹.

أما "نوربرت وينر Norbert Wiener" في سنة 1948م فصاغ مصطلح Cybernetics السيبرانية أو علم التحكم الآلي، والمشتق من المصطلح الإغريقي (κυβερνήτης كيرنيتيس) الذي يعني الموجه أو الحاكم أو القبطان أو الربان، والذي يقصد بها تنفيذ فكرة راودته لتحويل إرسال الرسائل من الإنسان إلى الإنسان فقط لتصل إلى إرسال رسائل من الإنسان للآلة وبالعكس للقيام بوظائف معينة، حيث نصل من خلال هذا المجال لأن تلعب الرسائل بين الإنسان والآلات وبين الآلة والإنسان وبين الآلة والآلة دوراً متزايداً لتسهيل الحياة البشرية وخلق الرفاهية بأكبر مستويات ممكنة².

¹- Philippe Baumard, *Cybersecurity in France*, (Switzerland: Springer, 2017) P.02.

²- Norbert Wiener, *The Human Use of Human Beings: Cybernetics and Society* (Cambridge: The Riverside Press, 1950) P.08-09.

أول من طرح عبارة الفضاء السيبراني Cyber Space كان الكاتب "ويليام جيبسون William Gibdon" في قصة قصيرة عام 1982م حيث عرف المصطلح إنتشار بداية من سنة 1984م في روايته Neuromancer التي أحدثت ثورة في أدب الخيال العلمي حيث فسر الفضاء السيبراني بأنه "هلوسة يمارسها يومياً ملايين الملايير من المستخدمين في كل دولة..."¹، وبهذا فجيبسون ومن خلال مخيلته طرح تصور مبدئي وبسيط للمجال السيبراني الحالي الذي يعرف بالتطور الدائم والتحديث المستمر والانهائي.

وفي أوائل تسعينيات القرن العشرين صاغ "جان بارلو John P. Barlow" مصطلح الفضاء السيبراني لوصفه العلاقة بين أجهزة الحواسيب والشبكات السلكية واللاسلكية، وتم وصف الفضاء السيبراني بأنه دولة بدون حدود متجاوزة فكرة الدولة القومية، حيث شكل هذا الطرح تحديد التمايز بين العالم الافتراضي والواقعي، فالفضاء السيبراني مجال لامادي صنعه الإنسان يعتمد على نظم الكمبيوتر وشبكات الانترنت وحركة البيانات والمعلومات بين الأجهزة في أماكن متعددة بصورة متزامنة².

2- تعريف الفضاء السيبراني:

إختلف تعريف الفضاء السيبراني فهذا المجال أوجده الإنسان عكس المجالات البرية والجوية والبحرية الطبيعية، يمكن تعريف الفضاء السيبراني بأنه مجال عالمي داخل البيئة المعلوماتية، يتكون من شبكة من البنى المترابطة للتكنولوجيا الالكترونية كما يعد الفضاء الرقمي جوهر العولمة، حيث ومن خلاله أصبح العالم يشبه "القرية العالمية" والتي تمتاز بمجموعة من الظواهر كإلغاء جميع الحدود وتجاوز الحيز الزمكاني وتوسيع الإحساس بالفضاء والمكان وظهور الحوسبة بإعتبارها "القوة المتحركة للعصر الجديد"³.

تعرف وزارة الدفاع الأمريكية الفضاء الإلكتروني بأنه "مجال عالمي داخل بيئة المعلومات يتكون من شبكات مترابطة كالبنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والبيانات المُقيمة، وكذلك الانترنت وشبكات الإتصال وأنظمة الكمبيوتر ومعالجة أجهزة التحكم المدججة"⁴، يقدم التعريف توضيح للفضاء الافتراضي من منظور البنى التحتية والوسائل الالكترونية فقط وهو ما يقلل من أهمية المحتوى الرقمي نوعيته وحجمه ويحجب التعريف دور الإنسان كفاعل مهم ورئيسي في بناء الفضاء الافتراضي وإحداث التطويرات

¹- P.W. Singer and Friedman Allan, *Cybersecurity and Cyberwar: What Everyone Needs to Know* (New York: Oxford University Press, 2014) P.12.

²- فاطمة بيرم، "السيادة الوطنية السيبرانية في ظل الفضاء السيبراني والتحويلات الرقمية: الصين نموذجاً"، *المجلة الجزائرية للأمن الانساني*، م.05، ع.01 (2020) ص.793.

³- Sofiou Stamatia, "Ethics in Cyberspace: Cyber Security," in *Cyber Security and Information Warfare*, ed. Daras Nicholas (New York: Nova Science Publishers, 2019) P.392.

⁴- Col Lt et al., *Air Force Cyber Law Primer* (Alabama: Air University Press, 2012) P.06.

المستمرة له، وإثراءه كماً ونوعاً سواء من جانب البنى التحتية والمعلومات والبيانات بشتى أشكالها وكيفية تحريكها وتخزينها وتطوير النظم الرقمية.

أما "دانييل كويل Daniel Kuehl" فيرى أن الفضاء الإلكتروني "مجال عالمي ضمن بيئة المعلومات التي تتسم بالتميز والإنفراد عبر استخدام الإلكترونيات والطيف الكهرومغناطيسي لإنشاء المعلومات وتخزينها وتعديلها وتبادلها وإستغلالها عبر شبكات متصلة ببعضها البعض، ومتراطة بإستخدام تقنيات المعلومات والاتصال"¹، أي أن الفضاء السيبراني هو مجال عابر للدول يشمل الشقين أولاً السيبراني وما يمثله من حالة الحيز الشبكي عبر الخط (On Line) وثانياً الجانب الإلكتروني الذي يعمل في حالة نشاط خارج الشبكة (On Line- Off Line).

إتفقت جميع التعاريف أن المجال السيبراني هو مجال عالمي لامادي، أنشأه الإنسان لكنه مرتبط بالعالم الحقيقي عن طريق مجموعة من التجهيزات والروابط السلكية واللاسلكية التي تضمن الربط بين الأفراد مهما كانت أماكن تواجدهم في الحين، أي في نفس الوقت كأنتهم في مكان واحد يمكنهم القيام بعدة نشاطات إقتصادية إجتماعية ثقافية رياضية وغيرها أصبح المجال السيبراني يحتل مساحة هامة في حياة الأفراد والمؤسسات فتم إستبدال مختلف الأنشطة والأعمال التي كانت تقام على أرض الواقع بالنشاطات عبر الفضاء الافتراضي الأمر الذي نتج عنه ظهور مجموعة من المفاهيم الجديدة كالمجال الوطني السيبراني والسيادة الوطنية على هذا المجال².

ثانياً: المجال الوطني السيبراني والسيادة الوطنية

National Cyberspace and National Sovereignty

يعد المجال الوطني السيبراني من المفاهيم الحديثة التي ظهرت مؤخراً ومنها وجب التعرف أكثر على هذا المصطلح وعلاقته بالسيادة الوطنية.

1- مفهوم المجال السيبراني الوطني:

فمصطلح المجال الوطني السيبراني من المصطلحات الجديدة والتي ظهرت مع صعود إستعمال الشبكة العنكبوتية وتداخل هذه الشبكة مع مختلف المجالات وجميع الأصعدة وتدخل التقنية في حياة

¹- Andrew Liaropoulos, "Exercising State Sovereignty in Cyberspace: An International Cyber-Order under Construction?," *Jour of Information Warfare*, Vol.12, Iss.02 (2013) P.21.

²- توفيق مسون وعبد الغني عيدات، "الأمن السيبراني بين حماية الفضاء الرقمي الوطني وإكراهات الشبكة"، في *التحكيم الإلكتروني وتحديات الأمن السيبراني*، تحرير: ديابلو محمد نجيب (المملكة المتحدة: المركز المغاربي- شرق أدنى للدراسات الإستراتيجية، 2022) ص.1216.

الإنسان بصورة متزايدة وإجمالاً يمكننا التعبير عن المجال الوطني السيبراني أنه "كل المعاملات التي تجري في محيط الدولة وإقليمها سواء بصفة كلية أو جزئية أي يكون طرف أو عدة أطراف النشاط السيبراني موجودين في الدولة أو يستعملون مختلف أنواع وأشكال الشبكات والبنى التحتية المرتبطة بالدولة من الشبكات السلكية أو اللاسلكية الخوادم الأجهزة وغيرها"¹.

كما عرف "عامر مصباح" الفضاء السيبراني الوطني والذي أسماه بالوطن السيبراني "أنه يقوم على توفير قدرات وأدوات الإتصال والتدفق الفوري والمستمر للمعلومات الموجهة، التي تحمل الاتجاهات الفكرية والفلسفة السياسية الوطنية وغيرها من القيم المشكلة للشخصية الوطنية، على إعتبار أنه لا يمكن تصور وطن بدون شخصية رمزية تحمل المعاني الحضارية والقيمية تشيد الدولة خريطة الوطن السيبراني المتضمنة نشر وتسويق وترسيخ العناصر الوطنية، بإنشاء المواقع السيبرانية الناطقة بإسم الأمة للشرح والتعليق وذكر الأخبار اليومية القصص التاريخية الدروس والبحث في المسائل التاريخية المعقدة وطرح الموضوعات، مع توجيه تعليقات المغردين لجعل القضايا الوطنية حاضرة على أجندة التفاعل السيبراني"².

الفضاء السيبراني الوطني هو جزء من الفضاء السيبراني العالمي والذي تمتلك الدولة وسلطتها الحكومية وغير الحكومية قدرة وإمكانية لدمج الوسائل المادية (حواسيب وأجهزة ذكية بنية تحتية أقمار صناعية) مع باقي الفضاء السيبراني والتحكم في عمله ونشاطه، كما تمثل الحيز الذي يستطيع فيه كل المقيمين في دولة ما إنشاء محتوى في المجال السيبراني حفظه إرساله وتعديله وغيرها من العمليات، تشترك مجموعة من الدول في أجزاء من فضاءاتها السيبرانية وهي المناطق التي تحصل فيها نوعين من العمليات إما عمليات التعاون وتنسيق عمليات حماية الفضاء السيبراني مثل النموذج المتعدد الأطراف منظمة شنغهاي للتعاون، تقوم روسيا والصين والهند وإيران ودول آسيا الوسطى بتنسيق سياساتها الأمنية على الانترنت من خلال منظمة شنغهاي للتعاون وتجري تدريبات إلكترونية لمواجهة الإنتفاضات السياسية عبر الانترنت³.

¹ - مسون توفيق وعبد الغني عيدات، "الأمن السيبراني بين حماية الفضاء الرقمي الوطني واكراهات الشبكة"، مرجع سابق، ص.1217.

² - مصباح عامر، "الفضاء السيبراني نموذج لتوسيع عقيدة الدفاع الإستراتيجي"، ستراتيغيا، م.16، ع.02 (2021) ص.44-45.

³ - Andrew Liaropoulos, "Exploring the Complexity of Cyberspace Governance: State Sovereignty, Multi-Stakeholderism, and Power Politics," *Journal of Information Warfare*, Vol.15, Iss.04 (2016) P.19.

وعمليات التصادم بالإستهداف أو الهجوم على المجال الوطني والبنى التحتية المرتبطة به، أو عمليات التجسس أو التخريب لإضعاف المنظومة السيبرانية الوطنية وإضعاف الجهة المستهدفة وتقويض قدراتها على المقاومة أو رد الهجوم، ومن أهم الأمثلة الهجوم السيبراني الروسي على جورجيا قبل بداية الغزو الروسي لجورجيا في أوت 2008م قامت مجموعات سيبرانية روسية بإختراق شبكة الانترنت في جورجيا حيث تم قرصنة الموقع الإلكتروني للرئيس الجورجي، كما تم إختراق مواقع إلكترونية حكومية من بينها موقع وزارة الخارجية وهجمات الحرمان من الخدمة ضد مواقع حكومية كموقع وزارة التربية والتعليم، والمواقع التي تقدم إختبارات للطلاب وموقع البرلمان وأكبر بنك تجاري في جورجيا، كما تمت مهاجمة مواقع الأخبار ووسائل الإعلام في جورجيا نتج عن هذا الهجوم السيبراني عزل الحكومة عن التواصل فيما بينها والتواصل مع المواطنين وعزل جورجيا عن العالم، توقفت الشركتان المقدمتان لخدمات الانترنت في جورجيا وعجزت عن تقديم الخدمة للمواطنين لعدة أيام، كما كان لهذا الهجوم السيبراني تداعيات على الخدمات العامة فعند وقوع الهجمات أعطى البنك الوطني الجورجي أمراً لكافة البنوك بالتوقف عن تقديم الخدمات الإلكترونية للمواطنين وإستمر ذلك لمدة 10 أيام، وهو ما أفقدها السيطرة على إقليمها وتهديد سيادة جورجيا الوطنية¹.

2- السيادة الوطنية السيبرانية:

تواجه اليوم الحكومات الوطنية تداعيات كبيرة وخطيرة على مستوى الفضاء السيبراني بصفة عامة والتحكم والسيطرة على الفضاء السيبراني الوطني أو ما يصطلح عليه بسيادة الدولة على أقاليمها البري والبحري والجوي، والإقليم الجديد والمستحدث الإقليم السيبراني أو الرقمي وهو مجال تبرز فيه الجوانب المادية والبنى التحتية بالجوانب اللامادية وحركة المعلومات في كل الإتجاهات.

فالسيادة في مفهومها العادي تعني نفاذ سلطة الدولة داخل كيان إقليمي متميز كما تؤكد أيضاً عضويتها في النظام الدولي، أما مفهوم "السيادة السيبرانية فهو يعني سيطرة الدولة على بياناتها وبيانات مواطنيها من جهة والقدرة على تطوير آليات الأمن السيبراني الهجومية والدفاعية دون الإعتماد على التكنولوجيا الأجنبية الصنع من جهة ثانية²، كما يشمل القضايا التي تمتد من فرض الضرائب على التكنولوجيا الكبيرة إلى إنشاء شركات ناشئة محلية من جهة ثالثة، وبالتالي فإن السيادة السيبرانية تعني

¹ - عصام محمد أماني، "إستخدام روسيا للقوة السيبرانية في إدارة تفاعلاتها الدولية"، مجلة كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، م.22، ع.04 (2021) ص.176-177.

² - Andrew Liaropoulos, Op.Cit, P.15.

خضوع الفضاء السيبراني لمصالح وقيم الدولة، وبعبارة أخرى قدرة الدول على التحكم في مجالها السيبراني بما يضمن أنه يتبع نفس القواعد والمعايير والإعتبارات مع بقية المجالات¹.

تقاس السيادة السيبرانية بمدى تحكم الدولة في المكونات المادية والرقمية الحكومية وبيانات مواطنيها وتتبع الأخطار ورصد الثغرات والتهديدات الأمنية المحتملة ووجود نطاق أنترنت قوي وفعال وإحتضان الدولة لأكبر قدر ممكن من مكونات البنى التحتية كالحوادم والأقمار الصناعية وشركات تقديم الخدمات السيبرانية وغيرها، كما يجب على الدولة السيطرة على مكونات الأمن القومي وحماية البنى التحتية الحيوية الوطنية كالخدمات المصرفية والمالية والنفط والغاز والكهرباء المياه النقل وعلى الشبكات السيبرانية وجعلها فضاء آمن ومستقر للنشاط الحكومي وغير الحكومي².

ثالثاً: مكونات الفضاء السيبراني Components of Cyberspace

يتكون الفضاء السيبراني من مجموعة من المكونات التي تشهد وبصورة مستمرة تطور يصحبه أحيانا ظهور مكون أو أكثر، لذا فتحديد مكونات الفضاء السيبراني يكتسبه التعقيد من حيث ظهور وإختفاء مكون أو أكثر في مسيرة التحديث المستمر للفضاء الذي سنتطرق لمجموعة من المكونات أهمها:

1- الطبقة المادية:

تشتمل الشبكة المادية على مكونات الشبكة الجغرافية والمادية كما يطلق عليها بالبنية التحتية للفضاء السيبراني³، تتمثل أهم المكونات المادية للفضاء السيبراني في وسائل الربط والتي تعمل على الربط بين الأجهزة والمستخدمين وتعد أساس تكون الفضاء السيبراني كالأقمار الصناعية وشبكات الربط بمختلف أنواعها السلكية والألياف البصرية، وتتضمن أبراج الاتصالات اللاسلكية والحوادم الرئيسية والفرعية للشبكة العنكبوتية مع الأجهزة الالكترونية كالحواسيب والهواتف والأجهزة الذكية ونظم المنازل الذكية وغيرها من التجهيزات التي تنقل وتعالج وتنشئ البيانات والمعلومات.

2- الطبقة البرمجية:

تعكس الطبقة البرمجية كلاً من تنسيق المعلومات في الفضاء الإلكتروني وكيفية توجيه أنظمة المعلومات المختلفة التي ينشئ منها الفضاء الإلكتروني والتحكم فيها، كبرامج التشفير وفك التشفير وتصحيح الأخطاء والضغط وتنسيق الرسائل ومخططات قاعدة البيانات، وعنونة التجهيزات (عنوان

¹ - فاطمة بيرم، مرجع سابق، ص. 799.

² - Andrew Liaropoulos, Op.Cit, P.22.

³ - Col Lt et al., Op.Cit, P.06-07.

الفصل الثالث: المجتمعات الافتراضية والتحول الرقمي في المجال العام

بروتوكول الانترنت (IP Address) ولغات الترميز وبرامج حفظ ونقل البيانات، وغيرها من البرمجيات والتي تعمل على تنشيط الفضاء الافتراضي والقيام بمختلف أنواع العمليات والنشاطات الرقمية¹.

3- طبقة المحتوى:

تحتوي الطبقة الدلالية على المعلومات التي تحتفظ بها الأنظمة وتعالجها، بالإضافة إلى قواعد التحويل التي تعالج البيانات في التطبيقات عالية المستوى²، وتتضمن مختلف أنواع أو أشكال المحتوى الرقمي من فيديوهات وملفات صوتية ومستندات بمختلف أنواعها وأشكالها، كما تمثل أيضا في بنوك المعلومات الحكومية والمؤسسية والحوسبة السحابية وما تحتويه من محتوى متنوع مخزن في أنحاء مختلفة في العالم.

وفي حين تطرق الكثير من الباحثين إلى مكونات الفضاء الافتراضي بشتى أنواعه، ولكن هناك مكون أساسي ورئيسي والذي يعد غاية وجود الفضاء السيبراني في حد ذاته وهو العامل البشري والمستخدم السيبراني سواء من خلال إنتاج الوسائل المادية أو البرمجيات والمحتوى السيبراني أو من يستفيد من تلك الخدمات في شتى المجالات الحياتية اليومية.

في نهاية المبحث فالمجال المثالي مساحة للحوار اللاعكومي للتداول في المواضيع المتعلقة بالشؤون العامة كما يعد فضاء للممارسة الديمقراطية، عرف المجال العام تحول إلى الإصدار الرقمي للمجال العام والذي تحولت ممارساته من الواقع إلى الفضاء الافتراضي عبر الشبكات وهو ما قدم الكثير من الفرص للجماعات الاجتماعية لتخطي إكراهات المكان والزمان والتضييق الحكومية والتعبير بأريحية عن توجهاتها وتفضيلاتها ونقدها للحكومة دون قيود القوانين والتنظيمات.

الأمر الذي دفع السلطات الحكومية لإعادة النظر في هذا الفضاء وإستغلاله لإستقطاب المواطنين والتعرف على تفضيلاتهم والتأثير في توجهات المجتمعات الأخرى وحتى تهديدها عبر ممارسات مضرة وما نتج عنه من بداية الدول في العمل على حماية فضاءاتها الافتراضية من أي تهديدات ومن أي جهات.

¹- Martin C. Libicki, *Conquest in Cyberspace: National Security and Information Warfare* (New York: Cambridge University Press, 2007) P.08-137.

²- Ibid, P.137.

المبحث الثالث: التحول الممارساتي من الديمقراطية إلى الديمقراطية الإلكترونية

Practical Transformation from Democracy to e-Democracy

تعد الديمقراطية من الممارسات السياسية التي تعتمد على حكم الشعب أو حكم الأغلبية مع حماية حقوق الأقليات، شهد ظهور وتطور هذا النظام تحولات كبيرة ومتعددة وصولاً إلى العصر الحديث حيث أصبح مصطلح الديمقراطية مصطلح سحري يستعمل لجذب الإنتباه وتلقي الثناء، كما أصبحت كل الحكومات وأغلب القادة السياسيين يدعون بأنهم يدعمون الديمقراطية ويمارسون متطلباتها. تركز الديمقراطية على مجموعة من النشاطات السياسية المتعددة والتي يوجب وجودها في أي نظام ديمقراطي كوجود المواطنة والمشاركة السياسية والانتخابات وكذلك وجود رأي عام فعال وحر، أحدث التطور الرقمي إعادة تشكل في الديمقراطية وتحول نحو الديمقراطية الرقمية وهو ما انعكس على ممارساتها.

المطلب الأول: التحول من المواطنة إلى المواطنة الرقمية

Transition from Citizenship to Digital Citizenship

عرفت العلاقة بين المؤسسات الحكومية والمواطنين تظاهرات عديدة ومتنوعة ومن أهمها علاقة المواطنة والتي تعد تمتع الفرد بمجموعة حقوق والتزامه بأداء واجبات تضمنها المؤسسات الحكومية والدستور، عرفت ظاهرة المواطنة تحولات تزامنت مع التطور الرقمي الحديث حيث أصبح هناك إصدار آخر للمواطنة والذي إصطلح على تسميتها بالمواطنة الرقمية.

1- تعريف المواطنة:

كلمة المواطنة Citizenship مشتقة من اللاتينية Civitas، والتي تعني "الدولة" كما تعني "العضوية في تلك الدولة"¹، بعبارة أخرى الإنتماء لمجال جغرافي يتمتع الفرد من خلاله بمجموعة من الحقوق ويؤدي بالمقابل واجباته المنصوص عليها في النصوص القانونية للدولة.

عرفت دائرة المعارف البريطانية المواطنة بأنها "العلاقة بين الفرد والدولة كما يحددها قانون الدولة بشقيه الحقوق والواجبات"، كما أوردت الموسوعة السياسية تعريف للمواطنة بأنها "صفة المواطن الذي يتمتع بالحقوق ويلتزم بالواجبات التي يفرضها عليه إنتماءه إلى الوطن"²، كما تشير المواطنة إلى العلاقة الرسمية بين الشخص والدولة القومية، ومدلول الإنتماء والعضوية في مجتمع سياسي ما كما ترتبط المواطنة

¹- Jason Ohler, *Digital Community, Digital Citizen* (California: Corwin Press, 2010) P.28.

²- تامر المغاوري الملاح، *المواطنة الرقمية: تحديات وآمال* (القاهرة: دار السحاب للنشر والتوزيع، 2017) ص.21.

إرتباطاً وثيقاً بالأراضي/المنطقة التي يولد فيها الشخص أو التي يختار العيش فيها ويحصل بالتالي على العضوية المجتمعية عبر حصوله على إقامة أو جنسية¹.

وإجمالاً يمكننا القول أن المواطنة هي رابط يحدد العلاقة بين الفرد ومجتمعه (دولته)، بناء على إتفاق قانوني- دستوري والذي يحدد حدود ومجالات تلك العلاقة، بما تحتويها من حقوق يتمتع الفرد بها وواجبات ملزم بأدائها وحتى كيفية حصول الفرد على صفة المواطنة وإنتزاع تلك الصفة منه، وبعبارة أخرى فالمواطنة صفة تمنحها الدولة للأفراد بناء على شروط محددة والتي تلزم الدولة والفرد بمسؤوليات متبادلة إتجاه الجانب الآخر.

ظهرت إرهابات المواطنة مع أوائل نشأة إسبارتا وأثينا "دولة المدينة" اليونانية فهو مجتمع من القرى المرتبطة بالمصالح الاجتماعية والإقتصادية والسياسية، كما كان كتاب الجمهورية لأفلاطون عام 380 قبل الميلاد، أول كتاب في مجمع الأدب في الثقافة الغربية تضمن مفهوم المجتمع والمواطنة كما وضع أفلاطون الأسس الفلسفية والعملية للحكومة التمثيلية، كما وصف الأدوار التي يجب أن يلعبها المواطنون في المساعدة على بناء مجتمع مثالي لمدينة أثينا، لكن لم تتمتع النساء والعمال اليوميون والفلاحون والعبيد والمغتربون الأجانب بحقوق المواطنة التي يتمتع بها المواطنون الحقيقيون كالطبقات التجارية البرجوازية والطبقة الحاكمة².

كما شهد مفهوم المواطنة تطور دائم ومتواصل من خلال مجموعة مراحل بداية حركة التفكير النقدي الحديثة من خلال أعمال "روسو ولوك" وتحديث مفهوم المواطنة والتي اعتمدت كأساس فكري للثورة الفرنسية أما إنتاجات "توماس باين Thomas Paine" و"جيفرسون Jefferson" فهي التي ألهمت الثورة الأمريكية، فكانت الثورتان في المقام الأول تدوران حول إعادة تعريف المواطنة حيث أنشأ الفرنسيون في عام 1789م وثيقة إعلان حقوق الإنسان والمواطن³.

كما كان للمدرسة الليبرالية دور في تحول مفهوم المواطنة وصياغة شكل أحدث من خلال تمتع الجميع بحقوق المواطنة بدون تمييز من خلال الموازنة بين الإلتزامات والحقوق، حدد الباحث في مجال المواطنة "تي إتش مارشال" ثلاث مجالات للحرية أولها الحريات المدنية والشخصية في التعبير والتجمع، الفكر والإيمان والدين، والحق في العدالة والملكية الخاصة والتعاقد مع الآخرين، وثانياً المجال السياسي

¹- Arne Hintz et al., *Digital Citizenship in a Datafied Society* (Cambridge: Polity Press, 2019) P.22.

²- Jason B. Ohler, Op.Cit, P.28-29.

³- Ibid, P.32-33.

الذي يشمل الحق في المشاركة السياسية، وثالثا المجال الاجتماعي والمتكون من الحق في أن يحيا المواطن حياة حضارية وفق المعايير السائدة في المجتمع¹.

ومع تطور استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال ونشأة المجتمعات الرقمية أنتجت تظهر جديد لمفهوم المواطنة والمواطن والذي عرف بالمواطنة الرقمية والمواطن الرقمي.

2- مفهوم المواطنة والمواطن الرقمين:

مصطلح المواطنة الرقمية حديث النشأة والتبلور فقد بدأ ظهوره واستخدامه مع تزايد استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال وما نتج عنه من نقاشات فكرية وتضارب في الرؤى والتوقعات المستقبلية، وسنحاول تلخيص أهم تلك التعريفات والخروج بمفهوم واضح حول هذه الظاهرة الحديثة.

❖ المواطنة الرقمية:

مع التطور اللامتناهي لتكنولوجيا المعلومات والاتصال والإستخدام الدائم والمستمر لمختلف أنواع وأشكال تلك التكنولوجيا، أنتجت ظواهر جديدة وحديثة كالمواطنة الرقمية أو الافتراضية وعنصر المواطن الرقمي، وبدأ المفكرون والباحثون في التعرف عليهما ومعالجة إشكالاتهما.

حيث يمكننا تعريف المواطنة الرقمية بأنها "قواعد السلوك المناسب والمسئول فيما يتعلق باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال بانتظام وبشكل فعال"²، كما تشير المواطنة الافتراضية إلى إنغماس المواطنين في الشأن العام عبر الفضاء الافتراضي وتشتمل على العديد من الأنشطة السياسية وغير السياسية ومن أشكالها التصويت والعمل في الحملات الانتخابية للأحزاب السياسية والمساهمة في تحقيق الأهداف السياسية ودعم ممارسات تسخير تكنولوجيا المعلومات للفواعل الانتخابية وحضور اللقاءات الافتراضية والمشاركة في المظاهرات والإستفتاءات الإلكترونية³.

من خلال ما سبق وبما أن المواطنة إنتماء الإنسان لمجتمع أو منطقة جغرافية أو دولة يستفيد من مجموعة من الحقوق ويلتزم بحزمة من الواجبات، وفق القواعد القانونية والأخلاقية الملزمة لكل الأطراف من المواطنين والمؤسسات الحكومية، فيمكننا القول أن المواطنة الرقمية هي إنتساب الفرد لمجال أو فضاء إفتراضي معين والمشاركة فيه مع الإلتزام بأداء مجموعة من الواجبات والحصول على حقوق معينة وفق سياسة استخدام الموقع أو المنصة أو أي فضاء إفتراضي.

¹- Arne Hintz et al., Op.Cit, P.24.

²- Aytekin Isman and Ozlem C. Gungoren, "Being Digital Citizen," *Procedia - Social and Behavioral Sciences*, Vol.106 (December 2013) P.551.

³- محمد مصطفى رفعت، مرجع سابق، ص.77.

❖ المواطن الرقمي:

يمكننا تعريف المواطن الرقمي على أنه الشخص الذي يمتلك الوعي والمعرفة بالتكنولوجيا مع تحويل تلك المعرفة إلى سلوكيات وعادات وأفعال، يمكن من خلالها استخدام والتحكم في التكنولوجيا أو التفاعل مع الأشخاص الآخرين بواسطة تلك التكنولوجيا، وهو بالتالي يمثل الوحدة أو جزء من المجتمع الرقمي، فالشعب الافتراضي هو عبارة عن مواطنون رقميون يعيشون في عالم افتراضي تنظمه قواعد وقوانين يجب أن يكونوا على علم بها ويلتزموا بإحترامها¹.

كما تجادل "كارين موسبرجر Karen Mossberger" وآخرون بأن المواطنون الرقميون هم أولئك الذين يستخدمون التكنولوجيا بشكل متكرر، ويستخدمون تكنولوجيا المعلومات السياسية لأداء واجبهم المدني، ويستخدمون التكنولوجيا في العمل لتحقيق مكاسب اقتصادية².

إجمالاً يمكن القول أن المواطن الرقمي هو الإنسان الذي يستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصال TIC بصورها المختلفة، بصفة مستمرة ودائمة أو متقطعة للقيام بأنشطة من خلال إنتاج محتوى رقمي وعرضه أو التفاعل معه أو الإطلاع والمشاركة فقط، والقيام بمختلف الأنشطة اليومية كالإتصال التعبير عن الرأي التعليم والتعلم التسوق وغيرها من النشاطات الاقتصادية السياسية الثقافية... الخ.

تختلف المواطنة الرقمية عن المواطن الرقمي من خلال كون المواطن الفرد أو الشخص والمواطنة الرقمية هي الصفة أي وصف للفعل أو النشاط الذي يؤديه المواطن الرقمي، حيث أظهرت الممارسة إعادة تبلور المواطنة الالكترونية من خلال تطور دور المستخدم (المواطن الرقمي) من مشاهد ومستهلك للمحتوى الرقمي أو المنتج إلى صانع ومنشئ للمحتوى أو شريك في إنتاج المحتوى الرقمي بكل أشكاله، حيث كانت سابقاً مهمة إنتاج المحتوى أو المنتج تقوم بها مؤسسات أو هيئات وأشخاص محترفون أما الآن أصبح الفرد العادي ويتعلمه لمبادئ أساسية قادر على إنتاج المحتوى الرقمي أو المنتج مثلاً إعداد تقارير صحفية مكتوبة مسموعة أو سمعية بصرية، والقيام بإشهار أو إعلان لمنتج ما أو تصوير مقاطع وأفلام قصيرة وغيرها من الإنتاجات التي كانت تحتكرها مؤسسات متخصصة والمحترفون، وهو ما فتح مجالات وفرص اقتصادية جديدة للمواطن الرقمي وإستحدث أسواق لا يتيحها المجال التقليدي.

¹ - تامر المغاوري الملاح، مرجع سابق، ص.32.

² - Karen Mossberger et.al., *Digital Citizenship: The Internet, Society, and Participation* (Cambridge: The MIT Press, 2009) P.02.

3- تشكيلات المواطنة الافتراضية:

عرف ظهور وتطور المواطنة الرقمية حدوث تغيرات مع ديناميكية المجال التكنولوجي، تشكلت تقسيمات للمواطنة الافتراضية من ضمنها المواطنة الرقمية في المجال الحكومي وضمن المجال اللاحكومي.

أ- المواطنة الرقمية ضمن الإطار الحكومي:

تعتمد المواطنة ضمن المجال الافتراضي الحكومي على استخدام مواقع ومنصات وبرامج حكومية وتسمى "الخدمات العامة الإلكترونية" التي تندرج ضمن علاقة الحكومة والمواطن (G2C) في دراسات الحكومة الإلكترونية (والتي تم التطرق لها سابقاً)، ينتج عن هذا النوع من المواطنة خضوعها لقوانين الدولة وتسم هذه المعاملات بالرسمية والأمن الذي تضمنه القوانين والتنظيمات وتحمل الفرد لمسئوليته إتجاه أي خطأ أو مشكل يصدر عن الفرد في تعامله وإستخدامه لتلك الخدمات.

كما يطلق على هذا النوع من العلاقة بين الأفراد والمؤسسات الحكومية بالمواطنة الرقمية المقننة نظراً لأنها ترتبط بإستخدام المواقع المقننة مثل بوابات الحكومة الإلكترونية والمواقع الرسمية والحكومية، وتحكم هذه المواقع ضوابط وتعليمات وحتى شروطاً لإستخدامها، مثل إسم المستفيد وهويته الحقيقية وكلمة السر أو بيانات الإشتراك بالموقع، وتتمكن هذه المواقع من التحكم بسلوكيات المستخدم، كما يمكنها من خلال برامج الحماية إحتواء الأمن الرقمي بقدر كبير¹.

غالباً ما يتفاعل المواطن مع الدولة ليس لأنه يفضل أو يريد ذلك بل لأنه بحاجة إليها وليس لديه خيار آخر، وأيضاً لأن للمواطن حق الإستفادة من مختلف الخدمات العامة من خلال حق الإرتفاق العام²، وهو الأمر الذي يتساوى في الطرق التقليدية أو الإلكترونية حيث تنشئ الحكومات بوابات أو منصات إلكترونية تقدم خدمات للمواطنين وهي بديلة للإدارات العامة التقليدية، يستفيد المواطن من خلالها بحقه في الإرتفاق العام، تُنشئ الحكومات غالباً نوعين من المنصات أو المواقع فالأولى تقدم خدمة معينة أو خدمات محددة في مجال أو تابعة لوزارة أو مؤسسة واحدة مثلاً موقع لوزارة أو إدارة معينة، مثلاً يقدم موقع وزارة الداخلية في الجزائر <https://www.interieur.gov.dz/> مجموعة خدمات رقمية كتسجيل طلب جواز سفر وبطاقة التعريف البيومتريتين وإستخراج وثائق الحالة المدنية وغيرها.

¹ - محمد مصطفى رفعت، مرجع سابق، ص.79.

² - Armando Rech Filho, "E-Citizen: Why Waiting for the Governments?," in *E-Government: Towards Electronic Democracy, International Conference, Proceedings*, ed. Michael Böhlen et al. (New York: Springer Science Business Media, 2005) P.91.

والنوع الثاني هي البوابات الإلكترونية المتكاملة للخدمات العامة تقدم أغلب الخدمات الإلكترونية الحكومية للمواطن في موقع واحد، تتميز بالأمن حيث يمكن للفرد إجراء معاملات آمنة عبر الانترنت لأي خدمة متوفرة، فمثلاً بوابة الحكومة البريطانية www.direct.gov.uk من الأمثلة الناجحة في المجال بوابة الويب التي تركز في نشاطها على "المواطن" وموقع المواطنة الإلكترونية الكندية <https://www.canada.ca/>، كما قامت الحكومات العربية بإستنساخ هذه التجارب من خلال إنشاء بوابة المواطن الإلكتروني في الجزائر <https://bawabatic.dz>، والبوابة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية <https://my.gov.sa/> وغيرها من البوابات¹.

ب - المواطنة ضمن الإطار الاحكومي (الحر):

من جهة أخرى يمكن للفرد استخدام مواقع الكترونية ومنصات لاجكومية تنشأها شركات تتضمن مجموعة واسعة من الأنشطة التي تشارك فيها بانتظام على الانترنت، مثل البريد الإلكتروني والرسائل والتدوين والترميز والصدقة والإعجاب والنشر والتغريد، تساعد مثل هذه الأعمال في إنشاء وتطوير دور ومكانة للمستخدم في المجتمع الرقمي وهي بمثابة مساحات للحرية في البيئة الرقمية².

تمكن المواطنة الحرة المستخدم من التجول في مواقع الانترنت بحرية أكبر، يعمل هذا النوع من المواطنة على ربط أفراد المجتمع العالمي في مجتمعات صغيرة تسعى نحو تبادل المعلومات وتشارك المعارف متخطية حواجز الدولة واللغة الدين والأعراف وغيرها³.

تمكن هذه البيئة المواطن من المطالبة بحقوق لا تكون موجودة بعد بعبارة أخرى المطالبة بحقوق مستحدثة تتجاوز هذه الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية الراسخة وتتناول السياق التكنولوجي لمستقبل البشرية، علاوة على ذلك فهي لا تقتصر بالضرورة على أراضي الدولة القومية ولكنها تشير إلى نوع مختلف من البيئة "الفضاء الإلكتروني" حيث يلتقي الناس ويتفاعلون⁴.

يتيح هذا النوع من المواطنة الرقمية للفرد التشكل بصفات المواطنة التي يريدها سواء في مجتمع واحد أو الإنخراط في العديد من المجتمعات والتفاعل معها وذلك حسب تفضيلاته، حيث نجد الكثير من المجتمعات كمجتمع التواصل الاجتماعي، المجتمع البحثي والعلمي (التعليم والتعلم)، المجتمع الثقافي والمجتمع الرياضي، مجتمع الألعاب والترفيه الإلكتروني، المجتمع السياسي، المجتمع الاقتصادي والتجاري

¹- Armando Rech Filho, Op.Cit, P.92.

²- Arne Hintz et al., Op.Cit, P.26.

³- محمد مصطفى رفعت، مرجع سابق، ص.79-80.

⁴- Arne Hintz, et al., Op.Cit, P.30.

ومجتمع السياحة والأسفار وغيرهم، لكن تتم العملية وفق شروط معينة تسمى سياسة الاستخدام والتي تعتبر شروط وقواعد يلتزم بها المستخدم ومقدم الخدمة الرقمية وبالتالي فهي العقد الذي يحدد حقوق وواجبات كل طرف إتجاه الطرف الآخر.

على عكس المواطنة الكلاسيكية تنسم المواطنة الرقمية بالمرونة والسلاسة في التشكل حسب الحاجة والتفضيل الفردي والجماعي، حيث قدم الفضاء الرقمي للمستخدم خيارات مختلفة ومتنوعة يختار ما يناسبه وما لا يناسبه وفق الوعي والتنشئة الرقمية (الالكترونية) التي يمتلكها.

لكن الملاحظ أيضا أن هذا الزخم من الحرية المتاحة لمستخدمي المواقع راجعة لأنها تدر أموال طائلة على مقدمي الخدمات فمن خلال استخدام معظم المواقع والمنصات خاصة المجانية (التي لا يدفع المستخدم مقابل مالي لإستخدامها) فهي تجمع معلومات عن المستخدم حاجياته وآراءه توجهاته لكي تقدم تلك المعلومات للمعلنين (دول شركات ...الخ)، مثلا فالمستخدم يهتم بالرياضة وكرة القدم وهو يتصفح ويتفاعل في الموقع يسجل هذا الإهتمام من خلال خوارزميات الموقع وتعكسه بأن تظهر له بين الحين والآخر منشورات إخبارية عن منتجات تهتم بها أو منشورات ومحتوى حولها.

كما تقدم لك تلك المواقع الرقمية الكثير من الأخبار والمعلومات والفيديوهات عن الأمور التي تهتم بها وتثير إعجاب المستخدم أو يفضل الإطلاع عليها لكي يقضي المستخدم أطول وقت ممكن في تصفح الموقع فكلما أمضى وقت أطول فهو يشاهد إعلانات أكثر وبالتالي أرباح أكثر للمنصة أو الموقع.

المطلب الثاني: المشاركة الالكترونية كإصدار أحدث للمشاركة السياسية

E-Participation as a New Version of Political Participation

تعد المشاركة السياسية من الممارسات الأساسية في الديمقراطية حيث تحدد الممثلين الشرعيين للمواطنين سواء في المجالس والقيادات والمناصب العليا الإنتخابية، كما تساعد المشاركة الفاعلين في الدولة على تقديم تفضيلاتهم لإدراجها ضمن السياسات العامة والإستفادة من مختلف منافعها وتجنب الخسائر التي يمكن أن تلحقهم، وبما أن المشاركة ركيزة أساسية من ركائز العملية الديمقراطية فقد عرفت تحول رقمي أطلق عليه إسم المشاركة الالكترونية.

(1) مفهوم المشاركة السياسية:

إختلف الباحثون في تحديد تعريف جامع لظاهرة المشاركة السياسية نظرا لإختلاف التوجهات الفلسفية للمفكرين وتنوع المدارس الفكرية، فتعبر "فيربا Verba" وزملاؤه المشاركة السياسية هي "نشاط

له نية أو للتأثير على الإجراءات الحكومية إما بشكل مباشر من خلال التأثير على صنع أو تنفيذ السياسة العامة أو بشكل غير مباشر من خلال التأثير على إختيار الأشخاص الذين يضعون تلك السياسات¹، أي أن المشاركة السياسية فعل مواطني لتوجيه صنع السياسة العامة، أو التأثير في إختيار صناع القرار أو السياسيين المكلفين بإدارة الدولة عبر توجههم وقيمهم ومساراتهم.

كما يتم تعريف المشاركة السياسية بأنها تلك الأنشطة الإختيارية والطوعية التي يساهم أفراد المجتمع عن طريقها في إختيار من يحكمهم، والتأثير في عمليات السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر، عبر الطرق التقليدية كالتصويت وإجراء المناقشات وتجميع الأنصار، وحضور الإجتماعات العامة ودفع الإشتراكات المالية أما أكثر أشكال المشاركة فتشمل الإنضمام للأحزاب والمساهمة في الدعاية الإنتخابية والسعي للإطلاع بالمهام الحزبية والمناصب العامة².

أما "فونت Font" و"بلانكو Blanco" فيعرفان مشاركة المواطنين على أنها "عمل للمشاركة في إدارة الشؤون العامة والجماعية مما يؤثر على المجتمع ككل، كما أن مشاركة المواطنين نشاط يهدف إلى التأثير على السياسات بشكل مباشر أو غير مباشر وبالتالي تفترض الرغبة في التأثير على الواقع"³، وبحسب فونت وبلانكو فالمشاركة السياسية هي مجموعة أفعال تصدر عن المواطنين لإيصال تفضيلاتهم المختلفة وحتى تنفيذها بطريقة مباشرة كالترشح والوصول إلى مناصب حكومية ترتبط بصناعة القرار أو بطريقة غير مباشرة بدعم مرشحين عبر شتى الوسائل للوصول لمراكز صنع السياسة العامة.

إجمالاً يمكننا أن نعرف المشاركة السياسية بأنها مجموع الجهود والأنشطة المنظمة التي يقوم بها المواطنون بشكل فردي أو جماعي، ضمن إطار مؤسسي أو حر لإدراج تفضيلاتهم ضمن عمليات صنع القرار والتأثير في دورة صنع السياسة العامة بطرق مباشرة وحتى غير مباشرة.

(2) مفهوم المشاركة الالكترونية:

أدى ظهور تكنولوجيا المعلومات والإتصال TIC وتصادد إستخدامها لبروز ظواهر سياسية جديدة ومتعددة، كان من بينها المشاركة الإلكترونية e-Participation والتي إختلف الباحثون في الوصول لتعريف موحد لهذه الظاهرة نظراً لأبعادها المختلفة التقنية الإجتماعية السياسية، الأمر الذي يقودنا

¹- Vaccari Cristian and Augusto Valeriani, *Outside the Bubble: Social Media and Political Participation in Western Democracies* (New York: Oxford University Press, 2021) P.294.

²- وليدة حدادي وشفيفة مهري، مرجع سابق، ص.95.

³- Aroon Manoharan and Marc Holzer, *E-Governance and Civic Engagement: Factors and Determinants of E-Democracy*, (USA: Information Science Reference, 2012) P.294.

لتجميع أهم التعاريف وأبسطها للتعرف على المشاركة السياسية الالكترونية، حيث يعرف "بيرند فيرتز Bernd Wirtz" وزملائه المشاركة الإلكترونية بأنها "عملية تشاركية تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة، وتشمل أصحاب المصلحة في عمليات صنع القرارات العامة من خلال التبادل النشط للمعلومات وبالتالي تعزز صنع السياسات العادلة والتمثيلية"¹.

عرفت منظمة الأمم المتحدة المشاركة الإلكترونية بأنها "تتعلق بتعزيز المشاركة المدنية والحكم التشاركي المنفتح من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصال (ICTs) وتشير الأدلة المتزايدة إلى التوسع السريع في المشاركة الإلكترونية كأداة للمشاركة وتعزيز التعاون بين الحكومات والمواطنين هدفها هو تحسين الوصول للمعلومات والخدمات العامة وتعزيز المشاركة في صنع السياسات، سواء من أجل تمكين المواطنين الأفراد أو لصالح المجتمع ككل"²، وبناء على تعريف الأمم المتحدة فالمشاركة الإلكترونية تعد التمثيل الرقمي للمشاركة السياسية كما تشكل الأداة التكنولوجية لتقريب الحكومة من المواطن وهو ما يؤدي للإدراج تفضيلات المواطنين وحوكمة صنع السياسة العامة وإتخاذ القرار.

والمشاركة الإلكترونية بتعبير "آن ماكنتوش Ann Macintosh" هي "إستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال لدعم توفير المعلومات والمشاركة من الأعلى للأسفل"³، أي دعم المبادرات التي تقودها الحكومة والجهود من القمة للقاعدة لتمكين المواطنين ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأخرى المشكلة ديمقراطياً من الحصول على دعم ممثلهم المنتخبين.

أضاف تعريف ماكنتوش تفصيل جديد في رسم مسار العلاقة بين المواطنين والحكومة (صناع السياسة العامة)، عبر تبادل المنافع والمصالح حيث يسعى المواطنون لنقل تفضيلاتهم السياسية والضغط بكل الطرق الممكنة لإدراجها ضمن مشاريع السياسات العامة، أما صناع السياسات فيقومون بإقناع المواطنين بتفضيلاتهم وجعلهم أكثر تقبل للسياسات العامة التي يتم صياغتها وتنفيذها لخلق مزيد من الشرعية والرضى مع دعم مبادئ الحوكمة التي تبني على المواطن.

¹- Bernd W. Wirtz et al., "E-Participation: A Strategic Framework," *International Journal of Public Administration*, Vol.41, Iss.01 (2018) P.03.

²- Alfredo M Ronchi, *E-Democracy: Toward a New Model of (Inter)Active Society* (Switzerland: Springer Nature, 2019) P.51.

³- Georg Aichholzer and Stefan Strauss, "Electronic Participation in Europe," in *Electronic Democracy in Europe: Prospects and Challenges of E-Publics, E-Participation and E-Voting*, ed. Ralf Lindner et al., (New York: Springer, 2016) P.59.

عموماً يمكننا القول أن المشاركة السياسية الإلكترونية هي كل تفاعل واعي مع المحتوى السياسي المعروض والإندماج فيه، والمشاركة والتفاعل المقصود من أجل دعم توجه سياسي أو مسار معين أو رفض توجه أو جماعة سياسية ما، أو طرح توجهات لشخص في حد ذاته أو الجماعة والمؤسسة التي يمثلها أو يتعاطف معها، وكل ذلك عبر الروابط الشبكية وتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

(3) الفرص التي أتاحها المشاركة السياسية الإلكترونية:

إن المشاركة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال/ المشاركة الإلكترونية تجلب أنواع إضافية من الفوائد كإخفاض تكاليف المعاملات والتنسيق في العلاقات الاجتماعية والسياسية وزيادة التداول بسبب بعض خصائص هذا النوع من المشاركة وتعزيز القدرة على معالجة المعلومات، هذه الأشكال من المشاركة السياسية تساهم في تجويد صنع السياسات ودعم شرعية النظام السياسي ككل¹.

أنتج التحول الرقمي للمشاركة السياسية مجموعة من الفرص عبر "ثيوكاريس Theocharis" و"ديث Deth" أن أشكال المشاركة الشبكية الرقمية لا تؤدي إلى توسيع أنماط المشاركة المتاحة فقط، بل إنها تخلق أنماطاً جديدة ومتميزة للمشاركة السياسية²، يمكن عرض أهم الميزات على سبيل الذكر لا الحصر:

- النقاشات والتجمعات السياسية:

أنتجت تكنولوجيا المعلومات والاتصال نماذج حديثة ومميزة للنقاشات والتجمعات السياسية التي كانت سابقاً محصورة في الحضور والتجمع المادي في نفس المكان والوقت، أما الإصدار الحديث أتاح فرصة الاجتماع وإجراء النقاشات عن بعد، متخطية بذلك عوائق الزمان والمكان ففي أي مكان يمكن أن تشارك في النقاشات والاجتماعات سواء بصورة مباشرة (وقت محدد) أو في أي وقت يمكن للفرد الدخول للموقع الإلكتروني للمناقشة.

وتعتبر الانترنت مجال عام مفتوح بطبيعته بمعنى أن الجميع قادرون على الوصول إليه، وهو ما يعزز قدرات المشاركة السياسية، ويمكن للجميع المشاركة في المناقشات والتجمعات الافتراضية التي غالباً ما تكون متاحة للجميع مما يوفر فرصاً للمواطنين العاديين للتأثير في جدول الأعمال العام، كما أن الطبيعة التفاعلية للانترنت تخلق الفرصة للحوار والمداولات³.

¹- Georg Aichholzer and Stefan Strauss, Op.Cit, P.P.64-68.

²- Julia Tiemann-Kollipost, *Political Participation in the Digital Age: An Ethnographic Comparison Between Iceland and Germany*, (Germany: Transcript Verlag Pub, 2020) P.36.

³- Rui Pedro Lourenço and João Paulo Costa, "E-Participation: A Discursive Approach," in *E-Democracy: A Group Decision and Negotiation Perspective*, ed. David Rios Insua and Simon French, (London: Springer Netherlands, 2010) P.173.

- التعبئة السياسية الإلكترونية:

تختلف الأنشطة الرقمية للمستخدمين ضمن إطار المشاركة السياسية لكن العديد من النشاط السياسيين يستخدمون الانترنت لإقناع المستخدمين الآخرين من أجل الانضمام لنشاطات سياسية أو أحزاب أو منظمات سياسية وحث الآخرين على التطوع أو التبرع بالمال للحملات، أصبح العمل السياسي الرقمي أكثر سهولة مع مرور الزمن ما أنتج ما يسميه "راسموس نيلسن Rasmus Nielsen" "التواصل السياسي الشخصي"، أي توزيع الرسائل السياسية عبر الانترنت من قبل الأفراد، كما يستخدم الأفراد الوسائط الرقمية للحفاظ على العلاقات وتمييزها، وقد يتضمن أيضاً تطبيقات المراسلة عبر الهاتف المحمول وأنماط أخرى للعمل السياسي عبر البيئات الإلكترونية¹.

أتاحت الوسائط الرقمية للأشخاص والمؤسسات فرص لتجنيد المناضلين وجلب المتعاطفين مع توجهاتهم السياسية وإدماجهم ضمن الجمهور المدافع والمنتمي لجهة أو منظمة حزبية ما، بغض النظر عن المكان والزمان فإستقطاب الجماهير عملية جد مهمة وضرورية من أجل توسيع الوعاء الانتخابي بالنسبة للأحزاب والمرشحين، كما أن التجنيد الخاص بالحركات السياسية يختلف أنواعها سواء الافتراضية أو التقليدية أصبح أسهل وأقل جهد وتكلفة من السابق، الأمر الذي زاد من مشاركة الأفراد سياسياً.

- إنتاج والمشاركة في إستطلاعات الرأي والإستبيانات والإستشارات الإلكترونية:

تشمل المشاركة عبر الإنترنت الحملات الإلكترونية بما في ذلك الإلتماسات الإلكترونية وبناء المجتمع/البيئات الإلكترونية والإستشارات والمداولات الإلكترونية وتوفير المعلومات عبر الشبكة². وفقاً "لتومكوف Tomkova's" تشير الأدلة الموجودة إلى أن الإستشارة الإلكترونية تمثل ممارسة شعبية للمشاركة الإلكترونية وتوفر فرصاً ومساحات تفاعلية جديدة بين المؤسسات السياسية والمواطنين، ليس هناك ما يشير إلى أن توصيات المواطنين يتم دمجها في القرارات السياسية³، لكن الإستشارات تمثل تكل تفضيلات المواطنين ومطالبهم التي يجب على صناع السياسة العامة أخذها بعين الإعتبار وهو الأمر الذي يجعل من الإستشارة الإلكترونية إن لم يتم أخذها بعين الإعتبار كلياً من طرف المسؤولين الحكوميين فعلى الأقل تأخذ بعين الإعتبار بصورة جزئية.

¹- Vaccari Cristian and Augusto Valeriani, Op.Cit, P.65-66.

²- Alfredo M. Ronchi, Op.Cit, P.41.

³- Georg Aichholzer and Stefan Strauss, Op.Cit, P.70.

تتضمن السياسة العامة في أجزاء أو أوقات معينة ميزات إستقبال إقتراحات وتعليقات المواطنين المتأثرين بالسياسات بشكل مباشر أو غير مباشر، بإستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصال تُعرف العملية بأنها التشاور الإلكتروني¹، فالحكومات الديمقراطية تعمل في سعيها لتجويد سياساتها العامة على معرفة تفضيلات مواطنيها لإدراجها ضمن برامجها السياسية لتحقيق أكبر قدر من المنافع.

- تقديم التبرعات ودعم المؤسسات والحملات السياسية أو معارضتهم:

يعد التبرع المالي من أهم طرق دعم الحملات السياسية وممارسة تشجع بشدة في الوقت الحاضر من قبل الفاعلين السياسيين عبر الانترنت في دراسة أجراها "فاكاري كريستيان Cristian Vaccari" و"أوغوستو فاليرياني Augusto Valeriani" أفادا أن ما يصل إلى 19٪ من أفراد العينة قاموا بالتبرع عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وهو ما يؤكد أن مراسلة الأشخاص للتأثير على تصويتهم والإشتراك في الإلتماسات أو الإستفتاءات تحظى بشعبية ليس فقط بسبب التكاليف المنخفضة، ولكن أيضاً لأنها تتناسب مع معايير المواطنة المعاصرة والأساليب التشاركية الحديثة².

وعلى العكس يمكن أن تستخدم الانترنت والشبكات الاجتماعية في معارضة حركات أو حملات سياسية، سواء بطرق منظمة والنشر والإعلان عن المعارضة عبر مواقع متخصصة وصفحات تمتلك متابعين كثر، أو عبر الصفحات الشخصية والرسائل بين المعارف والأصدقاء، وإمكانية إنتشار تلك الدعوات والحملات بمجرد مشاركتها وإنتشارها الواسع والأمر الذي ينجح الحملة ويحقق أهدافها.

- الإنخراط في الجمعيات والنقابات والأحزاب:

أصبحت العلاقة بين الأحزاب والمواطنين أكثر ثقلًا حيث يدعم المواطنون خطط سياسية معينة تقدمها التنظيمات السياسية ويخبطون في الأنشطة التي تنظمها وفق تفضيلاتهم الشخصية، وللتكيف مع هذه التغييرات بدأ الفاعلون السياسيون بإستخدام الوسائط الرقمية التي يستجيب لها المواطنون، مع صياغة أنماط مشاركة مخصصة للغاية ومرنة ومتعددة الأوجه، الأمر الذي أنتج أنشطة سياسية مبنية على نهج التوجه للمواطنين (إنشاء خطط سياسية وفق حاجة المواطنين ومطالبهم)، بالعكس ما كانت في السابق وفق التوجهات المؤسسية للحزب أو الجمعية، كما نشئ عن هذا التحول علاقة أكثر سلاسة بين المواطن المشترك في الحملة أو النشاط السياسي والذي ليس جزءًا من أي تسلسل رسمي وليس ملزم

¹ - Antonio F. Tavares et al., "Electronic Participation in a Comparative Perspective," in *Digital Government and Achieving E-Public Participation: Emerging Research and Opportunities*, ed. Manuel Bolívar and María Cediell (USA: IGI Global, 2020) P.89.

² - Vaccari Cristian and Augusto Valeriani, Op.Cit, P.75.

بإتباع أي تعليمات مباشرة من موظفي الحزب أو إدارة النشاط، بالتالي فهو يملك الحرية في كيفية دعم النشاط السياسي سواء مادياً أو تخصيص الوقت والجهد بما يتناسب مع قدراته وإرادته الفردية¹.

المطلب الثالث: التحول الرقمي لعملية التصويت

Digital Transformation of Voting Process

يعد التصويت أو الاقتراع ركيزة الانتخابات والعملية التي يقوم من خلالها الناخب القيام بإختيار بين مجموعة خيارات متاحة وبما أن الانتخابات من ركائز الديمقراطية والتصويت مركز الانتخابات فقد حاولت المؤسسات الحكومية تطوير آليات ووسائل التصويت لتقليل التحديات وتخطي الإكراهات بالإضافة إلى إنتاج فرص جديدة وظهر كل ذلك من خلال التقنيات الرقمية في الاقتراع/ التصويت الإلكتروني.

1) مفهوم التصويت الإلكتروني:

مثل باقي الظواهر السياسية أحدثت تكنولوجيا المعلومات والاتصال (TIC) تغيير في ممارسة العملية الانتخابية، وذلك بدخول مختلف أنواع الآلات والأجهزة في التجهيز والقيام بعملية التصويت وحتى في فرز الأصوات، حيث أنتج مزج التكنولوجيا والأجهزة مع التصويت إختلاف في وجهات النظر وتباين في تحديد تعريف شامل ومتكامل لنظام التصويت الإلكتروني، الأمر الذي أنتج مفاهيم جديدة كالتصويت الإلكتروني الآلي والتصويت الإلكتروني عن بعد/عبر الانترنت.

إجمالاً يمكن تعريف التصويت الإلكتروني على أنه "نظام للاقتراع أو التصويت يستخدم الأجهزة الإلكترونية/ أو شبكة الانترنت في مختلف مراحل العملية الانتخابية كتسجيل الأصوات أو الإدلاء بها أو عدها وإعلان النتائج"².

وفقاً للجنة وزراء مجلس أوروبا ينقسم التصويت الإلكتروني لفئتين رئيسيتين هما التصويت عن بعد والتصويت عبر الأكشاك، في التصويت الإلكتروني عن بعد يتم فيه استخدام الوسائط الإلكترونية التي تسمح بإدلاء الأصوات من أي مكان، أما التصويت في الأكشاك يحتاج الناخب للحضور إلى مركز الاقتراع أي موقع تحدده السلطة الانتخابية، ثم يدي الناخب بصوته إلكترونياً، عادةً عن طريق شاشة تعمل باللمس أو يتم عد الأصوات بما يسمى آلات التسجيل الإلكتروني المباشر (DREm) Direct

¹- Vaccari Cristian and Augusto Valeriani, Op.Cit, P.58.

²- Mohammad Hajian Berenjestanaki et al., "Blockchain-Based E-Voting Systems: A Technology Review," *Electronics* Vol.13, Iss.01 (December, 2023) P.02.

Recording Electronic Machines، ثم يرسلها إلى سجل تصويت مركزي¹، وبتعبير "نيكو فوتسيس Nico Voutsis" و"فرانك زيمرمان Frank Zimmermann" يشير التصويت الإلكتروني إلى استخدام أي آلية للإدلاء بالصوت والمشاركة في الانتخابات، والتي يتم من خلالها إرسال البيانات ذات الصلة عبر شبكة (السلكية أو شبكة الهاتف المحمول)².

يعد التصويت الإلكتروني استخدام أي نوع من الآلات والأجهزة الرقمية في العملية الانتخابية، واستخدام تلك الآلات سواء للتعرف على الناخبين كالسجلات والبطاقات الانتخابية الإلكترونية، أو الاقتراع والإدلاء بالأصوات كآلات طبع ورقة المترشح أو القائمة التي يختارها الناخب، آلات وأجهزة للمس والتصويت الرقمي وغيرها وأيضاً لتجميع الأصوات وتقديم النتائج كأجهزة عد الأصوات والبرامج التي تتبع النظم الانتخابية الإلكترونية.

(2) مفهوم التصويت عبر الانترنت:

يشمل التصويت عبر الانترنت i-Voting على فئتين الأولى التصويت عبر الانترنت في مكان الاقتراع حيث يدلي الناخبون بأصواتهم عبر الانترنت في كشك تصويت مصمم خصيصاً، والثاني التصويت عبر الانترنت عن بُعد حيث يعبر الناخبون عن أصواتهم إما في كشك تصويت خارج مركز الاقتراع، أو عبر جهاز إلكتروني مرتبط بالانترنت وبعدها يتم إرسال البيانات إلى قاعدة البيانات المركزية التي تقوم بالتجميع والفرز³.

يرى "تاسوس ديميتريو Tassos Dimitriou" و"ديميتريس فوتيناكيس Dimitris Foteinakis" أن التصويت الإلكتروني عن بُعد/ عبر الخط يشير إلى "العملية الانتخابية التي يمكن من خلالها للأشخاص الإدلاء بأصواتهم عبر الانترنت في منازلهم، أو في أي موقع آخر يمكنهم من الوصول إلى الانترنت"⁴، أما "أندرو ريرا Andreu Riera" فيرى أن نظام التصويت عبر الانترنت "هو حالة خاصة لنظام

¹- Magdalena Musiał-Karg, "Electronic Voting as an Additional Method of Participating in Elections. Opinions of Poles," in *Electronic Voting, 01st International Joint Conference, E-Vote-ID 2016 Proceedings*, ed. Robert Krimmer et al., (Switzerland: Springer International Publishing, 2017), P.219.

²- Nico Voutsis and Frank Zimmermann, "Anonymous Code Lists for Secure Electronic Voting over Insecure Mobile Channels," in *Electronic Government: Concepts, Methodologies, Tools, and Applications*, ed. Ari-Veikko Anttiroiko (Hershey: IGI Global, 2008) P.1271.

³- Magdalena Musiał-Karg, Op.Cit, P.220.

⁴- Tassos Dimitriou and Dimitris Foteinakis, "Secure Multiparty/Multicandidate Electronic Elections," in *Electronic Government: Concepts, Methodologies, Tools, and Applications*, ed. Ari-Veikko Anttiroiko (Hershey: IGI Global, 2008) P.1413.

التصويت الإلكتروني الذي يستخدم البنية التحتية لنقل البيانات التي توفرها شبكة الانترنت واستخدامها في جزء أو عبر جميع مراحل العملية الانتخابية¹.

مما سبق يمكن تحديد مفهوم التصويت عبر الانترنت بأنه نظام يستخدم الشبكة في التحضير للإقتراع وإدلاء الناخبين بأصواتهم عن بعد في أي مكان وبأي جهاز متصل بالانترنت كالحاسوب أو الهاتف الذكي أو اللوحة الإلكترونية وغيرهم، أو في مراكز الاقتراع باستخدام أجهزة الحاسوب أو آلات خاصة بالإقتراع، يعمل نظام التصويت الرقمي على تجميع وفرز الأصوات للحصول على النتائج.

التصويت عبر الانترنت جزء من التصويت الإلكتروني وإصدار حديث للنظم الانتخابية الرقمية حيث بدأ تشكل التصويت الإلكتروني مع بداية استخدام آلات التصويت بمراكز الاقتراع في الولايات المتحدة منذ 1950م، وفي عام 1966م أدخلت هولندا أول مرة آلات التصويت في انتخابات البلدية بعد أن تم تعديل القانون الانتخابي لفتح إمكانية الانتخابات باستخدام الوسائل الإلكترونية في عام 1965م²، كما قامت أستراليا بإطلاق أولى عمليات التصويت الإلكتروني بتنفيذ أول سجل انتخابي إلكتروني في العالم سنة 1967م³.

نلاحظ من خلال تعريف التصويت الإلكتروني والتصويت عبر الانترنت أنه يمكن أن يكون التصويت شامل أي أن كل الإجراءات الخاصة بعملية الاقتراع تتم عبر الأجهزة أو عبر الانترنت، أو جزئي من خلال استخدام الآلات والأجهزة والشبكة في مرحلة أو أكثر، كما يمكن للنظام التصويت الإلكتروني/ عبر الانترنت أن يكون إجباري ويجب على كافة الناخبين الإدلاء بأصواتهم حصراً عبره، أو إختياري حيث يمكن لمن يريد استخدام التصويت الإلكتروني أن يصوت من خلاله، وهو ما يكون في أغلب النظم السياسية المقارنة حيث تعتمد التدرج في الانتقال من التصويت الورقي التقليدي إلى التصويت الإلكتروني وتطوير هذا الأخير مع مرور الوقت لجعله يتناسب مع متطلبات الناخبين والمنتخبين والمؤسسات الحكومية بالإضافة إلى تحقيق مقتضيات الأمن والسلامة لعملية الانتخاب.

¹- Andreu Riera, "Internet Voting: Embracing Technology in Electoral Processes," in *Electronic Government: Design, Applications and Management*, ed. Åke Grönlund (USA: IDEA Group Publishing, 2002) P.80.

²- Leontine Loeber, "E-Voting in the Netherlands; from General Acceptance to General Doubt in Two Years," in *Electronic Voting 2008, EVOTE08 - 3rd International Conference* (Germany: Gesellschaft für Informatik e. V, 2008) P.23.

³- Richard Buckland et al., "Towards Best Practice for E-Election Systems Lessons from Trial and Error in Australian Elections," in *E-Voting and Identity: 03rd International Conference*, ed. Aggelos Kiayias and Helger Lipmaa, (New York: Springer, 2012) P.255.

(3) الفرق بين التصويت الإلكتروني والتصويت عبر الانترنت:

يشتمل التصويت الإلكتروني e-Voting على أي نوع من التصويت ينطوي على وسائل رقمية، على الرغم من أنه يمكن تصور التصويت الإلكتروني بعدة طرق مختلفة، إلا أنه يمكن التمييز بشكل حاسم بين التصويت الإلكتروني الآلي والتصويت الإلكتروني عن بعد، يشير التصويت الإلكتروني الآلي (eMV) Electronic Machine Voting ببساطة لإستخدام أي جهاز إلكتروني لتسجيل الأصوات وعدها في مكان عام ثابت¹، يذهب التصويت الإلكتروني عن بعد Electronic Distance Voting (eDV) خطوة للأمام بمعنى أنه ينطوي على التسجيل الإلكتروني والتصويت وفرز الأصوات المدلى بها من مواقع مختلفة، عادة ما يسمح للناخب بإستخدام تقنية أكثر عمومية مثل الهاتف أو خدمة الرسائل القصيرة (SMS) أو الانترنت للإدلاء بصوته من أي مكان².

(4) التصويت الإلكتروني كطريقة إستدعاء المجتمعات الافتراضية للإنتخاب:

أنجبت الشبكات الافتراضية أدوات مبتكرة للمشاركة السياسية من أسفل إلى أعلى من خلال نقل تطلعات وتفضيلات الناخبين للسلطات الحكومية، وتنوعت الأدوات التي ظهرت مع صعود وتطور المجتمعات الافتراضية وتداخلها مع مختلف الظواهر السياسية خاصة الإنتخابات في إصدارها الرقمي، ومن بين تلك الوسائل مواقع الويب Website ومواقع التواصل الإجتماعي Social Media.

أ- المواقع الإلكترونية:

في ماي 2014م قامت جنوب إفريقيا بإجراء إنتخابات الجمعية الوطنية وأثناء هذا الحدث الإنتخابي أبلغ موقع News24 عن مجموعة من الإحصاءات القائمة على المستخدمين طوال الإنتخابات، في يوم الإقتراع كان هناك 1,7 مليون مستخدم و22 مليون مشاهدة في الموقع يمثل هذا نمواً غير مسبوق بنسبة 220٪ في المستخدمين ونمواً بنسبة 484٪ في مشاهدة الموقع الإلكتروني، في الساعة العاشرة صباحاً من يوم التصويت بلغ الموقع ذروته مع 102.000 مشاهدة محطماً الرقم القياسي المحقق سابقاً، حققت خريطة النتائج التفاعلية للموقع أكثر من 3/1 من إجمالي حركة تصفح الويب والهاتف المحمول³.

¹- Ákos Cserny and András Nemeslaki, "The Challenges of E-Voting," *Public Policy and Administration*, Vol.17, Iss.04 (2018) P.497.

²- Ibid, P.497.

³- Petros Iosifidis and Mark Wheeler, *Public Spheres and Mediated Social Networks in the Western Context and Beyond* (London: Palgrave Macmillan UK, 2016) P.215.

وهو ما يمثل تزايد إهتمام الفئات المندجة ضمن الفضاء الافتراضي بالانتخابات والمعلومات الجديدة وسبر الآراء والتصريحات التي يقدمها فواعل العملية الانتخابية، لحسم آراءهم حول الانتخاب من عدمه أو لأي جهة يجب أن يدعموا ولأي قائمة يمكنهم التصويت.

ب- مواقع التواصل الاجتماعي:

تعمل مواقع التواصل الاجتماعي على دعم وتشجيع النشاط السياسي مما يؤثر على الحياة السياسية العامة، من خلال زيادة الوعي السياسي فن خلال الإطلاع على المعلومات والأخبار الكاشفة للحقائق، والمشاركة بحوارات مع الأشخاص والسياسيين والنخب المجتمعية وغيرهم عبر صفحات مواقع التواصل الاجتماعي، مما يساهم في تفتح الآفاق لأشخاص كانوا تحت تأثير توجهات أو أجندات معينة مع زيادة الوعي السياسي والاجتماعي، تقدم منصات التواصل الاجتماعي فرص المشاركة في النشاطات السياسية والانتخابية، فقد أثبتت الدراسات أن تلك المواقع كالفيسبوك والماسي سبائس وتويتر وغيرهم تزيد من إهتمام المشتركين بالحياة السياسية بل وتشجعهم على الانخراط بها، إما من خلال المشاركة بالفعاليات التي تنظم عبر تلك المواقع، أو المشاركة في الانتخابات الخاصة بهم مما عمل على تنشيط المشاركة الانتخابية الراكد في العديد من الدول¹.

ج- إستطلاعات الرأي:

لوحظ أن إستطلاع الرأي لعام 2014م (الذي أجراه مركز أبحاث الرأي العام ومكتب أمين المظالم البولندي) أن أقوى دعم للتصويت يمكن العثور عليه في الفئات العمرية من 18 إلى 24 ومن 25 إلى 34 سنة، وأن 84٪ من أعضاء كلتا الفئتين العمريتين دعموا التصويت الإلكتروني، والغالبية المتمثلة في 55٪ يرغبون في أن يكون الإجراء متاحاً لجميع الناخبين، وهذا الإتجاه شائع في معظم البلدان التي تعتمد التصويت عبر الانترنت أو تنظر في إعماده، ويرجع ذلك إلى حقيقة أن الشباب أكثر عرضة بكثير من كبار السن لإستخدام الانترنت فهم يرون أنه أكثر ملاءمة من الطرق التقليدية، يتيح الإقتراع عبر الانترنت التصويت دون مغادرة المنزل ويجعل من عملية إدلاء الناخب بصوته ممكناً في أي مكان حول العالم².

يعمل التصويت الإلكتروني بمختلف أشكاله على ترجمة تفضيلات المواطنين وإختياراتهم وتحقيق الإجماع أو الأغلبية في إختيار صناعات السياسة العامة (رؤساء الدولة/ الجمهورية، رؤساء الحكومة...)، أو

¹ - وليدة حدادي وشفقة مهري، مرجع سابق، ص. 118-119.

² - Magdalena Musiał-Karg, Op.Cit, P.226.

تشكيل الهيئات التي تشرف أو تأثر في صنع السياسة العامة (ممثلين محليين أو وطنيين / مركزيين)، الأمر الذي ينعكس على السياسات في الدولة وتوجيهها، ينتج التصويت الرقمي/عبر الانترنت بيئة أكثر ملائمة لتنفيذ وتطوير الممارسة الديمقراطية في الدول، مع التوجه أكثر للإهتمام بالمواطنين وتفضيلاتهم الأمر الذي ينعكس بالإيجاب على عمليات صنع السياسة العامة.

المطلب الرابع: الرأي العام الإلكتروني كآلية لترقية حرية الرأي والتعبير

E-Opinion as a Mechanism for Freedom of Opinion and Expression

يعد الرأي العام التوجه الشامل أو الغالب في مساحة معينة حول موضوع معين ومحدد والذي يظهر من خلال تعبير المواطنين عن آرائهم حول القضية أو القيام بتحريك يعبر عن ذلك التوجه في الرأي، يختلف نوع الرأي وحجمه من قضية لأخرى ومن وقت لآخر، تعمل المؤسسات الحكومية على قياس الرأي العام والتعرف عليه أو التأثير فيه وتوجيهه فهو ينتج عن تعبير المواطنين عن توجهاتهم ومتطلباتهم لذا ومن أجل إستفادة المواطنين من التطور التكنولوجي للتعبير عن آرائهم والتفاعل الحكومي الأفضل مع الرأي العام ظهر إصدار حديث للرأي العام ألا وهو الرأي العام الإلكتروني.

1) تعريف الرأي العام:

يعتبر الرأي العام Public Opinion من بين المفاهيم المتحورة على مستوى التخصصات العلمية والمفهوم الإجتماعي العام، فتحديد تعريف موحد وشامل للمصطلح أمر في غاية الصعوبة للتطور الذي عرفه الرأي العام خاصة السياسي منه مع التحولات السياسية المستمرة وإعادة تشكيل مختلف الظواهر السياسية مع الديناميكية التي تشهدها المجتمعات بمرور الزمن، وللتعرف على مفهوم للرأي العام سوف يتم إدراج مجموعة من التعاريف لإزالة الغموض عن المصطلح.

تعرف الموسوعة السياسية الرأي العام على أنه "إتجاه موحد لأغلبية الناس في مجتمع ما، إزاء القضايا التي تؤثر في المجتمع أو التي تهمة، يتشكل الرأي العام لدعم قضية أو موضوع وكذلك يمكن أن ينتج الرأي العام لرفض أو لمعارضة قضية ما وكثيرا ما يكون الرأي العام قوة في وجه السلطات الحكومية ويعارض تفضيلاتها وسياساتها"¹.

¹ - خيرة العبدى وأم الخير تومي، "رهانات حضور المثقف في بيئة الإعلام الجديد: مقارنة عن دور المثقف في صناعة الرأي العام عبر الفضاء العام الافتراضي"، مجلة العلوم الإنسانية للجامعة أم البواقي، م.07، ع.03 (2021) ص.337.

كما يعرف الرأي العام بإعتباره موقف واضح تجاه موضوعات أو قضايا معينة، يتكون الرأي العام من مجموعة من القيم التي تحاول التأثير في توجه القضية بالإيجاب أو بالسلب¹.

يرى "إدوارد بيرنيز Edward Bernays" أن الرأي العام هو محصلة/نتيجة إجمالية للآراء الفردية الموحدة في فترة ما والتي كانت متضاربة من قبل لأي فئة أو مجموعة من المجتمع²، يحصر بيرنيز الرأي العام في كونه محصلة لتفاعل الآراء الفردية، ولكن في حقبة الأمر يتجاوز الرأي العام ذلك بكونه المرآة العاكسة للتوجهات الواعية للأفراد كمجموعات ومؤسسات ويمثل الرأي العام ضمير المجتمع ووجدانه، في دفاعه عن القضايا القيمة الجيدة والصالح العام ومعارضته للقضايا التي تهدد الأفراد والمجتمع.

يرى "فلويد ألبورت Floyd Allport" أن الرأي العام هو أحد المواقف التي يعبر الأفراد عن رأيهم من خلالها عبر الدعم أو الإختيار أو الإقتراح، وعبر التأييد أو المعارضة بحيث يصبح من الممكن التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر في الموضوع/القضية التي يتم مناقشتها³، من خلال تعريف فلويد للرأي العام فهو يربطه بحرية التعبير والتأييد والمعارضة، الأمر الذي لا يحصل إلا في الدول الديمقراطية فالنظم السياسية غير ديمقراطية لا يتشكل فيها الرأي العام وهو أمر غير دقيق حيث الرأي العام المزدهر في الديمقراطيات لكنه موجود بصور متفاوتة وبتأثير أقل في الدول اللاديمقراطية.

أما "إسماعيل علي سعد" فيعرف الرأي العام على أنه "محصلة أفكار ومعتقدات ومواقف الأفراد والجماعات إزاء قضية تمس النسق الاجتماعي كأفراد ومؤسسات أو تنظمات، والتي يمكن أن تؤثر في تشكيلها من خلال عمليات الإتصال التي قد تؤثر نسبيا أو كليا على مجريات أمور الجماعات الإنسانية على النطاق المحلي أو الدولي"⁴.

يعتبر الرأي العام التوجه الفكري للجماعات الواعية والمثقفة حول قضية معينة أو موضوع محدد في وقت ما، يمكن أن يكون الرأي العام مؤيد/داعم أو معارض/رافض للقضية محل الجدل، يمكن أن ينشئ الرأي العام بصورة طبيعية ومفاجئة، كما يمكن أن ينشئ عبر تخطيط أفراد أو منظمات حكومية أو غير حكومية، كما ينتج الرأي العام عن تبلور أفكار لدى أفراد أو منظمات من خلال النقاشات

¹- Marko M. Skoric et al., "Electoral and Public Opinion Forecasts with Social Media Data: A Meta-Analysis," *Information*, Vol.11, Iss.04 (2020) P.02.

²- Edward Bernays, *Crystallizing Public Opinion* (New York: Boni and Liver, 1934) P.61.

³- خيرة العبدى وأم الخير تومي، مرجع سابق، ص.337.

⁴- السعيد ملاح وبابة بن جدي، "الرأي العام والسياسة العامة: قراءة في طبيعة العلاقة وآليات تأثير الرأي العام في

السياسة العامة"، مجلة البحوث السياسية والإدارية، م.07، ع.01 (2018) ص.199.

ويتدرج الرأي العام ويكبر مثل كرة الثلج، كما يتميز الرأي العام بالاستقرار أحيانا وبالإضطراب والتشوش أحيانا أخرى.

ينمو الرأي العام ويتوسع مع تعرض وسائل الإعلام والاتصال التقليدية كالمكتوبة والمسموعة وحتى السمعية البصرية، ولكن ومع ظهور الانترنت والوسائط الجديدة عرف الرأي العام أيضا تحول مهم أو ما يسمى بالرأي العام الإلكتروني أو الرأي العام عبر الانترنت.

(2) مفهوم الرأي العام الإلكتروني:

شهد توسع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال تطور سرعة وحجم النقاشات عبرها خاصة مع ظهور الويب 2.0 الذي أدى لزيادة الربط بين مختلف الفاعلين والمستخدمين عبر المعمورة، الأمر الذي دفع تلك المجتمعات الرقمية الحديثة من خلال نقاشاتها عن مختلف القضايا والمواضيع إلى ظهور توجه موحد لمجموعة كبيرة من المستخدمين حول قضية أو عدة قضايا، وهو ما أطلق عليه الباحثين في المجال التكنولوجي بالرأي العام عبر الانترنت/الإلكتروني، ولحدثة الموضوع فتحدد تعريف شامل لهذا المصطلح يحتاج لدراسات وبحث أكثر، وهو الأمر الذي يجعل وجود تعريف موحد للرأي العام الإلكتروني جد صعب، تحاول الدراسة جمع أهم التعريفات لتوضيح مفهوم الرأي العام الإلكتروني.

يُعرف الرأي العام الإلكتروني بأنه "مجموعة من الآراء أو المواقف التي يعرب عنها الجمهور عن طريق الانترنت بشأن ظاهرة إجتماعية معينة أو موضوع معين يهتم به الجمهور في مرحلة تاريخية معينة وفضاء إجتماعي محدد"¹. كما يشير الرأي العام عبر الانترنت إلى المواقف والمعتقدات والقيم الإجتماعية والسياسية المتعلقة بالقضايا العامة التي يولدها الجمهور ويتبناها قادة الرأي (المؤثرين) في مجال معين، من خلال شبكة الويب العالمية يدور حول أحداث معينة وتطورها وتغيرها².

يمكن اعتبار الرأي العام الإلكتروني أنه الرأي الذي يرتبط بالعالم الافتراضي بطريقتين، إما عبر كون هذا العالم مصدر نشأته أو بكونه قناة للتعبير عنه، من جهة توفر التكنولوجيا مساحات واسعة لإستعراض الأفكار ومناقشتها وتداولها وهو ما يسهم في تكوين الرأي العام الإلكتروني، ومن جهة ثانية تقوم نفس تلك المساحات بمهمة التعبير عن هذا الرأي العام الإلكتروني بعد تشكله³.

¹- Bing Huang, "Analyze the Influence of Internet Public Opinion on Public Policy," *Open Access Library Journal*, Vol.07, Iss.08 (2020) P.03.

²- Yongchang Ren and Zhe Li, "Internet Public Opinion Management in Big Data Era," in *Proceedings of the 2018 5th International Conference on Education, Management, Arts, Economics and Social Science (ICEMAESS 2018)* (Atlantis Press, 2018) P.1174.

³- سلاف بوصبع، "الرأي العام الإلكتروني: إمتدادات الكترونية للرقابة الشعبية على نفاذ القوانين"، *حوليات جامعة*

الجزائر 1، م.35، ع.01 (2021) ص.119-120.

يمكن تعريف الرأي العام الإلكتروني بأنه ذلك الرأي الذي يعبر عن أكبر شريحة ممكنة من الجماهير في هذا الفضاء الواسع عبر شبكة الانترنت، ويرتبط تكوين الرأي العام الإلكتروني بمتغيرين أساسيين هما مستوى التعليم وتواجد شبكة للإتصال وخدمة الانترنت المتوفرة¹.

يعد الرأي العام الإلكتروني نتيجة لتفاعل المستخدمين عبر الفضاء الافتراضي وإتفاقهم أو الكثير منهم على إتجاه معين من خلال دعم أو رفض موضوع معين يهم الكثير من المستخدمين، ينشئ الرأي العام في بعض الحالات حول قضايا وطنية، كما يمكن أن يتخطى الرأي العام الحدود الوطنية في القضايا التي تهم الجميع كحقوق الإنسان والحريات والدين وغيرها من المواقف والقضايا ذات الصبغة العالمية.

3) دور الرأي العام الإلكتروني في العمليات السياسية:

عملت المجتمعات الافتراضية من خلال النقاشات التي تعقدها عبر الشبكة على بناء تفضيلات معينة تنطلق من تلك الفضاءات الافتراضية وهو ما يدعي بالرأي العام الإلكتروني حيث يمكن أن تنتشر لباقي المنصات والمواقع أو تبقى حبيسة موقع أو منصة، كما يمكن كذلك أن يتحول الرأي العام الإلكتروني إلى تحركات في الواقع ومع إصرار الجماهير على ذلك الرأي سواء بالدعم والدفاع أو الرفض والمعارضة وهو ما وقع من خلال تجارب سابقة كالحركات الاحتجاجية في الدول العربية كتونس ومصر والمظاهرات التي أثمرت عن إسقاط رموز النظام السياسي في البلدين، وكما حدث في الجزائر سنة 2019م وخروج المواطنين في مسيرات "الحراك الشعبي" لرفض ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة وكانت نتيجته إستقالته قبل موعد الإنتخابات وما نتج من تغير في النظام السياسي الجزائري.

تعمل الحكومات والمنظمات المتخصصة على إستطلاع الرأي العام الإلكتروني وقياسه والتعرف على نسبة ثباته وقوته وضعفه كما تسعى للتنبؤ به في محاولة لتوجيه أو إستعانة الحكومات به في صنع السياسة العامة، حيث يؤثر الرأي العام الإلكتروني على السياسة العامة بصورة مباشرة وغير مباشرة.

أ- التأثير المباشر للرأي العام الإلكتروني:

يعمل الرأي العام الإلكتروني على زيادة الإستجابة لتفضيلات المواطنين السياسية بحيث تمكن مواقع الويب ومنصات التواصل الإجتماعي المواطنين من شن حملات للتغيير بطرق جديدة، فالانترنت تيسر التنظيم وتضغط على المشرعين والمسؤولين الحكوميين وتوعيمهم بما يريده المواطنون، وبتعبير "ديفيد جونسون David Johnson" مؤسس معهد قانون الفضاء الإلكتروني ومشروع سياسة الانترنت التابع

¹ - نعيم بوعموشة وهشام بوبكر، مرجع سابق، ص. 252.

لمعهد أسبن (Aspen Institute Internet Policy Project)، بأن عصر الانترنت أدى إلى شكل جديد من صنع السياسة العامة لأنه ألغى العديد من القواعد التي إستند إليها النظام القديم¹، وأنتج قواعد جديدة تعتمد على تقريب المواطنين من الحكومات عبر مختلف الوسائط التكنولوجية المتاحة وعبر قياس توجهاتهم وإستطلاع آرائهم، ولتحقيق أكبر قدر ممكن من رضى المواطنين وإنشاء أفضل السبل للوصول لتجويد حياة المواطنين.

يتطلب من الحكومة ضمن مجريات صنع السياسة العامة البحث عن الآراء والإقتراحات القيمة لمختلف الإدارات بعد تحديد قضايا السياسة العامة من ناحية، كما ينبغي لها أيضاً أن تجمع الآراء وتستمع إلى صوت الشعب من خلال مختلف القنوات الممكنة مثل الانترنت من ناحية أخرى، إن ظهور ونشر الرأي العام الالكتروني يُمكّن الحكومة من فهم أفكار المواطنين في الوقت المناسب، والدخول في الحياة الواقعية للمواطنين وفهمها، وصياغة سياسات عامة علمية وواقعية وتجسيد مفهوم إنشاء حكومة موجهة نحو الخدمة العامة، وفي نفس الوقت الإستجابة للسياسات العامة غير المعقولة وإدخال التعديلات والتحسينات اللازمة على تلك السياسات².

يأثر الرأي العام الالكتروني من خلال إنتخاب الجمهور الحكومات التي تشاركها توجهاتها وهو ما يسمى "التطابق الكلي"، وأحياناً فإن المترشحين قد يقومون بتعديل سياساتهم إستجابة لتغير الرأي العام، ما يمكن إعتباره "تطابقاً ديناميكياً"³، يلجئ السياسيون والأحزاب السياسية ضمن مساعي إستقطاب أكبر نسبة ممكنة من الناخبين، وإستهداف الفئات الأكبر في المجتمع كالشباب مثلاً أو العمال أو البطالين ووضع جزء مهم من تفضيلاتهم ضمن برنامجهم الإنتخابي، كما يتم دمج أهم القضايا والمواضيع المهمة والتي تثير الرأي العام والدعاية للتأثير على التوجه الإنتخابي لتلك الفئات ومع تزايد مستخدمي الانترنت والمواقع والمنصات زادت تلك العمليات وتضاعفت عمليات الدعاية والإعلان عبر الويب، من خلال تخصيص موارد مالية مهمة ضمن الحملة الإنتخابية وتوظيف مختصين في العلاقات العامة والتسويق الالكتروني، مع تمويل الإعلانات على مستوى الشبكات الإجتماعية لإستقطاب أكبر قدر من الناخبين.

¹- Margolis Michael and David Resnick, *Politics as Usual: The Cyberspace "Revolution"*. Contemporary American Politics (California: Sage Publications, 2000) P.211-220.

² Bing Huang, Op.Cit, P.04-05.

³- Christopher Wlezien and Stuart N. Soroka, "Electoral Systems and Opinion Representation," *Journal of Representative Democracy*, Vol.51, Iss.03 (2015) P.02.

الفصل الثالث: المجتمعات الافتراضية والتحول الرقمي في المجال العام

يساهم الرأي العام الإلكتروني في إحداث تغييرات في السياسة العامة وهو ما يسمى "التقييم" وهو أن يتم تسليط الضوء على أخطاء وعثرات السياسة العامة التي يجب أن يتم إصلاحها حيث يعمل الناشطون على مستوى مختلف المنصات على حشد الجماهير لتكوين رأي عام داعم أو رافض لقضايا معينة، وسياسات صنعتها حكومات يجب تغييرها أو إيقاف تنفيذها كلياً، وتتميز هذه القضايا والمواضيع من القضايا البيئية وقضايا حقوق الإنسان والحريات وغيرها.

ومن ضمن تلك القضايا التي شغلت الرأي العام الإلكتروني العالمي وتجاوزت الحدود الوطنية قضية الحرب على غزة منذ 07 أكتوبر 2023م، قام الكثير من الناشطين الإلكترونيين الفلسطينيين ومراسلي عدة وسائل إعلام بتوثيق الحرب على غزة والجرائم التي يرتكبها الكيان الصهيوني ضد المدنيين بالقصف الجوي والعمليات البرية الذي وصل الضحايا بحلول 13 سبتمبر 2024م لأكثر من 41 ألف و118 شهيدا ونحو 95 ألف و125 جريح¹، وهو ما خلق تعاطف كبير على مستوى الرأي العام الإلكتروني العالمي، حيث شهدت تحول في توجه الرأي العام في الدول الغربية خاصة الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية من دعم الكيان لدعم القضية الفلسطينية وطلب وقف العدوان وعمليات الإبادة الجماعية والتجويع والقتل الممنهج على سكان غزة.

قدمت شركة مكانة 360 المتخصصة في الإتصال والبيانات الرقمية وبناء الإستراتيجيات وقياس الرأي العام، تحليلاً حول السياقات الرقمية العالمية للحرب على غزة خلال شهر (7 أكتوبر/ 6 نوفمبر 2023) تابع فريق العمل منشورات وحوارات رقمية بلغت 615 مليون حوار ومنشور، بالإضافة إلى 2,6 مليار تفاعل وتحليل 15,3 مليون مقالة إخبارية تناولت الأحداث (كما يبين في الشكل 05) مما يبرز الإهتمام العالمي بالحدث كشف التحليل أن الحوارات الرقمية المنشورات المقالات والتفاعلات شهدت تحول كبير من خلال توجهات الدعم، حيث بين التحليل في بداية الحرب كان الحوار يميل بنسبة 54.6% نحو المواقف الداعمة للكيان الصهيوني².

¹ وكالة الأنباء القطرية، 3 شهداء في قصف إسرائيلي على غزة ورفح"، تم الإطلاع في: 2024/09/13، 23:41، على الرابط: <https://2u.pw/mencTUTA>

² مكانة 360 Makana، "حرب الروايات: تحليل الحوارات والتفاعل في العالم الرقمي حول الحرب على غزة"، تم الإطلاع في 2023/12/06 - 15:36، عبر الرابط: <https://n9.cl/r82ae>

الشكل رقم (05): حجم الحوار والمنشورات والتفاعل من جميع أنحاء العالم



المصدر: موقع مكانة 360 Makana.

ومع مرور الوقت أنتجت النقاشات زيادة ملحوظة في المواقف المؤيدة للقضية الفلسطينية حتى وصلت إلى 67.5% بحلول الأسبوع الأخير من الدراسة، مما يشير إلى تصاعد في حجم التأييد ودعم لغزة والمدنيين فيها (كما هو مبين الشكل 06)، أثرت سلسلة من الحوادث بشكل ملحوظ على التحول في الرأي العام الإلكتروني خاصة الغارة الجوية على مستشفى الأهلي المعمداني والغزو البري، وصور الدمار والشهداء في غزة وخاصة الأطفال وهدم المباني والبنية التحتية وقصف المستشفيات، بالإضافة إلى ذلك ساهم قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الداعي إلى وقف إطلاق النار في غزة إلى تعزيز الدعم الدولي ودعوات إيقاف الحرب في تحول الرأي العام الإلكتروني العالمي¹، كما ساهمت العديد من التحركات الحكومية في إنتشار وتوسع القضية الفلسطينية وعدالتها كالقضية التي رفعتها جنوب إفريقيا ضد الكيان في محكمة العدل الدولية، وهو ما أنتج حركية قوية عبر الفضاء الافتراضي وحتى الواقعي لصالح الطرح الداعم للقضية الفلسطينية وغزة بالتحديد.

¹ - مكانة 360 Makana, مرجع سابق.

الفصل الثالث: المجتمعات الافتراضية والتحول الرقمي في المجال العام

الشكل رقم (06): تغيرات الرأي العام الإلكتروني العالمي الداعم للقضية الفلسطينية



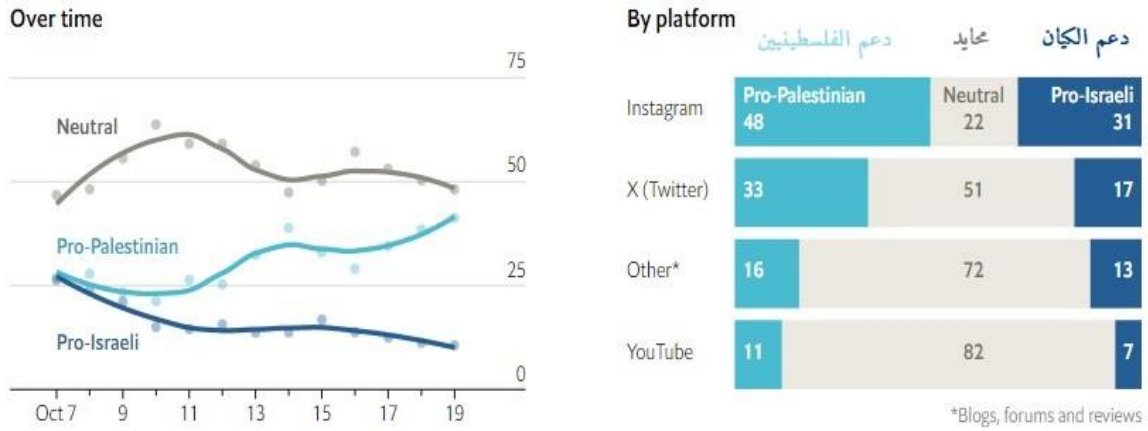
المصدر: موقع مكانة 360 Makana.

قام موقع إكونوميست The Economist الإخباري مع شركة DMR وهي شركة تعمل في مجال تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي بجمع مليون مشاركة من منصات إنستغرام- تويتر (إكس) ويوتيوب في الفترة من 7 ل 23 أكتوبر 2023م، وتضمنت جميعها علامات تصنيف من قائمة تحتوي على أعداد مماثلة من المصطلحات المؤيدة للكيان الصهيوني والمؤيدة للفلسطينيين باللغة الإنجليزية أو الرد على مثل تلك المنشورات، ثم قامت الشركة ببناء نموذج للتعليم الآلي لتصنيف المنشورات على أنها تدعم جانباً واحداً أو الجانب الآخر أو لا تدعم أيّاً منهما، وجدت دي أم آر تحولا حادا ضد الكيان الصهيوني مع مرور الوقت، ففي السابع من أكتوبر حصل الجانبان على حصص متساوية تقريباً من الدعم، لكن وبحلول 19 أكتوبر كانت المنشورات المؤيدة للفلسطينيين أكثر شيوعاً بمقدار 3.9 مرة من المنشورات المؤيدة للكيان (الشكل 07)، وفي بريطانيا وجد إستطلاع آخر أجرته مؤسسة يوجوف دعماً متساوياً لكل جانب في ذلك اليوم، عندما فاز الفلسطينيون في معركة وسائل الإعلام الاجتماعية البريطانية بفارق ستة إلى واحد¹.

¹ - The Economist, "More Popular than Social-Media Posts Suggest," See: 07/12/2023, 22;12: <https://www.economist.com/international/2023/11/02/israel-is-more-popular-than-social-media-posts-suggest>

الشكل رقم (07): إرتفاع الدعم عبر منصات التواصل الاجتماعي للقضية الفلسطينية

Social-media posts in October 2023, % of sample



المصدر: الموقع الإخباري The Economist

زاد ضغط الرأي العام الإلكتروني الرافض للعدوان على غزة وما نشئ عنه من خروج مظاهرات ومسيرات في أغلب عواصم العالم أوروبا وأمريكا وآسيا والدول العربية والإسلامية، وطالبت الجماهير بوقف الحرب والإبادة الجماعية والتهجير ضد سكان غزة وحماية المدنيين من القصف والتجويع والتهجير، أنتج هذا الزخم المتزايد تحول في مواقف الكثير من الحكومات التي كانت تدعم الكيان أو ضمن مجال الحياد، حيث طالب كل من رؤساء وزراء بلجيكا "ألكسندر دي كرو" ورئيس وزراء إسبانيا "بيدرو سانشيز" من خلال مؤتمر صحفي عقده الجمعة 24 نوفمبر 2023م عند معبر رفح المصري على حدود قطاع غزة بضرورة وقف الحرب وضرورة احترام القانون الدولي الإنساني¹، وهو ما يعد تغير في مواقف الدولتين التي كانت في بداية الحرب على غزة، وعلى الصعيد المحلي الإسباني فقد قام مجلس بلدية برشلونة يوم 24 نوفمبر 2023م في جلسة عامة على قطع العلاقات المؤسسية والشراكات مع حكومة الكيان الصهيوني، حتى يتم التوصل إلى وقف نهائي لإطلاق النار واحترام الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني وضمان الإمتثال لقرارات الأمم المتحدة²، أما على الصعيد الدبلوماسي فقد قطعت الكثير من الدول علاقاتها الدبلوماسية مع الكيان كبوليفيا والبحرين ومملكة بليز، وقامت أخرى بتقليص

¹ TRT عربي، "حماس ترحب بموقف بلجيكا وإسبانيا الجريء حول غزة رغم انتقادات تل أبيب، تاريخ الإطلاع: 18:16-2023/12/10، على الرابط: <https://2u.pw/WthiesP>

² الشروق أونلاين، "برشلونة تقطع علاقاتها مع الكيان الصهيوني"، تاريخ الإطلاع: 08:25-2023/12/10، على الرابط: <https://2u.pw/kf69xZj>

ممثلياتها ككولومبيا التشيلي والأردن احتجاجاً على حرب الإبادة المعلنه ضد المدنيين في غزة وإستجابة لمطالب الرأي العام الوطني بالتحرك لوقف العدوان على غزة¹.

تفسر الأحداث في الحرب على غزة قوة تأثير الرأي العام الالكتروني في السياسة العامة ودورات صنعها، ولكن تأثير الرأي العام الالكتروني لا يكون بنفس القوة ونفس القدر في جميع المواضيع المطروحة، لكن يمتاز ذلك التأثير حسب حجم الإنتشار والقيم التي تتضمن القضية والتوافق الفكري لمجموعة كبيرة من الأشخاص مع القضية وطول فترة القضية، كلها عوامل تساعد على إنعاش الرأي العام الالكتروني ويجعل من الصعب جداً سواء على الحكومات أو المؤسسات المختلفة تجاهله أو التغاضي عنه ويلزمها إتخاذ إجراءات مناسبة تتماشى مع ذلك الرأي السائد.

ب- التأثير غير المباشر للرأي العام الالكتروني:

تعمل المؤسسات السياسية وصناع القرار وحتى المنظمات في مختلف المجالات على قياس الرأي العام والتعرف عليه ومحاولة التنبئ به وأحياناً إنتاجه بما يتلائم وتفضيلاتها أو العمل على توجيه الرأي العام الالكتروني في محاولة لكسب المواطنين كعملاء وزبائن²، لذلك تقوم المؤسسات وصناع السياسة العامة بعمليات إستطلاع الرأي بإستمرار أو تكليف منظمات محترفة في مجال البيانات والإستطلاع وتحليل الرأي العام، سواء من أجل صنع سياسات عامة ذات جودة أو من خلال إستقبال المطالب والدعم أو المعارضة كمدخلات أو الحصول على الردود حول تنفيذ السياسات (التغذية الإسترجاعية)، ودراسات خاصة بنسب التأييد والرفض والشعبية لصناع السياسة العامة والتي يلجئ لها وبصفة مستمرة الرؤساء والمسؤولون الكبار في مختلف المناصب في دول الديمقراطيات الغربية.

في حالة الولايات المتحدة الأمريكية تعمل المؤسسات الإعلامية على تقييم أداء الرؤساء من خلال إستطلاعات الرأي والتأييد والمعارضة، إنخفض معدل تأييد الرئيس الأمريكي "جو بايدن" لأدنى مستوى خلال رئاسته في أكتوبر 2023 (أنظر الشكل 08)، فوصل لـ 40٪ لا توافق أغلبية الناخبين على كيفية تعامله في السياسة الخارجية والحرب على غزة، وفقاً لإستطلاع أجرته شبكة إن بي سي نيوز وجد أن بايدن يتخلف عن الرئيس السابق "دونالد ترامب" لأول مرة في منافسة إفتراضية للإنتخابات العامة، حيث رفض 70٪ من الناخبين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 إلى 34 عاماً طريقة

¹ - وكالة الأنباء الجزائرية، "مملكة بلير تقطع علاقاتها الدبلوماسية مع الكيان الصهيوني"، تاريخ الإطلاع: 2023/12/10 -

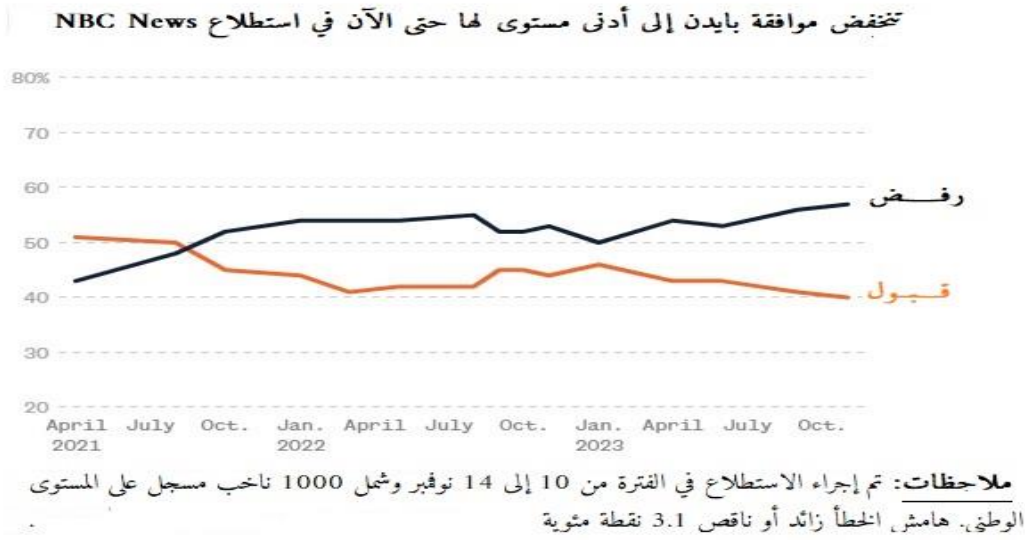
13:47، على الرابط: <https://news.radioalgerie.dz/ar/node/35571>

² - Margolis Michael, and David Resnick, Op.Cit, P.212.

الفصل الثالث: المجتمعات الافتراضية والتحول الرقمي في المجال العام

تعامل بايدن مع الحرب على غزة، وفقاً للإستطلاع فإن 40% من الناخبين المسجلين يوافقون على أداء بايدن الوظيفي بينما يعارضه 57%، وهو ما يمثل أدنى مستوى موافقة لبايدن على الإطلاق وأعلى مستوى عدم موافقة على الإطلاق في إستطلاع منذ أن أصبح رئيساً بينما يوافق 34% فقط من إجمالي الناخبين على طريقة تعامل بايدن مع الحرب على غزة مقابل 56% يقولون إنهم لا يوافقون على ذلك¹.

الشكل رقم (08): معدلات شعبية الرئيس الأمريكي "جو بايدن"



المصدر: إستطلاع NBC News الوطني

يتميز الرأي العام الإلكتروني المستمر المتواصل بالقوة والتأثير حيث يمكنه أن يتحول إلى تحركات جماعية مسيرات أو مظاهرات وغيرها من أنواع التعبير عن الرأي في الشوارع والميادين العامة، وكل ذلك يعتبر تصعيد للرأي الإلكتروني وإنعكاسه على الحياة الواقعية، تشهد قضية الحرب على غزة إنتشار واسع حيث خلقت جدل كبير بعد 7 أكتوبر 2023م وما بعده على مستوى الفضاء الافتراضي، ومن خلال تحليل البيانات ففي الولايات المتحدة الأمريكية بين 07 و 27 أكتوبر شهدت خروج 402 مظاهرة مؤيدة للفلسطينيين ومعارضة لـ"الليكان الصهيوني" في المقابل نجد 182 مظاهرة مؤيدة لـ"الليكان"، بالرغم من أن الولايات المتحدة هي معقل اللوبي الصهيوني ومركز قوته الإعلامية إلا أن مظاهر الدمار الذي خلفها العدوان على غزة وتعاطف المجتمعات الافتراضية قلصت من السيطرة الإعلامية الداعمة للليكان، وفي نفس الفترة تم تسجيل 3482 مظاهرة ومسيرة مؤيدة للفلسطينيين بينما نجد 359 مظاهرة

¹- Mark Murray, "Poll: Biden's Standing Hits New Lows amid Israel-Hamas War," NBC News, See: 10/12/2023- 00:15, in Link: <https://www.nbcnews.com/politics/2024-election/poll-bidens-standing-hits-new-lows-israel-hamas-war-rcna125251>.

الفصل الثالث: المجتمعات الافتراضية والتحول الرقمي في المجال العام

داعمة للكيان الصهيوني¹، وهو ما يؤكد خسارة الكيان للحرب الإعلامية بفضل النشطاء الذين يوثقون الحقيقة عبر منصات التواصل ووسائل الإعلام التي تنقل الأخبار عبر الفضاء الافتراضي.

تتجاوز العلاقات الافتراضية بين المستخدمين إلى ما هو أبعد من المسائل الرسمية للسياسة العامة، يمكن للناس التفاعل مع بعضهم البعض حول مجموعة متنوعة من الأمور ويمكن لمثل هذه التفاعلات أن تبني إحساساً بالجمتمع بين أولئك الذين يكتشفون المصالح المشتركة²، من القضايا التي تشهد تفاعل وتأثير في الرأي العام الإلكتروني هي القضايا الإنسانية وحقوق الإنسان والأطفال، حيث يتعاطف المستخدمون مع شئون الأطفال ففي حالة عرض قضية مرض طفل صغير سيتم التفاعل معه ومحاولة جمع تبرعات لمعالجته أو طلب من مؤسسات صحية خاصة أو عامة أو صناع القرار التكفل به، وهو غالباً ما يتم الإستجابة له لغرض رفع قيمة المؤسسة أو الشخص وخلق إنطباع جيد لدى الأفراد حوله.

وفي الحالة الفلسطينية في قطاع غزة يوم من أيام شهر نوفمبر ظهر فيديو للشيخ خالد نبهان يحمل حفيده التي إستشهدت ويضمها في لقطة جد مؤثرة، هزت هذه الصور العالم وخاصة بعد أن رد على أحد الشباب حاول تعزيتته فرد عليه هذه "روح الروح"، عبارة تبدو بسيطة لكن معانيها وجمجم الألم والمعانات التي تحملها تخطى حدود غزة وفلسطين وجالت كل ربوع العالم لتصبح قضية "ريم روح الروح" ليست قضية طفلة شهيدة فحسب بل قضية عدوان صهيوني لا يفرق بين المدنيين الأطفال الشيوخ النساء، إنتشر ذلك الفيديو وترجم للعديد من اللغات وشاهده الملايين من المستخدمين وعرض في أغلب المنصات والمواقع الإجتماعية، أصبح قضية هزت الرأي العام الإلكتروني العالمي ووحدت شعور مجموعة كبيرة من مستخدمي الفضاء الافتراضي من كل الدول حول العالم بضرورة التحرك من أجل القضية الفلسطينية وإيقاف الحرب والإبادة الجماعية في غزة³.

في ختام المبحث أحدث التطور التكنولوجي وظهور الشبكة العنكبوتية العالمية تغيرات في العديد من الظواهر السياسية ومن بينها الديمقراطية وتحولها لإصدار أحدث سمي بالديمقراطية الرقمية والتي تركز على العديد من العمليات والنشاطات السياسية كالمواطنة التي أصبحت وتماشيا مع التطور الرقمي مواطنة

¹ - وليد عبد الحفي، "تحولات الرأي العام الدولي وطوفان الأقصى" (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، 2023) ص.08-09.

² - Margolis Michael, and David Resnick, Op.Cit, P.100.

³ - صوت بيروت إنترناشونال SBI، لحظة وداع الجد لحفيده 'روح الروح' تخترق حواجز الجغرافيا واللغة، أجنبية سيكون مع الجد أبو ضياء نبهان، "تاريخ الاطلاع: 2023/12/10، على الرابط: <https://2u.pw/VGPL7pw>

رقمية وذلك بعد بداية التحول الرقمي الحكومي كما نشأت المشاركة الالكترونية كتمثل رقمي للمشاركة السياسية.

بينما تحول التصويت من عملية إدلاء الناخبين لإصواتهم بطرق تقليدية إلى نموذج جديد أطلق عليه التصويت الالكتروني، كما عرفت الممارسة الديمقراطية تحولا في الرأي العام كونه إنعكاس لحرية الرأي والتعبير في العالم الطبيعي إلى الإصدار الرقمي للرأي العام الذي أصبح ينشئ ويتطور ويقاس عبر الشبكة، أتاحت كل تلك التحولات مجموعة من الفرص التي إستفاد منها المواطنون وحتى المؤسسات الحكومية.

لقد تم إستعمال التحول الرقمي للظاهرة الديمقراطية من أجل تجويد مخرجات السياسة العامة وإنتاج سياسات عامة تبنى تفضيلات المواطنين وأصحاب المصلحة وتراعي الإمكانيات والموارد الحكومية وتحافظ عليها وتستثمر في مختلف الموارد المادية وخاصة البشرية وإنتاج سياسات مستدامة تعبر عن إتفاق عام كلي أو شبه كلي لأصحاب المصلحة يهدف لتحقيق المصلحة العامة.

ومع نهاية الفصل الثالث والذي عرض مجريات التحول الرقمي في المجال العام الذي يعد مجال الممارسة الديمقراطية والتفاعل بين مختلف الفواعل الحكومية واللاحكومية حيث طورت الحكومات وسائل وأدوات عملها، كما حدثت وظائفها من خلال الانتقال إلى الإدارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية وحتى الحكومة الذكية وهو ما فتح فرص جديدة لتطوير وتجويد السياسة العامة وتطوير الإرتفاق العام.

مواكبة للتطور التكنولوجي والتحولات المجتمعية والحكومية فقد شهد المجال العام هو الآخر تغير في البنية والوظيفة من خلال التحول نحو الإصدار الرقمي للمجال العام وانتقال العمليات التي كان يشهدها المجال العام من طابعها المادي إلى المجال العام الافتراضي وما أنتجه من ظواهر جديدة كالفضاء العام الوطني السيبراني الذي يعد الفضاء الجديد لنشاط الفواعل العامة والمتعلق بدولة معينة بالإضافة إلى المجال العام العالمي وهو الفضاء العام الذي تشترك فيه كل دول العالم وكل المستخدمين والذي يشمل الحجم الكلي للشبكة العنكبوتية العالمية.

كما ظهر تأثير التطور الرقمي في المجال العام والمجال الحكومي فقد أحدثت التكنولوجيا تحولات في الممارسات الديمقراطية والتي تعد أساس العمليات الحكومية وتجويدها، ومن أهم تلك الممارسات التحول إلى الإصدار الإلكتروني للمواطنة وتجاوب المواطن مع التحولات البيئية وضرورة استخدام الفضاء الرقمي، كما تم تطوير ممارسات المشاركة السياسية وتحولها في العصر الرقمي للمشاركة الإلكترونية وفيما يخص التصويت أيضا فشهدت عملية التصويت تحول نحو الإصدار الإلكتروني ومثلها فقد عرف تشكل وتأثير الرأي العام تغير إلى الرأي العام الإلكتروني.

لقد أثر التطور في المجال الحكومي وتحوله الرقمي بالإضافة إلى تحول المجال العام نحو النموذج الإلكتروني وإصدارات الممارسات الديمقراطية الرقمية في السياسة العامة وأدخل عليها حركية جديدة كما أنتج ظواهر جديدة وفتح آفاق وفرص متميزة كما أنتج إكراهات تم حل بعضها ومازالت الجهود تعمل على حل الأخرى، كما عرف التطور الدائم والمستمر ظهور وضعيات جديدة يمكن إستغلالها بصورة إيجابية في دعم حوكمة السياسات العامة.

الفصل الرابع:

تطور ديناميكية السياسة العامة في ظل
التحول الرقمي اللامتناهي

**The Dynamics of Public
Policy in an Endless Digital
Transformation**

شهد تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال خاصة ظهور الانترنت مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرون إحداث آثار وتغيرات في السياسات العامة سواء عبر البنية المؤسسية الحكومية وحتى عبر النشاطات والوظائف الحكومية، بالإضافة إلى التحولات التي ظهرت من خلال المجال اللاحكومي وعلاقته بمختلف الهيئات الحكومية والتطورات الرقمية التي ظهرت من خلال التعاملات عبر مختلف المستويات وهو ما أنتج ديناميكية على المستوى تسيير الشؤون العامة خاصة فيما يتعلق بصنع السياسة العامة في العصر الرقمي الحديث.

لقد أنشأت الوضعيات الرقمية الجديدة في مجال السياسة العامة ممارسات حديثة ومعاصرة ساهمت في تعزيز نوعية الوظائف الحكومية وتطوير العديد من الظواهر السياسية التي تؤثر في مجريات عمليات صنع السياسة العامة ومن ضمنها ممارسات الحوكمة السياسية التي تعد من الممارسات الحديثة وتعمل على تطوير النشاطات الحكومية وتجويد السياسات العامة، كما ظهرت من خلال التطور التكنولوجي مجموعة من التحديات التي أبطأت وعطلت عمليات تجويد السياسات في العصر الرقمي.

تم بناء الفصل من خلال مجموعة من المواضيع المتعلقة بالتحولات الرقمية للسياسة العامة في العصر الرقمي من خلال معالجة كفاءات تعزيز التكنولوجيا لمعايير الحوكمة السياسية التي إعتمدتها المؤسسات الدولية كمنظمة الأمم المتحدة والمتمثلة في الشفافية ومحاربة كافة عمليات الفساد في القطاع الحكومي بالإضافة إلى الكفاءة والفعالية التي دعمتها التكنولوجيا والحقوق والحريات ودور التطور الرقمي في ترقيتها.

كما سيتم التطرق للعمليات السياسية التي دعمتها المجتمعات الافتراضية من حيث تحولها لأداة تجميع المصالح والتعبير عنها وكون هذه المجتمعات الحديثة جهة تراقب كافة النشاطات الحكومية سواء بالنسبة للمؤسسات والمسؤولين الحكوميين، كما تنشط المجتمعات الافتراضية في عملية تقييم السياسة العامة، ومن خلال الدراسة فستعمل الدراسة على توضيح مجموعة من السيناريوهات المستقبلية للعلاقة بين المجتمعات الافتراضية وتجويد السياسة العامة وما يمكن أن تقدمه المجتمعات الافتراضية كتفاعل بشري عبر الفضاء الإلكتروني في المستقبل من فرص لتطوير السياسات أكثر وحوكمتها.

المبحث الأول: المجتمعات الافتراضية وتعزيز معايير الحوكمة السياسية

Virtual Communities and the Development of Political Governance Standards

عرف مفهوم الحوكمة منذ ظهوره من خلال المحاولات المتزايدة للهيئات الدولية المختلفة لترقية وتطوير العمليات الحكومية ودعم مساعي الدول في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة، لذا سعت كل من منظمة الأمم المتحدة وبرامجها المختلفة كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ومنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD) وغيرهم من العمل على وضع القواعد الأساسية والآليات المناسبة لتطوير الأداء الحكومي وترقية التنمية عبر مختلف الدول خاصة الدول الناشئة أو التي تعاني من مشاكل تنموية. لقد أصبحت الحوكمة من المصطلحات المعاصرة التي شهدت زخم كبير سواء من خلال الأبحاث والدراسات التي تم تقديمها أو من خلال البرامج والسياسات التي تم صنعها وتنفيذها سواء على المستوى الوطني وحتى عبر الوطني، حيث عملت العديد من المنظمات على تطبيق وتفعيل أساسيات ومبادئ الحوكمة التي أهمها تحقيق الشفافية الحكومية ومحاربة الفساد مع تنمية الكفاءة والفعالية السياسية وحماية حقوق الإنسان والحريات، تزامن تطبيق برامج الحكومة مع التطور المزدهر لتكنولوجيا المعلومات والاتصال ما أحدث آثار متميزة بين تلك المبادئ وهو ما سوف يتم معالجته من خلال المبحث.

المطلب الأول: المجتمعات الافتراضية ودورها في تحقيق الشفافية

The Role of Virtual Communities in Achieving Transparency

تعد السياسة العامة جوهر النشاط الحكومي من خلاله تعمل الحكومة على تسيير الموارد وإدارتها بما يتناسب مع المصلحة العامة، ولكن في كثير من الأحيان لا يدرك أصحاب المصلحة والمهتمين بجزئيات تلك العمليات فيحدث مشاكل جراء عدم العلم والغموض الذي يحيط بالعمليات السياسية، وهو ما تحاول الحكومات تجاوزه والعمل على خلق بيئة منفتحة لتخطي أي معوقات يمكن أن تحدث من خلال صنع السياسات العامة في بيئة منغلقة لذلك كانت الشفافية من الحلول الرائدة التي وجب على الحكومات إستغلالها عبر الوسائل والأدوات المناسبة لتفادي أي إكراهات هي في غنى عنها.

أولاً: أدبيات الشفافية الحكومية Government Transparency Literature

تعمل الحكومات عبر شتى الطرق والوسائل لجمع المعلومات والبيانات حول المؤسسات والمواطنين والتي يعتقد المسؤولون الحكوميون أنهم بحاجة لها لضرورات مختلفة كصنع السياسة العامة وإتخاذ القرارات، وبالمقابل فهم لا يعترفون غالباً بضرورة إعلام المواطنين والمؤسسات بجميع الخطط التي يعدونها أو

الإستفسارات التي يقومون بها حتى يعتقدوا أن الوقت مناسب لنشر المعلومات وهو ما يعرف بإتاحة الوصول للمعلومات العامة بصورة مفصلة أو ما يصطلح على تسميته بالشفافية¹.

كمصطلح سياسي يرى "كريستوفر هود Christopher Hood" أن الشفافية تعود على الأقل إلى أواخر القرن الثامن عشر والفيلسوف الإنجليزي "جيريمي بينثام Jeremy Bentham" يتم تعريف الشفافية ضمن الإطار المعياري والوصفي، فمن الناحية المعيارية "الشفافية حق وقدرة المواطنين والمنظمات حيثما كان ذلك مناسباً في الوصول إلى المعلومات الحكومية وبيانات نشاط الحكومة وعملها"².

كما تعد الشفافية من الجانب المعياري عنصراً رئيسياً في الحوكمة يعني أن القرارات المتخذة يتم تنفيذها بناءً على قواعد وأنظمة منصوص عليها بوضوح ومعروفة لجميع أصحاب المصلحة، وهذا يتطلب أن تتفاعل المؤسسات في القطاعين العام والخاص بما في ذلك منظمات المجتمع المدني مع المواطنين بطريقة تساهم في تحقيق الحكم الرشيد³، كما تعتبر الشفافية مبدأً أساسياً من مبادئ الديمقراطية يختلف تمثلاتها وتعبير "نوربرتو بوبيو Norberto Bobbio" فإنه لا يمكن تعريف النظام الذي لا يتم فيه إعلام المواطنين بشكل سريع وصحيح بقرارات وإجراءات السلطات العامة بأنه نظام ديمقراطي⁴.

معياريًا تعد الشفافية مبدأً مهم في تكوين قضايا سياسية رئيسية كالديمقراطية والحكم الديمقراطي، كون الشفافية تدعم عمليات المشاركة وتقوي علاقة الثقة بين الحكومات/المسؤولين الحكوميين والمواطنين والمؤسسات الخاصة، كما تعد الشفافية من ركائز الحوكمة أو الحكم الرشيد والذي يعمل على تطوير آليات ووسائل تطبيق الشفافية بصورة متزايدة ومقبولة لتوضيح ديناميكية عمل الحكومة والمسؤولين من جهة وتقليص العمليات الحكومية غير القانونية والتي تسمى بالفساد الحكومي، وبعبارة أخرى فالشفافية معيار يوضح مدى صدق الحكومة ومكوناتها مع الفواعل الوطنية وحتى عبر الوطنية في بناء ثقة متبادلة وتجنب الممارسات التي تندرج ضمن الفساد الحكومي.

¹- Michael W. Hill, *The Impact of Information on Society: An Examination of Its Nature, Value and Usage*, 2nd Ed. (Germany: De Gruyter Saur, 2005) P.190.

²- Frank Bannister and Regina Connolly, "The Trouble with Transparency: A Critical Review of Openness in E-Government," *Policy & Internet*, Vol.03, Iss.01 (February 2011) P.05.

³- Stephen M. Mutula, "A Model for Building Trust in E-Government," in *Frameworks for ICT Policy: Government, Social and Legal Issues*, ed. Esharenana E. Adomi (Hershey: Information Science Reference, 2010) P.16.

⁴- Arianna Vendaschi, "Transparency and Accountability versus Secrecy in Intelligence Operations: An Italian Case Study," in *Accountability and the Law: Rights, Authority and Transparency of Public Power*, ed. Piotr Mikuli and Grzegorz Kuca (London: Routledge, 2021) P.80.

ومن خلال التعريف الوصفي لمصطلح الشفافية والتي تعني جعل الشيء مرئياً بدلاً من إخفاء، تكون الشفافية عموماً مصحوبة بالإعتقاد أنها تكشف الأشياء السيئة وتساعد على إكتشاف المنظمات والوحدات الفرعية والمديرين الجيدين¹، كما عبرت "فرانشيسكا سجرò Francesca Sgrò" أن الشفافية هي إمكانية الوصول الكامل إلى المعلومات حول المنظمة ونشاط السلطة العامة، وذلك يهدف إلى تعزيز الرقابة على نطاق واسع في تنفيذ الوظائف المؤسسية وإستخدام الموارد والإمكانات العامة².

تسعى ممارسة الشفافية لمطالبة المسؤولين السياسيين والبيروقراطيين أن يشرحوا تصرفاتهم في المنتديات العامة المنتظمة وجلسات الإستماع والمراجعات الدورية، وهذا يتطلب تدفق المعلومات من خلال وسائل الإعلام مع وجود مؤسسات ديمقراطية يمكنها التحقق من أعمالهم وتقييمها، فمن خلال الشفافية يمكن تحميلهم المسؤولية عن سلوكياتهم المرتبطة بالشؤون العامة وفقاً للقواعد والأعراف والقوانين³.

وفي الجانب الوصفي تعد الشفافية مجموع المعلومات والبيانات التي تنشرها الهيئات والمسؤولين الحكوميين حول مختلف النشاطات والقضايا العامة، وتوضيح الإجراءات والتفاصيل الخاصة بمختلف الخدمات والمعاملات الحكومية للفواعل التي تحتاجها بالقدر الكافي لهم بسلاسة وإستمرارية وبعبارة أخرى فالشفافية تكمن في تمكين أصحاب المصلحة (المواطنين، مؤسسات خاصة...) من الإطلاع على جميع المعلومات ومراحل تطور معاملاتهم ومصالحهم وطرق معالجة الملفات والخدمات، وهو ما يسهل على المواطنين بصورة خاصة من التعامل مع مختلف المؤسسات الحكومية والإستفادة من الخدمات العامة بصورة جيدة ودون عوائق وعقبات، كما تعمل الشفافية على كشف التلاعبات التي يقوم بها بعض المسؤولين الحكوميين ومحاربة ممارسات الفساد بكل أنواعه وأشكاله.

يتم صنع السياسات في مجموعة متنوعة من الهيئات العامة عبر جميع فروع ومستويات الحكومة، وبالتالي فإن الشفافية بالنسبة لصناع السياسات أو صناع القرار أمر جد ضروري بغض النظر عن مكان وجود صناع السياسات، ليس من السهل تنفيذ هذا المبدأ عملياً نظراً لإختلاف الأنظمة السياسية

¹- Francisco J. Alcaraz-Quiles et al., "E-Government Implementation: Transparency, Accessib and Usability of Government Websites," in *International E-Government Development*, ed. Laura A. Muñoz and Manuel P. R.Bolívar (Switzerland: Palgrave Macmillan, 2018) P.293.

²- Francesca Sgrò, "Transparency and Accountability of the Italian Public Administration in the Context of Public Procurement," in *Accountability and the Law*, ed. Piotr Mikuli and Grzegorz Kuca (London: Routledge, 2021) P.176.

³- Göktuğ Morçöl, *Complex Governance Networks: Foundational Concepts and Practical Implications* (New York: Routledge, 2023) P.144.

وممارساتها، وتفاوت مستويات الإستقلالية بين فروع ومستويات الحكومة ونتيجة لذلك فإن المعلومات عن المسؤولين الحكوميين تملّز من دولة لأخرى¹.

نتداخل الشفافية مع مجموعة من المفاهيم كالثقة والخصوصية/السرية، حيث يمكن أن تنتج الشفافية المطلقة أحيانا آثار جانبية في السياسات العامة لا سيما في المجالات التي تعمل بمعلومات حساسة كمواضيع مثل الدفاع الوطني والأمن القومي²، حيث تمتلك كل دولة مجموعة من المواضيع التي تندرج ضمن إطار السرية لا يمكن أن يطلع عليها إلا المسؤولون المباشرون، وتسليط الضوء عليها وإظهارها للعامة يؤدي إلى مخاطر تهدد إستقرار الدولة، وهو ما يجعل السلطات الحكومية تتعاطى مع تلك القضايا والمسائل بحرص وسرية شديدين وهو أمر مفهوم ومعقول.

لكن في المقابل وفي بعض الدول أو معظمها يتم إخفاء المعلومات عن المواطنين في مواضيع وملفات كبيرة بحجة الأمن القومي والسرية وغيرها من المبررات التي تكون غالبا لتغطية أخطاء المسؤولين الحكوميين أو فسادهم أو حتى تفادي الإحراج أمام مواطنيها أو فواعل عبر الوطنية، أو يتم إخفاء البيانات حول قضايا فشل حكومي ذريع في صنع السياسة العامة أو قضايا يعلم المسؤولون أنها لا ترضي المواطنين أو أصحاب المصلحة أو هيئات ومؤسسات معينة، ومع إستمرار المسؤولين في إخفاء المعلومات وإدراجها ضمن بنود السرية ومنها تبدأ ثقة المواطنين والمؤسسات في الحكومة ومسئولها بالتناقص والإنعدام. أنتج موضوع الشفافية فريقين من المحللين هما "المتفائلين بالشفافية والمتشائمين بشأن الشفافية"، فيرى الفريق الأول أن إدخال تدابير مثل قوانين الشفافية لدى الهيئات العامة يعزز "ثقافة الإنفتاح" لدى المسؤولين والمؤسسات الحكومية والتي بدورها لها تأثير إيجابي على الثقة، حيث يرى "وورثي Worthy" و"جرمليخويسن Grimmelikhuijsen" أن هذا الافتراض الأساسي مبني على الحجة القائلة بأن "الشفافية تساعد الناس على أن يصبحوا أكثر دراية بالحكومة وتقربهم من بعضهم البعض وتخلق التفاهم، كما تدعم الثقة في الحكومة ومؤسساتها³.

أما الفريق الثاني فيرى أن الشفافية لا تعمل على بناء الثقة، بل يجادلون بأنها قد تؤدي في الواقع إلى تآكل الثقة، وبتعبير "أونيل O'Neill" فالشفافية تتطلب الإفصاح أو النشر ولكنها لا تتطلب التواصل

¹- OECD, *Lobbying in the 21st Century: Transparency, Integrity and Access*, Vol.03 (Paris: OECD Publishing, 2021) P.31.

²- Karina Furtado Rodrigues, "Unveiling the Concept of Transparency: Its Limits, Varieties and the Creation of a Typology," *Cadernos EBAPE.BR*, Vol.18, Iss.02 (June 2020) P.239.

³- Ian Stafford et al., *Analysing the Trust-Transparency Nexus: Multi-level Governance in the UK, France and Germany* (Bristol: Policy Press, 2022) P.34.

الفعال مع أي جمهور، وبالتالي ومن غير المستغرب إلى حد ما أن الأفراد غير القادرين على فهم المعلومات المنشورة لا يكون لديهم أي أسباب للثقة، كما أن الشفافية تدمر السرية بالتأكيد لكنها قد لا تحد من الخداع والتضليل المتعمد الذي يقوض علاقات الثقة بين الحكام والمحكومين¹.

ثانيا: دعم تكنولوجيا المعلومات والاتصال لممارسات الشفافية الحكومية

ICT Support for Government Transparency Practices

أنتج تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال وعلى غرار القضايا الأخرى نماذج جديدة في تطبيق الشفافية في شئون وقضايا بالسياسة العامة، حيث عززت آليات دعم الشفافية الوصول للمعلومات فيما يتعلق بالقضايا الحكومية العامة لمختلف أصحاب المصلحة، وذلك من خلال:

تسهيل قيام الحكومة بتوفير كميات كبيرة من البيانات والمعلومات وتمكين المواطنين من الاستفادة من المعلومات متى وأينما يختارون مثلا مشاهدة إجتماع هيئة تنفيذية أو تشريعية عبر الانترنت، كما يمكن للمواطنين التواصل مع مسؤولين حكوميين عبر الوسائط الرقمية المتاحة، ينشئ التبادل التراكمي لمشاركة المعلومات بصورة مستمرة وردود الفعل من المواطنين للحكومة ومن الحكومة للمواطنين أحد أهم أسس الحكم التشاركي والتعاوني الحقيقي²، كما تتيح تكنولوجيا المعلومات والاتصال إشراك أصحاب المصلحة والبقاء على اطلاع بالمستجدات الحكومية أولا بأول من خلال مجموعة من الخدمات الإلكترونية من أبرزها خدمة ملخص مكثف للموقع (Rich Site Summary (RSS، والذي يمكن المشترك في الموقع الإلكتروني الحصول على آخر الأخبار والتحديثات عبر البريد الإلكتروني وهو ما يبقى أصحاب المصلحة على دراية واطلاع بما يهمهم.

تزيد الشفافية الرقمية المعاصرة إهتمام الجمهور بالإجراءات والمراحل وتطور الخدمات التي يتلقونها، وكيفيات معالجة مصالحهم من خلال تطبيقات في هواتفهم أو المواقع الإلكترونية الحكومية، كما تشجع سهولة متابعة الخدمات الحكومية أصحاب المصالح على التعمق في معرفة مراحل وإجراءات إنجاز الخدمات العامة، مثلا من خلال البث عن بعد وتبادل المعلومات الرقمية تتمكن مجموعة أوسع من المهتمين الوصول إلى المحاكم ومشاهدة الجلسات عن بعد والإطلاع على التفاصيل المختلفة للقضايا العلنية³.

¹- Ian Stafford et al., Op.Cit, P.34.

²- Nina David et al., "Smart Cities, Transparency, Civic Technology and Reinventing Government," in *Smart Technologies for Smart Governments: Transparency, Efficiency and Organizational Issues*, ed. Manuel Pedro R. Bolívar (Switzerland: Springer, 2018) P.22.

³- Judith Townend and Lucy Welsh, *Observing Justice: Digital Transparency, Openness and Accountability in Criminal Courts* (Bristol: Bristol University Press, 2023) P.89.

يدعم التحول الرقمي قدرات المهتمين للتعرف على التجارب المقارنة في مجال الشفافية وممارستها في النظم السياسية التي تهتم بتسهيل ممارسة مواطنيها لحقهم في الإطلاع على المعلومات الحكومية بطرق سهلة وبسيطة، عبر نجاح تطبيق سياسات الحكومة الذكية والمدن الذكية والإعتماد على آخر تحديثات الأدوات الالكترونية التي تساعد في نجاح تجربة إضفاء الشفافية على العمليات الحكومية، وبالتالي يمكن لأصحاب المصلحة وبعض المسؤولين الحكوميين مطالبة صناع القرار بإعتماد تلك التجارب الناجحة في بلدانهم.

توفر التكنولوجيا وخاصة شبكة الويب العالمية فرصاً لتعزيز الشفافية من خلال رفع المستندات المتنوعة والمعلومات الأخرى على المواقع الالكترونية للإطلاع والتحميل والإسترجاع؛ وفي أبسط أشكالها يمكن إتاحة الوثائق ومقترحات السياسات عبر الانترنت، كما يمكن تصور عملية صنع القرار من خلال جدول زمني ويمكن الإعلان عن الاجتماعات السياسية وبثها على الانترنت، كما يمكن للمهتمين الوصول بسهولة إلى المحاضر والمعلومات المتعلقة بعمليات السياسات والسجلات المفتوحة للمؤسسات العامة والتي توضح للمواطنين ما يجري في تلك المؤسسات، كما توفر البيانات المفتوحة فرص جديدة للتطبيقات المبتكرة التي قد تساعد المواطنين على فهم المجتمع وبالتالي المشاركة بطريقة أكثر فائدة، إن جهود الشفافية تساعد في الحد من الفساد إذا كان المستخدمون قادرين على فهم ومعالجة المعلومات المتوفرة¹.

تدعم التكنولوجيا الالكترونية تطوير الثقافة السياسية للمواطنين في مجال تحسين شفافية القطاع العام من خلال إستخدام المواقع والمنصات الالكترونية لتقريب أجندة القطاع العام وأنشطته من المواطنين وتوفير الأخبار والمعلومات التي يفضلها المواطنون على مواقع الهيئات العامة، كما يتم تشجيع التعبئة الشعبية الإلكترونية بإستخدام التكنولوجيا الإجتماعية، حيث تعتبر إتاحة المعلومات الجيدة العامة للمواطنين ضرورة لتحسين الحكم الراشد في القطاع العام².

ثالثاً: نماذج مساهمة التكنولوجيا في دعم ممارسة الشفافية الحكومية

Technology Models and Support for Government Transparency Practice

أثارت مجموعة من القضايا الرأي العام الوطني وعبر الوطني، وساهمت في ظهور نقاش عام حول الشفافية ومدى تطبيق الحكومة ومسئوليتها لمعايير الشفافية والصدق في عرض القضايا والمسائل العامة على المواطنين وإتاحة المعلومات اللازمة بصورة مستمرة ومعقولة، يمكن أن يتقبل المواطنون إخفاء بعض

¹- Marius Rohde Johannessen and Lasse Berntzen, "The Transparent Smart City," in *In Smart Technologies for Smart Governments: Transparency, Efficiency and Organizational Issues*, ed. Manuel Pedro Rodríguez Bolívar (Switzerland: Springer, 2018) P.68.

²- Enrique Bonsón et al., "Local E-Government 2.0: Social Media and Corporate Transparency in Municipalities," *Government Information Quarterly*, Vol.29, Iss.02 (2012) P.125-126.

المعلومات وعدم الكشف عن عمليات توضع في إطار السرية والأمن القومي، لكن تتجاوز الحكومات للحد المعقول من الإخفاء خاصة عند التضيق على الحقوق الأساسية للمواطنين التي تمنحها لهم الدساتير والقوانين المعمول بها وكسر خصوصياتهم هو ما لا يتقبله المواطنون ومؤسسات المجتمع المدني.

من بين القضايا التي أثارت الكثير من الجدل الدولي هي تسريبات "إدوارد سنودن Edward Snowden" سنة 2013م والتي مست العديد من الدول أهمها الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة (بريطانيا)، ففي الولايات المتحدة أثار تسريب سنودن لكميات هائلة من المعلومات المتعلقة بممارسات المراقبة الحكومية جدلاً حاداً حول مدى وأساليب وسرية المراقبة، رداً على الغضب الشعبي دافع الرئيس "باراك أوباما" في البداية على أهمية المراقبة في إجراءات مكافحة الإرهاب وضمان أمن البلاد مع التقليل من تكاليفها، في أول تصريح له حول ما تم الكشف عنه قال: "لا يمكن أن تتمتع بأمان بنسبة 100%، ثم تتمتع أيضاً بخصوصية بنسبة 100% وبدون أي إزعاج...". ومن أجل السيطرة على السخط الجماهيري عملت إدارة الرئيس أوباما على القيام بتحقيق أكد الحاجة لصلاحيات المراقبة لإحباط العمليات الإرهابية لكنها أوصت بمقترحات لوضع بعض القيود على المراقبة الحكومية وزيادة شفافيته وبعبارة أخرى فالمراقبة التي حدثت كانت غير قانونية لكنها ضرورية من أجل الأمن القومي وهي الشماعة التي دائماً ما تعلق عليها مثل هذه المواضيع، وإستجابة للمخاوف الجديدة تم إصدار قانون جديد "قانون الحرية في الولايات المتحدة" الذي يهدف لتقييد جمع البيانات بكميات كبيرة وتعزيز شفافية ممارسة المراقبة فهو إستجابة الإصلاح التشريعي لما كشف عنه سنودن في الولايات المتحدة¹.

كما كشفت تسريبات سنودن عن تورط مقر الإتصالات الحكومية البريطانية في ممارسات المراقبة الجماعية، بدأ نقاش حول الأساس القانوني لجمع البيانات بكميات كبيرة وإستخدامها وسياسات الإحتفاظ بها في المملكة المتحدة، شكلت معلومات سنودن حول الممارسات الحكومية السرية والعلاقات بين وكالة الأمن القومي ومقر الإتصالات الحكومية البريطانية إطاراً لنقاش عام وبيئة سياسية أصبحت فيها إعادة النظر في تشريعات جمع البيانات ضرورية، وخلصت المراجعات إلى أن بعض الممارسات التي تم الكشف عنها لوكالات الإستخبارات البريطانية ليست لها أي أساس قانوني على الإطلاق بموجب التشريعات الحالية، قررت الحكومة إصدار تشريع جديد لتوفير أساس قانوني لممارسات المراقبة المستمرة،

¹- Lora Viola, "The Limits of Transparency as a Tool for Regulating Surveillance: A Comparative Study of the United States, UK, and Germany," in *Trust and Transparency in an Age of Surveillance*, ed. Lora Viola and Paweł Laidler (London: Routledge, 2021) P.30.

وبين عامي 2013 و2014م، تم تقديم قانون صلاحيات التحقيق (IPA) تم تشريعه ليصبح قانوناً ساري المفعول بداية من نوفمبر 2016م¹.

وفي ما يتعلق بظهور وانتشار فيروس كورونا كوفيد-19 منذ الثلاثي الأول لسنة 2020م، "الذي تم التطرق له في الفصل الثاني"، ولكن من خلال قضية الشفافية فقد أكدت التجربة أن التعامل مع الجائحة التي اجتازت الحدود الوطنية وعملت على تغيير الكثير من مجريات الأحداث الوطنية وعبر الوطنية، وغيرت مسارات صنع السياسة العامة في كل دول العالم، وقد تم ملاحظة الفرق بين الحكومات التي إنتهجت الشفافية في التعامل مع الجائحة وإعلان الأرقام الحقيقية وتقديم المعلومات الكافية في تعامل الأفراد مع الوباء والتعامل مع المصابين وغير المصابين وتلقي العلاج والوفيات وغيرها من الإجراءات والإحترازاات سواء للمصابين أو الأشخاص الذين تم شفاءهم أو الذين لم يصابوا بالوباء.

عمل الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب" على الإستهتار بالوباء وإخفاء الإصابات التي بدأت تتزايد في البداية وهو ما كلف الولايات المتحدة فاتورة ضخمة من المصابين والوفيات رغم تطور القطاع الصحي، الأمر الذي أجبر الإدارة الأمريكية على تغيير نهجها في التعامل مع الوباء وإعلان حالة الطوارئ وبدأ تنفيذ الإحترازاات في الولايات، وفي نفس سيناريو ترامب فقد إستهزئ رئيس الوزراء السابق لإنجلترا "بوريس جونسون" بالوباء وأكد أنه تهويل إعلامي وهو ما كلف إنجلترا آلاف الوفيات والمصابين مما إضطرت الحكومة لتغيير وجهة نظرها والتعامل بحزم مع الوباء، وعلى عكس تلك الدول فقد عملت دول كثيرة مثل فنلندا وألمانيا والسعودية والجزائر وغيرهم على التعامل بحزم وجدية مع الوباء منذ بداية إنتشاره في الثلاثي الأول من سنة 2020م، حيث عبرت المستشارة الألمانية آنذاك "أنجيلا ميركل" بأن فايروس كوفيد-19 أكبر تحدي وطني منذ الحرب العالمية الثانية، ووصفت رئيسة الوزراء الفنلندية وقتها "سانا مارين" الفيروس بأنه خطير بشكل إستثنائي على الصحة والرفاهية والإقتصاد الفنلندي وهو الأمر الذي ساعد على تجاوز مشاكل كانت ممكن أن تحدث لو لم يتم التعامل مع الجائحة بصرامة وحزم².

كما شهدت قضية الكشف عن الإحتيال في الرعاية الإجتماعية في هولندا ضجة كبيرة، تم إعتقاد نظام الكشف عن الإحتيال في الرعاية الإجتماعية الهولندي (System Risico Indicatie (SyRI، من قبل الحكومة الهولندية كنظام رقمي مصمم للكشف عن الإحتيال في مجال الرعاية الإجتماعية،

¹- Lora Viola, Op.Cit, P.33.

²- Allan McConnell and Alastair Stark, "Understanding Policy Responses to COVID-19: The Stars Haven't Fallen from the Sky for Scholars of Public Policy," *Journal of European Public Policy* Vol.28, Iss.08 (August 2021) P.p.1115–1130.

وإستخدمت بيانات شخصية من مصادر مختلفة وزُعم أنها كشفت عن عمليات إحتيال في عام 2018م، شكلت ست منظمات تحالفاً لمقاواة الحكومة الهولندية بشأن النظام والذي تبين أنه غامض للغاية ويفتقر إلى الشفافية، ويجمع الكثير من البيانات حيث كانت أغراض البيانات غير واضحة وبحلول عام 2020م قررت محكمة هولندية أن النظام غير قانوني لأنه لا يتوافق مع الحق في الخصوصية بموجب الإتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان¹.

المطلب الثاني: مكانة المجتمعات الافتراضية في مكافحة الفساد

The Role of Virtual Communities in Anti-Corruption

يعد الفساد من الممارسات الخطيرة خاصة إذا تعلق الأمر بالفساد الحكومي وما يترتب عنه من مشاكل وعوائق لتحقيق التنمية المجتمعية وكذلك فشل تحقيق المصلحة العامة التي تهدف لتحقيقها السياسات العامة في الدولة، لذا تسعى المؤسسات عبر وطنية والمؤسسات الحكومية لتوحيد الجهود لمحاربة الفساد بكل أشكاله وخصوصا الفساد في المجال الحكومي نظرا للأضرار والإضطرابات التي يمكن أن يحدثها الفساد في الدولة، حيث يسعى أصحاب المصلحة بمكوناتهم لتطوير وسائل وأدوات محاربة الفساد والتي من ضمنها تكنولوجيا المعلومات والإتصال ومدى مساهمتها في الحد من الفساد ومكافحته.

أولاً: مكافحة الفساد Anti-Corruption

1- تعريف الفساد:

عرف "صامويل هنتنغتون Samuel Huntington" الفساد بأنه "سلوك الموظفين العموميين الذي يخرج عن المعايير المقبولة من أجل خدمة الغايات الخاصة"²، كما يعتبر "روبيرت كليتغارد Robert Klitgaard" أن الفساد ينتج عن إحتكار للسلطة يضاف له السلطة التقديرية ونقص في المساءلة وبعبارة أخرى "الفساد = سلطة الإحتكار + السلطة التقديرية - المساءلة" ولهذا فأى مبادرة تنطوي على مكافحة الفساد يجب تقليل إستخدام النظام السياسي والإداري للإحتكار وتركيز السلطة، وتنظيم السلطة التقديرية الرسمية مع تعزيز عمليات المساءلة³.

¹- Toju Duke, *Building Responsible AI Algorithms: A Framework for Transparency, Fairness, Safety, Privacy, and Robustness* (Berkeley: Apress, 2023) P.13.

²- Zlatko J. Kovacic, "A Brave New E-World? An Exploratory Analysis of Worldwide E-Government Readiness, Level of Democracy, Corruption and Globalization," in *Electronic Government: Concepts, Methodologies, Tools, and Applications*, ed. Ari-Veikko Anttiroiko (Hershey: IGI Global, 2008) P.3707.

³- Herwig Ostermann and Roland Staudinger, "Corruption Transparency and E-Government," in *Electronic Government: Concepts, Methodologies, Tools, and Applications*, ed. Ari-Veikko Anttiroiko (Hershey: IGI Global, 2008) P.272-273.

فالفساد هو استخدام الموظفين العموميين لصلاحياتهم ومسئولياتهم ضمن الأطر القانونية أو غير القانونية بغية تحصيل مقابل مادي أو غير مادي والإستفادة الشخصية من مناصبهم مع تفضيل المصالح الخاصة بدلا من المصلحة العامة، يعد الفساد من المشاكل الكبرى التي تعاني منها النظم السياسية في العالم فهي تشكل تهديد ظرفي وإستراتيجي للنظام السياسي إقتصاديا سياسيا وإجتماعيا وثقافيا وأمنيا وغيرها. في العمليات الحكومية نجد غالبا نوعين من الموظفين الفاسدين الأول لا يقدر على تلبية متطلبات الحياة الأساسية من خلال راتبه، أما النوع الثاني فهم الموظفون الذين يوفر لهم الراتب أساسيات العيش لكنهم يمارسون نشاطات الفساد من أجل تكوين ثروات أو زيادة مقدراتهم لأغراض مختلفة لإعتلاء مناصب أو السيطرة على مجال معين أو قطاع حكومي وإكتساب نفوذ أكبر وحتى العيش في رفاهية، فهؤلاء يشكلون الخطر الأكبر على إستقرار النظام السياسي وبقائه لذا وجب العمل على إيقافهم. يمكن أن نصور الفساد على أنه سرطان يتوزع في جسم الدولة ما لم يتم كشفه في الوقت المناسب والتعامل معه فإنه سيهدم الدولة عاجلا أو آجلا، لذا فقد دأبت الهيئات الحكومية وغير الحكومية الوطنية وعبر الوطنية عبر دراسة هذه الظاهرة بدقة ومحاولة إيجاد حلول وصنع سياسات تعمل على محاربة/ مكافحة الفساد لإنهائه كليا أو تقليل من خطورته قدر الإمكان.

2- مكافحة الفساد:

تعد مكافحة الفساد نشاط معقد تشترك فيه كل المكونات والمؤسسات الحكومية واللاحكومية الوطنية وعبر الوطنية تعمل من خلالها على تنفيذ برامج وخطط وسياسات تعالج جزء من الفساد في الدولة أو بصورة كلية، حيث يمكن أن تعمل مؤسسات المجتمع المدني منفردة أو المؤسسات الحكومية بصورة عامة أو مؤسسات متخصصة في مكافحة الفساد بكل أنواعه وأشكاله. تعمل الهيئات الحكومية بصورة فردية أو من خلال التعاقد على إنشاء آليات لمحاربة الفساد وبرامج وسياسات، مع إجراء دراسات وإصدار تقارير سنوية أو فصلية تقدم إحصائيات وأو سبر للآراء وإحصائيات عن مؤشرات خاصة بالفساد و/أو مكافحة الفساد لمجموعة من الدول، لقد أصبح الآن من الواضح أن مكافحة الفساد هو "أمر جيد" لدرجة أنه تم دمجها بشكل مباشر أو غير مباشر في جميع خطابات السياسة العامة الوطنية والدولية¹.

¹- Dan Hough, *Corruption, Anti-Corruption and Governance* (London: Palgrave Macmillan, 2013) P.20.

لقد قامت المنظمات غير الحكومية (NGOs) مثل منظمة الشفافية الدولية بعمل مهم في رفع مستوى الوعي، لكن بيئة السياسة الدولية تم تشكيلها بشكل أساسي من قبل منظمات التمويل الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وكذلك الأمم المتحدة (UN) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ومجلس أوروبا (CoE) والاتحاد الأوروبي (EU) وغيرهم، فهم يعملون على إنشاء برامج وسياسات لمكافحة الفساد ودعم الشفافية الحكومية على المستوى الوطني والدولي¹.

يقسم الباحثون طرق تنفيذ عمليات وسياسات محاربة الفساد إلى قسمين، أولاً مكافحة الفساد من أعلى إلى أسفل وذلك من خلال القيادة السياسية العليا في الحكومة التي تنظم خطط وسياسات خاصة بمكافحة الفساد أو الدعم القوي للسياسات الموجودة من قبل، وذلك من خلال الحملات رفيعة المستوى والتي تتضمن تشريعات جديدة، وإدخال مؤسسات جديدة، وفي نهاية المطاف إعتقال شخصيات بارزة من السياسيين الفاسدين وغيرها من الإجراءات الحازمة والقوية².

ثانياً نهج محاولات مكافحة الفساد من الأسفل للأعلى حيث تعد طبيعة وتأثير إصلاحات مكافحة الفساد من القاعدة إلى القمة مختلفة تماماً عن تلك التي تم تأسيسها في الهيئات الحكومية العليا، فتتشكل تنظيمات مجتمع مدني أو تشكيلات حكومية و/أو غير حكومية تعمل على الضغط بمختلف الأساليب والآليات لتحرك السلطات المكلفة وخاصة السلطات القضائية والتنفيذية في العمل على إستئصال عناصر أو مسئولين كبار بسبب شبهات الفساد أو على الأقل فتح تحقيقات حقيقية لمعرفة حقيقة المسئولين الفاسدين من عدمه وإتخاذ الإجراءات اللازمة³.

ثانياً: الآليات التي أتاحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمحاربة الفساد

Examples of Electronic Anti-Corruption Policies

أنتج التطور التكنولوجي مجموعة من الأدوات التي ساهمت في دعم سياسات محاربة الفساد والقضاء عليه، وقد عرفت هذه الأدوات تطور في الإستخدام وظهور إصدارات جديدة تتماشى مع التطور التكنولوجي وهو ما جعلها تطوّر أدائها في محاربة الفساد، ومن بين تلك الأدوات:

1. تبادل المعلومات بين الحكومة والمواطن (G2C):

تعمل تكنولوجيا المعلومات والاتصال على تعزيز الحد من الفساد والتقليل من أنشطته وتحسين الإتصال بين المواطنين وموظفي القطاع العام، والسماح للمواطن بمتابعة الأنشطة والإجراءات الحكومية

¹- Dan Hough, Op.Cit, P.20.

²- Ibid, P.56.

³- Ibid, P.60.

ومراقبة الموظفين العاميين، ونتيجة لذلك أصبح بوسع عامة الناس والمنظمات غير الحكومية والباحثين والسياسيين تتبع قرارات وتصرفات موظفي الحكومة المتعلقة بالفساد مع القيام بالإبلاغ أو متابعة الفاسدين ضمن الأطر والقوانين المعمول بها¹.

2. بناء الوعي العام بضرورة محاربة الفساد:

تؤدي التغطية الإعلامية واسعة النطاق لقضايا الفساد بفضل الانترنت وشبكات التواصل الاجتماعي إلى بناء وعي عام بجرائم الفساد وتجميع الدعم الشعبي لتقوية آليات مكافحة الفساد، كما يساعد الوعي على محاربة شتى أنواع الفساد سواء عبر الرشاوى والهدايا التي تقدم للموظفين للإستفادة من الخدمات العامة، وحتى الفساد في الصفقات والعمليات الحكومية التي تكون غالبا بمبالغ ضخمة كما تعمل الوسائل الالكترونية على حشد الدعم العام لمحكمة الشخصيات البارزة في قضايا الفساد، وزيادة الضغط العام لإتهام المجرمين والقضاء على الفساد أو التقليل من تبعاته².

3. العمل على تطبيق الرقابة الداخلية في المؤسسات الحكومية (G2G):

أظهرت تكنولوجيا الرقابة قدرا كبيرا في الحد من الفساد، وعلى وجه الخصوص يمكن للتكنولوجيا تحسين فعالية الرقابة الإدارية والداخلية التي تكشف السلوك المتعلق بالفساد بالإضافة إلى دعم الشفافية والمساءلة عبر جميع مستويات، وخلصت دراسة أجراها "توماس أندرسون Thomas Andersen" إلى أنه يمكن الحد من الفساد بشكل كبير من خلال تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال، حتى بعد السيطرة على أي نزعة للحكومات الفاسدة لأن تكون أكثر أو أقل عدوانية في تبني مبادرات الحكومة الإلكترونية فإن التحليل التجريبي المقدم في دراسة أندرسون تدعم الرأي القائل أن الحكومة الإلكترونية هي أداة مفيدة في مجال مكافحة الفساد والحد منه³.

4. المراقبة المستمرة والدائمة للموظفين والمواطنين:

أتاحت تكنولوجيا المعلومات والاتصال إمكانيات متطورة مثل مراقبة المكالمات الهاتفية وأنظمة تحديد المواقع العالمية وكاميرات المراقبة وأجهزة الإستشعار لالتقاط البيانات بشكل مخفي دون تدخل

¹- Darusalam Darusalam et al., "The Influence of ICT on the Control of Corruption: A Study Using Panel Data From ASEAN Countries," *International Journal of Public Administration in the Digital Age*, Vol.08, Iss.01 (January-March 2021) P.19.

²- Anol Bhattacharjee and Utkarsh Shrivastava, "The Effects of ICT Use and ICT Laws on Corruption: A General Deterrence Theory Perspective," *Government Information Quarterly*, Vol.35, Iss.04 (October 2018) P.03.

³- Darusalam et al., Op.Cit, P.19.

- See: Thomas B. Andersen, "E-Government as an Anti-corruption Strategy", *Information Economics and Policy*, Vol.21, Iss.03, (2009) P.210.

بشري، ومراقبة تدفق المعلومات والأموال بين مختلف الأطراف مثلاً تسجل بطاقات الوصول الرقمية أوقات دخول الموظفين وخروجهم من أماكن العمل، كما تقوم سجلات قاعدة البيانات بمراقبة وصول الموظفين إلى قواعد البيانات والتطبيقات التنظيمية وتعديلها ويستخدم الصحفيون الإيستقصائيون كاميرات مخفية لتسجيل المسؤولين الحكوميين وهم يقبلون الرشاوى، وحتى المواطنون العاديون يستخدمون الهواتف الذكية لتسجيل حالات إضطهاد الشرطة للمواطنين، توفر أدوات المراقبة وسيلة لالتقاط البيانات اللازمة لبناء قضية فساد متكاملة ضد المتهمين والمشتبه بهم¹، كما تجعل وسائل المراقبة من الموظفين وحتى المسؤولين أكثر حذر في أداء أعمالهم وتشعرهم المراقبة بأن أي خطأ أو ممارسة للفساد ممكن أن يتم التعرف عليها في نفس الوقت بسرعة وفي أقرب وقت.

5. مواقع التواصل الاجتماعي كمنصات لمحاربة الفساد:

أدى توفر المعلومات عبر منصات التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وتويتر (X) ويوتيوب وغيرهم لظهور المحتوى الذي ينتجه المستخدمون مثل المدونات الشخصية إلى تعزيز قدرة المواطنين على التواصل والتنظيم الذاتي، إن حركات المواطنين عبر المنصات الاجتماعية أو ما سمي بالحركات الاجتماعية في عصر الانترنت، هي ظاهرة عالمية وتعمل بمثابة ضابط وتوازن في صلاحيات الحكومة، لقد خرج الملايين من المواطنين إلى شوارع ساو باولو ومانيتا ومدريد وبانكوك، مطالبين بالحكم الرشيد ووضع حد للفساد، كما أطاح المتظاهرون بالحكومات الإستبدادية في العديد من الدول العربية بما في ذلك تونس ومصر وليبيا وغيرهم²، وبهذا فقد أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي نشطة من خلال عملها على إنشاء آليات لتقصي الفساد ومحاربه والدفاع عن مقدرات دولهم والمساعدة على تطوير صنع السياسات العامة التي تراعي الحفاظ على المال العام ومحاربة مختلف النشاطات المندرجة ضمن ممارسات الفساد.

6. استخدام الذكاء الاصطناعي (AI) وأترنت الأشياء (IoT) في محاربة الفساد:

أنتج التطور المتزايد لتكنولوجيا المعلومات والإنصال ظهور الكثير من الوسائل والآليات التي تم دمجها في مختلف القضايا والمجالات ومن ضمنها الذكاء الاصطناعي وأترنت الأشياء فالذكاء الاصطناعي يقوم بجمع المعلومات ومعالجتها بصورة تلقائية كما يقدم للجهاز الالكتروني ما يجب البحث عنه، كما يقوم بإستخلاص أنماط لا يراها البشر بشكل مباشر وينظر إليه بإعتباره دعماً للقرار بالنسبة للبشر، كما تقوم أدوات الذكاء الاصطناعي بالمساعدة على إكتشاف العمليات الشاذة أو غير المعتادة في القطاع العام

¹- Anol Bhattacharjee and Utkarsh Shrivastava, Op.Cit, P.03.

²- Petros Iosifidis and Mark Wheeler, *Public Spheres and Mediated Social Networks in the Western Context and Beyond* (London: Palgrave Macmillan, 2016) P.19.

والإبلاغ عنها للجهات المكلفة، تعمل الرقنة وإستخدام ميزات الذكاء الاصطناعي على الإسهام في محاربة الفساد والقضاء عليه بصورة سريعة ودقيقة¹.

كما أتاح الجمع بين تقنيات الأقمار الصناعية والدوائر التلفزيونية المغلقة وأجهزة تتبع نظام تحديد المواقع العالمي (GPS) للمركبات أو تحديد ترددات الراديو (RFID) وغيرهم بالإضافة للشبكات عبر الانترنت فرصاً لتوسيع نطاق التأثير في مجالات مثل إدارة الممتلكات العامة/البنية التحتية وتوفير الخدمات العامة (مثلا العدادات الذكية للمياه والكهرباء)، كما يمكن إستخدام تكنولوجيا أنترنت الأشياء لتتبع الموارد العامة للسيطرة على الإستخدام غير المشروع للأصول الحكومية (مثلا إستخدام المركبات الرسمية في المصلحة الخاصة) أو تحسين إستغلال المال العام من خلال إستخدام تتبع الأصول البطاقات الالكترونية أو تحديد رمز الإستجابة السريعة لإكتشاف ممارسات الفساد أو تتبعها².

بالرغم من أهمية الوسائط التكنولوجية وحسن إستخدامها في مكافحة الفساد والحد منه، إلا أن القاعدة الأساسية والرئيسية لمحاربة الفساد هو الإرادة الحقيقية للقيادة السياسية والمسؤولين في المناصب العليا في الدولة هي منطلق تحديد نجاح سياسات محاربة الفساد على المدى الطويل، يتطلب هذا النهج تركيزاً قوياً على القيادة والنزاهة والدعم الشعبي لتلك المبادرات كما يجب أن تكون عمليات مكافحة الفساد متواصلة ومستمرة من جانب الوكالات المرخصة، ودعم المسؤولين العموميين يساعد على تضافر الجهود مع الأدوات التكنولوجية لمحاربة الفساد طويل الأمد ويحتاج هذا الإجراء للدعم بالميزانيات الكافية والتدريب وإستقلالية وكالات مكافحة الفساد من أجل إنشاء أطر التكامل وإستدامتها³.

ثالثاً: نماذج من السياسات الالكترونية لمكافحة الفساد

Examples of Electronic Anti-Corruption Policies

تعددت وتباينت التجارب الرقمية التي نُفذت في العديد من دول العالم لمكافحة الفساد والحد منه من خلال خصائص وإمكانيات كل دولة وقدرات المسؤولين والمؤسسات السياسية على إطلاق مبادرات قيمة للحد من الفساد في القطاع الحكومي، حيث يمكننا ذكر بعض التجارب المقارنة الرائدة على سبيل الذكر لا الحصر:

¹- International Bank for Reconstruction and Development, "Enhancing Government Effectiveness and Transparency: The Fight Against Corruption," *Global Report* (Kuala Lumpur, 2020) P.209.

²- International Bank for Reconstruction and Development, Op.Cit, P.211.

³- Ali Farazmand, *Global Encyclopedia of Public Administration, Public Policy, and Governance*, ed. Ali Farazmand (Cham: Springer, 2018) P.3341.

في الولايات المتحدة أنشأت الإدارة الرئاسية مواقع تسمح بالوصول إلى بيانات النفقات الحكومية والأموال العامة وصناديق تكنولوجيا المعلومات والتي تهدف إلى تعزيز المراقبة العامة للإنفاق الحكومي من أجل تحديد المشاريع المهددة والقضاء عليها حيث تملك عدد من حكومات الولايات في الولايات المتحدة مواقع مماثلة للجمهور لمراقبة الإنفاق الحكومي فيما يتعلق بالإهدار والإحتيال، تسمح العديد من مواقع الويب الحكومية الأمريكية بتتبع المعاملات بحيث يكون من الممكن تتبع التقدم المحرز في الطلبات والتطبيقات و/أو الخدمات/الموارد الحكومية الأخرى، مثلاً تسمح دائرة الجمارك والهجرة الأمريكية (USCIS) للمهاجرين بتتبع طلبات الهجرة الخاصة بهم، بينما تتيح وزارة الخارجية الأمريكية لطالبي جوازات السفر متابعة التقدم المحرز في طلبات جوازات السفر الخاصة بهم، تتيح هذه الميزات لمجموعة واسعة من المستخدمين (أي المواطنين والمقيمين والمهاجرين) التحقق من التقدم المحرز في خدماتهم الحكومية، وضمان الكفاءة وتوفير أطر زمنية معقولة لمعالجة مختلف الوثائق والخدمات والموارد وهو الأمر الذي يقلل من معدلات طلب وتلقى الرشاوى التي يمكن أن يطلبها الموظفون الحكوميون¹.

قامت بعض الدول في آسيا بإنشاء مبادرات تكنولوجية لمحاربة الفساد، ففي باكستان يتم استخدام الحكومة الإلكترونية في المعاملات الضريبية، أعادت الحكومة هيكلية جميع الأنظمة الضريبية حيث تتمثل الأهداف في تقليل الإتصال المباشر بين موظفي الضرائب والمواطنين لتقليل فرص طلبات الرشاوى، وفي الفلبين أنشأت وزارة الميزانية والإدارة نظاماً للصفقات الإلكترونية لتقديم العطاءات على العقود الحكومية لتجنب تحديد الأسعار وتوفير المساءلة أمام الجمهور، وفي سياق مماثل تم إنشاء نظام للصفقات الإلكترونية للسماح للمواطنين برؤية ومقارنة تكلفة وخدمات العطاءات التي إشتريتها الحكومة، يوفر نظام المشتريات الإلكترونية 500 خدمة خارجية مع أكثر من 6000 مورد، وتشير التقديرات إلى أن هذا النظام يحقق فرق عن النظام التقليدي يبلغ 150 مليون دولار أمريكي سنوياً عن طريق تجنب تثبيت الأسعار أو التضخيم من قبل المسؤولين والمقاولين الفاسدين، ويساهم هذا النظام الجديد بشكل إيجابي في الحد من الفساد ويسمح للشركات الصغيرة بالمشاركة في عملية تقديم العطاءات الحكومية².

في بعض الدول الإفريقية يستخدم العديد من الشباب وسائل التواصل الإجتماعي كمنصة للتعبير عن آرائهم حول الممارسات الفاسدة، يتم حالياً تسخير أدوات مثل فايسبوك وتويتر وغيرها للتحدث علناً

¹- John C. Bertot et al., "Using ICTs to Create a Culture of Transparency: E-Government and Social Media as Openness and Anti-Corruption Tools for Societies," *Government Information Quarterly*, Vol.27, Iss.03 (2010) P.266.

²- Darusalam et al., Op.Cit, P.19.

ضد المسؤولين الحكوميين الفاسدين وكشف فسادهم، وكما أبرزت منظمة الشفافية الدولية أن مشاهير وسائل التواصل الاجتماعي يلعبون أدواراً محورية في مساعدة رسالة مكافحة الفساد على إكتساب المزيد من الزخم، تم نشر حملة #AfricaAgainstCorruption عبر المنصات الاجتماعية للترويج لثقافة مكافحة الفساد، كما تم استخدام أدوات تقنية أخرى لخلق الوعي بين المواطنين مثلاً محاربة الفساد الميزانياتي (BudgIT) أسس المنظمة شابين "أولوسيون أونيجيندي" و"جوزيف أغونبيادي"، تعمل على تمكين المواطنين في نيجيريا وسيراليون وغانا من مكافحة الفساد في المجال العام، وذلك عبر إستخراج البيانات لتنظيم الرسوم البيانية المترابطة التي تساعد المواطنين على فهم أرقام الميزانية وإستجواب السلطات ومحاسبتها، كما قامت بإنشاء أداة تسمى (Tracka) وهي منصة إلكترونية تمكن المواطنين من مشاركة التحديثات مشاريع الميزانية والتنمية في دولهم وهو ما أحدث فرق في محاربة الفساد في الدول الإفريقية¹.

على مستوى بعض دول الإتحاد الأوروبي أنشأت وزارة العدل الليتوانية بوابة إلكترونية للمواطنين للوصول إلى وثائق المحكمة وتحديثات الوضع القضائي، يمكن للمواطنين استخدام البوابة للإبلاغ عن الجرائم ومساعدة الدولة على مكافحة الفساد ومحاكمة الفاسدين، كما أدركت النمسا مزايا كفاءة التقديم الإلكتروني فقدمت حوافز للمحامين لرفع قضايا عبر الانترنت وتسهيل الإجراءات والتقليص من البيروقراطية القضائية وهو ما ساعد المهتمين من تقديم شكاوى وملفات فساد القطاع العام، وفي ميلانو بإيطاليا قامت السلطات بإنشاء خدمة سريعة للمحامين لتقديم نماذج مطبوعة بالبرمجيات، والتي يقوم مكتب المحكمة بمسحها ضوئياً ونقلها لقاعدة البيانات، وساعدت الكفاءة المكتسبة من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تقليل الوقت المستغرق في الإجراءات القضائية وتقديم الأفراد الفاسدين إلى العدالة بسرعة².

أثبتت الدراسات والتجارب المختلفة أن تكنولوجيا المعلومات والاتصال تسهم بشكل مهم في الجهود العالمية لمحاربة الفساد، رغم إستعانة المسؤولين الفاسدين بالتكنولوجيا لإخفاء عمليات الفساد، إلا أن التطور المستمر للتكنولوجيا دائماً ما يحاول الكشف عن تلك الممارسات الأخلاقية والحد منها، تتميز مستويات نجاح التجارب الالكترونية في محاربة الفساد من دولة لأخرى ومن أداة رقمية لأخرى لكن الملاحظ هو أن تلك التكنولوجيا أصبحت جزء من مهم من الجهود والسياسات الرامية للقضاء على الفساد ومحاربته عبر كل الدول وكافة الحكومات.

¹- Arinola S. Bello, "Corruption Among Youths Aged 15–29 Years in Nigeria: Its Impact on Our Future," in *Fighting Corruption in African Contexts: Our Collective Responsibility*, ed. Chris Jones et al., (UK: Cambridge Scholars Publishing, 2020) P.172-173.

²- Anol Bhattacharjee and Utkarsh Shrivastava, Op.Cit, P.04.

المطلب الثالث: المجتمعات الافتراضية ودعم الكفاءة والفعالية السياسية

Virtual Communities and Supporting Political Efficiency and Effectiveness

تسعى الحكومات من خلال عملياتها السياسية لزيادة تطوير قدرات الدولة وخلق الرفاهية وتحقيق تفضيلات المواطنين رغم تعددها واختلافها، كما تدعم الحكومات الديمقراطية المبادرات المختلفة في مجال مشاركة جميع الفواعل في صياغة السياسة العامة وتنفيذها، وهو ما يزيد من فاعلية العمليات الحكومية في إنتاج سياسات متمحوة حول المواطن وتبلي احتياجاته، كما تسعى بدورها لتقسيم الموارد بطرق عادلة تراعي الاختلافات والتمييزات بين المواطنين في الدولة لتحقيق الصالح العام الذي يعد تحقيق لمصالح مجموعات وفئات كبيرة من المواطنين، مما يجعل الحكومة تصل لتحقيق أهدافها عنصريين مهمين هما الكفاءة والفعالية السياسية.

رغم الاختلاف الإصطلاحي للمفهومين في التخصصات العلمية إلا أنها غالبا ما يجتمعان في مفهوم معياري موحد، خاصة ضمن معايير الحوكمة التي طرحها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) الذي يضع الكفاءة والفعالية كأحد المعايير لقياس تطبيق متطلبات الحوكمة¹.

أولا: مفهوم الفعالية والكفاءة السياسية

Concept of Political Effectiveness and Efficiency

عرف تحديد مفهوم الكفاءة والفعالية إختلاف من خلال المفهوم المعياري للمصطلحين أو الإستعمال العلمي لها في السياسة والإقتصاد وعلم النفس وغيرهم، وهو ما أنتج تنوع مفاهيمي لهذين المصطلحين، ولهذا سنتوجه نحو توضيح الكفاءة والفعالية السياسية كمفهوم معياري حيث تعد الكفاءة والفعالية مؤشرا لدرجة تنفيذ متطلبات الديمقراطية التشاركية على مستوى الدول فالفعالية والكفاءة لا تطبق إلا في الدول التي تعمل فيها الحكومات على جعل المواطن كهدف وغاية في تنفيذ سياساتها. يُنظر إلى الكفاءة السياسية من الأسفل للأعلى على أنها حكم الفرد حول قدرته على تنفيذ مسارات معينة بغض النظر عن النتائج المتوقعة، وإمتلاك الفرد لأدوات التأثير في المجال العام من خلال مجموعة من النشاطات السياسية حيث يدرك الفرد بأنه يمتلك قدرات على تنفيذ أعمال سياسية تهدف إلى إحداث تغيير سياسي في المجتمع لذا وجب مشاركتها والإستفادة منها².

¹ - Khandakar Qudrat-I Elahi, "UNDP on Good Governance," *International Journal of Social Economics*, Vol.36, Iss.12 (October 2009) P.1169–1170.

² - Sofia Sohl, *Youths' Political Efficacy: Sources, Effects and Potential for Political Equality* (Örebro: Örebro University, 2014) P.78.

وبتعبير "كامبل أنجوس Campbell Angus" وآخرون أن الفعالية السياسية هي شعور الأفراد بأن النشاط السياسي الفردي الذي يقومون به يمكن أن يكون له تأثير في العمليات السياسية، بعبارة أخرى الفعالية هي إعتقاد المواطنين أن المشاركة في العمليات السياسية مهما كانت متواضعة فهي تحدث فرقا في عمليات صنع السياسة العامة وأن الحكومة تأخذ مجهوداتهم على محمل الجد، وبالتالي فإنه من المفيد أن يؤدي الفرد واجباته لإعتقاده بأن التغيير السياسي والاجتماعي ممكن عبر تضافر الجهود¹.

عموما يمكن أن نعرف الكفاءة والفعالية السياسية على أنها شعور الأفراد بإمتلاكهم للتأثير في صنع السياسة العامة من خلال ممارستهم للنشاطات السياسية بمختلف أشكالها، وإدراكهم أن تلك الآثار يمكن أن تنتج سياسة عامة متناسبة مع تفضيلاتهم، وبعبارة أخرى فالكفاءة والفعالية مفهوم معياري في الحوكمة يقتضي إشراك المواطنين وإدراج تفضيلاتهم سواء البسيطة والمعقدة ضمن السياسة العامة وإشراكهم في صنع وتنفيذ السياسة وبالتالي إدراجهم كشريك في عمليات السياسات بطرق مباشرة أو غير مباشرة.

بسبب الأهمية النظرية للمفهوم فإن قياس الكفاءة الفعالية السياسية أمر مهم، فوجود أفراد فاعلة في المجال السياسي يدعم شرعية الأنظمة السياسية ويجنبها أشكال خيبة الأمل التي تؤدي لتراجع الديمقراطية التشاركية والتفاعل السياسي السلمي، فضلا عن العواقب الأسوأ مثل المشاركة السياسية غير المشروعة أو العنف والحركات الثورية وغيرها من الإكراهات وأشكال النشاط غير الديمقراطي².

أما من الأعلى للأسفل أكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال صياغة مفهوم الحوكمة سنة 1997م على ضرورة تطبيق الحكومات لبرامج خاصة بالنزاهة والكفاءة والاستجابة للشعب على مستوى أجهزتها، مع تأكيدها على تطوير أدوات ووسائل المشاركة السياسية لمكونات الدولة المختلفة الحكومية وخاصة اللاحكومية عن طريق إجراء إصلاحات حكومية واسعة النطاق، عبر الوزير الكندي السابق "مارسيل ماس Marcel Masse" عن ضرورة تغيير عمل الحكومات حيث صرح أنه "لم يعد بوسع الحكومات أن تحتكر أو تركز على تسليم البرامج وصنع السياسات العامة وحدها، فهي تتطلب مشاركة المنظمات الخاصة واللاحكومية إذا أريد للخدمات أن تصل للعملاء بفعالية وكفاءة"³.

¹- Sofia Sohl, Op.Cit, P.25.

²- Rushdi Zaiter et al., "The Impact of Social Media on Political Efficacy and Real-Life Netizens Political Participation (Lebanon- Case Study)," *International Journal of Professional Business Review*, Vol.08, Iss.05 (May 2023) P.08.

³- United Nations Development Programme, *Reconceptualising Governance: Discussion Paper 2* (New York: UNDP, 1997) P.26.

ثانيا: التطور التكنولوجي ورفع الكفاءة والفعالية

Technological Development and Efficiency and Effectiveness

تعمل تكنولوجيا المعلومات والاتصال على زيادة كفاءة وفعالية المواطنين كفواعل مهمة في المجال السياسي العام من خلال النقل ومشاركة المعلومات ودورها في إدراك الفرد أو المؤسسات الحكومية للوضع والرهانات ومجريات الأحداث، وهو ما يساعد على ظهور تفاعل ديمقراطي ومشاركة حقيقية بين المواطنين ومؤسسات صنع السياسة العامة، فمن جهة المواطنين بإمكانهم ببساطة التعرف على مختلف الجهود الحكومية المبذولة من خلال السياسات العامة التي تبلور لخدمات ومكاسب للمجتمع والفرد، كما تقدم للحكومة البيانات والمعلومات الحقيقية لتوجهات الفكر والرأي لدى المواطنين ومطالبهم وإعترضهم أو ما يسمى بالمدخلات وحتى إمكانية قياس التغذية الإسترجاعية حول سياسة أو توجه ما.

أظهر نشر الرسائل السياسية عبر وسائل التواصل الاجتماعي علاقة إيجابية وهامة بالمشاركة السياسية للناخبين خاصة فئة الشباب، وزيادة الوعي السياسي والفعالية السياسية وبشكل عام فإن إستخدام وسائل التواصل الاجتماعي يُحسن المشاركة السياسية حيث أنشأت شبكة الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي منتديات للمناقشة السياسية عبر مجموعات وصفحات وحسابات والتي تعد مجال جديد سهل ومتميز لربط المؤسسات والمسؤولين الحكوميين مع المواطنين والمهتمين وهو ما يمكن توصيفه بأنه منصة للمشاركة السياسية والتي تعد غير ممكنة إلا عبر وسائل التواصل الاجتماعي¹.

نتج عن تصاعد إستخدام المواطنين لوسائل التواصل الاجتماعي إنتاج زخم شعبي كبير إستطاعت بعض الدول إحتوائه أو إيقافه بينما لم تستطع دول أخرى مجارات التطور التكنولوجي المتزايد سواء إستخفافا به لعدم إمتلاك المسؤولين للكفاءة اللازمة لمعرفة تداعيات هذا التطور أو نقص في فعالية التحركات الحكومية لضبطه، الأمر الذي أنتج ظهور حركات غير مؤسسية في مجال المشاركة السياسية من خلال الإحتجاج والتعبير عن الغضب والسخط عبر الفضاء الرقمي وتبلور هذه الحركات في الواقع عبر المظاهرات والحركات الثورية في تونس ومصر وسوريا وليبيا وغيرها من الدول التي شهدت تحولات سياسية كبرى وحدثت منعرجات أدت إلى تدهور الأوضاع بدل تحسنها، وهو ما قيم على أنه فشل الدولة السلطوية في إحتواء الحركات الإحتجاجية في الدول العربية.

تعمل التكنولوجيا الحديثة كالذكاء الاصطناعي وأنترنت الأشياء والحوسبة السحابية على تطوير ميكانزمات للمواطنين كفواعل سياسيين أساسيين مع تطوير كفاءتهم وفعاليتهم في العمليات السياسية،

¹- Rushdi Zaiter et al., Op.Cit, P.10-11.

كما ترفع تلك التقنيات الجديدة من قدرة الحكومة بمختلف مؤسساتها على الحصول على المعلومات المناسبة في الوقت الحقيقي لتجويد نشاط الحكومة في صنع السياسة العامة التي تتماشى مع تفضيلات المواطنين مع مراعات المصلحة العامة كأولوية من أولويات النشاط الحكومي الفعال.

المطلب الرابع: تأثير المجتمعات الافتراضية في حماية الحقوق والحريات السياسية

The Impact of Virtual Communities on the Protection of Political Rights and Freedoms

تسعى المنظمات الدولية والوطنية والحكومات ومن خلال أنشطتها الروتينية أو الخاصة في العمل على المحافظة وصون الحقوق والحريات الإنسانية الأساسية، التي حددتها العهود والمواثيق الدولية وضبطتها الدساتير والقوانين الوطنية، تطبق الحقوق والحريات الإنسانية بالتساوي بين جميع البشر بدون أي تمييز لكن ومع تطور المجتمعات وظهور الاختلافات أصبحت حقوق الإنسان تشهد تطور مستمر ودائم من مرحلة لمرحلة، وهو ما عرفته من خلال القرن الحادي والعشرون والتطور التكنولوجي الرهيب.

أولاً: مفهوم الحقوق والحريات السياسية Concept of Political Rights and Freedoms

لطالما كانت حقوق الإنسان والحريات موضوع مهم وضروري، وقد شهد نقاشات وجدالات كبيرة وواسعة في الأوساط العلمية وعلى مستوى كل أطراف المجتمع عبر الأزمنة والعصور، كما شهد مفهوم حقوق الإنسان والحريات تطور متزامن مع ما شهدته الحياة الاجتماعية الإنسانية من تغير وتحول سواء من خلال البنى المؤسسية أو الوظائف الفردية والجماعية، عموماً يمكن تعريف حقوق الإنسان على أنها تلك الحقوق المتأصلة في وجود الإنسان، ويقوم مفهوم حقوق الإنسان على الإيمان بأن لكل إنسان الحق في التمتع بمزايا معينة دون تمييز¹.

يُبنى وجود حقوق الإنسان على ثلاث صفات أساسية، أولاً يجب أن تكون الحقوق متأصلة في البشر وثانياً أن يتمتع الجميع بنفس الحقوق وأخيراً قابلة للتطبيق في كل مكان، إن حقوق الإنسان لا تصبح ذات معنى إلا عندما تكتسب محتوى/مضمون سياسياً، إنها ليست حقوق البشر في البرية فهي حقوق الإنسان ضمن المجتمع وهي حقوق البشر تجاه بعضهم البعض².

¹- Magdalena Sepúlveda et al., *Human Rights: A Reference Handbook* (Costa Rica: University for Peace, 2014) P.06.

²- Lynn Hunt, *Inventing Human Rights: A History* (New York: W. W. Norton & Company, 2007) P.20-21.

تنقسم حقوق الإنسان والحريات ضمن المبادئ الأساسية لها والمواثيق العالمية إلى مجالات متعددة سياسية إقتصادية ثقافية وغيرها، ومن تلك الحقوق والحريات السياسية التي أقرها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (UDHR) خاصة مواده من 19 لـ 25 والمتمثلة في حرية الرأي والتعبير والفكر الحق في التجمع السلمي وتكوين الجمعيات والترشح الانتخاب وتقلد المناصب العامة وحق المستوى المعيشي المقبول¹.

يمكن أن نعرف الحقوق والحريات الإنسانية بأنها كل الضروريات والأساسيات التي تستوجب لعيش الإنسان حياة مناسبة، وبعبارة أخرى يمكننا القول أنها المصادر الضرورية لعيش الإنسان والتي يجب أن يحصل عليها كل البشر بتساوي والتي تضمن لهم العيش بكرامة وفي ظروف لائقة بآدميتهم، يجب أن تتناسب تلك العناصر مع الزمن والعصر الذي تكون فيه ففي عصر محدد يكون الحق في الأكل والتعليم والصحة هي الظروف الملائمة، لكن في مرحلة أخرى يجب أن يحصل الإنسان على حرية التعبير وحق السفر أو حق الإبداع الفكري فيمكن إضافة عناصر أخرى أو إلغاء البعض حسب الحاجة الإنسانية. عموماً فموضوع الحقوق والحريات الإنسانية موضوع بقدر مكاتته للحفاظ على قيمة الحياة الإنسانية بقدر ما شكل تباين بين النظري والتطبيقي الفعلي لتلك الحقوق وتلاعب أصحاب المصلحة بالمفهوم السامي لحقوق الإنسان وإدراجه ضمن خطط الإستيلاء على الثروات من جهة ووضع تصنيفات للبشر على عكس ما تدعوله المواثيق والأعراف الدولية بمفهوم بديهي أن كل البشر يولدون أحراراً ومتساوين في الحقوق.

ثانياً: حقوق الإنسان والحريات في ضوء التطور التكنولوجي

Human Rights and Freedoms in Technological Development

تعمل تكنولوجيا المعلومات والاتصال على تشكيل حياتنا اليومية سواء كمستهلكين أفراد أو كمحترفين في أماكن العمل والدراسة والمستشفيات ووسائل النقل والمرافق العامة الحكومية وغيرها، كما تم إدخال التكنولوجيا ضمن المجال العام السياسي وهو ما أنتج فرص جديدة لدعم وتطوير ممارسة الحقوق والحريات الإنسانية ودعم تفضيلات المواطنين في صنع السياسات العامة وذلك من خلال:

- يمتلك العصر الرقمي قوة جوهرية لإدخال تكنولوجيا جديدة تزيد من فرص الأفراد والجماعات في المشاركة في بناء ثقافتهم الخاصة، وترتقي حرية التعبير في ظل تكنولوجيا المعلومات وتعمل على تحقيق فوائد للمجتمع من خلال أدوات الاتصال والتواصل عبر الانترنت لبناء الوعي في المجتمع، بالإضافة إلى

¹- United Nations, *Universal Declaration of Human Rights "UDHR"* (New York: United Nations, 2015) P.P.40-52.

- See: Magdalena Sepúlveda et al., Op.Cit, P.08.

ذلك تعد التقنيات الرقمية أدوات فعالة لكشف أي إنتهاكات لحقوق الإنسان، وتعمل التكنولوجيا على ربط الأفراد وتعزيز جميع أشكال تبادل الأفكار ووجهات النظر والمساهمة في تقدم المجتمع ككل¹.

- إن المجتمعات الافتراضية وخاصة التدوين يعزز الديمقراطية من خلال ترقية الحريات المدنية والمساعدة في صياغة الخطاب الرسمي وصياغة جدول أعمال السياسات، يمكن للمدونات أن تعمل كهيئة رقابية أو سلطة خامسة لتصبح أداة للتحقق من أداء الحكومة، تعمل المدونات أيضًا كشبكات تربط الأشخاص ببعضهم تم استخدام المدونات لتعبئة الناس في ممارسة حقهم في الاحتجاج، كما تعد أداة للتعبير عن الرأي وتسهل المدونات على الأشخاص التواصل مع بعضهم بعيداً عن مؤسسات حراسة البوابة².

- تعمل تكنولوجيا المعلومات والاتصال على إحداث تغييرات جديدة في عملية صنع السياسات في الأنظمة الديمقراطية التي تتيح مجموعة أوسع من العناصر الديمقراطية المباشرة، فبدلاً من تطبيق قاعدة الأغلبية في الإستفتاءات أو المبادرات يمكن استخدام قواعد إتخاذ القرار الأكثر تطوراً بتكاليف أقل ويمكنها تجميع التفضيلات الفردية بشكل أفضل بكثير مما هو الحال مع القواعد المعمول بها حالياً³.

- في ماليزيا ومنذ نتيجة الإنتخابات العامة لعام 2008م أدركت الحكومة أنها تواجه معارضة قوية في المجتمع المدني من خلال المجتمعات الافتراضية فبدأت الحكومة في تحويل إستراتيجيتها من تجاهل الانترنت إلى تبنيها، من أجل التنافس مباشرة مع جماعات المعارضة لجذب إنتباه ما أطلق عليه إسم الناخب الرقمي، حيث أصبح الفضاء الافتراضي مجال مهم للتنافس السياسي والنقاش في ماليزيا، تستخدمه كل من الحكومة وجماعات المعارضة وأنصارها، حيث شهدت الساحة السياسية تغير في أنماط الإتصال السياسي أنتجت فرص جديدة لتعزيز الديمقراطية وترقية الحقوق والحريات في ماليزيا⁴.

ثالثاً: من الحقوق والحريات التقليدية إلى الإصدار الرقمي

From Traditional Rights and Freedoms to Digital Version

شهدت التطور الدائم لتكنولوجيا المعلومات والاتصال لظهور مواضيع جديدة وتكون قيم مستحدثة من بينها الحقوق والحريات عبر الفضاء الرقمي، وهي مواضيع حديثة في المجال العلمي حيث تعد الحقوق

¹- Jacopo Coccoli, "The Challenges of New Technologies in the Implementation of Human Rights" *Peace Human Rights Governance*, Vol.01, Iss.02 (July 2017) P.227.

²- Rosyidah Muhammad, "The Development of Ict and Its Political Impact in Malaysia," *Journal of Borneo Social Transformation Studies*, Vol.01, Iss.01 (April 2015) P.86.

³- Martina Eckardt, "The Impact of ICT on Policies, Politics, and Politics- An Evolutionary Economics Approach to Information and Communication Technologies (ICT)," in *Conference: A Political Crisis in Europe- Direct Democratic Answers* (Budapest: Andrassy Universitat, 2021) P.13.

⁴- Rosyidah Muhammad, Op.Cit, P.94.

والحريات الرقمية مجموعة المزايا التي يجب أن يحصل عليها كل مستخدم للفضاء الرقمي بصورة آلية كما يجب أن تعمل الحكومات والشركات الخاصة المقدمة للخدمات الرقمية بحفظ تلك الحقوق والسهر على احترام تلك الحريات من طرف كل الفواعل عبر الفضاء الرقمي.

يعد حق الوصول للوسائل والتقنيات والشبكة أساس بناء بقية الحقوق الرقمية، لقد أصبحت الانترنت أداة رئيسية في عمليات تنمية حقوق الإنسان ومكافحة عدم المساواة وتسريع التنمية والتقدم البشري، وينبغي أن يكون ضمان الوصول الشامل إلى الانترنت أولوية لجميع الدول حيث يجب على كل دولة وضع سياسة فعالة لإتاحة الإنترنت على نطاق واسع وبأسعار معقولة ولجميع السكان وعلى المستوى الوطني¹.

على غرار إمكانية الوصول للفضاء الرقمي ظهر حق الخصوصية وحماية البيانات فهو حق مهم في المجال الافتراضي، حيث تم إقرار حماية البيانات الشخصية كحق من حقوق الإنسان في ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي سنة 2007م من خلال المادة الثامنة منه، والتي تنص أن لكل فرد الحق في حماية البيانات الشخصية المتعلقة به، ويجب معالجة هذه البيانات بشكل عادل لأغراض محددة وعلى أساس موافقة الشخص المعني أو أي أساس مشروع آخر ينص عليه القانون، ولكل شخص الحق في الوصول إلى البيانات التي تم جمعها عنه والحق في تصحيحها².

أنجبت الحقوق الرقمية أيضا حق المساواة في الوصول للمجال الرقمي وقدرة الأفراد على المشاركة الفعالة، حيث يتم تصور الحقوق على نطاق أوسع كأداة لتحقيق العدالة الإعلامية، ووسائل حماية الفئات الضعيفة عبر الانترنت، ومن ثم فإن الحقوق الرقمية تعمل على ضمان تكافؤ فرص الوصول والتوزيع العادل لموارد المعلومات، إلى جانب تأثيرها الواضح على حرية التعبير والقدرات الفردية الأخرى، وبمرور الوقت أصبحت الوسائط الرقمية أدوات تمكن من تعزيز أهداف أوسع تتعلق بحقوق الإنسان، مثل التنمية الاقتصادية والمشاركة السياسية ومكافحة عدم المساواة والتقدم المجتمعي بشكل عام³.

من خلال تطبيق تجارب ترقية الحريات الرقمية قامت النرويج سنة 2016م، برعاية مبادرة لتعزيز حرية التعبير ووسائل الإعلام المستقلة، ووضع حرية التعبير في قلب سياستها لتمكين حقوق الإنسان الرقمية، كما أن هناك سياسة أخرى مثيرة للاهتمام وهي خطة الولايات المتحدة لوضع لوائح جديدة لحماية حيادية

¹- Jacopo Coccoli, Op.Cit, P.243.

²- Ibid, P.236.

³- Kari Karppinen and Outi Puukko, "Four Discourses of Digital Rights: Promises and Problems of Rights-Based Politics," *Journal of Information Policy*, Vol.10, Iss.01 (2020) P.317.

الشبكة في البلاد، وبناء أنترنت مجاني ومفتوح وضمان إستمرار الوصول لأي محتوى قانوني يختاره الأفراد دون قيود أو تدخل من مقدمي خدمات الإنترنت وهو ما يفصل حق الوصول المتساوي للخدمات الرقمية¹. كما كان للمؤسسات اللاحكومية نصيب من النشاط في دعم الحقوق والحريات حيث إستخدمت العديد من حركات المجتمع المدني فكرة حقوق الإتصال كضرورة وحتمية في العصر الحالي، حارب تحالف حملة KeepItOn، الذي يضم أكثر من 200 منظمة ضد إغلاق الإنترنت الذي فرضته الحكومات تحت شعار "الانترنت يمكن جميع حقوق الإنسان" يجب على القادة عدم منع إمكانية الوصول للإنترنت². تعمل منظمة Access Now على الدفاع عن الحقوق الرقمية للأشخاص والمجتمعات المعرضة للخطر وتوسيع نطاقها، حيث تقدم المنظمة مساعدة فنية ومشورة لمجموعات المجتمع المدني والناشطين والمنظمات الإعلامية والصحفيين والمدونين والمدافعين عن حقوق الإنسان الرقمية، في عام 2022م تم تسجيل 187 إغلاقاً للإنترنت في 35 دولة مع إستمرار عودة الإضطرابات أثناء الإحتجاج وترسيخ عمليات الإغلاق المتكررة والمطولة مع إغلاق 14 دولة تزامنت مع إنتهاكات موثقة لحقوق الإنسان، لم تكن التكلفة البشرية لإغلاق الإنترنت أكثر وضوحاً من أي وقت³، تعسى المنظمة وغيرها من الهيئات اللاحكومية لدعم كافة الآليات والأدوات الممكنة عبر الإنترنت لتعزيز القدرات الرقمية للفواعل خصوصاً مكونات المجتمع المدني في مجال الحق في الوصول للشبكة عبر مختلف الطرق الممكنة وتخطي بعض الإجراءات الحكومية المجحفة والمناهضة لحقوق الإنسان في بعض الدول التي تشهد إضطرابات سياسية أو عسكرية.

مما لا شك فيه أن المجتمعات الافتراضية والزخم التكنولوجي المتزايد قد أتاح فرص كبيرة ومتميزة في ترقية تنفيذ آليات الحوكمة التي قدمتها المجهودات الفكرية لمختلف المؤسسات الوطنية وعبر الوطنية، فقد أصبحت تكنولوجيا المعلومات والإتصال بشتى آلياتها وأدواتها ضرورة بل وحتمية في تطبيق الشفافية ومكافحة الفساد وإتاحة الحقوق والحريات ودعم جهود المشاركة السياسية، بل وانتقلت تلك المعايير من كونها مادية إلى تمظهرها الرقمي عبر الشبكات وتكنولوجيا المعلومات والإتصال.

حيث أصبح أصحاب المصلحة يطالبون بالحقوق الرقمية وأضحت الشفافية ومكافحة الفساد تتم عبر الحكومة الالكترونية وأدواتها والتحويلات البنيوية التي دعمت مسار الحوكمة في صنع السياسة العامة، وظهرت مجموعة من التحديات في إستعمال التكنولوجيا لتعزيز معايير الحوكمة كإستغلال أصحاب مصلحة

¹- Jacopo Coccoli, Op.Cit, P.231.

²- Kari Karppinen and Outi Puukko, Op.Cit, P.315-316.

³- AccessNow, "KeepItOn: Fighting Internet Shutdowns around the World," May 19, 2023, <https://www.accessnow.org/campaign/keepiton/>

للتطور التكنولوجي في الفساد والتهرب من المساءلة والمراقبة والتحكم في المواطنين ضمن أطر غير قانونية ولا أخلاقية، لكن ومع التطور التكنولوجي وتقليص تدخل الإنسان في بعض الوظائف تقلصت التجاوزات غير قانونية في الكثير من التجارب وهو ما دعم طرح إدخال التكنولوجيا لتعزيز معايير الحوكمة. لقد أضحت مصطلح الحوكمة من المصطلحات السحرية والعصرية التي قدمتها المنظمات عبر الوطنية من الأمم المتحدة وبرنامجها الإنمائي والبنك الدولي وغيرهم، والتي نشأت حولها نقاشات ودراسات حول مفهومها ومضمونها والتطور الذي شهدته الحوكمة وتداخلها مع الإقتصاد والإدارة والسياسة وغيرهم. عملت الحوكمة السياسية على توطيد الممارسات الديمقراطية من خلال مجموعة من الأدوات والآليات الرئيسية كالشفافية ومكافحة الفساد وفعالية وكفاءة السياسة العامة وحماية الحقوق والحريات ودعم المشاركة السياسية، حيث تزامن ظهور وتطور الحوكمة مع بروز الويب 2.0 أو الويب الإجتماعي كما تم تسميته، وهو ما أحدث تداخل بين المجتمعات الافتراضية والحوكمة وأنتج ممارسات حديثة أثرت في ممارسات الحوكمة عبر المجال العام وهو ما أدى لسهولة وسرعة تفعيل آليات الحوكمة بمختلف تسمياتها ومعاييرها التي وضعتها المنظمات الدولية وأقرتها الحكومات الوطنية في جزء أو كل عمليات صنع سياساتها العامة.

المبحث الثاني: تعزيز عمليات السياسة العامة في ظل المجتمع الرقمي

Developing Public Policy Processes in a Digital Society

أنجبت التفاعلات الاجتماعية عبر الفضاء الافتراضي تحولات ملحوظة في دورات السياسة العامة خاصة فيما يتعلق بالجانب التصاعدي منه (من الأسفل للأعلى)، لقد أسست الفضاءات الافتراضية وسائل وأدوات فعالة لتسهيل مشاركة الأفراد وأصحاب المصلحة في مختلف عمليات السياسة العامة لمحاولة جمع تفضيلاتهم والتعبير عنها، بالإضافة لمتابعة كافة النشاطات الحكومية عبر مختلف المراحل ومراقبة حيثيات السياسات العامة مع إمكانية تقديم آراء الفواعل وتوجهاتهم وأخذها بعين الاعتبار، وقيام أصحاب المصلحة بإجراء تقييمات للسياسة العامة سواء من خلال الدعم والتأييد أو المعارضة والرفض، وهو ما يدعم فرص أكبر لتكريس ممارسة الديمقراطية التفاعلية.

المطلب الأول: المجتمعات الشبكية كأداة لجمع المصالح والتعبير عنها

Virtual Communities as a Tool for Collecting and Expressing Interests

يمثل التعبير عن تفضيلات المواطنين والمؤسسات المجتمعية من أهم النشاطات التي تقوم بها في إطار محاولاتهم للاستفادة من المنافع والمزايا التي تقدمها الحكومات عبر سياساتها العامة، وهو ما لا يتأتى لها إلا عبر تجميع مصالحها والتجند لتكوين مجتمعات مصلحة تمتلك قوى التأثير أثناء التعبير عن تفضيلاتهم، من أجل إدراج تلك التفضيلات ضمن الأجندة الحكومية وأن تتمكن من إتخاذ إجراءات إيجابية حولها.

❖ عملية الجمع والتعبير عن المصالح:

يملك المواطنون إهتمامات وتفضيلات معينة يحاولون بأي شكل تحقيقها عبر القنوات الحكومية، وتعرف تلك الإهتمامات بالمصلحة الشخصية، يمكن للفرد الإتصال بمصلحة حكومية أو موظف يحقق له تلك المصلحة، لكن عندما يتوسع نطاق المصلحة من الشخص لمجموعة من الأفراد تصبح المصلحة مشتركة بين الأفراد ليصبحوا أصحاب مصلحة وهم بذلك يختارون التحرك لتحقيق مصالحهم، كما يمكن لفئات كبيرة أن تشترك في أكثر من تفضيل وبالتالي تتحول لمصلحة عامة وجب أن تصل تلك التفضيلات أو تقدم لصناع السياسات بمختلف مستوياتهم لكونها جزء من مدخلات النظام السياسي.

السياسة العامة كونها نشاط يسعى لتحقيق المصلحة العامة يحاول صناع السياسة تجميع مصالح المواطنين عبر مختلف الوسائل الممكنة وتسهيل عملية تجميع والتعبير عن مصالح المواطنين، يعمل المواطنون من خلال تجميع المصالح والتعبير عنها بطرق مباشرة وغير مباشرة، وتعد الطريقة غير مباشرة للتعبير عن

المصالح إنتخاب ممثلين يدافعون عن التفضيلات الجماهيرية، كما يعمل المواطنون معاً لمعالجة قضايا مشتركة حيث تعد الطريقة المباشرة للتعبير عن المصالح المشتركة ومحاولة التأثير على السياسة فإعتبر "أليكسيس دي توكفيل" مثل هذا العمل المجتمعي الشعبي أهم مميزات النظم الديمقراطية¹.

لزيادة نسب إدراج تفضيلات المواطنين ومصالحهم يجب أن يمتلك أصحاب المصالح القدرة على المساومة من خلال إنخراط عدد كبير من الأفراد ضمن أصحاب المصلحة، أو إمتلاكهم للقدرة على إحداث مشكل أو إنتاج أضرار مادية ومعنوية للحكومة لكي تستجيب لهم بالسرعة اللازمة، وبعبارة أخرى لإدراج صناعات القرار لمصالح أصحاب المصلحة ضمن السياسة العامة يجب أن يمتاز تجمع والتعبير عن المصالح بالقوة المطلوبة وإمتلاك أصحاب المصلحة أدوات ضغط لتحقيق مصالحهم، مثلاً أن يقوم سائقي وسائل النقل بشل قطاع النقل في حالة مطالبتهم بتحسين شروط عملهم، وهو ما يؤدي إلى تضرر الكثير من المواطنين والمصالح الحكومية وغيرها جراء عدم إلحاق عمالها وموظفيها بالعمل، كما يمكن لفئة الشباب بعد الإتفاق عدم التصويت في الإنتخابات لسخطهم من الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية وهو ما يهدد بفشل الإنتخابات وتسجيل نسب مشاركة متدنية.

ولكي يؤثر المواطنون على سياسة الحكومة فهم بحاجة إلى التعبير عن مصالحهم العامة بصورة دائمة ومستمرة حيث يختلف المواطنون في مستوى نشاطهم السياسي والطرق التي يشاركون بها، تؤثر هذه الإختلافات على مخرجات السياسة إذا إستجابت الحكومة للضغوط العامة، أي أن أولئك الذين يعدون أكثر نشاطاً في التعبير عن مصالحهم هم أكثر عرضة لمعالجة مصالحهم من قبل صناعات السياسات على حساب الأشخاص الأقل مشاركة².

❖ أدوات المجتمعات الافتراضية في تجميع المصالح:

يؤثر تفاعل المواطنين في الفضاء الإلكتروني على عمليات تجميع المصالح العامة والتعبير عنها، حيث توفر الشبكة طرقاً جديدة وسهلة للمواطنين للتواصل والتفاعل مع بعضهم البعض حول مجموعة متنوعة من القضايا المشتركة، كما تقوم المجتمعات الافتراضية بزيادة إستجابة السلطات الحكومية للبادرات السياسية التي يقدمها المواطنون، كما تمكن مواقع التواصل الإجتماعي ومراسلات البريد الإلكتروني وغيرها المواطنين من شن حملات للتغيير بطرق جديدة، فالانترنت تيسر التنظيم وتضغط على المشرعين والمسؤولين

¹- Bingham G. Powell Jr. et al., *Comparative Politics Today: A World View*, 11th Ed. (England: Pearson Education Limited, 2015) P.82-83.

²- Ibid, P.84.

الحكوميين وتوعيتهم بما يريده المواطنون، فالوجود المتزايد للحكومة في الفضاء الافتراضي ما هو إلا محاولة إستجابة الحكومات للمواطنين كعملاء وبالتالي توفير طرق جديدة للحكومة للتواصل مع المواطنين¹. تمتلك جماعات المصالح عبر الفضاء الافتراضي مجموعة من الأدوات والوسائل التي تمدّها بالقوة وتعطيها مقومات المساومة السياسية مع صنّاع القرار من أجل الإستماع لتفضيلاتهم العامة وإدراجها في إطار السياسة العامة، من بين تلك الوسائل والأدوات الرقمية مايلي:

- المواقع الالكترونية الحكومية:

أنتج التحول الالكتروني الحكومي ظهور مواقع الويب الحكومية والتي تعد البديل الرقمي للرفاق العامة، فهي تغني المواطنين عن إضاعة الوقت في زيارة المكاتب الحكومية وتمكنهم من الوصول للخدمات التي يحتاجونها وقتما يريدون، مثل تقديم الطلبات المختلفة ودفع الضرائب والفواتير والتصويت عبر الانترنت، كما تقدم المواقع الحكومية المعلومات المفصلة عن المؤسسات الحكومية ونشاطاتها والمشاريع العامة ونتائج خاصيات متنوعة مثل سبر الآراء وتقديم الشكاوى والإتصال بالمسؤولين الحكوميين وغيرها من الوسائل التي تسمح للمواطنين التعبير عن مصالحهم وتفضيلاتهم، بفضل الانترنت ستكون الحكومة في المستقبل أكثر إستجابة وأكثر كفاءة وأقل بيروقراطية².

تسهل المواقع الحكومية على المواطنين حق الإرتفاق العام من ناحية الوقت والجهد والتكلفة، كما تتيح لهم فرص متميزة للمشاركة السياسية وتقوية الروابط بين المواطنين وحكوماتهم كما تطور المواقع الالكترونية الحكومية مهارات تجميع وتنظيم المواطنين لمصالحهم والتعبير عنها في مجال حكومي منفرد أكثر على صنع سياسة عامة تلي تفضيلات المواطنين وتحقق المصلحة العامة.

- مواقع التواصل الإجتماعي:

تعتبر منصات التواصل الإجتماعي أهم مظهرات المجتمعات الافتراضية وأكثرها إستخداما، حيث أصبحت جزء من الروتين اليومي لملايير الأفراد وتدخلت في جميع المجالات ساهمت وسائل التواصل في تجميع المواطنين حول القضايا المشتركة وتنظيم التحركات للتعبير عن تلك المصالح، يري "شانون ماكجريجور" أن منصات التواصل تعد قناة هامة من ناحية الزمن للحصول على التوجهات العامة وقياسها تجاه سياسات وأحداث معينة كما يتم تسجيل الآراء المنشورة عند إصدار السياسة وحدوث حدث ما على المنصات³.

¹- Michael Margolis and David Resnick, Op.Cit, P.100-211.

²- Ibid, P.212.

³- Xuefan Dong and Ying Lian, "A Review of Social Media-Based Public Opinion Analyses: Challenges and Recommendations," *Technology in Society*, Vol.67 (November 2021) P.02.

من خلال الدور الذي تلعبه وسائل التواصل فقد عملت المؤسسات الخاصة والحكومية على إنشاء فرق أو مراكز تهتم بجمع المعلومات والبيانات حول المواضيع محل الاهتمام ونشر صورة أفضل للمؤسسة، ومحاولة إستقطاب المستخدمين للتفاعل مع تلك الصفحات والتي غالباً ما يتم تحليل التعليقات وعمليات التفاعل والنشر للخروج بمعلومات تستخدمها المؤسسات الحكومية في صنع السياسة العامة.

- الوسم أو الهاشتاج:

يشير الوسم/الهاشتاج إلى موضوعات أو قضايا معينة وهي تمثل إبتكاراً مهماً في التواصل عبر وسائل التواصل الاجتماعي، يعد استخدام الهاشتاج فعالاً لأنه تشاركي حيث يشكل نظام الهاشتاج نظاماً لامركزياً لوضع العلامات والتنظيم والتصنيف من إنشاء المستخدم، ويتميز الوسم بالقدرة على قياس التفاعل العام في الوقت الفعلي تقريباً لختلف الرسائل الخاصة بالجهة المستخدمة وتسهل التحول في القياس من المجال الإدراكي إلى المجال السلوكي بالإضافة لتمكين المستخدمين من قياس كمي قابل للمقارنة لنسبة التفاعل مع المنشورات وما تحتويه من آراء وتوجهات¹.

يقوم الكثير من المستخدمين سواء الأفراد والمؤسسات باستخدام الوسم من أجل نشر أفكار وقضايا معينة وزيادة التفاعل مع تلك المواضيع بالإضافة إلى جلب إهتمام المستخدمين وتوسيع رقعة إنتشار القضايا وذلك لتجميع المستخدمين خاصة أصحاب المصلحة من أجل إنتاج مجتمع يهتم بالقضية ويعبر عنها بختلف الأشكال، مما يؤدي لوصولها إلى صناعات السياسة العامة وزيادة احتمال إدراجها ضمن الأجندة الحكومية من أجل البت في القضية على مستوى المؤسسات الحكومية ذات الصلة.

يقوم الهاشتاج بتصنيف الرسائل وتحسين إمكانية البحث ويسمح بربط الرسائل بمجتمعات المعرفة والعمل الموجودة، بإختصار يمكن أن تؤدي علامات التصنيف إلى تكوين شبكات عامة مخصصة تتمحور حول عنوان الوسم، يمكن أن تكون هذه الشبكات/المجتمعات سريعة الزوال وتنشئ إستجابة لحالات الطوارئ والأزمات، أو يمكن أن تكون أكثر إستقراراً ومجتمعات ممارسة أو معرفة طويلة المدى تتطور لنشر الأفكار أو الأخبار أو الآراء حول موضوع معين، يمكن استخدام الهاشتاج للمساعدة في تحديد نقاط الرسالة التي يتردد صداها بين الجماهير المستهدفة، كما يمكن بعد ذلك استخدام هذه الرسائل في جهود المناصرة الأخرى لتكرار الرسائل الرئيسية للبحث على مزيد من التفاعل والمشاركة في هذه القضية².

¹ - Gregory D. Saxton, et al., “#AdvocatingForChange: The Strategic Use of Hashtags in Social Media Advocacy,” *Advances in Social Work*, Vol.16, Iss.01 (July 2015) P.156.

² - Ibid, P.156-157.

- مجموعات النقاشات والتدوين:

تشكل عبر الفضاء الافتراضي مجموعات نقاش مختلفة سواء متخصصة أو عامة، تعمل هذه المجموعات على طرح مواضيع وقضايا ترى أنها تكتسي أهمية وتناقش حولها وتحاول زيادة الوعي والتثقيف حول القضايا المطروحة، تختلف تلك المواقع والمجموعات من حيث أهميتها وتأثيرها من خلال المدونين أو المستخدمين الذين يقودون المجموعة أو المدونة والمستوى العلمي والثقافي الذي يمتلكونه وإختصاصهم في مجال النقاش وطرحهم لمواضيع تجذب الإهتمام وطريقة النقاش هي كلها آليات تدعم فعالية تجميع المهتمين حول القضايا والتعبير عنها لكي تصل للمؤسسات الحكومية ذات الصلة.

تعتبر المدونات ومجموعات النقاش من الأدوات التي ساعدت المستخدمين عبر الانترنت من الإطلاع على معارف جديدة والإستفادة من معلومات وإكتساب ثقافة متنوعة، فهي تشكل فضاء خصب للنقاش العام كما يمكن أن تدرج ضمن مسمى المجال العام الافتراضي في الدول الديمقراطية.

- المطالب والشكاوى الإلكترونية:

ساعد التطور التقني الرقمي الحكومي على توفير المؤسسات الحكومية لمواقع إلكترونية متعددة مع إدراج وسائل للإتصال بتلك المصالح الحكومية عبر الوسائط الرقمية وهو ما يفتح فرص للمواطنين من تقديم ملاحظاتهم وشكاويهم ومطالبهم عبر تلك الوسائل، كما يتيح الإتصال الحكومي الإلكتروني تقديم تفضيلات المواطنين خاصة إذا تم ملاحظة تكرار نفس الشكاوى أو المطالب في قضايا متشابهة أو موضوع محدد فبذلك فالإتصال الإلكتروني يعد قناة إستقطاب الهيئات الحكومية لمدخلات صنع السياسة العامة ومعرفة مشاكل وتفضيلات المواطنين للقيام بحلها بكل السبل والطرق المتاحة.

❖ نماذج عن دور المجتمعات في تجميع المصالح والتعبير عنها:

تعد المنصات الإجتماعية أسرع وأغنى أداة لتجميع المصالح والتعبير عنها في ظل النظم الإستبدادية وزيادة الضغوطات الداخلية والخارجية على النظام لتحقيق مطالب الجماعات الإجتماعية وهو ما حدث في مصر خلال ثورة 25 جانفي 2011م، عندما إعتد النشاط على المنصات الإجتماعية للحصول على المعلومات المقدمة للمجتمع الدولي¹، نظرا لعدم تغطية وسائل الإعلام للأحداث والتواطئ مع النظام السياسي، وهو ما فشل بفضل ظهور التدوين وتغطية المواطنين للأحداث ما أدى لإستقالة الرئيس السابق "حسني مبارك" وإفشال خطط التوريث لإبنه وإحداث تغييرات كبيرة في النظام السياسي المصري.

¹- Simon O. Oginni and Joash N. Moitui, Op.Cit, P.162.

وفي الجزائر شهدت قضية توظيف حاملي شهادة الماجستير والدكتوراه في الجزائر سنة 2023م لغط كبير نظرا لإقتصارها على غير موظفين "غير الأجراء"، حيث قامت مجموعة من حاملي شهادة ماجستير والدكتوراه الموظفين "الأجراء" بإنشاء مجتمعات عبر المنصات الإجتماعي خاصة فايسبوك وإنشاء صفحات ومجموعات للنشر مع إستخدام (وسم/ هاشتاج) خاص بالحملة التي بدأوا من خلالها جمع الأفراد المتضررين من قرار التوظيف وتشكيل مجتمع يطالب بالتوظيف المباشر حتى يكفله لهم القانون، بدأت تلك المجموعات والصفحات تنتشر عبر ربوع الوطن ووصلت حتى للحصول على تغطيات لوسائل الإعلام التقليدية كما جمعت أصوات متعاطفة من بعض الهيئات والأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني.

كما بدأت في تحديد تواريخ للتظاهر والإحتجاج أمام مقر الوزارة وحتى أمام الجامعات في مختلف ربوع الوطن وحتى إنضم لهذا التعاطف مجموعة من النواب والسيناتورات الذين قدموا أسئلة كتابية وشفوية يستفسرون من وزير التعليم العالي والبحث العلمي حول القضية التي شهدت تداول كبير على مستوى المنصات الإلكترونية ووسائل الإعلام التقليدية والجال العام بصفة عامة، أنتجت تلك الحركات دخول ممثلين عن المجموعة في تفاوض مع مسؤولي الوزارة والوزير من خلال إستقبالهم ومحاولة فتح نقاش لإيجاد الحلول المناسبة نتج عنه وعود بفتح مسابقات مستقبلية لا يستثنى أي حامل لشهادة الماجستير والدكتوراه. لقد قدمت المجتمعات الإقتراضية فرص مهمة لأصحاب المصلحة كأفراد ومؤسسات كما أتاحت مجموعة من الوسائل والأدوات التي سرعت وسهلت تجميع المصالح/ التفضيلات والتعبير عنها والتأثير من خلالها في عمليات السياسة العامة وهو ما ينعكس بالإيجاب أو السلب على الفاعلين وأصحاب المصلحة، لقد فتح التفاعل عبر الفضاءات الافتراضية مزيد من النقاشات والحوارات حول أهمية التضامن بين الفاعلين من أجل حوكمة السياسة العامة وتحقيق المصلحة العامة وتقريب الحكومات من المواطنين.

المطلب الثاني: المجتمعات الافتراضية كجهة رقابية على عمليات السياسة العامة

Virtual communities as watchdogs of policy processes

تعرف الرقابة على عمليات السياسة العامة بأنها رصد وتتبع أصحاب المصلحة (أفراد أو مؤسسات) والمهتمين بالنشاطات الحكومية والتحرك في حالة وجود أخطاء أو عثرات، مع التأكد من تطبيق المعايير والإجراءات اللازمة في صنع وتنفيذ السياسة العامة، والحرص على تحقيق المصلحة العامة كما تعتبر العملية الرقابية من النشاطات المتميزة والمعقدة وذلك راجع إلى التبادل المكثف للمصالح بين المؤسسات الحكومية فيما بينها ومع أصحاب المصلحة سواء في البيئة الداخلية والخارجية، وتبادل العملية الرقابية بين المؤسسات الحكومية من الأعلى إلى الأسفل ومن الأسفل إلى الأعلى.

الرقابة المؤسسية مجموع الوظائف التي تملكها الهيئات الحكومية لمتابعة السياسة العامة من أهمها مراقبة البرلمان والمحاكم لنشاطات الحكومة من خلال أدوات الرقابة الرسمية والمؤسسية كالتحقيق واللجان البرلمانية المتخصصة، وجلسات الإستماع العامة والإستجابات التي تنتهي أحياناً بالتصويت على بقاء الحكومة أو إنهاء عملها ودستورية السياسات العامة وغيرها¹.

يحرص أصحاب المصلحة على إدراج تفضيلاتهم في السياسة العامة، وتعمل نشاطات مراقبة السياسة العامة من الأسفل للأعلى على تجنيد المواطنين الذين يحرصون غالباً على تحقيق المصلحة العامة حيث تصبح رقابة العمليات الحكومية جزءاً لا يتجزأ من المواطنة الديمقراطية والمشاركة السياسية الفاعلة²، يعمل المواطنون وأصحاب المصلحة على تعزيز احتمالات إدراج تفضيلاتهم من خلال العمل على إسماع صوتهم لصناع السياسة العامة، وبالمقابل تعمل الأنظمة السياسية الديمقراطية على تيسير وزيادة الوصول والمشاركة الموضوعية للفواعل، من خلال الآليات المصممة لزيادة مشاركة المواطنين وعبر التجارب من القاعدة إلى القمة القادرة على التواصل مع الممارسات المؤسسية في عمليات السياسات وصنع القرار السياسي³.

❖ رقابة المجتمعات الافتراضية على النشاطات الحكومية:

تسعى المجتمعات الافتراضية من خلال نشاطها على جمع القوة وتكوين آليات رقمية للتأثير في مسار السياسات ولكي تراعي تفضيلات أصحاب المصلحة ولتحقيق الصالح العام، تحرص تلك الآليات على بقاء المجتمعات الافتراضية على إطلاع دائم ومستمر بدورات السياسة العامة وتحاول مراقبتها والتأثير عليها لتتناسب مع تفضيلاتها وتوجهاتها، ولكي تندفق منافع السياسة العامة والموارد الناتجة عنها ضمن مصالح هؤلاء الأفراد والمؤسسات، ومن أهم تلك الوسائل التي تساعد المجتمعات الافتراضية على مراقبة عمليات السياسة العامة وتوجيهها نحو مصالحهم نذكر على سبيل المثال:

- الشكاوى والعرائض الإلكترونية:

تعمل المجتمعات الافتراضية من خلال تفاعلها ونشاطها عبر الفضاء السيبراني على نقل المعلومات والمعارف عبر مختلف المنصات والمواقع وهو ما يساعد على رقابة المجموعات الإجتماعية لعمليات السياسة

¹- Gedion Onyango, "Legislative Oversight and Policy-Reforms in 'Unsettled' Political Contexts of Public Administration," *International Journal of Public Administration*, Vol.43, Iss.03 (February 2020) P.216-217.

²- Rikki Dean, "Participatory Governance in the Digital Age: From Input to Oversight," *International Journal of Communication*, Vol.17 (2023) P.3572.

³- Paolo Spada and Giovanni Allegretti, "When Democratic Innovations Integrate Multiple and Diverse Channels of Social Dialogue," in *Using New Media for Citizen Engagement and Participation*, ed. Marco Adria (Hershey: IGI Global, 2020) P.36.

العامة وتمكين المواطنين من الكشف عن أي إنتهاكات لمعايير المجتمع، أي أن المواطنين يراقبون صنع السياسة العامة ونشاطهم حرصاً على تحقيق المصلحة العامة¹.

تعمل الجماعات الاجتماعية عبر الفضاء السيبراني وبصفتهم حراس بوابة على إبداء الآراء والتعبير عن جدوى السياسة العامة وتوجهاتها ومراقبة مخرجاتها والمنفعين منها²، وهو ما يمكنها من التحرك في حال لم تتناسب المنافع السياسية والموارد الموزعة مع تفضيلاتها أو عدم جدوى خدمة عامة وظهور شكوك أو عدم تحقيق متطلبات المواطنين، حيث تتيح وتشجع بعض القنوات التي تقدمها الحكومات على إستخدام الشكاوى والعرائض الالكترونية التي تعد التحرك المشروع للمواطنين وأصحاب المصلحة للتعبير عن الرفض أو الاعتراض على سياسة ما أو ممارسات غير مقبولة وحتى تقييم خدمات حكومية لا ترقى لتطلعات وتفضيلات المواطنين ولا تتيح لهم عملية الإرتفاق العام كما يجب.

- التدوين الرقمي:

تعد عمليات التدوين عبر مختلف المنصات والمواقع طريقة سهلة وسريعة لإسماع أصوات متعددة من جميع وجهات النظر، تتاح لكل شخص الفرصة ليصبح مساهماً بشرط ألا يُظهر المدون أي تحيز تجاه توجهات معينة، ونتيجة لذلك يتمكن المواطنون المثقفون من الوصول إلى مراقبة السياسة العامة بأكثر دقة وفعالية³، التدوين الالكتروني هو عملية حديثة أنتجها تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال وإصدار الويب 2.0 من خلال تحول المستخدم الرقمي من مستهلك ومشاهد للمحتوى إلى منتج له، حيث يمكن لأي مستخدم من نشر المعلومات والبيانات عبر منصات محددة حول قضية أو موضوع يهم فئة أو مجموعة من المستخدمين وخاصة المواضيع التي تثير الجدل واللغط في الأوساط العامة، ويعمل المدونون كفاعلين في الوسط السيبراني لإنتاج حالة تفاعل عام ونوع من الرقابة التصاعدية على عمليات السياسة العامة مع المهتمين وأصحاب المصلحة.

يري "دافي Duffy" وزملائه أن المدون فرد غير محترف ولا مدرب لكنه يقدم تغطية لقضية أو ينشر تقريراً عن موضوع ما عبر الانترنت، عبر "بومان Bowman" و"ويليس Willis" أن التدوين فعل غير مهني يلعب دوراً نشطاً في عملية جمع الأخبار والمعلومات وإبلاغها وتحليلها ونشرها عبر الوسائط

¹- Rikki Dean, Op.Cit, P.3572.

²- Pawel Popiel, "Digital Platforms as Policy Actors," in *Digital Platform Regulation: Global Perspectives on Internet Governance*, ed. Terry Flew and Fiona R. Martin (Switzerland: Palgrave Macmillan, 2022) P.133.

³- Rabia Noor, "Citizen Journalism: New-Age Newsgathering," in *Using New Media for Citizen Engagement and Participation*, ed. Marco Adria (Hershey: IGI Global, 2020) P.149.

الالكترونية وعبر الشبكة العنكبوتية، يعمل المدونون من خلال إنتاج المحتوى ومشاركة المواضيع عبر الشبكة على توفير معلومات مستقلة وموثوقة ودقيقة وواسعة النطاق ذات صلة بالأحداث والمجريات العامة خاصة ما تعلق بالسياسة العامة والنشاطات الحكومية التي غالبا ما تهتم المدونين أو تمس فئات واسعة من المواطنين¹.

- التفاعل مع السياسة العامة (تأييد أو الرفض السياسات):

تعمل المجتمعات الافتراضية من خلال نشاطها عبر مختلف المنصات على إنتاج نقاشات وحوارات حول مختلف عمليات السياسة العامة خاصة التي يتم صنعها أو تنفيذها في نفس الفترة من أجل زيادة الوعي والإطلاع على المصالح التي سوف تحققها السياسة العامة، وإنعكاسات تلك السياسات على مختلف المواطنين والمجموعات الاجتماعية.

من خلال توضيح مؤسسات صنع السياسة العامة للجهات التي ستستفيد والفئات التي لن تستفيد من منافع وموارد السياسة العامة أو حتى كشفها من طرف المختصين تلجئ المجتمعات الافتراضية ومن خلال مراقبتها لتلك التفاعلات السياسية إلى إختيار توجه من ثلاثة توجهات للتعبير عن آراءها حول السياسة العامة، أولا المعارضة أو المقاطعة والتي يعمل المستخدمون على تجميع أصحاب المصلحة الذين يعارضون السياسة العامة لأنها لا تخدم تفضيلاتهم من أجل التحرك ضد السياسة العامة ومقاطعتها ومحاولة إفشالها أو تعديلها لما يتوافق ومصالحهم، ثانيا الجهات الداعمة والمشجعة للسياسة العامة وغالبا ما تكون الفئة التي تستفيد من مزايا ومنافع السياسة العامة التي تحرص من خلالها على التنفيذ الأمثل للسياسة العامة ومراقبة مجريات دورة السياسة العامة بحرص وإهتمام مع تجميع أكبر قدر من الدعم والتأييد الممكن، ثالثا الفئات التي لا تهتم بدعم أو معارضة السياسة العامة نظرا لعدم إستفادتها من منافع السياسة العامة أو من خلال إعتقادهم بعقلانية صناع ومؤسسات السياسة العامة وثقتهم بقراراتها، أو العكس من خلال تصور أن السلطات المخولة ستنفذ سياساتها ولن يشكل الرفض أو المعارضة فارق في ذلك.

❖ نماذج تفعيل المجتمعات الافتراضية لدورها الرقابي في السياسة العامة:

تعمل المجتمعات الافتراضية بختلف مظهراتها ومن خلال سعيها لتحقيق مصالحها والتأثير على صناع السياسة العامة من خلال مجموعة من الأدوات التي ترتبط أساسا بالجال السيبراني، والتي تتطور أحيانا إلى المجال الطبيعي وذلك عبر مجموعة من الآليات والإمكانات التي تمتلكها وبانحصار المنصات

¹- Rabia Noor, Op.Cit, P.135-136.

الالكترونية المختلفة والتدوين والتفاعل مع مجريات الأحداث والتدخل بالطرق المتاحة لإيصال تفضيلاتهم وإدراجها ضمن السياسة العامة وبالتالي الحصول على منافع ومصالح جراء ذلك.

تعد وسائل التواصل الاجتماعي إضافة إلى كونها وسيلة تجميع المصالح والتعبير عنها مجال لممارسة حق المواطنين في الرقابة على النشاطات الحكومية، فالمنصات الاجتماعية تعد أداة قوية لإحداث تغييرات ديمقراطية في 2011 شهدت الانتخابات الرئاسية في زامبيا زيادة استخدام المواطنين للمنصات الاجتماعية وهو الأمر الذي شجعتة منظمة "بانتو ووتش Bantu Watch" وهي منظمة مجتمع مدني تشجع الناخبين على الإبلاغ عن حوادث أعمال العنف والفساد والتزوير المرتبط بالانتخابات عبر الشبكة من خلال موقع "Zambia Lections"، وشارك المواطنون في العملية الانتخابية التي جرت بسلام عكس سابقاتها¹.

تعد الشكاوى والبلاغات الالكترونية من النشاطات التفاعلية التي تندرج ضمن العلاقة بين الحكومة والمواطن (G2C) تعمل الجماعات الاجتماعية والأفراد على تقديم تلك الشكاوى عبر مختلف الوسائط الالكترونية المتاحة وخاصة المواقع الحكومية، حيث تحرص الحكومات من خلال عملها ضمن الإصدار الالكتروني للحكومة على تخصيص فضاء لتقديم العرائض والشكاوى بخصوص النشاطات الحكومية أو التبليغ عن شبهات فساد أو أي إنشغلات والتي يستوجب على الجهات ذات الصلة الرد على التفاعلات حسب التنظيمات المعمول بها.

في إنجلترا مثلاً تم تطوير نماذج عبر الانترنت للسماح للمواطنين بالإبلاغ دون الكشف عن هويتهم عن الشكوك حول قيام جارهم بالمطالبة بشكل إحتيالي بمدفوعات الإعانات الاجتماعية، وفي البلدان التي تعاني من مشاكل الفساد المتوطنة مثل الهند وسيراليون أنشأت الحكومات المركزية منصات عبر شبكة الانترنت يمكن للمواطنين من خلالها الإبلاغ بشكل مجهول بخصوص الشكوك أو إمتلاك أدلة حول الرشاوى المدفوعة للموظفين العموميين أو أي ممارسات خاصة بالفساد من أجل القيام بالتحقيق اللازم والتحقق من صحة الإدعاءات أو خطئها².

وفي الجزائر تعمل القطاعات الحكومية وفي محاولة للتجاوب مع تفاعلات المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني والاستجابة للشكاوى والرد على البلاغات المقدمة مثلاً وزارة الداخلية والجماعات المحلية على نشر منشورات خاصة بالإجابة عن تساؤلات والرد على إنشغلات المواطنين الخاصة بالخدمات التي تقدمها المرافق العامة التابعة للوزارة مثل الولايات والبلديات وغيرهم من المصالح، تعتبر وزارة الداخلية

¹- Simon O. Oginni and Joash N. Moitui, Op.Cit, P.163.

²- Rikki Dean, Op.Cit, P.3573.

من الوزارات السيادية والتي يندرج ضمنها مجموعة كبيرة من مصالح الإرتفاق العمومي كالجماعات المحلية قطاع الشرطة وحتى الحماية المدنية، من خلال الشكل رقم (09) الذي يوضح رد مصالح الوزارة على إنشغالات قدمها متابعي صفحة الوزارة الرسمية عبر فايسبوك من ولاية المدية، حيث يتم التوضيح للمواطنين مختلف الإجراءات والبرامج التي يتم التحضير لها أو التي هي قيد التنفيذ وحتى التي نفذت من قبل والتي تدعم إستجابة السلطات لتفضيلات المواطنين وإحتياجاتهم.

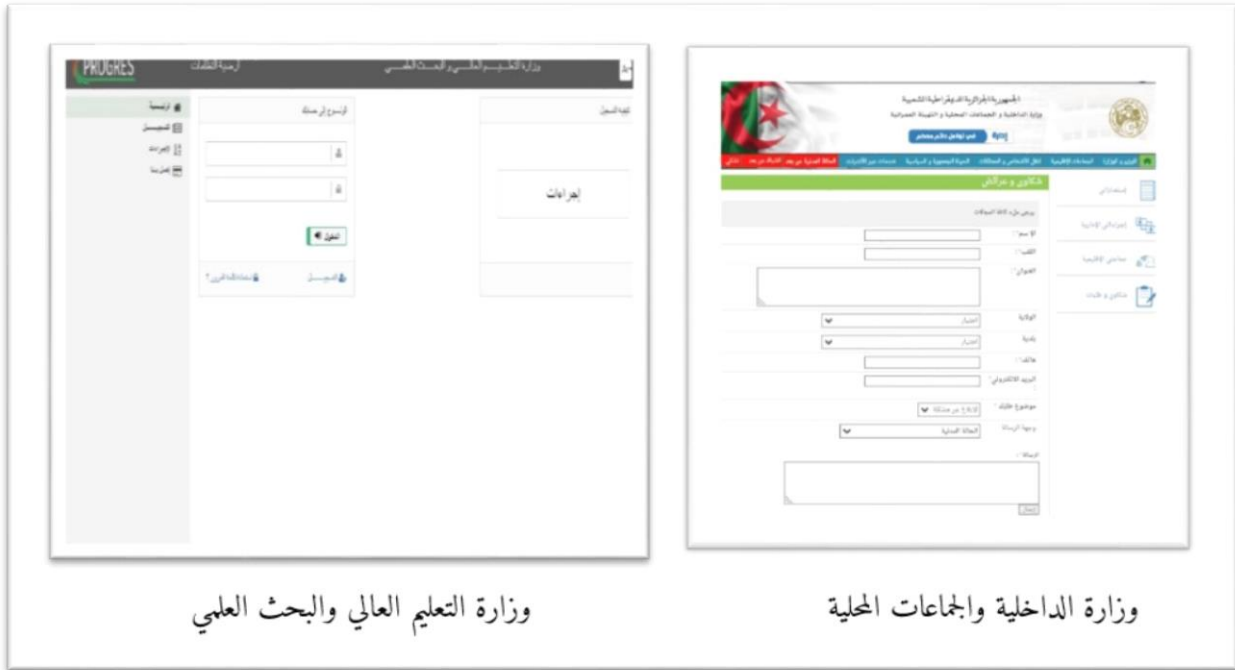
الشكل رقم (09) رد وزارة الداخلية الجزائرية على إنشغالات المواطنين



المصدر: الباحث من خلال صفحة فايسبوك الرسمية لوزارة الداخلية والجماعات المحلية الجزائرية.

كما أن الهيئات الحكومية في الجزائر وضمن تحولها الرقمي وإنشاء مواقع إلكترونية حكومية غالبا ما تخصص مساحة لتلقي الشكاوى والعرائض كما هو موضح في الشكل (10) حول مختلف الخدمات العامة المقدمة نوعيتها وكميتها وطريقة الإرتفاق هل كانت متناسبة مع الإحتياجات وغيرها من الاختلالات التي يطلب من المواطنين والمؤسسات الإبلاغ عنها من أجل حل المشاكل التي تواجه تلك الخدمات. أحدثت الشكاوى الإلكترونية تحول ملحوظ في تقديم الخدمات العامة فقد تحولت الالمبالات التي كانت تصاحب حق الإرتفاق في السابق إلى جدية نظرا لعدم فعالية خاصية الشكاوى في نسختها الورقية والشفوية التي لم تكن تصل للقيادات العليا والمفتشين، أما في نسختها الرقمية فهي محفوظة في خوادم الوزارة وهو ما يثير قلق الموظفين العموميين ويدفعهم إلى القيام بمهامهم على أكمل وجه نظرا للرقابة المزدوجة والجدية من طرف المواطنين الرقيين وحتى المسؤولين الإداريين والسياسيين وهو ما يؤدي لمعاقبتهم في حال التقصير في أداء مهامهم.

الشكل رقم (10) فضاءات الشكاوى والتظلمات لوزارة الداخلية والتعليم العالي في الجزائر



المصدر: من إنجاز الباحث بناء على المواقع الالكترونية للوزارات

لقد قدمت التظاهرات الرقمية للمجتمع المدني آليات مهمة يتم من خلالها الرقابة من الأسفل للأعلى للمواطنين وأصحاب المصلحة على المخرجات والنشاطات الحكومية، كما أتاحت لهم التدخل في الوقت المناسب لإصلاح أخطاء السياسة العامة وهو ما يطور من مكانة أصحاب المصلحة ويفرض آراءهم.

المطلب الثالث: دور المجتمعات الافتراضية في تقييم السياسات العامة

The Role of Virtual Communities in Evaluating Public Policies

تشتق كلمة تقييم من القيمة وتدل على إصدار حكم حول الجدارة والأهمية و/أو فائدة شيء ما، وفي السياسة العامة تهدف عملية التقييم للتعرف على النتائج التي حققتها السياسة العامة ومدى تطابقها مع الأهداف المرجوة من صنع السياسة العامة¹، عمليا تعد عمليات تقييم السياسات العامة آلية رئيسية لرصد ومراقبة وتصنيف النشاطات الحكومية الجارية أو المنتهية (البرامج والمشاريع والأنشطة وآثارها والعمليات) حتى يتمكن صناع السياسة العامة وأصحاب المصلحة من معرفة مدى مطابقة الأهداف مع النتائج وإتخاذ الإجراءات والقيام بالتحركات اللازمة لتحقيق الأهداف التي صنعت السياسة من أجلها².

¹- Michael Q. Patton, "Public Policy Evaluation: Origins and Evolution," in *Handbook of Public Policy Evaluation*, ed. Frédéric Varone et al., (UK: Edward Elgar Publish, 2023) P.16.

²- Evert Vedung, Op.Cit, P.397.

يعد تقييم السياسات العامة أحد عمليات السياسة العامة الأخيرة أو ما قبل الأخيرة في دورة السياسة، (وهو ما تم التطرق له في الفصل الثاني بالمبحث الثاني)، والتي يتم حسب نتائجها تحديد مسار السياسة العامة المقبل حسب حصيللة التقييم الإيجابية والتي تعني إستمرار السياسة ودعمها أو سلبية ففي حالة القدرة على إصلاح المشاكل وتصحيح الأخطاء يتم ذلك التقويم أو في حالة عدم القدرة على الإصلاح فيتم إيقاف وإلغاء السياسة العامة.

تختلف الجهات أو الفواعل التي تجري تقييمات السياسة العامة حيث يمكن إجراء التقييم من طرف الباحثين العلميين الذين يتصرفون من تلقاء أنفسهم أو بتكليف وحتى المؤسسات الإستشارية ومراكز الفكر الرأى والدراسات، ومن هيئات المراقبة المكلفة كالحاكم ومؤسسات المحاسبة والرقابة الإدارية المكلفة إلى الهيئات السياسية مثل اللجان البرلمانية كما يمكن تقييم بعض السياسات من قبل العديد من هذه الهيئات في وقت واحد أو بمرور الوقت¹.

❖ مكانة المجتمعات الافتراضية في تقييم السياسات العامة:

من خلال التفاعل التصاعدي لدورات السياسة العامة من الأسفل للأعلى وفي إطار نشاط مراقبة أصحاب المصلحة للسياسة العامة الذين يسعون للحصول على أكبر قدر من المكاسب والمنافع الممكنة، مما يجعلهم يتحركون للتأثير في مسار السياسة العامة ومرحلة تقييم السياسات بصفة خاصة، ففي هذه المرحلة يحاول أصحاب المصلحة تسليط الضوء على توجهاتهم وآراءهم المتعلقة بالسياسة، ففي حالة كونهم مستفيدين من السياسة العامة فهم يعملون على دعمها وإظهار المزايا والفرص التي تقدمها، أما في عدم إستفادتهم أو تضررهم من السياسة العامة فهم يسلطون الضوء على المشاكل والعثرات التي تميز تلك السياسات لتعديلها أو إلغائها وإستبدالها بسياسات أخرى تتماشى ومصالح تلك الفئات والحركات الإجتماعية.

تدفع تلك التفاعلات الحكومات وضمن ديناميكية نظرية النظم لإستون وأن إعتبار تلك النشاطات عمليات تغذية إسترجاعية (مرتدة) حول المخرجات الحكومية، وهو ما يجعل السلطات الحكومية تسلط "عدسة النظام" للكشف عن الإجراءات التي تتخذها والتفضيلات التي ستدرجها من خلال بقاء وإستمرار السياسة أو تعديلها أو إلغائها أو إستبدالها، وذلك من أجل تعزيز الشرعية السياسية والتماسك المجتمعي وتحقيق المصلحة العامة².

¹- Mark Bovens et al., "The Politics of Policy Evaluation," Op.Cit, P.320.

²- Peter J. May and Ashley E. Jochim, "Policy Regime Perspectives: Policies, Politics, and Governing," *Policy Studies Journal*, Iss.41, Iss.03 (August 2013) P.427.

إن وجود عقلية تقييمية في جميع أنحاء المجتمع أمر إيجابي أي أن المواطنين في جميع القطاعات يقيمون البرامج والخيارات والإجراءات ويبحثون عن التحسين ويتوقعون نتائج أفضل، ومن المهم أن تكون هناك ثقافة سياسية تتقبل التقييم العام والنقد والمساءلة مع دعم الحقوق والحريات السياسية لخلق وتفعيل المجال العام الديمقراطي¹، وهو ما يتيح للمجتمعات الرقمية المشاركة في تقييم السياسة العامة، من خلال مجموعة من الوسائل التكنولوجية وأدوات التأثير التي أهمها على سبيل الذكر لا الحصر نذكر:

- منصات التواصل الاجتماعي:

أدى ظهور وسائل التواصل الاجتماعي إلى تراجع وظائف حراسة البوابة التقليديين وخلق فرص للجهات الفاعلة الجديدة، كما خفضت بشكل كبير تكاليف التنسيق للحركات الاجتماعية من خلال "الاتصال التعبوي" وهو ما يوحد أصحاب المصلحة للمطالبة بتغيير السياسات أو دعمها وتأييدها، يستخدم المواطنون العاديون والمنظمات الحكومية وغير الحكومية والفاعلون السياسيون ومثلهم الزعماء الشعبيون وسائل الإعلام الجديدة للوصول إلى المجال العام وتشكيل تصور الجمهور للقضايا والتأثير في تفضيلاتهم². تم تطوير تلك المنصات في البداية لمساعدة الناس على الاتصال لتصبح أداة مهمة في عمليات السياسة العامة، حيث أصبح الجمهور الذي كان محكوماً عليه أن يتم تمثيله ممثل عن نفسه عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وبهذا المعنى صار كل مستخدم في المنصات الاجتماعية منتج ومستهلك للمعلومات يمكنه التعبير عن رفضه أو تأييده للنشاطات الحكومية وبالتالي أضحت منصات التواصل الاجتماعي تحفز الجمهور على المشاركة السياسية الفاعلة وهو أمر ضروري للحفاظ على ديمقراطية صحية³.

- البيانات الضخمة:

لطالما كان صناع السياسة والقادة السياسيون مهتمين بمعرفة تفضيلات المواطنين وقياس رضاهم وتلقي التعليقات حول أنشطتهم العامة، لذلك تم استخدام مسح البيانات على نطاق واسع من قبل صناع السياسة لتقدير العلاقة بين الأنشطة الحكومية ورضا المواطنين ومشاركتهم السياسية⁴، ويحاول صناع

¹- Melville McMillan, "Evaluation of Decentralization Programs," in *Policy, Program and Project Evaluation*, ed. Anwar Shah (Switzerland: Palgrave Macmillan, 2020), P.305.

²- Emiliano Grossman, "Media and Policy Making in the Digital Age," *Annual Review of Political Science*, Vol.25, Iss.01 (May 2022) P.452.

³- Ikbāl Maulana, "Social Media as Public Political Instrument," in *Using New Media for Citizen Engagement and Participation*, ed. Marco Adria (Hershey: IGI Global, 2020) P.195.

⁴- Andrea Ceron and Fedra Negri, "The 'Social Side' of Public Policy: Monitoring Online Public Opinion and Its Mobilization During the Policy Cycle," *Policy & Internet*, Vol.08, Iss.02 (June 2016) P.133.

القرار عبر تحليل التغذية العكسية وتقييم آراء وإحتياجات أصحاب المصلحة وظروفهم وخياراتهم لتحديد أهداف مشتركة ومتفق عليها للمشاريع التي يتعين تحقيقها؛ وتحديد الإتجاه عبر وضع الأولويات وإتخاذ القرارات ورصد الأداء والإمتثال في ضوء التوجهات والأهداف المتفق عليها¹، من خلال جمع وتحليل البيانات الضخمة التي ينتجها الفواعل وأصحاب المصلحة ضمن الفضاء الرقمي والتي تعكس التوجهات العامة التي توضح الصورة الحقيقية للتفضيلات التي يدعمها المواطنون سواء بقوة أو بإستمرارية أو تفضيلات الجماعات الإجتماعية المهمة التي ليس من مصلحة صناع القرار والقادة السياسيون تجاهلها.

كما يسعى صناع السياسات وفي سعيهم لتطوير المشاركة السياسية كما ونوعا وخاصة تقييم السياسات العامة إلى اللجوء لبرامج تحليل البيانات الضخمة فهي قادرة على إستبدال تقنيات المشاركة التقليدية باهظة الثمن ببرامج البيانات الضخمة الرخيصة والمتاحة، كما يشارك العديد من المواطنين عبر مختلف الوسائط الرقمية آرائهم حول السياسة دون الحاجة إلى تحفيزهم أو تشجيعهم من خلال مبادرات المشاركة السياسية ومن ثم فهي تقدم حلاً محتملاً لإكراه المشاركة المنخفضة².

- أنظمة الذكاء الاصطناعي:

تتأثر عملية تقييم السياسات بالذكاء الاصطناعي عبر تقديم ملاحظات في الوقت الفعلي وحلول فورية والمحاكات لتحسين التعامل مع الإضطرابات، عبر إستخدام مزيج من التقنيات مثل الشبكات العصبية الاصطناعية والأنظمة الذكية لتوليد البدائل، كما يتم إستعمال التنقيب عن البيانات والتعلم العميق ومصنفات التعلم، لتقديم ملاحظات فورية حول العملية القادمة من مصادر مثل رضا المواطنين ومن خلال مراقبة التقدم المحرز في تحقيق السياسة العامة لأهدافها وفقاً لذلك يمثل الذكاء الاصطناعي ثورة تكنولوجية كونه يغير عملية السياسة التقليدية، فهو يمتلك القدرة على تحليل البيانات الضخمة والعثور على الأنماط والمعلومات التي لا يستطيع البشر القيام بها، وهو ما يؤدي لإتمام المهام الروتينية بشكل أكثر دقة ودون فترات راحة مما يمنح البشر حرية القيام بعمل إبداعي أو مبتكر ووضع إستراتيجيات في صنع القرار، كما يسمح الذكاء الاصطناعي للبشر بالإستفادة من فوائده لتحسين وتطوير قدراتهم من خلال التعلم³.

¹- Carla L. Wilkin et al., "Creating Value in Online Communities through Governance and Stakeholder Engagement," *International Journal of Accounting Information Systems*, Vol.30 (September 2018) P.59.

²- Jonathan Bright and Helen Margetts, "Big Data and Public Policy: Can It Succeed Where E-Participation Has Failed?," *Policy & Internet*, Vol.08, Iss.03 (September 2016) P.221.

³- David Valle-Cruz et al., "Assessing the Public Policy-Cycle Framework in the Age of Artificial Intelligence: From Agenda-Setting to Policy Evaluation," *Government Information Quarterly*, Vol.37, Iss.04 (October 2020) P.07-08.

ينتج الذكاء الاصطناعي فرص جديدة لتقييم السياسات فهو يغير مراحل التقييم وترتيبها التقليدي ويصل لإتاحة تقييم كل مراحل دورة السياسة العامة أو ما يصطلح على تسميته بنموذج دورة السياسة العامة الديناميكية Dynamic Public Policy-Cycle (DPPC) والتي تعمل بشكل أسرع وأكثر دقة وبتكلفة أقل بسبب معالجة البيانات الضخمة وعمليات المحاكاة التي يسهلها الذكاء الاصطناعي، وتنتج تقنيات معالجة البيانات معلومات قيمة يعتمد عليها صناع السياسات وهو ما يكسبهم معرفة مفيدة لصياغة إستراتيجيات جديدة وإعادة صياغة المشاكل المجتمعية، بعبارة أخرى جمع البيانات من تقييم السياسة أمر مطلوب للتمكن من وضع جدول الأعمال وصياغة عدة خيارات والمساعدة على إتخاذ القرار الأفضل ويتبعه تنفيذ السياسات والعمل من جديد على تقييم السياسات لإيجاد التكرار التالي للسياسات¹.

- التدوين الإلكتروني:

يعد التدوين أحد الوسائل المستحدثة ضمن التفاعل اللامتناهي عبر الفضاء السيبراني، وهو نشاط مهم وضروري يستعمله المستخدمون للتعبير عن آراءهم وتوجهاتهم في مختلف المجالات وخاصة المشاركة السياسية، وضمن دورات السياسة العامة يعد تحليل طرق التدوين ونوعيتها وتوقيتها عامل حاسم يترجم توجه المستخدمين وتفضيلاتهم حول السياسة العامة جارية التنفيذ سواء عبر دعم أو معارضة أو نقد تلك السياسات وهو ما يعطي لصناع السياسات رجع صدق للسياسات العامة المنفذة.

تحقق السياسات العامة الفوائد وتنظم الأنشطة وتعيد توزيع الموارد وتفرض الأعباء، وهو ما يولد ردود فعل سياسية قصيرة المدى وحتى طويلة الأمد من حيث إستجابات أصحاب المصلحة سواء كانت السياسات مقبولة أم لا وهو ما ينعكس على السياسة المتعلقة بشرعية وتماسك السياسات ومتانتها، تعزز التعليقات الرقمية السياسية تقييم السياسات من خلال تعبئة المؤيدين الرئيسيين وتقويض المعارضين المحتملين بالإضافة إلى تسليط الضوء على ردود الفعل السياسية التي تقدم الدعم والإضافة لأصحاب المصلحة مهما كان توجههم معارضا أو مؤيدا وداعما للسياسة العامة².

❖ نماذج عن تأثير المجتمعات الافتراضية في تقييم السياسة العامة:

أنتجت تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتفاعل الإنساني المتصاعد معها تطور الوسائل والأدوات الخاصة بدورة السياسة العامة بشكل عام وتقييم السياسة العامة بصفة خاصة، فأصبحت عملية تقييم السياسة العامة وخاصة فيما يتعلق بالتقييم التصاعدي (من الأسفل إلى الأعلى) وهو التقييم الذي يقدمه المواطنون

¹- David Valle-Cruz et al., Op.Cit, P.09.

²- Peter J. May and Ashley E. Jochim, Op.Cit, P.430.

وحتى المؤسسات اللاحكومية والتي تقدم آراءها وتفضيلاتها حول السياسات المنفذة، وقد ساعدت وسهلت الوسائط الرقمية في نقل تلك التفضيلات من أصحاب المصلحة لصناع السياسة العامة. في الصين تم الإعتماد على مجموعة من البرامج الخاصة بالذكاء الاصطناعي في الكثير من القطاعات، ومن ضمنها برنامج إ ب م واتسون للرعاية الصحية العامة (IBM Watson Health) والذي يقوم بتسيير القطاع الصحي العام مع مراقبة وتحليل جميع العمليات والنشاطات لكل الفاعلين القطاعيين، كما يساهم النظام الذكي بدعم القرارات والخيارات العامة الصحية من بداية إدراج القضايا في الأجندة السياسية حتى تقويم السياسات، كما ينظر إلى هذه النظم على أنها وسيلة مهمة في التقييم ويسهل الذكاء الاصطناعي ويسرع تقييم السياسة العامة المنفذة بناءً على تحليل البيانات والمحاكاة والخوارزميات الذكية، فهي تؤدي إلى تحقيق الرفاهية والكفاءة في قطاع جد حساس وهو الصحة العامة¹.

في الجزائر سنة 2021م وبالضبط بين شهر جويلية وسبتمبر وخلال فترة ظهور ماسمي وقتها بالموجة الثالثة من مراحل إنتشار فيروس كورونا كوفيد-19، شهدت العديد من المستشفيات إقبال متزايد للمصابين حيث وصلت الإصابات اليومية إلى أكثر من 500 إصابة يومية جديدة و33 حالة وفاة يومية²، وقد بدأت حالات كثيرة تدخل العناية المركزة بسبب تلك الموجة، الأمر الذي زاد من إستهلاك الوحدات الصحية للأوكسجين الطبي وهو ما خلق أزمة حقيقية موازات مع عدم زيادة تزويد المستشفيات بكميات إضافية، وهو ما جعل الناشطين عبر المنصات الرقمية يدقون ناقوس الخطر ويعبرون عن غضبهم من عدم إجراء الحكومة لإحترازات أكثر وتغطية نقص الأوكسجين عبر المنشآت الصحية كما قام الناشطون بإطلاق مبادرات من أجل جمع تبرعات لتزويد المستشفيات بخازن جديدة للأوكسجين وشراء كميات من الأوكسجين لدعم قدرات المستشفيات العمومية، رغم الخسائر التي نتجت عن عدم وضع خطط خاصة بظهور أزمة أوكسجين من طرف الوزارة وحتى اللجنة العلمية لرصد ومتابعة تفشي وباء كورونا، لكن مع تدخل المدونين وتزايد التدوين حول الموضوع فقد أمرت السلطات الحكومية بإعطاء الأولوية للمستشفيات المتضررة كما وضعت برامج إستعجالية من أجل مضاعفة كميات الأوكسجين الطبي المخصصة للمستشفيات كما تم تبليغ المؤسسات والمصانع الخاصة بإنتاج الأوكسجين الطبي من العمل المتواصل وعلى مدار الساعة لتلبية متطلبات المصالح الإستشفائية من تلك المادة الحيوية.

¹- David Valle-Cruz et al., Op.Cit, P.08.

²- وكالة الأنباء الجزائرية، "كورونا: 503 إصابة جديدة، 392 حالة شفاء و25 وفاة"، الإطلاع: 2024/02/22
<https://www.aps.dz/ar/sante-science-technologie/111694-503-392-25>

في إيطاليا وسنة 2015م أعلن الوزير الأول السابق "ماتيو رينزي Matteo Renzi" عزمه على إصلاح المدارس من خلال الترويج لإستشارة عامة من مارس لمارس، قام "أندريا سيرون Andrea Ceron" و"فيدرا نيجري Fedra Negri" من خلال دراسة حول الموضوع بتنزيل وتحليل حوالي 390 ألف تغريدة مرتبطة بالإصلاح من أجل تقييم تصنيف الإصلاح وتحديد الجوانب التي أدت إلى رد فعل إيجابي أو سلبي، تمت مقارنة النتائج التي تم الحصول عليها من خلال تحليل وسائل التواصل الاجتماعي مع نتائج الإستشارة العامة والرؤى المستمدة من الإستطلاع الحكومي الذي أمر به رئيس الوزراء¹.

خلصت مقارنة تحليل آراء مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي لوجود تقارب في ردود الأفعال مع نتائج الإستطلاع الحكومي، وهو ما يدل أن مستخدمي منصات التواصل يعبرون إلى حد كبير عن التفضيلات العامة، ويعكس رد فعلهم على تقييم السياسة العامة وتوجهات أصحاب المصلحة، كما يمكن لمستخدمي وسائل التواصل العمل كصناع رأي يؤثرون ويعكسون وجهات نظر الجمهور العام أي أنه ليس من قبيل الصدفة أن العديد من الدراسات وجدت أوجه تشابه بين الآراء التي عبر عنها الرأي العام عبر الانترنت وتلك التي يدعمها الرأي العام بأكمله، وكرد فعل على التعديلات التي إعتمدها الحكومة فقد عدلت الحكومة مجموعة بنود من ضمنها معايير الأولوية لتوظيف عمال مؤقتين².

من خلال هذا المبحث تم إبراز دور ومكانة المجتمعات الافتراضية في إحداث التغييرات والتطوير على المستوى المنهجي وحتى الممارساتي والعملي بخصوص السياسة العامة، فقد فتحت المجتمعات الافتراضية مزيد من المساحات للنقاش والجدال عبر المجال العام لتجويد السياسات العامة عبر الأفكار والآراء الفعالة من جهة والتي تعبر عن التوجهات العامة للمواطنين من جهة أخرى.

كما أتاحت التجمعات الاجتماعية عبر الوسائط التكنولوجية ظهور ممارسات جديدة عبر مختلف مراحل دورات السياسة العامة، سواء عبر جمع المصالح والتعبير عنها ومحاولة إستغلال نوافذ السياسة العامة وإدراج تلك التفضيلات عبر الأجندة الحكومية وإتخاذ الإجراءات، أو من خلال تطوير آليات مهمة وفعالة للرقابة التصاعدية لكل الإجراءات والتحركات الحكومية، وخاصة ضمن تقديم أصحاب المصلحة لإنطباعاتهم ورجع الصدى للجهات الحكومية حول مختلف السياسات العامة وهو ما يساعد المؤسسات الحكومية والمسؤولين على إتخاذ القرارات بخصوص السياسة العامة كإستمرارها أو إلغائها كلياً أو تصحيح ما يمكن تصحيحه لإرضاء المواطنين من جهة وتحقيق جل أو كل أهداف تنفيذ تلك السياسة العامة.

¹- Andrea Ceron and Fedra Negri, Op.Cit, P.141.

²- Ibid, P.p.142-144.

المبحث الثالث: مستقبل صنع السياسة العامة ضمن بيئة المجتمعات الافتراضية

The Future of Policy-making in the Virtual Communities Environment

واجهت عمليات التحول الرقمي الحكومي خاصة ضمن المجال الحكومي وحتى عبر السياسة العامة مجموعة كبيرة من التحديات التي أعاقَت تجويد التطور التكنولوجي ضمن عمليات صنع السياسة العامة وقلصت من كفاءة مخرجات تلك التحولات وهو ما إضطر أصحاب المصلحة للتدخل من أجل إيجاد حلول لتلك المشاكل والوضعيات الصعبة، ونظر للتطور التقني فقط صاحبه تطور ممارساتي في عمليات السياسة العامة من خلال تطوير الحكومات لأدوات جديدة لمساعدتها على إدماج الفواعل في السياسات خاصة وبصورة أكثر تحديد المواطن كونه مركز العمليات السياسية بأكملها.

وكمحصلة للدراسة وختام للفصل الرابع تمت محاولة إدراج مجموعة من السيناريوهات الممكنة الحدوث في المستقبل للعلاقة بين المجتمعات الافتراضية والتطور التقني اللامتناهي والسياسات العامة وكيف يمكن لتلك العلاقة أن تتبلور وحتى الظواهر السياسية الحالية وكيف يمكن أن تتشكل في المستقبل.

المطلب الأول: إكراهات المجتمعات الافتراضية على المجال الحكومي وسبل معالجتها

The Challenges of Virtual Communities to Government and How to Address Them

عرف التطور اللامتناهي لتكنولوجيا المعلومات والاتصال وتأثيراتها في جميع المجالات بصفة عامة والسياسة العامة بالتحديد إعادة تشكّل العلاقات والتفاعلات ضمن عمليات ودورات السياسة العامة، الأمر الذي أنتج فرص تم الاستفادة منها وإستغلالها وتحديات مصاحبة أثرت على فعالية ومخرجات العمليات الحكومية وحتى النشاطات الاحكومية، وهو ما إضطر الباحثين وصناع السياسات إلى التحرك لتحليل تلك التظاهرات وإيجاد الحلول التي يمكن من خلالها تقليص التأثيرات السلبية لتلك الإكراهات أو القضاء عليها بصفة شاملة وجذرية، ومن أهم تلك الإكراهات نذكر على سبيل المثال:

أولاً: الفجوة الرقمية كإكراه تكنولوجي للسياسة العامة

The Digital Divide as a Technological Challenge for Public Policy

الفجوة الرقمية Digital Divide ظاهرة إجتماعية أنتجها تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال، تقوم بتشخيص الفوارق بين إمتلاك وإستعمال الوسائل الإلكترونية وعدم إمتلاكها وتوضيح الأسباب، لتقديم نتائج تعمل على تضيق عدم الوصول للتكنولوجيا بالنسبة للأفراد أو ما يعرف بتضييق الفجوة الرقمية وإمكانية القضاء عليها، يتم توصيف الفجوة الرقمية بإستخدام البيانات الديموغرافية الإجتماعية والإقتصادية للأفراد الذين لديهم وصول أكثر أو أقل للوسائل والانترنت ومستوى مختلف من المهارات الرقمية، تتأثر

إمكانية إمتلاك والوصول إلى الوسائل والآليات بالنسبة للأفراد وتقاس عبر خصائصهم كمستوى الدخل والتعليم والتوظيف والعمر وغيرها من المميزات¹.

قدمت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) تعريف للفجوة الرقمية بأنها "الفجوة بين الأفراد والأسر والشركات والمناطق الجغرافية على مختلف المستويات الاجتماعية والاقتصادية فيما يتعلق بكل من فرصهم في الوصول للتكنولوجيات وإستخدامهم للانترنت عبر مجموعة واسعة من الأنشطة"².

تطورت دراسات موضوع الفجوة الرقمية وهو ما جعل المختصين يقدمون توزيعات مختلفة للفجوة الرقمية أهمها ما قدمه "جان فان ديجيك Jan van Dijk" والذي حددها بثلاثة مستويات، يركز المستوى الأول على إمتلاك الفرد للوسائل والأجهزة الإلكترونية وحصوله على الربط بالبنية التحتية الإتصالية والانترنت، أما المستوى الثاني فهو إمتلاك الفرد للمهارات التي تؤهله لإستخدام الأجهزة والنشاط عبر الانترنت، وأما المستوى الثالث فيعتمد على نوعية مخرجات إستخدام الفرد للتكنولوجيا والإضافة التي يمكن أن يقدمها عبر الفضاء الإقتراضي من خلال المحتوى الذي يقدمه والمعلومات التي يشاركها أو حتى النشاط في المجال التقني وجعل الفضاء الإقتراضي أفضل وأحسن وزيادة الأمن الرقمي، وبعبارة أخرى كيف تسهل التقنية على الإنسان حياته ومدى الرفاهية التي يكتسبها من خلال إستعماله للتقنية كونه محور كل العمليات وهدفها، وكون الفضاء الإقتراضي أصبح مجال واعد وسوق إقتصادي ثري ومهم³.

1- تأثير الفجوة الرقمية على السياسة العامة:

أنتج التزايد العالمي المستمر لإستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصال ضرورة إعتماد الحكومات على الأنظمة الرقمية في عملها ونشاطها وعلاقتها بأصحاب المصلحة كالعلاقة بين الحكومة والمواطن والحكومة ووحدات الأعمال وهو ما إعترضته مجموعة من الإكراهات والتي كانت من ضمنها الفجوة الرقمية والتي أحدثت إنعكاسات وجب علاجها، والمتمثلة في:

¹- Jan A. G. M. Van Dijk, "The Evolution of the Digital Divide: The Digital Divide Turns to Inequality of Skills and Usage," in *Digital Enlightenment Yearbook 2012*, ed. Jacques Bus et al. (Amsterdam: IOS Press, 2012) P.57.

²- Nilay Yavuz, "Digital Divide and Citizen Participation in Public Policy Making," in *Citizen-Centered Public Policy Making in Turkey*, ed. Volkan Göçoğlu and Naci Karkin (Switzerland: Springer, 2023) P.122.

³- توفيق مسون وحمو بوعلام، "التحول الرقمي للإدارة العامة: الآفاق والإكراهات المصاحبة"، مجلة السياسة العالمية، م.07، ع.03 (ديسمبر، 2023) ص.282-283.

أ. تكريس التفرقة الاجتماعية والطبقية بين الأفراد:

يعتبر التمايز الاجتماعي الرقمي من أشكال عدم المساواة التقنية والاجتماعية في المجتمع الرقمي، وهو ما جعل من الفجوة الرقمية في حد ذاتها مشكلة عالمية تتمثل في عدم المساواة في الوصول إلى التكنولوجيات الرقمية وإستخدامها بشكل متساوي، تنتج الفجوة الرقمية من خلال عدم المساواة في الوصول للتكنولوجيات الرقمية والإفتقار إلى الموارد والمهارات، وإنخفاض الحافز لإستخدام التكنولوجيا والإفتقار لفرص الوصول لأدوات ومنصات رقمية لأغراض متنوعة وهو ما يعد نوعاً جديداً من عدم المساواة الاجتماعية والتي يمكن أن تؤدي إلى إنقسامات إجتماعية¹.

عبر الأمين العام السابق للأمم المتحدة "كوفي عنان" أن الإتصال والوصول للتكنولوجيا يعدان من حقوق الإنسان الأساسية في العصر الرقمي ومعالجة الفجوة الرقمية هي قضية إنسانية ملحة فصرح "إن القدرة على تلقي المعلومات وتنزيلها ومشاركتها من خلال الشبكات الإلكترونية، وحرية الإتصال عبر الحدود الوطنية - يجب أن تصبح هذه الأمور حقيقة واقعة لجميع الناس"²، تنتج الفجوة الرقمية إنقسام نوعي لأفراد المجتمع وهو ما يصعب من التواصل بين الأفراد والمؤسسات الحكومية كما يمكن أن تؤدي لعدم رضى الفئات التي لا تملك الوسائل والمهارات التكنولوجية وهو ما يجعلها تحتج على الأوضاع غير المتساوية مع المجموعات الأخرى في الدولة التي تم تمكينها من الوصول للتكنولوجيا والإستفادة منها.

ب. التقليص من فرص المشاركة السياسية:

أتاحت تكنولوجيا المعلومات والإتصال فرص جديدة للمشاركة السياسية كما فتحت آفاق واعدة لتطوير العلاقة بين الحكومة بمختلف مؤسساتها ومواطنيها، حيث أظهر الإصدار الرقمي الحكومي وحتى نشاط المواطنين الواسع عبر الانترنت من خلال ممارسة النشاطات السياسية ضمن مساحات الفضاء الافتراضي، ومن بين تلك النشاطات الإلكترونية نذكر الإنتخابات الإلكترونية أو عبر الانترنت والخدمات الحكومية الرقمية وغيرها، لكن ظهور تحدي الفجوة الرقمية قد أضعف كل تلك الفرص وقلص من حجم الأهداف المحققة، كما أحدثت الفجوة الرقمية إختلالات في السياسات العامة التي عولت الحكومة على الوسائط الإلكترونية لإنجازها أو تم تحويلها من طابعها التقليدي إلى الإصدار الرقمي.

¹- Elena Vartanova and Anna Gladkova, "New Forms of the Digital Divide," in *Digital Media Inequalities: Policies Against Divides, Distrust and Discrimination*, ed. Josef Trappel (Sweden: Nordicom, 2019) P.194.

²- Christian Fuchs and Eva Horak, "Africa and the Digital Divide," *Telematics and Informatics*, Vol.25, Iss.02 (May 2008) P.100.

ت. صعوبة الإتصال بين الحكومة وأصحاب المصلحة:

تشكل العلاقة بين الحكومة والفواعل الدولاتية الأخرى مركز إهتمام وعمل الحكومات حيث تحاول الحكومة ضمان تواصل مستمر بينها وبين المواطنين والمؤسسات الاحكومية وذلك من أجل تطوير مختلف المبادرات الخاصة بدعم المشاركة السياسية بكل أنواعها، الأمر الذي إعترضته مشكلة الفجوة الرقمية فمن جهة حصرت فعالية الأداء الحكومي مع الفئات والمناطق التي تملك الإمكانيات والوسائل الإلكترونية والمهارات اللازمة لإستغلال التحول الرقمي والإستفادة من الفرص الجديدة، ومن جهة أخرى فقد تم تهميش فئات ومناطق أخرى لا تمتلك المؤهلات والوسائل للتعامل مع الفضاء الإقتراضي، وهو ما يؤثر على صنع السياسات العامة وعدم تحقيق أهم أهدافها وهو تحقيق الوحدة والتعايش الإجتماعي وإضعاف جهود الإدماج الإجتماعي والذي يمكن أن يحدث إضطرابات وتحركات إجتماعية يمكنها أن تتحول إلى حركات إحتجاجية سياسية وحتى ثورات سواء هادئة أو عنيفة.

2- حلول معالجة مشكلة الفجوة الرقمية:

شكلت الفجوة الرقمية تحدي شديد الخطورة على سياسات التحول الإلكتروني، الأمر الذي جعل الباحثين والحكومات يعملون على إيجاد حلول تتلائم مع مختلف الوضعيات التي أحدثتها الفجوة الرقمية سواء عبر المستوى الحكومي وحتى الاحكومي.

تزامن سطوع القرن الرقمي (ق21) مع تطور الفجوة الرقمية والتي كان التركيز فيها على الإستقصاء الرقمي والمفهوم الضيق للوصول أو ما يعرف بالوصول المادي وإمتلاك الأجهزة والوسائل الرقمية وحتى الإتصال بالانترنت، وهو ما سعت الحكومات لتجاوزه من خلال التشجيع على إقتناء الوسائل والتجهيزات والربط بالشبكة بتكاليف في متناول أغلبية الفئات الإجتماعية، بالإضافة إلى وضع برامج ودورات لمحو الأمية الرقمية للقضاء على تحدي التفاوت بين الفئات الإجتماعية والعمرية والجغرافية وتحقيق متطلبات الوصول الرقمي لأغلب الفئات الإجتماعية وهو ما يساعد الحكومات على تطوير برامجها ونشر المعرفة التي تسهل على المواطنين الإرتفاق العام الإلكتروني مع زيادة نسب المشاركة السياسية عبر الشبكة¹.

تتشكل الفجوة الرقمية في جانبها النفسي عبر القلق من الأجهزة الإلكترونية ورهاب التكنولوجيا والخوف من إستخدام الوسائط الرقمية والتعامل مع التحول الرقمي بإرتياب وشك وعدم ثقة في الفضاء الافتراضي ومخرجاته²، يمكن إعتبار تلك الفئات المرتابة من التكنولوجيا ضمن الفئات التي إختارت البقاء

¹- Jan A. G. Van Dijk, "Digital Divide: Impact of Access," in *The International Encyclopedia of Media Effects*, ed. Patrick Rössler et al., (John Wiley & Sons, 2017) P.01.

²- Ibid, P.01.

ضمن حيز الفجوة الرقمية عكس فئات الفجوة الرقمية التي فرضت عليهم البيئة المحيطة البقاء بدون الوصول للتكنولوجيا ووسائلها، يمثل الرهاب التكنولوجي مشكل نفسي يمنع الأفراد من الاندماج مع تطورات العصر ويضعهم خارج مجال التكنولوجيا وهو ما يجب على الحكومة معالجته بعمل برامج نفسية مدروسة لتحقيق الثقة بين هؤلاء المرتابين والتكنولوجيا وإيصال فكرة أن التكنولوجيا هي عبارة عن وسيلة ويعد إستخدامها في الإطار الإيجابي أو السلبي هو خيار يختاره الإنسان بناء على وعي ومسؤولية.

قدمت الحكومات عدة برامج في الكثير من الدول والتي تهدف لتطوير القدرات الرقمية للمواطنين والمؤسسات الحكومية والربط بينهما لتطوير فرص المشاركة السياسية لتفعيل الممارسات الديمقراطية ودعم مكانة المواطنين والمؤسسات اللاحكومية في صنع السياسة العامة وإتخاذ القرار، وفي الجزائر قدمت الحكومة برنامج للتحويل الإلكتروني الحكومي والمتمثل في إستراتيجية الجزائر الإلكترونية 2009 e-Algérie والذي عملت الحكومة على إعداد مخططات تعمل على تحويل المرافق العامة من شكلها التقليدي إلى إصدارها الرقمي مع تطويرها الدائم من جهة، ودعم مخططات إنشاء البنية التحتية الرقمية عبر كامل التراب الوطني مع تخصيص مقدرات مالية وإعفاءات جبائية للمؤسسات التكنولوجية وتوريد الأجهزة وتوزيعها في السوق الوطنية بأسعار تنافسية لغلق المستوى الأول من الفجوة الرقمية، ومع إدراج مادة العلوم التكنولوجية والإعلام الآلي في البرامج المدرسية لطوري المتوسط والثانوي وتخصيص شعب في الدراسات الجامعية لغلق المستوى الثاني من الفجوة الرقمية من جهة أخرى وتطوير البحث العلمي التقني.

كما نجد الكثير من البرامج والعمليات على المستوى العالمي منها "صوتك في أوروبا Your Voice in Europe" في الإتحاد الأوروبي أدرج هذا البرنامج للتواصل بين المواطنين وصناع السياسة العامة، "الشعب الإلكتروني e-People" في كوريا الجنوبية والذي يندرج ضمن مساعي الحكومة لتطوير كفاءة وفعالية السياسات الإلكترونية وتقريب المرافق العامة من المواطن وتطوير الإرتفاق العام الإلكتروني، وفي السويد نجد "مبادرة الإلتماسات Petitions Initiative" و"المنتدى عبر الانترنت Online Forum" والذي قدمته الحكومة من أجل فتح فرص جديدة للمشاركة الإلكترونية وتطوير آليات الممارسة الديمقراطية، قامت تلك البرامج بتطوير فعالية الحوكمة التشاركية والتي تمكن المواطن من التعبير عن آرائهم وتفضيلاتهم بشأن مختلف الخدمات والسياسات العامة أو المساهمة في التخطيط في مدنها¹.

من الحلول المقترحة لقليل أو سد الفجوة الرقمية هي تحقيق الإكتفاء التكنولوجي الوطني سواء من خلال الأجهزة وإنشاء صناعة تكنولوجية وطنية وتطويرها المستمر والإستثمار في البحوث العلمية

¹- Nilay Yavuz, Op.Cit, P.117.

وتطوير التجارب عبر المخابر في الجامعات والشركات المنتجة الحكومية والخاصة، بالإضافة لدعم مختلف المبادرات الخاصة بإنشاء وتطوير البرمجيات الإلكترونية بمختلف أنواعها خاصة نظم التشغيل وبرمجيات الحماية والأمن السيبراني وهو قطاع إقتصادي واعد أصبح ينافس مجال الخدمات الأخرى، كما يمكن للإكتفاء الوطني من تطوير المحتوى الرقمي والإلكتروني والعمل على الحفاظ على الثقافة والهوية واللغة الوطنية في الفضاء الافتراضي من أجل تجنب إحتلال الثقافات الأخرى للفضاء السيبراني الوطني وتشويه الهوية الافتراضية للمستخدمين وهو ما يعكس بالسلب على الفضاء العام الوطني ومخرجاته.

وإجمالاً يمكننا القول أن الفجوة الرقمية لها عواقب سلبية على العملية الديمقراطية وصنع السياسات العامة، ولأن أحد أهداف تمكين المواطنين من المشاركة في صنع السياسات هو تحقيق المثل العليا للديمقراطية التشاركية وتعزيز صنع القرار الجماعي، فيجب أن يكون المواطنون ممثلين على قدم المساواة في ممارسات المشاركة عبر الانترنت، كما يجب على السلطات الحكومية مراعات الاختلافات بالنسبة للأفراد الذين يشاركون/يمكنهم المشاركة في صنع السياسة العامة من خلال تكنولوجيا المعلومات والإتصال من جهة والأفراد الذين لا يشاركون/لا يستطيعون المشاركة، مع وضع قنوات للمدخلات الخاصة بالفئتين موازات مع تمكين كل المواطنين من الوسائل والمهارات التكنولوجية، وهو ما يؤدي لمشاركة المواطنين عبر الفضاء الافتراضي ويعكس تفضيلات وآراء جميع المتأثرين بالسياسات ذات الصلة¹.

ثانياً: الأخبار الكاذبة عبر الفضاء الافتراضي وانعكاساتها على السياسة العامة

Fake News in the Virtual Space and its Reflection on Public Policy

شهدت النقاشات عبر المجال العام تقديم المشاركين مجموعة من المعلومات والأخبار يتم من خلالها إثراء الجدل والحوار، تكون تلك الأخبار صادقة وحقيقية أحياناً وكاذبة ومضللة أحياناً أخرى وهو ما يشكل تحدي وتهديد للنقاشات عبر المجال العام وما ينتج عنه، فالأخبار المزيفة تشير للمعلومات خاطئة أو مضللة تقدم عمداً بهدف خداع الجمهور، حيث يمكن أن يظهر هذا المحتوى في أشكال مختلفة مثل القصص الملفقة والصور أو مقاطع الفيديو التي تم التلاعب بها وعناوين الأخبار المضللة².

نتج عن تطور تكنولوجيا المعلومات والإتصال ثورة في نشر المعلومات وتوزيع الأخبار بصورة فيروسية مما أتاح الفرص والتحديات على حد سواء، ومن ضمن التحديات إنتشار الأخبار الكاذبة بصورة أكبر وأسرع مما كانت في السابق في جميع المجالات والقطاعات، خاصة المجال السياسي حيث

¹- Nilay Yavuz, Op.Cit, P.124.

²- Eric Mwangi, "Technology and Fake News: Shaping Social, Political, and Economic Perspectives," *Biomedical Science and Clinical Research (BSCR)* Vol.02, Iss.02 (2023) P.222.

تستهدف حملات المعلومات المضللة التلاعب بالتفضيلات السياسية للأفراد وإتخاذ القرارات الخاطئة بالنسبة للمسؤولين الحكوميين¹.

عبرت المفوضية الأوروبية أن المعلومات المضللة تعد نظاماً بيئياً لإنتاج ونشر وإستهلاك المعلومات الكاذبة أو غير الدقيقة أو المضللة المصممة لإثارة الرأي العام لإحداث أضرار أو تحقيق أرباح²، أما "Liu وآخرون فيعتبرون أن الأخبار الكاذبة ممارسات لتوزيع القصص الإخبارية الكاذبة بشكل غير دقيق عبر الإنترنت من أجل التأثير على الرأي العام أو إكتساب ميزة إقتصادية أو سياسية وغيرها³.

تعتبر المعلومات المضللة والأخبار الكاذبة من الممارسات المعروفة منذ القدم والتي تهدف إلى تغيير الحقائق أو إنتاج معلومات جديدة غير صحيحة بغية إحداث ميزات معينة أو تحقيق أضرار معلومة أو غير معلومة، أما الأخبار والمعلومات الكاذبة في العصر الافتراضي فقد شهدت تطور فيما يخص السرعة والتنوع وأصبحت تلك الأخبار أكثر إقناعاً وتصديقاً من خلال التزييف المحكم لتلك المعلومات وكذلك وصول المستخدمين الرقميين لمراحل متقدمة من الإستهلاك غير العقلاني ودون التأكد من المعلومات والأخبار التي تستقيها ولا حتى المصادر التي أنتجت تلك المعلومات والأخبار وما يضاف إلى الإكراهات الخطيرة والتي تؤدي إلى التأثير السلبي على الفضاء الإلكتروني.

1. تأثير الأخبار الكاذبة على المجال العام:

فيما يخص تحديد نوعية الأخبار الكاذبة عبر الفضاء الافتراضي نجد نوعين مهمين فتمتيز الأخبار الكاذبة العفوية عن الأخبار المضللة المنظمة، فالأولى تشير إلى إنشاء وتوزيع معلومات خاطئة وأخبار كاذبة بغير هدف محدد، أما الثانية فهي تنشئ من جهات أو مصادر تهدف لإنتاج وضعيات تحقق من خلالها مصالحها بطرق غير أخلاقية، وهو ما قد يهدد مصالح جهات أخرى أو يسبب مشاكل قد تختلف قوتها فمن الممكن أن تكون جهوية أو وطنية وحتى عبر وطنية، فكلما زادت رقعة مشاركة وإنتشار الأخبار الكاذبة زاد تأثيرها وكثر مصدقوها ومستهلكوها دون التريث والتأكد من تلك المعلومات وهو ما يشكل خطراً وجب على المجتمعات الافتراضية محاربته والوصول لإيجاد حلول له.

يقسم "واردل Wardle" و"ديراخشان Derakhshan" الأخبار المزيفة لثلاث مستويات أولاً المعلومات المضللة والتي تعد معلومات كاذبة تم إنشاؤها عمداً لإلحاق الأذى بشخص أو مجموعة إجتماعية

¹- Eric Mwangi, Op.Cit, P.221.

²- L Rodríguez-Fernández, "Disinformation and Organisational Communication: A Study of the Impact of Fake News," *Revista Latina de Comunicacion Social*, Vol.74 (2019) P.1715.

³- Luo Dong et al., "Fake News Sharing Among Weibo Users in China," *Jurnal Komunikasi: Malaysian Journal of Communication*, Vol.39, Iss.04 (December 2023) P.288.

أو منظمة أو دولة معينة، أما المستوى الثاني فهي المعلومات الخاطئة والتي تعتبر معلومات كاذبة لم يتم إنشاؤها بقصد إحداث ضرر، أما الفئة الثالثة فهي المعلومات الخاطئة أو تلك المعلومات المستخرجة من حقائق لكنها مزيفة وغير صحيحة والتي تستخدم لإلحاق الضرر بشخص أو مؤسسة أو دولة¹.

2. فواعل إنشاء الأخبار الكاذبة وضحاياها:

تختلف وتنوع الفواعل وأصحاب المصلحة والذين ينشئون المحتوى المضلل والأخبار الكاذبة، كما تختلف دوافعهم وأهدافهم من خلق ونشر ومشاركة تلك المعلومات الكاذبة، ومن أهم الفواعل نجد:

أ. الأفراد:

يعد المستخدمون الأفراد فواعل مهمين وأساسيين في ظهور وانتشار الأخبار الكاذبة والمعلومات المضللة وذلك كونهم إما منتجين لها أو ناشرين لتلك الأخبار وحتى مستهلكين للمعلومات المضللة والكاذبة، فالمستخدم يمكنه أن ينتج معلومات مزيفة وينشرها عن طريق الخطأ أو بطريقة متعمدة كما يمكن للأفراد المشاركة في الانتشار الفيروسي للأخبار والمعلومات الكاذبة وحتى إستهلاكها دون تمييز أو وعي وحتى بدون التأكد من المصادر التي أنشأت تلك الأخبار والمعلومات ومدى مصداقيتها.

ب. المؤسسات الحكومية واللاحكومية الوطنية وعبر الوطنية:

يمكن أن تنشئ المعلومات المضللة وتنشرها الهيئات الحكومية ووكالات الإستخبارات أو المؤسسات اللاحكومية الوطنية وحتى عبر الوطنية، وغالبا ما تكون الأخبار المضللة الصادرة عن تلك الفواعل متعمدة وتم التخطيط لها لتحقيق أهدافها، مع التركيز على طرق النشر والمشاركة عبر المجتمعات الافتراضية للحصول على ميزات أو تحقيق آثار سلبية وإمكانية خلق مشاكل سياسية واجتماعية وإقتصادية، يمكن للمعلومات الكاذبة أن تهدد الأمن العام وإستقرار المجتمع وزعزعة الثقة في المؤسسات الحكومية واللاحكومية، وتقويض السياسة العامة والإضرار بالرفاهية الإقتصادية للدولة على المستوى المحلي وعبر الوطني².

ت. المسؤولون السياسيون:

على الرغم من أن المسؤولين السياسيين وكونهم شخصيات نخبوية إلا أنهم قد يكونون مصادر للمعلومات والأخبار الكاذبة عبر الفضاء الافتراضي وحتى نشرها وإستهلاكها، هو أمر يشكل مشكل كبير وخطير نظرا لما يترتب عن ذلك من إنتشار تلك الأكاذيب وحتى إنعكاساتها على المجالين الحكومي واللاحكومي، وتأثيراتها على الجميع ويمكن أن تهدد الأخبار الكاذبة التي يطلقها ويشاركها المسؤولين

¹- L. Rodríguez-Fernández, Op.Cit, P.1715.

²- Wiesława Załoga, "Disinformation in the Age of the Digital Revolution in the Aspect of State Security," Wiedza Obronna, Vol.280, Iss.03 (2022) P.44.

الحكوميين الأمن القومي للدولة أو لدول أخرى، لذا يعمل المسؤولون دائماً للتقليل من نشر المعلومات حتى التأكد من صحة المعلومات والأخبار التي يقدمونها خاصة عبر الوسائط الرقمية التي يمكنها أن تزيد من تداعيات المعلومات والأخبار الكاذبة الصادرة والتي يشاركها المسؤولون الحكوميون.

3. تأثيرات الأخبار الكاذبة على السياسة العامة:

تعمل الأخبار الكاذبة والمعلومات المضللة على تغيير التفضيلات والآراء وحتى الممارسات بالنسبة للمؤسسات والأفراد الذين يمكنهم إستقطاب الجماهير عبر الأخبار الكاذبة والدعاية مما يزيد من تأثيرها، وفيما يتعلق بالسياسة العامة فقد أصبحت الأخبار الكاذبة تحدي كبير للسير الحسن لعمليات السياسة العامة ويمكن أن تؤدي لفشلها وإحداث خسائر للحكومة والمواطنين ومن بين تلك الممارسات نذكر:

يسعى نشر الروايات الكاذبة للتلاعب بالرأي العام وهو ما يؤدي لتشويه وجهات نظر المواطنين السياسية وزعزعة تفضيلاتهم، مما يؤثر على سلوكهم السياسي ويقوض الثقة العامة في المؤسسات الحكومية وفي الممارسة الديمقراطية¹، كما تعمل الأخبار المزيفة والمعلومات المضللة على إحداث آثار ضارة على الصحة العامة حيث تنتشر الأخبار المزيفة لإخفاء السلوكات الصحية الملائمة وتعزيز الممارسات الخاطئة التي تزيد من إنتشار الأوبئة والأمراض وحتى تشجيع الأفراد على عدم إتباع الوصفات والنصائح الطبية وعدم تلقي التلقيحات مما يؤدي إلى نتائج صحية بدنية وعقلية خطيرة قد تلحق الوفاة².

تعمل الأخبار الكاذبة على تقويض عمليات السياسة العامة المخصصة لدعم المشاركة السياسية للمواطنين والتعبير عن توجهاتهم إزاء النشاطات الحكومية، وجعلهم يشكون في العمليات أو يعتبرونها مجرد ممارسات صورية لدعم شرعية النظام السياسي ولا تضم مبادرات حقيقية لتحقيق المنافع للمواطنين وهو ما يثنيهم عن المشاركة سواء في الإنتخابات كأساس للممارسة الديمقراطية، وتصل إلى مشاكل التهرب من دفع الضرائب وممارسة أفعال متعلقة بالفساد، بعبارة أخرى فالأخبار الكاذبة تعمل على إضعاف الثقة بين المواطنين والمؤسسات الحكومية ويجعل المواطن يشكك في أي مبادرة حكومية ويرفضها ويحاربها.

يؤدي إنتشار المعلومات الكاذبة لإحداث مشاكل في السياسات الإقتصادية من خلال تقلبات السوق حيث يتخذ المستثمرون قرارات بناءً على بيانات غير دقيقة أو غير كاملة، كما يمكن التلاعب بأسعار الأسهم ومعنويات المستهلك وثقة المستثمرين في النظام الإقتصادي الوطني والدولي، كما تعمل الأخبار الكاذبة على خلق أزمات إقتصادية وإنتاج ندرة في المواد الإستهلاكية وعدم إستقرار الأسعار على مستوى

¹- Eric Mwangi, Op.Cit, P.221.

²- Kris Hartley and Minh Khuong Vu, "Fighting Fake News in the COVID-19 Era: Policy Insights from an Equilibrium Model," *Policy Sciences*, Vol.53, Iss.04 (December 2020) P.738.

أسواق الجملة والتجزئة وهو ما ينعكس بالسلب على المواطنين بصفتهم الحلقة الإستهلاكية الأخيرة وتضعف القدرة الشرائية وهو ما يخلق قلق للحكومات للسيطرة والتحكم في تلك المشاكل¹.

تؤدي الأخبار الكاذبة إلى رجوع صدى سلبي للنظام السياسي ومعارضة عمليات السياسة العامة من خلال عكس الأخبار الكاذبة للمبادرات الحكومية البناءة والتي تسعى لتطوير جودة الحياة في الدولة وتحقيق المصلحة العامة، وتحويل تلك الممارسات وجعلها في تصور المواطنين تدعم الفساد الحكومي وتسعى لتحقيق المصالح الشخصية والعائلية للمسؤولين الحكوميين وهو ما يخلق صدام بين الشعب والحكومة مما قد يؤدي إلى ظهور احتجاجات ومظاهرات ممكن أن تنحرف لتصبح أعمال عنف أو ثورات وحركات عنيفة وحتى مسلحة تحدث نتائج لا تحمد عقباه.

4. نماذج لانعكاسات الأخبار الكاذبة على السياسة العامة:

أنجبت الأخبار الكاذبة والمعلومات المضللة الكثير من المخاطر وشكلت تحدي حقيقي بالنسبة لصناع السياسة العامة والمسؤولين السياسيين، ليس فقط عبر المجال الوطني بل تعدته للمجال عبر وطني/الدولي ومن بين المواضيع التي إنعكست عليها المعلومات الكاذبة سلبا وهو ما فرض على الحكومات التدخل العاجل لتدارك الوضع.

من أكبر النماذج الحديثة لتأثير الأخبار الكاذبة على المجال العام موضوع فايروس كوفيد-19 (كورونا) والذي عرف التفاعل مع ظهوره وإنتشاره خروج معلومات مضللة وغير حقيقية ليس عبر الدول فقط بل تجاوزت الحدود الوطنية لتصل لإننتشار الإشاعات الدولية، مثلا في أبريل 2020م تم تحديد آراء المجتمع العلمي بالإجماع إلى حد كبير حول الحاجة إلى التباعد الإجتماعي للحد من إنتشار كوفيد-19 وهو ما لاقى رفض من قبل المتظاهرين في ولايات مينيسوتا وميشيغان وتكساس الأمريكية، الذين طالبوا من المحافظين تخفيف بروتوكولات التباعد الإجتماعي وإعادة فتح الشركات المغلقة، من خلال دراسة أجراها "وازاك Waszak" وآخرون وجد أن من بين المعلومات المضللة حول الجائحة الأكثر مشاركة عبر منصات التواصل الإجتماعي بلغت حوالي 40%، بينما بلغت بالنسبة لموضوع التطعيم 90% منها وهو ما أثر بالسلب على جهود مكافحة الجائحة وهدد الصحة العامة².

عبر المدير العام لمنظمة الصحة العالمية (WHO) "تيدروس غبريسوس Tedros Ghebreyesus" في مؤتمر خبراء السياسة الخارجية والأمن بألمانيا في فيفري 2020م، أنه مع إستمرار العالم في التصدي

¹- Eric Mwangi, Op.Cit, P.221.

²- Kris Hartley and Minh Khuong Vu, Op.Cit, P.736.

لإنتشار كوفيد-19 يظهر بالموازات وباء معلوماتي حيث تستمر الأخبار الكاذبة في الإنتشار بسرعة أكبر وأكثر من الوباء في حد ذاته، نظراً لسرعة إنتشار الأخبار الكاذبة يمكن أن يعيق الوباء المعلوماتي فعالية إستجابة الصحة العامة مع تعزيز الارتباك وعدم الثقة في المجتمع وهو يزيد من إنتشار الوباء وزيادة صعوبة التحكم فيه والسيطرة عليه وحتى تحقيق سبل القضاء عليه¹.

إن الغموض الذي طبع ظهور وإنتشار جائحة كوفيد-19 كونها نوع جديد ومستحدث من الفيروسات مع غياب الإجماع العلمي الطبي حوله وحول الإحتياجات اللازمة لتفاديه ووسائل وسبل تجنب إنتشار الوباء والعدوى وحتى الطرق والعلاجات الخاصة بالإستشفاء، كلها عوامل زادت من قوة المعلومات الكاذبة والأخبار المغلوطة وأصبح المواطنون وحتى الحكومات تعتمد في تعاملها مع الجائحة على إجتهاادات الأطباء والمختصين في الأوبئة والفيروسات التي كانت المعلومات الصادرة عنهم غير كافية لتغطية تلك المساحة الواسعة من عدم المعرفة والخوف والإضطراب، وهو ما أتاح مساحة للأكاذيب والمعلومات الخاطئة والتي لاقت صدى كبير لدى العامة والمسؤولين السياسيين لدول كبرى مثل "ترامب وجونسون"، الأمر الذي أحدث تزايد في الإصابات وإنتقال العدوى بصورة رهيبة ودفع الدول لإتخاذ إجراءات غلق كلي أو جزئي وفرض إجراءات معينة في الأماكن العامة.

تعرف مرحلة الحملات الإنتخابية وأيام الإقتراع إستخدام نشر المعلومات الكاذبة والمضللة بشكل رئيسي وكبير بين المترشحين، أحزابهم وحتى المواطنين/الأفراد وذلك من أجل زيادة شعبية وقبول مترشح أو قائمة معينة أو لتشويه صورة الخصوم السياسيين، في حملة الإنتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 2016م تم مشاركة قصص لأخبار زائفة تدعم المترشح دونالد ترامب 30 مليون مرة بمعدل أربع مرات أكثر من عدد المنشورات الداعمة للمترشحة "هيلاري كلينتون" أظهرت دراسة "لأللكوت Allcott" و"جينتزكو Gentzkow" أن المواطنين البالغين في الولايات المتحدة شاهدوا وتذكروا 1,14 قصة أخبار كاذبة على الأقل خلال الحملة الإنتخابية مع تعرض أكبر للمقالات الداعمة "لدونالد ترامب" من المقالات الداعمة "لهيلاري كلينتون"، كما يقترحون أن قوة إقناع المعلومات الكاذبة أكبر من قوة الأدوات التقليدية الأخرى مثل الإعلانات الإنتخابية والنشاطات السياسية والتجمعات الشعبية².

كغيرها من القضايا السياسية شهدت الإنتخابات خلال العقدين الماضيين تطور في الممارسات سواء خلال مراحلها المختلفة (الحملة الإنتخابية والإقتراع "تم التطرق له في الفصل الثالث المبحث الثالث") وحتى

¹- Femi Olan et al., "Fake News on Social Media: The Impact on Society," *Information Systems Frontiers* (January 2022) P.05.

²- L. Rodríguez-Fernández, Op.Cit, P.1716.

الأدوات والوسائل المستخدمة في التسويق والنشاطات الانتخابية، فبدأت الفواعل الانتخابية في إستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال من أجل تحصيل نتائج أفضل وأسرع وهو ما حول تلك الممارسات من كون جوهرها أخلاقي إلى ظهور عمليات لا أخلاقية تتمثل في نشر الأكاذيب والمعلومات المضللة للمس من سمعة وشخصية منافسين أو مترشحين، وهو ما يضر بالعملية الانتخابية ويحط من قيمة الممارسات السياسية فأكد أن المترشح الذي يفوز بالانتخابات بطرق غير أخلاقية فسيستمر في ممارسة تلك الأفعال وبالتالي جعل المجال الحكومي فضاء للفساد والممارسات غير الأخلاقية وغير القانونية.

تعد الأخبار الكاذبة والمعلومات المضللة عبر الفضاء الافتراضي سلاح قوي حيث قام من خلاله الإتحاد الروسي بالتأثير على العلاقات الحكومية وإحداث إنقسام بين الدول الغربية (الإتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة وحلفاءهم) وتقويض مصداقية المؤسسات الدولية، عملت المعلومات المضللة في وسائل الإعلام التابعة للإتحاد الروسي على إثبات أن حلف الناتو يشكل تهديدا كبيرا لإستقرار روسيا، أما في بولندا وأوكرانيا فإن المعلومات المضللة الذي تنشرها روسيا تعمل على تقويض مصداقية القوات المسلحة والمؤسسات الحكومية، وخاصة خلال فترة الحرب الروسية في أوكرانيا فقد كثفت نشاطها وهو ما تسبب في حدوث أضرار جسيمة وأدى لظهور وتفاقم الأزمات وزعزعة المشاعر العامة وإعاقة عمل الأجهزة والمؤسسات الحكومية وبالتالي زيادة الآثار السلبية لتلك الأزمات¹.

تمس المعلومات المضللة إستقرار الدول وتزعزع السكينة لدى الشعوب وفي حالة العدوان الصهيوني على غزة فقد ظهرت العديد من الأخبار الكاذبة والتي إنتشرت بسرعة لدرجة تبنيها من قبل مؤسسات إعلامية عالمية وحتى مسؤولين سياسيين لكبرى الدول كرئيس الولايات المتحدة "جو بايدن" في أكتوبر 2023م والذي أكد أن عناصر المقاومة الفلسطينية قامت بقتل وقطع رؤوس أطفال، وهو ما تبين أنه كذب وإدعاء تبناه القادة الصهيونيين دون وجود دلائل كما أثبتت تقارير خاصة بشرطة الكيان أن القتلى الصهاينة في يوم 07 أكتوبر 2023م كانت عبر صواريخ من طائرات وقذائف دبابات والمقاومة لا تملكها وهو ما إكتشف أن الطائرات ولإنقطاع الإتصال أخطأت الأهداف، كل تلك الأخبار الكاذبة أظهرت كذب وبهتان الكيان ودعمت وجهة النظر الفلسطينية ومجريات سردها للأحداث وهو ما زاد من قوة وشعبية القضية وعدالتها عبر المجتمعات الافتراضية وزاد من الدعم الشعبي الدولي وغير بعض التوجهات الحكومية المرتبطة بالقضية الفلسطينية المتعلقة بمقاومة الإحتلال.

¹- Wiesława Załoga, Op.Cit, P.45-46.

5. الحلول الممكنة للقضاء على الأخبار الكاذبة وتجنبها:

لقد عمدت الأخبار الكاذبة لإحداث مشاكل وأصبحت تشكل تحدي حقيقي سواء للأفراد والمؤسسات الحكومية وحتى الاحكومية لذا وجب تقديم حلول لتجاوز تلك التحديات والوضعيات الصعبة والتي تنوع من حيث مجالاتها فيمكن أن تقترح حلول سياسية وأخرى إجتماعية وحتى قانونية والأهم الحلول التقنية.

سياسيا تعد الشفافية الحكومية وتسهيل الوصول للمعلومات الرسمية من الحلول المهمة التي يمكن للحكومات العمل على تطويرها وإيصالها للمواطنين من أجل محاربة الأخبار الكاذبة والمعلومات المغلوطة وذلك لتجنب المشاكل والأزمات التي تحدثها الأخبار المضللة، فإ إنشاء مواقع إلكترونية خاصة بالهيئات الحكومية ونشر جميع المعلومات التي تهتم كل الفواعل والتأكد من وصولها لأصحاب المصلحة، وهو ما يغني المستخدمين عبر الفضاء الرقمي من إستقاء الأخبار والمعلومات من مصادر مجهولة وغير رسمية. إن وجود المواقع الإلكترونية والمنصات الرسمية لا يكفي وحده بل يجب أن تخصص موارد مالية وبشرية لإدارة تلك الفضاءات وتسييرها وبقائها تقدم المعلومات والأخبار الموثوقة والقيمة بصورة دائمة ومستمرة ذات جودة لعرقلة الجهود الهادفة لنشر المحتوى المضلل والكاذب لتحقيق مزايا بطرق لا أخلاقية، لذلك وجب على الحكومات والمؤسسات والهيئات الاحكومية ملئ الفراغ والتواجد بقوة عبر الفضاءات الرقمية لكي تفوت الفرصة على المصادر غير الموثوقة التي تنشر المعلومات الكاذبة.

إجتماعيا تعد التنشئة السياسية ومحو الأمية الرقمية من الوسائل التي تضعف من إنتاج ومشاركة الأخبار الكاذبة والمضللة وتؤدي لزيادة المعرفة وتطوير المهارات وتعزيز المواقف المناهضة للخداع والأخبار المزيفة، عبر "توفير هدايات" رئيس العلاقات العامة بوزارة الاتصالات والإعلام في أندونيسيا أن إرتفاع معدلات المعرفة التكنولوجية تنعكس على مؤشرات إنتاج ومشاركة البيانات ونوعها الذي تملكه الوزارة حيث كانت هناك زيادة في كشف الأخبار الكاذبة وضعف نطاق توسعها عبر أربع مكونات هي المهارة الرقمية والأخلاق الرقمية، والسلامة الرقمية وكذلك الثقافة الرقمية، ساهمت التنشئة ونشر الثقافة الرقمية لدى المواطنين في إكتشاف الأخبار الكاذبة وتجنب نشرها والحد من المشاكل التي تنتجها¹.

أما قانونيا فيجب على الحكومات وضع أطر قانونية وتشريعية تنظم مجال إنتاج المحتوى والأخبار وخاصة تجريم العمليات المتعمدة لنشر ومشاركة المعلومات الكاذبة والمغلوبة التي تؤدي إلى حدوث

¹- Dudi Iskandar et al., "Public Communication Model In Combating Hoaxes And Fake News In Ahead Of The 2024 General Election," *International Journal of Environmental, Sustainability, and Social Science*, Vol.04, Iss.05 (September – October 2023) P.1509-1510.

مشاكل وأزمات، فكما كانت المشاكل الناتجة عن تلك المعلومات المغلوطة تحدث خسائر كلها وجب أن تكون العقوبة المترتبة عن تلك الأفعال أقصى وأشد، وذلك لكي يتحمل المستخدمون مسؤولياتهم وتبعات أفعالهم غير أخلاقية والتي تمس بالجمال الافتراضي وتخلق المشاكل، وبالمقابل يجب أن تحتوي القوانين وبصورة واضحة لا تقبل التأويل والجدال على نصوص لحماية الحقوق المدنية والسياسية للمستخدمين ومنها حرية التعبير فلا يجب أن يجرم المشرع ممارسة المواطنين لحقهم في حرية الرأي والتعبير ويجب أن يفرق بين الممارسات التي تندرج ضمن مساحة حرية الرأي والتعبير وبين ما يندرج في حيز الأخبار الكاذبة والمعلومات المضللة المضرة بإستقرار وأمن المجتمع الافتراضي.

تقنياً أحد الأسباب الرئيسية وراء مساهمة المنصات الرقمية في إنتشار الأخبار المزيفة هو غياب حراس البوابة والمشرفين والمراقبين الذين يساهمون في الحفاظ على أمن وسلامة المنصات الافتراضية من الأخبار الكاذبة والمعلومات المضللة وحتى عمليات النصب والإحتيال وخطاب الكراهية، وفي ظل غياب ونقص فعالية حراس البوابة في عصر المنصات الرقمية أتاح إمكانية إنشاء المحتوى ومشاركته دون الخضوع لعمليات فلترة للمحتوى السلبي والإفتقار إلى المساءلة يملك المعلومات المضللة والقصص الملفقة من التداول بحرية وغالباً ما يصعب التمييز بين الحقيقة والكذب¹.

ولحل تلك المشكلات فقد بدأ المختصون في علوم التقنيات التكنولوجية والسيبرانية في تطوير نماذج تعمل عبر الفضاء الافتراضي من أجل التحقق من الأخبار والمعلومات ومصادرها خاصة مع صعود وتزايد إستعمال الذكاء الاصطناعي، نشئ عن هذا التوجه ظهور تجارب وبرامج مهمة من بينها خوارزمية XGBoost إختصار لـ (eXtreme Gradient Boosting) تعتمد على التحقق الدقيق والكفء للبيانات واسعة النطاق لإثبات صحة الأخبار وحقيقتها أو كذبها، كما تمثل تقنية التعلم الآلي لتصنيف الأخبار الموضوعية إلى فئتين (حقيقية أو مزيفة)، تُظهر الخوارزمية دقة وكفاءة ملحوظة عند التعامل مع مجموعات البيانات الواسعة مما يتيح تحديداً قوياً للأخبار الحقيقية والملفقة، كما يحقق النموذج معدل دقة يقارب 95٪ في التعرف على الأخبار الحقيقية والكاذبة وبالتالي يقدم فائدة عملية كبيرة في مكافحة الأخبار المزيفة في سيناريوهات العالم الحقيقي²، وهو ما يعوض حراس البوابة عبر الفضاء الافتراضي الحديث. لقد عرف إنتشار الأخبار الكاذبة والمضللة تزايد مستمر نظراً لما تم التطرق له سابقاً، وبالموازات مع ذلك التصاعد فقد تطورت دقة وإحترافية الأخبار الكاذبة بإستخدام الذكاء الاصطناعي وهو ما أنتج

¹- Eric Mwangi, Op.Cit, P.224.

²- JueYu Chen, "Identification and Analysis of Real and Fake News by XGBoost Algorithm of Machine Learning," *Applied and Computational Engineering*, Vol.40, (Feb 2024) P.261.

تنوع جديد من الأخبار الكاذبة والذي يسمى بالتزييف العميق Deepfakes وهي تلاعبات صوتية أو فيديو واقعية للغاية تصور بشكل مقنع الأفراد يقولون أو يفعلون أشياء لم يفعلوها أبداً، وبصوته وصورته وتفاعل جميع أعضائه وبلغات عديدة ومختلفة يمكن أن يكون الشخص المستهدف لا يعرفها، هذه التكنولوجيا لديها القدرة على خداع وتضليل الجمهور مما يجعل من الصعب التمييز بين المعلومات الحقيقية والمضللة وكونها تقنية جديدة يسعى المتخصصون لإيجاد طرق لكشف التزييف العميق¹.

ثالثاً: اللجان الإلكترونية/ الذباب الإلكتروني وتأثيرها على الفضاء الإلكتروني

E-Committees/e-Flies and Their Impact on Cyberspace

اللجان الإلكترونية The Electronic Committees الذباب الإلكتروني Electronic Flies هي مجموعة بشرية تسير أجهزة تحتوي على روبوتات أو برمجيات مخصصة لتظهر كأنها إنسان مستخدم عادي من خلال نشاطها عبر الفضاء الافتراضي، ولكنها مجرد برامج تدير حسابات وتفاعل عبر المنصات الرقمية كالمواقع الإلكترونية ومنصات الدردشة والنقاش، كذلك وسائل التواصل الاجتماعي مثل يوتيوب أو فيسبوك وغيرهم²، تستعمل اللجان الإلكترونية مجموعة من الوسائل والأدوات السيبرانية لتحقيق أهدافهم من أهمها أداة "بوت" والمشتقة من "روبوت" والتي تعد كوكلاء آليين يعملون على منصة أو أكثر عبر الانترنت بشكل مستمر تصيغ قرارات وتنصرف وفقاً لتلك القرارات بتدخل بشري جد محدود وتستطيع التكيف مع السياق الذي تعمل فيه آلياً وفق ما برمجت عليه³.

كما تستعمل اللجان الإلكترونية وسائل مشابهة ومنتشرة بصفة كبيرة ألا وهي "مزرعة النقرات Farm Clicks" هي منصات عبر الويب تعمل بطريقتين أولهما بشري حيث يتم دفع العمال للنقر والمتابعة والتفاعل عبر المنصات الافتراضية عبر خطط محددة لتحقيق مصالح بعض الفواعل الرقيون والسياسيون والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية⁴، أما ثانيها هو إلكتروني حيث يتم إنشاء موقع لتجميع أجهزة هواتف ذكية وحواسيب متصلة بالشبكة العنكبوتية يُنصَب فيها برامج وتطبيقات تقوم بالدخول للشبكة والقيام بنشاطات تم برمجتها تلك الأجهزة مسبقاً للقيام به عبر الفضاء الافتراضي، تستعمل مزارع النقرات

¹- Eric Mwangi, Op.Cit, P.224.

²- Nouredine Bensoula, "Electronic Flies and Public Opinion," *Al-Naciriya: Journal of Sociological and Historical Studies*, Vol.11, Iss.01 (June 2020) P.199.

³- Robert Gorwa and Douglas Guilbeault, "Unpacking the Social Media Bot: A Typology to Guide Research and Policy," *Policy & Internet*, Vol.12, Iss.02 (June 2020) P.229.

⁴- Rafael Grohmann et al., "Click Farm Platforms: An updating of informal work in Brazil and Colombia," *Work Organisation, Labour & Globalisation*, Vol.16, Iss.02 (Oct 2022) P.08.

بشكل مكثف لتوجيه تفضيلات المواطنين في جميع المجالات كالإنتخابات ورجع الصدى فيما يتعلق بالسياسة العامة وحتى التضليل ونشر الأخبار الكاذبة في الدول أو عبر المنصات الافتراضية. تعد اللجان الإلكترونية أو مجموعات الذباب الإلكتروني مجموعة من الهويات الافتراضية المزيفة الناشطة عبر الفضاء السيبراني تسير عبر مجموعة من الأفراد أو عبر برمجيات ذكاء إصطناعي تعمل على تقليد التفاعلات الإنسانية عبر الويب لكن بطرق معينة لخدمة أصحاب مصلحة فيما يخص قضايا معينة فهي تهدف لتوجيه أو تضليل الرأي العام، وتغيير التفضيلات السياسية للمواطنين ونشر المعلومات الكاذبة. عرف ظهور وتطور اللجان الإلكترونية تزايد متقابل مع تطور الويب 2.0 أو الويب الإجتماعي، والتي أنتج أدوار جديدة عبر الشبكة العنكبوتية كظهور مواقع التواصل الإجتماعي والتحول من عرض المعلومات فقط عبر المواقع إلى إمكانية التفاعل وتبادل الآراء والأفكار وهو ما أضاف زخم وأدى لتزايد استخدام الأفراد والمؤسسات للشبكة وبناء سياسات عامة إلكترونية.

1. تأثير اللجان الإلكترونية في عمليات السياسة العامة:

تأثر اللجان الإلكترونية على المجال العام الافتراضي بصفة عامة والمجال السياسي بصفة أكبر كونها فاعل يحاول تحقيق مصالح وأهداف معينة سواء على المستوى المحلي الوطني وحتى الدولي من خلال:

أ- التأثير في التفضيلات السياسية للمواطنين:

تعمل اللجان الإلكترونية بمختلف الأدوات السيبرانية التي تملكها على توجيه تفضيلات المستخدمين وبناء معتقداتهم وتوجهاتهم وفقاً للمعلومات التي تقدمها تلك اللجان عبر صفحات تحتوي على منشوات تتضمن نفس الخطاب من خلال خاصيات الإعلانات التي تظهر للمستخدمين حسب المنطقة السن والفئة المستهدفة ومع تكرار نفس المعلومات ضمن صفحات مختلفة وبلغات وأساليب متنوعة فإن تأثير تلك اللجان يزداد قوة لدى المستخدمين الحقيقيين، ومن ضمن الممارسات السياسية الأكثر إستهداف من اللجان هي الإنتخابات كونها أساس الديمقراطية وضرورة لبقاء نشاط النظام السياسي وإستمراره.

عرفت الإنتخابات الرئاسية الأمريكية عام 2016م والإنتخابات الرئاسية الفرنسية سنة 2017م نشاط واسع للجان الإلكترونية بمحملات التضليل التي تديرها الدولة الوطنية أو دول خارجية، ففي بيان أصدرته منصة إكس (تويتر سابقاً) بعد شهادتها أمام لجنة الإستخبارات بمجلس الشيوخ (الوم أ) في نوفمبر 2017م فقد أكدت المنصة أنها علقت أكثر من 117000 حساب مزيف من جويلية حتى أكتوبر وحدها، وسجلت المنصة أكثر من 450000 تسجيل دخول مشبوه يومياً فمن الصعب تتبع الآلاف من حسابات الروبوتات التي تنشئ يومياً، يعد إكتشاف الحسابات المزيفة والتعرف على موقعها أمر

صعب وذلك لقيام اللجان بتزييف عناوين أنترنت IP ومؤشرات أخرى من قبل المشغلين المحترفين والحذرين¹.

ب- تضليل أو وتوجيه الرأي العام الإلكتروني:

تستمر حوسبة الدعاية السياسية في لعب دور مهم في التواصل السياسي الوطني وعبر الوطني، الأمر الذي جعل اللجان الإلكترونية تعمل من خلال الروبوتات ومزارع النقرات وغيرهم على جمع جهودها المبذولة للتلاعب بالرأي العام داخل وخارج حدود الدول، ففي سوريا مثلاً تم استخدام الروبوتات لنشر الرسائل المساندة والداعمة للنظام السياسي والرئيس "بشار الأسد" لإرباك المعارضة ومهاجمتها كما تم استخدام ما يسمى البوت المزجج (سبام بوت Spambots) في المحادثات حول السياسة الإيطالية عبر الانترنت لإحداث تشويش على النقاشات في المجال العام الافتراضي لتحقيق أهداف جهات معينة².

تعمل اللجان الإلكترونية على النشاط والنشر للتأثير على المستخدمين من خلال ضرب الوحدة وإحداث إنقسامات بين أفراد الوطن الواحد والتخفي في صور مستخدمين من فئات أو إنتماءات معينة ومهاجمة فئات أو إنتماءات معينة والتفاعل مع المنشورات التي أعدت لزرع الفتنة حيث يمكن للمستخدمين الحقيقيين أن يقعوا في مخطط الفتنة، مثلاً في الجزائر نجد حساسية مفرطة في العلاقة بين الجزائريين ذوي الهوية الأمازيغية والمنتمين للهوية العربية، وهو ما إستغلته اللجان الإلكترونية المعادية للوحدة الوطنية في الجزائر بالنشر والتفاعل مع منشورات تهاجم كل جهة الأخرى وتسلب الضوء على أسباب التفرقة والإختلافات، وهو ما زاد مع بداية الحراك الجزائري في 22 فيفري 2019م وما بعدها، إلا أن السلطات الحكومية وبالتحديد المصالح الأمنية المتخصصة في الجرائم الإلكترونية قد بدأت في التحقيق في مصدر تلك اللجان والجهات الداعمة لها، بالإضافة إلى عقلاء ونخبة المستخدمين الذين ساعدوا من خلال نشاطهم عبر المنصات الافتراضية ومحتواهم الإيجابي للرد على تلك اللجان ودعم مبادرات زيادة لم الشمل والوحدة والإنتقاء إلى الوطن (الجزائر) كهوية جامعة لجميع الطوائف والفئات الاجتماعية.

ت- الأخبار والمعلومات الكاذبة:

لقد تم التطرق للأخبار الكاذبة ومدى تأثيرها في المجال الافتراضي بصفة عامة والمجال السياسي بصفة أكثر دقة حيث يمكن للأخبار الكاذبة أن تحدث مشاكل عبر الفضاء الافتراضي والذي يمكن أن

¹- Robert Gorwa and Douglas Guilbeault, Op.Cit, P.09-10.

²- Samuel Woolley, "Bots and Computational Propaganda: Automation for Communication and Control," in *Social Media and Democracy: The State of the Field, Prospects for Reform*, ed. Nathaniel Persily and Joshua A. Tucker (UK: Cambridge University Press, 2020) P.93-94.

يتطور للفضاء العام الطبيعي، فقد حدثت احتجاجات ومظاهرات بناء على أخبار كاذبة وقد تم تغيير تفضيلات الناخبين حول مرشحهم بعد ظهور أخبار كاذبة ودعاية مضللة، ويمكن للأخبار الكاذبة إحداث قلق وبلبلة حول السياسات العامة وحتى إمكانية إفشالها.

ث- الإحتيال والقرصنة والتجسس:

تنشط اللجان الإلكترونية في إطار تحقيق أهداف أصحاب المصالح بغض النظر عن كونهم مؤسسات أو أفراد للحصول على معطيات معينة من خلال عمليات التجسس والقرصنة عبر الحسابات ضمن الفضاء الافتراضي وجمع البيانات حول نشاطات المستخدمين سواء أفراد عاديين أو مسؤولين حكوميين أو مؤسسات حكومية وغير حكومية وغيرها من البيانات عبر الانترنت، كما يمكن أن تلجئ اللجان إلى زرع برامج خاصة بالتجسس في أجهزة المستخدمين تمكنهم من الإطلاع على كل النشاطات عبر الجهاز والمعلومات المخزنة فيه موقعه الحقيقي وحتى التجسس عليه من خلال فتح المايكروفون أو الكاميرا إن وجدت وهو ما يشكل خطر كبير على الأمن السيبراني.

أما فيما يخص عمليات الإحتيال فقد شهدت إنتشار واسع وكبير عبر الفضاء الافتراضي من خلال تصيد المستخدمين الأقل معرفة بالمعاملات عبر الفضاء السيبراني وإرسال رسائل للمستخدمين من خلال كونهم ربخوا جوائز يتم وضع رابط بمجرد الدخول إليه يتم تثبيت فيروسات يمكن أن تتجسس على محتويات الجهاز وسرقة البيانات الشخصية وبيعها عبر الويب المظلم عن طريق تزوير الهويات، أو حتى إستعمال الحساب البنكي للمستخدم وتحويل أموال عبه، وأحيانا تشفير المعلومات عبر الجهاز أو تعطيله وطلب فدية لفك التشفير، كما يمكن أن تتصيد تلك الجماعات الأشخاص وترسل رسائل الكترونية كونها جهة موثوقة مثلا مؤسسة العمل أو مقدم الخدمة تطلب إرسال البريد الإلكتروني والرقم السري والمعلومات الشخصية لمعالجة مشكل عبر الحساب وما إن ترسل تلك المعلومات يتم الإستيلاء على حسابك ولا يمكنك أن تسترجعه إلا بتدخل من محترفين أو مراسلة مقدم الخدمة والذي تتطلب الجهد والوقت، وهو ما يؤدي لحصول خسائر للمستخدم خاصة إذا كان نشاطه يعتمد على الحساب أو مرتبط بالحسابات البنكية وغيرها.

2. الحلول الممكنة لمحاربة اللجان/الذباب الإلكتروني:

من الحلول المقترحة لمحاربة ممارسات اللجان الإلكترونية نجد:

أ. محور الأمية الرقمية:

عرفت الممارسات السلبية التي تقوم بها اللجان الإلكترونية تزايد مستمر وهو ما أحدث أضرار سواء للأفراد وحتى المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، الأمر الذي أجبر السلطات الحكومية على إتخاذ

إجراءات للتقليل من إنعكاسات تلك الممارسات ومن ضمن تلك السياسات قدمت الحكومات برامج لمحو الأمية الرقمية وتعليم كل الشرائح الاجتماعية لتقنيات التعامل مع الفضاء الافتراضي والاستفادة من الفرص المتاحة وتجنب التحديات والأخطار التي تواجه المستخدمين، من بين المشاريع السياسية العامة إقترح مجلس العموم البريطاني سنة 2019م إنشاء "ضريبة تعليمية" من خلال فرض رسوم على شركات التواصل الاجتماعي لتمويل برامج محو الأمية الرقمية في نظام التعليم بكل أطواره¹.

تعمل المؤسسات الأوروبية على تطوير برامج وسياسات للتقليل من إكراهات اللجان الإلكترونية والحد النهائي منها من خلال تطوير مناهج العلوم التكنولوجية في المدارس وتدريب المعلمين، في السويد يُستخدم مصطلح "سايبيرهايجين" والذي يقصد به "النظافة الرقمية" للتعبير عن ممارسات إكتساب الثقافة السيبرانية، قامت وكالة التصرفات الإستيعالية المدنية بتقديم مرجع للناطقين بالمؤسسات الحكومية لمواجهة عمليات اللجان الإلكترونية يتضمن إستراتيجيات لكيفيات التحقق من المصدر والتعرف على الروبوت وإختيار الردود المناسبة على الأخبار الكاذبة كما خصصت الحكومة السويدية برامج خاصة بالشباب وممتني الصحافة والإعلام للتعامل مع تحديات النشاط عبر الفضاء الافتراضي².

ب. الإبلاغ عن المحتوى:

إضافة للجهود التي تبذلها الجهات الحكومية كان لابد على الفواعل الأخرى في الفضاء الافتراضي أن تدعم تلك الجهود من أجل تكامل المهام، ومن أهم النشاطات التي يمكن للمستخدمين تقديمها هي الإبلاغ عن أي محتوى مضلل أو إحتيالي وكذلك نشاط اللجان الإلكترونية السليبي، في الدول الأوروبية تم إنشاء مبادرات التحقق من المعلومات والمصادر بالمؤسسات الإخبارية كما تعمل المنصات الإلكترونية خاصة الاجتماعية منذ جانفي 2019م على تقديم خيارات الإبلاغ عن المحتوى بشتى صوره، وهو ما قلل مع مرور الوقت من المحتوى المسيء والأخبار الكاذبة، فأصبح الإبلاغ عن المحتوى السليبي من الحلول الممكنة والفاعلة للحد والتقليل من الآثار السلبية للجان الإلكترونية³.

¹- Stefano Pedrazzi and Franziska Oehmer, "Communication Rights for Social Bots?: Options for the Governance of Automated Computer-Generated Online Identities," *Journal of Information Policy*, Vol.10, Iss.01 (May 2020) P.554.

²- Richard Rogers and Sabine Niederer, "The Politics of Social Media Manipulation," in *The Politics of Social Media Manipulation*, ed. Richard Rogers and Sabine Niederer (Amsterdam: Amsterdam University Press, 2020) P.56.

³- Ibid, P.55.

ت. التأكد والتحقق من الهويات بالعلامات الخاصة:

يعد تأكيد الحسابات من الحلول المقترحة للتقليل من الآثار الضارة للجان الإلكترونية كونه يعمل على التأكد من الهوية الحقيقية للمستخدم عبر الوثائق والمستندات الرسمية وعبر مراحل تضعها المنصات الرقمية للتحقق من الحساب ونطاق نشاطه وتفاعله عبر المنصة وحتى عبر المنصات الأخرى، وعندما يحصل الحساب على علامة التوثيق فإنه وبنسبة كبيرة حساب آمن وحقيقي وهوية المستخدم موثوقة، وبالتالي يمكن إستبعاد الحسابات المعروفة عن كونها حسابات مزيفة وغير حقيقية وإستحالة إستخدامها من قبل اللجان الإلكترونية لإحداث أضرار وخلق إكراهات عبر الفضاء الافتراضي.

ث. الذكاء الاصطناعي:

شهدت العشرية الثانية من القرن الواحد والعشرون ظهور تكنولوجيات جديدة والتي كان من أهمها الذكاء الاصطناعي والذي أحدث ثورة في مجال إستعمال الآلة وهو ما أدى لإستعماله في شتى المجالات خاصة اللجان الإلكترونية وتطوير نشاطها، إلا أن المختصين عملوا على إنتاج حلول تتضمن تنفيذ مصادقة المستخدمين البشر تقنياً بإستخدام تقنيات التحدي والإستجابة مثل إختبارات CAPTCHA، على الرغم من أن التقدم في تعلم الآلة والذكاء الاصطناعي أدى إلى أن مثل هذه الإختبارات، كما هي مصممة حالياً من كونها مجموعة من الرموز أو العمليات الحسابية أو تحديد صور وأشكال محددة ضمن مجموعة متنوعة، الأمر الذي يمكن من خلاله للمنصات التحقق من الطلبات والحسابات غير المعروفة أو غير الموثوقة وهو ما يتطلب كفاءة معينة وثقافة في إستخدام الشبكات الإجتماعية، يلعب مشغلوا تلك الشبكات دوراً حاسماً في تصميم الشروط والوظائف للتعرف على الهوية والتشغيل والتكوين والتفاعل التي تمكن المستخدمين الأفراد من تحقيق مسؤولياتهم¹.

من خلال ما سبق فإن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبالرغم من الفرص والميزات التي قدمتها بالنسبة للسياسة العامة، فقد أنتجت صعوبات ووضعية خطيرة يعمل أصحاب المصلحة على معالجتها، لقد شهدت السياسات العامة الإلكترونية كونها مجال مستحدث مزج السياسات العامة والوسائل والآليات الرقمية جملة من المعوقات التي تم إيجاد حلول لبعضها ويتم البحث عن أخرى، وهو ما يعطي إنطباع واضح أن التكنولوجيا وكلها تطورت كلما ظهرت معوقات جديدة وكذلك قدمت حلول ونتائج من قبل الحكومات والمختصين وحتى المواطنين كونهم أصبحوا جزء مهم في تلك العمليات السياسية.

¹- Stefano Pedrazzi and Franziska Oehmer, Op.Cit, P.567.

المطلب الثاني: دور المجتمعات الافتراضية في تشكيل مكانة المواطن كأساس السياسة العامة

The Role of Virtual Communities in Citizen's Position as the Basis of Policy

في إطار مساعي الحكومات لترشيد سياساتها العامة وتجويد مخرجاتها عملت على تطوير المشاركة في صنع السياسات كما ونوعاً من خلال إستقطاب أصحاب المصلحة والتعرف على تفضيلاتهم وإدراجها ضمن عمليات صنع السياسة العامة، والتحول من منهج العمل على تطبيق التفضيلات الحكومية بصفتها الأعلّم والأدري بالمصلحة العامة وكونها تمثل المواطنين سواء من خلال الإلتخاب أو التزكية والدعم. لكن تلك الطريقة في النشاط الحكومي إعترضتها الكثير من التحديات والتي كانت أهمها قلة التمثيل الحكومي للمواطنين وتوسع الهوة بين تفضيلات المواطنين والممثلين في المجالس المنتخبة والمسؤولين السياسيين وهو ما إستوجب إنشاء فكر جديد يطور الممارسة الديمقراطية وتمكين المواطنين من إدراج تفضيلاتهم في السياسات العامة ويحولها من كونها فكرة خيالية نظرية إلى تطبيق فعلي حقيقي، وهو ما أدى لظهور وتطور فكرة "المواطن أولاً" أو ما سمي بالسياسة العامة المتمركزة حول المواطن.

1. السياسة العامة المتمركزة حول المواطن/ المواطن أولاً:

في إطار مفهوم السياسة العامة المرتكزة على المواطن يعتبر الأشخاص (المواطنون) كجهات فاعلة أساسية وعوامل نجاح رئيسية في ترقية الخدمة العامة المقدمة لهم، وبعبارة أخرى فالمواطن في هذه الحالة يعتبر الوسيلة والغاية من صنع السياسة العامة، أي صنع السياسة العامة مع المواطن لتحقيق تفضيلاته وهو ما جعل مركزية المواطن من سمات تطوير الخدمات العامة وإنشاء تجارب الخدمة المشتركة¹. تعد ظاهرة "وضع المواطنين أولاً" في السياسة العامة إمتداد لعمليات الإدارة العامة الجديدة (NPM)، التي سعت إلى خدمة المواطنين بشكل أفضل كعملاء وزبائن مما أدى لتجريب وإضفاء الطابع الديمقراطي على تقديم الخدمات المتكاملة والإبتكارات، ومع تطور فكر المتمحور حول المواطن لم يعد يقتصر على التفكير في الخدمة الموجهة للمواطنين وتجويد السياسات العامة، ولكن بدأ العمل على تطوير التدخلات المستنيرة للمواطنين وتشكيل المواطنين الخبراء، وصنع سياسات تلبي إحتياجات الأفراد والمجتمعات أو ما يشير إليه البعض بإسم فردية السياسة وتقديم الخدمات².

¹- Catherine Equey et al., "Designing a Digital Citizen-Centered Service," *Technological Forecasting and Social Change*, Vol.202 (May 2024) P.02.

²- Evert Lindquist, "Putting Citizens First: Engagement in Policy and Service Delivery for the 21st Century," in *Putting Citizens First: Engagement in Policy and Service Delivery for the 21st Century*, ed. Evert A. Lindquist et al., (Australia: ANU E-Press, 2013) P.01-02.

في بعض النماذج الغربية أصبح التركيز على الطرق التي يمكن بها للإدارة الحكومية الإستجابة بشكل مباشر لإحتياجات وتفضيلات المواطنين، بالإضافة إلى التركيز أكثر على النتائج والأداء مع توسيع نطاق إدارة المديرين، وإبداء المرونة بشأن التخصيص المالي وإدارة الموارد البشرية وزيادة التركيز على "العملاء/ المواطنين" من خلال إستخدام موثيق الخدمات أو القوانين والنصوص الخاصة بالخدمة العامة، تعمل الأطر المؤسسية الديمقراطية التي تركز على المواطن إلى المساعدة على تحديد ومناقشة وحل الإختلافات وضمان أن تعكس السياسة العامة وجهة نظر توافقية للأغلبية "المصلحة العامة"، كما تؤكد الأطر المؤسسية الديمقراطية على دور ممثلي المواطنين الذين تحدد الحكومات إحتياجات المواطنين من خلالها وتحدد السياسات والبرامج اللازمة لمعالجتها¹.

أصبح "التركيز على العملاء" على غرار ممارسات القطاع الخاص عنصراً هاماً في الثقافات الإدارية والتنظيمية العامة، ومكرساً في إستراتيجيات المؤسسات الحكومية ومع زيادة مطالب المزيد من المواطنين بالمشاركة في الحكومة تغيرت الأجندة وتعززت، كان الهدف من الخطة الجديدة "المساءلة" هو تعزيز وتطوير العملية الديمقراطية من خلال توسيع مشاركة المواطنين بصورة مباشرة في صنع السياسات وتنفيذ البرامج وتحسين الإستجابة من خلال زيادة إستخدام الأطراف الثالثة لتقديم الخدمات².

تركز السياسة العامة الموجهة للمواطنين على مجموعة من الممارسات تختلف من نظام إلى آخر وذلك لتباين وإختلاف البيئة السياسية والإقتصادية والإجتماعية من دولة لأخرى، عموماً تم الإتفاق على أربعة عمليات أولاً إدماج الخدمات المقدمة للمواطنين والبحث عن سبل أفضل لترقية الخدمات التي تقدمها الحكومات مع مراعاة الإحتياجات الخاصة لمختلف فئات المواطنين/العملاء مع تقديم معلومات الوصول إلى تلك الخدمات، ثانياً إكتشاف إحتياجات وتفضيلات المواطنين ومعرفة آرائهم في تلقي الخدمات وإستخدام تلك التعليقات لتحسين تنفيذ السياسة العامة، ثالثاً تحسين كيفية إشراك الحكومات للمواطنين في تصميم السياسات ونظم تقديم الخدمات التي تنطوي على المشاركة في تصميم الخدمات والبرامج وأحياناً المشاركة في التنفيذ والتقييم، أخيراً وضع إستراتيجيات لتحسين قدرات الحكومة من أجل تجويد الخدمات العامة في المستقبل وبعبارة أخرى التخطيط لسياسة عامة مستدامة مرتكزة على المواطن³.

¹- Andrew Podger et al., "Putting the Citizens at the Centre: Making Government More Responsive," *Australian Journal of Public Administration*, Vol.71, Iss.02 (06, 2012) P.102-103.

²- Ibid, P.103.

³- Evert Lindquist, Op.Cit, P.02-03.

ومع بداية القرن الحادي والعشرين فتحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فرص جديدة لفكر السياسة العامة المتمحورة حول المواطن وذلك عبر الوسائل الرقمية الحديثة وبالأخص تكنولوجيا الشبكة العالمية الإجتماعية وما يرمز إليها بالويب 2.0 حيث شكل إمتزاج عمليات المواطن أولاً بالتحول الرقمي الحكومي والحكومة الإلكترونية وأصدر نهج جديد في صنع السياسة العامة الرقمية وما سمي بالسياسة العامة 2.0 أو السياسة القائمة على تفاعل المجتمعات الافتراضية.

2. السياسة العامة المتمحورة حول المواطن في العصر الرقمي أو السياسة العامة 2.0:

تعرف السياسة العامة 2.0 بأنها إستخدام الحكومة الإلكترونية لتقنيات الويب 2.0 والإعتماد على أفكار وآراء الجمهور والذين يشملون أصحاب المصلحة (الأفراد، المؤسسات الاحكومية...) وصنع السياسة العامة بناء على إستعمال البيانات والمعلومات التي تم جمعها وتحليلها من خلال المجتمعات الافتراضية وهو ما يساعد المؤسسات الحكومية على إدراج تفضيلات المواطنين ضمن مخرجات سياساتها كما يعمل على دعم كافة أشكال وأنواع المشاركة في صنع السياسة العامة ويحقق الرضى لدى أغلبية الفئات المجتمعية الواسعة من أفراد الشعب كما تمد المؤسسات الحكومية بالشرعية اللازمة لإستقرارها¹.

تقوم السياسة العامة 2.0 من خلال إستغلال الفرص التي أتاحها تكنولوجيا الويب 2.0 في مختلف العمليات الحكومية، وبهذا يُنظر إلى السياسة العامة 2.0 على أنها سلوك الحكومة بطرق تظهر إستخدام الويب 2.0 في نشاطها من خلال الإتصال والتفاعل المتبادل من الأعلى إلى الأسفل ومن الأسفل إلى الأعلى، كما تمثل السياسة العامة 2.0 تحولاً مهماً في أداء الحكومة وتحولها نحو سياسات تعاونية ومفتوحة تبني على الشفافية وتمكين المواطن من الوصول للمعلومات العامة بسهولة وبساطة وتوفير قنوات للتفاعل ومحاولة إدراج أصحاب المصلحة أكثر ضمن عمليات السياسة العامة ومشاركتهم في تحقيق تطلعاتهم ومطالبهم وفق القدرات الحكومية².

تعمل السياسة العامة 2.0 على التصدي للتحديات الأساسية التي تواجه السياسة العامة في محاولاتها لحل مشاكل المجتمعات الحديثة، مثل تيسير التقارب وجمع آراء أصحاب المصلحة وهو ما يتيح الوصول إلى الجماهير ضمن أوسع نطاقات ممكنة في وقت أقصر وبتكاليف أقل مع نقل المعلومات المتصلة بالسياسات

¹- Bartholomius Padatu and Haedar Akib, "Government 2.0: Alternative Public Sphere and Public Policy Making Process (Region Government of Surakarta Case Study)," *Social Science, Education and Humanities Research*, Vol.226 (2018) P.1187.

²- Paul Henman, "Governmentalities of GOV 2.0," *Information, Communication & Society*, Vol.16, Iss.09 (November 2013) P.p.1400-1407.

للمؤسسات الحكومية، وكذلك تحديد مجموعة واسعة من المشاكل/القضايا المتعلقة بالسياسة قيد المناقشة بالإضافة إلى تحديد القيم الإيجابية للمواطنين "الأشياء التي يقدرها المواطنون" وأيضاً القيم السلبية "الأشياء التي يرفضها المواطنون" وهو ما يعد أمر مهم في تجويد عمليات صنع السياسة العامة¹.

من خلال تبني السياسة العامة 2.0 يمكن جعل مخرجات العمليات الحكومية أكثر تشاركية ورشد، ورفع كفاءة وتحسين نوعية الخدمات الحكومية وجعلها أكثر استجابة لإحتياجات وإهتمامات المواطنين مع تطوير قدرة الحكومة على الإستجابة وتنشيط القطاع العام بالإضافة إلى الإستثمار في القيمة الاقتصادية والإجتماعية للمعلومات والمحتويات الرقمية الأخرى التي تحتفظ بها الحكومات لتكون بمثابة منصة لدعم صنع السياسة العامة وحتى إستخدامها في البحث العلمي وغيرها من النشاطات².

يتيح تدخل تكنولوجيا الويب 2.0 في عمليات صنع السياسات فرص كبيرة من خلال كونها شكل جديد من أشكال جمع المعلومات بسهولة وبساطة بالإضافة إلى التفاعل مع المواطنين والتعرف على تفضيلاتهم وجعلهم فاعلين في صنع السياسة العامة التي تشكل أنماط وكيفية عيشهم وحياتهم اليومية فبذلك يعد المواطن والمؤسسات الحكومية فائزين في حال نجاح وفي حال فشل السياسة فالمواطن يكون جزء من الفشل فبدلاً من التوجه نحو لوم الحكومة والسخرية من فشلها فهم يتجهون لتدارك الفشل ومحاولة إقتراح حلول لإصلاح تلك الوضعية وجعلها أفضل، فالسياسة العامة 2.0 لا تشير فقط للحتمية التكنولوجية ولا إلى الحتمية الإجتماعية فقط بل تشملهما لتشكيل إتجاه إجتماعي تقني³.

تعمل السياسة العامة 2.0 على إنشاء حكومة مفتوحة وفي بعض الأحيان حكومة شفافة، وينظر إلى هذا الإنفتاح في المقام الأول من خلال تزويد المواطنين بحرية الوصول إلى البيانات والمعلومات الحكومية (غير الشخصية) خارج مجال الحكومة، بالإضافة لتطوير أساليب وممارسات المشاركة والتفاعل بين المواطن والدولة وإستخدام التكنولوجيا الإجتماعية وبناء أدوات فعالة تجذب المشاركة السياسية للمواطنين وتطور القدرات الحكومية على تحليل مختلف البيانات الناتجة عن تلك التفاعلات والإستفادة منها في ترشيد العمليات الحكومية⁴.

¹- Enrico Ferro et al., "Policy Making 2.0: From Theory to Practice," *Government Information Quarterly*, Vol.30, Iss.04 (October, 2013) P.367.

²- Paul Henman, Op.Cit, P.1409.

³- Enrico Ferro et al., Op.Cit, P.367.

⁴- Paul Henman, Op.Cit, P.1408.

المطلب الثالث: سيناريوهات علاقة المجتمعات الافتراضية بصنع السياسة العامة

Scenarios of Virtual Communities Relationship to Policy-making

قدمت المجتمعات الافتراضية بمختلف مظهراتها فرص مهمة لعمليات صنع السياسة العامة تم إستغلال بعضها كما واجهت إكراهات حاول أصحاب المصلحة توفير الحلول لها وتجاوزها، وبين الفرص والتحديات حاول الفواعل وأصحاب المصلحة التقليديون أو الجدد إستغلال هذه البيئة الجديدة لتحقيق أكبر قدر من المكاسب أو تقليل الخسائر لأدنى درجة ممكنة، أنتج البيئة الرقمية ضمن مجريات صنع السياسة العامة مجموعة من الفواعل وهم الحكومة والمجتمع والتقنية، شهدت كل جهة تطورا في أداءها ومخرجاتها من أجل التحكم في العمليات والسيطرة على الفواعل الأخرى لخدمة أهدافها وتفضيلاتها. تعمل الحكومة للحصول على أكبر قدر من الفوائد وتحقيق رضى المواطنين من خلال التكنولوجيا وإستغلالها لتوجيه المواطنين من جهة والتعرف على تفضيلاتهم من جهة أخرى، كما إستغل أفراد المجتمع التطور التقني وأصبحوا يتفاعلون من خلاله ولإنشاء وضعيات لم تكن لتنتج بدون التكنولوجيا كما قاموا بخلق مساحات للتعبير عن تفضيلاتهم بحرية أكبر وبرقابة أقل، أما التقنية فكونها أداة أو وسيلة لا تملك حق أو الوعي البشري في التصرف لكنها أحدثت آثار وأنتجت ظواهر جديدة سواء في المجتمع أو ضمن المؤسسات الحكومية فقد قامت التقنية بتغيير البنى والوظائف عبر المستوى الحكومي واللاحكومي. من خلال ما سبق يمكن أن تنتج التفاعلات المستقبلية مجموعة من السيناريوهات لأدوار الفواعل في صنع السياسة العامة في العصر الرقمي سواء كانت تلك الأدوار إيجابية وتدعم حوكمة السياسة العامة وحتى في حال كانت سلبية:

✓ دور الحكومات المستقبلي في ظل المجتمعات الافتراضية:

من جهة تعمل الحكومة وفي إطار تطوير قدراتها وترشيد مخرجات نشاطاتها على إدراج تفضيلات المواطنين ضمن عمليات صنع السياسة العامة وتطوير الإتصال بين المواطنين والمؤسسات الحكومية من الأسفل إلى الأعلى بعدما كان مقتصرا في الإتصال من الأعلى إلى الأسفل، كما تسعى الحكومات لتطوير العملية الديمقراطية بكل إصداراتها كالتثيلية والتشاركية والإلكترونية، والنشاطات السياسية كالمشاركة السياسية والانتخابات ومع التطور اللامتناهي للتكنولوجيا بدأت الحكومة في إنشاء نظم جديدة للرقابة المتبادلة مع الفواعل وما سمي بالديمقراطية الرقابية/المونيتورية Monitory Democracy التي تعد إصدار أحدث للديمقراطية بملاح وديناميات حديثة وأنماط وآثار سياسية رقمية أي ديمقراطية تكنولوجية¹.

¹- Petros Iosifidis and Mark Wheeler, Op.Cit, P.25.

تحتاج الحكومة في سعيها لتجويد صنع السياسات للتأثير على المواطنين بشتى وسائل الإعلام التقليدية والرقمية لتحقيق مجموعة من المكاسب يُطلق على هذا التأثير العاطفي والنفسي إسم "القوة الناعمة"، أصبحت المجتمعات الإقراضية أداة مفيدة لحصول المؤسسات الحكومية على القوة الناعمة عبر جمع التأييد للسياسات والإستقطاب السياسي لتحقيق الشرعية والإستقرار السياسي في الدولة وهو من أهم شروط التنمية¹. ومن جهة أخرى يمكن أن تستغل الحكومات تطور آليات التكنولوجيا بمختلف أنواعها لمراقبة المواطنين بصفة عامة ومحتويات الويب ومواقع المعارضة وتوجيه الرأي العام والتضييق على حرية التعبير عبر الفضاء الافتراضي، حيث تصبح لتكنولوجيا تأثير سلبي على الحياة الديمقراطية ومتطلبات حوكمة السياسات العامة فإستخدام التكنولوجيا بتلك الطرق من قبل الجهات الحكومية يؤدي إلى نتائج معاكسة تماماً تُسمى "الطبيعة السلبية للمجتمعات الافتراضية"، يمكن للأداة التكنولوجية الجديدة أن تنتج تأثيرات سلبية كتعزيز الإستبداد أو الديكتاتورية والممارسات اللاديمقراطية².

✓ المجتمعات الافتراضية وصنع السياسة العامة في المستقبل:

من الجانب المتفائل لدور المجتمعات الافتراضية يمكنها أن تعمل مستقبلاً على تطور آليات وممارسات حرية التعبير والدفاع عن الحقوق والحريات في ظل الأنظمة الإستبدادية للتأثير على الحكومة وتجويد مخرجاتها، تُشير المعلومات المقدمة عبر المنصات الإجتماعية غالباً الرأي العام وهو ما يدفع المؤسسات الحكومية للتصرف والتدخل وهذا ما يجعل من المجتمعات الافتراضية أسرع وأغنى أداة لتحقيق نتائج في النظم الإستبدادية³، كما يمكن أن يتطور نشاط المجتمعات الافتراضية بدعم الممارسات الخاصة بالشفافية الرقمية (سواء بالنسبة للحكومات وحتى المؤسسات اللاحكومية)، ينتج عن وجود شفافية دائمة ومستمرة رفع ثقة الجمهور في النظام السياسي ومؤسساته⁴.

إن مشاركة المزيد من المعلومات يمكن من رؤية الأشياء كما هي في الحقيقة وبالتالي إتخاذ قرارات أكثر حكمة والتصرف بشكل أفضل، ومع التطور المتزايد للتقنيات الرقمية والبيانات الضخمة والذكاء الخوارزمي ستكون مكونات المجتمع قادرة على الرؤية والحكم بطرق أفضل، وبعبارة أخرى لا مزيد من التحيز ولا من عدم اليقين ونتيجة لهذا الوضوح سوف يتصرف الأفراد والمنظمات بشكل أفضل⁵.

¹- Simon O. Oginni and Joash N. Moitui, Op.Cit, P.165.

²- Ibid, P.162.

³- Ibid, P.163.

⁴- Judith Townend and Lucy Welsh, Op.Cit, P.102.

⁵- Mikkel Flyverbom, *The Digital Prism, The Digital Prism: Transparency and Managed Visibilities in a Datafied World* (Cambridge University Press, 2019) P.13-14.

من الجانب المتشائم لدور المجتمعات الافتراضية يمكن أن تُفقد التكنولوجيا الإنسان القدرة على المشاركة وتكوين علاقات جسدية مع بعضهم البعض، وتحول المجتمعات الأساسية من مجموعات طبيعية إلى شبكات إفتراضية وما سمي "بالفردانية المتصلة"، فمن أهداف تطوير الشبكة العالمية تقريب الأفراد في العالم عن طريق ربط الأشخاص الذين تفصلهم الجغرافيا، وما أحدثته المجتمعات الافتراضية وما وصلت إليه من إبعاد الأفراد القريين جغرافيا¹، وبعبارة أخرى فقد قربت التقنية الناس وجمعتهم في الفضاء الافتراضي وأبعدتهم عن بعضهم البعض في المجال الطبيعي، فنجد أفراد العائلة عند إجتماعهم كل فرد منشغل بهاتفه أو حاسوبه وهو ما يشكل تهديد للنشاطات البشرية في المجال الطبيعي.

في رؤية أخرى وبناء على الإهتمام الكبير بالتقنيات وتكنولوجيا وتطويرها المتزايد يمكن أن تهمل الجانب الإنساني في تطوير المجال الافتراضي وهو ما يشكل تهديد للمجتمع البشري، فعوض عن كون الإنسان محور وهدف للتكنولوجيا يصبح الإنسان مجرد منتج ومستهلك تابع للتكنولوجيا بحيث لا يمكنه الإستغناء عنها، وبعبارة أخرى تحكم الآلة في الإنسان وتقرر مصيره والوصول لممارسة نشاط جديد يسمى بالديكتاتورية التقنية، وهذا تحدي يجب أن يناقش ويعمل على عدم تحقيقه لذلك فيجب أن تكون الأولوية لخدمة الإنسان عبر تطوير القدرات الآلة وتكنولوجيا وليس تمكين الآلة من التحكم في النشاطات البشرية.

✓ سيناريوهات مستقبل الذكاء الاصطناعي كتقنية حديثة:

تعد تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي من أبرز التقنيات التي ظهرت وتطورت في السنوات الأخيرة وأحدثت ضجة كبيرة بين من يرسم سيناريوهات متفائلة لهذه التكنولوجيا ومن تطورها وما إصطلح عليها بثورة الذكاء الاصطناعي والمتخوف من مستقبل هذه التقنية ومن الظواهر التي ستنج عنها، تم إستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في الكثير من القطاعات وأحدثت تأثيرات متباينة، في السياسة العامة بصفة خاصة دخلت نظم الذكاء الاصطناعي في عمليات صنع وتقديم الدعم التقني لصناع السياسة العامة. يمكن إستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في صنع السياسة العامة مستقبلا من خلال تحليل البيانات الضخمة وإستعمال تقنيات أنترنت الأشياء للتعرف على نمط حياة المواطنين مما يمكن من معرفة إحتياجاتهم ومطالبهم الحالية والتنبئ بتفضيلات المواطنين وأصحاب المصلحة السياسية المستقبلية وإبلاغ صناع القرار لإتخاذ الإجراءات المناسبة، ومن خلال معرفة تقنيات الذكاء الاصطناعي للموارد الحكومية والإحتياطات المالية والمادية فيمكن إقتراح بعض البدائل وإرفاقها بسيناريوهات تنفيذ كل بديل وحتى

¹- Simon O. Oginni and Joash N. Moitui, Op.Cit, P.163.

العوائق والمشاكل التي يمكن أن تعترض تنفيذ السياسة وحلولها، الأمر الذي يقدم دعم مهم ويساعد صناع السياسات على تجويد السياسات العامة وحوكمة مخرجاتها.

وبعكس النظرة المستقبلية المتفائلة يمكن أن تنسب هذه التقنية في إستبدال الدور البشري في الكثير من الوظائف وأن يقود الذكاء الاصطناعي الكثير من العمال إلى مستقبل عاطل عن العمل وإستبدال الإنسان بالتقنية لا سيما من خلال حوسبة الوظائف وأتمتها¹، وهو ما يشكل تهديد حقيقي لسوق العمل والتشغيل رغم فتحه لفرص كبيرة للعمل في البرمجة والتقنيات والتكنولوجيا إلا أنها لا تتوافق مع ما يمكن أن يسببه الذكاء الاصطناعي في فقدان الوظائف والأعمال، مما يشكل تهديد للحكومات وإستنزاف جهود صناع القرار وزيادة المشاكل المرتبطة البطالة وتضرر جزء من الإقتصاد الكلي الوطني بالإضافة إلى تقلص كلفة الضرائب التي كانت تحصيل من الموظفين والعمال وهو ما يؤثر على الموارد والمدخيل الحكومية والتي تنعكس بالضرورة على صنع السياسات العامة ومخرجاتها².

خلافًا للآراء السابقة يمكن تصور مسار مستقبلي آخر لتقنيات الذكاء الاصطناعي من كونها تقنية مرحلية تتطور وتنتشر في الكثير من المجالات وتأثر في الكثير من الميادين حتى يتم برمجة تقنية أرقى وأفضل تأخذ من الذكاء الاصطناعي الزخم وتستبدله وتجعله تقنية قديمة ذات فعالية أقل، وهو ما شهدته الكثير من التقنيات السابقة حيث وبما أن التطور التكنولوجي غير متناهي ومتسم في الإبداع والإختراع والإنتاج التقني الجديد فيمكن أن يتصور في المستقبل أن تقنيات الذكاء الاصطناعي قد جاءت محلها تقنيات أجدد وأكثر تطور وحادثة وتلائم مع البيئة التكنولوجية المحيطة.

في نهاية المبحث فقد إعترض تفاعل السياسة العامة في المجال الرقمي مجموعة كبيرة من الإكراهات والتي أثرت على مخرجاتها ولكن مع تعاضد الجهود تم السيطرة على بعض التحديات وما زالت بعض الصعوبات يتم العمل عليها من قبل أصحاب المصلحة لتحقيق حلول والعمل للوصول لنتائج إيجابية وتدارك الوضعيات الصعبة التي واجهت عمليات صنع السياسة العامة.

شهدت السياسة العامة تطور وأصبحت تتمحور حول المواطن وتضعه ضمن الأولوية الأساسية من خلال إستقطاب تفضيلاتهم وإدراجها ضمن السياسات العامة سواء عبر الوسائل التقليدية أو الآليات الرقمية الحديثة، وهو ما أنتج ظاهر جديدة سميت بالسياسة العامة 2.0 التي تضع المواطن أولاً فهو

¹- Andrew C. Scott et al., "The Future of Artificial Intelligence," *International Journal of Artificial Intelligence and Machine Learning* Vol.02, Iss.01 (January 2022) P.27-28.

²- Nur Aifiah Binti Ibrahim, "The Existence of Artificial Intelligence in the Future," *Journal of Technology and Informatics (JoTI)* Vol.05, Iss.01 (October 2023) P.30.

أساس السياسة العامة ومركزها وهو أساس مستقبل السياسة العامة في العالم التقني الذي سيطور مكانة المواطن في صنع السياسات.

من خلال الدراسة تم تقديم مجموعة من السيناريوهات للعلاقة بين المجتمعات الافتراضية وصنع السياسات العامة من خلال تقسيمها لثلاث ركائز أساسية تتحكم في العلاقة بين الحكومة والمجتمعات الافتراضية (الأفراد) والتقنية التي تربط بين الفواعل، فالحكومة هي من تملك زمام تنظيم السياسات كما تحتكر سلطات توزيع الموارد، أما المواطنون عبر الفضاء الافتراضي فهم فواعل أساسيين وجزء من عمليات السياسة العامة، بالإضافة إلى أن السلطة الحكومية تكتسب من خلال موافقة وتأيد المواطنين ورضاهم. أما التقنية فقد تم إختيار الذكاء الاصطناعي كونه تقنية حديثة وأثارت ضجة عالمية كما أنها تشمل العديد من التقنيات التي تدعم عملها، لقد شهد التطور اللامتناهي للتكنولوجيا والتقنية ظهور وإنتاج فرص جديدة لم تكن لتوجد بدونها، كما قدمت فرص كبيرة في كل المجالات والقطاعات، كما مكنت مختلف التقنيات من فتح آفاق جديدة وداعمة للنشاطات البشرية شهدت أيضا إختفاء أو إنخفاض زخمها جراء ظهور تقنيات أرقى وأفضل قدمت مميزات أكبر من سابقتها.

في ختام الفصل فقد أنتج التفاعل بين المجتمعات الافتراضية وعمليات صنع السياسة العامة مجموعة من المظاهر الجديدة كما ظهرت إصدارات جديدة من الظواهر السابقة وتدعمت أخرى، فمن خلال حوكمة السياسات العامة وتشكلها المعياري فقد كان التطور الإلكتروني دعم مهم بالنسبة للشفافية وتحولها إلى الشفافية عبر الفضاء الافتراضي أو الشفافية الرقمية، كما دعم التفاعل الإنساني مع التطور التكنولوجي مجهودات مختلف الفواعل سواء الحكومية واللاحكومية والمؤسسات عبر الوطنية في مكافحة الفساد الحكومي للتقليل من تبعاته وحتى القضاء عليه بصفة نهائية.

قدمت المجتمعات الرقمية فرص جديدة للمؤسسات والمسؤولين الحكوميين من خلال دعم الكفاءة والفعالية بالنسبة للنشاطات الحكومية عبر المشاركة السياسية الفاعلة وتقديم الدعم والشرعية لعمليات صنع السياسة العامة أو رفضها والمطالبة بتغييرات معينة، بالإضافة إلى عمل المجتمعات الافتراضية كجهات فاعلة في المجال العام من خلال الدفاع عن مكتسبات المواطنين وكذا الحقوق والحريات الخاصة بالإنسان سواء في صيغتها التقليدية وحتى في إصدارها الحديث في العصر الرقمي.

أنتج التفاعل الدائم والفعال للمجتمعات الافتراضية ضمن المجال العام بصورة عامة والمجال الحكومي بالتحديد إلى تطور أدوار تلك المجتمعات من فاعل بسيط في صنع السياسات إلى مشارك فعال فيها من خلال تجميع مصالح أصحاب المصلحة والتعبير عنها كمدخلات سياسية بالإضافة إلى مراقبة النشاطات الحكومية وتقييم السياسات، كما قدم التفاعل بين الجماعات الإنسانية عبر الشبكة والسياسات العامة مجموعة من الفرص فقد أنتج إكراهات جديدة وجب إيجاد حلول لها كالفجوة الرقمية وتفرعاتها التقنية والإنسانية، وكذلك ظهور الأخبار الكاذبة والمعلومات المضلة وما أحدثته من مشاكل وإكراهات كما ظهرت اللجان الإلكترونية والتي تعمل غالبا على جعل الفضاء الرقمي عالم غير آمن وغير مستقر الأمر الذي أوجب على كافة الفواعل التجند لإيجاد حلول وتنفيذها للقضاء على تلك الوضعيات الصعبة.

لقد فتحت المجتمعات الافتراضية مجالات جديدة في عمليات صنع السياسة العامة ومن أهمها جعل المواطن كمحور عملية صنع السياسات بوضع تفضيلاته كأولويات وتحويله من مستهلك إلى صانع للسياسات أي أصبح المواطن وسيلة وغاية لصنع السياسة العامة وهو ما أوجب تطوير تلك الأدوار، لأهمية الدراسة المستقبلية تم إدراج مجموعة من السيناريوهات في الدراسة تعالج تطور دور المجتمعات الافتراضية في صنع السياسات في ظل التطور الرقمي، كما تم تقديم سيناريوهات أخرى للدور الذي يمكن أن تلعبه الحكومة والتقنية وبالتحديد الذكاء الاصطناعي في المستقبل حسب مجموعة من الاحتمالات.

خاتمة:

Conclusion

تطرقَت الدراسة للتفاعلات التي نشأت بين المجتمعات الافتراضية والسياسة العامة وما صاحبها من تطور العديد من الظواهر مع تشكل ظواهر جديدة، حيث تم عرض مجموعة المحاور المتعلقة بالمجتمعات الافتراضية من ظهور وتصاعد استخدام الشبكة العالمية والفرص التي إستحدثت والإكراهات التي إعتضت تلك المجتمعات، بالإضافة إلى البناء المفاهيمي والتقني وكيفيات تكون المجتمعات الافتراضية، وفي الإطار الفكري للسياسة العامة تم التعرّيج على مفهوم ظهور وتطور السياسة العامة وعمليات صنعها كما توافق على تحديدها المفكرون في المجال.

كما عرضت الدراسة أهم الفواعل المشاركين في صنع السياسة العامة سواء كونهم فواعل حكوميين وحتى لاهكوميين وأضافت الدراسة فاعلين مستحدثين ظهرت آثارهم في صنع السياسة العامة في الآونة الأخيرة وهما الأزمات الكبرى بصفة عامة وخاصة أزمة كورونا كوفيد-19 والتي أحدثت تغيرات عالمية كبيرة في جميع القطاعات والسياسة العامة بصفة أكثر تحديد، وأيضا دخول منصات التواصل الإجتماعي كفاعل حديث في صنع السياسات.

تطرقَت الدراسة إلى التحول الحكومي الرقمي ومراحله بالإضافة إلى المجال العام المثالي وتحوله الهيكلي إلى مجال عام إقتراضي، كما عرّجت الدراسة على التحول الذي شهدته الممارسات الديمقراطية في العصر الرقمي من التحول إلى المواطنة الرقمية المشاركة الإلكترونية وكذلك التصويت الرقمي وتشكل الرأي العام في العصر الرقمي، كما عالجت الدراسة تأثير المجتمعات الإفتراضية في ترقية معايير حوكمة السياسة العامة كالشفافية ومكافحة الفساد وتطوير كفاءة وفعالية مخرجات السياسات بالإضافة لدعم المجتمعات الافتراضية لحماية الحقوق والحريات.

تناولت الدراسة أيضا الدور الذي تلعبه المجتمعات الافتراضية في تجميع المصالح في المجال العام وقدرتها على التعبير عنها للتأثير في صنع السياسات، كما تم عرض دور المجتمعات الافتراضية كجهة رقابية وفاعل في تقييم السياسات، كما تم التطرق لمجموعة من الإكراهات التي أثرت على تطوير عمليات صنع السياسة العامة والتي ظهرت عبر المجتمعات الإفتراضية وإقتراح حلول لها، بالإضافة إلى التحول نحو السياسة العامة المتمركزة حول المواطن في صورتها التقليدية وإصدارها الرقمي "السياسة العامة 2.0"، وفي النهاية فقد حاولت الدراسة وضع مجموعة من التصورات المستقبلية لدور المجتمعات الإفتراضية وأثرها في عمليات صنع السياسة العامة.

لقد قدمت المجتمعات الافتراضية العديد من الفرص لتطوير وتجويد السياسات العامة كما كان لها أثر كبير في تغيير السلوك الإنساني بصفة عامة وخاصة السلوك السياسي ونشاط المواطنين من خلال إستغلال التكنولوجيا في التعبير عن تفضيلاتهم والعمل على التأكد من إدراجها ضمن مجريات السياسة العامة، لقد سهلت المنصات الافتراضية على المواطنين والحكومات وأصحاب المصلحة بصفة عامة التواصل وخلق فضاءات للحوار والجدال وحتى التفاوض من أجل الوصول لنقاط تفاهم مشتركة من أجل تحقيق الصالح العام.

كما أنتج التفاعل بين الإنسان والتقنية وضعيات جديدة وظواهر حديثة وتزايد مكانة المواطنين في صنع السياسة العامة عبر مختلف عملياتها فقد قدمت التكنولوجيا خدمات للمواطنين وأصحاب المصلحة للتعرف على التوجهات المؤسسية والإمكانات والقدرات الحكومية وبناء توجهاتهم وتفضيلاتهم بناء عليها وهو ما أنتج مواطنين خبراء يمتلكون ثقافة وتنشئة سياسية أعلى من التي كانت سائدة في السابق، كما ساهمت التحولات الرقمية في تغيير على مستوى الرقابة والمساءلة التي كانت في السابق من الأعلى إلى الأسفل ولكنها تحولت من الأسفل إلى الأعلى حيث أصبح بإمكان المواطن في الحكومات الرقمية أن يتعرف على مختلف النشاطات الحكومية سواء المؤسسية أو أنشطة المسؤولين السياسيين ويقوم بتقييمها والتعليق عليها أو إنتقادها وفي بعض الأحيان يمكن للمؤسسات الحكومية والمسؤولين التفاعل مع مشاركات المواطنين والتجاوب مع إستفساراتهم. كما أتاحت التقنيات الرقمية للحكومة فرص لا تعد ولا تحصى سواء من خلال تجويد خدماتها العامة أو تطوير وسائل وآليات العمل للتقليل من الجهد على المسؤولين والموظفين الحكوميين والتقليل من التكلفة على الميزانيات الحكومية وإختصار الوقت، كما أتاحت التقنية للحكومات إمكانيات التقرب من المواطنين وجعلهم أولوية عمليات صنع السياسة العامة لإنتاج مخرجات سياسية تلائم حاجات كل المواطنين وتحقيق المصلحة العامة.

رغم إكراهات المجال الرقمي إلا أن التطور التقني والعلمي يحاول بصورة مستمرة ودائمة تداركها وحتى تحويل تلك الإكراهات إلى فرص، غير أن التسارع الكبير في الابتكار خلق الكثير من القلق لدى الكثير من الباحثين والمهتمين من كون التطور الرقمي أصبح يتحكم في الإنسان وفي مجريات حياته كما أضحت منصات المجتمعات الافتراضية إدمان غير صحي نتيجة للإستعمال المفرط لها وهو ما شكل تهديد للحياة الاجتماعية وحتى للصحة النفسية العامة وجب تداركها عبر ضبط خطط وإصدار منصات رقمية تركز على الإنسان وتحقيق

مصالحه الحقيقية وليس جعل الإنسان سلعة تباع وتشتري، وبعبارة أخرى يجب إنتاج تكنولوجيا تجعل من الإنسان وتفضيلاته محور ومرتكز عملية التطور الرقمي.

من خلال دراسة وتحليل موضوع تأثير المجتمعات الافتراضية تم التوصل لمجموعة مهمة من النتائج والتي عرضت بعضها في صلب الموضوع عبر مختلف الفصول وحاولت الدراسة توضيح واختصار مجموعة من النتائج فيما يلي:

❖ تطوّر المجتمعات الافتراضية الممارسات الديمقراطية كما تساهم في رفع سقف الحرية وتسهيل التواصل من الأعلى إلى الأسفل ومن الأسفل إلى الأعلى، كما تسهل التكنولوجيا عملية مراقبة القادة وصناع السياسة العامة لرجع صدى مخرجات السياسة العامة، مما يؤدي إلى سرعة اتخاذ القرارات والكفاءة في الاستجابة للمشاكل العامة في الحين.

❖ أصبحت منصات التواصل الاجتماعي كغرف الصدى والاستقطاب السياسي وفضاءات جديدة لتبلور الرأي العام، تم الانتقال من كون المجتمع الطبيعي هو من يتشكل فيه الرأي العام وأصبح الرأي العام إلكتروني تشكله المجتمعات الافتراضية وتؤثر به المجتمعات الطبيعية في كثير من الأحيان.

❖ ساهمت المجتمعات الافتراضية في تطوير الأداء الحكومي من كونها آلية فعالة لمشاركة جميع أصحاب المصلحة في صنع السياسات العامة، كما قلص التحول الرقمي الحكومي من إكراهات البيروقراطية التقليدية وسرع وسهل عمليات الإرتفاق العام، كما طورت الأدوات الرقمية وسهلت عمليات الرقابة عبر مختلف المؤسسات الحكومية.

❖ قدمت المجتمعات الافتراضية فرص جديدة لصناع القرار والقادة السياسيين من خلال تسهيل معرفة توجهات الرأي العام عبر التقنيات الرقمية وبرامج الذكاء الاصطناعي، كما سهل التطور الرقمي على القادة السياسيين عمليات اتخاذ القرار عبر الوسائل الإلكترونية التي تقوم بجمع المعلومات وتحليلها بسهولة.

❖ فتح التطور الرقمي والتفاعل الإنساني معه أسواق وفرص إقتصادية جديدة مثل إنتاج الأجهزة الإلكترونية والتنافس على إصدار أجهزة تتميز بجودة التصنيع وكفاءة الأداء والتشغيل وأقل الأسعار، كما فتحت أسواق كبيرة لإنتاج البرمجيات بمختلف أنواعها بالإضافة إلى ظهور نشاطات إقتصادية جديدة مثل البرمجة والتجارة الإلكترونية الإعلان والتسويق الرقمي وغيرها من الأسواق الواعدة.

❖ تعمل المجتمعات الافتراضية على تجميع المصالح والتعبير عنها والمشاركة في دورة السياسة العامة وتطوير عمليات المشاركة السياسية كما ونوعا وهو ما يدعم جهود حوكمة السياسة العامة، كما تعمل تلك المجتمعات على تطوير المجال العام (النقاشات وتبادل الآراء...) من خلال التحولات الهيكلية والتقنية التي تفتح فرص جديدة للوصول إلى المجال العام المثالي كما عبر عنه هابرماس.

❖ أنشأت التكنولوجيا والتفاعل الإنساني معها وضعيات وإبتكارات جديدة لم تكن لتوجد دون ذلك التفاعل بين التقنية والإنسان، مثل الرقابة المتبادلة من الأعلى إلى الأسفل ومن الأسفل للأعلى أو ما سمي بالديمقراطية الرقابية.

❖ أنتج التطور الرقمي مجموعة من الأدوات والآليات التي تدعم النشاط الحكومي من أجل التعامل الكفئ مع الأزمات والطوارئ بناء على خطط معدة مسبقا، فالذكاء الاصطناعي كتقنية حديثة يعمل على تحليل البيانات والتنبئ بالكوارث أو الأزمات والتحضير المحكم لسيناريوهات وحلول لمعالجة تلك الأزمات أو حتى القضاء على أعراضها والإستباق في إيجاد الحلول.

❖ قدمت المجتمعات الافتراضية مساهمة مهمة في إحداث تغييرات على مستوى بعض الأنظمة السياسية بصورة شاملة أو جزئية من خلال الحركات الاحتجاجية التي إنطلقت شراراتها عبر المنصات الافتراضية وتحولت للواقع كالثورة في تونس ومصر 2011م، والحراك في الجزائر 2019م وغيرهم من الاحتجاجات، كما ساهمت في إفشال عمليات سياسية مثل فشل محاولة الانقلاب في تركيا سنة 2016م.

❖ عندما يعتقد المواطنون أن تفاعلهم ونشاطهم عبر الفضاء الافتراضي يتم أخذه بعين الاعتبار في تكوين تفضيلاتهم لدى الحكومة وإدراجها ضمن عمليات صنع السياسة العامة فسيسعى هؤلاء إلى التطوير والرقى بآرائهم والتفاعل بجدية مع مجريات الأحداث بدل إقتصار أغلبية تفاعلهم على الهزل والسخرية بصورة كبيرة وبالتالي تطور المحتوى عبر منصات المجتمعات الافتراضية.

❖ يمتلك الإنسان مجموعة من المشاعر والأحاسيس التي تؤثر في قراراته وتوجهاته، عكس الآلة التي لا تملكهم فهي تعمل On أو لا تعمل Off، كما أن الإنسان يملك ضمير كما أنه يخاف من المحاسبة والعقاب الناتج عن أفعاله لذا يحاول الإصلاح وتجويد قراراته وتعظيم فوائده عكس الآلة التي تعمل وفق ما تم برمجتها عليه والموارد التي تم دعمها بها لذا فإن التقنية لا يمكنها التعامل مع الكثير من الحالات والوضعيات الإنسانية لذا وجب على الآلة أن تكون داعمة ومساعدة للعمل البشري وليست قائدة أو صانعة للقرار.

❖ أنتجت المجتمعات الافتراضية مظهرات جديد للسياسة العامة كالسياسة العامة 2.0 المتمحورة حول المواطنين أولاً، وبداية تشكل وبرزت مظهرات السياسة العامة الذكية التي برزت ملامحها مع ظهور وتطور الذكاء الاصطناعي.

من خلال الدراسة فقد تم التوصل لمجموعة من الإقتراحات التي يمكن تقديمها لتطوير دور ومكانة المجتمعات الافتراضية في تجويد وحوكمة السياسة العامة سواء في الدول التي حققت تقدماً معتبراً في التحول الرقمي وحتى الدول التي بدأت منذ مدة قصيرة في التحول كذلك الدول التي لا تزال لم تلحق بالركب والتي يجب عليها التحول لأن التحول الرقمي أصبح حتمية وليس خياراً يمكن قبوله أو رفضه وكانت تلك الإقتراحات كما يلي:

✓ دعم تقنيات وأبحاث الأمن السيبراني العالمي والوطني من خلال دعم نظم الحماية في الدولة بداية من النظم الرقمية الحكومية بشتى أنواعها من مواقع حكومية وقواعد بياناتها ومراكز التخزين السحابية وشبكات الإتصالات وغيرها، وصولاً إلى الإتصالات والمعاملات الرقمية اللاحكومية سواء الخاصة بالمواطنين أو وحدات الأعمال، ووصولاً لحماية الشبكة والإتصالات العالمية من أي تهديدات.

✓ يجب على الدول والحكومات بصفة خاصة العمل على تحقيق الإستقلالية والإكتفاء الذاتي الإلكتروني من خلال دعم إنشاء مراكز للبحوث في الصناعات الالكترونية سواء في التجهيزات والبرمجيات، ومن ثم فتح شركات لتصنيع الأجهزة والبرمجيات الرقمية بمختلف أنواعها سواء في القطاع العام مع دعم الإستثمارات الخاصة.

✓ تطوير مجهودات البحوث العلمية في المجال الرقمي في جميع التخصصات سواء التقنية والإجتماعية من أجل بناء تراكم فكري يُعتمد عليه في مراحل النهضة التكنولوجية، ولتحقيق التحول دون الحاجة إلى الدول الأجنبية التي غالباً لا تقدم التكنولوجيا الحديثة للدول الأقل تطوراً، بالإضافة إلى تطوير السياسات العامة المخصصة للتحول الرقمي ووضعها ضمن الأولويات الحكومية.

✓ تقليص الفجوة الرقمية في الدولة من خلال إنشاء بنية تحتية متنوعة (سلكية ولاسلكية) مع تمكين المواطنين على حد سواء من الحصول على خدمات الإتصالات بجودة مقبولة وبأسعار مناسبة، والعمل

على نحو الأمية الرقمية وترقية الثقافة الإلكترونية للمواطنين من خلال إمتلاك الوسائل التكنولوجية وإستخدامها لتحقيق المنفعة الشخصية وحتى المنفعة العامة.

✓ تطوير القدرات الرقمية الحكومية والتحول الإلكتروني الحكومي في كل المجالات والقطاعات وإستئناس المؤسسات الحكومية بختلف التطورات، ومعاصرة التحديثات على المستوى الرقي، والإستفادة من تلك التطورات بالقدر المستطاع وعلى سبيل المثال الإستفادة من ثورة الذكاء الاصطناعي AI- Artificial Intelligence في تطوير قدرات الإدارات العامة ونشاطها ومخرجاتها.

✓ دعم جهود إنشاء شبكة إتصال وطنية في حال تعطل الشبكة العالمية والتأكد من تخزين معلومات المستخدمين للمنصات الافتراضية داخل التراب الوطني لتحقيق الأمن المعلوماتي، بالإضافة إلى دعم نشاط إنشاء محتوى وطني باللغة الوطنية يحترم العادات والتقاليد ويتناسب مع البيئة الوطنية لتحقيق الأمن الثقافي والهوياتي، مع محاولة إنشاء منصات تواصل إجتماعي وطنية ومواكبة تجارب روسيا والصين التي تمتلك بدائل رقمية للمنصات الإجتماعية الغربية (الأوروبية وخاصة الأمريكية).

✓ تطوير وسائل الإعلام والإتصال الحكومية وخروجها من جماد إستخدام وسائل الإعلام التقليدية والإفتتاح على المنصات الإجتماعية من أجل خلق ترابط بينها وبين أصحاب المصلحة (المؤسسات- المواطنين) والتعرف على إنشغالاتهم ومعرفة مشاكلهم، مع إنشاء منصات رسمية تتيح للمواطنين الحصول على المعلومات الرسمية والحكومية ببساطة وموثوقية.

✓ العمل على تطوير آليات وأدوات تكنولوجية تعمل وتحاكي وظائف حراس البوابة للسيطرة على إكراهات الفضاء الافتراضي من تفشي الأخبار الكاذبة والتضليل والإرهاب الإلكترونيين وخطاب الكراهية وغيرها من الممارسات التي تعكر صفو الفضاء الافتراضي وتجعله بيئة غير آمنة للإستخدام.

✓ تطوير النظام التشريعي القانوني في الدولة مع ما يتماشى من تطور تكنولوجي للظواهر في كل المجالات وجميع القطاعات والحرص على أن لا تعارض القوانين والتنظيمات المعمول بها التطور والتحول التكنولوجي في المجالين الحكومي واللاحكومي والحرص على كون القوانين تساعد في ترقية التطور الرقي وتدعمه وحتى تستفيد منه قدر المستطاع.

✓ دعم جهود الممارسات الديمقراطية الإلكترونية والمشاركة السياسية الإلكترونية وترقية الحريات الفردية والجماعية مع فتح المجال لحرية الرأي والتعبير في الفضاء العام وخاصة الفضاء الافتراضي لكن يجب

أن تكون تلك الحرية مسئولة، أي يجب التعبير بحرية في حدود عدم إيذاء أو قدح الأفراد أو المؤسسات
لحرية التعبير لا تعطي لأي أحد مهما كان الحق في التجريح أو التجني على الآخرين أو التعدي على حقوقهم
وحرياتهم.

✓ إنتاج شبكات قوية ومباشرة للتنسيق بين مختلف الهيئات والمؤسسات الحكومية لكي لا يكون
هناك تناقض أو تعارض في أعمالها ولكي لا يضطر المرتفق العام لتحمل تبعات عدم التنسيق الحكومي، مع
دعم الشفافية في تقديم الخدمات العامة من خلال السماح للمرتفق العمومي بالإطلاع على مسار معالجة
طلبه أو ملفه من البداية إلى النهاية.

✓ صنع سياسات عامة متلائمة مع البيئة الداخلية بصورة أكثر أو الإستثناس في صنع السياسة
العامة بنماذج أجنبية مع تكييفها مع البيئة المحلية، وعدم إستيراد التجارب الأجنبية وتطبيقها كما هي مباشرة
حتى ولو كانت ناجحة وبتعبير مالك بن نبي رحمه الله فذلك مجرد مضیعة للجهد والمال والوقت، فإختلاف
البيئة بين الدولة وأخرى يعد عاملا حاسما في صنع وتنفيذ السياسة العامة.

يعرف القرن الحادي والعشرون بالعصر الرقمي لما شهده هذا القرن من تطور للتقنيات وتساعد إستخدامها
بصورة متسارعة وضخمة، وهو ما فتح الكثير من الفرص الجديدة في جميع المجالات والسياسة العامة بصفة
خاصة وبالذات من خلال إهتمام المجتمعات الافتراضية بالشئون العامة السياسية، والأکید أن منصات
المجتمعات الافتراضية أحدثت آثار متميزة بين منصة وأخرى وحتى بين دولة وأخرى لذا فيعد التطرق لموضوع
صعود المجتمعات الافتراضية وتأثيرها في حوكمة السياسات العامة مدخل لتعميق التفكير وتطوير الأبحاث في
المجال والتدقيق العلمي في الموضوع والغوص فيه أكثر وأكثر لأن موضوع تأثير المجتمعات الافتراضية في تجويد
السياسة العامة ومع الثورة الرقمية التكنولوجية الحاصلة أصبح من المواضيع ذات الأولوية سواء في الحاضر
وحتى في المستقبل لذا وجب التعمق فيه أكثر بالدراسة والتحليل من خلال إنجاز دراسات وأبحاث أكثر
لتطوير التراكم الفكري في هذا الموضوع خاصة في ما تعلق بالدراسات المستقبلية.

قائمة المراجع:

Bibliography

I. مصادر باللغة العربية:

1. القرآن الكريم.

II. مراجع باللغة العربية:

أولاً: الكتب

1. ابن الأزرق، محمد بن علي بن محمد الأصبحي. بدائع السلك في طبائع الملك ج01، تحقيق: علي سامي النشار. القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والترجمة، 2008.
2. أبو نصري، جميل هزاز راتب. المتقن الوسيط: معجم مدرسي (عربي-عربي). بيروت: دار راتب الجامعية، 2008.
3. أحمد، محمد سمير. الإدارة الالكترونية. عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2009.
4. ألموند، جابريل إيه، وبنجهام، باول الإبن. السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر: نظرة عالمية، ترجمة: هشام عبد الله. عمان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 1998.
5. أندرسون، جميس. صنع السياسات العامة، ترجمة: عامر الكبيسي. الأردن: دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، 1999.
6. البارودي، منال. العصف الذهني وفن صناعة الأفكار. القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2015.
7. البخاري، أبي عبد الله محمد بن إسماعيل. صحيح البخاري. دمشق: دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع، 2002.
8. البعلبكي، منير، والبعلبكي، رمزي منير. المورد الحديث: قاموس إنجليزي عربي حديث. بيروت: دار العلم للملايين، 2017.
9. بلحاج، صالح. تحليل السياسات العامة ج01: الديناميكية والمعارف الأساسية. الجزائر: مطبعة بن مرابط، 2015.
10. بن سلطان، عمار. المدخل إلى علم السياسة: مناهج ومقاربات التحليل السياسي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2020.

11. البياتي، ياس خضير. الإعلام الجديد: الدولة الافتراضية الجديدة. عمان: دار البداية ناشرون وموزعون، 2013.
12. توشار، جان. تاريخ الأفكار السياسية ج2 من عصر النهضة إلى عصر الأنوار، ترجمة: ناجي الدراوشة. دمشق: دار التكوين للتأليف والترجمة والنشر، 2010.
13. الجاسور، ناظم عبد الواحد. موسوعة علم السياسة. عمان: دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004.
14. جندلي، عبد الناصر. تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.
15. حثوت، نور الدين. منهجية البحث في العلوم السياسية. الجزائر: دار الأمة، 2018.
16. حدادي، وليدة، ومهري، شفيقة. مواقع التواصل الاجتماعي: تعزيز المشاركة السياسية عبر المجتمعات الشبكية. الأردن: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، 2021.
17. حسن، طاهر شعبان. نظرية القرارات. سوريا: الجامعة الافتراضية السورية، 2012.
18. الحسين، أحمد مصطفى. مدخل إلى تحليل السياسات العامة. عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002.
19. حمادة، بسيوني إبراهيم. الصحافة وصنع القرار السياسي في الوطن العربي. القاهرة: عالم الكتب، 2012.
20. الخزرجي، ثامر كامل محمد. النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة. عمان: دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004.
21. خضير، مؤيد يحيى. المكتبات الحديثة: الإلكترونية الرقمية الافتراضية. عمان: دار دجلة، 2014.
22. انخوري، علي محمد. الحكومة الرقمية: مفاهيم وممارسات. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2021.
23. خير بيك، عمار. البحث عن المعلومات في الانترنت. دمشق: دار الرضا للنشر، 2000.
24. الدعجة، حسن عبد الله. صنع السياسات العامة. عمان: وزارة الثقافة، 2019.
25. الدلاهمة، سليمان محمود. أساسيات نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات. عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2008.

26. دوفور، أرنود. أترنت، ترجمة: ملحيس، منى، وإدلي، نبال. بيروت: الدار العربية للعلوم، 1998.
27. رابح سرير، عبد الله. القرار الإداري. عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2012.
28. رحومة، علي محمد. علم الاجتماع الآلي: مقارنة في علم الاجتماع العربي والاتصال عبر الحاسوب. الكويت: عالم المعرفة المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2008.
29. رفعت، محمد مصطفى. الرأي العام في الواقع الافتراضي وقوة التعبئة الافتراضية. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2018.
30. الزبيدي، منذر صالح جاسم. دور وسائل الإعلام في صنع القرار السياسي. عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2013.
31. الزمل، ناصر محمد. رقيون غيروا حياتنا. الرياض: العبيكان للنشر، 2014.
32. ساجد، يزن خلوق محمد. السلطة التشريعية وصنع السياسة العامة في النظام البرلماني: دراسة مقارنة. عمان: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2019.
33. سعيان، أحمد. قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية: عربي انجليزي فرنسي. بيروت: مكتبة لبنان الناشرون، 2004.
34. سليمان، ماهر وآخرون. أساسيات الأترنت. دمشق: دار الرضا للنشر، 2000.
35. شلي، محمد. المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم المناهج الإقترابات والأدوات. الجزائر: الديوان الوطني للطبوعات الجامعية، 1997.
36. الشمايلة، ماهر عودة، وآخرون. تكنولوجيا الإعلام والاتصال. عمان: دار الإحصاء العلمي للنشر والتوزيع، 2015.
37. الصلابي، علي محمد. تاريخ الخلفاء الراشدين 02: فصل الخطاب في سيرة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب شخصيته وعصره. القاهرة: مؤسسة اقرأ للنشر والتوزيع والترجمة، 2005.
38. صلاح عصام، مروي. الإعلام الإلكتروني الأسس وآفاق المستقبل. عمان: دار الإحصاء للنشر والتوزيع، 2013.
39. عامر، طارق عبد الرؤوف. الإدارة الإلكترونية: نماذج معاصرة. القاهرة: دار السحاب للنشر والتوزيع، 2007.

40. عبد الحفي، وليد. *تحولات الرأي العام الدولي وطوفان الأقصى*. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، 2023. <https://2u.pw/05SHEUH>
41. العبيدي، مثنى فائق مرعي. *مقاربات نظرية في السياسات العامة*. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية، 2019.
42. عطا الله، خالد. *السياسة العامة بين التخطيط والتنفيذ الجزائر أنموذجا*. عمان: دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع، 2018.
43. العياط، جمعة إسماعيل. *الإدارة الإلكترونية*. الأردن: دار أمجد للنشر والتوزيع، 2014.
44. فداء، حامد. *الإدارة الإلكترونية: الأسس النظرية والتطبيقية*. الأردن: دار الكندي للنشر والتوزيع، 2015.
45. الفهداوي، فهمي خليفة. *السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل*. عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2001.
46. القبيلات، حمدي. *قانون الإدارة العامة الإلكترونية*. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2014.
47. قرانة، عادل. *النظم السياسية*. عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2013.
48. القريوتي، محمد قاسم. *الإدارة المقارنة الحديثة*. عمان: دار المستقبل للنشر والتوزيع، 1989.
49. الحام، سعيد محمد، وآخرون. *القاموس السياسي ومصطلحات المؤتمرات الدولية: إنجليزي- فرنسي- عربي*. بيروت: دار الكتب العلمية، 2004.
50. ليفي، بيير. *عالمنا الافتراضي: ما هو؟ وما علاقته بالواقع؟*، ترجمة: الكحال، رياض. المنامة: هيئة البحرين للثقافة والآثار، 2018.
51. الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب. *قوانين الوزارة وسياسة الملك*، ترجمة: رضوان السيد. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1979.
52. مجمع اللغة العربية. *المعجم الفلسفي*. القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، 1983.
53. المشهداني، سعد سلمان، والعبيدي، فراس حمود. *مواقع التواصل الاجتماعي وخصائص البيئة الإعلامية الجديدة*. عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع، 2020.

54. مصباح، عامر. علم السياسة: الفواعل والقضايا في ظل تطورات العولمة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2017.
55. المغاوري، تامر الملاح. المواطنة الرقمية: تحديات وآمال. القاهرة: دار السحاب للنشر والتوزيع، 2017.
56. المكينزي، عادل بن عبد القادر. الإعلام الرقمي وسبل مواجهة الإرهاب. الرياض: دار جامعة سعود للنشر، 2019.
57. ميكافالي، نيقولا. كتاب الأمير لميكافيلي. ترجمة: مؤمن، أكرم. القاهرة: مكتبة ابن سينا للطبع والنشر والتوزيع، 2004.
58. ناجي، عبد النور، وساحلي، مبروك. تحليل السياسة العامة للدولة وتأثير السياسة التشغيلية للدولة: بالوضع السياسي والأيدولوجي الجزائري نموذجاً. القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2016.
59. ناجي، عبد النور، وساحلي، مبروك. مقدمة في دراسة السياسة العامة. عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2014.
60. نارليكار، أمريتا. الوجيه في منظمة التجارة العالمية، ترجمة: عبد الإله الملاح. الرياض: العبيكان للنشر، 2008.
61. نانسي، ستيفن دي. علم السياسة الأسس، ترجمة: جمال، رشا. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2012.
62. نيهان، يحي محمد. العصف الذهني وحل المشكلات. عمان: دار اليازوري، 2008.
63. نوري، المهدي الكوني. المدخل العلمي للإدارة الإلكترونية: تحديث خدمات المنظمات المصرفية. بنغازي: دار الكتب الوطنية، 2020.
64. الهادي، محمد محمد. بنوك المعلومات المحلية ودورها في التنمية الاجتماعية في الوطن العربي. الرياض: دار المريخ للنشر، 1983.
65. ياسين، سعد غالب. الإدارة الإلكترونية وآفاق تطبيقاتها العربية. الرياض: معهد الإدارة العامة، 2005.

ثانيا: مقالات

1. أزروال، يوسف، ولعجال، ليلي. "تقييم السياسات العامة: دراسة في دور الفواعل الرسمية بالجزائر". *حوليات جامعة الجزائر 1*، م35، ع02 (2021)
<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/154399>
2. أشرف، حسن منصور. "نظرية هابرماس في المجال العام". *أوراق فلسفية*، ع07، (2002)
3. بدرى، أحمد محمد عصام. "التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع لتنمية إتجاهات مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي نحو التطوع الإلكتروني"، *مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية*، م53، ع01 (2021) <https://doi.org/10.21608/jsswh.2020.51618.1177>
4. بركنو، نصيرة. "دور الواقع الافتراضي في تنمية الصناعة السياحية"، *مجلة الاقتصاد الدولي والعملة*، م02، ع03 (2019) <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/123740>
5. بن بلقاسم، حبيب. "المجتمعات الافتراضية والشباب العربي أي علاقة؟ دراسة سوسيولوجية لعلاقة الشباب التلمذي والطالبي التونسي بالمجتمعات الافتراضية"، *مجلة الحقيقية*، م12، ع04 (ديسمبر 2013) <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/17502>
6. بن زادري، مريم، وبن داود، العربي. "دور المعلومات في عملية صنع القرار السياسي". *المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية*، م03، ع02 (ديسمبر 2019) <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/148100>
7. بن طيرش، عطاء الله، وآخرون. "دراسة فعالية بحوث العمليات في إتخاذ القرارات". *مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية*، م02، ع01 (جوان 2018)
8. بوحلوان، عبد الغني، وغماري، طيبي. "مأسسة المجال العمومي: مقارنة هابرماس على المحك"، *مجلة متون*، م10، ع02 (2018)
9. بوصيع، سلاف. "الرأي العام الإلكتروني: امتدادات الكترونية للرقابة الشعبية على نفاذ القوانين". *حوليات جامعة الجزائر 1*، م35، ع01 (2021) <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/148397>

10. بوعموشة، نعيم، وبوبكر، هشام. "دور شبكات التواصل الاجتماعي في صناعة الرأي العام لدى المواطن الجزائري". *مجلة البحوث والدراسات الإنسانية*، م13، ع01 (جوان 2019)

<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/96308>

11. بيرم، فاطمة. "السيادة الوطنية السيبرانية في ظل الفضاء السيبراني والتحول الرقمي: الصين نموذجا". *المجلة الجزائرية للأمن الإنساني*، م05، ع01 (2020)

12. جمال الدين، هبة. "المجتمع المدني الافتراضي وسيناريوهات المستقبل: الحالة المصرية". *مجلة الناقد للدراسات السياسية*، م02، ع02 (2018)

13. الخزرجي، ثامر كامل محمد. "السياسة العامة وأداء النظام السياسي". *مجلة العلوم السياسية*، ع33 (2006)

14. خليف، محمد، ومزيان، محمد. "الألعاب الإلكترونية وتأثيرها في سلوكيات المراهق العدوانية: دراسة إكلينيكية لحالة واحدة من خلال تطبيق اختبار روزنفايغ". *مجلة التنمية البشرية*، م06، ع03 (مارس 2019)

15. الدسوقي، محمد إبراهيم، وآخرون. "اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو استخدام الأجهزة الذكية في التدريب الإلكتروني وفق متغيرات البحث". *مجلة الجمعية المصرية لنظم المعلومات وتكنولوجيا الحاسبات*، م19، ع19 (2017)

16. رقيق، عبد الكريم، وبوسيف، جمال. "التنشئة الإلكترونية للجماعات الافتراضية: دراسة في طبيعتها وآليات تشكيلها". *مجلة حقائق للدراسات النفسية والاجتماعية*، م03، ع10 (2018)

<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/135960>

17. رياح، رضوان، وصغير عباس، فريدة. "التفاعل الافتراضي نحو مقاربة المفهوم في ظل المجتمعات الافتراضية". *مجلة الصورة والاتصال*، م07، ع02 (ديسمبر 2018)

<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/75913>

18. سحاري، مصطفى، ونبيح، أمينة. "التجمعات الافتراضية في الفضاء الإلكتروني الخصائص وعوامل الظهور". *مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية*، م05، ع02 (ديسمبر 2019)

<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/111752>

19. شابونية، زهية، وعطوم، وسام. "الشباب ما بين الواقع والمجتمع الافتراضي"، مجلة دراسات إقتصادية، م.13، ع.02 (2019) <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/98230>
20. شينار، سامية، وآخرون. "توظيف تكنولوجيا الواقع الافتراضي VR كتقنيات علاجية من الإدمان على المخدرات"، مجلة روافد للدراسات والأبحاث العلمية في العلوم الاجتماعية والإنسانية، م.05، ع.02 (ديسمبر 2021) <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/170044>
21. ضربان، مريم، وبوفلاقة، كريمة. "البعد القيمي لمقاربة الأمن الموسع في ظل البيئة الرقمية تهديداتها: مقارنة أمنية إتصالية"، مجلة الراصد، م.07، ع.01 (2021) <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/150770>
22. طالة، لامية، وسلام، كهينة. "المواطنة الرقمية: التحول التكنولوجي للمواطنة التقليدية في الفضاء الافتراضي"، مجلة الرسالة للدراسات الاعلامية، م.04، ع.03 (أكتوبر 2020) <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/133893>
23. طلحة، مسعودة. "الهوية الرقمية: مآزق الاستخدام والخصوصية"، مجلة التغير الاجتماعي، م.04، ع.01 (2020) <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/132440>
24. العالم، النعمى السائح. "مفهوم صنع السياسة العامة ومراحلها"، الأستاذ، ع.11 (2016) <https://uotpa.org.ly/alostath/index.php/alostath/article/view/90>
25. عامر، أمال. "المجتمع الافتراضي والهوية الأنترنتية"، المجلة الدولية للاتصال الاجتماعي، م.03، ع.03 (2016) <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/114954>
26. عبد الحميد يس، إيمان، والسيد، أماني. "الخصوصية وحماية البيانات الشخصية بالمكتبات: مراجعة علمية"، المجلة الدولية لعلوم المكتبات والمعلومات، م.09، ع.02 (2022) <https://doi.org/10.21608/ijlis.2022.119360.1135>
27. عبد العظيم، محمد حسن. "الحرب المعلوماتية: دراسة حالة للويكيبيديس"، مجلة التعليم عن بعد والتعليم المفتوح، م.01، ع.01 (ديسمبر 2013) <https://doi.org/10.21608/jdlo.2019.54891>

28. العبدى، خيرة، وتومي، أم الخير. "رهانات حضور المثقف في بيئة الإعلام الجديد: مقارنة عن دور المثقف في صناعة الرأي العام عبر الفضاء العام الافتراضي". *مجلة العلوم الانسانية لجامعة أم البواقي*, م.07، ع.03 (2021) <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/145880>
29. عصام محمد، أماني. "إستخدام روسيا للقوة السيبرانية في إدارة تفاعلاتها الدولية". *مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية*، م.22، ع.04 (أكتوبر، 2021) <https://doi.org/10.21608/jpsa.2021.200069>
30. عشاش، نورين، وبشير، محمد. "الرأي العام الالكتروني وحرية الرأي والتعبير في المجال الافتراضي". *المجلة الجزائرية للأمن الإنساني*، م.05، ع.02 (جويلية 2020) <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/118636>
31. فايز أحمد سيد، رحاب. "تقنية البلوك تشين وتوثيق الإنتاج الفكري العربي دراسة تحليلية تقييمية لمحرك "إيداع" مع وضع تصور لمنصة بلوك تشين للباحثين والمؤسسات الأكاديمية"، *مجلة المكتبات والمعلومات العربية*، م.40، ع.02 (2020)
32. الفرفار، العياشي. "المجتمع الافتراضي والسلوك الاجتماعي: دراسة ميدانية لسلوك المنخرطين في شبكات التواصل الاجتماعي الفيس بوك نموذجاً"، *المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات*، م.04، ع.01 (جانفي 2021) <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/142582>
33. قرناي، ياسين. "تأثير المجتمعات الافتراضية على القيم الاجتماعية للطلبة (دراسة ميدانية بجامعة محمد لمين دباغين - سطيف 02)"، *مجلة الدراسات الإعلامية*، ع.09 (2016) <https://democraticac.de/?p=63770>
34. لعليجي، محمد الأمين. "علاقات الصداقة، بين الواقعي والافتراضي"، *مجلة علوم الإنسان والمجتمع*، م.04، ع.03 (2015) <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/50088>
35. محمد سيد أحمد، رندا. "العلاقة بين المخططات المعرفية اللاتكيفية في خدمة الفرد وإدمان الألعاب الإلكترونية لدى عينة من الطالبات الجامعيات: دراسة تنبؤية"، *مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية*، م.51، ع.03 (جوان 2020) <https://doi.org/10.21608/jsswh.2020.35521.1145>.

36. محمد محمود، أبو عبدة، وجاسم هادي، إيناس. "أثر استخدام منصة التعليم الإلكتروني مودل على مستوى طلاب قسم المعلومات والمكتبات دراسة تجريبية"، مجلة آداب المستنصرية، ع.87 (2019)
37. المزوغي، حنان. "العالم الافتراضي وأثره على تشكيل الهوية الاجتماعية للمراهقين"، مجلة كلية الفنون والإعلام، ع.01 (2015) <http://mdr.misuratau.edu.ly/handle/123456789/362%0A>
38. مساعدي، سلمى، ونيلي، نفيسة. "المدونات الإلكترونية العربية والفضاء العمومي الافتراضي: دراسة تحليلية للمدونات النسائية في ضوء مقارنة هابرماس"، مجلة المعيار، م.23، ع.04 (سبتمبر 2019) <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/99264>
39. مسون، توفيق، وبوعلام، حمو. "التحول الرقمي للإدارة العامة: الآفاق والإكراهات المصاحبة". مجلة السياسة العالمية، م.07، ع.03 (2023) <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/237639>
40. مصباح، عامر. "الفضاء السيبراني نموذج لتوسيع عقيدة الدفاع الإستراتيجي"، ستراتيجيا، م.16، ع.02 (2021) <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/254/8/2/214678>
41. مقري، خديجة. "الجماعات الافتراضية بين المشاركة والتفاعلية" المجلة الدولية للاتصال الاجتماعي، م.03، ع.02 (2016) <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/114740>
42. ملاح، السعيد، وبن جدي، باية. "الرأي العام والسياسة العامة: قراءة في طبيعة العلاقة وآليات تأثير الرأي العام في السياسة العامة"، مجلة البحوث السياسية والإدارية، م.07، ع.01 (2018) <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/67572>
43. مولفرعة، فاطمة الزهراء، وعصماني، مختار. "دور الإدارة المحلية في صنع السياسة العامة في الجزائر كمدخل لتحقيق التنمية المحلية المستدامة 2001-2014"، مجلة البشائر الاقتصادية، ع.01 (سبتمبر 2014) <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/11558>
44. نويصر محمد شلبي، سحر، ولبن أنور على، هبة الله. "الهوية الثقافية لرواد المجتمعات الافتراضية: دراسة إجتماعية بريف محافظة الشرقية"، مجلة الزقازيق للبحوث الزراعية، م.45، ع.03 (2018) <https://doi.org/10.21608/zjar.2018.49161>

ثالثاً: فصل من كتاب جماعي:

1. طالي، سرور. "تقييد الحق في التنقل في ظل الحجر الصحي"، في المؤتمر الدولي حول الحجر الصحي: التداعيات والحلول. بيروت: مركز جيل البحث العلمي، 2021

<https://jilrc.com/jil-journal-of-proceedings>

2. مسون، توفيق، وعيدات، عبد الغني. "الأمن السيبراني بين حماية الفضاء الرقمي الوطني وإكراهات الشبكة". في التحكيم الإلكتروني وتحديات الأمن السيبراني، تحرير: ديابلو محمد نجيب. المملكة المتحدة: المركز المغاربي- شرق أدنى للدراسات الإستراتيجية (2022)

<https://doi.org/10.6084/m9.figshare.23936421.v1>

رابعاً: مواقع إلكترونية

1. تعريف سياسة في معجم المعاني الجامع - معجم عربي-عربي، 2022، <https://2u.pw/9RvavIU0>
2. الجامعة الافتراضية السورية. "مبادرة ضوء Light Initiative: مبادرة تطوعية لتسجيل الكتب صوتياً للمكفوفين"، 2021 <https://2u.pw/WqzobBN>
3. جوجل، "بنود خدمات" 2021، <https://2u.pw/YaXFn8sa>
4. سي أن أن CNN عربية. "رغم النمو العالمي 2.9 مليار شخص لا يستطيعون الوصول إلى الإنترنت"، 2022 <https://2u.pw/KJq6Q>
5. الشروق أونلاين. "برشلونة تقطع علاقاتها مع الكيان الصهيوني"، 2023. <https://2u.pw/kf69xZj>
6. صوت بيروت إنترناشونال SBI. "لحظة وداع الجد لحفيدته 'روح الروح' تحترق حواجز الجغرافيا واللغة، أجنب ييكون مع الجد أبو ضياء نهان"، 2023
7. TRT عربي. "حماس ترحب بموقف بلجيكا وإسبانيا الجريء حول غزة رغم انتقادات تل أبيب" <https://www.youtube.com/watch?v=73i0rpSvECM&t=33s>
8. معجم اللغة العربية المعاصرة. "معنى الافتراضي في معاجم اللغة العربية: قاموس عربي عربي". 2023/12/17، <https://2u.pw/aWheUF1>

9. مكانة 360 Makana. "حرب الروايات: تحليل الحوارات والتفاعل في العالم الرقمي حول الحرب على غزة"، 2023. <https://n9.cl/r82ae>
10. مكتبة داغ همرشولد، "وثائق الأمم المتحدة: عرض عام"، 2023
<https://research.un.org/ar/docs/reports>
11. وكالة الأنباء الجزائرية. "مملكة بليز تقطع علاقاتها الدبلوماسية مع الكيان الصهيوني"، 2023
<https://news.radioalgerie.dz/ar/node/35571>
12. وكالة الأنباء الجزائرية. "كورونا: 503 إصابة جديدة، 392 حالة شفاء و25 وفاة" 2021
<https://www.aps.dz/ar/sante-science-technologie/111694-503-392-25>
13. وكالة الأنباء القطرية، 3 شهداء في قصف إسرائيلي على غزة وورفع"، 2024، على الرابط:
<https://2u.pw/mencTUTA>

خامسا: محاضرات

1. بوعلام حمو، "محاضرة الأنظمة السياسية المقارنة"، أقيمت على طلبة دكتوراه علوم سياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة مستغانم (بتاريخ 02 نوفمبر 2021).

III. English References:

1^{er} Book:

1. Akoumianakis, Demosthenes. *Virtual Community Practices and Social Interactive Media: Technology Lifecycle and Workflow Analysis*. New York: Information Science Reference, 2009. <https://doi.org/10.4018/978-1-60566-340-1>
2. Anderson, James E. *Public Policymaking Public Policymaking an Introduction*. 05th Ed. Boston: Houghton Mifflin, 2003.
3. András, Koltay. *New Media and Freedom of Expression: Rethinking the Constitutional Foundations of the Public Sphere*. Oxford: Hart Publishing, 2019. <https://doi.org/10.1093/ijlit/aaaa013>

4. Anthopoulos, Leonidas G. *Understanding Smart Cities: A Tool for Smart Government or an Industrial Trick*. Switzerland: Springer, 2017. <https://doi.org/10.1007/978-3-319-57015-0>
5. Baehr, Craig, and Bob, Schaller. *Writing for the Internet: A Guide to Real Communication in Virtual Space*. California: Greenwood Press ABC Clio, 2010.
6. Bajpai, Ambar and Balodi, Arun, *Applications of 5G and Beyond in Smart Cities*, Boca Raton: CRC Press, 2023. <https://doi.org/10.1201/9781003227861>
7. Baumard, Philippe. *Cybersecurity in France. SpringerBriefs in Cybersecurity*. Switzerland: Springer, 2017. <https://doi.org/10.1007/978-3-319-54308-6>
8. Bernays, Edward L. *Crystallizing Public Opinion*. New York: Boni and Liveright, 1934.
9. Bingham G. Powell, Jr. et al., *Comparative Politics Today: A World View*. 11th Ed. England: Pearson Education Limited, 2015.
10. Birkland, Thomas A. *An Introduction to the Policy Process: Theories, Concepts, and Models of Public Policy Making*. 03rd Ed. New York: Routledge, 2011. <https://doi.org/10.4324/9781315706399>
11. Bwalya, J. Kelvin, and Stephen, Mutula. *E-Government: Implementation, Adoption and Synthesis in Developing Countries*. Berlin: De Gruyter Saur, 2014. <https://doi.org/10.1515/9783110305272>
12. Cairney, Paul. *Understanding Public Policy: Theories and Issues*. UK: Palgrave Macmillan, 2012.
13. Col, Lt et al., *Air Force Cyber Law Primer*, Alabama: Air University Press, 2012.
14. Cristian, Vaccari, and Augusto, Valeriani. *Outside the Bubble: Social Media and Political Participation in Western Democracies*. New York: Oxford University Press, 2021. <https://doi.org/https://doi.org/10.1093/oso/9780190858476.002.0004>
15. DeHaven-Smith, Lance. *Philosophical Critiques of Policy Analysis : Lindblom, Habermas, and the Great Society*. Florida: University of Florida Press, 1988.
16. Duke, Toju. *Building Responsible AI Algorithms: A Framework for Transparency, Fairness, Safety, Privacy, and Robustness*. Berkeley: Apress, 2023. <https://doi.org/10.1007/978-1-4842-9306-5>
17. Dye, Thomas R. *Understanding Public Policy*. 15th Ed. USA: Pearson Education, 2017.

18. Farazmand, Ali. *Global Encyclopedia of Public Administration, Public Policy, and Governance*. Cham: Springer, 2018. <https://doi.org/10.1007/978-3-319-20928-9>
19. Flyverbom, Mikkel. *The Digital Prism. The Digital Prism: Transparency and Managed Visibilities in a Datafied World*. Cambridge University Press, 2019. <https://doi.org/10.1017/9781316442692>
20. Gerston, Larry N. *Public Policy Making: Process and Principles*. 03rd Ed. New York: Routledge, 2015.
21. Goode, Luke. Jürgen Habermas: *Democracy and the Public Sphere*. London: Pluto Press, 2005. <https://doi.org/10.4324/9780203806975>
22. Guy, Peters, B. *American Public Policy*. 10th Ed. USA: SAGE Publications, 2016.
23. Habermas Jürgen. *The Structural Transformation of the Public Sphere: An Inquiry into a Category of Bourgeois Society*. 05th Ed. Massachusetts: The MIT Press, 1993. <https://doi.org/10.1080/00028533.1992.11951540>
24. Habermas Jürgen. *The Structural Transformation of the Public Sphere: An Inquiry into a Category of Bourgeois Society*. Cambridge: The MIT Press, 1989. <https://doi.org/10.1080/00028533.1992.11951540>
25. Henk ten Have and Maria do Céu Patrão Neves, *Dictionary of Global Bioethics, Dictionary of Global Bioethics*. Switzerland: Springer International Publishing, 2021. <https://doi.org/10.1007/978-3-030-54161-3>
26. Hill, Michael W. *The Impact of Information on Society: An Examination of Its Nature, Value and Usage*, 2nd Ed. Germany: De Gruyter Saur, 2005.
27. Hintz, Arne, et al., *Digital Citizenship in a Datafied Society*. Cambridge: Polity Press, 2019.
28. Hough, Dan. *Corruption, Anti-Corruption and Governance*. London: Palgrave Macmillan, 2013. <https://doi.org/10.1057/9781137268716>
29. Howlett, Michael, et al., *Studying Public Policy: Principles and Processes*. 04rd Ed, Ontario: Oxford University Press, 2020.
30. Hunt, Lynn. *Inventing Human Rights: A History*. New York: W. W. Norton & Company, 2007.
31. Iosifidis, Petros, and Mark Wheeler. *Public Spheres and Mediated Social Networks in the Western Context and Beyond*. London: Palgrave Macmillan, 2016. <https://doi.org/10.1057/978-1-137-41030-6>
32. Jeffares, Stephen. *Interpreting Hashtag Politics: Policy Ideas in an Era of Social Media*. London: Palgrave Macmillan, 2014. <https://doi.org/10.1057/9781137357748>

33. Kaya, Mehmet, and Reda Alhadjj. *Influence and Behavior Analysis in Social Networks and Social Media*. Switzerland: Springer Nature, 2019. <https://doi.org/10.1007/978-3-030-02592-2>
34. Kingdon, John W. *Agendas, Alternatives, and Public Policies*. 02ed Ed. New York: Pearson Education Limited, 2014.
35. Knill, Christoph, and Jale, Tosun. *Public Policy: A New Introduction*. London: Palgrave Macmillan, 2012.
36. Knoepfel, Peter, et al., *Public Policy Analysis*. UK: Bristol University Press, 2007. <https://doi.org/10.46692/9781847422309>
37. Kraft, Michael E., and Scott R. Furlong. *Public Policy: Policy, Analysis, and Alternatives*. 06th Ed. California: SAGE Publications, 2018.
38. Krogh, Einar. *An Introduction to Windows Operating System*. 2nd Ed. Østfold: Bookboon, 2017. <https://bookboon.com/fr/an-introduction-to-windows-operating-system-ebook>
39. Lasswell, Harold D. *Politics: Who Gets What, When, How*. New York: McGraw-Hill Book, 1951.
40. Libicki, Martin C. *Conquest in Cyberspace: National Security and Information Warfare*. New York: Cambridge University Press, 2007. <http://www.cambridge.org/9780521871600>
41. Manoharan, Aroon, and Marc Holzer. *E-Governance and Civic Engagement: Factors and Determinants of E-Democracy*. USA: Information Science Reference, 2012.
42. Margolis, Michael, and David Resnick. *Politics as Usual: The Cyberspace "Revolution."* California: SAGE Publications, 2000. <https://doi.org/10.4135/9781452233475>
43. Martin, Andrew et al., *The Cyber Security Body of Knowledge*. CyBoK. UK: The National Cyber Security Centre, 2019. <https://www.cybok.org/>
44. McNair, Brian. *Communication and Political Crisis: Media, Politics and Governance in a Globalized Public Sphere*. New York: Peter Lang, 2016. <https://doi.org/10.3726/b10471>
45. Morçöl, Göktuğ. *Complex Governance Networks*. New York: Routledge, 2023. <https://doi.org/10.4324/9781003053392>
46. Morlino, Leonardo, et al., *Political Science: A Global Perspective*. London: SAGE Publications, 2017. <https://doi.org/10.4135/9781529714715>
47. Mossberger, Karen, et al., *Digital Citizenship: The Internet, Society, and Participation*. Cambridge: The MIT Press, 2009. <https://doi.org/10.1080/15367960902961754>

48. Ohler, Jason B. *Digital Community, Digital Citizen*. Digital Community, Digital Citizen. California: Corwin Press A SAGE Company, 2010.
<https://doi.org/10.4135/9781452219448>
49. Oke, Ayodeji Emmanuel, et al., *Smart Cities: A Panacea for Sustainable Development*. United Kingdom: Emerald Publishing, 2022.
<https://doi.org/10.1108/9781803824550>
50. Panda, Jeetendra. *Introduction to Cyber Security*. Haldwani: Uttarakhand Open University, 2017.
51. Ponce, Pedro, et al., *Data and AI Driving Smart Cities*. Switzerland: Springer, 2023. <https://doi.org/10.1007/978-3-031-32828-2>
52. Quesenberry, Keith. *Social Media Strategy: Marketing, Advertising, and Public Relations in the Consumer Revolution*. 02nd Ed. Maryland: Rowman & Littlefield, 2019.
53. Rheingold, Howard. *The Virtual Community: Homesteading on the Electronic Frontier*. USA: Addison Wesley Publishing Company Reading, 1993.
<https://doi.org/https://doi.org/10.7551/mitpress/7105.001.0001>
54. Ronchi, Alfredo M. *E-Democracy: Toward a New Model of (Inter) Active Society*. Switzerland: Springer Nature, 2019.
<https://doi.org/https://doi.org/10.1007/978-3-030-01596-10>
55. Sabine Lang. *NGOs, Civil Society, and the Public Sphere*. New York: Cambridge University, 2013. www.cambridge.org/9781107024991
56. Schultz, David. *Encyclopedia of Public Administration and Public Policy*. New York: Facts on File, 2004.
57. Sepúlveda, Magdalena et al., *Human Rights: A Reference Handbook*. Costa Rica: University for Peace, 2014. <https://www.corteidh.or.cr/tablas/23861.pdf>
58. Singer, P.W., and Friedman Allan. *Cybersecurity and Cyberwar: What Everyone Needs to Know*, New York: Oxford University Press, 2014.
59. Sohl, Sofia. *Youths' Political Efficacy: Sources, Effects and Potential for Political Equality*. Örebro: Örebro University, 2014. <https://oru.diva-portal.org/smash/record.jsf?pid=diva2%3A716625>
60. Stafford, Ian, et al., *Analysing the Trust-Transparency Nexus: Multi-level Governance in the UK, France and Germany*. Bristol: Policy Press, 2022.
<https://doi.org/10.1332/policypress/9781447355212.001.0001>
61. Tiemann-Kolipost, Julia. *Political Participation in the Digital Age: An Ethnographic Comparison Between Iceland and Germany*. Germany: transcript Verlag Publishing, 2020.
<https://doi.org/10.14361/9783839448885>

62. Townend Judith and Welsh Lucy, *Observing Justice: Digital Transparency, Openness and Accountability in Criminal Courts*. Bristol: Bristol University Press, 2023. <https://doi.org/10.46692/9781529228694>
63. Ville, Barry De, and Padraic Neville. *Decision Trees for Analytics Using SAS Enterprise Miner*. North Carolina: SAS Institute, 2013.
64. Wiener, Norbert. *The Human Use of Human Beings: Cybernetics and Society*. Cambridge: The Riverside Press, 1950.

2nd Articles:

1. Aghaei, Sareh et al., “Evolution of the World Wide Web : From Web 1.0 to Web 4.0.” *International Journal of Web & Semantic Technology*, Vol.03, Iss.01 (January, 2012): <https://doi.org/10.5121/ijwest.2012.3101>
2. Alajmi, M, Mohammadian et al., “Smart Government Systems Adoption: The Case of Saudi Arabia.” *International Review of Business Research Papers*, Vol.16, Iss.01 (2020):
<https://zantworldpress.com/wp-content/uploads/2020/03/2.-Majhar.pdf>
3. Aldisert, Ruggero J. “Judicial Declaration of Public Policy.” *The Journal of Appellate Practice and Process*, Vol.10, Iss.02 (2009).
<https://lawrepository.ualr.edu/appellatepracticeprocess/vol10/iss2/2>
4. Almond, Gabriel A. “Comparative Political Systems.” *The Journal of Politics*, Vol.18, Iss.03 (August, 1956): <https://doi.org/10.2307/2127255>
5. Alqudah, Mohammad A. and Leyla Muradkhanli. “Electronic Management and Its Role in Developing the Performance of E-Government in Jordan.” *Electronic Research Journal of Engineering, Computer and Applied Sciences*, Vol.03, Iss.2021 (2021): <https://ssrn.com/abstract=3810132>
6. Andersen, Thomas. “E-Government as an anti-corruption strategy”. *Information Economics and Policy*, Vol.21, Iss.03, (2009)
<https://doi.org/10.1016/j.infoecopol.2008.11.003>
7. Anthopoulos, Leonidas et al., “Conceptualizing Smart Government: Interrelations and Reciprocities with Smart City.” *Digital Government: Research and Practice*, Vol.02, Iss.04 (2022).
<https://doi.org/10.1145/3465061>
8. Aytekin, Isman, and Gungoren Ozlem C. “Being Digital Citizen.” *Procedia-Social and Behavioral Sciences*, Vol.106 (December, 2013):
<https://doi.org/10.1016/j.sbspro.2013.12.063>

9. Bandelow, Nils C. et al., "Patterns of Democracy Matter in the COVID-19 Crisis." *International Review of Public Policy*, Vol.03, Iss.01 (March, 2021). <https://doi.org/10.4000/irpp.1788>
10. Banesh Hiremath and Anand Y. Kenchakkanavar, "An Alteration of the Web 1.0, Web 2.0 and Web 3.0: A Comparative Study," *Imperial Journal of Interdisciplinary Research*, Vol.02, Iss.04 (2016)
<http://www.imperialjournals.com/index.php/IJIR/article/view/327/320>
11. Bannister, Frank, and Regina Connolly. "The Trouble with Transparency: A Critical Review of Openness in E-Government." *Policy & Internet*, Vol.03, Iss.01 (February, 2011): <https://doi.org/10.2202/1944-2866.1076>
12. Barnett, Michael N., and Martha Finnemore. "The Politics, Power, and Pathologies of International Organizations." *International Organization*, Vol.53, Iss.04 (August, 1999): <https://doi.org/10.1162/002081899551048>
13. Benito-Osorio Diana et al., "Web 5.0: the future of emotional competences in higher education", *Global Business Perspectives*, Vol.01, Iss.03 (September 2013): <https://doi.org/10.1007/s40196-013-0016-5>
14. Benito-Osorio Diana et al., "Web 5.0: the future of emotional competences in higher education", *Glob Bus Perspect*, Vol.01, Iss.03 (September 2013).
15. Bensoula, Nouredine. "Electronic Flies and Public Opinion." *Al-Naciriya: Journal of Sociological and Historical Studies*, Vol.11, Vol.01 (2020): <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/115793>
16. Bertot, John C. et al., "Using ICTs to Create a Culture of Transparency: E-Government and Social Media as Openness and Anti-Corruption Tools for Societies." *Government Information Quarterly*, Vol.27, Iss.03 (2010): <https://doi.org/10.1016/j.giq.2010.03.001>
17. Bhattacharjee, Anol, and Utkarsh Shrivastava. "The Effects of ICT Use and ICT Laws on Corruption: A General Deterrence Theory Perspective." *Government Information Quarterly*, Vol.35, Iss.04 (2018): <https://doi.org/10.1016/j.giq.2018.07.006>
18. Bonsón, Enrique, et al., "Local E-Government 2.0: Social Media and Corporate Transparency in Municipalities." *Government Information Quarterly*, Vol.29, Iss.02 (2012): <https://doi.org/10.1016/j.giq.2011.10.001>
19. Bright, Jonathan, and Helen Margetts. "Big Data and Public Policy: Can It Succeed Where E-Participation Has Failed?" *Policy & Internet*, Vol.8, Iss.03 (September, 2016): <https://doi.org/10.1002/poi3.130>
20. Carter, Lemuria, and France Bélanger. "The Utilization of E-Government Services: Citizen Trust, Innovation and Acceptance Factors." *Information*

- Systems Journal*, Vol.15, Iss.01 (2005): <https://doi.org/10.1111/j.1365-2575.2005.00183.x>
21. Carter, Lemuria. "E-Government Diffusion: A Comparison of Adoption Constructs." *Transforming Government: People, Process and Policy*, Vol.02, Iss.03 (2008): <https://doi.org/10.1108/17506160810902167>
 22. Ceron, Andrea, and Fedra Negri. "The 'Social Side' of Public Policy: Monitoring Online Public Opinion and Its Mobilization During the Policy Cycle." *Policy & Internet*, Vol.08, Iss.02 (2016): <https://doi.org/10.1002/poi3.117>
 23. Chen, JueYu. "Identification and Analysis of Real and Fake News by XGBoost Algorithm of Machine Learning." *Applied and Computational Engineering*, Vol.40, Iss.01 (February, 2024): <https://doi.org/10.54254/2755-2721/40/20230661>
 24. Cobb, Roger W., and Charles D Elder. "The Politics of Agenda-Building: An Alternative Perspective for Modern Democratic Theory." *The Journal of Politics*, Vol.33, Iss.04 (November, 1971): <https://doi.org/10.2307/2128415>
 25. Coccoli, Jacopo. "The Challenges of New Technologies in the Implementation of Human Rights: An Analysis of Some Critical Issues in the Digital Era." *Peace Human Rights Governance*, Vol.01, Iss.02 (2017): <https://doi.org/10.14658/pupj-phrg-2017-2-4>
 26. Cserny, Ákos, and András Nemeslaki. "The Challenges of E-Voting." *Public Policy and Administration*, Vol.17, Iss.04 (2018): <https://doi.org/https://doi.org/10.13165/VPA-18-17-4-01>
 27. Robert A. Dahl, "The Concept of Power," *Behavioral Science*, Vol.02, Iss.03 (January 17, 1957) <https://doi.org/10.1002/bs.3830020303>
 28. Darusalam, Darusalam et al., "The Influence of ICT on the Control of Corruption: A Study Using Panel Data From ASEAN Countries." *International Journal of Public Administration in the Digital Age*, Vol.8, Iss.01 (2021). <https://doi.org/10.4018/IJPADA.20210101.oa2>
 29. Dean, Rikki. "Participatory Governance in the Digital Age: From Input to Oversight." *International Journal of Communication*, Vol.17 (2023): <https://ijoc.org/index.php/ijoc/article/view/18833>
 30. Dijk, Johannes A.G.M. van. "The Reality of Virtual Community." *Trends in Communication*, Vol.01, Iss.01 (1997):
 31. Dong, Luo, et al., "Fake News Sharing Among Weibo Users in China." *Jurnal Komunikasi: Malaysian Journal of Communication*, Vol.39, Iss.04 (December, 2023): <https://doi.org/10.17576/JKMJC-2023-3904-15>

32. Dong, Xuefan, and Ying Lian. "A Review of Social Media-Based Public Opinion Analyses: Challenges and Recommendations." *Technology in Society*, Vol.67 (November, 2021): <https://doi.org/10.1016/j.techsoc.2021.101724>
33. Downs, Anthony. "Up and down in the Ecology: The 'Issue-Attention Cycle'." *Public Interest*, Vol.28 (1972):
https://fbaum.unc.edu/teaching/articles/Downs_Public_Interest_1972.pdf
34. Easton, David. "An Approach to the Analysis of Political Systems." *World Politics*, Vol.09, Iss.03 (1957). <https://doi.org/10.2307/2008920>
35. Equey, Catherine, et al., "Designing a Digital Citizen-Centered Service." *Technological Forecasting and Social Change*, Vol.202 (May, 2024):
<https://doi.org/10.1016/j.techfore.2024.123280>
36. Ferro, Enrico, et al., "Policy Making 2.0: From Theory to Practice." *Government Information Quarterly*, Vol.30, Iss.04 (October, 2013):
<https://doi.org/10.1016/j.giq.2013.05.018>
37. Flak, Leif Skiftenes, and Jeremy Rose. "Stakeholder Governance: Adapting Stakeholder Theory to E-Government." *Communications of the Association for Information Systems*, Vol.16, Iss.October (2005):
<https://doi.org/10.17705/1cais.01631>
38. Fuchs, Christian, and Eva Horak. "Africa and the Digital Divide." *Telematics and Informatics*, Vol.25, Iss.02 (May 2008):
<https://doi.org/10.1016/j.tele.2006.06.004>
39. Gorwa, Robert, and Douglas Guilbeault. "Unpacking the Social Media Bot: A Typology to Guide Research and Policy." *Policy & Internet*, Vol.12, Iss.02 (June, 2020): <https://doi.org/10.1002/poi3.184>
40. Grohmann, Rafael, et al., "Click Farm Platforms." *Work Organisation, Labour & Globalisation*, Vol.16, Iss.02 (October 2022):
<https://doi.org/10.13169/workorglaboglob.16.2.0007>
41. Grossman, Emiliano. "Media and Policy Making in the Digital Age." *Annual Review of Political Science*, Vol.25, Iss.01 (May 2022):
<https://doi.org/10.1146/annurev-polisci-051120-103422>
42. Gunther Andrew et al., "The Creation and Evolution of the Transcription Center, Smithsonian Institution's Digital Volunteer Platform," *Collections*, Vol.12, Iss.02 (2016):
<https://doi.org/https://doi.org/10.1177/155019061601200203>
43. Habermas Jürgen. "Reflections and Hypotheses on a Further Structural Transformation of the Political Public Sphere." *Theory, Culture and Society*, Vol.39, Iss.04 (2022):

- <https://doi.org/10.1177/02632764221112341>
44. Hajian Berenjestanaki, Mohammad. et al., “Blockchain-Based E-Voting Systems: A Technology Review.” *Electronics* Vol.13, Iss.01 (December 19, 2023): <https://doi.org/10.3390/electronics13010017>
 45. Haris Muhammad et al., “Evolution of Android Operating system: A Review,” *Asia Pacific Journal of Contemporary Education and Communication Technology*, Vol.04, Iss.01 (January, 2018): <https://doi.org/10.25275/apjcectv4i1ict2>
 46. Hartley, Kris, and Minh Khuong Vu. “Fighting Fake News in the COVID-19 Era: Policy Insights from an Equilibrium Model.” *Policy Sciences*, Vol.53, Iss.04 (December 2020): <https://doi.org/10.1007/s11077-020-09405-z>
 47. Henman, Paul. “Governmentalities of GOV 2.0.” *Information, Communication & Society*, Vol.16, Iss.09 (November 2013): <https://doi.org/10.1080/1369118X.2012.706314>
 48. Hoffer C. R. “Understanding the Community,” *American Journal of Sociology*, Vol.36, Iss.04 (January 1931): <https://doi.org/10.1086/215480>
 49. Huang, Bing. “Analyze the Influence of Internet Public Opinion on Public Policy.” *Open Access Library Journal*, Vol.07, Iss.08 (2020): <https://doi.org/10.4236/oalib.1106674>
 50. Ibrahim Aifiah Binti, Nur. “The Existence of Artificial Intelligence in the Future.” *Journal of Technology and Informatics (JoTI)* Vol.05, Iss.01 (October 2023): <https://doi.org/10.37802/joti.v5i1.349>
 51. Iskandar, Dudi I. et al., “Public Communication Model In Combating Hoaxes And Fake News In Ahead Of The 2024 General Election.” *International Journal of Environmental, Sustainability, and Social Science*, Vol.04, Iss.05 (September 2023): <https://doi.org/10.38142/ijesss.v4i5.856>
 52. Ivanchenko, Andreyanna et al., “Personality Traits as Determinants of Political Behavior: Ukrainian Electoral and Voting Tendencies.” *Studia Politica*, Vol.19, Iss.03-04 (2019): <https://nbn-resolving.org/urn:nbn:de:0168-ssoar-68416-7>
 53. Jaeger, Paul T. et al., “Cloud Computing and Information Policy: Computing in a Policy Cloud?” *Journal of Information Technology and Politics*, Vol.2008 (2008): <https://doi.org/10.1080/19331680802425479>
 54. Kankanhalli, Atreyi et al., “IoT and AI for Smart Government: A Research Agenda.” *Government Information Quarterly*, Vol.36, Iss.02 (2019): <https://doi.org/10.1016/j.giq.2019.02.003>

55. Karppinen, Kari, and Outi Puukko. "Four Discourses of Digital Rights: Promises and Problems of Rights-Based Politics." *Journal of Information Policy*, Vol.10, Iss.01 (May, 2020):
<https://doi.org/10.5325/jinfopoli.10.2020.0304>
56. Khan, Iqbal Akhtar. "Quarantine: Concept, Origin and Impact on COVID-19 Pandemic." *Journal of Biomedical Research & Environmental Sciences*, Vol.03, Iss.02 (2022): <https://doi.org/10.37871/jbres1422>
57. Kumar, Chandan. "Specification Study of Android Operating System." *International Research Journal of Modernization in Engineering Technology and Science*, Vol.02, Iss.07 (2020):
https://www.irjmets.com/uploadedfiles/paper/volume2/issue_7_july_2020/2073/1628083072.pdf
58. Liaropoulos, Andrew. "Exercising State Sovereignty in Cyberspace: An International Cyber-Order under Construction?" *Journal of Information Warfare*, Vol.12, Iss.02 (2013): <https://www.jstor.org/stable/26486852>
59. Liaropoulos, Andrew. "Exploring the Complexity of Cyberspace Governance: State Sovereignty, Multi-Stakeholderism, and Power Politics." *Source: Journal of Information Warfare*, Vol.15, Iss.04 (2016):
<https://www.jstor.org/stable/10.2307/26487548?seq=1&cid=pdf->
60. Lu, Cheng-tsung et al., "An Empirical Study of On-Line Tax Filing Acceptance Model: Integrating TAM and TPB." *Global Journal of Business Management*, Vol.05, Iss.09 (2011):
<http://www.academicjournals.org/AJBM>
61. Luk, Sabrina C. Y. "The Impact of Leadership and Stakeholders on the Success/Failure of e-Government Service: Using the Case Study of e-Stamping Service in Hong Kong." *Government Information Quarterly*, Vol.26, Iss.04 (2009): <https://doi.org/10.1016/j.giq.2009.02.009>
62. Lynch, Marc. "The Rise and fall of the New Arab Public Sphere." *Current History*, Vol.114, Iss.776 (2015):
<https://doi.org/10.1525/curh.2015.114.776.331>
63. Lytras, Miltiadis D. "The Semantic Electronic Government: Knowledge Management for Citizen Relationship and New Assessment Scenarios." *Electronic Government*, Vol.03, Iss.01 (2006):
<https://doi.org/10.1504/EG.2006.008489>
64. May, Peter J., and Ashley E. Jochim. "Policy Regime Perspectives: Policies, Politics, and Governing." *Policy Studies Journal*, Vol.41, Iss.03 (August 2013): <https://doi.org/10.1111/psj.12024>

65. McConnell, Allan, and Alastair Stark. "Understanding Policy Responses to COVID-19: The Stars Haven't Fallen from the Sky for Scholars of Public Policy." *Journal of European Public Policy*, Vol.28, Iss.08 (August 2021): <https://doi.org/10.1080/13501763.2021.1942518>
66. Moor, Aldo de, and Hans Weigand. "Formalizing the Evolution of Virtual Communities." *Information Systems*, Vol.32, Iss.02 (2007): <https://doi.org/https://doi.org/10.1016/j.is.2005.09.002>
67. Muhammad, Rosyidah. "The Development of Ict and Its Political Impact in Malaysia." *Journal of Borneo Social Transformation Studies*, Vol.01, Iss.01 (April 2015). <https://doi.org/10.51200/jobsts.v1i1.143>
68. Mwangi, Eric. "Technology and Fake News: Shaping Social, Political, and Economic Perspectives." *Biomedical Science and Clinical Research (BSCR)*, Vol.02, Iss.02 (2023): <https://doi.org/https://dx.doi.org/10.33140/BSCR>
69. O'Toole, Laurence J. "Research on Policy Implementation: Assessment and Prospects." *Journal of Public Administration Research and Theory*, Vol.10, Iss.02 (April, 2000): <https://doi.org/10.1093/oxfordjournals.jpart.a024270>
70. Obianuju, Unachukwu N. et al., "The Effect of Smart Government on Governance in Covid-19 Era." *Journal of Governance and Political Social (UMA)* Vol.10, Iss.01 (2022): <https://doi.org/10.31289/jppuma.v10i1.7040>
71. Oginni, Simon O., and Joash N. Moitui. "Social Media and Public Policy Process in Africa: Enhanced Policy Process in Digital Age." *Consilience*, Vol.14 (2015): <http://www.jstor.org/stable/26188747>
72. Olan, Femi, et al., "Fake News on Social Media: The Impact on Society." *Information Systems Frontiers*, (January 2022): <https://doi.org/10.1007/s10796-022-10242-z>
73. Onyango, Gedion. "Legislative Oversight and Policy-Reforms in 'Unsettled' Political Contexts of Public Administration." *International Journal of Public Administration*, Vol.43, Iss.03 (February 2020): <https://doi.org/10.1080/01900692.2019.1627556>
74. P.S, Seemma, et al., "Overview of Cyber Security." *International Journal of Advanced Research in Computer and Communication Engineering (IJARCCE)* Vol.07, Iss.11 (November 2018): <https://doi.org/10.17148/IJARCCE.2018.71127>

75. Padatu, Bartholomius, and Haedar Akib. "Government 2.0: Alternative Public Sphere and Public Policy Making Process (Region Government of Surakarta Case Study)." *Social Science, Education and Humanities Research*, Vol.226 (2018). <https://doi.org/10.2991/icss-18.2018.249>
76. Pedrazzi, Stefano, and Franziska Oehmer. "Communication Rights for Social Bots?: Options for the Governance of Automated Computer-Generated Online Identities." *Journal of Information Policy*, Vol.10, Iss.01 (May 2020): <https://doi.org/10.5325/jinfopoli.10.1.0549>
77. Podger, Andrew et al., "Putting the Citizens at the Centre: Making Government More Responsive." *Australian Journal of Public Administration*, Vol.71, Iss.02 (June 2012): <https://doi.org/10.1111/j.1467-8500.2012.00773.x>
78. Popoola, Olufemi O. "Actors in Decision Making and Policy Process." *Global Journal of Interdisciplinary Social Sciences*, Vol.05, Iss.01 (2016): <https://www.walshmedicalmedia.com/abstract/actors-in-decision-making-and-policy-process-2634.html>
79. Qudrat-I Elahi, Khandakar. "UNDP on Good Governance." *International Journal of Social Economics*, Vol.36, Vol.12 (October 2009): <https://doi.org/10.1108/03068290910996981>
80. Rodrigues, Karina Furtado. "Unveiling the Concept of Transparency: Its Limits, Varieties and the Creation of a Typology." *Cadernos EBAPE.BR*, Vol.18, Iss.02 (June 2020): <https://doi.org/10.1590/1679-395173192x>
81. Rodríguez-Fernández, L. "Disinformation and Organisational Communication: A Study of the Impact of Fake News." *Revista Latina de Comunicacion Social*, Vol.74 (2019): <https://doi.org/10.4185/RLCS-2019-1406n>
82. Ruqiya, et al., "Usability Analysis of Android and IOS Operating Systems." *International Journal of Engineering Trends and Technology*, Vol.68, Iss.10 (2020): <https://doi.org/10.14445/22315381/IJETT-V68I10P218>
83. Saxton, Gregory D. et al., "#AdvocatingForChange: The Strategic Use of Hashtags in Social Media Advocacy." *Advances in Social Work*, Vol.16, Iss.01 (July 2015): <https://doi.org/10.18060/17952>
84. Scott, Andrew C. et al., "The Future of Artificial Intelligence." *International Journal of Artificial Intelligence and Machine Learning*, Vol.2, Iss.01 (January 2022): <https://doi.org/10.51483/IJAIML.2.1.2022.1-37>
85. Skoric, Marko M., Jing Liu, and Kokil Jaidka. "Electoral and Public Opinion Forecasts with Social Media Data: A Meta-Analysis." *Information*, Vol.11, Iss.04 (2020): <https://doi.org/10.3390/info11040187>

86. Steele Tom. "The New Cooperative Cataloging," *Library Hi Tech*, Vol.27, Iss.01 (2009): <https://doi.org/10.1108/07378830910942928>
87. Suha, Asmaiel Younus, and Hasso Zebari Taher. "Habermas's Public Sphere Theory: An Analytical Study." *Lark Journal*, Vol.47, Iss.04 (2022): <https://doi.org/https://doi.org/10.31185/>
88. Tendengu, Tariro P. "The Applicability of Agenda Setting Policy Implementation Theory on COVID-19 Lockdown Policy in Southern African Countries." *Open Journal of Political Science*, Vol.11, Iss.03 (2021): <https://doi.org/10.4236/ojps.2021.113035>.
89. Tortajada, Cecilia. "Nongovernmental Organizations and Influence on Global Public Policy." *Asia and the Pacific Policy Studies*, Vol.03, Iss.02 (2016): <https://doi.org/10.1002/app5.134>
90. Valle-Cruz, David, et al., "Assessing the Public Policy-Cycle Framework in the Age of Artificial Intelligence: From Agenda-Setting to Policy Evaluation." *Government Information Quarterly*, Vol.37, Iss.04 (October 2020): <https://doi.org/10.1016/j.giq.2020.101509>
91. Verba, Sidney. "Political Behavior and Politics." *World Politics*, Vol.12, Iss.02 (1960): <https://doi.org/10.2307/2009243>
92. Wilkin, Carla L. et al., "Creating Value in Online Communities through Governance and Stakeholder Engagement." *International Journal of Accounting Information Systems*, Vol.30 (September 2018): <https://doi.org/10.1016/j.accinf.2018.06.004>
93. Wirtz, Bernd W. et al., "E-Participation: A Strategic Framework." *International Journal of Public Administration*, Vol.41, Iss.01 (2018): <https://doi.org/10.1080/01900692.2016.1242620>
94. Wlezien, Christopher, and Stuart N. Soroka. "Electoral Systems and Opinion Representation." *Journal of Representative Democracy*, Vol.51, Iss.03 (2015): <https://doi.org/10.1080/00344893.2015.1111928>
95. Zaiter, Rushdi et al., "The Impact of Social Media on Political Efficacy and Real-Life Netizens Political Participation (Lebanon- Case Study)." *International Journal of Professional Business Review*, Vol.08, Iss.05 (May 2023): <https://doi.org/10.26668/businessreview/2023.v8i5.2153>
96. Załoga, Wiesława. "Disinformation in the Age of the Digital Revolution in the Aspect of State Security" *Wiedza Obronna*, Vol.280, Iss.03 (2022): <https://doi.org/10.34752/2022-c280>

3rd Chapter in a Book:

1. Aichholzer, Georg, and Stefan Strauß. “Electronic Participation in Europe.” In *Electronic Democracy in Europe: Prospects and Challenges of E-Publics, E-Participation and E-Voting*, ed. Ralf Lindner et al., New York: Springer, 2016. https://doi.org/10.1007/978-3-319-27419-5_3
2. Ajzen, Icek. “From Intention to Actions: A Theory of Planned Behavior.” In *Action Control from Cognition to Behavior*, ed. Julius Kuhl and Jurgen Beckmann, Berlin: Springer, 1958. https://doi.org/10.1007/978-3-642-69746-3_2
3. Alcaraz-Quiles et al., “E-Government Implementation: Transparency, Accessibility and Usability of Government Websites.” In *International E-Government Development*, ed. Laura A. Muñoz and Manuel P. R. Bolívar. Switzerland: Palgrave Macmillan, 2018. https://doi.org/10.1007/978-3-319-63284-1_12
4. Athina Karatzogianni, et al., “Introduction: The Digital Transformation of the Public Sphere,” in *the Digital Transformation of the Public Sphere: Conflict, Migration, Crisis and Culture in Digital Networks*, ed. Karatzogianni Athinai et al., UK: Palgrave Macmillan, 2016.
5. Bello, Arinola S. “Corruption Among Youths Aged 15–29 Years in Nigeria: Its Impact on Our Future.” In *Fighting Corruption in African Contexts: Our Collective Responsibility*, ed. Chris Jones et al., UK: Cambridge Scholars Publishing, 2020. <https://www.cambridgescholars.com/product/978-1-5275-5039-1>
6. Bevan, Shaun, and Will Jennings. “The Public Agenda.” In *Comparative Policy Agendas: Theory, Tools, Data*, ed. Frank R. Baumgartner et al., UK: Oxford University Press, 2019. <https://doi.org/10.1093/oso/9780198835332.003.0025>
7. Bovens, Mark et al., “The Politics of Policy Evaluation.” In *The Oxford Handbook of Public Policy*, ed. Robert Goodin et al., New York: Oxford University Press, 2006. <https://doi.org/10.1093/oxfordhb/9780199548453.003.0015>
8. Buckland, Richard et al., “Towards Best Practice for E-Election Systems Lessons from Trial and Error in Australian Elections.” In *E-Voting and Identity: 03rd International Conference, VoteID 2011*, Estonia, September 2011, Revised Selected Papers, ed. Aggelos Kiayias and Helger Lipmaa, New York: Springer, 2012. https://doi.org/10.1007/978-3-642-32747-6_14
9. David, Nina, et al., “Smart Cities, Transparency, Civic Technology and Reinventing Government.” In *Smart Technologies for Smart*

- Governments: Transparency, Efficiency and Organizational Issues*, ed. Manuel P. R. Bolívar, Switzerland: Springer, 2018.
https://doi.org/10.1007/978-3-319-58577-2_2
10. DeLeon, Peter. "The Historical Roots of the Field." In *The Oxford Handbook of Public Policy*, ed. Robert Goodin, Michael Moran, and Martin Rein, 39–57. New York: Oxford University Press, 2006.
<https://doi.org/10.1093/oxfordhb/9780199548453.003.0002>
 11. Dijk, Jan A. G. M. Van. "Digital Divide: Impact of Access." In *The International Encyclopedia of Media Effects*, ed. Patrick Rössler et al., John Wiley & Sons, 2017. <https://doi.org/10.1002/9781118783764.wbieme0043>
 12. Dijk, Jan A.G.M. Van. "The Evolution of the Digital Divide: The Digital Divide Turns to Inequality of Skills and Usage." In *Digital Enlightenment Yearbook 2012*, ed. Jacques Bus et al., Amsterdam: IOS Press, 2012.
<https://doi.org/10.3233/978-1-61499-057-4-57>
 13. Dimitriou, Tassos, and Dimitris Foteinakis. "Secure Multiparty/Multicandidate Electronic Elections." In *Electronic Government*, ed. Ari-Veikko Anttiroiko. Hershey: IGI Global, 2008. <https://doi.org/10.4018/978-1-59904-947-2.ch106>
 14. Ezz, Inas E., "E-Government Emerging Trends: Organizational Challenges," in *Global E-Government: Theory, Applications and Benchmarking*, ed. Latif Al-Hakim (USA: IDEA Group Publishing, 2007)
 15. Fang, Hanming. "The COVID-19 Pandemic: The Impact on the Economy and Policy Responses- A Review." In *COVID-19 Impacts and Policy Options: An Asian Perspective*, ed. John Beirne et al., Tokyo: Asian Development Bank Institute, 2021. <https://www.adb.org/publications/covid-19-impacts-and-policy-options-asian-perspective>
 16. Filho, Armando R. "E-Citizen: Why Waiting for the Governments?" In *E-Government: Towards Electronic Democracy, International Conference, Proceedings*, ed. Michael Böhlen et al., New York: Springer, 2005.
<https://doi.org/10.4018/978-1-59904-138-4.ch014>
 17. Georgina, Born. "Mediating the Public Sphere: Digitization, Pluralism, and Communicative Democracy." In *Beyond Habermas: Democracy, Knowledge, and the Public Sphere*, ed. J. Emden Christian and Midgley David. New York: Berghahn Books, 2013.
 18. Giacomo, Nencioni. "YouTube, Migrant Rappers and the Early Cinema Aesthetics: Is There a Digital Public Sphere?" In *The Digital Transformation of the Public Sphere: Conflict, Migration, Crisis and*

- Culture in Digital Networks*, ed. Karatzogiann Athinai et al., UK: Palgrave Macmillan, 2016. https://doi.org/10.1057/978-1-137-50456-2_19
19. Gros Daniel et al., “World of Streaming. Motivation and Gratification on Twitch,” in *Social Computing and Social Media. Human Behavior*, ed. Gabriele Meiselwitz, Cham: Springer, 2017. https://doi.org/10.1007/978-3-319-58559-8_5
 20. Jann, Werner, and Kai Wegrich. “Theories of the Policy Cycle.” In *Handbook of Public Policy Analysis*, ed. Frank Fischer et al., Boca Raton: Routledge, 2017. <https://doi.org/10.4324/9781315093192>
 21. Johannessen, Marius R. and Lasse Berntzen. “The Transparent Smart City.” In *Smart Technologies for Smart Governments: Transparency, Efficiency and Organizational Issues*, ed. Manuel P. R. Bolívar. Switzerland: Springer, 2018. https://doi.org/10.1007/978-3-319-58577-2_5
 22. Kovacic, Zlatko J. “A Brave New E-World? An Exploratory Analysis of Worldwide E-Government Readiness, Level of Democracy, Corruption and Globalization.” In *Electronic Government: Concepts, Methodologies, Tools, and Applications*, ed. Ari-Veikko Anttiroiko. Hershey: IGI Global, 2008. <https://doi.org/10.4018/978-1-59904-947-2.ch268>
 23. Lindquist, Evert. “Putting Citizens First: Engagement in Policy and Service Delivery for the 21st Century.” In *Putting Citizens First: Engagement in Policy and Service Delivery for the 21st Century*, ed. Evert A. Lindquist et al., Australia: ANU E-Press, 2013. <https://www.jstor.org/stable/j.ctt4cg5sm.5>
 24. Lourenço, Pedro R. and João Paulo C. “E-Participation: A Discursive Approach.” In *E-Democracy: A Group Decision and Negotiation Perspective*, ed. David Rios Insua and Simon French. In *Advances in Group Decision and Negotiation*. Dordrecht: Springer Netherlands, 2010. <https://doi.org/10.1007/978-90-481-9045-4>
 25. Mara S. Sidney, “Policy Formulation: Design and Tools”, ed. Frank Fischer and Other, *Handbook of Public Policy Analysis: Theory Politics and Methods*, Boca Raton: CRC Press, 2007.
 26. Maulana, Ikbal. “Social Media as Public Political Instrument.” In *Using New Media for Citizen Engagement and Participation*, ed. Marco Adria. Hershey: IGI Global, 2020. <https://doi.org/10.4018/978-1-7998-1828-1.ch010>

27. McGuire, Kevin T. "The Judicial Process and Public Policy." In *The Oxford Handbook of Political Institutions*, ed. Sarah A. Binder et al., New York: Oxford University Press, 2009.
<https://doi.org/10.1093/oxfordhb/9780199548460.003.0027>
28. McMillan, Melville. "Evaluation of Decentralization Programs." In *Policy, Program and Project Evaluation*, ed. Anwar Shah. Cham: Springer, 2020.
https://doi.org/10.1007/978-3-030-48567-2_9
29. Musiał-Karg, Magdalena. "Electronic Voting as an Additional Method of Participating in Elections. Opinions of Poles." In *Electronic Voting, 01st International Joint Conference, E-Vote-ID 2016 Proceedings*, ed. Robert Krimmer et al., Switzerland: Springer, 2017. https://doi.org/10.1007/978-3-319-52240-1_14
30. Mutula, Stephen M. "A Model for Building Trust in E-Government." In *Frameworks for ICT Policy: Government, Social and Legal Issues*, ed. Esharenana E. Adomi. Hershey: Information Science Reference, 2010.
<https://doi.org/10.4018/978-1-61692-012-8.ch002>
31. Neera, Chandhoke. "Exploring the Mythology of the Public Sphere." In *Civil Society, Public Sphere, and Citizenship: Dialogues and Perceptions*, ed. Bhargava Rajeev and Helmut Reifeld. New Delhi: Sage Publications, 2005.
32. Noor, Rabia. "Citizen Journalism: New-Age Newsgathering." In *Using New Media for Citizen Engagement and Participation*, ed. Marco Adria. Hershey: IGI Global, 2020. <https://doi.org/10.4018/978-1-7998-1828-1.ch008>
33. Ostermann, Herwig, and Roland Staudinger. "Corruption, Transparency, and E-Government." In *Electronic Government: Concepts, Methodologies, Tools, and Applications*, ed. Ari-Veikko Anttiroiko. Hershey: IGI Global, 2008. <https://doi.org/10.4018/978-1-59904-947-2.ch023>
34. Patton, Michael Q. "Public Policy Evaluation: Origins and Evolution." In *Handbook of Public Policy Evaluation*, ed. Frédéric Varone et al., UK: Edward Elgar Publishing, 2023.
<https://doi.org/10.4337/9781800884892.00008>
35. Popiel, Pawel. "Digital Platforms as Policy Actors." In *Digital Platform Regulation: Global Perspectives on Internet Governance*, ed. Terry Flew and Fiona R. Martin. Switzerland: Palgrave Macmillan, 2022.
https://doi.org/10.1007/978-3-030-95220-4_7

36. Pölzl, Helga, and Oliver Treib. "Implementing Public Policy." In *Handbook of Public Policy Analysis: Theory Politics and Methods*, ed. Frank Fischer et al., Boca Raton: CRC Press, 2007.
<https://doi.org/10.4324/9781315093192>
37. Riera, Andreu. "Internet Voting: Embracing Technology in Electoral Processes." In *Electronic Government: Design, Applications and Management*, ed. Åke Grönlund. USA: IDEA Group Publishing, 2002.
38. Rituraj, Vishalakshi. "Making of E-India through the 'Digital India' e-Governance Plan: Impact and Challenges." In *The Stances of E-Government: Policies, Processes and Technologies*, ed. Puneet Kumar et al., Boca Raton: CRC Press Taylor & Francis Group, 2019.
39. Rogers, Richard, and Sabine Niederer. "The Politics of Social Media Manipulation." In *The Politics of Social Media Manipulation*, ed. Richard Rogers and Sabine Niederer. Amsterdam: Amsterdam University Press, 2020. https://doi.org/10.5117/9789463724838_ch01
40. Sgrò, Francesca. "Transparency and Accountability of the Italian Public Administration in the Context of Public Procurement." In *Accountability and the Law*, ed. Piotr Mikuli and Grzegorz Kuca, London: Routledge, 2021. <https://doi.org/10.4324/9781003168331-13>
41. Shugart, Matthew S. "Comparative Executive–Legislative Relations." In *The Oxford Handbook of Political Institutions*, ed. Sarah A. Binder et al., New York: Oxford University Press, 2009.
<https://doi.org/10.1093/oxfordhb/9780199548460.003.0018>
42. Spada, Paolo, and Giovanni Allegretti. "When Democratic Innovations Integrate Multiple and Diverse Channels of Social Dialogue." In *Using New Media for Citizen Engagement and Participation*, ed. Marco Adria. Hershey: IGI Global, 2020. <https://doi.org/10.4018/978-1-7998-1828-1.ch003>
43. Splichal Slavko. "Eclipse of 'the Public': From the Public to (Transnational) Public Sphere Conceptual Shifts in the Twentieth Century." In *The Digital Public Sphere: Challenges for Media Policy*, ed. Gripsrud Jostein and Moe Hallvard. Sweden: Nordicom, 2010.
<https://doi.org/10.4324/9781315628110-31>
44. Stamatia, Sofiou. "Ethics in Cyberspace: Cyber Security." In *Cyber Security and Information Warfare*, ed. J. Daras Nicholas. New York: Nova Science Publishers, 2019.
45. Tavares, Antonio et al., "Electronic Participation in a Comparative Perspective." In *Digital Government and Achieving E-Public Participation: Emerging*

- Research and Opportunities*, ed. Manuel P. R. Bolívar and María E. C. Cediell, USA: IGI Global, 2020.
<https://doi.org/10.4018/978-1-7998-1526-6.ch005>
46. Vartanova, Elena, and Anna Gladkova. “New Forms of the Digital Divide.” In *Digital Media Inequalities: Policies Against Divides, Distrust and Discrimination*, ed. Josef Trappel. Sweden: Nordicom, 2019.
<https://www.diva-portal.org/smash/get/diva2:1535724/FULLTEXT01.pdf>
 47. Vendaschi, Arianna. “Transparency and Accountability versus Secrecy in Intelligence Operations: An Italian Case Study.” In *Accountability and the Law: Rights, Authority and Transparency of Public Power*, ed. Piotr Mikuli and Grzegorz Kuca. London: Routledge, 2021.
<https://doi.org/10.4324/9781003168331-8>
 48. Vedung, Evert. “Evaluation Research.” In *Handbook of Public Policy*, ed. Guy B. Peters and Jon Pierre. London: SAGE Publications, 2006.
<https://doi.org/10.4135/9781848608054>
 49. Viola, Lora Anne. “The Limits of Transparency as a Tool for Regulating Surveillance: A Comparative Study of the United States, United Kingdom, and Germany.” In *Trust and Transparency in an Age of Surveillance*, ed. Lora Anne Viola and Paweł Laidler. London: Routledge, 2021.
<https://doi.org/10.4324/9781003120827-4>
 50. Voutsis, Nico, and Frank Zimmermann. “Anonymous Code Lists for Secure Electronic Voting over Insecure Mobile Channels.” In *Electronic Government: Concepts, Methodologies, Tools, and Applications*, ed. Ari-Veikko Anttiroiko, Hershey: IGI Global, 2008.
<https://doi.org/10.4018/978-1-59904-947-2.ch094>
 51. Wilson, Richard. “Policy Analysis as Policy Advice.” In *The Oxford Handbook of Public Policy*, ed. Michael Moran et al., New York: Oxford University Press, 2006. <https://doi.org/10.1093/oxfordhb/9780199548453.003.0007>
 52. Woolley, Samuel C. “Bots and Computational Propaganda: Automation for Communication and Control.” In *Social Media and Democracy: The State of the Field, Prospects for Reform*, ed. Nathaniel Persily and Joshua A. Tucker. UK: Cambridge University Press, 2020.
<https://doi.org/10.1017/9781108890960>
 53. Yavuz, Nilay. “Digital Divide and Citizen Participation in Public Policy Making.” In *Citizen-Centered Public Policy Making in Turkey*, ed. Volkan Göçoğlu and Naci Karkin. Switzerland: Springer, 2023.
https://doi.org/10.1007/978-3-031-35364-2_7

54. Young-Jin, Shin, and Kim Seang-tae. "E-Government Concepts, Measures, and Best Practices." In *Global E-Government: Theory, Applications and Benchmarking*, ed. Latif Al-Hakim. USA: IDEA Group Publishing, 2007. <https://doi.org/10.4018/978-1-59904-027-1>
55. Yusifov et al, "E-Government Formation Challenges and Solution Perspectives." In *E-Systems for the 21ST Century: Concept Developments and Applications*, ed. Seifedine Kadry and Abdelkhalak El Hamid. Boca Raton: CRC Press, 2016.
56. Zahariadis, Nikolaos. "Setting the Agenda on Agenda Setting: Definitions, Concepts, and Controversies." In *Handbook of Public Policy Agenda Setting*, ed. Nikolaos Zahariadis. UK: Edward Elgar Publishing, 2016. <https://doi.org/10.4337/9781784715922.00007>
57. Zubair, Shahrin et al., "Investigation on the Infusion of Cybersecurity and Smart City." In *Cybersecurity for Smart Cities: Practices and Challenges*, ed. Mohiuddin Ahmed and Paul Haskell-Dowland. Switzerland: Springer, 2023.

4th Conference:

1. Algeabri, Hayder K. et al., "Why Move toward the Smart Government." In *Proceedings International Symposium on Computer Science and Intelligent Controls, ISCSIC 2017*, 2018-Febru: 2018. <https://doi.org/10.1109/ISCSIC.2017.34>
2. Anthopoulos, Leonidas G., and Christopher G. Reddick. "Smart City and Smart Government: Synonymous or Complementary?" In *Proceedings of the 25th International Conference Companion on World Wide Web (WWW '16)*: Montréal, 2016. <https://doi.org/10.1145/2872518.2888615>
3. Eckardt, Martina. "The Impact of ICT on Policies, Politics, and Politics—an Evolutionary Economics Approach to Information and Communication Technologies (ICT)." *Conference: A Political Crisis in Europe – Direct Democratic Answers*, 2021. <https://doi.org/10.13140/2.1.1601.0243>
4. Fu'Adi, Dhena Kamalia, et al., "Conceptualizing Smart Government Implementation in Smart City Context: A Systematic Review." In *5th International Conference on Informatics and Computing, ICIC 2020*, 2020. <https://doi.org/10.1109/ICIC50835.2020.9288656>
5. Gupta Sumeet and Kim Hee-Woong, "Virtual Community: Concepts, Implications, and Future Research Directions," in *10th Americas*

- Conference on Information Systems (AMCIS)*, New York: AIS Electronic Library, 2004. <https://aisel.aisnet.org/amcis2004/320>
6. Loeber, Leontine. "E-Voting in the Netherlands; from General Acceptance to General Doubt in Two Years." In *Electronic Voting 2008, EVOTE08 - 3rd International Conference*. Germany: Gesellschaft für Informatik e. V, 2008. <https://doi.org/https://dl.gi.de/handle/20.500.12116/29176>
 7. Lucke, Jörn Von. "Smart Government - The Potential of Intelligent Networking in Government and Public Administration." In *Proceedings of the 6th International Conference for E-Democracy and Open Government, CeDEM 2016*, 2016. <https://doi.org/10.1109/CeDEM.2016.22>
 8. Naik, Umesha, and D Shivalingaiah. "Comparative Study of Web 1.0, Web 2.0 and Web 3.0." In *6th International CALIBER*. Allahabad: University of Allahabad, 2008. <https://doi.org/10.13140/2.1.2287.2961>
 9. Pelissier, Cedric. "Les Plates-Formes Web Comme Nouvel Intermédiaire de Marché : L'exemple Du Crowdsourcing, Un Dispositif de Médiation Entre Communautés et Marché." In *79e Congrès International (ACFAS) Université Bishop's et Université de Sherbrooke*, 80. Canada, 2011. <https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00652113/>
 10. Ren, Yongchang, and Zhe Li. "Internet Public Opinion Management in Big Data Era." In *Proceedings of the 2018 5th International Conference on Education, Management, Arts, Economics and Social Science (ICEMAESS 2018)*. Atlantis Press, 2018. <https://doi.org/https://doi.org/10.2991/icemaess-18.2018.233>
 11. Stanislav, Jalobeanu Mihai. "A 43 Years History, Passing from the Gutenberg Project Initiative to the Open Educational Resources Movement." In *10th International Scientific Conference "E-Learning and Software for Education*, Bucharest: Carol I National Defence University Publishing House, 2014. <https://doi.org/10.12753/2066-026X-21-298>
 12. Stenger, Thomas, and Alexandre Coutant. "Vers Un Management Des «amis» Sur Les Réseaux Socionumériques? Usage et Appropriation Sur Facebook, Skyrock et MySpace." In *15ème Colloque de L'Association Information & Management (AIM 2010)*. France: La Rochelle, 2010. <https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-00525841>
 13. Zheng, Lei et al., "Digital Government, Smart Cities and Sustainable Development." In *ACM International Conference Proceeding Series, Part F1481*, 2019. <https://doi.org/10.1145/3326365.3326403>

5th Reports:

1. Agnes Gulyás. "Social Media and Community Volunteering: Final Report." Working Papers of the Communities & Culture Network+. (England: University of Leeds, 2015). <http://eprints.whiterose.ac.uk/114786/>
2. International Bank for Reconstruction and Development. "Enhancing Government Effectiveness and Transparency: The Fight Against Corruption." Global Report. Kuala Lumpur, 2020. <https://documents1.worldbank.org/curated/en/235541600116631094/pdf/Enhancing-Government-Effectiveness-and-Transparency-The-Fight-Against-Corruption.pdf>
3. OECD. Lobbying in the 21st Century: Transparency, Integrity and Access. Vol. 3. Paris: OECD Publishing, 2021. <https://doi.org/10.1787/c6d8eff8-en>
4. Teixeira Manuela, *Réseaux Sociaux, Convergence, Marketing, Nouveaux Médias, Modèles D'affaires, Méthodes Qualitatives: Entrevues Semi-dirigées, Internet*. Ottawa: Département de Communication, Mai 2009. <https://www.michelleblanc.com/images/reseaux-sociaux-marketing.pdf>
5. United Nations Development Programme. Reconceptualising Governance: Discussion Paper 2. New York: UNDP, 1997. <https://digitallibrary.un.org/record/268781>
6. United Nations. Universal Declaration of Human Rights "UDHR." New York: United Nations, 2015. https://www.un.org/en/udhrbook/pdf/udhr_booklet_en_web.pdf

6th Websites:

1. AccessNow. "KeepItOn: Fighting Internet Shutdowns around the World," 2023. <https://www.accessnow.org/campaign/keepiton/>
2. Ariño, Marino Latorre. "Historia De La Web 1.0, 2.0, 3.0 Y 4.0." 28 March 2018, 2018. [https://eva.fing.edu.uy/pluginfile.php/209687/mod_resource/content/4/Historia de la Web.pdf](https://eva.fing.edu.uy/pluginfile.php/209687/mod_resource/content/4/Historia%20de%20la%20Web.pdf)
3. catchafire.org. "About Catchafire Organization," <https://www.catchafire.org/about>
4. Damais, Antoine C. "Le Premier Site Web Mis En Ligne Il y a 25 Ans," 2015. <https://www.journaldunet.com/solutions/cloud-computing/1135797-premier-site-web-25-ans/>
5. Datareporta. "Digital 2021: Global Overview Report." 03/03/2022, 2023. <https://datareportal.com/reports/digital-2021-global-overview-report>
6. Dean, Brian. "Social Network Usage & Growth Statistics: How Many People Use Social Media in 2024?" 19/12/2023, <https://backlinko.com/social-media-users>

- <https://www.digitalwallonia.be/fr/publications/podcast-haute-ecole-helmo/>
7. Internet World Stats, “Internet Growth Statistics: Today's road to e-Commerce and Global Trade Internet Technology Reports”, 09/05/2024- 23:10, <https://www.internetworldstats.com/emarketing.htm>
 8. Kemp, Simon. “Digital 2023 October Global Statshot Report.” 19/10/2023, <https://datareportal.com/reports/digital-2023-october-global-statshot>
 9. Mikaël, Degeer, and Senny Frederic. “Instaurer Le Podcast En Haute École: Une Énergie Bien Dépensée?” 14/02/2020,
 10. Murray, Mark. “Poll: Biden’s Standing Hits New Lows amid Israel-Hamas War.” NBC News, 2023. <https://www.nbcnews.com/politics/2024-election/poll-bidens-standing-hits-new-lows-israel-hamas-war-rcna125251>
 11. Paessler. “What Is a Server?” 16/03/2022, 2022. <https://www.paessler.com/it-explained/server>
 12. Pamulaya, Dawn. “Top 10 Government Consulting Firms in the US of 2022.” 27/01/2023, 2022. <https://www.consultancy.uk/>
 13. The Economist. “Israel Is More Popular than Social-Media Posts Suggest,” 2023. <https://www.economist.com/international/2023/11/02/israel-is-more-popular-than-social-media-posts-suggest>
 14. VKontakte. “About As.” 03/03/2022, 2022. <https://vk.com/about>
 15. World Health Organization. “Coronavirus Disease (COVID-19) Situation Report – 131 Data as Received 30 May 2020,” Coronavirus Disease. Geneva: World Health Organization, 2022. <https://www.who.int/docs/default-source/coronaviruse/situation-reports/20200530-covid-19-sitrep-131.pdf>

قائمة المحتويات:

Table of Contents

الصفحة	العنوان
01	مقدمة Introduction
13	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لدراسة المجتمعات الافتراضية Conceptual Framework for the Study of Virtual Communities
15	المبحث الأول: شبكة الويب العالمية World Wide Web
15	المطلب الأول: نشأة وتطور شبكة الويب العالمية The World Wide Web Origin and Development
18	المطلب الثاني: فرص وتحديات المجتمعات الافتراضية Virtual Community Opportunities and Challenges
18	أولاً: تحديات المجتمعات الافتراضية Virtual Communities Challenges
23	ثانياً: فرص المجتمعات الافتراضية Virtual Community Opportunities
27	المطلب الثالث: تشكيل العلاقات الافتراضية Create Virtual Relationships
33	المبحث الثاني: البناء المفهومي للمجتمعات الافتراضية The Concept of Virtual Communities
33	المطلب الأول: تعريف المجتمعات الافتراضية Definition of Virtual Communities
37	المطلب الثاني: خصائص المجتمع الافتراضي Characteristics of the Virtual Community
40	المطلب الثالث: الفرق بين المجتمع الافتراضي والمجتمع الواقعي The Difference Between Virtual Community and Real Community
43	المبحث الثالث: البناء التقني للمجتمعات الافتراضية The Technical Framework of Virtual Communities
43	المطلب الأول: متطلبات إنشاء المجتمعات الافتراضية Requirements for Creating Virtual Communities
43	أولاً: المتطلبات المادية Material Requirements
49	ثانياً: المتطلبات الاجتماعية Social Requirements

50	المطلب الثاني: نظام الويب Web System 2.0
56	المطلب الثالث: الهوية الافتراضية Virtual Identity
61	المطلب الرابع: فضاءات المجتمع الافتراضي Virtual Community Spaces
62	أولاً: مواقع التواصل الاجتماعي The Social Network
68	ثانياً: التدوين الحر أو الويكي Free Blogging or Wiki
70	ثالثاً: المدونات أو المنتديات Blogs or forums
72	رابعاً: خدمة التراسل الإلكتروني E-mail
74	خامساً: مواقع الدردشة المباشرة Web Chate
75	سادساً: منصات الدراسة والمؤتمرات Study and Conference Platforms
77	سابعاً: تطبيقات ومواقع الألعاب Gaming Apps and Web Sites
79	ثامناً: الواقع الافتراضي Virtual Reality
80	تاسعاً: مجموعات الأخبار العالمية News Groups
83	الفصل الثاني: السياسة العامة تأصيل نظري مفاهيمي Public Policy Conceptualisation
85	المبحث الأول: ماهية السياسة العامة What is Public Policy
85	المطلب الأول: مفهوم السياسة العامة The Concept of Public Policy
85	أولاً: التعريف اللغوي للسياسة العامة Linguistic Definition of Public Policy
88	ثانياً: تعريف السياسة العامة إصطلاحاً Public Policy Definition
98	المطلب الثاني: التطور المعرفي لحقل السياسة العامة The Intellectual Development of Public Policy
98	أولاً: مرحلة ما قبل ظهور السياسة العامة Before the advent of Public Policy
100	ثانياً: المرحلة التقليدية (ظهور حقل السياسة العامة) Emergence of Public Policy Specialisation
101	ثالثاً: المرحلة الحديثة (السلوكية وما بعد السلوكية) Modern Stage (Behaviourism and Post-behaviourism)

103	رابعاً: المرحلة المعاصرة (بعد 1990) (Contemporary Stage (After 1990)
103	المطلب الثالث: مكونات (عناصر) السياسة العامة Components of Public Policy
109	المبحث الثاني: عمليات صنع السياسة العامة Policy-making Processes
109	المطلب الأول: تخطيط السياسة العامة Public Policy Planning
109	أولاً: تحديد المشكلة Problem Identification
112	ثانياً: جدول أعمال السياسة العامة (الأجندة) The Public Policy (Agenda)
120	ثالثاً: جمع وتحليل المعلومات Collecting and Analyzing Data
125	رابعاً: تحديد البدائل Identifying Policy Alternatives
127	المطلب الثاني: إقرار السياسة العامة Public Policy Approval
127	أولاً: إختيار البديل الأفضل (صياغة السياسة) Public Policy Formulation
134	ثانياً: تنفيذ السياسة العامة (البديل) Public Policy Implementation
140	المطلب الثالث: متابعة تنفيذ السياسة العامة Follow-up the Implementation of Public Policy
141	أولاً: تقييم السياسة العامة Evaluation of Public Policy
146	ثانياً: تقويم السياسة العامة Assessing Public Policy
149	المبحث الثالث: الفواعل المؤثرة في صنع السياسة العامة Policy-making Actors
149	المطلب الأول: الجهات الحكومية الفاعلة في صنع السياسة العامة Governmental Actors in Public Policy-making
149	أولاً: دور السلطة التنفيذية في صنع السياسة العامة The Role of the Executive Authority in Public Policy Making
157	ثانياً: دور السلطة التشريعية في عمليات السياسة العامة The Role of Legislatures in the Policy-making
163	ثالثاً: دور السلطة القضائية في عمليات السياسة العامة The Role of the Judiciary in Policy-making
164	المطلب الثاني: دور الفواعل اللاحكومية في عمليات السياسة العامة

	The Role of Non-governmental Actors in Policy Processes
165	أولاً: الأحزاب السياسية Political Parties
167	ثانياً: مجموعات الضغط والمصالح Lobby Groups and Stakeholders
170	ثالثاً: المواطنون والرأي العام Citizens and Public Opinion
171	رابعاً: المنظمات الإقليمية والدولية Regional and International Organizations
175	المطلب الثالث: الفواعل الجديدة والمعاصرة في صنع السياسة العامة New Policy-making Actors
175	أولاً: تأثير مواقع التواصل الاجتماعي في عمليات السياسة العامة Social Media as a Public Policy Actor
180	ثانياً: تأثير كوفيد-19 على عمليات السياسة العامة Impact of COVID-19 on Policy Processes
191	الفصل الثالث: المجتمعات الافتراضية والتحول الرقمي في المجال العام Virtual Communities and Digital Transformation in the Public Sphere
193	المبحث الأول: التحول الرقمي الحكومي Digital Government Transformation
193	المطلب الأول: للإدارة الالكترونية e-Management
193	أولاً: مفهوم الادارة الالكترونية The Concept of e-Management
194	ثانياً: مراحل التحول نحو الادارة الالكترونية Stages of e-Management Transformation
198	المطلب الثاني: الحكومة الالكترونية e-Government
198	أولاً: تعريف الحكومة الالكترونية Definition of e-Government
202	ثانياً: مجالات الحكومة الالكترونية e-Government Domains
204	ثالثاً: نظريات تبني الحكومة الإلكترونية وتنفيذها e-Government Theories
207	المطلب الثالث: الحكومة الذكية Smart Government
207	أولاً: مفهوم الحكومة الذكية Smart Government Concept
210	ثانياً: ركائز/ مكونات الحكومة الذكية Smart Government Components

218	المبحث الثاني: المجال العام السيبراني Cyber Public Sphere
218	المطلب الأول: المجال العام البرجوازي (المثالي) The Bourgeois Public Space
218	أولاً: تعريف المجال العام Definition of the Public Sphere
219	ثانياً: ظهور وتطور المجال العام The Development of the Public Sphere
222	المطلب الثاني: المجال العام الافتراضي Virtual Public Sphere
222	أولاً: مفهوم المجال العام الافتراضي Virtual Public Sphere Concept
224	ثانياً: خصائص المجال العام الافتراضي Characteristics of the Virtual Public Sphere
227	المطلب الثالث: الفضاء السيبراني العالمي والوطني Global and National Cyberspace
227	أولاً: مفهوم الفضاء السيبراني The Concept of Cyberspace
229	ثانياً: المجال الوطني السيبراني والسيادة الوطنية National Cyberspace and National Sovereignty
232	ثالثاً: مكونات الفضاء السيبراني Components of Cyberspace
234	المبحث الثالث: التحول الممارساتي من الديمقراطية إلى الديمقراطية الإلكترونية Practical Transformation from Democracy to e-Democracy
234	المطلب الأول: التحول من المواطنة إلى المواطنة الرقمية Transition from Citizenship to Digital Citizenship
240	المطلب الثاني: المشاركة الإلكترونية كإصدار أحدث للمشاركة السياسية E-Participation as a New Version of Political Participation
246	المطلب الثالث: التحول الرقمي لعملية التصويت Digital Transformation of Voting Process
251	المطلب الرابع: الرأي العام الإلكتروني كآلية لترقية حرية الرأي والتعبير E-public Opinion as a Mechanism for Freedom of Opinion and Expression
265	الفصل الرابع: تطور ديناميكية السياسة العامة في ظل التحول الرقمي اللامتناهي The dynamics of Public Policy in an Endless Digital Transformation

267	المبحث الأول: المجتمعات الافتراضية وتعزيز معايير الحوكمة السياسية Virtual Communities and the Development of Political Governance Standards
267	المطلب الأول: المجتمعات الافتراضية ودورها في تحقيق الشفافية The Role of Virtual Communities in Achieving Transparency
267	أولاً: أدبيات الشفافية الحكومية Government Transparency Literature
271	ثانياً: دعم تكنولوجيا المعلومات والاتصال لممارسات الشفافية الحكومية ICT Support for Government Transparency Practices
272	ثالثاً: نماذج مساهمة التكنولوجيا في دعم ممارسة الشفافية الحكومية Technology Models and Support for Government Transparency Practice
275	المطلب الثاني: مكانة المجتمعات الافتراضية في مكافحة الفساد The Role of Virtual Communities in Anti-Corruption
275	أولاً: مكافحة الفساد Anti-Corruption
277	ثانياً: الآليات التي أتاحها تكنولوجيا المعلومات والاتصال لمحاربة الفساد Examples of Electronic Anti-Corruption Policies
280	ثالثاً: نماذج من السياسات الالكترونية لمكافحة الفساد Examples of Electronic Anti-Corruption Policies
283	المطلب الثالث: المجتمعات الافتراضية ودعم الكفاءة والفعالية السياسية Virtual Communities and Supporting Political Efficiency and Effectiveness
283	أولاً: مفهوم الفعالية والكفاءة السياسية Concept of Political Effectiveness and Efficiency
285	ثانياً: التطور التكنولوجي ورفع الكفاءة والفعالية Technological Development and Efficiency and Effectiveness
286	المطلب الرابع: تأثير المجتمعات الافتراضية في حماية الحقوق والحريات السياسية The Impact of Virtual Communities on the Protection of Political Rights and Freedoms
	أولاً: مفهوم الحقوق والحريات السياسية

286	Concept of Political Rights and Freedoms
287	ثانيا: حقوق الإنسان والحريات في ضوء التطور التكنولوجي Human Rights and Freedoms in Technological Development
288	ثالثا: من الحقوق والحريات التقليدية إلى الإصدار الرقمي From Traditional Rights and Freedoms to Digital Version
292	المبحث الثاني: تعزيز عمليات السياسة العامة في ظل المجتمع الرقمي Developing Public Policy Processes in a Digital Society
292	المطلب الأول: المجتمعات الشبكية كأداة لجمع المصالح والتعبير عنها Virtual Communities as a Tool for Collecting and Expressing Interests
297	المطلب الثاني: المجتمعات الافتراضية كجهة رقابية على عمليات السياسة العامة Virtual communities as watchdogs of policy processes
303	المطلب الثالث: دور المجتمعات الافتراضية في تقييم السياسات العامة The Role of Virtual Communities in Evaluating Public Policies
310	المبحث الثالث: مستقبل صنع السياسة العامة ضمن بيئة المجتمعات الافتراضية The Future of Policy Making in the Virtual Communities Environment
310	المطلب الأول: إكراهات المجتمعات الافتراضية على المجال الحكومي وسبل معالجتها The Challenges of Virtual Communities to Government and How to Address Them
310	أولاً: الفجوة الرقمية كإكراه تكنولوجي للسياسة العامة The Digital Divide as a Technological Challenge for Public Policy
315	ثانيا: الأخبار الكاذبة عبر الفضاء الافتراضي وانعكاساتها على السياسة العامة Fake News in the Virtual Space and its Reflection on Public Policy
324	ثالثا: اللجان الإلكترونية/ الذباب الإلكتروني وتأثيرها على الفضاء الإلكتروني E-Committees/e-Flies and Their Impact on Cyberspace
330	المطلب الثاني: دور المجتمعات الافتراضية في تشكيل مكانة المواطن كأساس صنع السياسة العامة The Role of Virtual Communities in Citizen's Position as the Basis of Policy-making
333	المطلب الثالث: سيناريوهات علاقة المجتمعات الافتراضية بصنع السياسة العامة

	Scenarios of Virtual Communities Relationship to Policy-making
340	خاتمة Conclusion
348	قائمة المراجع Bibliography
384	قائمة المحتويات Table of Contents
393	الملخص Abstract

قائمة الجداول:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	تطور عدد المواقع في الشبكة العنكبوتية	17
02	تطور استخدام الويب ونسبة المستخدمين	17
03	مقارنة العلاقات في المجتمع التقليدي والمجتمع الافتراضي	41

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	تطور الشبكة العنكبوتية العالمية (الويب Web)	52
02	منحنى تصاعد الإصابات المؤكدة لفيروس كوفيد- 19 كورونا في العالم	183
03	إرتفاع تجارة التجزئة الإلكترونية أثر جائحة كوفيد-19 في الولايات المتحدة	187
04	تطور إستخدام الانترنت في العالم بين 2011-2021	188
05	حجم الحوار والمنشورات والتفاعل من جميع أنحاء العالم	257
06	تغيرات الرأي العام الالكتروني العالمي الداعم للقضية الفلسطينية	258
07	إرتفاع الدعم عبر منصات التواصل الإجتماعي للقضية الفلسطينية	259
08	معدلات شعبية الرئيس الأمريكي جو بايدن	261
09	رد وزارة الداخلية الجزائرية على إنشغالات المواطنين	302
10	فضاءات الشكاوى والتظلمات لوزارة الداخلية والتعليم العالي في الجزائر	303

المخلص:

Abstract

الملخص:

تهدف الدراسة لمعالجة موضوع تزايد استخدام المجتمعات الافتراضية ودورها في حوكمة السياسة العامة خلال القرن الحادي والعشرون، تأسست تلك المجتمعات من خلال التطور التكنولوجي لتكنولوجيا المعلومات والاتصال (TIC) والولوج المستمر لعالم الانترنت الذي إستحدث بيئة تفاعلية جديدة أسهمت عبر العديد من الحالات في إنتاج ظواهر جديدة كالمجال العام الافتراضي والسياسة العامة 2.0 والإصدارات الرقمية الحكومية وتأثير تلك الظواهر في أداء المؤسسات الحكومية ومراقبة نجاعة تسييرها ومخرجاتها وانعكاس كل تلك الظواهر الجديدة على المجال العام وتجويد حياة المواطنين.

تشير العمليات الحكومية وما يصطلح على تسميتها بالسياسة العامة لكافة النشاطات الحكومية التي تعمل على تسيير شئون الدولة وتحقيق المصلحة العامة، فمن خلال التطورات البيئية المختلفة ومسيرة للتحويلات التكنولوجية كان من الضروري تطوير البنى والوظائف/المعاملات الحكومية وهو ما ساهمت فيه المجتمعات الافتراضية من خلال تحول الكثير من الظواهر السياسية من إصدارها التقليدي المادي للإصدار الرقمي الافتراضي، وما نتج عنه من تدليل الإكراهات الزمانية والمكانية الأمر الذي ساهم في بناء تفضيلات سياسية واعية للمواطنين مع تنشيط المجال الديمقراطي وتوسيع فرص المشاركة السياسية كما ونوعا.

عرف تطور نشاط المجتمعات الافتراضية ضمن المجال العام السياسي بصفة عامة وصنع السياسة العامة بصفة خاصة ظهور فرص جديدة عملت الحكومات والمواطنين على الإستفادة منها بأقصى قدر ممكن، كما شهد التطور التقني في المجال العام السياسي ظهور إكراهات تمت معالجة بعضها عبر الوسائل التقنية والطرق الإجتماعية وعدم الوصول لحلول البعض الآخر، كما أنتج تفاعل المجتمعات الافتراضية مع السياسة العامة آفاق وظواهر حديثة وسعت مساحة تفاعل المواطن في المجال السياسي وطورت من مكانته وجعله أولوية في صنع السياسة العامة وبعبارة أخرى التحول نحو توجه المواطن كأساس لصنع السياسة العامة.

كلمات مفتاحية:

المجتمعات الافتراضية؛ السياسة العامة؛ تكنولوجيا المعلومات والاتصال؛ المجال العام الافتراضي؛ التحول الرقمي؛ الانترنت؛ الحوكمة؛ المواطن؛ الشبكة العنكبوتية العالمية.

Abstract:

The study aims to highlight the evolution of the use of virtual communities and their role in public policy governance during the twenty-first century, these societies were established through the endless development of ICT and the continuous access to the Internet world, which created a new interactive environment that contributed through many cases to the production of new phenomena such as the virtual public sphere, public policy 2.0 and government digital releases and the impact of these phenomena on the performance of government institutions and monitoring the efficiency of their management and outputs and the reflection of all these new phenomena on The public sphere and the improvement of the lives of citizens.

Government activities or so-called public policy refer to all government operations that operate State affairs and achieve public interest Through various environmental developments and in line with technological transformations, it was necessary to develop government structures and functions/transactions, which was contributed by virtual societies through the transformation of many political phenomena from their traditional production of virtual digital issuance, This has resulted in reduced temporal and spatial compulsions, which have contributed to the building of conscious political preferences for citizens while revitalizing the democratic sphere and expanding opportunities for political participation in both quantity and quality.

Virtual communities in the public sphere in general and in policy-making in particular have seen the emergence of new opportunities that Governments and citizens have worked to maximize As the technical development in the public political sphere has known the emergence of coercions, some of which have been addressed by means of social technology and lack of access to solutions for others, Virtual societies' interaction with public policy has also produced recent prospects and phenomena that have expanded the space for citizens to interact in the political sphere, developed their place and made it a priority in policy-making, in other words, the shift towards citizen orientation as a basis for policy-making.

Keywords:

Virtual Communities; Public Policy; ICT; Virtual Public Sphere; Digital Transformation; Internet; Governance; Citizen; World Wide Web (WWW).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



People's Democratic Republic of Algeria

Ministry of Higher Education and Scientific Research

University Abdelhamid Ibn Badis- Mostaganem

Faculty of Law and Political Science



Thesis Submitted for the Degree of Doctor LMD of Political Science
Specialization Public Policy

The Rise of Virtual Communities and Their Impact on Public Policy

Presented by:

Massoun Toufik 

Supervised by:

Prof. Boualem Hamou

Board of Examiners:

Prof. Boudjahfa Rachida	Professor	University of Mostaganem	President
Prof. Boualem Hamou	Professor	University of Mostaganem	Supervisor
Prof. Taileb Ahmed	Professor	University of Khemis Miliana	Examiner
Prof. Ayad Samir	Professor	University of Tlemcen	Examiner
Prof. Adel Inzarene	Professor	University of Mostaganem	Examiner
Dr. Drif Chakir	MCA	University of Mostaganem	Examiner

2025/2024